



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو والصرف

موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحويّة

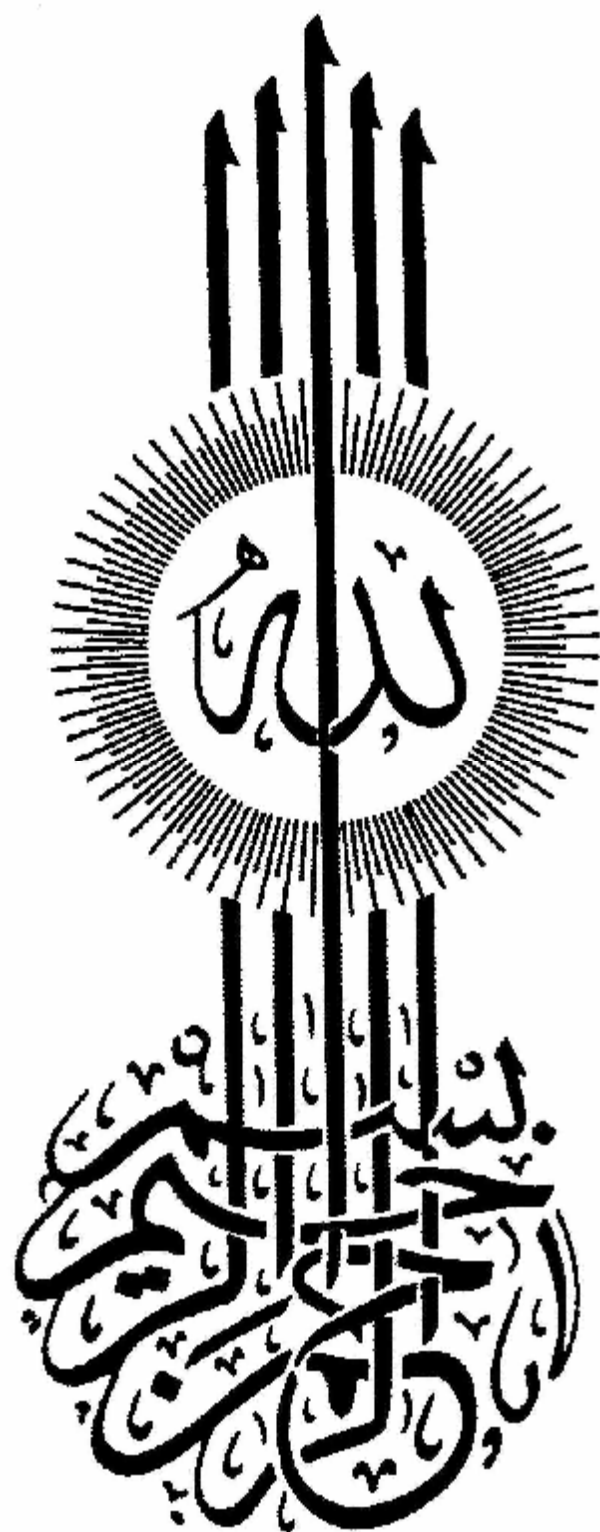
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالبة

فايزة بنت عديس بن عبد الغني القرشي

إشراف الدكتور

سعد بن حمدان الغامدي



ملخص البحث

عنوان الرسالة : (موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية).

اسم الباحثة : فائزة بنت عديس القرشي .

الدرجة : الماجستير - فرع اللغة - تخصص النحو والصرف .

رصدت الباحثة الآراء التي ساقها ابن هشام في كتابه (المغني) ناسباً إياها لابن الشجري ، وقد جعلت كل رأي منها

عنوان مسألة بعد رد المتشابه بعضه إلى بعض .

وقد اختلفت مواقف ابن هشام تجاه تلك الآراء قبولاً وتأيداً ، أو رفضاً وتعقّباً ، كما اختلف منهجه بين

سوق الأدلة وعرض الحجج والبراهين على ما يقوله حيناً ، والاكتفاء بالسكوت عن الرأي ، أو رده دون تعليق أو تعقيب حيناً آخر .

وقد اعتمدت الباحثة في مناقشة تلك الآراء بعد توثيق نسبتها إلى ابن الشجري على عرض أكثر أقوال علماء

اللغة ، والنحو ، والمفسرين ، والمشتغلين بإعراب القرآن في المسألة - حسبما تقتضي طبيعتها - من المتقدمين أو المتأخرين ، إضافة إلى الاستئصاء برأي بعض المعاصرين كعباس حسن وغيره .

وقد كشف البحث بعد ذلك عن الشخصية العلمية ، والنزعة النحوية لهذين العالمين اللذين ينتمي كل منهما

إلى فترة زمنية مختلفة ، كما أوقف على الرأي الأقوى برهاناً ، والأصوب حجة من بين الأقوال المذكورة في المسألة .

وقد اقتضت هذه الدراسة أن يبدأ البحث بمقدمة ، يتلوها تمهيد احتوى على ترجمة لعلمي هذا البحث - ابن

الشجري وابن هشام - ، ثم حديث موجز عن كتاب المغني - ميدان الدراسة - ، ثم إعطاء فكرة عن الدراسات

السابقة التي قامت على دراسة ابن الشجري ونتاجه العلمي ، ثم جاءت فصول البحث ، وهي على النحو الآتي :

الفصل الأول - مسائل الأدوات : وهي الآراء التي ذكر فيها ابن هشام رأي ابن الشجري فيما يتعلق

بالأدوات ، سواء أوقعت في داخل التراكيب أم خارجه .

الفصل الثاني - مسائل التراكيب النحوية : وهي الآراء التي ذكر فيها ابن هشام رأي ابن الشجري فيما

يعرض للتراكيب من زيادة ، أو تقدير محذوف ، أو فصل بين العامل ومعموله .

الفصل الثالث - مسائل الإعراب : وهي المسائل التي ذكر فيها ابن هشام رأي ابن الشجري في إعراب

كلمة في آية قرآنية ، أو بيت شعري .

ثم الخاتمة وتتضمن أبرز نتائج البحث ، وأخيراً ذيلت البحث بإيراد فهارس فنية للبحث .

Abstract

Researcher's Name: Fayzah Edees Al-Qurashi

Degree: Master degree, In Arabic Language Department,

Major: Arabic Language and morphology.

The researcher seeks and follows up the views of Ibn Al-Shajari, mentioned in Ibn Hesham's book " Al-Moghni". They were thirty views. Every one is a title of independent subject. The researcher categorizes these views and filters the repeated ones.

Iben Hesham had shown different attitudes towards these views, accepted some of them and refused the others, giving the different types of proofs upon his views, keeping silent in some of them, and mentioning some comments upon the others.

The researcher discusses these views and discusses the relationship between these views and Iben Al-Shajari, showing the different attitudes of Arabic Language's scholars, Arabic Grammar, Holy Qura'an interpreters and The Holy Quranic Grammar scholars, according to the types of the subject itself. Also, the researcher shows the views of the contemporary scholars' views such as Abass Hasan, and the others.

The research shows the scientific personality of the two writers, their Arabic Grammar interests, their different ages, the most important and strong views of the two writers.

The research is divided into an introduction, followed with the preface with a biography of Ibn Al-Shajari and Ibn Hesham, then the history of the Al-Moghni, some of the previous studies about Ibn Al-Shajari and his scientific production. Then the preface follows with the chapters as the following:

- The first chapter is about subject of tools, the views of Ibn Hesham, then the views of Ibn Al-Shajari, and the inside and outside compounds of these tools.
- The second chapter is about the Arabic Language compounds: The researcher shows the views of Ibn Hesham, then those of Ibn Al-Shajari, the seize between the subject and the object in the Arabic Language.
- The third chapter is about the grammatical positions of the word in Arabic language. The researcher shows the views of Ibn Hesham, then the views of Ibn Al-Shajari, the positions of Quranic words in the context and the Arabic poetry.

The research's conclusion shows the findings of the research. The research is concluded by technical indices.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلاة والسلام على إمام
البلغاء وسيد الفصحاء محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه إلى يوم
الدين.. وبعد:

ألف ابن هشام الأنصاري مصنفات كثيرة كلَّها تلوح منها أمارات التحقيق
وطول الباع. فكانت عقود هجان في صدر الزمان، وكان (المغني) بمنزلة واسطة
العقد؛ فهو أجل كتب ابن هشام، شغل الناس في زمانه، وبعد أوانه، وذاع صيته في
معاهد العلم، وحلقات الدرس، وتداولته أقلام العلماء استنساخاً، وألستهم وعقولهم
درساً وشرحاً وتعليقاً منذ فراغ ابن هشام من تأليفه. ولم يقل طلب الناس له، ولا
إقبالهم عليه، أو عنايتهم به في عصر من العصور التي تلت عصر تأليفه، فظل حتى
اليوم أثيراً عند العلماء وطلاب العلم.

وما نال (المغني) هذه المنزلة عند العلماء والطلاب إلا لعلو مرتبة بلغها، وعظيم
فائدة حواها؛ فقد استوفى صاحبه أحكاماً شتى تتعلق بالحروف، والمفردات، والجمال
مُجملةً ومفصلةً، كما أشار إلى نكات كثيرة في إعراب بعض آي القرآن الكريم، أو
أبيات شعر، تشهد بعلو قدر صاحبه في هذا الفن، فهو قمين باسمه الذي سَمَّاه (مغني
اللييب عن كتب الأعراب).

وكان كتاب (المغني) أشبه بموسوعة ضمت آراء عدد من النحاة وعلماء العربية،
وكان اسم ابن الشجري من تلك الأسماء التي تردت مراراً بين دفتي كتاب (المغني)،
ينقل عنه جملة من نصوصه، ويحكى شيئاً من أقواله وآرائه التي تمخضت عن علم
أورثته إياه القرون السابقة. وقد اتخذت من آراء ابن الشجري المبنوثة في (المغني)
سواء أكان صاحب الرأي، أم ناقلاً له فحسب محلاً للدراسة، وموضوعاً لرسالي في
الماجستير؛ لأنني ألفت الكتاب روضاً خصباً يرتع فيه طالب العلم، فيرتشفه عذباً

زلاًلاً - لاسيما في بداية رحلته العلمية في مرحلة الدراسات العليا - ؛ فقد جمع ابن هشام في كتابه آراء النحاة المتباينة في المسألة، وتحققها، ومناقشتها وفق منهج علمي خالص، يربي في النفس سمو الهدف ونبل المقصد في طلب القول الصواب دون غيره. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في الآتي:

٥ ١- أنه موضوع لم يعالجه فكرٌ، أو يطرقه دارسٌ من قبل - فيما ظهر لي بادئ الأمر -، أما ما ظهر بعد مضي مرحلة ليست باليسيرة في كتابة البحث من وجود بحث آخر قد اتخذ من آراء ابن الشجري في (المغني) موضوعاً له، وهو بحث الدكتور يسرية حسن، فليس - بإذن الله - أمراً يقدر في موضوعي، أو يقلل من قدره، وهو ما سأعرض له - لاحقاً - في موضعه.

١٠ ٢- أن فيه جدّة في جمع آراء العلماء - كما هو الحال مع ابن الشجري هنا - التي قد تأتي متناثرة في كتب غيره، والتي قد لا يضمها كتابه، فضلاً عن تحقيق صحّة كل ما نُسب إليه.

١٥ ٣- أن لعلمي هذا البحث - وهما ابن الشجري وابن هشام - مكانةً علميةً متميزةً؛ لما لهما من آراء وتحقيقات نحوية، يدركها أهل هذه الصناعة، فهما صاحباً فكرٍ يحلل ويناقش ويرجح ويقف عند النصوص.

٤- أن الدراسة تستعين بآراء كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين، والمعاصرين ؛ وذلك للوصول إلى الرأي الأرجح، والأولى بالقبول عند النحاة.

وإدراكي لأهمية هذه الأمور كان دافعاً لي لاختيار هذا الموضوع، والذي اقتضت طبيعته أن يقع على النحو الآتي:

٢٠ البدء بمقدمة، و تمهيد، يتلوها ثلاثة فصول، فخاتمة. أمّا المقدمة فبيّنت فيها موضوع البحث، وأهميته، ودوافع اختياره، والمنهج الذي سرت عليه ، وكلمة شكرٍ وثناءٍ إلى كل من كانت له يد في الوصول بهذا البحث إلى منتهاه.

أمّا التمهيد فيتناول التعريف الموجز بعالمى هذا البحث، وهما: ابن الشَّجَرِيّ وابن هشام من حيث الاسم و النسب، والمولد والوفاة، والصفات والأخلاق، والمكانة العلمية، والشيوخ والتلاميذ، وأهم المؤلفات لكلّ منهما، ثم تخصيص (المغني) بشيء من الحديث فهو موطن البحث وميدان الدراسة، ثم عرضت أهم الدراسات السابقة التي قامت بدراسة ابن الشَّجَرِيّ و آرائه. ٥

أمّا فصول البحث الثلاثة فسارت على النحو الآتي:

الفصل الأول - عنوانه بمسائل الأدوات النحوية. ورتبت المسائل فيه وفق ترتيبها في مصدرها الذي استقيتها منه، وهو المغني الذي درج في ترتيبها وفق الترتيب الأبجدي المشهور في كتب الأدوات، وحروف المعاني.

- ١٠ ومسائل هذا الفصل هي : (أم) للتسوية بعد (ما أدري) ، ومعنى (أم) المنقطعة ، و(إمّا) للتخيير في قوله تعالى : ﴿ إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم ﴾ [التوبة / ١٠٦] ، و(أو) للتخيير في قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصافات/ ١٤٧] ، و(أو) للتبعيض في قوله تعالى : ﴿ وقالوا كونوا هوداً أو نصارى ﴾ [البقرة/ ١٣٥] ، و(أو) للشرط ، ومعنى الباء في قوله تعالى : ﴿ فتستحيون بحمده ﴾ [الإسراء/ ٥٢] ، و(سوى) بمعنى القصد ، وهذه أمكن من (لى) ، ومعنى (لا) في قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرّم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً ﴾ [الأنعام/ ١٥١] وثبت ألف (ما) الاستفهامية حال جرّها ، مع تفسير كلمة (دمان) في قوله :

على ما قام يشتمني لئيم كخنير تمرغ في دمان

- ٢٠ وكيفية دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان ، و(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية ، و(ما) كافة لـ (من) في شاهد نحوي ، و(ما) في قوله تعالى :

﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ [الحجر/ ٩٤] ، و(الكاف) حرف قسم في قوله تعالى :
﴿ كما أخرجك ربك ﴾ [الأنفال/ ٥] ، واستعمال (الواو) علامةً على غير العقلاء.

الفصل الثاني- عنونته بمسائل التراكيب النحوية. وتناولت فيه دراسة ما قد يعترض التركيب من زيادة، وحذف، وتقدير، وفصل بين العامل ومعموله، وغير ذلك. وقدمت فيه مسائل الزيادة على الحذف؛ لما في الزيادة من إفاده معنى، ثم ثنيت ذلك بمسائل الحذف وتقدير المحذوف، ثم مسائل الفصل. ولم أسر فيه كسابقه على ترتيب كتاب المغني؛ لما ارتأيته في هذا الترتيب الذي سرتُ وفقه من التناسب والتوافق وجمع المتشابه.

ومسائل هذا الفصل هي : زيادة (إذ) ، وحذف خبر المبتدأ بعد (لولا) ،
ووقوع الاسم منصوباً بعد (إن) الشرطية بلا فعل مفسر بعده ، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وحذف العائد من حملة النعت في قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾ [البقرة/ ٤٨ - ١٢٣] ، وتقدير (لا) جواباً للاستفهام في قوله تعالى : ﴿ أيجب أحذكم أن يأكل لحم أخيه غيباً فكرهتموه ﴾ [الحجرات/ ١٢] ، والفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله في قوله :

وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي عداة أمره وهو ضامر ١٥

الفصل الثالث- عنونته بمسائل الإعراب. وتناولت فيه إعراب بعض الكلمات التي تعرض فيها ابن هشام لرأي ابن الشجري، سواء في آيات قرآنية كريمة، أو في أبيات شعر، وغير ذلك مما يتعلق بالإعراب.

ومسائل هذا الفصل هي : إعراب كلمة (رثمان) في بيت أفنون التغلبي ،
وتوجيه إعراب كلمة (دهر) في بيت المتنبي ، وإعراب (غير) في قول الشاعر :

غير مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن ٢٠

وإعراب (كذلك) في آيتي : ﴿ كذلك قال الذين لا يعلمون ﴾ [البقرة/ ١١٣] و ﴿ كذلك قال الذين من قبلهم ﴾ [البقرة/ ١١٨] ، والاسم المعرفة بعد (لا النافية) العاملة عمل (ليس) ، وجزم المضارع بعد (لو) ، واشترط الاختصاص في الاسم المشغول عنه في قوله تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ﴾ [الحديد/ ٢٧] ، و ﴿ أخرى تحبونها ﴾ [الصف/ ١٣] ، وقول الشاعر :

فارساً ما غادروه ملحماً غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

أما الخاتمة فأجملتُ فيها نتائج البحث، وأخيراً ذيلتُ البحث بعدد من الفهارس الفنية، شملت فهرسةً لآيات القرآن الكريم والقراءات، والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية مرتبةً حسب القوافي، ثم قائمة المصادر والمراجع، وختمته بفهرس محتوى البحث.

وقد سرتُ في تناول تلك المسائل - على تنوع مضمونها - وفق المنهج الآتي:

١- وضع عنوان مناسب للمسألة.

٢- التمهيد للمسألة بمقدمة - ما أمكن - تعطي فكرة موجزة، وهيأُ الذهن لدراسة الرأي.

٣- تصدير المسألة بعد التمهيد بنصّ ابن هشام، مردفةً ذلك باستخلاص أبرز ما جاء فيه.

٤- نقل قول ابن الشَّجَرِيّ في الأمالي؛ للتأكد من صحّة ما نسب له ابن هشام .

٥- مناقشة رأي ابن الشَّجَرِيّ مبينه أصالته في رأيه، أو تأثيره بمن سبقه من خلال تتبع أقوال النحاة المتقدمين عليه في مظانّها النحوية، بدءاً بصاحب الكتاب، ووصولاً إلى معاصري ابن الشَّجَرِيّ، ثم أقوال المتأخرين، وبعض المعاصرين أحياناً على

اختلاف مذاهبهم. وقد حرصت في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني الأسبق فالأسبق.

٦- محاولة استقصاء كل ما قيل في المسألة، وما يمت بصلة قوية لها عند علماء العربية، والمشتغلين بإعراب القرآن، وتفسيره قديماً وحديثاً.

٧- مناقشة ما وقع إليّ من أقوال، وتصنيفها غالباً إلى مجموعات بحسب ما يجمع بينها.

٨- ختم المسألة ببيان ما بدا لي رجحانه، وأسباب الترجيح.

٩- ترجمت لبعض النحاة غير المشهورين من أصحاب هذا العلم من المتخصصين في دراسة النحو والصرف دون غيرهم؛ لثلا يُثقل كاهل البحث.

١٠- وبعد.. فهذا جهد المقل، بذلت فيه ما استطعت، فإن أصبت فذاك توفيق من الله وحده - فله الحمد والمنة -، وإن كانت الأخرى، فحسبي أنني واحدة من البشر، لا عصمة لي من الخطأ والزلل. وما موقفي هذا، في مكاني هذا، إلا عن رغبة صادقة في قبول التوجيه والتسديد من أهل العلم والخبرة في هذا الشأن.

وقبل أن أختم كلامي أشكر الله - سبحانه وتعالى! - أن أعاني على إتمام هذا

١٥ البحث، فله الحمد في الأولى والأخرى: ﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدَيَّ﴾ (الأحقاف: ١٥)، ثم الشكر والدعاء لمن كان العطاء منهما تترى،

والعون منهما مدداً، لا أمد له ولا عدداً، إلى والدي الغاليين. وليس لي هنا إلا أن

أكرر في حقهما قول الرب - سبحانه وتعالى! -: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي

صَغِيرًا﴾ (الأسراء: ٢٤).

٢٠ ولا أنسى من الشكر والامتنان من اقترضت منهم ثمن هذا البحث، والذين كانوا

حاديي سيري إلي قمم العلا وطلب العلم - أسرتي الغالية -، وأخص بالذكر زوجي

الأستاذ/ عادل العميري الذي ما فتئ يشجعني على السير قدماً في هذا البحث، محتملاً في ذلك كلَّ صعب، فله أقول:

لو كنتُ أعلمُ فوقَ الشكرِ منزلةً أوفى من الشكرِ عندَ الله في الثمنِ

أخلصْتُها لك من قلبي مهذبَةً حذواً على مثلٍ ما أوليتَ من حسنِ

كما يسعدني هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي الذي رعى هذا البحث بغزير عمله وسديد نصحه، فأنا الدرب، وذلل الصعب. والشكر موصول إلي صاحبي السعادة عضوي لجنة المناقشة اللذين قبلا مناقشة هذا العمل المتواضع، وبذلا الجهد والوقت في تسديد خلله، وإصلاح غلظه. فجزاكم الله خير ما يجزي به العلماء الأبرار، ورثة الأنبياء، وجعل هذا العمل في ميزان حسناتكم.

ولا يفوتني أن أشكر هذا الصرح العلمي السامي - جامعتي - جامعة أم

القرى - حرسها الله! -، وأخص بالذكر كلية اللغة العربية، وقسم الدراسات العليا على فتح أبوابها لي لإكمال دراستي.

ولا أنسى من الشكر كلَّ ذوي الفضل ممن ساندني بإذكاء عزيمة، وإيقاظ همّة، ودعوة صادقة بظهر الغيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام التامان الأكملان على

سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

التأسيس

ابن الشَّجَرِيّ

نسبه:

ابن الشَّجَرِيّ^(١) - بفتح الشين المعجمة والجيم وبالراء -^(٢) هو الشريف هبة الله ابن علي بن محمد بن حمزة^(٣) بن محمد بن عبد الله بن أبي الحسن بن عبد الله الأمين ابن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه! - . أبو السعادات الحسيني العلوي الهاشمي البغدادي . وقد عُرف واشتهر فيها بابن الشَّجَرِيّ، إلا أنَّهم اختلفوا في علة ذلك. فذكر ياقوت أنَّه نُسب إلى بيت الشَّجَرِيّ من قبل أمّه^(٤)، بينما ذهب السمعاني وابن الأثير الجزري إلى أنَّ هذه

(١) يُنظر ترجمته في: نزهة الألباء ص ٤٠٤-٤٠٦ ، والمتنظم ٦١/١٧-٦٢ ، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١٩-٢٨٥ ، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣-٣٥٧ ، ووفيات الأعيان ٩٦/٥ ، وإشارة التعيين ص ٣٧٠ ، وتاريخ الإسلام ٨١٨/١١ ، والعبر في خبر من غبر ٤٦٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٤/٢٠-١٩٦ ، والمستفاد من ذيل بغداد ٢٤٨/١٩-٢٤٩ ، والبداية والنهاية ٢٢٣/١٢ ، والوافي بالوفيات ١٧٤/٢٧-١٧٧ ، ومرآة الجنان ٢٧٥/٣-٢٧٦ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٣٥ ، والنجوم الزاهرة ٢٨١/٥ ، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢ ، والمزهر ٣٩٧/٢ ، وشذرات الذهب ١٣٢/٤-١٣٤ ، والأعلام ٧٤/٨ ، ومعجم المؤلفين ١٤١/١٣-١٤٢ ، وتاريخ الأدب العربي ١٦٥/٥ ، ونشأة النحو ص ٢٠٥ ، وأمالى ابن الشَّجَرِيّ، قسم الدراسة ١٥/١ وما بعدها، وابن الشَّجَرِيّ ومنهجه في النحو ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) يُنظر المزهر ٤٤٨/٢ ، واللباب في تهذيب الأنساب ١٨٦/٢ .

(٣) إلى هنا اكتفى تلميذه ابن الأنباري، وأكثر كتب التراجم . يُنظر نزهة الألباء، وإنباه الرواة، وإشارة التعيين، ووفيات الأعيان، ومعجم المؤلفين، والبلغة، وشذرات الذهب، المواضع المذكورة فيما تقدّم.

(٤) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٢/١٩ .

النسبة إلى الشَّجَرَة^(١)، وهي قرية من أعمال المدينة، على ستة أميال منها^(٢).

وقد استفاد ذلك منه ابن خلكان وأغفل نسبته له، بل أضاف وجهًا آخر لتلك التسمية دون أن يرجح أحد الوجهين، حيث قال: « والشَّجَرِيّ - بفتح الشين المعجمة والجيم، وبعدها راء - هذه النسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم! - . وشجرة أيضًا اسم رجل، وقد سمّت به العرب ومن بعدها، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم، ولا أدري إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما، هل هو نسبة إلى القرية، أم إلى أحد أجداده كان اسمه شجرة؟ والله أعلم »^(٣).

ونقل الصفدي عن بعضهم أنه سُمّي بذلك؛ لأنه كانت في دارهم شجرة، ليس في البصرة غيرها^(٤).

أمّا السيوطي (ت ٩١١هـ) فجاءنا في (بغية الوعاة) برأبي ياقوت والصفدي دون أن يميل إلى أحدهما^(٥).

(١) ذكرها ياقوت في معجم البلدان ٣/٣٢٥، فقال: « هي الشجرة التي ولدت عندها أسماء بنت محمد بن أبي بكر - رضي الله عنه! - بذي الحليفة، وكانت سَمْرَة. وكان النبي - صلى الله عليه وسلم! - يزورها من المدينة، ويحرم منها. وهي على ستة أميال من المدينة ».

(٢) يُنظر الأنساب ٣/٤٠٤، واللباب في تهذيب الأنساب ٢/١٨٦.

(٣) وفيات الأعيان ٥/١٠٠.

(٤) يُنظر الوافي بالوفيات ٢٧/١٧٧. وأقول: ربّما قصد أن تلك الشجرة التي في دارهم، ليس في البصرة غيرها طولاً، أو حضرةً، أو نفعاً، أو نحو ذلك من الصفات التي قد تميّزها عمّا سواها. أمّا أن يكون ليس في البصرة شجرة إلا التي في دارهم فأمرٌ بعيد الاحتمال، فالبصرة أرض خصبة للزرع، مليئة بالأشجار.

(٥) يُنظر بغية الوعاة ٢/٣٢٤.

وقد ذكر الدكتور عبد المنعم التكريتي ميل المتأخرين إلى رأي ابن الأثير، وردّهم ما سواه من أقوال أخرى في نسبته. إلا أنّ للدكتور رأياً مخالفاً؛ فهو يرى أنّ قول ياقوت السابق أقرب تلك الأقوال وأرجحها. وهو ما أرى فيه قرباً من الصواب أيضاً؛ فلم يظهر من جهة نسبه أنّ أحد أجداده بهذه النسبة ممّا يقوي نسبته إلى بيت الشّجَرِيّ من قبل أمّه. ٥

أمّا نسبته إلى قرية تدعى الشجرة فأمرٌ مستبعدٌ؛ فقد ذكر الزركلي أنّ مولده ووفاته كانت في بغداد^(١)، كما أنّا نجهل علاقة ابن الشّجَرِيّ بتلك القرية، فليس هناك إذن ما يشير إلى ارتباط بينهما. ويُستبعد أيضاً أن تكون نسبته إلى شجرة في بيته ليس في البصرة غيرها، أو في البلد، كما نقل السيوطي^(٢).

مولده ووفاته:

وُلد ابن الشّجَرِيّ ومات ببغداد^(٣) في شهر رمضان . وكانت ولادته في عامّ خمسين وأربعمائة من الهجرة، ووفاته في عامّ اثنين وأربعين وخمسمائة من الهجرة، في زمن الخليفة العباسي المُقتَفِي^(٤). ولا خلاف بين أصحاب التراجم والطبقات في سنتي ولادته ووفاته، وإنّما اختلفوا في تحديد اليوم الذي تُوفي فيه.

(١) يُنظر الأعلام ٧٤/٨.

(٢) يُنظر ابن الشّجَرِيّ ومنهجه في النحو ص ٢٥.

(٣) يُنظر الأعلام ٧٤/٨.

(٤) يُنظر نزهة الألباء ص ٤٠٦. والخليفة العباسي المُقتَفِي هو: أبو عبد الله محمد بن المستظهر بالله أحمد بن القائم العباسي. لُقّب بالمُقتَفِي؛ لأنّه رأى في منامه قبل أن يتولى الخلافة بسنة أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم! يقول له: سيصل هذا الأمر إليك، فاقفِ لأمر الله. ذكر الذهبي أنّه كان من سروات الخلفاء، عالماً، أديباً، شجاعاً، حليماً، خليقاً بالإمامة. توفّي سنة (٥٥٥هـ). يُنظر خلفاء الدولة العباسية ١/٤٤٠-٤٤١، والبداية والنهاية ١٢/٢١٠، وشذرات الذهب ٤/١٧٣.

فذهب أكثرهم إلى أنّ وفاته كانت في اليوم السادس والعشرين من رمضان^(١). وحدّدها بعضهم بيوم الخميس^(٢). وقد أمّ الناس بالصلاة عليه أبو الحسن الغزنوي الواعظ^(٣). ودُفِن من الغد في داره بالكُرّخ^(٤) من بغداد^(٥) - رحمه الله تعالى! -.

وقد طال عمره، فعمر اثنتين وتسعين سنة، مُتّع فيها بجوارحه وعقله إلى أن مات^(٦).

نشأته وأخلاقه:

لم تسعفنا كتب الطبقات والتراجم في إلقاء الضوء على أطوار حياته ومراحل نشأته، فقد طويت لنا من أخباره صفحات كثيرة. والذي ظهر من البحث هو ولادته ونشأته في بيئة دينية، فهو من بيت علويّ، تربى وشبّ على عادات

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، وسير أعلام النبلاء ١٩٦/٢٠، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، ووفيات الأعيان ١٠٠/٥.

(٢) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، ووفيات الأعيان ١٠٠/٥.

(٣) يُنظر إنباه الرواة ٣٥٦/٣، والمنظّم ٦٢/١٧. وأبو الحسن الغزنوي الواعظ: هو الإمام علي بن حسين، الملقب بالبرهان. قدم بغداد، وسمع الحديث، وكان فصيحاً ومفوّهاً، فتصدّر للوعظ. اتصل بالسلطان فكان ذا مالٍ وجاهٍ، انتفع بهما الناس. توفّي سنة (٥٥١هـ). يُنظر النجوم الزاهرة ٣٢٢-٣٢٣، والبداية والنهاية ١٢/٢٣٤.

(٤) الكُرّخ: محلة كانت في وسط بغداد، وقيل: هي سوق بغداد، وهي في الأصل كلمة نبطية معناها الجُمع، فقد ذكر ياقوت في (معجم البلدان) أنّ (الكُرّخ - بفتح ثم السكون وخاء معجمة -، وما أظنها عربية، وإنّما هي نبطية. وهم يقولون: كرخت الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا: جمعته). يُنظر معجم البلدان ٤/٤٤٧-٤٤٨، ولسان العرب، مادة (كرخ) ٤٨/٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/٥٤٥.

(٥) يُنظر وفيات الأعيان ١٠٠/٥، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، وشذرات الذهب ٤/١٣٤، ومعجم المؤلفين ١٣/١٤١.

(٦) يُنظر الوافي بالوفيات ١٧٧/٢٧، وتاريخ الإسلام ١١/٨١٨.

وتقاليد دينية غرستها فيه تلك البيئة. فكان ذا شخصية مميزة؛ أهّلته لأن يكون نقيباً للطالبيين بالكرك^(١).

أما عن أخلاقه فقد عُرف ابن الشجريّ بِخُلُقهِ الرّفيع وأدبه الجَمِّ، فكان كامل الفضائل، متضلّعاً في الأدب. وخير مَنْ يصفه لنا تلميذه ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)؛ لقربه من شيخه وملازمته له، استمع إلى قوله: «وكان فصيحاً حلّو الكلام، حسن البيان والإفهام... وكان وقوراً في مجلسه، ذا سمت حسن، لا يكاد يتكلّم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس، ولقد اختصم إليه يوماً رجلان من العلويين، فجعل أحدهما يشكو، ويقول عن الآخر: إنّه قال فيّ كذا وكذا. فقال له الشريف - يقصد ابن الشجريّ -: «يا بني، احتمل؛ فإنّ الاحتمال قبر المعاييب»^(٢).

وقد ذكره بعض أهل العلم، وأثنى عليه كما وقع عند قدوم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في أحد أسفاره إلى بغداد للحجّ. فجاءه شيخنا ابن الشجريّ؛ مهنتاً له بقدمه. فلمّا جالسه، أنشده ابن الشجريّ فقال:

كَانَتْ مُسَاءَلَةُ الرَّكْبَانِ تُخْبِرُنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دَوَادٍ أَطِيبَ الْخَبْرِ
حَتَّى التَّقِينَا فَلَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ أَذْنِي بِأَحْسَنَ مِمَّا قَدْ رَأَى بَصْرِي^(٣)
وأنشده أيضاً:

وَاسْتَكْثَرُ الْأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ فَلَمَّا التَّقِينَا صَغَرَ الْخَبَرَ الْخُبْرُ^(٤)

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، ونزهة الألباء ص ٤٠٤، والأعلام ٧٤/٨.

(٢) نزهة الألباء ص ٤٠٤-٤٠٥.

(٣) البيتان لأبي القاسم محمد بن هانئ الأندلسي في ديوانه ١٦٣/١، ويُنظر وفيات الأعيان ٣٦١/١، ٤٧/٦، وشذرات الذهب ٢٩/٣، ولأبي تمام في المثل السائر ٣٦٩/٢، وصبح الأعشى ٣٣٦/٢.

(٤) البيت للمتنبي في شرح ديوانه للبرقوقي ٢٦٠/٢، وروايته فيه: (وَأَسْتَكْبَرُ الْأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ)، ويُنظر صبح الأعشى ٣٣٦/٢، ووفيات الأعيان ٤٦/٢٧، والوافي بالوفيات ١٧٥/٢٧.

وأثنى عليه. ولم ينطق الزمخشري حتى فرغ ابن الشجري من كلامه. فلمّا فرغ، شكره الزمخشري، وعظّمه، وتصاغر له، وقال: إنّ زيد الخيل دخل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم! -، فحين بَصُرَ بالنبي - صلى الله عليه وسلم! -، رفع صوته بالشهادة، فقال له الرسول - صلى الله عليه وسلم! -: «يا زيد الخيل، كلُّ رجلٍ وُصِف لي وجدُّهُ دون الصفة، إلا أنت، فإنّك فوق ما وُصِفْتُ»^(١)، وكذلك الشريف. ودعا له، وأثنى عليه^(٢).

أمّا حياته الخاصّة وأسرته فلم توقفي المصادر على شيء سوى أنّ والده كان نقيباً للطالبيين بالكرخ^(٣)، ثم آلت النقابة إليه كما ذكرنا. وأوقفني مصدر يتيم على أنّ له ابناً اسمه أبو القاسم علي^(٤)، وقد جاء في (عمدة الطالب)^(٥) أنّ عَقِب ابن الشجريّ انقرض، ولأخيه بقية في النّيل والحلّة^(٦).

شبهه:

يقول ابن الأنباري عندما ختم كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) بترجمة

(١) بحث في كتب الصحاح وغيرها للوقوف على هذا الحديث، ولكنني لم أظفر به. وإنّما هو موجود في كتب التراجم فحسب. يُنظر نزهة الألباء ص ٣٩٢، وإشارة التعيين ص ٣٧٠.

(٢) يُنظر نزهة الألباء ص ٣٩٢، وإشارة التعيين ص ٣٧٠.

(٣) يُنظر وفيات الأعيان ٩٨/٥، والوافي بالوفيات ١٧٥/٢٧، ومعجم المؤلفين ١٤١/١٣، أمّا في نزهة الألباء ص ٤٠٤، ومعجم الأدباء ٢٨٣/١٩، فذكر أنّ ابن الشجريّ تولى نقابة الطالبيين نيابة عن الطاهر، ولم يُذكر مَنْ هو الطاهر؟ وقد ذكر الدكتور عبد المنعم أنّ الطاهر هو علي بن محمد بن حمزة، والد هبة الله بن الشجريّ. فكان يُكنى بأبي الحسن، ويلقب بالطاهر. وأوافقه في هذا الرأي؛ لأنّه يوافق ما جاء به غيره. يُنظر ابن الشجريّ ومنهجه في النحو ص ٣١.

(٤) يُنظر موارد الاتحاف ص ٩١.

(٥) يُنظر عمدة الطالب ص ١٨٩.

(٦) النّيل: هو النهر المعروف بمصر، أمّا الحلّة: فهي قرية مشهورة في طرف دُجَيل بغداد من ناحية البرية، بينها وبين بغداد ثلاثة فراسخ. يُنظر معجم البلدان ٢/٢٩٥.

لشيخه ابن الشّجَرِيّ: « وكان الشريف ابن الشّجَرِيّ أنحى من رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم »^(١).

أمّا ابن خلّكان فقد أخبر عنه بأنّه إمام في النحو، واللغة، وأشعار العرب وأيامها وأحوالها^(٢)، وهذا ما شاع عنه في كتب التراجم^(٣).

وذكر أبو العماد الكاتب أنّه كان يقال النحويون في بغداد في زمانه أربعة: ابن الجواليقي^(٤) (٥٧٥هـ)، وابن الشّجَرِيّ، وابن الخشاب^(٥) (٥٦٧هـ)، وابن الدهان^(٦) (٥٦٩هـ)^(٧).

وبلا شكّ لم يتحصّل كلّ هذا لابن الشّجَرِيّ إلا عن ينبوع صافٍ، ومنهل عذب استقى منه علومه وتلقى معارفه.

فقد تتلمذ على عدد من كبار علماء عصره، من أهمهم:

١- الشريف أبو المعرّ يحيى بن محمد بن طباطبا العلويّ الحسنيّ، كان نحوياً أديباً فاضلاً فقيهاً في مذهب الشيعة. انتهت إليه معرفة أنساب الطالبين في زمانه؛ وربّما كان هذا من العوامل التي هيأت لتلميذه ابن الشّجَرِيّ تولي هذا المنصب فيما بعد، فالتمّ منه بهذه الصنعة وأتقنها، حتى أصبح أهلاً لنقابة الطالبين. كما تتلمذ له ابن الشّجَرِيّ في

(١) ص ٤٠٥ .

(٢) يُنظر وفيات الأعيان ٩٦/٥ .

(٣) يُنظر ما جاء في ص ٢ ، حاشية رقم (١) من هذا البحث .

(٤) هو إسماعيل بن موهوب الجواليقي ، أديباً فاضلاً . له : المُعَرَّب . ينظر الوافي بالوفيات ٣٠٠/٢ .

(٥) ستأتي له ترجمة وافية عند عرضنا أشهر تلامذة ابن هشام . يُنظر ص من هذا البحث .

(٦) هو سعيد بن مبارك الأنصاري ، عالم باللغة والأدب . له : الأضداد ، وشرح الإيضاح للفارسي .

ينظر بغية الوعاة ١ / ٥٨٧ .

(٧) يُنظر تاريخ الإسلام ٣٩/٣٤٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/٥٨٢ ، وبغية الوعاة ١/٥٨٧ .

علوم أخرى، وكان يفتخر به. توفي ابن طباطبا سنة (٤٧٨هـ)^(١).

٢- أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيرواني، عُرف بالفرزدقي؛ لأنَّ جدَّه الفرزدق. كان إماماً في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسير، فأقرأ اللغة والنحو مدَّةً ببغداد، وحدث بها عن جماعة من شيوخ المغرب. له مصنفات، منها: الإكسير في علم التفسير، وإكسيرالذهب في النحو، وشجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب. توفي سنة (٤٧٩هـ)^(٢).

٣- أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي بن الطُّيُوري المحدث. ذكر السمعاني أنَّه كان صالحاً أميناً صدوقاً. وكان عنده ألف جزء بخط الدارقطني. وقد قرأ ابن الشَّجَرِيّ الحديث في كهولته على جماعة، منهم: ابن الطُّيُوري، كما سمع منه كتاب (المغازي) لسعيد بن يحيى الأموي، ورواه عنه. توفي سنة (٥٠٠هـ)^(٣).

٤- أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، المعروف بالخطيب التبريزي. أحد أئمة اللغة، كانت له معرفةٌ تامةٌ بفنون الأدب من نحو ولغة وغيرهما. كان حجةً صدوقاً ثبَّتا، رحل إلى أبي العلاء المعري، وأخذ عنه الأدب، وعنه أخذ ابن الشَّجَرِيّ ذلك. صنَّف في الأدب كتباً كثيرةً، منها: ثلاثة شروح على حماسة أبي تمام، وشرح ديوان المتنبي، وشرح المعلقات السبع، وتهديب إصلاح المنطق، وغيرها. وله شعر رائع، توفي سنة (٥٠٢هـ)^(٤).

(١) يُنظر نزهة الألباء ص ٤٠٤، والمنتظم ١٧/٦٢، ومعجم الأدباء ٥/٦٣٣، والنجوم الزاهرة ١٢٣/٥، وبغية الوعاة ٢/٣٤٢.

(٢) يُنظر معجم الأدباء ١/٢٩، ١٩/٢٨٢، والعبر في خبر من غير ٣/٢٩٧، والوافي بالوفيات ٢٧/١٧٦، وبغية الوعاة ٢/١٨٣، ٣٢٤، وشذرات الذهب ٣/٣٦٣.

(٣) يُنظر معجم الأدباء ١٩/٢٨٣، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦، والعبر في خبر من غير ٣/٣٥٨، وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٥، وتاريخ الإسلام ٣٤/٣٢٥، والمستفاد من ذيل بغداد ١٩/٢٤٨.

(٤) يُنظر معجم الأدباء ٥/٦٢٨ وما بعدها، ١٩/٢٨٢، ووفيات الأعيان ٦/١٩١-١٩٢، وتاريخ الإسلام ١١/٨١٨، وسير أعلام النبلاء ١٩/٢٦٩-٢٧٠، والوافي بالوفيات ٢٧/١٧٦.

٥- أبو علي محمد بن سعيد بن نبهان الكرخي الكاتب، من أهل الكرخ ببغداد. قال السمعاني: هو شيخ عالم فاضل مسنّ من ذوي الهيئات. وقد عمّر طويلاً، وقصده الطلاب من الأقطار، فحدّث كثيراً. وقد قرأ عليه ابن الشجري الحديث في كهولته. توفي سنة (٥١١هـ)^(١).

٥ ٦- أبو البركات الشريف عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الكوفي، من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث. أخذ عنه النحو زيد بن علي بن عبد الله الفارسي أبو القاسم الفسوي (ت ٤٦٧هـ)، وابن الشجري. له مصنفات، منها: شرح اللمع وغيره. توفي سنة (٥٣٩هـ)^(٢).

٧- أبو الفرج سعيد بن علي السّلاّلي الكوفي. هو ممّن قرأ عليهم ابن الشجري، وقد ذكره في المجلس السادس والسّتين من الأمالي^(٣).

تلاويذه:

لَمَّا لَمَعَ نَجْمُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ، وَصَارَ فَرِيدَ عَصْرِهِ وَوَحِيدَ دَهْرِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعْرِفَةِ اللُّغَةِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهَا وَأَحْوَالِهَا، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ النُّحُوِّ^(٤)، فَتَصَدَّى لِحُلُقِ الدَّرْسِ مَدَّةً طَوِيلَةً، دَرَسَ فِيهَا الْأَدَبَ، وَغَيْرَهُ طَوِيلَ عَمْرِهِ، فَقَدْ مُتَّعَ بِجَوَارِحِهِ وَعَقْلِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ - كَثُرَ تِلَامِيذُهُ^(٥)، يَقُولُ الْقَفْطِيُّ فِي ذَلِكَ: « وَقَدْ

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، ووفيات الأعيان ٩٦/٥، وتاريخ الإسلام ٨١٨/١١.

(٢) يُنظر معجم الأدباء ٤٢٧/٤-٤٢٨، والوافي بالوفيات ٢٥٤/٢٢، وبغية الوعاة ٥٧٣/١، ٢١٥/٢.

(٣) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٢/١٩، والوافي بالوفيات ١٧٦/٢٧، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٥١٥/٢. ولم توقفني المصادر - فيما بحثت - على سنة وفاته.

(٤) يُنظر سير أعلام النبلاء ١٩٥/٢٠، والبداية والنهاية ٢٢٣/١٢.

(٥) يُنظر المنتظم ٦٢/١٧، وتاريخ الإسلام ٨١٨/١١، والوافي بالوفيات ١٧٧/٢٧.

انتفع عليه جماعة، وله تلامذة، عبارته حلوة رائقة، نافعة نافقة، وكان حسن البيان والإفهام»^(١). فاجتمعت له نفس سامية في العلم، متضلعة في الأدب، متواضعة في بذله مع حسن الشرح والإيراد والمحفوظ^(٢)، فانتفع به خلق كثير، فقد كان لابن الشَّجَرِيّ حلقة يوم الجمعة بجامع المنصور مكان ثعلب^(٣) (ت ٢٩١هـ) ناحية الرباط يُقرئ الناس فيها الأدب والنحو. وقد أقرأ النحو سبعين سنة كما ذكر ياقوت^(٤)؛ ممّا جعل الدكتور عبد المنعم يزعم ابتداءه التدريس في سن مبكرة لم تتجاوز العشرين من عمره^(٥).

وهمن تتلمذ عليه:

١/ أبو منصور محمد بن علي بن إبراهيم بن زبرج العتالي. كان إماماً في النحو ومعرفة العربية، متصدراً لإقراء الناس. قرأ النحو على ابن الشَّجَرِيّ، واللغة على الجواليقي. وقعت بينه وبين ابن الشَّجَرِيّ منازعات ومنافرات. توفي سنة (٥٥٦هـ)^(٦).

٢/ أبوسعبد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، الملقب بتاج الدين، أحد أعلام الشافعية والمحدثين. أقبل في صباه على القرآن، والفقه، والاشتغال بالحديث والسماع. وقد أكثر من التطواف بالبلدان؛ ممّا هيأ له صنّع معجم، يقع في عشرة مجلدات. ذكر أن عدد شيوخه سبعة آلاف شيخ، وهذا شيء لم يبلغه أحد.

(١) إنباه الرواة ٣/٣٥٧.

(٢) يُنظر تاريخ الإسلام ١١/٨١٨.

(٣) هو أحمد بن يحيى، أبو العباس. إمام من أئمة الكوفيين في اللغة والنحو. له: الفصيح، ومجالس ثعلب، وما ينصرف وما لا ينصرف. يُنظر بغية الوعاة ١/٣٩٦.

(٤) يُنظر معجم الأدباء ١٩/٢٨٣.

(٥) يُنظر ابن الشَّجَرِيّ ومنهجه في النحو ص ٤٢.

(٦) يُنظر معجم الأدباء ٥/٣٧٦، وبغية الوعاة ١/١٧٣.

ومن شيوخه ابن الشَّجَرِيّ؛ فقد حكى ابن خلكان أنَّ السمعانيّ ذكر في كتابه (الذَّيْل) أنَّه اجتمع مع ابن الشَّجَرِيّ في دار الوزير أبي القاسم علي بن طراد الزينبيّ وقت قراءته الحديث عليه، فقرأ عليه جزءاً من أمالي أبي العباس ثعلب. له مصنفات، منها: الأنساب، وذيّل تاريخ بغداد، وتاريخ مرو. توفيّ سنة (٥٦٢هـ)^(١).

٣/ أبو الغنائم حبّشيّ بن محمد بن شعيب الواسطي، من أهل واسط. قدّم بغداد، فحضر حلقات درس ابن الشَّجَرِيّ، يأخذ عنه النحو، ولازمه حتى برع فيه، وبلغ الغاية. كان متمكناً من علم النحو، قيماً به وبغوامضه مع حسن طريقة. توفيّ سنة (٥٦٥هـ)^(٢).

١٠ ٤/ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن الخشّاب النحويّ البغداديّ. كان أعلم أهل زمانه، حتى قيل: إنّه كان في درجة الفارسيّ، إضافةً إلى ما تحصّل عليه من معرفةً بعلوم أخرى كالحديث، والمنطق، والحساب، والهندسة، وغيرها، حتى قيل: ما من علم إلا وكانت له فيه يدٌ حسنة. وتلقّى هذا العلم عن كبار شيوخ عصره، فقرأ على ابن الشَّجَرِيّ وأمثاله. وقد سأل ابن الشَّجَرِيّ سماع الأمالي، فلم يجبه. حصّل كتباً كثيرةً في النحو وغيره، فمن الكتب النحوية شرح جمل الزجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، والردّ على ابن بابشاذ^(٣) (ت ٤٦٩هـ)، وغيرهما. وتخرّج به جماعة. توفيّ سنة (٥٦٧هـ)^(٤).

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، وطبقات الشافعية ١٣/٢، ووفيات الأعيان ٩٦/٥-٩٧، وتاريخ الإسلام ٨١٨/١١، ١١٨/٣٩ وما بعدها.

(٢) يُنظر معجم الأدباء ٤٠٤/٢، وبغية الوعاة ٤٩٢/١-٤٩٣.

(٣) هو طاهر بن أحمد، أحد أئمة العربية، وقد استخدم في ديوان الرسائل. له: شرح جمل الزجّاجي، والمحتسب في النحو. يُنظر بغية الوعاة ١٧/٢.

(٤) يُنظر إشارة التعيين ص ٣٧٠، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/٢٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٩/٢-٣٠، ونشأة النحو ص ٢٠٦.

٥ / أبو الحسن علي بن أحمد بن بكري، خازن الكتب النظامية. كان فاضلاً، عارفاً بالأدب، مليح الخط، جيد الضبط. وقد حكى السيوطي عن ياقوت - عند ترجمته للبكري - أنه قرأ النحو على ابن الشجريّ والجواليقي وغيرهما. والصواب في هذا أن القول للصفدي، لا لياقوت. توفي سنة (٥٧٥هـ)^(١).

٥ ٦ / أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمي الرقيّ البغداديّ، المشهور بابن العصار. قرأ الأدب على ابن الشجريّ والجواليقي، وبرع في فنه. كما كان عارفاً بديوان المتنبي علماً ورواية؛ فكان من الأدباء المشاهير. أقرأ الناس زماناً، وكتب الكثير من كتب الأدب وشعر العرب. انتهت إليه رئاسة النحو واللغة، وكان في اللغة أمثل منه في النحو. تخرّج به جماعة، منهم العكبري (ت ٦١٦هـ). توفي ابن العصار سنة (٥٧٦هـ)^(٢).

٧ / أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد كمال الدين الأنباري. كان إماماً، ثقةً، ورعاً، غزير العلم، فقيهاً، مناظراً. قدم بغداد في صباه، وتفقه بها. وقد ذكر السيوطي ملازمته لابن الشجريّ حتى برع، وصار من المشار إليهم في علم النحو. وقد أقرأ النحو، وتخرّج به جماعة. وهو صاحب أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ونزهة الألباء، وغيرها من التصانيف المفيدة التي تزيد على مائة مصنف. توفي سنة (٥٧٧هـ)^(٣).

(١) يُنظر معجم الأدباء ٥٦٥/٣، والوافي بالوفيات ١٠٤/٢٠، وبغية الوعاة ١٤٢/٢.

(٢) يُنظر معجم الأدباء ١٥٥/٤-١٥٦، ووفيات الأعيان ٣٣٨/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢٠، ٥٧٩، والوافي بالوفيات ١٥٢/٢١-١٥٣.

(٣) يُنظر نزهة الألباء ص ٤٠٦، وطبقات الشافعية ١١/٢، وبغية الوعاة ٨٦/٢ وما بعدها، ونشأة النحو ص ٢٠٧.

٨/ أبو الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا الحلبي (ت ٧٥٦هـ—)، المعروف بشرف الكتاب. كان نحوياً لغوياً فطناً شاعراً مترسلاً. ذكر لنا ياقوت أنه: «قَدِمَ بغداد، فقرأ على النقيب أبي السعادات هبة الله بن الشَّجَرِيّ، وأخذ عنه»^(١). له شعر ورسائل مدوّنة عملها أجوبة لرسائل أبي القاسم الحريري. توفي سنة (٥٧٩هـ)^(٢).

٩/ أبو العباس الخضر بن ثروان بن أحمد الثعلبيّ الضرير. كان عالماً بالنحو، مقرئاً، فاضلاً، أديباً، عارفاً. له محفوظات كثيرة، منها: الجمل، وشعر الهذليين، وشعر رؤية وذو الرُّمة. توفي سنة (٥٨٠هـ)^(٣).

١٠/ أبو محمد الحسن بن علي بن بركة بن عبّدة - بفتح العين - . كان نحوياً، لغوياً، قارئاً، فرضياً، فاضلاً. تتلمذ على كبار شيوخ عصره كابن الشَّجَرِيّ، الذي أخذ عنه النحو، حتى صار من النحاة المشهورين. وتصدّر مدةً طويلةً للإقراء. توفي سنة (٥٨٢هـ)^(٤).

١١/ أبو الفرج محمد بن الحسين بن علي الجفنيّ النحويّ اللغويّ، المعروف بابن الدبّاغ. كان أديباً فاضلاً، قرأ على ابن الشَّجَرِيّ والجواليقيّ، وتصدّر لإقراء النحو واللغة مدةً. وله رسائل، وشعر مدوّن. توفي سنة (٥٨٤هـ)^(٥).

١٢/ أبو الحسن علي بن المبارك بن علي بن المبارك بن عبد الباقي البغداديّ،

(١) معجم الأدباء ١٨٣/٥.

(٢) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وبغية الوعاة ٢٣/١.

(٣) يُنظر معجم الأدباء ٢٩٥/٣، وبغية الوعاة ٥٥١/١-٥٥٢.

(٤) يُنظر معجم الأدباء ٢٠/٣، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/٢٠، ومعرفة القراء الكبار ٥٥٣/٢، وبغية

الوعاة ٥١١/١.

(٥) يُنظر بغية الوعاة ٩٢/١-٩٣.

المعروف بابن الزاهدة النحوي. كان حسن الأخلاق، متواضعاً. قرأ على ابن الشَّجَرِيِّ وابن الخشاب وغيرهما؛ حتى برع في النحو واللغة. روى شيئاً من كتب الأدب، وتصدى لإقراء العربية مدةً. توفي سنة (٥٩٤هـ)^(١).

١٣ / أبو اليمن الإمام تاج الدين زيد بن الحسن الكنديّ النحويّ اللغويّ المقرئ المحدث الحافظ. حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأكمل القراءات العشر وهو ابن عشر. قال عنه السيوطي: «كان أعلى الأرض إسناداً في القراءات»^(٢). قرأ العربية على جماعة، منهم ابن الشَّجَرِيِّ الذي قرأ عليه كتاب الإيضاح للفراسي، واللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ). ثم قدم دمشق، فازدحم عليه الطلبة. فأفتى، ودرّس، وأقرأ القراءات والنحو واللغة والشعر. له حواشٍ على ديوان المتنبّي، وحواشٍ على خطب ابن نباتة. توفي سنة (٦١٣هـ)^(٣)، فقال السيوطي: «وانقطع بموته إسنادٌ عظيم»^(٤).

وغير هؤلاء ممّن حوَّكهم بطون كتب التراجم ممّن ذكروا عند ترجمة ابن الشَّجَرِيِّ، أو عند ترجمة أولئك التلاميذ.

مؤلفاته:

١٥ رغم أنّ ابن الشَّجَرِيِّ قد عمّر طويلاً، إلا أنّ ما خلفه من مؤلفات ليس بالكثير؛ فربّما كان انشغاله بالتدريس، وتصدّره لحلق العلم والحديث سبب ذلك. وتلك المؤلفات هي:

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢١٢/٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/٢٠ ، وبغية الوعاة ١٨٥/٢ .

(٢) بغية الوعاة ٥٧٠/١ .

(٣) يُنظر معجم الأدباء ٣٥٣/٣ ، ومعرفة القراء الكبار ٥٨٧/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/٢٠ ،

والوافي بالوفيات ١٧٦/٢٧ ، وبغية الوعاة ٥٧١-٥٧٠/١ .

(٤) بغية الوعاة ٥٧١/١ .

١- الأُمالي الشَّجَرِيَّة: هو كتاب نفيس، بل هو أكبر تأليفه وأجلّها، وأكثرها إفادةً ومتعةً. وقبل أن نُعرِّف به نُلقِي نظرةً على المعنى المقصود بكلمة (أُمالي). وقد عرّفها لنا صاحب (كشف الظنون)، فقال: «الأُمالي هو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالحُابر والقرطيس، فيتكلّم العالم بما فتح الله - سبحانه وتعالى! - عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً، ويسمونه الإملاء والأُمالي. وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدّثين وأهل العربية وغيرها في علومهم. فاندرست لذهاب العلم والعلماء، وإلى الله المصير. وعلماء الشافعية يسمّون مثله التعليق»^(١).

وكانت الأُمالي في فنون شتّى، ففي اللغة مثلاً أُمالي ابن دريد محمد بن أبي بكر اللغوي^(٢) المتوفى سنة (٣٢١هـ)، وأُمالي القالي أبي إسماعيل بن القاسم اللغوي، المتوفى سنة (٣٥٦هـ)، والأُمالي الشَّجَرِيَّة لابن الشَّجَرِيّ التي أملاها صاحبها في أربعة وثمانين مجلساً، وهي تشمل فوائد جمّة من مسائل النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار، كما تكلمت عن شيء من البلدان والمواضع التي وردت في ثنايا الشعر الذي رواه، وإن كان لمسائل النحو النصيب الأكبر منها؛ ممّا جعل العلامة البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) يضعها ضمن مراجعه في علم النحو. وقد ختمها بمجلس قصره على أبيات من شعر المتنبي تكلم عليها، وذكر ما قاله الشَّراح فيها، وزاد من عنده ما سَنَح

(١) ١٦١/١.

(٢) عُرِفَ بالقالي نسبةً إلى قالي قلى، وهي بلدة من أعمال أرمينية. كان أعلم الناس بنحو البصريين، واللغة، ورواية الشعر. له: الأُمالي، والنوادر. يُنظر بغية الوعاة ١/ ٤٥٣.

له^(١). ولهذا الكتاب قيمة كبيرة عند دارسي النحو واللغة والأدب؛ فقد نقل فيه من علم السابقين، واعتمد عليه المتأخرون.

وقيل إنّه لما فرغ ابن الشَّجَرِيّ من إملائه، حضر إليه أبو محمد عبد الله المعروف بابن الحشّاب، والتمس منه سماعه عليه، فلم يجبه إلى ذلك. فعاداه حينئذٍ، وردّ عليه في مواضع من الأمالي، ونسبه فيها إلى الخطأ. فوقف ابن الشَّجَرِيّ على ذلك الردّ، فردّ عليه فيما انتقده فيه، وبَيَّن وجوه غلطه. وجمع ذلك في كتابٍ سمّاه (الانتصار)^(٢).

وكتاب (الأمالي) مطبوع، وقد حققه الدكتور محمود الطناحي في ثلاثة أجزاء مطبوعة.

١٠ - ٢ - كتاب الانتصار: وهو المذكور آنفاً. يقول عنه القفطي: «والكتاب على صغر جرّمه في غاية الإفادة، وملكته والحمد لله بخطه - رحمه الله! - ، وقد قرأه عليه الناس»^(٣)، لكنه لم يصل إلينا.

١٥ - ٣ - كتاب الحماسة: وقد ضاهى به حماسة أبي تمام^(٤). وقد حظيت حماسة ابن الشجري استحسان النحاة؛ فذكر ابن خلكان أنّه كتاب غريب مليح، أحسن فيه ابن الشَّجَرِيّ. ونقل ذلك عنه السيوطي، وابن العماد الحنبلي^(٥).

(١) يُنظر وفيات الأعيان ٩٦/٥ .

(٢) يُنظر إنباه الرواة ٣٥٦/٣-٣٥٧، ووفيات الأعيان ٩٦/٥ .

(٣) إنباه الرواة ٣٥٧/٣، ويُنظر شذرات الذهب ١٣٢/٤ .

(٤) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وشذرات الذهب ١٣٢/٤، والأعلام ٧٤/٨.

(٥) يُنظر وفيات الأعيان ٩٦/٥، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وشذرات الذهب ١٣٢/٤.

٤- كتاب شرح اللمع لابن جني: وهو كتاب في النحو^(١)، لم يصل إلينا.

٥- كتاب شرح التصريف الملوكي: وهو كتاب في الصرف^(٢)، لم يصل إلينا.

٦- كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه^(٣): جمع فيه ابن الشجري ما وجدته

مبدداً في الكتب اللغوية مما اتفق لفظاً واختلف معنى، مضيفاً إليه ذكر الشواهد عليه من الكتاب العزيز والشعر القديم، وكلام الرسول - صلى الله عليه وسلم! - وصحابته - رضوان الله عليهم! -، وقد جعله أبواباً، كلُّ باب منه في حرف من الحروف الهجائية؛ ليتناول الكلمة طالبها من بابها. ولمعجمه هذا أهمية، فقد أورد فيه ألفاظاً جديدة غير مذكورة في المصادر الأخرى، ومعاني جديدة لألفاظ معروفة لم يذكرها أهل اللغة. وهذا الكتاب مطبوع.

٧- ديوان مختارات أشعار العرب: وهو كتاب يضم مختارات لقصائد كاملة

لعدد من الشعراء^(٤)، وهو مطبوع.

هذه هي الكتب التي ذكرها أصحاب التراجم. وقد نبّه الدكتور الطناحي

على أن له كتابين آخرين، لم يشر إليهما أحد ممن ترجموا لابن الشجري، أو عرضوا له في مصنفاتهم قديماً أو حديثاً، هما:

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، ووفيات الأعيان ٩٦/٥، وشذرات الذهب ١٣٢/٤.

(٢) يُنظر المراجع نفسها، والصفحات نفسها.

(٣) يُنظر المراجع نفسها، والصفحات نفسها.

(٤) يُنظر الأعلام ٧٤/٨، ومعجم المؤلفين ١٤٢/١٣.

١/ كتاب الردّ على أبي الكرم بن الدّباس^(١) في كتابه الذي سمّاه (المُعَلِّم). وقد ذكر ابن الشَّجَرِيّ هذا الكتاب في المجلس الثاني والثمانين من الأُمالي^(٢). وهو الكتاب الوحيد من بين مصنفات ابن الشَّجَرِيّ الذي أُورِدَ ذكره في الأُمالي. ولم يصل إلينا.

٢/ شرح لامية العرب للشَّنْفَرِيّ، وقد ذكره العلامة البغداديّ في حديثه عن (اللامية)، لكنه ذكر أنّه لم يَرَهُ^(٣).



(١) هو المبارك بن الفاخر بن محمد أبو بكر النحويّ، المعروف بالبارع الدّباس. سمع الحديث من الطبري والجوهري وغيرهما. كان قيماً عارفاً، إماماً في النحو واللغة. له من الكتب: كتاب المُعَلِّم في النحو، وكتاب شرح خطبة أدب الكاتب، وغيرهما. توفي سنة (٥٠٠هـ). يُنظر معجم الأدباء ٣٨/٥، والكامل في التاريخ ١١٢/٩، وبغية الوعاة ٢٧٢/٢-٢٧٣.

(٢) يُنظر أُمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢١١/٣. ويُنظر ما جاء أيضاً في قسم الدراسة منها ٣٥/١.

(٣) يُنظر خزانة الأدب ٣٤١/٣، وأُمالي ابن الشَّجَرِيّ، قسم الدراسة ٣٦/١.

ترجمة ابن هشام

نسبه:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري^(١). لُقّب
بجمال الدين، وقد أجمعت على ذلك كتب التراجم^(٢). كُني بأبي محمد - وهو
أكبر ولديه، إلا أنّه عُرِف واشتهر بالكنية الأخيرة بابن هشام^(٣).

وقد ذكر بعض المترجمين في سلسلة نسبه أنّه الأنصاريّ، الخزرجيّ،
المصريّ، الحنبليّ^(٤). فالأنصاريّ نسبةً إلى قومه الأنصار، والخزرجيّ نسبةً إلى
قبيلة الخزرج من الأنصار، والمصريّ نسبةً إلى مصر؛ ففيها ولد، وبها عاش، وفيها
مات ودفن بلا خلاف. فقد كانت أسرته من قبيلة الخزرج من الأنصار في المدينة
المنورة، ثم خرجت إلى مصر مع توسع الفتوحات الإسلامية، واستقرت بها. وكان
من سلالتها الإمام النحويّ الجليل ابن هشام.

أمّا الحنبليّ فالمذهب الذي كان عليه. وتذكر بعض المصادر في نسبه

(١) يُنظر ترجمته في: الدليل الشافي ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨، وشذرات الذهب
٦ / ١٩١، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٣ - ١٨٤، ومعجم المؤلفين ٦ / ١٦٣، ودائرة المعارف
الإسلامية ١ / ٢٩٥. أمّا في الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، والبدر الطالع ١ / ٤٠٠، والأعلام
٤ / ١٤٧ فجاء في نسبه أنّه: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن
هشام الأنصاريّ، بتكرير (عبد الله بن يوسف) في نسبه مرتين. وليس في ذلك تناقض؛ لأنّ
الأعلام المشاهير إذا تكرّر في نسبهم اسم، قد يُكتفى بذكره مرةً واحدةً على سبيل الاختصار.

(٢) يُنظر المصادر نفسها، الصفحات نفسه.

(٣) يُنظر الضوء اللامع ١١ / ٢٧٤.

(٤) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، والدليل الشافي ١ / ٣٩٢، والنجوم الزاهرة ١٠ / ٣٣٦،
وشذرات الذهب ٦ / ١٩١، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٤، ومعجم المؤلفين ٦ / ١٦٣، ودائرة
المعارف الإسلامية ١ / ٢٩٥.

(الشافعيّ ثم الحنبليّ) لأنّه تمذهب بالمذهب الشافعيّ، ثم تحنبل، واستقر على المذهب الحنبليّ^(١)، لكن تَغري بِردي (ت ٨٧٤ هـ) ذكر في (النجوم الزاهرة) أنّه كان حنفيّاً أولاً، ثم استقر حنبليّاً، ولزم دروس الحنابلة^(٢) .

مولده ووفاته:

اتفق المترجمون على سنة مولده كما اتفقوا على سنة وفاته، فكانت ولادته في ذي القعدة من عام ثمانية وسبعمئة من الهجرة، ووفاته في ليلة الجمعة خامس ذي القعدة من عام واحد وستين وسبعمئة من الهجرة، عن بضع وخمسين سنة^(٣) .

هذا هو الجمع عليه إلا أنّ صاحب (كشف الظنون) شدّ عن هذا، فزعم - في غير موضع من كتابه - أنّه مات في عام اثنين وستين وسبعمئة من الهجرة^(٤) . وقد دُفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر من القاهرة^(٥) .

نشأته وصفاته:

نشأ ابن هشام نشأة علمية منذ نعومة أظافره، ساعده على ذلك المناخ العلمي الذي نشأ وتربى فيه. ففي القاهرة قضى ابن هشام معظم حياته، والتي كانت في

(١) يُنظر الدليل الشافي ١ / ٣٩٢، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨، والبدر الطالع ١ / ٤٠١ .

(٢) يُنظر النجوم الزاهرة ١٠ / ٣٣٦ .

(٣) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، والدليل الشافي ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨ - ٦٩، والبدر الطالع ١ / ٤٠٠، ٤٠٢، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٤ - ١٨٥، ودائرة المعارف الإسلامية ١ / ٢٩٥ .

(٤) يُنظر ١ / ١٢٤، ٢ / ١٠٢٩، ١٤٧٧، ١٧٥٢ .

(٥) يُنظر النجوم الزاهرة ١٠ / ٣٣٦، وشذرات الذهب ٦ / ١٩١ - ١٩٢، ومعجم المؤلفين ٦ / ١٦٣ .

القرن السابع الهجري قد أُسلمت فيها الريادة العلمية إلى مصر - لا سيّما بعد سقوط بغداد -. فزحرت القاهرة بالعلماء والأدباء، وأصبحت منارَ العلم، ومركزاً لطلابه يقصدونها من كلِّ مكان.

فقد نشأ ابن هشام في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون الذي استطاع أن يوطّد حكمه، وتستقر البلاد في عهده. ومتى استتب الأمن اتجهت الجهود إلى تطوير البلاد والاهتمام بازدهارها وتقدّمها، ومن صور ذلك تشجيع الحكام في هذا العصر على طلب العلم والثقافة، واهتمامهم بالعلم وأهله، وبذل العطايا لهم. يقول أحد الباحثين: « حتى أصبحت القاهرة في عهده محط الأنظار، يأتي إليها الطلبة من كلِّ حذبٍ وصوبٍ؛ ليرتشفوا من مناهل العلم والأدب »^(١).

وفي هذه البيئة المزدهرة علمياً نشأ ابن هشام، فطفق يرتشف العلم على يد ثلة من أشهر علماء عصره في شتى العلوم من نحو، وصرف، وفقه، وقراءة، وتفسير، وأدب، ولغة، حتى أتقنها. ساعده على سموه ما فُطر عليه من شمائل وشيم؛ فقد عُرف ابن هشام بالتواضع، والبر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب. كان عظيمًا في نفسه، معترًا بكرامته، غير متكسب بعلمه. يتمتع بذكاء حاد، وذاكرة قوية. فقد نبغ في علوم وفنون شتى، فاق فيها الأقران، بل الشيوخ. كما استطاع حفظ مختصر الخرقى في دون أربعة أشهر، قبل وفاته بخمس سنين^(٢).

وبعد تضرّعه من هذه العلوم انتقل إلى التدريس فدرّس علوم العربية في مصر، ومكة عندما جاور بها. وكان شافعيّ المذهب - بادئ الأمر - فأصبح بذلك مدرّسًا لعلم التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة، يقرئ (الحاوي الصغير في الفقه

(١) شرح جمل الزجاجي لابن هشام، المقدمة ص ٢٤.

(٢) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٩، وبغية الوعاة ٢ / ٦٩، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٤.

الشافعي). ثم انتقل إلى المذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنوات، ليصير معلماً بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة^(١). كما حدث عن ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) بالشاطبية^(٢).

أما ما يخص حياته الخاصة فمعظمها قد خفي عنا فلم تتناوله كتب التراجم بشيء كشأن سابقه - ابن الشجري -. وكل ما استطعت معرفته أنه كَوْن أسرة، فتزوج وأنجب. واشتهر بأن له ولدين أكبرهما محمد، وهو الذي يُكنى به، والثاني عبد الرحمن^(٣).

منزلته العلمية:

هيأت الظروف - التي عرضنا لها آنفاً - لابن هشام أرضاً طيبة خصبة، أثمرت لنا إماماً جليلاً، وعالمًا فذاً من أئمة العربية المشهورين وعلمائها النابغين. فكان ابن هشام نحويًا، لغويًا، مفسرًا، محدثًا، فقيهاً، أديبًا، آخذًا من كل فنٍ بطرف. إلا أن النحو كان هو المجلى من بين تلك العلوم فلا يشقُّ له غبار، ولا يسابق في مضمار. انتهت إليه مشيخة النحو في عهده، وأصبح فخر مصر في عصره.

ولم يكن هذا ليتأتى له إلا لأمر مميّزه الله بها، يقول ابن حجر: « وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبًا وموجزًا »^(٤).

(١) يُنظر دائرة المعارف الإسلامية ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، وشذرات الذهب ٦ / ١٩١، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٤.

(٣) يُنظر الضوء اللامع ١١ / ٢٧٤.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩.

وخير من يشهد للفضل والعلم أهله، فقد تنبّه معاصرو ابن هشام لفضله، فأطلقوا عليه جملة نعوت تدلّ على تفردّه بالنحو في زمانه، فوصفه معاصره التاج السبكي بـ (نحوي هذا الوقت) ^(١) - مثلاً - .

وقد ذكر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في مقدمته نصين عن منزلة ابن هشام العلمية، لو ذكرناهما - فقط - لأغنانا ذلك في بيان علو كعبه، ومبلغ علمه في علوم العربية. فقد أثنى عليه فيهما، وقرنه بالحدّاق من أهلها. استمع إلى قوله: « مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد، من تأليف رجلٍ من أهل صناعة العربية من أهل مصر، يُعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيه أنّه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلا لسيويّه (ت ١٨٨هـ) وابن جني وأهل طبقتهم، لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحسن تصرفه فيه » ^(٢) . ١٠

وقال في موضع آخر: « ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور، ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها،... فوقفنا منه على علمٍ جمٍّ، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحى أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ، دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه. والله يزيد في الخلق ما يشاء » ^(٣) . ١٥

وقد علّق أحد الباحثين على كلام ابن خلدون السابق - بما يستحق ذكره هنا -، فقال: « فبعد هذين النصّين لابن خلدون لم يكن هناك زيادة يذكرها

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٨١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٦٨٣ .

(٣) المرجع نفسه ص ٧٠٢ .

الإنسان في حق ابن هشام، ومترلته العلمية. فهي مترلة تساوي مترلة سيويه وابن جنّي وأهل هاتين الطبقتين، أي أنّ ابن هشام فاق أقرانه حتى تساوى بأكابر النحاة الأوائل وطبقاتهم.

والحق، أنّ الرجل يستحق أكثر من ذلك؛ لأنّه لو قيس عمره - الذي لم يتجاوز خمسين عاماً إلاّ بقليل - بما خلفه من آثار ومؤلفات. وصلت إلى بضعة و ثلاثين مؤلفاً، بين متن وشرح، وكتاب ورسالة، لاستحق أن نحكم له بالنبوغ والتفوق... ولا أدلّ على عظم مترلته من أنّه أفاد منه خلقٌ كثيرٌ، وما زال الناس ينتفعون بمؤلفاته حتى اليوم»^(١).

شيوخه:

١٠ ذكرنا أنّ البيئة التي نشأ فيها ابن هشام كانت زاخرةً بالعلم والعلماء، فهيّا له ذلك أن يتلمذ على يد جملةٍ من أفاضل شيوخ عصره في علوم العربية، والفقه، والحديث، والتفسير، والقراءات، ومن أهمهم:

١- بدر الدين، محمد بن إبراهيم الشافعي قاضي القضاة، والمعروف بابن جماعة. أخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضي تقي الدين بن رزين، وقرأ النحو على الشيخ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ). فجمع بين القضاء والتدريس، وتفرّد في وقته؛ فكان عارفاً بالحديث والتفسير والفقه وأصوله، ذكياً يقظاً مناظراً خطيباً مفوّهًا.

أخذ عنه ابن هشام علم الحديث، وحدث عنه بالشاطبية. له عدة تصانيف، منها المنهل الراوي في علوم الحديث النبوي، والمسالك في علم المناسك،

(١) ابن هشام ونحو ابن مالك، المسائل الخلافية وأبرز إضافته لما وافقه فيه، رسالة ماجستير من جامعة الملك عبد العزيز للطالب عرفات أحمد فرج ص ٤٠ - ٤١ .

وغيرهما. توفي سنة (٧٣٣هـ)^(١) .

٢- تاج الدين الفاكهي، عمر بن علي بن سالم اللخمي الاسكندري، العلامة النحوي. سمع الحديث، واشتغل بالفقه على مذهب مالك، ومهر في العربية والفنون، وتقدم بمعرفة النحو وغيره. صنّف مصنفات كثيرة، منها في النحو: المورد في المولد، وشرح الإشارة في النحو الذي قرأه عليه ابن هشام إلا الورقة الأخيرة منه. توفي سنة (٧٣٤هـ)^(٢) .

٣- شهاب الدين أبو الفرج، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف الشافعي المصري. عُرف بابن المرحّل؛ لأنّ أباه كان يبيع الرحال للجمل. كان فاضلاً، فقيهاً، إماماً في النحو، عارفاً باللغة والمعاني والبيان والقراءات، حتى انتهت إليه وإلي الشيخ أبي حيان مشيخة النحو بالديار المصرية كما ذكر ابن العماد الحنبلي^(٣). اعتنى بالعربية، وخصوصاً ألفية ابن مالك، فمهر فيها، وأقرأها جماعة بحلب والقاهرة.

لزمه ابن هشام، وأخذ عنه النحو، وهو الذي نوّه باسمه، وعرف بقدره. وكان يطريه، ويفضّله على أبي حيان وغيره من أساتذته، ويقول عنه: « إنَّ الاسم في زمانه كان لأبي حيان، والانتفاع بابن المرحّل »^(٤). توفي سنة ١٥

(١) يُنظر مرآة الجنان ٤ / ٢٨٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٠٥ - ١٠٦، وكشف الظنون ٢ / ١٦٦٣، ١٨٨٤ .

(٢) يُنظر البداية والنهاية ١٤ / ١٦٨، والدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢١، وشذرات الذهب ٦ / ٩٧ .

(٣) يُنظر شذرات الذهب ٦ / ١٤٠ .

(٤) نسبت بعض كتب التراجم هذا القول لابن هشام، ولم أقف عليه فيما بين يديّ من كتبه. يُنظر طبقات الشافعية ٣ / ٣٠، والدرر الكامنة ٣ / ٢١٠، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٠، ويقصد بقوله

(١) (٧٤٤هـ -) .

٤- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. غني عن التعريف، فهو من أشهر النحاة والمفسرين، وكتبه - كالبهر المحيط، والارتشاف، والتذيل والتكميل، وغيرها - مرتع خصب لطالب علم العربية والتفسير.

٥ قال عنه ابن العماد الحنبلي: «نحويّ عصره ولغويّ، ومفسّر، ومحدث، ومقرئ، ومؤرخه، وأديبه»^(٢). لزم تدريس النحو والتصريف أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد من أقطار الأرض فيهما، وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها. سمع عليه ابن هشام ديوان زهير بن أبي سلمى فقط. ولم يلزمه، أو يقرأ عليه. وإنّما كان كثير المخالفة والمعارضة له، شديد الانحراف عنه. وقد فسّر الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ذلك بأنّه غيره اللاحق من السابق. فأبو حيان كان منفردًا بعلم النحو في عصره، ثم كان ابن هشام هو المنفرد بعده. وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها، إظهاراً لفضل نفسه، وتمكّنه ممّا لم يبلغه إليه^(٣). توفي أبو حيان سنة (٧٤٥هـ)^(٤).

١٥ ٥- تاج الدين التبريزي، علي بن عبد الله بن أبي الحسن الإردبيليّ. قرأ النحو والأصول والبيان والفقه، فكان أحد الأئمة الجامعين لأنواع العلوم، اشتهر في

= أن الشهرة والصيت في زمانه كانت لأبي حيان، في حين كان الناس ينتفعون بعلم ابن المرحّل. وفي هذا جور على أبي حيان، وربّما كان الدافع هو غيره اللاحق من السابق.

(١) يُنظر طبقات الشافعية ٣ / ٣٠، والدرر الكامنة ٣ / ٢١٠، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٠.

(٢) شذرات الذهب ٦ / ١٤٥.

(٣) يُنظر البدر الطالع ١ / ٤٠١.

(٤) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٢٠١، وبغية الوعاة ١ / ٢٨٠ وما بعدها، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٥ -

١٤٦.

الفقه، والمعقول، والعربية، والحساب، وغيرها. وقد حضر دروسه ابن هشام^(١). له مصنفات، منها: مختصر لكتاب ابن الصلاح، وحواشٍ على الحاوي. توفي سنة (٧٤٦هـ)^(٢).

٦- شمس الدين ابن السراج، محمد بن محمد بن نمير. ذكر الحافظ بن حجر أنه قرأ على نور الدين الكفّي (ت ٦٨٩هـ)^(٣)، والمكّي الأسمر (ت ٦٩٢هـ)^(٤)، وغيرهما. وقد عُني بالقراءات، فكان إماماً فيها، وتصدّر للإقراء والتعليم. فانتفع به جماعة، منهم شيخنا ابن هشام. توفي سنة (٧٤٩هـ)^(٥).

هؤلاء شيوخه الذين ذاع صيتهم، وربما كان له شيوخٌ غيرهم لم ينالوا شهرتهم، فالله أعلم.

تلاميذه:

كان ابن هشام مدرسة في النحو، تصدرّ لنفع طلاب العلم؛ فأورث علمه لتلاميذه، فنقلوه للأجيال من بعدهم. إلا أن أكثر كتب التراجم لم تذكر لنا عند ترجمته شيئاً من تلاميذه سوى قولهم: «وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»^(٦)، فربّما كان ذلك راجعاً إلى كثرة تلاميذه وقاصديه من داخل القطر

(١) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨، وشذرات الذهب ٦ / ١٩١، والبدر الطالع ١ / ٤٠١.

(٢) يُنظر الوافي بالوفيات ٢١ / ١٤٥، وطبقات الشافعية ٣ / ٣٥ وما بعدها، وبغية الوعاة ٢ / ١٧١.

(٣) هو علي بن ظهير بن شهاب نور الدين المعروف بابن الكفّي، شيخ الإقراء بالجامع الأزهر. يُنظر غاية النهاية في طبقات القراء ص ٢٤٤.

(٤) هو عبد الله بن منصور الاسكندراني، شيخ الإقراء بالاسكندرية. يُنظر شذرات الذهب ٥ / ٤٢٠.

(٥) يُنظر الدرر الكامنة ٥ / ٥٠٢. ويُنظر أيضاً بغية الوعاة ١ / ٢٣٥، وشذرات الذهب ٦ / ١٥٢.

(٦) الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٨، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨، وشذرات الذهب ٦ / ١٩١، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٤.

وخارجه، ممّا دفع أصحاب التراجم إلى قول ذلك طلباً للاختصار. أمّا أحد الباحثين فأرجع الأمر إلى أن أغلب تلاميذه كانوا من غير المشهورين.

والباحث في كتب التراجم عن أعلام النحو في أواخر القرن الثامن الهجري، وأوائل القرن التاسع يجد أن منهم خلقاً كثيراً تخرّج على يديه، من أمثال:

٥ - ١ - نور الدين البالسي، علي بن أبي بكر بن أحمد المصري. جاء في الدرر الكامنة: أخذ عن الجمالين: ابن هشام، والإسنوي^(١). برع وتميّز، ومات كهلاً، ولم يحدث. توفي سنة (٧٦٧هـ)^(٢).

١٠ - ٢ - جمال الدين النويري، أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز. لُقّب بالنويري نسبةً إلى النويرة من أعمال القاهرة. كان قاضي مكة وخطيبها. تتلمذ على يد جملة من علماء عصره، كابن هشام الذي أخذ عنه العربية. حتى صار ذا يدٍ طولى في فنون من العلم، مع ذكاء مفرط وفصاحة. فأفتى، ودرّس، وناظر. وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الشافعية بالحجاز. توفي سنة (٧٨٦هـ)^(٣).

١٥ - ٣ - جمال الدين اللخمي، إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم الشافعي. ذكر ابن حجر: أنّه أخذ العربية عن ابن هشام النحوي، فمهر فيها وفي الفقه. فدرّس، وأفتى. صنّف في العربية مختصر (بانت سعاد) توفي سنة (٧٩٠هـ)^(٤).

(١) يُنظر ٤ / ٣٩ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها ، وبغية الوعاة ٢ / ١٥١ .

(٣) يُنظر طبقات الشافعية ٣ / ١٦٣ ، والدرر الكامنة ٥ / ٥٤ - ٥٥ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٩٢ .

(٤) يُنظر الدرر الكامنة ١ / ٤٦٨ . ويُنظر أيضاً بغية الوعاة ١ / ٤٢٧ .

٤- ابن الفرات المالكي، عبد الخالق بن علي بن الحسين. برع في الفقه، وشرح مختصر الشيخ خليل. جاء في (شذرات الذهب): أنه حمل عن الشيخ جمال الدين بن هشام، وكتب الخط المنسوب. توفي سنة (٧٩٤هـ) ^(١).

٥- ابن الشيخ ابن هشام، محب الدين محمد بن عبد الله بن هشام. كان أواحد عصره في النحو. ذكره السيوطي، فقال: «سمعتُ شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أنحى من أبيه. قرأ على والده وغيره» ^(٢). توفي سنة (٧٩٩هـ) ^(٣).

٦- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي. قال العلامة الشوكاني: «أخذ في العربية عن أبي حيان والجمال بن هشام وغيرهما» ^(٤). قيل: أنه اشتغل في كل فن، حتى قرأ في كل مذهب كتاباً. له مصنفات شتى، منها في العربية شرح ألفية ابن مالك. توفي سنة (٨٠٤هـ) ^(٥).

٧- ابن إسحاق الدُّجُوي، إبراهيم بن محمد بن عثمان المصري النحوي. لُقِبَ بالدُّجُوي نسبة إلى (دجوه) قرية على شطّ النيل الشرقي. قال شمس الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ): «أخذ عن الشهاب بن المرحّل والجمال بن هشام وغيرهما» ^(٦). وقد مهر في العربية، وشغل الناس فيها. وكان جلّ ما عنده حلّ الألفية. توفي سنة (٨٣٠هـ) ^(٧).

(١) يُنظر ٦ / ٣٣٤.

(٢) بغية الوعاة ١ / ١٤٨.

(٣) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) البدر الطالع ١ / ٩٠٨.

(٥) يُنظر المرجع نفسه ١ / ٩٠٨ وما بعدها.

(٦) الضوء اللامع ١ / ١٥٣.

(٧) يُنظر الضوء اللامع ١ / ١٥٣، وبغية الوعاة ١ / ٤٢٧، وشذرات الذهب ٧ / ١٣.

مؤلفاته:

خلف لنا ابن هشام آثاراً ومؤلفات وصلت إلى حوالي خمسين كتاباً. بعضها فقد، وبعضها الآخر ما يزال مخطوطاً. وهي ما بين متن وشرح وكتاب ورسالة. ويصدق القول هنا بأن ابن هشام يعدُّ مفخرةً للنحو العربي أيُّ مفخرة؛ يدرك ذلك من يقيس عمره الذي لم يتجاوز الخمسين إلا بقليل - كما أسلفنا - مع كثرة ما خلفه من مؤلفات. وسأورد هنا بعضها؛ فطبيعة البحث تلي علينا أن نتطرق إلى أهمها - فقط - ، إضافةً إلى أن محققي كتبه قد ذكروها، وأسهبوا في توضيحها، ولذا سيكون من نافلة القول أن نعيد هنا ما قاله الآخرون.

ومن أهم مؤلفاته:

- ١٠ - ١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: وهو أشهر كتبه. ولن نعرض له هنا؛ لتخصيصنا إيَّاه بحديث مستقل.
- ٢ - الألغاز: وموضوعه أبيات من الشعر في إعرابها إلغاز، قام المصنف بإيضاح غموضها^(١). وهو مطبوع.
- ١٥ - ٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: وقد شرح فيه ابن هشام ألفية ابن مالك، وسار على نهجها في تبويب الكتاب. ويقع في عدة أجزاء، وقد حُقق، وطُبِع.
- ٤ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب: متن مختصر، ذو أسلوب مركز دقيق. لكن ما لبث أن شعر صاحبه بحاجة مختصره إلى ما يكشف غوامضه، ويكمل فوائده؛ فصنع شرحاً له. وقد طُبِع عدة طبعات.
- ٢٠ - ٥ - قطر الندى وبلّ الصدى: هو مقدمة أو متن صغير في النحو، ألفه للمبتدئين بعبارة موجزة مركزة، صالحة للاستظهار. وقد صنع به صاحبه مثل

(١) يُنظر دائرة المعارف الإسلامية ١ / ٢٩٦ .

صنيعه بكتاب (شذور الذهب)، فأنشأ كتاباً سماه (شرح قطر الندى وبلّ الصدى). وكلاهما - المتن والشرح - مطبوعان.

٦- شرح قصيدة بانث سعاد: وهو شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم! - . وشرح ابن هشام لها كان جهداً علمياً رائعاً؛ لاشتماله على مباحث ونكات لغوية ونحوية لطيفة، وتدقيقات عجيبة، ومسائل دقيقة خلّت جميع مصنفاته من أكثرها. والكتاب مطبوع.

٧- التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل: وهو عبارة عن شرح لكتاب (التسهيل) لابن مالك، ويقع في عدة مجلدات كما ذكرت كتب التراجم^(١).

٨- عدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب: وهو كتاب قام على شرح شافية ابن الحاجب، ويقع في مجلدين كما ذكرت كتب التراجم أيضاً^(٢).

٩- شرح جمل الزجاجي: وهو محقق ومطبوع^(٣).

١٠- الإعراب عن قواعد الإعراب: وموضوعه الجمل وأشباه الجمل، والأدوات النحوية، وهو محقق ومطبوع.

١١- الجامع الصغير في النحو: كتاب مختصر جامع لأهمّ القضايا النحوية. والكتاب - كما ذكر محققه - قريب الشبه بالشذور، ويعدّ ملخصاً لما جاء في (الأوضح والمغني)، ويكاد يتفق مع (القطر) في الموضوعات والمنهج^(٤). وهو مطبوع.

(١) يُنظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٩ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٩٢ ، والبدر الطالع ١ / ٤٠١ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٨٤ ، وكشف الظنون ١ / ٤٠٦ .

(٢) يُنظر المصادر نفسها / الصفحات نفسها عدا كشف الظنون ٢ / ١٠٢١ .

(٣) حققه علي فودة نيل وطبعته جامعة الرياض ، ثم حقق حديثاً عام (١٤٣٠ هـ) على يد عماد علوان ومثنى نعيم .

(٤) يُنظر الجامع الصغير في النحو ، المقدمة ص (خ) .

١٢ - أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن: وهو كتاب صغير الحجم، لكنني ألفيته عظيم النفع؛ فقد أتى فيه بست وأربعين مسألة في الإعراب، منها اثنتان في الحديث الشريف، والباقي في آيات من القرآن الكريم. وختمه ببحث في الأثر الوارد عن عمر - رضي الله عنه! -: « نعم العبد صهيب، ولو لم يخف الله لم يعصه ». وهو مطبوع^(١).

كما ألف ابن هشام رسائل نحوية متنوعة في غاية الإفادة على إيجازها، ومن تلك الرسائل:

أنت أعلم ومالك، إن رحمة الله قريب من المحسنين، إنما، توجيه النصب في قولهم: (فضلاً، ولغةً، واصطلاحاً، وخلافاً، وأيضاً، وهلم جراً)، شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته، شروط التنازع، الفرق بين قولنا: (والله لا كلمتُ زيداً ولا عمرًا ولا بكرًا) بتكرار (لا) وبدون تكرارها، وغير ذلك^(٢).



(١) الكتاب مطبوع في الجامعة الإسلامية بالمدينة، بتحقيق الدكتور محمد نغش عام (١٤٠٣ هـ).
(٢) يُنظر دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٦/١. ويُنظر أيضاً ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي ص ١٨٩ وما بعدها. فقد بذل مؤلفه الدكتور على فودة نبيل جهداً كبيراً في دراسة تلك الرسائل، وبيان ما تحتويه من مادة علمية وكيفية تنظيمها - فجزاه الله عنا خيراً! -.

تعريف موجز بكتاب

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

مغني اللبيب موسوعة ابن هشام التي حوت تجربة فريدة في تاريخ التأليف النحوي العربي. فهو - كما قال مؤلفه - : « لم تسمح قريحة بمثله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله »^(١). فهو من أجل تأليف ابن هشام قدراً، وأبعدها أثراً. طوّع فيه قلمه ليجسد لنا شخصية ابن هشام المبتكرة المحللة، وعقليته الفاحصة الناقدة، وفكره الذي أنضجته عوامل البيئة والزمن. ولم يلبث حين ظهر - هذا الكتاب - أن سرى ذكره في الأقطار، وطار صيته كالبرق في الآفاق؛ حتى أخل ذكراً غيره من كتب العربية، وصار معتمد طلاب العلم المبتدئين والمتخصصين. يقول عنه السيوطي حين سرد مصنفات ابن هشام: « صنّف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه »^(٢). وبنحو ذلك يطالعنا صاحب (كشف الظنون) في قوله: « كتابٌ جليل الشأن، باهر البرهان، اشتهر في حياته وأقبل عليه الناس »^(٣).

ولم يقلّ طلب الناس عليه، ولا عنايتهم به في عصر من العصور التي تلت عصر تأليفه. بل ظلّ حتى اليوم أثيراً عند العلماء والطلاب.

زمن تأليفه:

لابن هشام رحلات متعددة إلى مكة المكرمة. وفي كلّ رحلة كان يُوحى إليه مقامه في البلد الحرام الاشتغال بإعراب القرآن. وفي رحلته إلى مكة في عام تسعة

(١) المغني، خطبة المؤلف ١ / ٢٧.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٦٩.

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٧٥٢.

وأربعين وسبعمائة من الهجرة بدأ ابن هشام تأليف كتابه (المغني) - لأول مرة-، ثم فقد منه في منصرفه إلى مصر، ثم عاد إلى الحرم ثانية في عام ستة وخمسين وسبعمائة من الهجرة فصنّف هذا التصنيف - مرة أخرى - على أحسن إحكام. وقد منّ الله تعالى عليه فأتمّه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة من السنة المذكورة^(١).

الهدف:

أمّا الهدف من وراء تأليف هذا المصنّف فندع صاحب الكتاب يكشف لنا عنه، إذ يقول: « ومّا حثني على وضعه أنّي لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حسنَ وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عقدٍ نحّر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائحٌ بما أسرّته، مفيدٌ لما قرّره وحرّره، مقرّبٌ فوائده للأفهام، واضعٌ فرائده على طرف الثّمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام »^(٢).

ويسعى ابن هشام في كتابه إلى تقديم القواعد النحوية، ولكن ليس في قوالب جافة، معزولة عن ميدانها. وإنّما يسوقها في أعلى الأساليب، خصوصاً الآيات القرآنية الكريمة. فقصده من إنشاء كتابه إفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً.

المنهج:

ولقد اختطّ ابن هشام له في تأليف هذا الكتاب منهجاً مغايراً لما سار عليه

(١) يُنظر المغني ، خطبة المؤلف ١ / ٢٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٧٥٢ .

(٢) المغني ، خطبة المؤلف ١ / ٢٧ - ٢٨ .

غيره، أو سار عليه هو في بقية كتبه كشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، وأوضح المسالك وغيرها. فرتبها ترتيباً فريداً، حصر فيه مادة الكتاب في ثمانية أبواب رئيسة هي:

الباب الأول - في ذكر المفردات وأحكامها. ويعني بالمفردات: الحروف، وما
تضمن معناها من الأسماء والظروف. وقد رتبها على حروف المعجم، مراعيًا في
ذلك الحرف الأول فقط.

الباب الثاني - في الجمل وأقسامها وأحكامها.

الباب الثالث - في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار
والمحور، وذكر أحكامهما.

وهذه الأبواب الثلاثة تجمع أصول النحو وقواعده، وقد استغرقت ثلاثة أرباع
الكتاب تقريباً. أمّا الأبواب الخمسة الباقية فهي عبارة عن أمور وتنبهات
تعين المعرب على تجنب الزلل، وتبصره بمواطن الالتباس والغموض في
الإعراب. ويتضح ذلك من عناوين تلك الأبواب، وهي - مرتبة كترتيبها في
الكتاب - : أحكام يكثر ورودها ويقبح بالمعرب جهلها، الأوجه التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها، التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها، كيفية الإعراب، أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور
الجزئية.

وفي داخل أبواب الكتاب مال المؤلف إلى تقسيم المادة النحوية إلى جزئيات
تضم كلاً منها جزئيات أصغر منها، وهكذا تتوالى التقسيمات والتفريعات
حسبما تسمح به طبيعة الموضوع. وأطلق على الجزئيات أسماء متعددة، من
نحو: مسائل، أوجه، أنواع... إلخ.

مميزاته:

انتهى إلى ابن هشام الفكر النحوي للمدارس، ونتاج الأجيال السابقة، فتمثله خير تمثيل، وأعمل فكره فيه، فوجد أن كتب الإعراب السابقة عليه قد اعترها الطول؛ لثلاث أمور: كثرة التكرار، وإيراد ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات كالمبتدأ، والخبر، والفاعل ونائبه، ونحو ذلك^(١). فألف ابن هشام هذا الكتاب عاقداً العزم على تجاوز ما أخذه على سابقه، كل ذلك مع دقة في التأليف والترتيب، وكمال الاستيفاء. والكتاب على هذا يتميز بما يلي:

١- الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تدع شيئاً دون أن تنص عليه، أو تبينه، بأسلوب سلس مركز، وبعبارة واضحة، مع حسن موازنة وتعليل وتوجيه.

٢- يشكّل قمة التأليف في حروف المعاني؛ فقد انتفع بالكتب التي سبقته، وزاد عليها زيادات مفيدة في منهجها ومضمونها. وقد خصص الباب الأول من كتابه لدراستها؛ وذلك لأهميتها، وقيمتها التعبيرية في البيان القرآني، وفي غيره.

٣- الإفاضة في الشواهد النثرية والشعرية، وخصوصاً الشواهد القرآنية. حتى غدا (المغني) خير كتاب نحوي يدور حول كتاب الله تعالى في ضوء النحو، ومقاييسه، وأصوله. فلا تكاد تخلو أكثر صفحاته من آية أو أكثر من آيات كتاب الله تعالى التي أتى بها على جهة التمثيل، أو على جهة الاستشهاد. بالإضافة إلى ما أولاه للقراءات، وتخرجها وفق القواعد النحوية السليمة.

٤- كتابه موسوعة ضخمة في أصول الإعراب والتطبيقات، متجاوزاً إعراب الواضحات.

(١) ينظر المغني، حُطبة المؤلف ١ / ٢٩ وما بعدها.

٥- تخصيص المؤلف أبواباً مهمة تخصّ العرب، وتشكّل أداة مهمة في تفسير القرآن الكريم^(١)، مع التنبيه على أمور يجدر بالمعرب علمها، ويشينه جهلها^(٢).

٦- يضمُّ نقولاً كثيرةً من كتب بعضها فُقد، وبعضها لا زال مخطوطاً، لم ينشر بعد، ككتاب (الشجرة) للزجاج^(٣)، و (الذخائر) للهروي^(٤).

٧- إنارة السبيل لدفع اعتراضات ترد على كتاب الله - سبحانه وتعالى! -، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم! - .

وغير ذلك من المميزات التي تدركها عين المتأمل المنصف (كتاب المغني) لابن هشام .

وَمَّا يَبْرَهْن عَلَى أَهْمِيَةِ هَذَا الْكِتَابِ إِقْبَالَ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحَاةِ عَلَيْهِ - وَهُمْ أَهْلُ الْفَضْلِ، وَأَحْسَنُ مَنْ يَعْطِي الْعِلْمَ حَقَّهُ - يَشْرَحُونَهُ أَوْ يَخْتَصِرُونَهُ أَوْ يَضْعَوْنَ الْحَوَاشِيَّ عَلَيْهِ، أَوْ يَشْرَحُونَ شَوَاهِدَهُ مِنْذُ فَرَّغَ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ تَأْلِيفِهِ فِي نَهَايَةِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ.

فَمَمَّنْ شَرَحَهُ الشُّمْنِيُّ^(٥) (ت ٨٧٢هـ) فِي (الْمَنْصَفِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَغْنِي

(١) كالأبواب التي ذكر فيها أقسام الجمل وأشباهها، وأحكامهما، وكيفية التقدير، ومواطن الحذف في الكلام، وتقارض اللفظين في الأحكام، ونحو ذلك.

(٢) كالباب الرابع الذي ذكر فيه (أحكام يكثر ورودها، ويقبح بالمعرب جهلها)، والباب الخامس الذي ذكر فيه (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)، والباب السادس الذي ذكر فيه (أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها) .

(٣) يُنظر المغني ١ / ٢٣٧ .

(٤) يُنظر المرجع نفسه ٢ / ٢١٦ .

(٥) هو الإمام تقي الدين أحمد بن محمد ، أقرأ العربية والتفسير والحديث وغيرها . له : شرح المغني لابن هشام ، وشرح نظم النخبة في الحديث . يُنظر بغية الوعاة ١ / ٣٧٥ .

ابن هشام)، والدماميني^(١) (ت ٨٢٧هـ) في (تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب).

ومّمّن اختصره محمد بن عبد المجيد الساموليّ الشافعي^(٢) (ت ٩٦١ هـ) في (ديوان الأريب في مختصر مغني اللبيب)، وشمس الدين محمد البيجوري^(٣).

ومّمّن وضع الحواشي عليه محمد بن محمد الأزهريّ، والدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)^(٤).

ومّمّن شرح شواهد السيوطي في كتابه المشهور (شرح شواهد المغني)، والبغداددي^(٥).



(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر ، عالم بالشرعية والأدب . له : تحفة الغريب ، وشرح تسهيل الفوائد . يُنظر بغية الوعاة ١ / ٦٦ .

(٢) هو محمد بن عبد المجيد السامولي الشافعي . أديب هندي من العلماء بالعربية . يُنظر الأعلام ٦ / ٢٤٧ .

(٣) هو محمد بن إبراهيم البيجوري الأصل القاهري الشافعي . برع في العربية والفقه والحساب . يُنظر الضوء اللامع ٣ / ٢٩٠ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي من علماء العربية ، وكان من المدرسين في الأزهر ، له الحدود الفقهية ، وحواي على المغني .

(٥) يُنظر كشف الظنون ٢ / ١٧٥٢ وما بعدها.

الدراسات السابقة عن ابن الشجريّ

ابن الشجريّ إمامٌ من أئمة العربية، وعلمٌ شامخٌ من أعلامها البارزين. حوت الأمالي - وهي أشهر كتبه على الإطلاق - آراءه النحوية وغيرها. فكانت قبلةً لكل قاصدي نحو ابن الشجريّ، وراغبي معرفة أقواله وتوثيقها. لذا كانت شخصية ابن الشجريّ العلمية وأماله محلّ اهتمام الدارسين والباحثين قديماً وحديثاً. أمّا اهتمامهم بها قديماً فيظهر من خلال وجود آرائه لدى النحاة المتأخرين مبثوثة في كتبهم، فعلى الرغم من أنّ ابن الشجريّ قد وُجد والنحو قد نضج واستوى على سوقه في العصور المتقدمة، لم يمنعه ذلك من أن يُدلي بدلوّه، ويخوض في مسائله وفروعه. فكانت له آراؤه التي حكاها عمّن سبقه أو انفرد بها. وقد قابل النحاة المتأخرون كثيراً منها بالقبول والاستحسان حيناً، وبالرفض حيناً آخر.

أمّا اهتمامهم بها حديثاً فيتمثّل في تلك الدراسات العديدة والمتنوعة ما بين تحقيق، ودراسة، وجمع، وتوثيق، ونحو ذلك. وبتقصي هذه الدراسات وفق ما جاء في بيانٍ صادرٍ عن معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بالموضوعات المسجلة في قاعدة بيانات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وقفت على الآتي:

أولاً - دراسات تناولت تحقيق تراث هذه الشخصية، وهي:

- (١) رسالة بعنوان: ابن الشجريّ وآراؤه النحوية، مع تحقيق الجزء الأول من كتاب الأمالي، للباحث: محمود محمد الطناحي. وقد مُنحت الرسالة درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة سنة (١٩٧٨ م). وهي مطبوعة، وقد أخرجها - رحمه الله! - قبل وفاته. وقد ابتدأ هذا العمل (تحقيق الكتاب) بدراسة إدارها على ثلاثة أبواب:

الباب الأول- عن معالم حياة ابن الشجريّ.

الباب الثاني- وهو لبُّ الرسالة وعصبُها، ووقفه على:

أ- دراسة آراء ابن الشجريّ النحوية سواء ما نسبته لنفسه، أو ما حكاه النحاة المتأخرون من أقوال وآراء نسبوها إليه.

ب- ذكر شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأثر، والشعر.

ج - بيان مصادره في تأليف كتابه مبتدئاً بإمام النحاة سيبويه، ومنتهاً بالخطيب التبريزي.

د - الحديث عن أثره فيمن جاء بعده من النحاة، وعن مذهبه النحويّ.

الباب الثالث- عن كتاب (الأمالي)- موضوع البحث-: فذكر معناها، والتفريق بينها وبين المجالس، وما سُمّي بها من مؤلفات قبل أمالي ابن الشجريّ، وما انفردت به أمالي ابن الشجريّ.

وقد أفهى دراسته- لما سبق- بجملة نتائج جديدة بالإطلاع، فليرجع لها في مظنّها.

(٢) رسالة بعنوان: مختارات شعراء العرب، لهبة الله أبي السعادات ابن الشجريّ، تحقيق ودراسة. للباحث: محمد مصطفى منصور. وقد مُنحت الرسالة درجة الماجستير من جامعة القاهرة سنة (١٩٩٠ م). وهي خارج ميدان الدراسات النحوية.

(٣) رسالة بعنوان: شرح لمع ابن جني لابن الشجريّ، تحقيق ودراسة. للباحث: إبراهيم أبو عباة. وقد مُنحت الرسالة درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤٠٥ هـ).

(٤) رسالة بعنوان: أمالي ابن الشجريّ، الجزء الثاني، تحقيق ودراسة، للباحثة: رجاء محمد الشبل. وقد مُنحت الرسالة درجة الدكتوراه من الرئاسة العامة لتعليم البنات - كلية الآداب للبنات بالرياض سنة (١٤١٥هـ).

ثانياً - دراسات تناولت شخصية ابن الشجريّ العلمية ومنهجه، وهي:

(١) رسالة بعنوان: ابن الشجريّ اللغوي والأديب. للباحث: علي عبود الشاهي. وقد مُنحت الرسالة درجة الماجستير من جامعة القاهرة سنة (١٩٧١م).

(٢) رسالة بعنوان: ابن الشجريّ ومنهجه في النحو. للباحث: عبد المنعم أحمد صالح التكريتي. وقد مُنحت الرسالة درجة الماجستير من جامعة بغداد سنة (١٩٧٣م). وقد سار البحث فيها على النحو الآتي:

مقدمة، تلتها ثلاثة أبواب، هي:

الباب الأول - ويحوي فصلين: الفصل الأول - في حياة ابن الشجريّ وثقافته.
والفصل الثاني - في مصنفاته.

الباب الثاني - قَصَرَه على آرائه النحوية، وجاء في أربعة فصول:

الفصل الأول - في الآراء التي تابع فيها جمهور البصريين.

الفصل الثاني - في الآراء التي تابع فيها جمهور الكوفيين.

الفصل الثالث - في الآراء التي تابع فيها نخبة مختلفين من مدرسة البصرة.

الفصل الرابع - في الآراء التي انفرد بها.

الباب الثالث - وجاء على ثلاثة فصول:

الفصل الأول - في منهجه، والمؤثرات العامة فيه، وشواهد المتنوعة.

الفصل الثاني - في ذكر المدارس النحوية حتى عصره، والمدرسة التي ينتمي إليها.

الفصل الثالث - في أثره في الدراسات النحوية: وقد أورد فيه أهم ما نقله عنه النحاة المتأخرون ابتداءً من تلميذه أبي البركات الأنباري حتى عصرنا هذا. وأخيراً جاء بخاتمة أجمل فيها نتائج ما وصل إليه البحث.

(٣) نظرات فيما أخذه ابن الشجري على مكّي (ت ٤٣٧هـ) في كتاب (مشكل إعراب القرآن)، للدكتور أحمد حسن فرحات. وهي ثلاث مقالات نُشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد الثاني، في الأجزاء الثلاثة الأولى من المجلد الحادي والخمسين سنة (١٩٧٦م / ١٣٩٦هـ). والهدف من هذه المقالات - كما ذكر المؤلف - ليس تنزيه مكّي عن الوهم والخطأ، وإنما رفع الظلم الذي حاق به نتيجة حملة ابن الشجري عليه. وقد أورد ابن الشجري مآخذه على مكّي في أماليه، فقد جاء فيها: « ولمكّي في تأليف (مشكل إعراب القرآن) زلاتٌ سأذكر - فيما بعد - طرفاً منها - إن شاء الله - »^(١).

وقد أفرد لها المجلس الموفى الثمانين وجزءاً من المجلس الذي يليه^(٢)، وسبق ذلك ذكر مسألة من تلك المآخذ في المجلس الثامن والسبعين^(٣).

(١) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٣٠ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ٣ / ١٦٤ وما بعدها .

(٣) يُنظر المرجع نفسه ٣ / ١٢٨ .

(٤) رسالة بعنوان: آراء ابن الشجريّ النحوية في الأمالي الشجرية. للباحثة: عزّة علي عبد الله الغامدي. وقد مُنحت الرسالة درجة الماجستير من كلية التربية للبنات بجدة عام (١٤٠٤هـ).

(٥) آراء ابن الشجريّ عند ابن هشام في المغني، للدكتورة: يسرية محمد إبراهيم، من جامعة الأزهر بالقاهرة. وقد طُبِعَ البحث سنة (١٩٩٧م / ١٤١٨هـ) في مئة وسبعين صفحة. وقد شاءت إرادة الله - سبحانه وتعالى! - ألا أقف على هذا البحث إلا في مرحلة متأخرة، بعد أن سرتُ في بحثي شوطاً طويلاً، لم يكن من المستطاع معه تغيير موضوع البحث، ولا سيما وقد مضت سنوات من مدة الدراسة. ولكن ما يهون الأمر أن الباحثين وإن كانا يلتقيان في المنبع - فكلاهما يتناول آراء ابن الشجريّ المبثوثة في (المغني) جمعاً ودراسة - إلا أن لكل باحثٍ طريقته، وشخصيته العلمية التي تبرز في طريقة تناوله للمسائل النحوية، وعرضها، وتحقيقها، ودراستها في كتب التراث النحوي وغيرها، وتقويتها أو تضعيفها حسبما يرى الباحث^(١).

فالعملان على هذا كلُّ منهما له وجهةٌ هو موليتها، وإن كانت آراء ابن الشجريّ في (المغني) هي الضفة المشتركة بينهما. وقد جاءت دراسة الباحثة في ثلاثة فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول - ترجمة موجزة لكل من ابن الشجريّ، وابن هشام.

الفصل الثاني - منهج ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجريّ.

الفصل الثالث - دراسة آراء ابن الشجريّ، وبيان موقفه من آراء سابقيه ولاحقيه. وهو لبّ الرسالة، ومقصدها.

(١) يلتقي البحثان في ثلاثين مسألة، ويختلفان في أربع مسائل لم ترد في بحث الدكتورة يسرية.

ويظهر من مطالعة عمل الدكتوراة يسرية محمد أن العمل - في معظمه - إنما هو جمع لآراء ابن الشجري التي تضمنها كتاب (المغني)، وتحقيق نسبة تلك الآراء لابن الشجري في أماليه، مع تلخيص فحوى النصين - نص ابن الشجري، ونص ابن هشام -، وبيان ما ثبت بينهما من اتفاق واختلاف. مردفة ذلك بذكر آراء بعض العلماء في المسألة، دون أن نلمح دراسة مستفيضة للمسألة النحوية، ملمة بكل جوانبها، ففي مسألة (إمّا) للتفصيل - مثلاً - لم نقف عند الباحثة على ذكر آراء النحاة في المسألة بعد إيراد نصي ابن الشجري، وابن هشام سوى ثلاثة أقوال جميعها منسوبة لسيبويه.

كما نلاحظ عند الباحثة انتقاص أو غفلة عن بعض المواطن التي جاء فيها ابن هشام برأي أو قول منسوب لابن الشجري، فلم تعرض لها بالدراسة، وتلك المسائل هي: مسألة مجيء (سوى) بمعنى (القصد)، يقول ابن هشام عند عرضه معاني (سوى): «بمعنى القصد، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها،.... ذكره ابن الشجري»^(١).

ومسألة (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية، يقول ابن هشام: «وقال ابن الشجري أفسد النحويين تقدير الأخفش»^(٢) (ت ٢١١هـ) بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة/ ١٠).

(١) المغني ٢٨٠/١.

(٢) يُدعى الأخفش الأوسط؛ لأنه أوسط الأخافشة الثلاثة، فقبله الأخفش الأكبر شيخ سيبويه، وبعده الأخفش الصغير تلميذ المبرد وثعلب. واسمه سعيد بن مسعدة المجاشعي، نحوي وعالم باللغة والأدب. له: معاني القرآن، والاشتقاق. يُنظر بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، ونشأة النحو ص ١٠٤.

فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي - عليه السلام! - أو للقرآن، صحّ المعنى و خلّت الصلة عن العائد، أو للتكذيب فسد المعنى، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، اهـ»^(١).

ومسألة تفسير كلمة (دمان) في بيت حسان : (كخزير تمرغ في دمان) ،
ومسألة إعراب كلمة (رثمان) في بيت أفنون التغلبي . ٥

لذا فإن بحثي قد تفرد بمسائل لم تعرض لها الباحثة، إضافةً إلى بحث ومناقشة المسائل وفق منهج أسلفت ذكره في مقدمة البحث ، بينما اتسم بحث الباحثة بإجمال وإيجاز في معالجة المسائل يدركه المتأمل .

(٦) رسالة بعنوان: اعتراضات ابن الشجريّ على النحاة في أماليه.
١٠ للباحث: سعيد بن علي بن عبدان الغامدي. وقد مُنحت الرسالة درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى سنة (١٤٢٥هـ). وقد قدّم الباحث فيها دراسةً لموقف الاعتراض والنقد والاستدراك من ابن الشجريّ على غيره من النحاة. فغالبًا لم يترك ابن الشجريّ - كما ذكر الباحث - نَحْوِيًّا نقل عنه إلا واعترض عليه، ونقده كسيبويه، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وقطرب^(٢) (ت ٢٠٦هـ) وغيرهم، فكان الهدف من البحث دراسة هذه الاعتراضات، وتحليلتها، وتوثيقها، محاولاً ترجيح الحقّ فيها. وقد جرت الدراسة - في هذا البحث - على النحو الآتي:

١٥ تمهيد: ترجم فيه لعلم هذا البحث، وعرّف بكتابه (الأمالي). ثم جاء صلب البحث في أربعة فصول، هي:

الفصل الأول - الاعتراضات في الحروف والأدوات وما أشبهها.

(١) المرجع نفسه ٥٨٦/١.

(٢) هو محمد بن المستنير ، لازم سيبويه فكان إذا خرج رآه على بابهِ ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليلٍ ، فلقب به . له : الأضداد ، والنوادر . يُنظر بغية الوعاة ١ / ٢٤٣ .

الفصل الثاني - الاعتراضات في التراكيب.

الفصل الثالث - الاعتراضات في الأعاريب.

الفصل الرابع - منهج ابن الشَّجَرِيّ في الاعتراضات.

ثم الخاتمة التي ذكر فيها ما توصل إليه البحث من نتائج.

هـ هذا ما وصلت إليه من دراسات تَمَّتُ للبحث بصلة من قريب أو بعيد، والله أعلم .



الفصل الأول

مسائل الأخطاء

(أم) للتسوية بعد (ما أدري)

ذكر ابن هشام لـ (أم) أربعة أوجه^(١): فهي إمّا متصلة، أو منقطعة، أو زائدة، أو معرفة كأل. وحصر المتصلة في نوعين؛ لأنها إمّا أن تتقدم عليها همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (المنافقون / ٦)، أو همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟

وإنما سُميت في هذين النوعين بالمتصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بإحدهما عن الأخرى، كما تُدعى معادلةً أيضاً؛ لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

إلا أنّهما يفترقان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها- أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام، والكلام قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنّه خبر، أمّا الأخرى فبخلاف ذلك؛ لأنّ الاستفهام معها على حقيقته.

الثالث والرابع- أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان إلا في تأويل المفردين، وتأتي الأخرى فيما عدا ذلك، فتقع بين المفردين، وهذا هو الغالب فيها نحو: أزيد قائم أم قاعد، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، اسميتين كانتا أو فعليتين^(٢). ومن شواهد وقوعها - أي: التي يطلب بها وبالهمزة التعيين - بين جملتين اسميتين قول زهير بن أبي سلمى:

(١) يُنظر المغني ١ / ٩٠ - ٩١، وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٦.

(٢) يُنظر المغني ١ / ٩٠ - ٩١.

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقُومُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(١)

وذهب ابن الشَّجَرِيّ إلى وقوع (أم) في البيت عاطفةً بعد همزة التسوية^(٢)، ولم يستصوب ابن هشام ذلك، فرماه بالوهم والغلط، فقد جاء في (المغني) بعد قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ^(٣)

« الأصل (أشعيث) بالهمز في أوله والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح، ومثله بيت زهير السابق.

والذي غلط ابن الشَّجَرِيّ حتى جعله من النوع الأول توهمه شرطه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة؛ لمنافاته لفعل الدراية.

وجوابه أن معنى قولك: (علمتُ أزيدُ قائمٌ ؟) علمتُ جوابَ أزيدُ قائمٌ، وكذلك (ما علمتُ) «^(٤).

جاء في نصّ ابن هشام ما يلي:

١- حَذَفَ همزة الاستفهام المعادلة لـ (أم) في البيت ضرورةً، فالتقدير: (أشعيثُ) بالهمز والتنوين.

٢- إفادة الهمزة المعادلة لـ (أم) الاستفهام في البيت المذكور، وبيت زهير السابق على رأي ابن هشام، فالمعنى: أيُّ النسبين هو الصحيح.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوان ص ٧٣ . ويُنظر الحماسة البصرية ٢ / ٣٠٠ ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ١ / ٤٠٦ ، والمغني ١ / ٩٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ١٩٤ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ١٠٦ .

(٣) البيت للأسود بن يَعْفَرُ التميمي في ديوانه ص ٣٧ . ويُنظر الكتاب ٣ / ١٧٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٠٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٥٨٢ ، وخزانة الأدب ١١ / ١٢٢ ،

وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٢٠٨ .

(٤) المغني ١ / ٩٣ .

٣- تغليطه ابن الشَّجَرِيّ في جعله (أم) في البيت للتسوية، لا للاستفهام.

٤- تفسيره ما ذهب إليه ابن الشَّجَرِيّ من قول، وجوابه عن ذلك.

وللوقوف على صريح قول ابن الشَّجَرِيّ في هذه المسألة لابدّ من العودة لأماله، فقد جاء فيها: « وقد جاء لفظ الاستفهام الصريح المستعمل بالهمزة و(أم) خبراً في قول القائل:

مَاضِرٌ تَغْلِبَ وَأَيْلٌ أَهْجَوْتَهَا أُمُّ بُلْتَ حَيْثُ تَطَاحَ الْبَحْرَانِ^(١)
المعنى: ما ضرّها هجاؤك وبولك، وأكثر ما يجيء هذا بعد التسوية كقولك:
سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت، أي: سواءٌ عليّ قيامك وقعودك،... ومثلاً مجيء
الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية، مجيئه في قولك: ما أدري أزيد في الدار أم
عمرو؟ ومنه قول زهير:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ^(٢)
وحذف الآخر الهمزة في قوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانٍ؟^(٣)
أراد: أبسبع؟^(٤).

وقال في موضع آخر عند حديثه عن معاني (أم): « والمعنى الثاني: أن تكون

(١) البيت لشلفرزدي في ديوانه ص ٨٨٢. ويُنظر المثل السائر ١ / ٣٧٦، وخزانة الأدب ٦ / ٩.
وبلا نسبة في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١ / ٤٠٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٩٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٠.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٨٠، وجاءت روايته فيه: (فوالله ما أدري وإنّي
لحاسبٌ).

وُيُنظر الكتاب ٣ / ١٧٥، والمقتضب ٣ / ٢٩٤، والأزهية ص ١٢٧، وشرح المفصل
٨ / ١٥٥، والمغني ١ / ٣٨.

(٤) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١ / ٤٠٥ وما بعدها.

(أم) عاطفة بعد ألف التسوية، كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وما أدري أزيد في الدار أم بشر، وما أبالي أسافر زيد أم أقام، فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر، وإنما تريد تسوية الأمرين عندك، قال الله - سبحانه وتعالى! - :

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (المنافقون / ٦) أي:

سواء عليهم استغفارك وترك استغفارك، ومثله ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (البقرة / ٦) ، ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ (إبراهيم / ٢١) ، ومن ذلك قول زهير:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِحَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ^(١)
وقال الحارث بن كلدة الثَّقَفِيُّ:

فَمَا أَدْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا^(٢)
وقال حسّان:

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزَنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ^(٣)
النَّبِيبُ: صوتُ التيس عند النَّزْوِ «^(٤) .

فتأمل ما سبق من كلام ابن الشَّجَرِيِّ يظهر لنا إيقاعه معنى (التسوية) على (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام التالية لقولهم: (سواء، وما أبالي، وما أدري)،

(١) سبق تخريجه ص ٥٠ .

(٢) البيت للحارث بن كلدة الثَّقَفِيُّ في الكتاب ١ / ٨٨ ، والحماسة البصرية ٢ / ٦٦ ، وأمالي ابن الشَّجَرِيِّ ١ / ١٠ . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١٣٠ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٨٩ . ويُنظر الأزهية ص ١٢٥ ، وأمالي ابن الشَّجَرِيِّ ٣ / ١٠٧ ، وخزانة الأدب ١١ / ١٥٥ . وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٩٨ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٤٦ .

(٤) أمالي ابن الشَّجَرِيِّ ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ .

« فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر، وإنّما تريد تسوية الأمرين عندك »^(١).

وهذا يشهد بصحة ما نسبته إليه ابن هشام من مجيء (أم) - الواقعة بعد همزة الاستفهام - للتسوية بعد قولهم (ما أدري).

والصحيح أن ثبوت معنى التسوية بعد (سواء ، وما أبالي ، وما أدري ونحوها) رأي ذهب إليه بعض النحاة الأوائل، وعلى رأسهم سيبويه حيث قال في باب (هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم)^(٢):

« وذلك قولك: أزيدُ عندك أم عمرو، وأزيداً لقيتَ أم بشرًا؟ فأنت الآن مدعٍ أنَّ عنده أحدهما؛ لأنَّك إذا قلت: أيُّهما عندك، وأيُّهما لقيتَ فأنت مدعٍ أنَّ المسئول قد لقي أحدهما أو أنَّ عنده أحدهما، إلا أنَّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو. ١٠

ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيداً لقيتَ أم عمرًا، وسواءٌ عليَّ أبشراً كلمتُ أم زيداً، كما تقول: ما أبالي أيُّهما لقيتَ. وإنّما جاز حرفُ الاستفهام هاهنا؛ لأنَّك سويتَ الأمرين عليك كما استويا حين قلت: أزيدُ عندك أم عمرو، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة. ١٥

وإنّما لزمتم (أم) هاهنا؛ لأنَّك تريد معنى أيُّهما. ألا ترى أنَّك تقول: ما أبالي أيُّ ذلك كان، وسواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان، فالمعنى واحد، و (أيُّ) ههنا تحسن وتجاوز كما جازت في المسألة.

(١) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٠٦ .

(٢) لم يذكر سيبويه مصطلح (أم المتصلة)، إلا أنَّه عبّر عنها بما تؤديه من معنى، فقال : (هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم) .

ومثل ذلك: ما أدري أزيدُ ثم أم عمرو، وليت شعري أزيدُ ثم أم عمرو، فإنما أوقعتَ (أم) هاهنا كما أوقعته في الذي قبله؛ لأنَّ ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيها كما جرى الأول. ألا ترى أنَّك تقول: ليت شعري أيُّهما ثمَّ، وما أدري أيُّهما ثمَّ، فيجوز أيُّهما ويحسن كما جاز في قولك: أيُّهما ثمَّ ^(١). وقد ذهب مذهب سيبويه هنا بعض النحاة ^(٢).

ونلاحظ أنَّ كلامه وإن أوقع في بعض الخلط؛ لإشراكه كلا الهمزتين في صلاحية (أي) موضعهما، إلا أنَّه فصلَ الكلام عن همزة التسوية الواقعة بعد تلك الكلمات الأربع وهمزة الاستفهام الحقيقي بقوله: « ومن هذا الباب » ^(٣).

وينحو ذلك جاء أبو عبيدة ^(٤) (ت ٢١٠هـ) فقد جعل الكلام للتسوية، وإن كان على صورة الاستفهام في ثلاثة مواضع ^(٥)، قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ (البقرة / ٦)، وقول حسَّان بن ثابت - رضي الله عنه! - :

ما أبالي أنَّبَ بالحزنِ تيسُ أم لحاني بظَهَرِ غَيْبٍ لئيمٍ ^(٦)

(١) الكتاب ٣ / ١٦٩ وما بعدها .

(٢) إحلال (أي) محل الهمزة و (أم) المتصلة بقسميها قول شاع عند سيبويه وغيره من النحاة كاهروي، والخوارزمي، وابن يعيش ، وابن مالك في (التسهيل وشرحه) ، وسار على نهجه شراح التسهيل . أمَّا في (شرح الكافية الشافية) ففصل بين نوعي (أم المتصلة) بأن جعل الهمزة الصالح موضعها لـ (أي) قسيمة لهمزة التسوية . يُنظر الأزهية ص ١٢٥ ، والتخمير ٤ / ٤٥٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٩٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٢ ، والمساعد ٢ / ٤٥٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٨٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٢١٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٧٠ .

(٤) هو معمر بن المثنى اللغوي ، وهو أول من صنّف غريب الحديث . له : المجاز في غريب القرآن وغيره . يُنظر ٢ / ٢٩٤ .

(٥) يُنظر مجاز القرآن ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٢ .

وقول زهير:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِحْالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ^(١)

وكذا المبرد (ت ٢٨٥هـ)، حيث جاء عنده: « ويدخل في باب التسوية مثل قولك: سواء عليّ أذهبت أم جئت، وما أبالي أقبلت أم أدبرت، وليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟

فقولك: (سواء عليّ) تخبر أن الأمرين عندك واحد، فأدخلت حروف الاستفهام هاهنا، لإيجابها التسوية »^(٢).

كما جاء في موضع آخر - بعد ذلك - : « وتقول: ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما أبالي: أقمت أم قعدت، وسواء عليّ: أذهبت أم جئت، وقد ذكرنا هذا قبل، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره؛ لأن هذا ليس باستفهام »^(٣).

وذهب إلى ذلك أيضاً جملة من النحاة المتقدمين والمتأخرين كالزجاجي، والسيرافي^(٤) (ت ٣٦٨هـ)، والرماني^(٥) (ت ٣٨٤هـ)، والهروي^(٦) (ت ٤١٥هـ)، وابن الباذش^(٧) (ت ٥٢٨هـ)، والعكبري، وابن عصفور

(١) سبق تخريجه ص ٥٠ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٨٧ .

(٣) المرجع نفسه ٣ / ٢٩٧ .

(٤) هو الحسن بن عبد الله ، نحوي عالم بالأدب . له : أخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبويه . يُنظر إنباه الرواة ١ / ٣١٣ .

(٥) هو علي بن عيسى ، مفسر ومن كبار النحويين . له : معاني الحروف ، وشرح أصول ابن السراج . يُنظر نزهة الألباء ص ٣٨٩ .

(٦) هو جنادة بن محمد الأزدي ، عالم باللغة . له : الأزهية . يُنظر وفيات الأعيان ١ / ٣٧٢ .

(٧) هو علي بن أحمد ، أبو الحسن ، نحوي أندلسي . له : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الإيضاح . يُنظر بغية الوعاة ٢ / ١٤٢ .

(ت ٦٦٩ هـ)، والمرادي (ت ٧٤٩ هـ)، والأشموني (ت ٩٠٠ هـ) ^(١).

ويبدو هنا تأثير ابن الشجري الواضح بالهروي، فكأنني به يسوق بعض عباراته دون أن يصرح بذلك، بل أجده أحياناً ينتزع كلامه كله من كلام الهروي كما سنلاحظ في بعض المسائل.

٥. ويُدرَك ذلك بتأمل قول الهروي - عند ذكره المعاني التي قد ترد على همزة الاستفهام -: « والموضع الثاني: تكون (أم) عطفاً بعد التسوية، كقولك: سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرؤ، وما أبالي أذهب زيد أم عمرؤ، وما أدري أزيد في الدار أم عمرؤ، فهذا على لفظ الاستفهام، وهو خبر وليس باستفهام. وألف الاستفهام هاهنا للتسوية، تريد تسوية الأمرين عندك، ولا تريد الاستفهام. وإنما تخبر أن الأمرين عندك واحد، كأنك قلت: سواء عليّ أيُّهما في الدار، وسواء عليّ أيُّهما ذهب، وما أدري أيُّهما في الدار، قال الله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (المنافقون / ٦)، وقال: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ (البقرة / ٦)، ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ (إبراهيم / ٢١) ومنه قول حسان:
- ما أبالي أنب بالحرز تيس أم لحاني بظهر غيب لئيم ^(٢)
١٥. كأنه قال: ما أبالي أيّ الفعلين كان، والنيب صوت التيس عند الترو « ^(٣).

(١) يُنظر حروف الصفات والمعاني للزجاجي ص ٥٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٢١١ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٣٤ ، والأزهية ١٢٤ - ١٢٥ ، وتذكرة النحاة ص ٧٢٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٣٧ ، والمقرب ص ٢٠٧ ، والجنّي الداني ص ٣٢ ، وشرح الأشموني على الألفية ٣ / ١٠٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٢ .

(٣) الأزهية ص ١٢٤ - ١٢٥ .

وحصر بعضهم مجيء التسوية بعد أربعة ألفاظ هي: سواء، وما أبالي، ولا أدري، وليت شعري - أمر غير سائغ. وقد ردّه الإربلي (ت ٧٣٦هـ) بالألّا وجه لذلك، فمضى دلّ الكلام على التسوية حكم به سواء بعد لفظة (سواء) أو ما رادفها^(١).

ولقد ارتأى ابن هشام وضع ضابط ينتظم به الحكم، ذلك أنّه متى صح حلول المصدر محلّ الجملة الداخلة عليها الهمزة كانت الهمزة للتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (المنافقون / ٦)، ونحو: ما أبالي أقمت أم قعدت. ألا ترى أنّه يصحّ: سواء عليهم استغفارك وعدمه، وما أبالي بقيامك وقعودك^(٢).

أمّا خروج الكلام من الاستفهام إلى معنى التسوية بعد فعل الدراية كما جاء عند ابن الشجريّ في بيت زهير:

١٠ وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِحْصَالُ أَدْرِي أَقُومُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(٣)

فقول لم يرض عنه ابن هشام؛ فالكلام عنده باق على الاستفهام، لا معنى فيه للتسوية، فكأنّه قال: ما أدري أيّ الفريقين هم رجال أم نساء؟

وبنحو ذلك جرى الكلام في قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ^(٤)

فالمعنى: ما أدري أيّ النسبين هو الصحيح؟^(٥)

وهذا هو تقدير الكلام عند ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، فقد جاء في كتابه (شرح الكافية الشافية): « أراد: ما أدري أشعيث بن سهم أم أشعيث بن منقر، ... كأنّه قال: ما أدري أيّ النسبين هو الصحيح ؟ »^(٦).

(١) يُنظر جواهر الأدب ص ٣٩ .

(٢) يُنظر المغني ١ / ٤٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٠ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥٠ .

(٥) يُنظر المغني ١ / ٩٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٤ .

وبنحو ذلك قدره ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) والأزهري والصبان (ت ١٢٠٦هـ)^(١)، فكأنني بهم يرون الهمزة بعد (ما أدري) للتعين لا التسوية.

وما وقفنا عليه عند الرضي (ت ٦٨٦هـ) يؤيد ما ذهب إليه ابن هشام ومن معه حين قصر همزة التسوية على ما وقع بعد قولهم: سواء، وما أبالي ومتصرفاته فحسب^(٢)، وقريب منه ما استظهره الدماميني من وقوع الهمزة بعد (ما أدري، وليت شعري) للاستفهام لا للتسوية^(٣)، وألحق الصبان بهما قولهم (لا يحضرنى)^(٤).

نلاحظ مما سبق أن ابن الشَّجَرِيَّ ليس أول من قال بمجيء معنى (التسوية) بعد (ما أدري)، بل هو مسبوق في ذلك بغيره، لكن ابن هشام تعقبه وحده، ووصفه بالوهم والغلط، ثم التمس العذر له فيما ذهب إليه، فقال: «والذي غلط ابن الشَّجَرِيَّ حتى جعله من النوع الأول^(٥) توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة، لمنافاته لفعل الدراية»^(٦). إذ فعل الدراية يقتضي العلم، والاستفهام مبني على الجهل، فيتنافى الاستفهام حينئذ مع الدراية. وهذا ما اعتقده نحوي أندلسي معاصر له هو ابن الباذش، فذكر أن الهمزة في قولك: (علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو) ليست للاستفهام، وكذلك أداة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ (الكهف / ١٢). وأخذ بهذا الرأي منطلقاً من المعنى، فوجود معنى الاستفهام في مثل هذا الموضع يؤدي إلى تناقض، فقد تقدّم العلم على طلب الفهم، فيستحيل أن يستفهم المتكلم عما أخبر أنه يعلمه.

(١) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٥٨٦، وحاشية الصبان ٣ / ١٠١.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٧٥.

(٣) يُنظر شرح الدماميني على المغني ١ / ٣٢.

(٤) يُنظر حاشية الصبان ٣ / ١٣٠.

(٥) يقصد الذي تقع فيه (أم) بعد الهمزة للتسوية.

(٦) المغني ١ / ٩٣.

وهو يرى أن المعنى الذي أفادته الهمزة في هذا التركيب هو التسوية عند المخاطب؛ لأنك لم تبين له من المقصود، وأبهمت على المخاطب، فنقلت معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب^(١).

لكن هذا الوهم - كما ذكر ابن هشام - مبني على أن الاستفهام معمول لفعل الدراية، وما جاء نحوه.

والجواب عن هذا - كما يرى - بتقدير مضاف محذوف يقع معمولاً لفعل الدراية، فكأنه قال: ما أدري جواب ذلك الاستفهام، وبالتالي فالاستفهام باقٍ على حقيقته، والدراية متسلطة على جوابه، وهذا هو الأقرب عند الصبان أيضاً^(٢).

ولكن رأي ابن هشام لا يسلم من أمور تضعفه، هي:

١ - أن كلامه هنا يناقض ما ذكره أولاً عند حديثه عن المعاني التي يخرج إليها الاستفهام الحقيقي، ومنها التسوية، حيث قال عن هذا المعنى: «وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي)، و (ما أدري)، و (ليت شعري) ونحوهن»^(٣). وفي هذا تناقض واضح.

١٥ وقد صنع الأشموني صنيعه، ومثل لأم المتصلة التي يراد منها ومن الهمزة التعيين بقوله تعالى: ﴿وَلِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٩)، وقول الشاعر:

(١) يُنظر تذكرة النحاة ص ٧٢٢، ومجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها،

ج ١٤، ع ٢٣، ص ١١٢٠.

(٢) يُنظر حاشية الصبان ٣ / ١٠٣.

(٣) المغني ١ / ٤٤.

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ^(١)

ثم عاد لينبه على أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة (سواء)، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي، وما أدري، وليت شعري، ونحوها)، وكأني به ينقل عن ابن هشام. وقد تعقبه الصبان في ذلك^(٢).

٢- أن ما ادّعاه من كون الهمزة في البيت يراد بها وبأم التعيين قول لا يستقيم مع مراد الشاعر في البيت، فهو لم يجهل حال آل حصن باعتبار رجولتهم حتى يستفهم عنهم أهم رجال أم نساء؟ بل هو عالم بكونهم رجالاً، لكنه أبرز الكلام في قالب التوبيخ والإنكار عليهم بغرض هجائهم، وذلك لتعاطيهم أفعال النساء، فأراد أن يسوي بين رجالهم ونسائهم لاتصافهم ببعض أوصافهن^(٣).

٣- ما ذهب إليه ابن هشام من معنى يحتاج إلى تقدير مضاف محذوف، وحمل الكلام على ظاهره هنا مع استقامة المعنى يغنيا عن ذلك، فعدم التقدير أولى من التقدير.

٤- ما ركن إليه ابن هشام ومن معه من كون الهمزة بعد (ما أدري) يراد بها التعيين مخالف نصّ كلام المبرد في نحو ذلك فـ(درى ، وعلم) كلاهما من الأفعال القلبية التي لليقين. ولقد عدّ المبرد الاستفهام بعد (علم للتسوية لا غير، إذ يقول: « وتقول: ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما أبالي أقمت أم قعدت... لأنّ هذا ليس باستفهام، ولأنّ قولك: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو: إنّما هو أنّك قد علمت أنّ أحدهما في الدار، لا تدري أيهما هو؟ فقد

(١) سبق تخريجه ص ٥٠.

(٢) يُنظر حاشية الصبان ٣ / ١٠٠ وما بعدها.

(٣) يُنظر شرح الدماميني على المغني ١ / ٩٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ١٩٦، وحاشية الدسوقي ١ / ٤٣.

استويا عندك، فهذه الأشياء التي وصفنا مستوية، وإن لم تكن استفهاماً، فالتسوية أجرت عليها هذه الحروف، إذ كانت لا تكون إلا للتسوية»^(١).

٥ - ما وضعه ابن هشام من ضابط لهمزة التسوية وهو صحة حلول المصدر محلّ الجملة الداخلة عليها الهمزة وإن لم يمكن تحقيقه هنا، فإنه يمكن في نحو: ما أدري أقام زيد أم قعد، فيقال: ما أدري قيام زيد وقعوده. فهي على هذا الحد - الذي ذكره - للتسوية بعد (ما أدري). وهذا مناقض لاعتراضه على ابن الشجري.

ومّا يسترعي النظر تعقب ابن هشام ابن الشجري في بيت زهير، دون البيت الآخر المشابه له.

١٠ ونخلص من هذا إلى أنّ ابن هشام قد تحامل على ابن الشجري في تغليطه في هذا البيت، وهذا ما لم يسبقه إليه أحد، فالتسوية أو سواها من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، وتُعرف بقرائن الأحوال التي يحملها السياق، فالإعراب فرع المعنى وترجمانه.

١٥ والذي حمل الكلام على معنى التسوية عند ابن الشجري وجود النقيض، وهو (ما أدري) وغيرها من الألفاظ التي تناقض معنى الاستفهام. ولا دعوى هنا تحمل ابن هشام على التقدير، فعدم التقدير أولى، ما دام الكلام جارياً على سنن العرب، وقواعدها في خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى يحددها السياق.



(١) المقتضب ٣ / ٢٩٧ .

معنى (أم) المنقطعة

- الوجه الثاني من أوجه (أم) : هو المنقطعة، وعرفها النحاة بأنها الخالية من قيد المتصلة؛ فلا تتقدم عليها همزة تسوية، ولا همزة يُطلب بها وبـ (أم) التعيين. ومن ثم فهي على ثلاثة أنواع: إما أن تُسبق بالخبر المحض، نحو قوله تعالى: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ ﴿ [السجدة : ٢-٣]، أو بهمزة لغير استفهام حقيقي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٩٥] فالهمزة هنا للإنكار، أو باستفهام بغير همزة، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ ﴾ ^(٢) [الرعد : ١٦] . فتقع (أم) المنقطعة بعد الخبر والاستفهام ^(٢)، وإن كان وقوعها بعد الخبر أكثر ^(٣).
- ١٠ وكان معنى (أم) المنقطعة موطن خلاف بين نحاة البلدين (البصرة والكوفة). وقد نقل لنا ذلك ابن هشام في المغني، فقال: « ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً طلبياً. فمن الأول: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ [الرعد : ١٦]. أمّا الأولى؛ فلأن الاستفهام لا يدخل على استفهام، وأمّا الثانية؛ فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): يقولون: « هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم » يريدون: بل أنت.

(١) يُنظر المغني ٩٦/١-٩٧ .

(٢) يُنظر الإيضاح ص ٢٢٦ ، والمفضل في شرح المفصل ص ٢١٩-٢٢٠ ، وشرح المفصل ٩٨/٨ ، والبسيط ٣٥٠/١ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٠/١ .

ومن الثانية: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَتْ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور : ٣٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قُدِّرت للإضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث^(١) قولهم: (إنَّها لِأَبْلُ أَمْ شَاءُ) التقدير: بل أهي شاء.

وزعم أبو عبيدة أنَّها قد تأتت بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل:
كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا^(٢)
إنَّ المعنى: هل رأيت.

ونقل ابن الشَّجَرِيَّ عن جميع البصريين أنَّها أبدًا بمعنى (بل والهمزة) جميعًا، وأنَّ الكوفيين خالفوهم في ذلك. والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو:
﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد : ١٦] ليس على الاستفهام، ولأنَّه يلزم دعوى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد : ١٦]، ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

﴿﴾ [النمل : ٨٤]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك : ٢٠]، وقوله:

أَتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًاى بِفَعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِئْمَانٌ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ؟^(٣)»^(٤)

ورد في نصِّ ابن هشام ما يلي:

١- ملازمة (أم المنقطعة) لمعنى الإضراب مطلقًا، إلا أنَّها تتجرد له تارةً، وتقتضي

(١) يبدو لي أنَّ الثالث هو عين الثاني فقد قُدِّرت (أم) فيهما بـ(بل والهمزة).

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥. ويُنظر الكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣٧، والأزهرية ص ١٢٩، والمغني ٩٧/١.

(٣) العلوق: الناقة تعطف على ولدها ولا تدرّ عليه بلبنها، والرئمان: مصدر رئمت الناقة ولدها إذا عطفت عليه. البيتان لرجل من بني تغلب، يُلقب بأفنون التغلي في المفضليات ص ٢٦٣، ولسان العرب مادة (علق) ٢٦٨/١٠، وشرح شواهد المغني ١٤٥/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٢/١.

(٤) المغني ٩٧/١-٩٨.

معه الاستفهام تارةً أخرى.

٢- تجويز الفراء تضمين (أم المنقطعة) معنى (بل) وحدها.

٣- نقلُ ابن الشَّجَرِيِّ خلاف جمهور البصريين والكوفيين في تقدير معنى (أم المنقطعة).

٥- ٤- استظهار ابن هشام رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لما يردُّ على رأي البصريين من أمور لا يَسْلَمُ بها.

وللوقوف على ما عُزي لابن الشَّجَرِيِّ من قولٍ لا بدَّ من العودة للأُمالي، وقد جاء فيها: «والثالث (من أنواع أم): أن تكون مقدرةً بـ(بل) مع همزة الاستفهام، فتُسمَّى منقطعة، ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة، لا المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام بـ(هل) وبعدها الخبر، وقد تأتي بعد الهمزة، فمجيئها بعد (هل) كقوله:

هل ما عَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ^(١)

التقدير: بل أحبلها مصروم؟ ثم قال بعد هذا:

أَمْ هل كبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

جمع بين (أم) و (هل)، ولا يجوز الجمع بين استفهامين. ولا يجوز تقدير (هل) هاهنا بـ(قد)، كما قُدِّرَتْ بها في قول الآخر:

(١) هذا البيت والذي يليه لعقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ص ٥٠. ويُنظر الحماسة البصرية ١٧٧/٢، والمفضليات ص ٣٩٧، والكتاب ١٧٨/٣، واللَّمع ص ٩٤، والأزهية ص ١٢٨.

سائلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بَسْفَحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ^(١)

وكما قُدِّرَتْ بِهَا فِي: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ [الإنسان : ١] ،
و ﴿ هَلْ أَتَتْكَ حَدِيثُ الْعَشِيِّ ﴾ [الغاشية : ١] . وإثما لم تُقدَّر في البيت بـ (قد) ؛
لوقوع الجملة المبتدئية بعدها .

وإذا لم يجوز تقديرها بـ (قد) ، ولم يجوز الجمع بين استفهامين ، وجب حَمْلُ
اجتماعهما على ما يصحّ ، وفي ذلك قولان :

أحدهما : للكوفيين ، وهو أنّهم يحكمون على (أم) المنقطعة بأنّها تكون بمعنى (بل)
مجردة من الاستفهام ، فالتقدير على هذا : بل هل كبيرٌ بكى ؟ والبصريون مجمعون
على أنّها لا تكون بمعنى (بل) ، إلا بتقدير همزة الاستفهام معها .

والقول الآخر : أن يكون أحد الحرفين زائداً ، دخوله كخروجه . وإذا حكمنا بزيادة
أحدهما ، فالأولى أن نحكم بزيادة (هل) لوقوعها حشواً ؛ لأنّ الأغلب ألا يكون
الزائد أولاً ، فالتقدير : بل أكبرٌ بكى ؟ ... وأما مجيء المنقطعة بعد الهمزة ،
فكقولك : أزيدٌ في الدار أم جعفرٌ حاضرٌ ؟ . فالجواب : لا ، أو نعم ؛ لأنّ المعنى : بل
أجعفرٌ حاضرٌ ؟ ووقوعها بعد الخبر ، كقولك : قام أخوك أم محمدٌ جالسٌ ؟ . ومن
كلامهم : إنّها لإبلٌ أم شاء ؟ . كأنه رأى أشخاصاً من البعد ، فقال متيقناً : إنّها لإبلٌ ،
ثم أدركه الشكّ فأضرب عن ذلك ، فقال : أم شاء ، على معنى : بل أهى
شاء ؟^(٢) .

وبتأمل ما جاء في النصّين السابقين ، نقف على مسألة من مسائل الخلاف بين

(١) البيت لزيد الخيل في شرح المفصل ١٥٢/٨ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٣/٢ . وبلا نسبة في المقتضب

٢٩١/٣ ، وأما ابن الشجريّ ١٦٣/١ ، والمغني ٦٦١/١ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ ١٠٧/٣ وما بعدها .

نحاة البلدين (البصرة والكوفة) . وقد أجمل لنا ابن الشجري في أماليه رأي أصحاب البلدين، ولابد لنا هنا من تتبع أقوال النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم في هذه المسألة. وقد وقفتُ من ذلك التبع على ثلاثة آراء للنحاة:

الرأي الأول - تضمين (أم) المنقطعة معنى (بل وهمزة الاستفهام)

ضمّن أصحاب هذا الرأي (أم المنقطعة) معنى (بل وهمزة) جميعاً، يقول أبو علي الفارسي - وهو يشرح معنى (أم) المنقطعة في قولهم: (إنّها لإبل أم شاء) - : «كأنّه رأى أشخاصاً فسبق إلى نفسه أنّها إبلٌ، وأخبر عن ذلك. ثم شكّ، فقال: أم شاء، فصار بسؤاله بـ (أم) مُضرباً عما كان أخبر به ومستأنفاً السؤال، فكأنّه في التمثيل: بل أهى شاء؛ لأنّ (أم) فيها دلالة على الإضراب كما في (بل)، وفيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة، فترجموا (أم) هذه بـ (بل وهمزة)؛ لاشتغالها على معنيهما»^(١).

وقد قال بهذا أبو سعيد السيرافي والسخاوي^(٢) (ت ٦٤٣ هـ) وابن القواس^(٣) (ت ٦٩٦ هـ) وغيرهم^(٤). واستمع إلى أبي سعيد السيرافي يوضح هذا المذهب في قوله : « وقد شبه النحويون (أم المنقطعة) بـ (بل) ، ولم يريدوا أنّ ما بعدها متحقق كما بعد (بل) . وإنّما أرادوا أنّ ما بعد (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدّمها ، كما أنّ ما بعد (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدّمها »^(٥).

(١) الإيضاح ص ٢٢٦ .

(٢) هو علي بن محمد الهمداني ، عالم بالقراءات واللغة والتفسير . له : المفضل في شرح المفضل وغيره .

(٣) هو عبد العزيز بن جمعة الموصلّي ، كان واسع الثقافة ، ملماً بعلوم العربية . له : شرح ألفية ابن معط .

(٤) يُنظر المفضل في شرح المفضل ص ٢١٩ ، وشرح ألفية ابن معط ٧٨٧/١ - ٧٨٨ ، وأمالي ابن الشجري

١٠٨/٣ - ١٠٩ ، والتخمير ٨٠/٤ ، وشرح المفضل ٩٨/٨ ، والكُنّاش ص ١٠٦ .

(٥) التخمير ٨٠/٤ .

وإلى هذا الرأي ذهب بعض متقدّمي النحاة كسيبويه الذي عقد لذلك باباً سَمَّاهُ: (هذا باب أم منقطعة) جاء فيه: «وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة: أيُّهما عندك... وذلك أنّه حين قال: أعمرو عندك؟ فقد ظنّ أنّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنّها لإبل أم شاء، إنّما أدركه الشكّ، حيث مضى كلامه على اليقين»^(١).

كما نقل لنا سيبويه عن شيخه الخليل (ت ١٧٥هـ) أنّ بيت الأخطل - السابق ذكره^(٢) - كقولك: إنّها لإبل أم شاء يا قوم^(٣). يريد: أنّ (أم) في البيت منقطعة ممّا قبلها؛ لأنّها استفهام بعد مضي جملة هي ابتداء وخبر، كما هي في ذاك المثال.

وقد تبعهما المبرد فيما ذهباً إليه، حيث قال: «والموضع الثاني: أن تكون منقطعة ممّا قبلها خبراً كان أو استفهاماً، وذلك قولك فيما كان خبراً: إنّ هذا لزيد أم عمرو يا فتى. وذلك أنّك نظرت إلى شخص، فتوهّمته زيداً، فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظنّ أنّه عمرو، فانصرفت عن الأول، فقلت: أم عمرو مستفهماً. فإنّما هو إضراب عن الأول على معنى (بل)، إلّا أنّ ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه. وذلك أنّك تقول: ضربتُ زيداً ناسياً أو غالطاً، ثم تذكر أو تنبه، فتقول: بل عمراً، مستدرّكاً مثبتاً للثاني، تاركاً للأول. فـ(بل) تخرج من غلط إلى استثبات، ومن نسيان إلى ذكر. و (أم) معها ظنّ أو استفهام، وإضراب عمّا كان قبله.

ومن ذلك: هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائماً؟ أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد، وجعل السؤال عن عمرو. فهذا مجرى هذا»^(٤).

(١) الكتاب ١٧٢/٣ .

(٢) يُنظر ص ٦٣ من هذا البحث

(٣) الكتاب ١٧٤/٣ .

(٤) المقتضب ٢٨٨/٣-٢٨٩ .

أما الزجاج (ت ٣١٠هـ) فذهب إلى أن (أم) تُقدّر في كل مكان لا تقع فيه عطفاً على ألف الاستفهام بمعنى (بل وهمزة الاستفهام) معاً، وخرج على ذلك كثيراً من آي القرآن الكريم^(١). وهم في كل ذلك يفسرون اختيار (بل وهمزة الاستفهام) لتقدّر بها (أم المنقطعة) بنحو ما صرح به الثماني^(٢) (ت ٤٤٢هـ) في قوله: «وتقدّر هذه المنقطعة بـ(بل) والهمزة». وإثما قدّرت بـ(بل)؛ لأن فيها تركاً للأول وانصرافاً عنه كما في (بل)، وقدّرت بالهمزة؛ لأن ما بعد (بل) تحقيق، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه، فلذلك قدّرت بالهمزة ليسأل عنه^(٣).

وقد اختار جماعة من النحاة والمفسرين تقدير (أم المنقطعة) بـ(بل) وهمزة الاستفهام دائماً في كل مواقعها كالثماني، وابن بابشاذ، والزنجشري، وابن عطية (ت ٥٤١هـ)، والأنباري، وابن خروف (ت ٦١٠هـ)، والخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، والشلوين^(٤) (ت ٦٤٥هـ)، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، والنسفي (ت ٧٠١هـ)، وصاحب حمّة^(٥) (ت ٧٣٢هـ)، والزرکشي (ت ٧٩٤هـ)^(٦). أما ابن الشجري

(١) يُنظر معاني القرآن وإعراجه ١٩٢/١، ٢٨٥، ٢٠٣/٤.

(٢) هو عمر بن ثابت النحوي، أخذ عن ابن جني، وهو إمام فاضل. له: شرح اللّمع، وشرح التصريف الملوكي. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ٢١٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٨٥.

(٤) هو عمر بن محمد الأزدي، من كبار علماء اللغة والنحو. له: شرح المقدمة الجزولية، والتوطئة. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤.

(٥) هو الملك عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حمّة. من أئمة اللغة والعربية، له مؤلفات أشهرها: الكنّاش في فني النحو والصرف.

(٦) يُنظر الفوائد والقواعد ص ٣٨٥، وائتلاف النصرة ص ١٥٧، والكشاف ١٤٨/٣، ٢١٨، ٤١٣، ٤٥٨، المحرر الوجيز ٣٥٧/٤، ٣٢/٥، ٣٤، ١١٩، وأسرار العربية ص ٢٧٠، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٢٩/١، والتخمير ٧٩/٤-٨٠، وترشيح العلل ص ٢٩٧، وشرح المفصل ٩٨/٨، والتوطئة ص ١٨٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢٠٨/٢-٢٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١، والبسيط ٣٥٠/١-٣٥١، وتفسير النسفي المسمى (مدارك التزيل وحقائق التأويل) ٧٤/١، والكنّاش في فني النحو والصرف ص ١٠٦، والبرهان في علوم القرآن ١٨٠/٤.

فقد نقل لنا إجماع البصريين على هذا الرأي، فلا تكون (أم المنقطعة) عندهم بمعنى (بل) إلا بتقدير همزة الاستفهام معها^(١). ونقل هذا القول أبو حيان، والمرادي، والزبيدي دون أن يردّوه لابن الشجري^(٢). بينما عزاه له ابن هشام، والأزهري، والشيخ عزيمة^(٣).

وظهر بالبحث أنّ في نقل هذا الإجماع عن جمهور البصريين نظرًا. ففي كتاب إمامهم سيبويه ما يفيد أنّ (أم) المنقطعة قد تتجرّد من الاستفهام، وتبقى على معنى (بل) وحدها، إذا دخلت على استفهام؛ لئلاّ يستلزم ذلك توالي حرفين لمعنى واحد، فقد جاء في كتابه : (هذا باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام، ولم تدخل على الألف) ؛ ما نصّه : « تقول: أم من تقول، أم هل تقول، ولا تقول: أم أتقول؟ وذلك لأنّ (أم) بمنزلة الألف، وليست: أي، ومن، وما، ومتى، بمنزلة الألف، وإنّما هي أسماء بمنزلة: هذا وذاك، إلا أنّهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلمّا علموا أنّه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف. وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف؛ إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام.

قلت: فما بال (أم) تدخل عليهنّ وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنّ (أم) تجيء هاهنا بمنزلة (لا بل) للتحوّل من الشيء إلى الشيء^(٤).

وتبعه في ذلك بعض النحاة كالفارسيّ، وابن جنّي، وابن الأنباري،

(١) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ١٠٨/٣ .

(٢) يُنظر الارتشاف ٢٠٠٧/٤ ، والجنّ الداني ص ٢٠٥ ، وائتلاف النصرة ص ١٥٧ .

(٣) يُنظر المغني ٩٨/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٩١/٣-٥٩٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٢/١ .

(٤) الكتاب ١٨٩/٣-١٩٠ .

والعكبري^(١)، يقول الفارسي - فيما جاء على هذا النحو - : «هذه المسألة فيها إشكال، وهو أن (أم) للاستفهام، دخلت على استفهام^(٢) وهذا ما دفع البغدادي إلى أن يقول: « فَعَلِمَ مَّا نَقْلَنَاهُ أَنَّ مَا نَقَلَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ »^(٣).

وأقول: إنَّ ورود هذا المعنى لـ (أم المنقطعة) هو المشهور في كتب النحاة والمفسرين؛ فهي عندهم إضراب عن الأول، وشروع في استفهام مستأنف. ولكن ليس على سبيل الدوام، فقد تتجرّد (أم) عندهم أحياناً عن أحد هذين المعنيين^(٤).

الرأي الثاني - تُقَدَّر (أم) المنقطعة للإضراب دائماً، وقد يصحبه الاستفهام قليلاً

الأداة الأصلية لمعنى الإضراب هي (بل)، وتُحْمَلُ عليها (أم) إذا كانت منقطعةً. وقد نسب ابن الشَّجَرِيِّ في أماليه للكوفيين تقدير (أم) إذا كانت منقطعةً بـ (بل) مطلقاً في كلِّ مثالٍ تقع فيه^(٥)؛ فهي تفيد المعنى نفسه الذي تؤدِّيه (بل) في الكلام^(٦).

(١) يُنظر المسائل المنثورة ص ٢٠٥-٢٠٦، والخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣-١٠٨، وأسرار العربية ص ٢٧٠، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٤/١.

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٧٥.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ١/٢٤١.

(٤) يُنظر شرح التسهيل ٣/٣٦١-٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٨١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٣٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٣-٣٧٤، ورصف المباني ص ١٧٩، والمساعد ٢/٤٥٥-٤٥٦.

(٥) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيِّ ٣/١٠٨.

(٦) يُنظر التخمير ٤/٨٠-٨١، وشرح المفصل ٨/٩٨، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/٧٨٧-٧٨٨.

واختار الفراء هذا الرأي، واستدلّ عليه بقراءة أبيّ بن كعب لقوله تعالى:

﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (١). كما ذكر أن العرب

تجعل (بل) مكان (أم)، و (أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام لا

تصلح (أي) فيه. فيقولون: هل لك قبلنا حقّ أم أنت رجلٌ معروفٌ بالظلم؟،

يريدون: بل أنت رجلٌ معروفٌ بالظلم. وقال الشاعر:

فوالله ما أدري أسلمى تغوّلت أم النّوم أم كلّ إليّ حبيب^(٢)

معناه: بل كلّ إليّ حبيب^(٣).

وخالفه قوم، فجوّزوا فيها هذا المعنى بعد الاستفهام والخبر على السواء^(٤).

وحكى ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) عن الكسائي وهشام^(٥) (ت ٢٠٩هـ) مجيئها بمنزلة

(بل) وما بعدها مثل ما قبلها؛ فإذا قلت: قام زيدٌ أم عمرو، فالمعنى: بل قام، وإذا قلت: هل

قام زيدٌ أم قام عمرو، فالمعنى: بل هل قام عمرو^(٦). ولم يُسلم لهما بذلك، ففي

قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ﴾ إلى قوله: ﴿ أَمْ جَعَلُ الَّذِينَ

ءَامَنُوا ﴾ [ص: ٢٧-٢٨] لم يتقدّمها استفهام، بينما استؤنف بـ (أم) السؤال على

(١) يُنظر السبعة في القراءات ص ٤٨٥، والقراءات السبع ص ٢٧٣.

(٢) تغوست من الغول، أي تلوّنت ألواناً من السحر أو تلبسها الجنّ فبشع منظرها. ولم أقف على

صاحبه؛ فهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٧٢/١، وتاج العروس، مادة (دأك) ١٣٩/٢٧،

وتهذيب اللغة مادة (ك د ر) ٦٦/١٠، والهمع ٢٤٣/٥.

(٣) يُنظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١.

(٤) يُنظر الهمع ٢٤٣/٥.

(٥) هو هشام بن معاوية، نحويّ كوفيّ، لازم الكسائي حتى برع في النحو. له: الحدود، والقياس. يُنظر

بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٦) يُنظر المساعد ٤٥٦/٢، والارتشاف ٢٠٠٨/٤.

جهة الإنكار والرد، ولا يمكن أن يُجعل ما بعدها موجباً فليس مثل ما قبلها^(١).

وقد قال بهذا الرأي غير الكوفيين أيضاً كالخليل الذي اختار لـ (أم) المنقطعة معنى (بل) فحسب، فقد جاء عنه: « فأما (أم) المنقطعة، فنحو قولك: إنها لإبل أم شاء. كآته قال: بل شاء هي. فمعناها إذا كانت منقطعة معنى (بل)؛ ولذلك لا تجيء مبتدأة. إنما تكون على كلام قبلها مبنية، استفهاماً أو خبراً »^(٢).

والنحاس (ت ٣٣٨هـ) الذي ذكر في شرح بيت الكتاب:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً^(٣)

مجيء (أم) بمعنى (بل)، حيث قال: « قال: كذبتك عينك، أخبر متيقناً، ثم بدا له فاستأنف، فقال: أم رأيت، ومعناه: بل رأيت »^(٤).

وهو رأي ابن جنّي الذي أفصح عنه في اللّمع: « والآخر (يقصد من أنواع (أم)) أن تقع منقطعة على معنى (بل) »^(٥). وبها فسّر (أم) في قولهم: (إنّها لإبل أم شاء) حيث قال: « ومثلها من كلامهم: إنها لإبل أم شاء، مضى صدر كلامه على اليقين، ثم أدركه الشك فاستثبت فيما بعد، فقال: أم شاء. إلا أنّ ما بعد (بل) متحقق، وما بعد (أم) مشكوك فيه مسؤول عنه »^(٦). وأخذ عنه ذلك بعض شراح اللّمع كالشريف الكوفي^(٧).

(١) يُنظر المجمع ٢٤٢/٥ - ٢٤٣.

(٢) الجمل في النحو المنسوب للخليل ص ٣٤٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣.

(٤) شرح أبيات سيويه ص ٢٣٧.

(٥) اللّمع ص ٩٤.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٧) يُنظر البيان في شرح اللّمع لابن جنّي ص ٣١٠.

ويوافقه ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)؛ لأنه يرى أنها ربّما جاءت لقطع الكلام الأول واستئناف غيره، وليست حينئذٍ من باب الاستفهام، كقولهم: إنّها لابل أم شاء. فالمعنى: بل شاء. وأنشد عليه بيت الأخطل السابق^(١). ومن البصريين من ذهب إلى أنه مذهب حسن فيها^(٢). واختار الهروي هذا الرأي، فعرف (أم المنقطعة) بأنها التي بمعنى (بل)؛ لأنها منقطعة مما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله، سواء أسبقت باستفهام أم خبر^(٣).

وإلى هذا الرأي ذهب بعض النحاة كالرمانى، وابن طاهر^(٤) (ت ٥٨٠هـ)، القرطبي (ت ٦٧١هـ)^(٥)، وجوزة الزركشي على قلة، كما حكى لنا قول الصفار^(٦) (ت ٦٣٠هـ). بمجيئها بمعنى (بل)، أمّا الاستفهام الذي يكثر مصاحبته لـ (بل) عند تقدير (أم المنقطعة) فمحذوف بعدها، ولا تفيده (أم)، وإن كان ذاك الحذف من مواضع الضرورة، وليس في (أم) وما بعدها محل ضرورة^(٧).

وقد قصر بعض النحاة هذا المعنى على (أم المنقطعة) إن وليها استفهام

(١) يُنظر الصاحي ص ٤٦٧ .

(٢) يُنظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣ .

(٣) يُنظر الأزهية ص ١٢٧-١٢٨ .

(٤) هو محمد بن أحمد الأنصاري، عُرف بالخَدَب وهو الرجل الطويل. نحوي مشهور، له: تعليق على كتاب الإيضاح، وتعليقة على كتاب سيويه. يُنظر بغية الوعاة ١/ ٢٨ .

(٥) يُنظر معاني الحروف للرمانى ص ٧٠، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١٨٢، وتفسير القرطبي ٢/ ١٤٧، ٣/ ٣٤، ٥/ ٢٤٩، ١٥/ ٢٢٨ .

(٦) هو قاسم بن علي بن محمد، كان عالماً بالنحو. شرح كتاب سيويه شرحاً قيل هو أحسن شروحه. يُنظر بغية الوعاة ٢/ ٢٥٦ .

(٧) يُنظر البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٨١-١٨٢ .

بغير الهمزة؛ لئلا يتوالى استفهامان^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ﴾ [الملك : ٢٠]، وقول الشاعر:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(٢)

فتجرّدت (أم) في الموضعين عن الاستفهام، فلذلك دخلت على أداة استفهام، وإلا لاجتمع استفهامان في موضع واحد، وهو غير جائز^(٣).

وربّما كان هذا ممّا دفع بابن مالك إلى أن يجوز رأي الكوفيين، يقول في ألفيته:

وبانقطاع وبمعنى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ^(٤)

ولكنه جعل الأكثر فيها استصحابها مع (بل) معنى الاستفهام، بشرط ألا يليها استفهام بغير الهمزة^(٥).

وقد استحسّن ابن عقيل هذا الشرط منه، إذ يقول: « ما ذكره المصنف من التفرقة حسن، فدخولها على الاستفهام يبعد تقديره »^(٦).

وقد عوّل على رأي ابن مالك خلقٌ كثيرٌ كابنه بدر الدين ، والرضي، وابن

(١) يُنظر شرح التسهيل ٣/٣٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٤ ، وجواهر الأدب ص ١٨٩ ، والجنى الداني ص ٢٠٥-٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٣/١٠٤ ، حاشية الخضري ٢/١٠١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٤ .

(٣) يُنظر جواهر الأدب ص ١٨٩ .

(٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٢٦ .

(٥) يُنظر شرح التسهيل ٣/٣٦١-٣٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٨١٩ ، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ص ٦١٧ وما بعدها .

(٦) يُنظر المساعد ٢/٤٥٦ .

القواس، والمالقي^(١) (ت ٧٠٢ هـ)، وابن عقيل، وغيرهم^(٢). وذكره المرادي ناسباً إياه لقوم^(٣).

واستظهر ابن هشام في (أم المنقطعة) مذهب الكوفيين، وعدل عن مذهب البصريين. فهي عنده لا يفارقها معنى الإضراب دائماً، وقد تقتضي مع ذلك استفهاماً حقيقياً أو غيره، وهو الغالب فيها^(٤)؛ - فقد ذكر الشيخ عزيمة أن همزة الاستفهام مع (بل) تفيد الاستفهام الإنكاري في غالب مواقعها^(٥) -، وقد لا تقتضي استفهاماً البتة، فتقع بمعنى (بل) وحدها، وهو مذهب الكوفيين. وهو بذلك يتوافق مع ما ذهب إليه ابن مالك. وقد صحح الزبيدي مذهب الكوفيين، فقال: « وهذا هو الأصح، وأشار ابن هشام المصري إلى ترجيحه، فليعتمد والله أعلم »^(٦).

الرأي الثالث: تقدّر (أم) المنقطعة بمعنى (همزة الاستفهام) وحدها

اختطّ أبو عبيدة لنفسه مذهباً مغايراً، فلم يأخذ عن البصريين، ولم يميل إلى رأي الكوفيين. وإثماً زعم مجيء (أم المنقطعة) بمعنى الاستفهام المجرد على ما حكاه صاحب المغني، مستنداً في نسبة ذلك الرأي له على تقديره (أم المنقطعة)

(١) هو أحمد بن عبد النور، نسبته إلى مالقة بالأندلس. عالم بالنحو، له: شرح الجزولية، ورصف المباني. يُنظر بغية الوعاة ٣٣١/١.

(٢) يُنظر وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٣٢، وشرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢-٣٧٤، وشرح ألفية ابن معطٍ ٧٨٨/١، ورصف المباني ص ١٧٩، والمساعد ٤٥٥/٢-٤٥٦، وشفاء العليل ٧٨٥/٢-٧٨٦.

(٣) يُنظر الجني الداني ص ٢٠٥.

(٤) يُنظر المغني ٩٧/١، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ص ٤١٨.

(٥) يُنظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٧٥٠.

(٦) ائتلاف النصرة ص ١٥٧.

بمعنى (هل) في قول الأخطل السابق^(١). وقد شاع هذا الرأي عن أبي عبيدة في أكثر كتب المتأخرين.

والحق أن هذا الرأي المنسوب له لا يمثل لنا رأيه بشكل دقيق، فقد فسّر أبو عبيدة (أم المنقطعة) في عدة مواضع من كتابه (مجاز القرآن)، وقارئ كتابه يخرج بأن حاصل (أم المنقطعة) عنده على ثلاثة أوجه:

الأول- أنها دالة على الاستفهام وحده. وشواهد هذا في مجاز أبي عبيدة كثيرة جداً، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٤٠]: «(أم) في موضع ألف الاستفهام، ومجازها: أتقولون»^(٢)، وبنحو ذلك قدّر (أم المنقطعة) في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، أي: أحسبتم^(٣).

وحكى عنه ذلك صاحب الهمع، فقال: «وقال أبو عبيدة: هي (يقصد أم المنقطعة) كالهزمة مطلقاً، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]»^(٤). وقد ذكر الهروي هذا القول عن بعضهم دون نسبة^(٥)، وكأني به يعني أبا عبيدة.

الثاني - أنها دالة على الإضراب وحده، وعليه جرى أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَتُخَذَتْ لَهُمْ سَخَرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٣]، حيث قال: «ومجاز (أم) مجاز (بل). وفي القرآن: ﴿أَمْ أَرَأَاكُمْ خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزحرف: ٥١]،

(١) يُنظر المغني ٩٧/١-٩٨.

(٢) مجاز القرآن ٥٩/١.

(٣) يُنظر مجاز القرآن ٧٢/١.

(٤) الهمع ٢٤٣/٥.

(٥) يُنظر الأزهية ص ١٣٠.

مجازها مجاز: بل أنا خير من هذا؛ لأنّ فرعون لم يشكّ، فيسأل أصحابه، إنّما أوجب لنفسه»^(١). فقد انتقل من الكلام الأول إلى إخباره بأنّه خير ممّن ذكّر. ونقل ذلك عنه أبو حيان في البحر^(٢).

الثالث- أن تكون بمعنى واو العطف للموالاتة، فقد ذهب أبو عبيدة في

قوله تعالى: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴿ [السجدة: ٢-٣] إلى أن: « مجازه مجاز (أم) التي توضع في موضع معنى الواو، ومعنى (بل)، سبيلها: ويقولون، و بل يقولون »^(٣). ونقل ذلك عنه بعض المفسرين كالبلغوي (ت ٥١٦ هـ)، والقرطبي، وأبي حيان^(٤). وهو قول غريب، لم يذكره ابن هشام الذي تحدّث عن معاني (أم) حديثاً مستفيضاً^(٥)، ولا غيره من أصحاب كتب حروف المعاني^(٦).

هذه هي الأقوال التي وصلنا إليها من كلام أبي عبيدة في مجازه. أمّا القول الأول منها - وهو مجيء (أم المنقطعة) بمعنى الاستفهام المجرد - فليس من قول أبي عبيدة فحسب، بل شاركه فيه آخرون كابن قتيبة^(٧) (ت ٢٧٦ هـ)، الذي خرّج على هذا المعنى آيات كثيرة من القرآن الكريم، مستدلاً على ذلك بآية

(١) مجاز القرآن ١٨٦/٢ - ١٨٧ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٢٢/٨ .

(٣) مجاز القرآن ١٣٠/٢ .

(٤) يُنظر تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل) ٣٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٤٤/٨ ، والبحر المحيط ١٥٩/٥ .

(٥) يُنظر المغني ٨٩/١ وما بعدها .

(٦) كمعاني الحروف للرماني ، والأزهية للهرودي ، ورصف المباني للمالقي ، والجنى الداني للمرادي ، وغيرها من الكتب التي عُنت بدراسة حروف المعاني .

(٧) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أئمة اللغة والأخبار، ثقةً ديناً. له: غريب القرآن، ومشكل القرآن. يُنظر بغية الوعاة ٦٣/٢ .

سورة السجدة، استمع إلى قوله: « وتكون (أم) بمعنى ألف الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ تَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النساء : ٥٤]، أراد: أيجسّدون الناس؟... وهذا في القرآن كثير، يدلّك عليه قوله تعالى: ﴿ الْم ﴿ تَزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [السجدة : ١-٣]، ولم يتقدّم في الكلام: أيقولون كذا وكذا، فتردّ عليه: أم تقولون؟ وإنّما أراد: أيقولون افتراه، ثم قال: ﴿ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(١). كما جوّزه أبو سعيد السيرافي، حيث قال: « لو ذكر في موضع المنقطعة همزة الاستفهام لجاز، ولم يتغير المعنى، قال: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ ﴾ [السجدة : ٣]، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ﴾ [المؤمنون : ٧٠]، ﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ [الطور : ٤٢] والمعنى: أيقولون، ويقع المنقطع في الأخبار كما يقع في الاستخبار ^(٢). ١٠

واشترط الهروي لهذا المعنى ألاّ يتقدّمها استفهام، ومثّل على ذلك بآيات قرآنية كثيرة، لم تُسبق فيها (أم) باستفهام ^(٣).

وقد عرض بعضهم لهذا القول ضمن آراء أخرى ذكروها في دلالة (أم المنقطعة) كالفراء، والشريف الكوفي فقد قالوا به في بعض المواضع ^(٤). وبه فسّر أبو حيان قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٢١٤] حكايةً عن بعض أهل اللغة ضمن أقوال أخرى ذكرها في هذه الآية ^(٥). ١٥

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٦-٥٤٧.

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل ص ٢٩٨.

(٣) يُنظر الأزهية ص ١٣٠-١٣١.

(٤) يُنظر معاني القرآن للفراء ٧١/١، والبيان في شرح اللع لابن جني ص ٣١١-٣١٢، ويُنظر

أيضاً والارتشاف ٢٠٠٨/٤.

(٥) يُنظر البحر المحيط ١٣٩/٢ - ١٤٠.

وبه قدّر المرادي معنى (أم) في قوله تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الشورى : ٩]، فقال: « قدّر بعضهم (أم) هذه بالهمزة وحدها »^(١).
كما حكاه الزركشي عن الصفار ضمن ثلاثة أقوال ذكرها في كيفية تقدير (أم المنقطعة)، فذكر أنها تأتي بمعنى همزة الاستفهام، أما الإضراب الذي شاع فيها عند أكثر النحاة مع الاستفهام فمفهومٌ من أخذك في كلامٍ جديدٍ، وترك الأول^(٢).

وبهذا المعنى فسّر الأزهري بيت الأخطل التغلبي كما صنع ابن هشام، ناسباً ذلك لأبي عبيدة. ونقله الصبان دون نسبة^(٣).

وعرض لهذا الرأي بعض المحدثين كعباس حسن، فذكر أن (أم المنقطعة) قد تتجرد نادراً للاستفهام الخالي من الإضراب، مستدلاً ببيت الأخطل. إلا أنه لم يستحسنه؛ فقد علّق على ذلك بقوله: « وهذا أقل استعمالاً، ومن المستحسن عدم القياس عليه؛ لغموض المراد منه »^(٤). ولم يفصح عن ذلك الغموض الذي قصده.

وبعد عرضنا لرأي أكثر النحاة والمفسرين في تقدير معنى (أم المنقطعة)، يبقى لنا الترجيح بين تلك الآراء؛ للوقوف على أصحّها من جهة سلامة الصناعة والمعنى معاً. وقد وقفنا من ذلك على:

١/ يردُّ على الرأي الأول والثالث بعض النصوص التي لا يمكن تضمين (أم المنقطعة) فيها معنى الاستفهام؛ إذ لا حاجة للاستفهام فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ [الرعد : ١٦] فالمعنى ليس على الاستفهام،

(١) الجني الداني ص ٢٠٦ .

(٢) يُنظر البرهان في علوم القرآن ١٨١/٤ .

(٣) يُنظر التصريح بمضمون التوضيح ٥٩٢/٣ ، وحاشية الصبان ١٠٤/٣ .

(٤) النحو الوافي ٦٢/٣ .

وإنما الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء له^(١)، فتمحض (أم) هاهنا للإضراب فحسب، أي: بل جعلوا لله شركاء.

٢/ يردُّ على هذين الرأيين أيضاً قيام دعوى تأكيد لا حاجة إليه^(٢)؛
لجيء أداة الاستفهام بعد (أم المنقطعة) في بعض النصوص، فتضمنها معنى
الاستفهام ينشأ عنه توالي حرفين بمعنى واحد، وهو الاستفهام. وأمثلة هذا
كثيرة، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، وقوله
تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا
الَّذِي يَزُفُّكُمْ﴾ [الملك: ٢١]، ونحو قول الشاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِيْثَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللِّبَنِ^(٣)

وقد عقب السيوطي على هذا البيت بقوله: «(ف- أم) في أصل الوضع
للاستفهام كما أن (كيف) كذلك، ومحال اجتماع حرفين لمعنى
واحد»^(٤).

ولم يرتض الصفار هذا أيضاً، وعده باطلاً؛ لأن الحرف لا يُعطى في حيز
واحد أكثر من معنى واحد^(٥).

والجواب عن هذا أن أحدهما لا بد أن يكون قد خلعت عنه دلالة
الاستفهام، ذلك هو (أم) فقد تجردت للعطف بمعنى (بل)، أمّا (كيف)

(١) يُنظر المغني ٩٧/١ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ٩٨/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣ .

(٤) الأشباه والنظائر ١٤١/٢ . ويُنظر أيضاً المسائل المنشورة ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٥) يُنظر البرهان في علوم القرآن ١٨٠/٤-١٨١ .

فلا زالت على معنى الاستفهام؛ إذ لا يجوز أن تكون مخلوعةً عن دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خُلعت عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنّما بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال عنها هذا المعنى وجب إعرابها^(١).

وكذا الحال في كلّ استفهام يقع بعد (أم) عدا الهمزة، وزاد أبو حيان (هل) أيضًا^(٢). فمن أمثلة الكتاب: « تقول: أم من تقول، أم هل تقول، ولا تقول: أم أتقول »^(٣). وهو أسلوب فصيح كثير في الاستعمال، بخلاف ما جاء في شرح الصفار الذي كتبه ابن عصفور من أنّه لا يُحفظ منه إلا أمثلة قليلة جدًا^(٤).

وقد ردّه أبو حيان بقوله: « وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدلّ على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى »^(٥). ولا التفات هنا لمن زعم أنّه من الجمع بين أداتي معنى واحد، وقيام دعوى التوكيد على هذا كما زعم ابن جنّي، فقد جاء عنه: « فإن قيل: فهلاً وكدت إحداهما بالأخرى كتوكيد اللام لمعنى الإضافة، ويأى النسب لمعنى الصفة، قيل: يمنع من ذلك أنّ (كيف) لمّا بُنيت، واقتصر بها على الاستفهام البتة، جرّت مُجرى الحرف البتة، وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد؛ لأنّ في ذلك نقصاً لما اعتُزم عليه من الاختصار في استعمال

(١) يُنظر الخصائص ١٨٤/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤١/٢ .

(٢) يُنظر ما جاء في ص ٧٣ من هذا البحث ، والارتشاف ٢٠٠٨/٤ .

(٣) الكتاب ١٨٩/٣ .

(٤) يُنظر الارتشاف ٢٠٠٩/٤ ، والجنى الداني ص ٢٠٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٩/٣ .

(٥) الارتشاف ٢٠١٠/٤ .

الحروف»^(١). فيلزم على هذا تجريد (أم المنقطعة) من معنى الاستفهام؛ لتفيد معنى (بل) فقط.

٣/ يردُّ على الرأي الثاني بعض النصوص التي لا يمكن تقدير (أم المنقطعة) فيها بـ(بل) وحدها، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا تَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف : ١٦] أي: بل آتخذ - بهمزة الإنكار بعد (بل) - ، يقول العكبري في هذه الآية - فيما حكاه عنه الزركشي - : « ولو جعلناه همزة وصلٍ لصار إثباتاً - تعالى الله عن ذلك ! - ، ولو كانت (أم المنقطعة) بمعنى (بل) وحدها دون الهمزة، وما بعد (بل) متحقق، فيصير ذلك في الآية متحققاً - تعالى الله عن ذلك ! - »^(٢). ونحو هذا قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبُنُونَ﴾ [الطور : ٣٩] فلو كان بمعنى (بل) وحدها لكان التقدير: بل له البنات، وهذا كفرٌ فدلَّ على أنَّها بمنزلة (بل) والهمزة^(٣).

٤/ يردُّ على الرأي الثالث أمران يقدحان فيه من جهة الصناعة:

الأول - انعدام وجود رابط أو علاقة بين الجملتين الواقعة (أم) بينهما لو قدرت (أم) لمجرد الاستفهام^(٤).

الثاني - لو صحَّ تقدير (أم) بهمزة الاستفهام لوقعت في أول الكلام،

ولا يجوز أن تستفهم مبتدئاً كلامك بـ(أم)^(٥).

(١) الخصائص ٣/١٠٧-١٠٨. ويُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ١/٢٤٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤/١٨٥.

(٣) يُنظر أسرار العربية ص ٢٧٠.

(٤) يُنظر شرح المفصل ٨/٩٨.

(٥) يُنظر البرهان في علوم القرآن ٤/١٨٠، والجمع ٥/٢٤٤.

ويظهر بعد هذا أنّ ما اختاره ابن مالك، وتبعه فيه ابن هشام في المغني وغيره^(١) من تقدير (أم) المنقطعة بمعنى (بل) مطلقاً، مع استصحابها معنى الاستفهام في أكثر مواضعها هو الرأي الأوّل بالقبول؛ لسلامة المعنى والصناعة معه. أمّا ابن الشجريّ فلم يأت لنا في هذه المسألة بتصويب أو ترجيح، وإنّما اكتفى بنقل آراء البلدين. ٥



(١) يُنظر المغني ٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ وما بعدها ، وشرح شنور الذهب ص ٤١٨ .

(إِذَا) للتخيير في قوله تعالى:

﴿إِذَا يَعِذُّهُمْ وَإِذَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾

(إِذَا) حرف عطفٍ عند أكثر النحاة^(١) . وقد وُضِعَتْ لأحد الشيئين أو الأشياء ثم ينجرُّ مع ذلك عدَّة معانٍ^(٢) :

أولاً - الشكُّ ، نحو: قامَ إِذَا زيدٌ، وإِذَا عمروٌ.

وثانياً - الإبهام، نحو قولك - مع علمك بمن حضر - حضر إِذَا زيدٌ وإِذَا عمروٌ. وكلا المعنيين يقعان في الخبر، غير أنَّ الشكَّ من جهة المتكلم، والإبهام على السامع.

ثالثاً - التخيير، نحو: تزوجَ إِذَا هندا وإِذَا أختها. ١٠

ورابعاً - الإباحة، نحو: جالسَ إِذَا الحسنَ وإِذَا ابنَ سيرين. وكلا المعنيين يقعان في الطلب، غير أنَّ الإباحة يجوز فيها الجمع بين المتعاطفين، ويمتنع في التخيير.

خامساً - التفصيل، ويقع بعد الخبر والطلب على السواء. نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِذَا شَاكَرًا وَإِذَا كَفَرًا﴾ (الإنسان / ٣) . ١٥

(١) وقع خلاف بين النحاة في كونها عاطفة أو غير عاطفة ، وللوقوف على ذلك : يُنظر رصف المباني

ص ١٨٣ - ١٨٤ ، والجني الداني ص ٥٢٨ وما بعدها ، والجمع ٥ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) يُنظر التخمير ٤ / ٨٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، ورصف المباني ص ١٨٤ ،

والارتشاف ٤ / ١٩٩٢ ، والجني الداني ص ٥٣٠ - ٥٣١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٣٦ ،

والمساعد ٢ / ٤٦٠ ، والجمع ٥ / ٢٥٢ ، والنحو الوافي ٣ / ٦١٢ .

تعرض ابن هشام في المغني لمعاني (إِمَّا)، ويهمننا ما نقله فيها عن ابن الشجري، حيث جاء عنده: « والثاني - الإبهام، نحو: ﴿ وَءَاخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة / ١٠٦) . والثالث - التخيير، نحو: ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ (الكهف / ٨٦)، ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ (طه / ٦٥) . ووهم ابن الشجري، فجعل من ذلك: ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة / ١٠٦) «^(١).

بالنظر في النص السابق يظهر تباين رأيي ابن الشجري وابن هشام في توجيه معنى (إِمَّا) في الآية الكريمة: ﴿ وَءَاخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة / ١٠٦) .

- ١٠ فقد فسرها ابن هشام بمعنى الإبهام، ونسب إلى ابن الشجري القول بمعنى التخيير فيها. وهو معنى لم يرتضه ابن هشام منه، فرماه بالوهم فيه، وهو الغلط^(٢). ولا بد لنا هنا من العودة للأمالي لنقف على صريح قول ابن الشجري فيها. وقد جاء فيها قوله: « والثاني - أنها تكون للتخيير، كقولك لمن تُخَيِّرُهُ في مالك: خذْ إِمَّا ثوبًا وإِمَّا دينارًا، ومثله قوله تعالى: ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ (الكهف / ٨٦)، وقوله: ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة / ١٠٦)، وقوله: ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ (طه / ٦٥)، وقوله: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (محمد / ٤) هذا كله تخيير، وإِثْمًا هو هذا أو هذا، وانتصاب

(١) المغني ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) يُنظر المصباح المنير ، مادة (وهمت) ٢ / ٦٧٤ .

(منا وفداء) على تقدير: فإمّا تمنون منّا، وإمّا تُفادون فداءً^(١).

هذا النصّ يشهد بصحة ما نُسب لابن الشَّجَرِيّ، فقد استشهد بقوله تعالى : ﴿إِذَا يَعْزِبُكُمْ وَإِذَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة / ١٠٦) في إثبات معنى التخيير في (إمّا). وهذا خلاف ما يراه ابن هشام في معناها. ولكن أيّ المعنيين هو الأرجح في تفسير (إمّا) في الآية الكريمة، أهو رأي ابن الشَّجَرِيّ بإفادتها معنى التخيير أم قول ابن هشام بمحيئها للإبهام؟

أمرٌ يتطلب تحديده تتبع أقوال النحاة والمشتغلين بإعراب القرآن وتفسيره في بيان معنى ذلك الحرف في الآية الكريمة. ولكن يجدر بنا - قبل ذلك - الوقوف على معنى السياق الذي ورد فيه الحرف العاطف، فدلالة السياق وقرائن الأحوال تفيد كثيراً في الكشف عن معنى الحرف الوارد فيه.

فأقول: إنّ الله - سبحانه وتعالى! - قسّم المتخلفين عن الجهاد ثلاثة أقسام:

القسم الأول - هم المنافقون الذين مردوا على النفاق، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ (التوبة / ١٠٦).

والقسم الثاني - على نقيضهم، وهم التائبون، وهم المرادون بقوله تعالى:

﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ (التوبة / ١٠٢)، وبين الله - سبحانه وتعالى! - أنّه قبل توبتهم.

أمّا القسم الثالث - فهم الذين تصوّرهم الآية الكريمة: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ١٢٥ .

لَا مَرِيَّ لِلَّهِ إِلَّا مَا يَعْذِبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴿ (التوبة / ١٠٦) . فَبَيَّنْتَ أَنَّ - الله سبحانه! -
أرجأ النظر في حالهم بمعنى أخر ذلك^(١). فهم موقوفون، لم يُتْرَلِ الله - عزَّ وجلَّ
! - فيهم حكماً. والفرق بين القسم الثاني وبين هذا القسم أن أولئك سارعوا إلى
التوبة، وهؤلاء لم يسارعوا إليها. قال ابن عباس - رضي الله عنهما ! - : نزلت
هذه الآية في كعب بن مالك، ومرارة بن الربيع، وهلال بن أمية. فقال كعب: أنا
أفره^(٢) أهل المدينة جملاً، فمتى شئتُ لحقتُ الرسول - صلى الله عليه وسلم! -
فتأخر أياماً، وأيس بعدها من اللحاق به فندم على صنيعه، وكذلك صاحبه. فلما
قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم! - ، قيل لكعب: اعتذرْ إليه من صنيعك،
فقال: لا والله، حتى تتزل توبتي.

وأما صاحبه فاعتذرا إليه - عليه الصلاة والسلام! - ، فقال: ما خلفكما
عني؟ فقالا: لا عذر لنا إلا الخطيئة. فهؤلاء الثلاثة لم يسارعوا إلى التوبة والاعتذار
كما فعل أصحاب القسم الثاني، فأرجأهم الله - سبحانه وتعالى ! - . أي: أخرهم،
فلم يخبر عنهم ما علمه منهم. كما وقّفهم الرسول - صلى الله عليه وسلم! - ، ونهى
أصحابه - رضي الله عنهم ! - أن يسلموا عليهم، أو يكلموهم ، ومنع زواجهم أيضاً
من تكليمهم^(٣).

(١) يُنظر القاموس المحيط ، مادة (رجأ) ١ / ٥١ ، ولسان العرب ، مادة (رجأ) ١ / ٨٣ . كما
جاء في الكشف ٢ / ١٧١ : « قرئ مرجون ومرجؤن من أرجيته وأرجأته إذا أخرته ، ومنه
المرجئة . يعني وآخرون من المتخلفين موقف أمرهم » . ويُنظر أيضاً الدر المصون ٦ / ١١٨ .
(٢) أفره من (فره) فراهة وفروهة بمعنى : حَسُنَّ وَخَفَّ وَنَشِطَ وَحَذَقَ وَمَهَرَ ، فهو فارهٌ ، ففي التزليل
العزير : ﴿ وَتَنَجِّتُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَوْمَ تَقْرَهُنَّ ﴾ (الشعراء / ١٤٩) . وقد خُصَّت البغال
والهجين بهذا الوصف دون الخيل ، فلا يقال فيها (فاره) بل (جواد) . يُنظر المصباح المنير مادة
(الفاره) ٢ / ٤٧١ ، والمعجم الوسيط ، مادة (فره) ٢ / ٦٨٦ .
(٣) يُنظر الكشف ٢ / ١٧١ .

وقد ذهب النحاة والمفسرون في تفسير (إِمَّا) في الآية الكريمة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول - إفاضة (إِمَّا) في الآية معنى الإبهام

إنَّ الشكَّ والتشكيك والإبهام كلُّ واحدٍ منهم مصطلحٌ له معنى خاصٌّ. فالشكُّ هو كون المتكلم نفسه واقعاً في الشكِّ والتردد، أمَّا التشكيك فهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشكِّ والتردد، وأمَّا الإبهام فقد ذكر ابن السكيت^(١) (ت ٢٤٤هـ) في بيان معناه أنه يقال: (أبهم عليَّ الأمر) إذا لم يجعل له وجهاً أعرفه^(٢). وقال غيره: أبهم الأمر، أي: أخفاه وأشكَّله^(٣). فمعناه الإصلاحي إذن هو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير شاكٍّ ولا متردد فيه، ولكنه يؤثر أن يخرج كلامه في صورة الاحتمال بقصد الإبهام على المخاطب^(٤).

وبناءً على هذا فقد ذهب أكثر أهل العربية والتفسير إلى مجيء (إِمَّا) لأحد الأمرين على الإبهام^(٥).

(١) هو يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة والأدب، جعله المتوكل العباسي من ندمائه، ثم قتله. له: الألفاظ، والقلب والإبدال. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ٣٤٩.

(٢) يُنظر لسان العرب، مادة (بهم) ١٢ / ٥٧، وتهذيب اللغة، باب الهاء والباء مع الميم، مادة (بهم) ٦ / ١٧٩.

(٣) يُنظر المعجم الوسيط، مادة (أبهم) ١ / ٧٤.

(٤) يُنظر أوضح المسالك ٣ / ٣٣٦.

(٥) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٤٦٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٣٤، والجامع لأحكام القرآن ٨ / ٢٥٢، والارتشاف ٤ / ١٩٩٢، والجنّي الداني ص ٥٣٠، والمغني ١ / ١٢٧، والدر المصون ٦ / ١١٩، والمساعد ٢ / ٤٦٠، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٤٥، والهمع ٥ / ٢٥٢، والإتقان في علوم القرآن ١ / ٤٤٨، والنحو الوافي ٣ / ٦١٢، والنحو القرآني ص ٥٣٢.

وأشار السخاوي إلى هذا المعنى في قوله: « والإبهام وهو الباسك على من قال لك: ما أكلت؟ مثلاً، فقلت: أكلتُ خبزاً، أو لحمًا، أو غير ذلك »^(١). ولقد عرفه ابن القواس - بإيجاز -، فقال: « الإبهام وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به »^(٢). كأن تقول: جاء زيدٌ أو عمرو، وأنت عالمٌ بمن جاءك منهما، إلا أنَّك أبهمته على السامع لغرضٍ قصده.

وقد أفادت (إِمَّا) في الآية الكريمة معنى الإبهام - كما وضحناه - ، فالله - سبحانه وتعالى ! - عالمٌ بحقيقة حالهم، وعارفٌ بالحكم، ومطلعٌ على مصيرهم. ولكنَّه أبرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه بأحد الأمرين معيَّنًا، فالإبهام من جهة المخلوقين^(٣). يقول الزجاج في هذا: « (إِمَّا) لوقوع أحد الشيئين، والله - عزَّ وجلَّ ! - عالمٌ بما يصير إليه أمرهم، إلا أنَّ هذا للعباد خُوطِبُوا بما يعلمون. فالمعنى: ليكن أمرهم عندكم على هذا في الخوف والرجاء؛ لأنَّه ليس للعباد أكثر من هذا »^(٤).

القول الثاني - إفاضة (إِمَّا) في الآية معنى الشكِّ

ذهب الرازي (ت ٦٠٦هـ)، والعكبري، والسمين الحلبي، والألوسي (ت ١٢٧٠هـ) إلى احتمال (إِمَّا) في الآية الكريمة معنى الشكِّ^(٥). وقد قيل: إنَّ

(١) المفضل في شرح المفضل ص ٢١٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٧٨١ .

(٣) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٣٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٨ / ٢٥٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٤٦٨ .

(٥) يُنظر التفسير الكبير ١٦ / ١٥٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٥٩ ، والدر المصون

١١٩ / ٦ ، وروح المعاني ١١ / ١٧ .

الشكّ هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاكّ؛ لجهله، أو ضعف علمه بالأمر^(١)، فكيف يُحمَل عليه تأويل (إمّا) في الآية الكريمة، فالله - عزّ وجلّ! - مترّه عن الشكّ، ونحوه^(٢). فجوابه أنّ ذلك الشكّ في الآية حكايةٌ لحال المخلوقين، لا خالقهم. يقول العكبري: «و (إمّا) هاهنا للشكّ، والشكّ راجعٌ إلى المخلوق»^(٣). والمراد: ليكن أمرهم على التردد بين الخوف والرجاء، فلا يعلمون أيّ الحالين سيؤول أمرهم إليه؛ فجعل أناسٌ يقولون: هلكوا إذا لم يُترَل الله تعالى لهم عذراً، وآخرون يقولون: عسى الله أن يغفر لهم ويتوب عليهم^(٤).

القول الثالث - إفادة (إمّا) في الآية معنى التخيير

وقد ادّعى ابن الشَّجَرِيّ تحقق معنى التخيير في الآية الكريمة وآيات أخرى معها حيث عقب ذكرهنّ جميعاً بقوله: «وهذا كلّهُ تَخْيِيرٌ، وإنّما هو هذا أو هذا»^(٥). فالمراد أنّ أمرهم إلى الله - سبحانه وتعالى! - إن شاء عذبهم على ما وقع منهم - وحكمه العدل - وإن شاء تاب عليهم - وهو التواب الرحيم -. فقد ذكر أبو السعود في تفسيره أنّ حالهم ما بين هذا وهذا. فالله - سبحانه وتعالى! - ﴿إِمَّا يَعْذِبُهُمْ﴾ ﴿إِن بَقُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالِ...﴾ ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿إِن خَلَصْتَ نِيَّتَهُمْ وَصَحَّتْ تَوْبَتُهُمْ﴾^(٦).

(١) يُنظر التعريفات ص ١٦٨ .

(٢) يُنظر التفسير الكبير ١٦ / ١٥٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٥٩ .

(٤) يُنظر التفسير الكبير ١٦ / ١٥٢ ، وروح المعاني ١١ / ١٧ .

(٥) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ١٢٥ .

(٦) تفسير أبي السعود المسمّى (إرشاد العاقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ٤ / ١٠١ .

ولم يرتضِ ابن هشام هذا المعنى في تفسير (إِذَا) في الآية الكريمة - كما ذكر في أول المسألة -، فتعقب فيه ابن الشجري، ورماه بالوهم. ويجدر بنا أن نشير هنا لأمرين:

- الأول-** أن ابن الشجري مسبوق هنا بالهروي، فقد جاء في الأزهية: «قال الله تعالى: ﴿إِذَا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِذَا أَنْ تَنْخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ (الكهف / ٨٦)، إنما هو: هذا أو هذا. وكذلك قوله: ﴿إِذَا أَنْ تُلْقَى وَإِذَا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ (الأعراف / ١١٥)، ﴿إِذَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِذَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة / ١٠٦)، ﴿إِذَا الْعَذَابَ وَإِذَا السَّاعَةَ﴾ (مريم / ٧٥)، ﴿فَإِذَا مَتَابَعْدُ وَإِذَا فِئَاءُ﴾ (محمد / ٤)، هذا كله تخير، ونصب (مَتَابَعْدُ) و (فِئَاءُ) على تقدير...، وإِذَا مَتَابَعْدُ أو فادَيْتُمْ فداء»^(١). فيظهر من النص السابق أن ابن الشجري - كعادته - قد أغار على كلام الهروي، فاستاقه لنا - بلفظ الهروي نفسه - دون أن ينسب له ما نقله عنه.

- والثاني -** نفي ابن هشام معنى التخيير في الآية، دون أن يفصح عن علّة ذلك، على العكس مما وقفنا عليه عند الفراء من المتقدمين؛ فقد نفي معنى التخيير في الآية لعللة ارتأها، فهو يرى أن (أَنْ) تدخل على (إِذَا) الواقعة في الخبر إذا أُريد بها معنى التخيير؛ لأنها تصير معها في موضع أمر بالاختيار، فهي في موضع نصب في تقدير: اخترْ ذا أو ذا، وذلك نحو ما جاء في حكاية الله - سبحانه وتعالى! - لقصة موسى - عليه الصلاة والسلام! - مع سحرة فرعون في قوله

(١) الأزهية ص ١٣٩ - ١٤٠.

- تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ (الأعراف / ١١٥) .
- أي: اختر إلقاءك أو كوننا الملقيين أولاً^(١). أمّا في آية سورة التوبة فلمّا لم تقع فيها (أن) بعد (إمّا) في الخبر انعدم فيها معنى التخيير، استمع إلى قول الفراء: « فلمّا آذنت (إمّا) بالتخيير من أول الكلام أحدثت لها (أن) . ولو وقعت (إمّا وإمّا) مع فعلين قد وُصِلا باسم معرفة أو نكرة، ولم يصلح الأمر بالتمييز^(٢) في موقع (إمّا) لم يحدث فيها (أن) ، كقول الله - تبارك وتعالى! - : ﴿وَأَخْرُوكَ مُرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة / ١٠٦) ألا ترى أن الأمر لا يصلح هاهنا، فلذلك لم يكن فيه (أن) »^(٣). وهو ما أشار إليه العكبري - في أحد قوليّه - في معنى (إمّا) في الآية الكريمة، حيث قال: « فإن كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه (أن) كقوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى﴾ »^(٤) (الأعراف / ١١٥ ، ط / ٦٥) .

وقد وجّه الدماميني اعتراض ابن هشام على ابن الشجريّ بأنّه بناءً على ما تقرّر عند النحاة من أنّ حرف التخيير لا بدّ أن يكون مسبوقاً بما يدلّ على الطلب، وليس في الآية طلب. وقد ردّ ذلك بأنّ المقصود بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلّم أو السامع الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين، أو من تلك الأمور من غير جمع بينهما أو بينهما.

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٩ .

(٢) يقصد (بالتخيير) ؛ دليل وجود هذا النص بلفظ التخيير بدلاً من التمييز في شرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ١٧ .

(٣) المرجع نفسه ١ / ٣٨٩ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٥٩ .

ولا يُشترط سبق الطلب، ولا شكَّ أنَّ الله - سبحانه وتعالى! - الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين، وأَنَّهُ - عزَّ وجلَّ! - لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة^(١).

كما ذكر غيره في وجه ذلك الوهم - الذي ذكره ابن هشام - أنَّ التخيير يستدعي مُخييراً. وهو معنى يمتنع على الله - عزَّ وجلَّ! - فله كامل الخيرة يفعل ما يشاء. وقد أجيب عن هذا بأنَّه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته^(٢).

والذي أميل إليه بعد هذا العرض لأقوال النحاة والمفسرين في معنى (إمّا) في الآية الكريمة هو مجيؤها لأحد الأمرين على الإبهام - على ما ذكره ابن هشام فيها - فليست (إمّا) في الآية للتخيير؛ إذ هو معنى مستقرٌّ في علم المتكلم والسامع، فله الخيرة في شأنه كلُّه يقول تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (القصص / ٦٨). فلا معنى حينئذٍ لإفادة (إمّا) ما هو مقرر معلوم. وإمّا قصدت الآية إلى إبهام أمر تلك الطائفة المتخلفة عن الجهاد، وما سيؤول إليه أمرها، جاعلاً - سبحانه وتعالى! - حالهم ما بين الرجاء والخوف، فإمّا أن يتوب عليهم، وإمّا أن يعذبهم، مع كونه عالماً بمصيرهم؛ لتفتقر إليه القلوب، فتتعلق به وتلجأ إليه. فمتى صحَّت توبتهم، وخلُصت نيتهم لله - سبحانه وتعالى! - أنزل فيهم قرآناً يعلن توبته - عزَّ وجلَّ! - عليهم، حيث قال تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ

(١) يُنظر شرح الدماميني على المغني ١ / ١٣١، وحاشية الدسوقي ١ / ٦٤.

(٢) يُنظر حاشية الشمني ١ / ١٣١.

لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾ (التوبة / ١١٨) .

وقد ذهبت الدكتوراة يسرية حسن إلى وقوع المعنيين الآخرين في الآية^(١) وهما (التخيير والشك)، فلا ضرر من تعدد الآراء، فكلُّ اتجه — (إمَّا) إلى معنى يناسب المقام، فمعنى التخيير بالنسبة للفاعل وهو الله - سبحانه وتعالى ! -
 ٥ إمَّا يتوب عليهم فهو التواب الرحيم، وإمَّا يعذبهم فهو القاهر فوق عباده.
 ومن جعل المعنى للمفعول فيصلح معه معنى الشك، والخطاب حينئذٍ للعباد،
 والله أعلم .



(١) يُنظر آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني ص ٣٩ .

(أو) للتخيير في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾

(أو) من حروف العطف. وتكون لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره أين كانت، وكيف تصرف^(١). ثم اتسع بإهما فاستُعيرت لتؤدي معاني أخر انتهت إلى اثني عشر معنى^(٢). ومن التراكيب التي وقعت فيها (أو) قوله تعالى: ٥

﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات / ١٤٧]. وقد عرض ابن هشام لهذه الآية الكريمة في (المغني)، فقال: «واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات / ١٤٧]، فقال الفراء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية^(٣)، وقال بعض الكوفيين: ١٠ بمعنى الواو.

وللبصريين فيها أقوال، قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخيير بين أن يقول هم مائة ألف، أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر؛ ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقع أحدهما. وقيل: هي للشكّ مصروفًا إلى الرائي، ذكره ابن جنّي^(٤).

١٥ وبتأمل ما جاء في هذا النصّ يظهر لنا ما يلي:

١- أحصى ابن هشام جملةً من أقوال النحاة في معنى (أو) في تلك الآية الكريمة، معزوةً لقائلها. وهي على النحو الآتي:

(١) الخصائص ٢ / ٤٥٧، وشرح المفصل ٨ / ٩٩.

(٢) يُنظر المغني ١ / ١٣١.

(٣) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٣.

(٤) المغني ١ / ١٣٨.

أ- مجيؤها بمعنى (بل)، وقاله الفراء.

ب- مجيؤها بمعنى (الواو)، وقاله بعض الكوفيين.

ج - مجيؤها للإبهام.

د - مجيؤها للتخيير، وذكر أن ابن الشجري عزا هذا المعنى إلى سيبويه .

هـ - مجيؤها للشك، وذكره ابن جنّي، ونسب الأقوال الثلاثة الأخيرة للبصريين.

٢- تعقب ابن الشجريّ فيما ادّعاه من نقله هذا المعنى عن سيبويه.

٣- ردّ إفادة (أو) في الآية معنى التخيير دون بقية الآراء؛ لعلّة ذكرها.

وقد ظهر بالبحث في أمالي ابن الشجريّ أنّ ما نسب له ابن هشام ثابتٌ في

١٠ أماليه، فقد جاء فيها: « واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ

يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات / ١٤٧]. فقال بعض الكوفيين: (أو) بمعنى

الواو، وقال آخرون منهم: المعنى: بل يزيدون، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين.

وللبصريين في (أو) هذه ثلاثة أقوال: أحدها قول سيبويه، وهو أنّ (أو)

١٥ هاهنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي يُخَيِّرُ في أن يقول: هم مائة ألف، وأن

يقول: أو يزيدون. والقول الثاني: عن بعض البصريين: أنّ (أو) هاهنا لأحد

الأمرين، على الإبهام. والقول الثالث: ذكره ابن جنّي، وهو أنّ (أو) هاهنا

للسك، والمعنى: أنّ الرائي إذا رآهم شكّ في عدّتهم لكثرتهم... والوجه أن تكون

(أو) فيهنّ للتخيير ^(١).

(١) أمالي ابن الشجريّ ٣ / ٧٧ - ٧٨ .

وبتأمل هذا القول النصّ الشَّجَرِيّ يظهر لنا اعتماد ابن هشام عليه كثيراً عند تعرضه لآية سورة الصافات، فقد أتى على جميع الأقوال التي أوردها ابن الشَّجَرِيّ، غير أنّ القول الذي نسبته ابن هشام للفراء جاء معزّواً في الأمالي إلى الكوفيين.

ودراسة هذه الآية تتطلب منّا الرجوع إلى كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة والمفسرين؛ لتحقيق ما يردُّ على (أو) من معانٍ في هذه الآية الكريمة. وقد ظهر لنا فيها عدة معانٍ هي:

أولاً- إفرادة (أو) في الآية معنى الإبهام

بهذا المعنى فسّر النحاس، والرماني، والشريف الكوفي، وابن خروف، وابن أبي الريع، وابن عصفور، وابن القواس، وصاحب حمّاة، والإربلي، وأبو حيان، وابن هشام، والزرّكشي، وغيرهم^(١) معنى (أو) في قوله تعالى:

﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات / ١٤٧]. كما حكاها الصيمري^(٢) عن البصريين فيها، فذكر أنّ (أو) تقع لأحد الأمرين المتعاطفين على الإبهام، وهو أصل معانيها^(٣). وهو ما شاع عند بعض النحاة من بعده كابن

(١) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٣، ومعاني الحروف للرماني ص ٧٨، والبيان في شرح اللمع ص ٣٠١، وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٣٢٦، والبسيط ١/ ٣٤٢، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٦، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٧٨١، والكنّاش في فني النحو والصرف ٢/ ١٠٣-١٠٤، وجواهر الأدب ص ٢١٣، والبحر المحييط ٧/ ٣٧٦، والمغني ١/ ١٣٨، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٠٩، والمحزر الوجيز ٤/ ٤٨٧، والتعليقة على المقرب ص ٣٤٥، وشرح المفصل ٨/ ٩٩، والدر المصون ١/ ١٦٧، ٩/ ٣٣٢.

(٢) هو عبد الله بن علي بن إسحاق، من نخاة القرن الرابع الهجري. له: التبصرة في النحو، وهو كتاب جليل اشتغل به أهل المغرب. يُنظر بغية الوعاة ٢/ ٤٩.

(٣) يُنظر التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٢.

الشَّجَرِيّ، والمنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، وابن هشام، والصبان^(١).

واختار جملة من النحاة والمفسرين هذا المعنى في الآية الكريمة، فلم يذكروا سواه كما عند الصيمري، والثمانيني، والزمخشري، والشتريبي^(٢) (٥٤٩هـ—)، وابن برهان^(٣) (ت ٤٥٦هـ)، وجامع العلوم النحوي^(٤)، والمنتجب الهمداني الذي ذكر عند تأويله للآية بأنَّ « (أو) هنا عند المحققين من أصحابنا على بابه. ومعناه الإيهام في مرأى الناظر، أي إذا رآهم الرائي، قال: هؤلاء مائة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة »^(٥). بل جعله هو الوجه الأولي فيها^(٦)، ووافقه المالقي فذكر أنَّه الوجه الصحيح^(٧).

وربَّما كان مدلول الآية يسوقنا إلى هذا المعنى في (أو)، فالله - سبحانه وتعالى! - امتن على نبيه يونس - عليه الصلاة والسلام! - بأن بعثه إلى قوم يعلم - سبحانه! - عدَّتهم. وإثما أتهم على المخاطب ذلك، ولم يفصح به. فكأنَّه قال: وأرسلناه إلى أحد هذين العديدين على الإيهام. وقد قصد - سبحانه وتعالى! - ذلك لمصلحة اقتضتها الحكمة الإلهية فلم يفصح لهم عن حقيقة العدد.

ويقع نحو هذا في كلام العرب كثيراً كأنَّ يقول القائل: كلمتُ أحد الرجلين،

(١) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ١٤٢، والمغني ١ / ١٣٨، وحاشية الصبان ٣ / ١٠٧.

(٢) هو محمد بن عبد الملك. أحد أئمة العربية، له مؤلفات في النحو والعروض والأدب. بغية الوعاة ١ / ١٦٣.

(٣) هو عبد الواحد بن علي، إمام في اللغة والأنساب. له: شرح على اللمع. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ١٢٠.

(٤) يُنظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٢، والفوائد والقواعد ص ٣٧٩، والكشاف ٣ / ٣١١، وتلقيح الأبواب ص ١٧٣، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٥٠، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات ٢ / ٢٥٦.

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ١٤٢.

(٦) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٧) يُنظر رصف المباني ص ٢١١.

واخترتُ أحدَ الأمرين، وهو عارف به في كلِّ ذلك، ولكنه أراد أن ييهم على السامع، لغاية يقصدها. فخُوطوا بما كان حسناً في لغتهم^(١).

ثانيًا - إفادة (أو) في الآية معنى التخيير

يعدُّ التخيير من المعاني المشهورة في (أو)، نحو: تزوجْ هندًا أو أختها. أي تخيّر إحداهما؛ لعدم إمكان الجمع بينهما. وعلى هذا المعنى حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات/ ١٤٧]. أي: وأرسلناه إلى جماعة لو رآهم الرائي سيقول: هم مائة ألف، أو يقول: أو يزيدون، فهذا القول منهم بناءً على نظر البشر وحزهم، فخُوطوا على ما يعرفون. ذكره الرماني، ومكي، وابن الأنباري، وابن الشَّجَرِيّ، والعكبري، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام^(٢).

وقد عزا بعضهم هذا الرأي إلى البصريين^(٣)، كما صرَّح مكيّ بذلك - عند تأويله تلك الآية -، فقال: «(أو) عند البصريين على باهما للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم، قال: هم مائة ألف أو يزيدون»^(٤).

وهذا هو الوجه المختار عند ابن الشَّجَرِيّ، وقد نسب له لسيبويه من البصريين^(٥). وفي نسبة هذا الرأي لسيبويه نظرٌ عند بعض النحاة، دعت بعض

(١) يُنظر كشف المشكلات وإيضاح العضلات ٢ / ٢٥٦، وشرح المفصل ٨ / ٩٩.

(٢) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٧٨، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٨، وأمالى ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب

١ / ٤٢٥، والبحر المحيط ٧ / ٣٧٦، والدر المصون ١ / ١٦٧، ٩ / ٣٣٢، والمغني ١ / ١٣٨.

(٣) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٧٨، وأمالى ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٧، والمغني ١ / ١٣٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٣.

(٥) يُنظر أمالى ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٧ - ٧٨.

المتأخرين منهم إلى الاعتراض عليه والتشكيك في نقله^(١). كما سبق أن رأينا عند ابن هشام في نصه السابق ذكره، والذي يبدو فيه عدم استحسانه هذا القول في تفسير (أو) في الآية الكريمة. ويتجلى ذلك في سببين:

الأول- ما صرح به - بعد ذكره نقل ابن الشجري هذا الرأي عن سيويه -

من قوله: « وفي ثبوته عنه نظرٌ »^(٢). وقد كان ابن هشام محققاً في قوله هنا . فلم يورد سيويه تلك الآية الكريمة ، وإن مثل لمعنى (التخيير) في (أو) ، حيث قال: « وتقول: كلُّ خبزاً أو تمرّاً، أي: لا تجمعهما »^(٣).

كما يظهر وقوع معنيي التخيير والإباحة عند سيويه في لفظ واحد، أي ما جاء على التخيير يمكن أن يُحمَل على الإباحة. والذي يتحكم في التمييز بين هذين المعنيين إنما هو ما يقصده المتحدث في كلامه^(٤)، قال سيويه: « تقول: ادخلْ على زيدٍ أو عمرو أو خالدٍ، أي: لا تدخلْ على أكثر من واحد من هؤلاء^(٥). وإن شئت جئت به على معنى ادخلْ على هذا الضرب^(٦) ». وهذا ما دعا النحاة فيما بعد لشرط وقوع معنيي التخيير والإباحة بعد الطلب، تقول: كلُّ سمكاً أو اشربْ لبناً، أي اختر فعلَ أحد هذين، دون الجمع بينهما، أمّا الإباحة، فنحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي جالس أيّهما شئت. والفرق بين التخيير

(١) يُنظر المغني ١ / ١٣٨ ، وحاشية الأمير ١ / ٦٣ ، وحاشية الدسوقي ١ / ٦٩ .

(٢) المغني ١ / ١٣٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٤ .

(٤) يُنظر التوابع في كتاب سيويه ص ٦٩ .

(٥) يظهر هنا قصده معنى التخيير.

(٦) يظهر هنا قصده معنى الإباحة. يُنظر النص في الكتاب ٣ / ١٨٤ .

والإباحة أنّ للمخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة، وليس له ذلك في التخيير^(١).

وكما انعدم وجود أثر لهذا النقل في كتاب سيبويه، كان الحال بالنسبة لأكثر أمهات كتب النحو والتفسير؛ حيث لم أقع في أيّ منها على نصّ ينسب لسيبويه هذا القول، عدا ما وقفت عليه عند الرماني، حيث قال: «ففيه (يقصد قوله تعالى: ﴿أَوْزِيدُونَ﴾) خمسة أقوال: ثلاثة منها للبصريين: أحدها - قال سيبويه: وهو أنّ (أو) هاهنا للتخيير. والمعنى إذا رآهم الرائي منكم يُخَيَّر في أن يقول: هم مائة ألف أو يزيدون^(٢). فربّما كان ابن الشجريّ ناقلًا عنه، لا عن سيبويه دون أن ينسب إليه ذلك. ولاسيّما وأنّه قد أتى على جميع الأقوال المذكورة عند الرماني، ناسبًا للبصريين والكوفيين ما وقع منسوبًا إليهم في معاني الرماني. أمّا ما اعتذر به الدكتور الطناحي هنا من إرجاع هذا النقل - المنسوب لسيبويه - إلى اختلاف نسخ كتاب سيبويه^(٣)، فأمرٌ غير ظاهر عندي؛ إذ هو دعوى لا دليل معها. والراجح عندي هو نقله هذا القول عن الرماني ضمن أقوال أخرى نقلها عنه، وعن غيره دون أن يعنّ بنسبتها لأصحابها.

الثاني - أنّ تحقق معنى التخيير في الآية يستحيل من جهة المعنى؛ إذ كيف يتحقق التخيير بين شيئين الواقع أحدهما؛ لأنّ حال أولئك المرسل إليهم دائرٌ بين أمرين: فإمّا أن يكونوا مائة ألف، أو يكونوا أزيد من ذلك. فإن كانوا في الواقع

(١) يُنظر أوضح المسالك ٣ / ٣٣٦ .

(٢) معاني الحروف للرماني ص ٧٨ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري، المقدمة.

مائة ألف، فكيف يسوغ للرأي الإخبار بأنهم أزيد، وإن كانوا أزيد من ذلك، فكيف يسوغ له الإخبار بأنهم مائة ألف.

والجواب عن هذا: أن العددين المذكورين مقولان على نظر البشر، فمنهم من يختار كونهم مائة ألف، ومنهم من يختار كونهم أكثر من ذلك بناءً على ظاهر نظرهم وحزرهم.

ثالثاً - إفادة (أو) في الآية الشك

وتأويل الآية على هذا المعنى: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم، لشككتهم في عدّكم لكثرتهم، فقلتم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون عن المائة^(١). وهذا رأي بصري^(٢)؛ فقد ذهب إليه بعض متقدمي نحاة البصرة، وعلى رأسهم ابن جني الذي ذكر في كتابيه (الخصائص، وسر صناعة الإعراب) مجيء (أو) في الآية على بابها في كونها شكاً^(٣).

وهو ما عزاه له بعض النحاة كالرمانى، وابن الشجري، وابن هشام^(٤). وأورد جملة من النحاة والمفسرين هذا المعنى ضمن أقوال أخرى ذكروها في تلك الآية كالرمانى، وابن الأنباري، وابن خروف، وأبي البقاء، وابن عصفور، وابن

(١) يُنظر الخصائص ٢ / ٤٦١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٣٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٥.

(٢) يُنظر معاني الحروف للرمانى ص ٧٨، وأمالى ابن الشجري ٣ / ٧٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٨، والمغني ١ / ١٣٨.

(٣) يُنظر الخصائص ٢ / ٤٦١، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦.

(٤) يُنظر معاني الحروف للرمانى ص ٧٨، وأمالى ابن الشجري ٣ / ٧٧، والمغني ١ / ١٣٨.

القواس، والإربلي، والسمين الحلبي، وابن هشام، والزرکشي، والصبان^(١). بينما رده آخرون كأبي عبيدة، والأخفش، والثمانيني، وجامع العلوم النحوي؛ لعدم تصور معنى الشك هنا، فالشك من الله تعالى مستحيل^(٢).

والجواب عن هذا: أن الشك خرج حكاية من الله - عز وجل! - لقول المخلوقين، فحالمهم حال من تشك في عدلهم لكثرتهم، فكأن الرائي إذا رآهم قال: مائة ألف أو يزيدون على ذلك. أمّا الخالق - جلّ جلاله، وتقدّست أسماؤه! - فلا يعترضه الشك في شيء من خبره^(٣).

رابعاً - إفادة (أو) في الآية معنى (بل)

أجاز الكوفيون حمل (أو) على معنى (بل) في إفادة معنى الإضراب^(٤).
وقد نسب أكثرهم هذا القول للفراء^(٥)؛ بناءً على ما أنشده في كتابه (معاني)

(١) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٧٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٨ ، وشرح جمل الزجّاجي لابن خروف ١ / ٣٢٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٥ ، وشرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١ / ٢٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٧٨١ - ٧٨٢ ، وجواهر الأدب ص ٢١٣ ، والدر المصون ١ / ١٦٧ ، ٩ / ٣٣٢ ، والمغني ١ / ١٣٨ ، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٢١٠ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٠٧ .

(٢) يُنظر مجاز القرآن ٢ / ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣ ، والفوائد والقواعد ص ٣٧٩ ، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات ٢ / ٢٥٦ .

(٣) يُنظر شرح جمل الزجّاجي لابن خروف ١ / ٣٢٦ ، وشرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١ / ٢٣٦ .

(٤) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٧٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٧٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٨ ، وجواهر الأدب ص ٢١٣ .

(٥) يُنظر مجالس ثعلب ١ / ١١٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٣١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤٣ ، والخصائص ٢ / ٤٦١ .

(القرآن) من قول بعض العرب:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضَّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(١)

كما ذكر من كلامهم: « (اذهب إلى فلان، أو دَعُ ذلك فلا تبرح اليوم) .
فقد دَلَّك هذا على أَنَّ الرجلَ قد رجع عن أمره الأول، وجعل (أو) في معنى
(بل)^(٢) . » . ووافقه في ذلك أبو علي الفارسي وابن برهان^(٣) الذي حكى لنا قول
أبي علي الفارسي، فقال:

« قال أبو علي: (أو) حرف يستعمل على ضربين: أحدهما- أن يكون
لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر- أن يكون للإضراب^(٤) . وقد مثل ابن برهان
للضرب الثاني، بنحو: أنا أخرجُ، ثم تقول: أو أقيمُ. أضربت عن الخروج، وأثبتَّ
الإقامة، كَأَنَّكَ قلت: لا، بل أقيمُ^(٥) .

وقد فسَّر بعضهم (أو) على هذا المعنى في آيات من كتاب الله تعالى كآلية
الكرامة موضع الدراسة، فجاء عن الفراء في تأويلها: « (أو) هاهنا في معنى
(بل)، كذلك في التفسير مع صحته في العربية^(٦) . وقد علَّق ابن فارس على
قول الفراء هنا بقوله: « والذي قاله الفراء فقولٌ قد تقدَّمه فيه ناسٌ^(٧) . فنَبَّه على
أنَّ الفراء مسبوق في هذا القول، دون أن يشير إلى أحدٍ مِّن سبقه. وربما كان

(١) البيت منسوب لذي الرمة في المحتسب ١ / ٩٩ ، والخصائص ٢ / ٤٥٧ - ٤٥٨ ، والأزهية
ص ١٢١ ، ولسان العرب ، مادة (أو) ١٤ / ٥٤ ، وليس في ديوان الشاعر . وبلا نسبة في
معاني القرآن للفراء ١ / ٧٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٧٢ .

(٣) يُنظر شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٦٢٦ .

(٤) شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٤٧ .

(٥) يُنظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٣ .

(٧) الصاحبي ص ١٧٣ .

يقصد بمن تقدّمه خبر هذه الأمة ابن عباس - رضي الله عنهما ! - ، فقد قال فيها:
بل يزيدون^(١).

وعزا الزجاج، وابن عقيل هذا الرأي للفراء وأبي عبيدة^(٢). بينما نسبته جملة
من النحاة والمفسرين كالرمانى، ومكي، وابن الشَّجَرِيّ، وابن الأنباري،
والإربلي، والسمين الحلبي^(٣) للكوفيين. وذكره آخرون دون نسبة^(٤).

ويردُّ على الكوفيين ومن تبعهم في إيقاع معنى الإضراب في الآية الكريمة
أنَّ الإضراب لا يأتي إلا بعد غلطٍ أو نسيانٍ، وهذا منفي عن الله - عزَّ
وجلَّ! -^(٥).

والجواب عن هذا تقف عليه عند الرضي، حيث قال: « وإِنَّمَا جاز الإضراب
بـ (بل) في كلامه تعالى؛ لأنَّه أخبر عنهم بأنَّهم مائة ألف بناءً
على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنَّهم يزيدون،
ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر

(١) يُنظر جامع البيان ٢٣ / ٦٦ ، والمحرم الوجيز ٤ / ٤٨٧ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٧٦ ، وتفسير
القرآن العظيم لابن كثير ٤ / ٢٢ .

(٢) يُنظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٤ / ٣١٤ ، والمساعد ٢ / ٤٥٧ .

(٣) يُنظر معاني الحروف للرمانى ص ٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٣ ، وأما ابن الشَّجَرِيّ
٣ / ٧٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٧٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٨ ،
وجواهر الأدب ص ٢١٣ ، والدر المصون ١ / ١٦٧ ، ٩ / ٣٣٢ .

(٤) يُنظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٤٣ ،
والأزهية ص ١٢١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن
عصفور ١ / ٢٣٦ ، والجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٦٩ ،
وغير هذا ممَّا وقفتُ فيه على هذا الرأي .

(٥) يُنظر المقتضب ٣ / ٣٠٥ ، والصاحي ص ١٧٢ .

الحرز. أي أرسلناه إلى جماعة يحزّرهـم الناس مائة ألف، وهم كانوا زائدين على ذلك»^(١). ويظهر من كلام الرضي موافقته الكوفيين في جعلها في الآية للإضراب كـ (بل).

ونقل بعضهم مَنع البصريين هذا المعنى في (أو)^(٢). والذي ظهر لي أن في إطلاق القول بمنع البصريين تفسير (أو) في الآية بـ (بل) نظراً؛ فقد وقفتُ على قول لشيخهم الخليل يجوز فيه هذا المعنى في الآية الكريمة. استمع إلى قوله: « وتكون بمعنى (بل). وتفسير هذه الآية ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات / ١٤٧] أي: بل يزيدون »^(٣). كما أجاز سيبويه ذلك المعنى في (أو) - في غير الآية - بشرطين: تقدّم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو قولك: لست بشراً أو لستَ عمرًا، ولا تضربُ زيدًا أو لا تضربُ عمرًا. أي: بل لستَ عمرًا، وبل لا تضربُ عمرًا^(٤).

أمّا المبرد فذهب إلى المنع، فلم يرتضِ مجيء (أو) في الآية بمثلة (بل)؛ إذ هو رأي فاسد عنده من وجهين - نوردهما كما أوردهما صاحبهما - حيث قال: « أحدهما - أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنتَ تقول: ضربتُ زيدًا أو عمرًا، وما ضربتُ زيدًا أو عمرًا على غير الشكّ، ولكن على معنى (بل)، فهذا مردود عند جميعهم.

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٦٩ .

(٢) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٧٩ ، والصاحبي ص ١٧٢ . ويُنظر ما جاء عند بعض البصريين أيضًا كالنحاس في إعراب القرآن ٣ / ٤٤٣ ، وابن جني في الخصائص ٢ / ٤٦١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦ .

(٣) معجم العين ، باب اللفيف من (واء) ٨ / ٤٣٨ .

(٤) يُنظر الكتاب ٣ / ١٨٨ .

والوجه الآخر - أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله - عز وجل -؛ لأن القائل إذا قال: مررتُ بزيد غلطاً فاستدرك، أو ناسياً فذكر، قال: بل عمرو، ليضرب عن ذلك، ويُثبت ذا ^(١).

خامساً - إفادة (أو) في الآية معنى (الواو)

ذهب الخليل، وأبو زيد الأنصاري ^(٢) (ت ٢١٥هـ)، وأبو عبيدة، والأخفش، والجزمي ^(٣) (ت ٢٢٥هـ)، والأزهري، وجماعة من الكوفيين، وغيرهم إلى مجيء (أو) بمعنى (واو النسق) ^(٤)، فتتفقان في إفادة مطلق الجمع. فقد ذكر الأخفش في معانيه: «وقال: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات / ١٤٧] ومعناه: ويزيدون، ومخرجها في العربية أنك تقول: لا تجالس زيدا أو عمرا أو خالدا، فإن أتى واحدا منهم أو كلهم كان عاصيا، كما أنك إذا قلت، اجلس إلى فلان أو فلان أو فلان، فجلس إلى واحد منهم، أو إلى

(١) المقتضب ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) هوسعيد بن أوس بن ثابت، أحد أئمة اللغة والنحو من أهل البصرة. قال سيبويه عنه: إنه ثقة. له: النوادر، وخلق الإنسان. يُنظر إنباه الرواة ٣٠/٢.

(٣) هو صالح بن إسحاق، فقيه ونحوي ولغوي. أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته. له: تفسير أبيات سيبويه، والتنبيه. يُنظر شذرات الذهب ٥٧/٢.

(٤) يُنظر معجم العين، باب الليف من (واي) ٨ / ٤٣٨، ولسان العرب، مادة (أوا) ١٤ / ٥٤، ومجاز القرآن ٢ / ١٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٤٤، ومجالس ثعلب ١ / ١١٢، ومعاني الحروف للرماني ص ٧٩، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٣، والصاحي ص ١٧١، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٢، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٧٨١، ورصف المباني ص ٢١١، وجواهر الأدب ص ٢١٣، والارتشاف ٤ / ١٩٩١، والمساعد ٢ / ٤٥٩ .

كلّهم كان مطيعاً، فهذا مخرجه من العريية. وأرى الذين قالوا: إنّما (أو) بمتزلة الواو؛ إنّما قالوها لأنّهم رأوها في معناها»^(١).

وزعم ابن جنّي أنّ ذلك مذهب قطرب^(٢). واشترط له آخرون أمن اللبس^(٣)، يقول ابن مالك في ألفيته:

وَرَبَّمَا عَاقَبْتَ (الواو) إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَفَذًا^(٤)

ونبه الأشموني إلى أنّ قوله: (وربّما) مفهّم أنّ ذلك قليلٌ مطلقاً^(٥).

والصحيح أنّ هذا المعنى في (أو) يقويه السماع، فقد تواترت عليه كثرة فياضة من الشواهد الصحيحة الثابتة- التي لا يسعفنا المقام هنا لذكرها-. فمن الشعر قوله:

أَلَا فَالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيْبَتْنِي غِيَابًا^(٦)

يقول ابن قتيبة: «وهذا البيت يوضح لك معنى الواو. وأراد: قرى شهرين

ونصفاً، ولا يجوز أن يكون أراد قرى شهرين، بل نصف شهرٍ ثالث»^(٧).

ومن النشر: قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾

[الصفات / ١٤٧]. فالمعنى: إلى مائة ألفٍ ويزيدون. ومّا يقوي هذا المعنى في

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣.

(٢) يُنظر الخصائص ٢ / ٤٦١، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦.

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٢، والجنّي الداني ص ٢٣٠.

(٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٢٧.

(٥) يُنظر شرح الأشموني على الألفية ٣ / ١٠٧.

(٦) البيت لعمر بن أحمد الباهلي وهو شاعر جاهلي، وقد أدرك الإسلام في تأويل مشكل القرآن

ص ٥٤٤، والأزهية ص ١١٥، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٧٥. وبلا نسبة في المحتسب

٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨، والخصائص ٢ / ٤٦٠.

(٧) تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٤.

الآية الكريمة قراءة جعفر بن محمد (ويزيدون) من غير ألف^(١). يقول أبو علي الفارسي: « والحجة لمن قرأ بالواو أنه جعل الحرف للحالين معاً، فاختار (الواو)؛ لأنها جامعة بين الشيئين »^(٢).

وعلى هذا المعنى خرّج جماعة من النحاة والمفسرين (أو) في هذه الآية كأبي عبيدة، والأخفش، وابن قتيبة، ومكي، والرازي، والألوسي^(٣). يقول ابن قتيبة في تأويل الآية: « وأما قوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصفات / ١٤٧] فإن بعضهم يذهب إلى أنها بمعنى: بل يزيدون، على مذهب التدارك لكلام غلطت فيه... وليس هذا كما تأولوا، وإنما هي بمعنى (الواو) في جميع هذه المواضع: وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون »^(٤).

وقد استحسّن الرازي هذا المعنى فيها؛ لأن كلمة (أو) تفيد معنى التريديد، وهي لا تليق بعلام الغيوب، فلا بدّ من التأويل. ومن وجوه ذلك التأويل أن تحمل (أو) على معنى (الواو)^(٥). ومن هنا نصّ المتأخرون على أن من المواضع التي يتعاقب فيها (أو) و (الواو) الإباحة؛ لأن معناها جواز الجمع في تشبيه أو تقدير^(٦). فمن الأول قوله تعالى: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة / ٧٤]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصفات / ١٤٧].

(١) يُنظر المحتسب ٢ / ٢٢٦، والبحر المحيط ٧ / ٣٧٦.

(٢) الحجة في القراءات السبع ١ / ٣١٣.

(٣) يُنظر مجاز القرآن ٢ / ١٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٤٤،

ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٣، والتفسير الكبير ٣ / ١١٨، وروح المعاني ٢ / ١٥٣.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٣ - ٥٤٤.

(٥) يُنظر التفسير الكبير ٣ / ١١٨.

(٦) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٣.

وعارض بعض البصريين هذا المعنى والذي قبله في الآية^(١)، كما عند ابن جنّي فقد قال: « فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنّها بمعنى الواو، لكنّها عندنا على باهما في كونها شكّا »^(٢). وقد أجمل البصريون أسباب ذلك الرفض فيما يلي:

٥ - ١- أنّ كلّ حرف وُضع لمعنى مخالف لغيره. والأصل في كلّ حرف ألاّ يدلّ إلا على ما وُضع له، ولا يدلّ على معنى آخر؛ تمسكاً بالأصل، فمن تمسك بالأصل استغنى عن الدليل، ولا دليل للكوفيين يدلّ على صحة ما ادّعوه. ولئلاّ يُفضي ذلك إلى اللبس أيضاً^(٣).

١٠ - ٢- أنّ (بل) ترد للإضراب، والخروج من شيء إلى شيء، والواو ترد لمطلق الجمع، وليس فيهما دليل على أنّ أحد الشيئين قبل الآخر. و (أو) معناها إفراد أحد الشيئين أو الأشياء، فليست إحداهما بمعنى الأخرى. والأصل أن يدلّ كلّ حرف على ما وُضع له^(٤).

٣- لو جاز جعل (أو) بمعنى (الواو) لكان قوله: وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف أوجز. فلا داعي للإطالة^(٥).

١٥ هذه جملة الأقوال المشهورة في أكثر كتب النحو والتفسير في معنى (أو) الواقعة في تلك الآية الكريمة، وإن جاءت أقوال أخرى فيها كالإباحة^(٦)،

(١) يُنظر ما جاء في حاشية رقم (٢) ص ١٠٦ من هذا البحث .

(٢) الخصائص ٢ / ٤٦١ .

(٣) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٤ ، وائتلاف النصرة ص ١٤٩ .

(٤) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٣١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤٣ .

(٥) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤٣ .

(٦) يُنظر الصاحبي ص ١٧١ .

والتقريب، والتفصيل^(١) فهي أقوالٌ منفردةٌ لأصحابها، ولم تذعُ في كتب النحو وغيرها.

والذي ظهر لي بعد عرض تلك الآراء أنّ (أو) في الآية على أصل باهما موضوعة للدلالة على أحد المذكورين الواقعة بينهما على الإبهام. أمّا تلك المعاني المنسوبة إليها كالتخيير، أو الشكّ، أو الإضراب كـ (بل)، أو الدلالة على الجمع المطلق كالواو فليس أمرها راجع إلى لفظ (أو)، بل لأمر خارج وهو قرينة انضمت إلى اللفظ.



(١) يُنظر الباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٥ .

(أو) التبحيض في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾

- ذكر طائفة من النحاة عند تناولهم معاني (أو) معنى التفصيل فيها. وقد اختلف بعضهم في إطلاق هذا المسمى كما نجد عند ابن مالك؛ فقد اختار مصطلح (التقسيم) في منظومته المسماة بـ (الألفية)، فقال:
- خير، أبخ، قسّم - بأو - وأبهم وأشكك، وإضراب بها - أيضًا - نمي
- وتبعه فيها بعض شراح الألفية كابنه بدر الدين^(٢)، وابن عقيل الذي ذكر في شرحه لهذا البيت: «وللتقسيم نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف»^(٣).
- وإلى هذا المعنى مضى في منظومته (الكافية الشافية)، فقال:
- خير، أبخ - (أو) وقسّم وأبهم أو شكك وإضراب عن قوم نمي^(٤)
- وفي شرحها أيضًا، حيث قال: «ومن مواضع تعاقب (أو) والواو التقسيم»^(٥).
- وقد خالف ابن مالك ما مضى في التسهيل وشرحه، فعدل عن التقسيم، واستخدم مصطلح (التفريق المجرد). وفسّر المقصود منه بقوله:
- «والمراد بوصف (التفريق المجرد) خلوه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير، فإن مع كل واحدٍ منهما تفريقًا مصحوبًا بغيره»^(٦).

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٢٧ .

(٢) يُنظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٥٣٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٠ .

(٥) يُنظر المرجع نفسه ٣ / ١٢٢٥ .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

وقد فسّر سبب هذا العدول بقوله: « والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال (أو)، كقولك: الكلمة: اسم وفعل وحرف، فالاسم ظاهر ومضمر، والفعل ماضٍ وأمر ومضارع، والحرف عامل وغير عامل... ولوجيء هنا بـ (أو) لجاز »^(١).

أمّا أغلب النحاة فاصطلحوا على تسمية هذا المعنى بـ (التفصيل)، استمع إلى قول ابن هشام: « وغيره (يقصد غير ابن مالك) عدل عن العبارتين، فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة / ١٣٥]، ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ﴾ [الذاريات / ٥٢]، إذ المعنى: وقالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى.

وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون. فـ (أو) فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوا﴾. وتعسف ابن الشجري، فقال في الآية الأولى: أنها حذفت منها مضاف، وواو، وجملتان فعليتان. وتقديره: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هودًا، وقال بعضهم - يعني النصارى - كونوا نصارى، قال (يقصد ابن الشجري): فأقام ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى »^(٢).

مثل ابن هشام لمعنى التفصيل في (أو) بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة / ١٣٥]. لكنه ذكر فيما بعد - عند عرضه لبقية معاني أو -

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢) المغني ١ / ١٤٠ .

معنى آخر في الآية، حيث قال: « الثاني عشر - التبعض، نحو: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة / ١٣٥] نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين. والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ ممَّا قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدَّم عليهما من الجمل، ولم يرد أنها ذُكرت لتفيد مجرد معنى التبعض ^(١) » .

وبتأمل نصي ابن هشام السابقين يظهر ما يلي:

١ - تمثيله لمعنى (التفصيل) في (أو) بآيتين كريمتين وقعت (أو) فيهما مفصلة لإجمال سابق في قوله: (قالوا) .

٢ - رمية ابن الشجري بالتعسف؛ لكثرة الحذف التي أوقعها في قوله تعالى:

﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة / ١٣٥] .

٣ - تفسير ابن الشجري (أو) في هذه الآية بمعنى التبعض، نقلاً عن بعض الكوفيين.

٤ - إنكار ابن هشام هذا المعنى فيها؛ لعدم وروده عن أحد.

٥ - استظهار ابن هشام معنى التفصيل في الآية، وردّه قول ابن الشجري بالتبعض فيها.

وللوقوف على ما نُسب لابن الشجري من قول في تفسير معنى (أو) في آية سورة البقرة السابقة، لابدّ من الرجوع لأماله. فقد ورد فيها قوله: « والتاسع (من معاني أو) - أن تكون للتبعض في قول بعض الكوفيين، وإنَّما جعلها للتبعض؛ لأنها لأحد الشيئين، وذلك في قول - الله سبحانه! - :

(١) المغني ١ / ١٤٣ .

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة / ١٣٥]. وهذا القول إنما هو إخبارٌ من الله - عز وجل! - عن الفريقين، وفي الكلام حذف، أولها حذف مضاف من أوله، ثم حذف واو العطف، وجملتين فعليتين من آخره، وهما قال وفاعله، وكان واسمها.

٥ فأمّا تقدير المضاف، فإنّ قوله: ﴿وَقَالُوا﴾ معناه: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هودًا، وتقدير الواو والجملتين: وقال بعضهم: كونوا نصارى، فقام قوله: ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ مقام هذا الكلام. وهذا يدلُّك على شرف هذا الحرف. ولا يجوز أن تكون (أو) هاهنا للتخيير؛ لأنّ جملتهم لا يُخيِّرون بين اليهودية والنصرانية ^(١).

١٠ تبين من عرض قول ابن الشجري هنا صحة ما نسب له ابن هشام. وهنا ينبغي تتبع آراء أكثر النحاة والمفسرين للوقوف على أقوالهم في معنى (أو) في تلك الآية، وهل كان ابن الشجري منفردًا فيما جاء به، أم سبقه سابقون وتبعه لاحقون؟

وقد ظهر بالبحث أنّ للنحاة في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة / ١٣٥] قولين اشتهرا في هذه الآية، أمّا ما سواهما من معانٍ يمكن أن تتوارد على (أو) كالتخيير، والإباحة، والشك، والإبهام، ونحوهنّ فلا يمكن أن تُتصوّر هنا؛ لأنّه ليس من الأمم من يُخيّر بين اليهودية والنصرانية، فانتفى معنى التخيير، ولا من أباحهما معًا، فانتفى معنى الإباحة، ولا من شكّ فيهما، بل اليهود يقولون: كونوا هودًا، والنصارى يقولون: كونوا نصارى، فانتفى معنى الشكّ.

٢٠

(١) أمالي ابن الشجري ٣ / ٧٩ - ٨٠.

ومثله الإبهام إذ كل طائفة من الملتين تقصد الحَضَّ على اتباع ملتها، ولا تُخَيَّر في ذلك؛ لأنَّه الحق في زعمها^(١). أمَّا أن تُحمَل (أو) هنا على معنى الواو، أو (بل) فقد ضَعَّفَه العكبري؛ محتجًّا بأنَّ أكثر البصريين لا يُجيزون أن تُحمَل (أو) على الواو، ولا على (بل) ما وُجِدَ عن ذلك مندوحة^(٢).

وَالْقَوْلَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي تَفْسِيرِ (أَوْ) فِي تِلْكَ الْآيَةِ، هُمَا:

القول الأول - إفادة (أو) في الآية معنى التفصيل

والتفصيل هو ذكر متعدد على جهة التفصيل لإجمال سابق عليه^(٣)، كقول القائل: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف. فاسم، وفعل، وحرف تفصيل للإجمال الذي جاء في (الكلمة).

وقد ذهب جملة من النحاة والمفسرين كالعكبري، والشلوبين، وابن عصفور، والأبدي^(٤) (ت ٦٨٠هـ)، والبيضاوي، وابن القواس، والمالقي، وأبي حيان، والمرادي، والزرکشي، والسمين الحلبي، والأزهري، وأبي السعود، والسيوطي، والألوسي إلى ورود (أو) في تلك الآية لمعنى التفصيل^(٥)، فقد جاء

(١) يُنْظَرُ الْأَزْهِيَّةُ ص ١٢٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣ / ٨٠، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَّاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٢٣٤، وَالْأَبْدِيُّ وَمَنْهَجُهُ فِي النُّحُو، رِسَالَةُ دَكْتُورَاهُ لِلدَّكْتُورِ سَعْدِ الْغَامَدِيِّ ١ / ٦٣٣.

(٢) يُنْظَرُ التَّنْبِيْهُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٣٤، وَاللِّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١ / ٤٢٤.

(٣) يُنْظَرُ الْإِرْتِشَافُ ٤ / ١٩٩٠، وَالتَّصْرِيحُ بِمَحْضُونِ التَّوْضِيْحِ ٣ / ٥٩٤.

(٤) هُوَ عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَشَنِيُّ الْأَبْدِيُّ أَبُو الْحَسَنِ. كَانَ نَحْوِيًّا ذَاكِرًا لِلْخِلَافِ فِي النُّحُو، مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِكِتَابِ سَيَبَوِيهِ. يُنْظَرُ بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢ / ١٩٩.

(٥) يُنْظَرُ التَّنْبِيْهُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٣٤، ١٢٠، وَالتَّوْطِئَةُ ص ١٨٨، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَّاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٢٣٤، وَالْأَبْدِيُّ وَمَنْهَجُهُ فِي النُّحُو، رِسَالَةُ دَكْتُورَاهُ لِلدَّكْتُورِ سَعْدِ الْغَامَدِيِّ ١ / ٦٣٣، وَتَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ الْمُسَمَّى (أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ) ١ / ٤٠٩، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ ١ / ٧٨٣، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ص ٢١١، وَالْإِرْتِشَافُ ٤ / ١٩٩٠، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ١ / ٤٠٥، وَالْجَنِّي الدَّانِي ص ٢٢٨، وَتَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٣ / ١٠٠٨، وَالْبَرْهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ ٤ / ٢١٠، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ٢ / ٧٠، وَالتَّصْرِيحُ بِمَحْضُونِ التَّوْضِيْحِ ٣ / ٥٩٤، وَتَفْسِيرُ أَبِي السَّعُودِ ١ / ١٤٦، ١٦٥، وَالْمَعْمُوعُ ٥ / ٢٤٧، وَالْإِتْقَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ ١ / ٤٥٦، وَرُوحُ الْمَعَانِي ١ / ٣٩٣.

عن أبي حيان: « والتفصيل وهو أن تأتي عقب أخبار فتفصله، نحو: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة / ١٣٥] »^(١). وهو ما استظهره ابن هشام؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مما قبل (أو) التفصيلية في الآية وما بعدها بعض لما تقدّم من الجمل^(٢).

٥ فالله - سبحانه وتعالى! - قد أجمل ذكر كلا الفريقين حين لفّ بين القائلين في الضمير العائد إليهم في قوله: ﴿ قَالُوا ﴾، فواو الجماعة في الفعل عائدة على اليهود والنصارى. ثم نشر^(٣) - سبحانه! - ذلك، فذكر ذلك المتعدد على جهة التفصيل مبيناً ما لكل واحد من غير تعيين بـ (أو)^(٤)، فقوله: ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ليس هذا مقولاً لكلهم، أو لأي طائفة كانت من الطائفتين، بل هو موزع عليهما على وجه خاص يقتضيه حالهما اقتضاءً مغنياً عن التصريح به^(٥)؛ وذلك ثقةً بأن السامع يردُّ إلى كل فريق قوله، وأمناً من الإلباس، إذ معلوم أنَّ اليهود لا تقول: كونوا نصارى، ولا النصارى تقول: كونوا هوداً، لما علّم من التعادي بين الفريقين، وتضليل كل واحدٍ منهما لصاحبه^(٦). وقُدِّمت اليهود على النصارى؛ لتقدّمهم زمنًا.

(١) الارتشاف ٤ / ١٩٩٠ .

(٢) يُنظر المغني ١ / ١٤٣ .

(٣) اللف والنشر من المحسنات المعنوية ، وهو ذكرٌ متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر ما لكل واحدٍ من غير تعيين ؛ ثقةً بأن السامع يردُّه إليه . يُنظر بغية الإيضاح ٤ / ٣٤ .

(٤) يُنظر المرجع نفسه ٤ / ٣٦ .

(٥) يُنظر تفسير أبي السعود ١ / ١٦٥ .

(٦) يُنظر البحر المحيط ١ / ٣٥٠ ، والدر المصون ٢ / ٧٠ .

فلنلاحظ هنا أنَّ (أو) فصلت ما قالت اليهود ممَّا قالت النصارى، فحملوها معنى التفصيل، إذ المعنى: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى.

القول الثاني - إفادة (أو) في الآية معنى التبعية

٥ التبعية هو تفريق الأجزاء كما ذكر صاحب معجم التعاريف^(١)، فالبعض هو الجزء من الكل وتفيد بعض حروف العطف هذا المعنى أحيانًا، فإن أفادت هذا المعنى صحَّ حلول كلمة (بعض) محلَّها^(٢)، كقولك: أخذتُ من المال، أي: بعض المال، ومنه في التنزيل العزيز: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران / ٩٢]. أي: بعض ما تحبون.

١٠ وقد ذكر ابن الشَّجَرِيّ هذا المعنى في تفسير (أو) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة / ١٣٥]، ناسبًا إياه للكوفيين؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ ممَّا قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدَّم عليهما من الجمل. فالمعنى: وقال بعضهم - يعني بعض اليهود - كونوا هودًا، وقال بعضهم - يعني بعض النصارى - كونوا نصارى^(٣).

١٥ وتبعه في هذا القول المهلي^(٤) (ت ٥٨٣هـ)، إذ يقول عند تمثيله لتلك الآية على معنى التبعية في (أو): « ﴿ وَقَالُوا ﴾ إخبار من جملة اليهود والنصارى، و(أو) للتبعية، أي: قال بعضهم - وهم اليهود - كونوا هودًا. وقال بعضهم

(١) باب التاء، فصل الباء ص ١٥٨.

(٢) يُنظر حاشية الدسوقي ١ / ٧١.

(٣) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٩ - ٨٠.

(٤) هو مهلب بن الحسن بن بركات، كان عالمًا نحويًّا ثقةً. له: نظم الفرائد وحصر الشرائد، وشرحه.

- وهم النصارى - : كونوا نصارى ^(١).

وبهذا المعنى قال السيوطي، وبعض أصحاب المعاجم عند حصرهم معاني (أو) ^(٢).

و لم يستظهر ابن هشام مجيء (أو) في الآية للتبويض كما فهمه ابن الشجري من رأي بعض الكوفيين. فردّ هذا المعنى في الآية معتمداً على أمرين:

أولهما- إمكان ردّ معنى (أو) في الآية إلى معنى التفصيل السابق- على ما ذكرناه آنفاً في القول الأول-.

وثانيهما- أنه لم يثبت عن أحد إفادة (أو) مجرد معنى التبويض ^(٣).

واعترض ابن هشام هنا ينبغي أن يُصرّف للهروي؛ لسبقه إلى القول به، فقد جاء عنه في (الأزهية): « والموضع الثالث عشر (من مواضع أو): تكون (أو) للتبويض كقوله- عز وجل!- ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ [البقرة/ ١٣٥]. قوله: ﴿ قَالُوا ﴾ إخبار عن جملة اليهود والنصارى. و (أو) للتبويض، أي: قال بعضهم (وهم اليهود): كونوا هوداً. وقال بعضهم- وهم النصارى: كونوا نصارى. وليست (أو) للتخيير؛ لأنّ جُمْلَتَهُمْ لا يَخِيرون بين اليهودية والنصرانية ^(٤) ».

يبدو من نص الهروي اعتماد ابن الشجري عليه كثيراً حتى في عبارته التي

(١) شرح نظم الفوائد وحصر الشرائد ص ١٤٦ .

(٢) يُنظر الهمع ٥ / ٢٥٠ ، والقاموس المحيط ، فصل الهمزة ١ / ١٦٢٨ ، وتاج العروس ، فصل الهمزة مع الواو والياء ٣٧ / ١٢١ ، والكليات ، فصل الألف والواو ١ / ٢٠٦ .

(٣) يُنظر المغني ١ / ١٤٣ .

(٤) الأزهية ص ١٢٣ .

ساقها » وليست (أو) للتخيير، لأنَّ جملتهم لا يُحَيَّرُون بين اليهودية والنصرانية ^(١)، ولكن دون أن ينسب ذلك له كعادته.

وقد عمد ابن الشَّجَرِيّ - بناءً على ما قرره في الآية من معنى - إلى تقدير عدّة حذف في الآية ليستقيم ذاك المعنى فيها. فالكلام عنده على تقدير: قال بعضهم: كونوا هودًا، وقال بعضهم: كونوا نصارى. فحُذِفَ من الآية المضاف في (بعضهم)، فاتصل الضمير بالفعل وارتفع، وعُيِّرَ عنه بضمير رفع هو (واو الجماعة)، وحرف عطف هو الواو، وجملتين فعليتين هما: (قال بعضُهم: كونوا). وقد أناب ابن الشَّجَرِيّ (أو نصارى) مقام هذا الكلام المحذوف؛ لشرف ذلك الحرف ^(٢).

وفيما أوقعه ابن الشَّجَرِيّ من حذف في الآية مبالغة، فهذا التقدير يتطلبه المعنى، ويفيده معنى التبعض الذي جاءت به (أو)، فلا داعي لتكلف الحذف والتقدير. وهذا ما دعا ابن هشام إلى وصفه بالتعسف ^(٣) في تقدير تلك المحذوفات، يقول الدسوقي معلقاً على ذلك: « قوله (وتعسف ابن الشَّجَرِيّ) أي حيث ارتكب أمراً لا دليل عليه لا عقلاً ولا نقلاً » ^(٤).

والذي يظهر لي أنَّ ادّعاء هذا المعنى في (أو) الواقعة في آية سورة البقرة، قول ضعيف؛ للأسباب الآتية:

أولاً - أنَّه لو كانت (أو) في الآية مفيدة معنى التبعض، لصحَّ حلول (بعض) محلّها، واقتصر عليها في التقدير مكانّها. فيصير المعنى حينئذٍ: كونوا

(١) الأزهية ص ١٢٣ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) يُنظر المغني ١ / ١٤٠ .

(٤) حاشية الدسوقي ١ / ٧٠ .

هوداً بعض نصارى، وهذا خلاف المقصود.

ثانياً- أنه لو كان ما قبلها وما بعدها بعضاً للمجمل المتقدم، فالذي دلّ على التبعيض حينئذٍ إنما هو المعنى، لا (أو) ^(١).

ثالثاً- أن إطلاق ابن الشجري معنى التبعيض في الآية بناءً على تقدير بعض الكوفيين كلمة (بعض) فيها لا يصح؛ إذ لا يدل ذلك على إرادتهم معنى التبعيض. فهذا الأبدي يقدر الحذف على نحو ما جاء عند الكوفيين، دون أن يجعلها لمعنى التبعيض، استمع إلى قوله- عند ذكره معاني أو-: « والثالث- التفصيل، نحو قولك: قال القومُ خيراً أو شراً، تعني أن بعضهم قال: خيراً، وبعضهم قال: شراً، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ » [البقرة / ١٣٥] ... بل اليهود قالوا: كونوا هوداً، والنصارى قالوا: كونوا نصارى. فالتفصيلية هي التي تأتي بعد إجمال فتفصله ^(٢).



(١) يُنظر حاشية الدسوقي ١ / ٧١ .

(٢) الأبدي ومنهجه في النحو ، رسالة دكتوراه للدكتور سعد الغامدي ١ / ٦٣٣ .

(أو) للشرط

وقعت (أو) في سياق بعض التراكيب بمعنى الشرط. وقد أشار ابن هشام إلى هذا المعنى عند ذكره معاني (أو)، فقال: «والحادي عشر - الشرطية، نحو: (لأضربنه عاش أو مات)، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله: (لآتينك أعطيتني أو حرمتني)، قاله ابن الشجري»^(١).

أثبت ابن هشام في هذا النص لـ (أو) معنى الشرطية، وهو أحد المعاني التي أحصاها لهذا الحرف، وقد نسب القول به لابن الشجري. ولا بد لنا هنا من إثبات هذا القول لصاحبه، وبرجوعنا إلى أمالي ابن الشجري، وقفنا على قوله الآتي: «والسابع - استعمالها (يقصد أو) بمعنى (إن) الشرطية مع الواو، كقولك: لأضربنك عشت أو مت، معناه: إن عشت بعد الضرب وإن مت، ومثله: لآتينك إن أعطيتني أو حرمتني، معناه: وإن حرمتني»^(٢).

ونلاحظ في نص (المغني) أن ابن هشام قد اقتصر على ابن الشجري في القول بمعنى الشرطية في (أو). والحق أنه ما يفهم من قول بعض متقدمي النحاة أيضًا؛ فقد ذكره سيبويه في (هذا باب أو في غير الاستفهام)، حيث قال: «وتقول: لأضربنه ذهب أو مكث، كأنه قال: لأضربنه ذهبًا أو ماكثًا، ولأضربنه إن ذهب أو مكث»^(٣)، ثم قال: «ولو قلت: لأضربنه أذهب أو مكث؟ لم يجوز؛ لأنك لو أردت معنى أيهما، قلت: أم مكث. ولا يجوز لأضربنه

(١) المغني ١ / ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣ / ٧٩.

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.

مكثَ^(١)، دون أن يصرّح بمعنى الشرط فيها، وإثما يُفهم ذلك من تمثيله. ويرجّح هذا ما صرّح به السيرافي في شرحه لكلام سيبويه، حيث قال: «اعلم أن (أو) تدخل بين فعلين بعد استغناء الفعل قبلهما. ويكون الفعلان بمعنى الحال، وفيهما معنى المجازاة. ولا يكتفي الكلام بأحد الفعلين، ولا يكون إلاّ فعلاً ماضياً، وذلك قولك: لأضربنّه ذهباً أو مكثَ، ومعناه: لأضربنّه إن ذهبَ وإن مكثَ، وموضعه من الإعراب نصبٌ، كأنّه قال: لأضربنّه ذهباً أو ماكثاً. ولا يجوز: لأضربنّه ذهبَ، على معنى: لأضربنّه ذهباً؛ لأن (ذهب) فعلٌ ماضٍ، ولا يكون حالاً لمستقبل لم يكن. وإثما جاز: لأضربنّه ذهباً أو مكثَ؛ لأنّه بالتكرير، صار فيه معنى: إن ذهبَ وإن مكثَ^(٢)».

١٠ فيبدو ممّا سبق أن قولك (لأضربنّه ذهباً أو مكثَ) بدون ألف الاستفهام على تقدير معنى الشرط عند سيبويه، وتبعه السيرافي في شرحه للكتاب. فلم يجرّ سيبويه: لأضربنّه أذهبَ أو مكثَ - بإثبات ألف الاستفهام قبل الفعل -؛ لأنّه يجعل المعنى على (أيّهما) - أي معنى المعادلة - وهذه المعادلة تؤديها (أم)، لا (أو).

١٥ وخالفه الأخفش هنا، فأجاز: لأضربنّه أذهبَ أو مكثَ، بألف الاستفهام. استمع إلى قول الفارسي، - يحكى ذلك -: «وسألو أبا الحسن الأخفش عن قوله: (لأضربنّه أذهبَ أو مكثَ) فقالوا: أّيجز: (لأضربنّه يذهبُ أو يمكثُ)؟ فقال: لا أجيزه؛ لأنّ (إن) تُحذف مع الماضي، ولا تُحذف مع المستقبل؛ ألا ترى أنّك تقول: (أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ)، ولا يجوز (إنّ تفعل) فكنذلك ثمَّ^(٣)».

(١) الكتاب ٣ / ١٨٦ .

(٢) اعتذر عن نقل النصّ من غير مصدره الأصيل؛ لتعذر الحصول على الكتاب. والنصّ منقول من

(خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه) ص ٣٢١-٣٢٢ .

(٣) المسائل المنثورة ص ١٩٩ .

وللسيرافي قولٌ آخر صرّح فيه بمعنى الشرط في (أو)، ذلك قوله: «وَأَمَّا (أو) فدخلت في الفعلين لما فيهما من معنى المجازاة، فإذا قلت: سواءٌ عليّ قُمْتَ أو قعدتَ، فتقديره: إن قُمْتَ أو قعدتَ فهما عليّ سواءٌ، ويصير معنى (أو) إلى معنى الجزاء في قولك: اضربه مات أو عاش، كأنه قال: اضربه إن مات من ضربك أو عاش»^(١).

وكما أثبت البصريون هذا المعنى لـ (أو) فقد ذكره بعض الكوفيين أيضاً، فقد نسب صاحب (تهذيب اللغة) معنى الشرط في (أو) للكسائي^(٢)، دون أن يستشهد على ذلك بشيء من شعر العرب أو كلامها. ويظهر القول بمعنى الشرط في (أو) عند الفراء الكوفي في قوله: «لَأَنْتَ تقول: سواء عليك الخير والشرّ، ويجوز مكان الواو (أو)؛ لأنّ المعنى جزاء، كما تقول: اضربه قام أو قعد»^(٣). وإلى هذا القول ذهب غيرهم كالهروي^(٤).

والذي أميل إليه أنّ ابن الشجريّ ناقلٌ هذا الرأي عن الهروي مع ما نقله عنه

(١) خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه ص ٣٢٢.

(٢) ٦٥٧ / ١٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠١.

(٤) يُنظر الأزهية ص ١٢٠.

من أقوال أخرى غير معزوة إليه، ويرجح ذلك أن تلك الأمثلة التي مثل بها ابن الشجري هي أمثلة الهروي في الأزهية نفسها، استمع إلى قول الهروي فيها:

«الموضع التاسع (من مواضع أو) - تكون (أو) بمعنى (إن) التي للجزاء.

كقولك: (لأضربنك عشت أو مت)، معناه: لأضربنك إن عشت من الضرب وإن مت. ومثله: (لآتينك أعطيتني أو منعتني)، كأنه قال: إن أعطيتني وإن منعتني»^(١). وقد أشار إلي هذا المعنى بعض المتأخرين أيضاً كما نرى عند المهلبي، والسيوطي الذي ذكره معزواً لابن الشجري^(٢). كما أشار إليه بعض أصحاب المعاجم ضمن معانٍ أخرى أحصوها في (أو)، دون نسبة^(٣).

وقد جَوَّز الرضي هذا المعنى في (أم) قياساً على (أو)؛ لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فاستعملت بمعنى الشرط مثلها، استمع إلى قوله: «وقولك: أقمت أم قعدت، بمعنى: إن قمت وإن قعدت. فالأمران سواء عليّ. ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء، وما أبالي معنى الشرط»^(٤).

(١) ص ١٢٠.

(٢) يُنظر شرح نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١٤٤، والجمع ٥ / ٥٢٠.

(٣) يُنظر القاموس المحيط، فصل الهمزة ١ / ١٦٢٨، وتاج العروس، فصل الهمزة مع الواو والياء ٣٧ / ١٢١، والكليات، فصل الألف والواو ١ / ٢٠٥.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٧٥.

وقد انفرد ابن الشَّجَرِيّ عن جميع هؤلاء بأن شَرَطَ لاستعمال (أو) بمعنى (إن) الشرطية اقترانها بالواو، نحو: لأضربَنَّكَ عشتَ أو مُتَّ، أي: إن عشتَ بعد الضرب، وإن مُتَّ، بتقدير الواو قبل (إن)^(١) ليستقيم المعنى. ولم أقف على هذا الشرط عند أحدٍ مِمَّن تقدّمه أو لحق به، وإن ظهر في تقدير بعضهم لبعض الأمثلة^(٢)، ولكن دون تصريح بهذا الشرط كما وقفنا عليه عند ابن الشَّجَرِيّ، حتى عند ابن هشام الذي نقل هذا المعنى عن ابن الشَّجَرِيّ؛ لأنّا نجدّه ينبّه على ذلك في موضع آخر، فيقول: « وينبغي لمن قال: إنّها تأتي للشرطية، أن يقول: وللعطف؛ لأنّه قدّر مكانها (وإن) »^(٣).

وبعد دراسة معنى (أو) في الآيتين السابقتين، وتناول تحقق معنى الشرط فيها ظهر لي أنّ (أو) في أيّ سياق ترد فيه إنّما هي على أصل بابها لأحد الشيئين أو الأشياء. أمّا تلك المعاني المنسوبة إليها فيحددها ما يقصده المتكلم من حديثه، وما قد يستصحب ذلك من قرائن الأحوال، ولا دخلَ لـ (أو) في إفادة واحد منها. وهذا ما عليه المتقدمون، استمع إلى قول المبرد في (أو): « وهي لأحد الأمرين

(١) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ٧٩ .

(٢) يُنظر خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه ص ٣٢١-٣٢٢ ، ويُنظر أيضًا ما جاء في الأزهية

ص ١٢٠ ، وشرح نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١٤٤ .

(٣) المغني ١ / ١٤٣ .

عند شك المتكلم أو قصده أحدهما»^(١). فلم يقل: إنّها للشك، بل المتكلم هو الذي يشك، أو يُخيّر، أو غير ذلك. ونحو ذلك ما صرح به ابن هشام بعد أن عدّ معاني (أو)، وبلغ بها اثني عشر معنى، حيث قال: «التحقيق أنّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرّج إلى معنى (بل)، وإلى معنى الواو، وأمّا بقية المعاني فمستفادة من غيرها. ومن العجب أنّهم ذكروا أنّ من معاني صيغة (افعل) التخيير والإباحة، ومثّلوه بنحو: (خذ من مالي درهمًا أو دينارًا)، أو (جالس الحسن أو ابن سيرين)، ثم ذكروا أنّ (أو) تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك»^(٢).



(١) المقتضب ١ / ١٠ .

(٢) المغني ١ / ١٤٣ .

معنى الباء في قوله تعالى: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾

الباء حرف اختصّ بالاسم، فعمل فيه العمل الذي يخصّه، وهو الجرّ. وهو مع هذا العمل يؤدي في الجملة معنى. وقد أحصى ابن هشام تلك المعاني، فأوصلها إلى أربعة عشر معنى^(١)، هي:

٥ الأول- الإلصاق، نحو: أمسكت الحبل بيديّ، أي: ألصقت يديّ به، وهو أصل معاني الباء. فلم يذكر سيبويه لها غيره، حيث قال: «وباء الجرّ إنّما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيد، ودخلتُ به، وضربتُهُ بالسوط: ألزقتَ ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»^(٢).
١٠ وقيل: هو معنى لا يفارقها^(٣).

الثاني- التعدية، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧].

الثالث- الاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، أي: مستعيناً بالقلم.

الرابع- السببية، نحو قوله تعالى: ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

الخامس- الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿ تَجَنَّبَهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤].

١٥ السادس- البدل، نحو قول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(٤)

(١) يُنظر المغني ١/١٩٧ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٤/٢١٧.

(٣) يُنظر الهمع ٤/١٥٩، وحاشية الخضري ١/٣٤٤.

(٤) البيت لقرظ بن أنيف من بني عنبر في ديوان الحماسة بشرح التبريزي، والرواية فيه:

(شدّوا الإغارة) ١/٥. ويُنظر أيضاً شرح شواهد المغني ١/٦٩، وخزانة الأدب ٦/٢٥٣،

وللحماسي في المغني ١/٢٠٢، والهمع ٤/١٥٩.

السابع- المقابلة، نحو قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل : ٣٢].

الثامن- المجاوزة، كـ(عن)، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان : ٥٩].

التاسع- الاستعلاء، كـ(على)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين : ٣٠].

٥ العاشر- التبعية، نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان : ٦]، أي: منها.

الحادي عشر- القسم، فالباء أصل أحرفه، وذلك نحو: (أقسم بالله لتفعلن).

الثاني عشر- الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيَّ﴾ [يوسف : ١٠٠]، أي: إلي.

الثالث عشر- التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : ١٩٥].

١٠ الرابع عشر- المصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿أَهْبِطْ بِسَلَمٍ﴾ [هود : ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ [المائدة : ٦١].

هذه أشهر معاني (الباء) التي ذكرتها كتب النحو^(١). وهناك بعض الآيات الكريمة التي تحمل (الباء) فيها أكثر من معنى من هذه المعاني، ومن تلك الآي: قوله تعالى: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء : ٥٢].

١٥ وقد أشار إلى ذلك ابن هشام في المغني، فقال: «وقال ابن الشجري في: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء : ٥٢] هو قولك: (أجبتُه بالتبعية)، أي: فتستجيبون بالثناء؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة، أي:

(١) يُنظر المقتضب ٣٩/١، والتخمين ١٦/٤ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٢/٨ وما بعدها، وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢، شرح التسهيل ١٤٩/٣، رصف المباني ص ٢٢٠ وما بعدها، والجنى الداني ص ٣٦ وما بعدها.

مُعلنين بحمده، والوجهان في: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النصر: ٣] «^(١).

نسب ابن هشام في هذا النص لابن الشجري إيراداً معينين للباء في آيتي الإسراء والنصر:

أحدهما: الاستعانة، فالباء متعلقة حينئذٍ بالفعل (تستجيون). والآخر: المصاحبة، فالباء متعلقة بحال محذوفة من الكلام. ٥

وهذا ما جاء عينه في الأمالي الشجرية، إذ يقول صاحبها: « سألني سائل عن قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء: ٥٢]، فقال: ما معنى (تستجيون بحمده)؟ وبِمَ تتعلق الباء؟... فأجبت...، وأما (تستجيون) فمعناه (تُجيبون)، قال كعب بن سعد الغنوي:

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ^(٢)

أراد: فلم يجبه، ومثله في التّنزيل: ﴿ وَاسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَزَيِّدْهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ ﴾ [الشورى: ٢٦]، أي: ويجيب، ويجوز أن يعلق الباء بـ(تستجيون)، كما تقول: ناداني فلان فأجبت بالتلبية، ويجوز أن يعلقها بحال محذوفة، فالتقدير: مُعلنين بحمده، ومثله في جواز تعلق الباء بالفعل المذكور، وتعلقها بالمحذوف قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر: ٩٨، النصر: ٣]، إن شئت علّقت الباء بالتسبيح، أي: فسبح بالثناء على ربك، وإن شئت قدرت: فسبح معلناً بحمد ربك «^(٣).

(١) المغني ٢٠٢/١ .

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦ ، وأمالي ابن الشجري ٩٥/١ ، وأمالي القالي ١٥٣/٢ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٧٨ ، وخزانة الأدب ٤٣٦/١٠ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٩٥/١-٩٦ .

فمما نقله ابن هشام من الأمالي، وما وقفنا عليه من رأي لابن الشجريّ فيها يتضح أنّ الباء في الآية يتوارد عليها معنيان:

- المعنى الأول: الاستعانة

تجيء (الباء) بمعنى الاستعانة، وإن جاءت بعض الأحرف الأخرى بهذا المعنى، فبالحمل عليها^(١).

وقد عرّف بعض النحاة (باء الاستعانة) بقولهم: هي الداخلة على آلة الفعل^(٢)، وعرفها آخرون بأنّها كلّ ما يدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل^(٣)، وذاك نحو قولك: كتبتُ بالقلم، وضربتُ بالسوط، ونجرتُ بالقدوم، أي: كتبتُ مستعيناً بآلة للكتابة وهي القلم، وضربتُ مستعيناً بآلة للضرب وهي السوط، ونجرتُ مستعيناً بآلة للنجر وهي القدوم.

وتوهّم بعض النحاة ظهور المعنى الأساس للباء، وهو (الإلصاق) - كما أشار لذلك سيبويه^(٤) - في الآية الكريمة، يقول الرضي: «تكون للاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلم، وخطتُ بالإبرة، وبتوفيق الله حججتُ، وهذا المعنى مجاز الإلصاق»^(٥)، وذلك طرداً للمعنى الأصلي للباء مصاحباً لها في كل معانيها الأخرى. وقد حاول الرازي أن يوضح ذلك، فقال: «والفائدة فيه أنّه لا يمكن إلصاق ذلك الفعل بنفسه إلا بواسطة الشيء الذي دخل عليه هذا الباب، فهو باء

(١) يُنظر الأدوات النحوية في كتب التفسير ص ٥٠٩ .

(٢) يُنظر الجنى الداني ص ٣٨ ، والمساعد ٢/٢٦٢ ، والتصريح ٣/٤٠ .

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٩٥ .

(٤) يُنظر الكتاب ٤/٢١٧ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٧ .

الإلصاق لكونه سبباً للإلصاق، وباء الآلة لكونه داخلاً على الشيء الذي هو آلة»^(١).

فيظهر من هنا إن الإلصاق يقع باستعانة وبغير استعانة. فأما ما وقع باستعانة فهو ما عمل بآلة، نحو: كتبت بالقلم، ونجرت بالقدوم، أي: كتبت مستعيناً بالقلم، ونجرت مستعيناً بالقدوم. فكأنك ألصقت استعانتك بالقلم والقدوم.

وأما ما وقع بغير استعانة، فقولك: خاض برجله الماء، وضرب بزيد الأرض، أي: ألصق رجله بالماء خائضاً له، وألصق زيداً بالأرض مضروباً^(٢).

وبذلك يستمر المعنى الأصلي للباء، وهو (الإلصاق) في كل ما خرجت إليه من معانٍ، كالاستعانة وغيرها. وهو ما ذهب إليه الأخفش، والزجاج إذ يعتقدان أن معنى الاستعانة لا يخرج عن الإلصاق، وجعلنا من ذلك قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]. وقد مثل الزجاج لذلك بقولهم: كتبت بالقلم، ناقلاً عن سيبويه أن الكتابة ملصقة بالقلم^(٣).

ولم يرتض بعضهم ذلك لفصل بين المعنيين، وجعل لكل حرف دلالة الخاصة التي لا يعتورها غير ذلك المعنى، كما صنع الزمخشري. فقد فصل بوضوح بين الاستعانة والإلصاق، وحمل على المعنى الأول عدداً من النصوص، ومن ذلك قوله في توجيه الآية الكريمة: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنَتْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧]: «وتكون باء الاستعانة، كقولك: كتبت بالقلم، وعملت بالقدوم»^(٤). وكذا

(١) التفسير الكبير ٩٧/١ .

(٢) يُنظر التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١ .

(٣) يُنظر معاني القرآن للأخفش ٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١/١ .

(٤) الكشف ٩٧/١ .

فعل أبو حيان أيضاً^(١).

وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى معاني الباء، فقال:

وزيد، والظرفية استبن ببا (في) وقد يُبينان السببا

بالبا استعن، وعدّ، عوّض، ألصق ومثل (مع) و(من) و(عن) بها انطق^(٢)

فجمع بين السببية والاستعانة، وجعل كلا منهما معنى مستقلاً تفيده (الباء). أمّا الرضي فقد جعل السببية فرعاً للاستعانة^(٣). واقتصر عليها (أعني الاستعانة) ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)^(٤)، على خلاف صنيعة في (التسهيل وشرحه)، فقد عدل عن الاستعانة، واقتصر على معنى السببية، مدرجاً الاستعانة فيها؛ لعلّ ارتأها. استمع إلى قوله: « والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز »^(٥).

وتعقّبه في ذلك أبو حيان - كما نقل لنا السيوطي -، فأشار إلى أن هذا الإدراج قول انفرد به ابن مالك^(٦)، ثم علّق على ذلك بقوله: « وأصحابنا فرّقوا بين باء السببية وباء الاستعانة، فقالوا: باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل، نحو: مات زيدٌ بالجرح، وحجّت بتوفيق الله. وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة، نحو: كتبت بالقلم،

(١) يُنظر البحر المحيط ١٤/١، ٢٤٣، ٤٠٩، ١١٩/٤، ٤٩٢/٨.

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٨٧.

(٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢.

(٤) يُنظر شرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢، ٨٠٦.

(٥) شرح التسهيل ١٥٠/٣.

(٦) المطالع السعيدة ص ٣٩٦.

ونجرتُ الباب بالقدوم، وبريتُ القلم بالسكين، وخُضْتُ الماءَ برجلي، إذ لا يصحّ جعل القلم سبباً للكتابة، ولا القدوم سبباً للنجارة، ولا السكين سبباً للبري، ولا الرّجل سبباً للخوض؛ بل السبب غير هذا»^(١).

ومن المواضع التي حُمِلت فيها (الباء) على معنى الاستعانة مجردة عن السببية: ما جاء في سورة الإسراء من قوله تعالى: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء: ٥٢]، أي: فتستجيبون مستعينين بآلة الاستجابة وهي الثناء؛ إذ الحمد الثناء والمدح، كما فسّره ابن الشّجري^(٢). وهذا يوافق ما ذكره صاحب (معجم العين) في تفسيره هذه الكلمة بمعنى الثناء أيضاً^(٣)، ومثل ذلك جاء في (المعجم الوسيط): « الحمد الثناء الجميل، ويوصف به، فيقال: رجلٌ حمْدٌ، وامرأةٌ حمْدٌ »^(٤).

ونقل ذلك صاحب (النهر الماد)، فـ(بحمده) حال عنده، أي: ملتبسين بالثناء عليه^(٥). ولم يرتضِ ابن الشّجري في تفسيره ما ادّعاه بعض المفسرين كابن عباس، وابن جريج، وابن زيد من تفسير (الحمد) بمعنى الأمر^(٦)؛ لأنّه معنًى ليس بمعروف في لغات العرب على اختلافها^(٧). ويبدو أنّ هذا ما سيكون عليه موقفه من تفسير قتادة للحمد في الآية بمعنى طاعته ومعرفته^(٨). وكلا هذين المعنيين

(١) المطالع السعيدة ص ٣٩٦ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشّجري ٩٥/١ .

(٣) العين، مادة (حمد) ١٨٩/٣ .

(٤) المعجم الوسيط، مادة (حَمَدَه) ١٩٦/١ . ويُنظر أيضاً المصباح المنير، مادة (حمد) ١٤٩/١ .

(٥) يُنظر النهر الماد بحاشية (البحر المحيط) ٤٦/٦ .

(٦) يُنظر المحرر الوجيز ١١٠/٩، وتفسير البغوي ١١٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٦/١٠، وزاد المسير ٤٥/٥ .

(٧) يُنظر أمالي ابن الشّجري ٩٥/١ .

(٨) يُنظر المحرر الوجيز ١١٠/٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٦/١٠، وزاد المسير ٤٦/٥ .

- اللذين ذكرهما ابن عباس ومن معه، وابن قتادة - مرفوض عند ابن عطية؛ لأنهما تفسير لا يعطيه المعنى^(١).

ظهر بالبحث انفراد ابن الشجري في التنبيه على مجيء (الباء) للاستعانة في هذه الآية، فلم أجد من قال بها سواه. فالباء عنده متعلقة بالفعل (تستحيون) على أنها للاستعانة، و(الحمد) مضاف على هذا للفاعل، أي: فتستحيون بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود؛ ألا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيراً من الصفات^(٢). ويؤيد معنى الاستعانة هنا تشبيهه إياها بالباء في: ناداني فلان فأجبتُه بالتلبية، أي: أجبتُه مستعينا بالتلبية، فكذلك هي في الآية للاستعانة أيضاً. كما يؤخذ من هذا جعله (أجاب) بمعنى (استجاب)؛ فهو يرى موافقة وزن (أفعل) لـ(استفعل) في المعنى. وإطلاق القول بذلك معروف عند أهل اللغة؛ فقد جاء على لسان العرب من معاني (استفعل) موافقة (أفعل)^(٣)، وأمثله كثيرة، نحو: أيقن واستيقن، وأبشر واستبشر، وأقام واستقام، وأجاب واستجاب، ومنه قوله تعالى:

﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾ [البقرة: ١٨٦]، أي: فليحيوني.

قال الفراء: إنها التلبية^(٤)، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي:

وداع دعا يا من يُجيبُ إلى الندى فلم يستجبهُ عند ذاك مُجيب^(٥)

(١) يُنظر المحرر الوجيز ١١٠/٩ .

(٢) يُنظر شرح الدماميني ٢١٧/١ ، وشرح الأشموني ٢٢١/٢ ، وحاشية الخضري ٣٤٤/١ .

(٣) يُنظر لسان العرب ، مادة (جوب) ٢٨٣/١ ، وتاج العروس ، مادة (جوب) ٢٠٦/٢ ، والمصباح

المنير ، مادة (جواب) ١١٣/١ . ويُنظر أيضاً جامع البيان ١٤١/١ ، والتفسير الكبير ٨٧/٥ ،

وشذى العرف في فن الصرف ص ٥٥ .

(٤) يُنظر لسان العرب ، مادة (جوب) ٢٨٣/١ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٣٠ .

وكذا مصدر (أجب، واستجاب). بمعنى أيضاً، فقد جاء في (مختار الصحاح): « والإجابة والاستجابة بمعنى »^(١).

- المعنى الثاني: المصاحبة

- الأصل في (مع) هو إفادة معنى المصاحبة . وقد وينوب عنها في إفادة هذا المعنى عدد من حروف الجرّ، كالباء مثلاً^(٢). لذا سمّاها النحويون (باء المصاحبة)^(٣). وجعلوا لها علامتين تُميّز بهما، إحداهما: أن يحسن في موضعها (مع)^(٤)، والأخرى: أن يُغنى عنها وعن مصحوبها الحال^(٥)، لذا سمّاها بعضهم (باء الحال)^(٦)، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَهْبِطْ بِسَلَمٍ ﴾ [هود: ٤٨] أي: مع السلام ومُسَلِّماً، وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ ﴾ [المائدة: ٦١] أي: مع الكفر وكافرين.
- كما تسمى تلك الباء (باء الملازمة)^(٧) أيضاً؛ لتقدير بعضهم لها في نحو: خرج

(١) مادة (ج و ب) ٤٩/١ .

(٢) يُنظر الأدوات النحوية في كتب التفسير ص ٤٥٤ .

(٣) يُنظر شرح المفصل ٢٢/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢ ، والأدوات النحوية في كتب التفسير ص ٤٥٤ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل ١٥٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢ ، وجواهر الأدب ص ٤٦ ، والارتشاف ١٦٩٦/٤ ، والجنى الداني ص ٤٠ ، والمساعد ٢٦٢/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٣/٣ .

(٥) يُنظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ٤٩٦/١ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٣ ، والارتشاف ١٦٩٦/٤ ، والجنى الداني ص ٤٠ ، والمساعد ٢٦٢/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٣/٣ .

(٦) يُنظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ٤٩٦/١ ، والجنى الداني ص ٤٠ ، والبرهان في علوم القرآن ٢٥٦/٤ .

(٧) يُنظر شرح الدماميني ٢١٨/١ ، والنهر الماد بحاشية (البحر المحيط) ٤٦/٦ ، وروح المعاني ٢٥٧/٣٠ .

بعشيرته، أي: خرج ملتبساً بعشيرته^(١).

وقد حُمل على هذا المعنى عددٌ من النصوص، منها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢]. فقد ذهب أكثر النحاة والمفسرين كالزجاج، وابن عطية- في أحد قوليه-، والبغوي، والزمخشري، والباقولي (ت ٥٤٣هـ-)، وابن الأنباري، والعكبري، والهمداني، والبيضاوي، والنسفي، وأبي حيان، والكلي ٥
الغرناطي، وأبي السعود، والألوسي^(٢) إلى أن (الباء) في الآية الكريمة للمصاحبة أو للحال كما يسميها البعض؛ إذ هي متعلقة بحال محذوفة من ضمير المخاطبين في الفعل (تستجيبون). وإن اختلفوا في تقدير تلك الحال المحذوفة، فذهب أكثرهم إلى تقدير ذلك بقوله: تستجيبون حامدين له. وقد حكاه الرازي عن أهل المعاني، وقال: «كما يقال: جاء بغضبه، أي: جاء غضبان»^(٣). و(الحمد) على هذا المعنى ١٠
مضاف للمفعول، فكأنه قال: فتستجيبون حامدين ربكم^(٤).

فإن قيل: كيف يصحّ هذا المعنى، والخطاب في الآية للكفار، فكيف يبعث الكافر حامداً لربه؟

نقول: الجواب على هذا من وجهين:

(١) يُنظر التخمير ١٧/٤ .

(٢) يُنظر المحرر الوجيز ١١٠/٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٥/٣ ، وتفسير البغوي ١١٩/٣ ، والكشاف ٣٦٣/٢ ، وكشف المشكلات وإيضاح المضلات ٤١-٤٠/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٩٢/٢ ، والبيان في إعراب القرآن ٨٢٤/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٨٢/٣ ، وتفسير البيضاوي ٥٧٧/١ ، وتفسير النسفي ٢٥٢/٢ ، والبحر المحيط ٤٧/٦ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٧٣/٢ ، وتفسير أبي السعود ١٧٨/٥ ، وروح المعاني ٩٣/١٥ .

(٣) التفسير الكبير ١٨١/٢٠ .

(٤) يُنظر شرح الأشموني ٢ / ٢٢١، وحاشية الخضري ١ / ٣٤٤ .

أحدهما- أنّ الخطاب في الآية مع الكفار، وصحّ فيها هذا المعنى بحمله (استجابتهم له حامدين)^(١) على المجاز، كما ذكر الزمخشري في قوله: « (بحمده) حال منهم، أي حامدين. وهي مبالغة في انقيادهم للبعث، كقولك لمن تأمره بركوب ما يشقّ عليه فيتأبى ويمتنع، ستركبه وأنت حامدٌ شاكرٌ، يعني أنّك تُحمل عليه وتُقسر قسراً؛ حتى إنّك تلين لين المسمح الراغب الحامد عليه »^(٢).
فكأنّه قيل: منقادين لبعثه انقياد الحامدين له^(٣).

ويُرجّح هذا ما رُوي عن سعيد بن جبير من قوله: إنّهم يخرجون من قبورهم، وهم ينفضون التراب عن رؤوسهم، قائلين: (سبحانك اللهم وبحمدك)^(٤). وهذا ما حدا بالزجاج إلى تقدير ذلك الحال بنحو: « تستجيون مقرّين بأنّه خالقكم »^(٥).
بينما قدره الأكترون بـ (تستجيون حامدين له)؛ لما يظهر لهم من كمال قدرته عند مشاهدة آثارها، ولكن كان ذلك منهم حيث لا ينفع الحمد^(٦).

والثاني- أنّ الخطاب للمؤمنين، فإنّهم يبعثون يوم القيامة حامدين ربهم^(٧).
أمّا الكفار فقد انقطع خطابهم عند قوله تعالى: ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ [الإسراء: ٥١].

(١) يُنظر النهر الماد بحاشية (البحر المحيط) ٤٦/٦ ، وروح المعاني ٩٣/١٥ .

(٢) الكشف ٣٦٣/٢-٣٦٤ .

(٣) يُنظر روح المعاني ٩٣/١٥ .

(٤) يُنظر الكشف ٣٦٤/٢ ، والتفسير الكبير ١٨١/٢٠ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٤٣/٤ ،

وتفسير البيضاوي ٥٧٧/١ ، وتفسير النسفي ٥٢/٢ ، والبحر المحيط ٤٧/٦ ، وروح المعاني ٩٣/١٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٥/٣ .

(٦) يُنظر حاشية رقم (٥) ، ص ١٣٦ من هذا البحث .

(٧) يُنظر تفسير البغوي ١١٩/٣ .

والوجه الأول هو المشهور في كتب النحو والتفسير، والثاني ظاهر الاحتمال^(١).

أما أبو حيان في (النهر الماد)، والدمامي، والدسوقي، والألوسي فقد أطلقوا على (الباء) في تلك الآية (باء الملبسة). فهم يقدرون ذلك المحذوف في الآية بـ (تستحيون ملتبسين بحمده)^(٢). وتحدد قرائن الكلام ذلك الالتباس؛ إذ المراد به في الآية الإعلان، أي: معلنين بحمده، يقصد رافعين أصواتكم بالإجابة مع حمده^(٣).

وهذا ما قدّر به ابن الشجري تلك الحال المحذوفة؛ إذ يقول: « ويجوز أن يعلّقها بحال محذوفة، فالتقدير: معلنين بحمده »^(٤).

وبتبعنا لهذا المعنى في تفسير الآية الكريمة نجد أن ابن الشجري لم يكن السابق إلى القول بهذا المعنى، فتحقق معنى (المصاحبة) للباء في آية الإسراء هو ما عليه جمهور النحاة والمفسرين.

ويجري ابن الشجري معنى المصاحبة على قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر: ٩٨، النصر: ٣]، فيجوز تعلّق الباء بالفعل المذكور، أي: فسبّح بالثناء على ربك، كما جوّز تعلّقها بمحذوف، أي: فسبّح معلّناً بحمد ربك^(٥). وقد نقل ذلك عنه بعض المتأخرين كابن هشام في المغني، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل^(٦).

(١) يُنظر التفسير الكبير ١٨٢/٢٠ .

(٢) يُنظر النهر الماد بحاشية (البحر المحيط) ٤٦/٦ ، وشرح الدمامي ٢١٨/١ ، وحاشية الدسوقي ١١١/١ ، وروح المعاني ٢٥٧/٣٠ .

(٣) يُنظر شرح الدمامي ٢١٨/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٩٦/١ .

(٥) يُنظر أمالي ابن الشجري ٩٦/١ .

(٦) يُنظر المغني ٢٠٢/١ ، وحاشية الخضري ٣٤٤/١ .

وحمل بعض المفسرين (الباء) في قوله تعالى: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء: ٥٢] على معنى نادر يخالف ما سبق، ذاك هو معنى (الواو). فقد ذكر الطبري (ت ٣١٠هـ) أن (الباء) في الآية الكريمة قد تكون للاعتراض بمعنى (الواو)، أي: فتستجيبون - والحمد لله - . وعلى هذا المعنى أيضًا حمل (الباء) في قول الشاعر:

فَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ - لَا ثَوْبَ فَاجِرٍ لَبِستُ، وَلَا مِنْ غَدْرَةٍ أَتَقَنَّعُ^(١)
 أي: فَإِنِّي - والحمد لله - لا ثوب فاجر لبست^(٢).

وقد وافقه في ذلك ابن عطية، فقال: « وأما قوله (بحمده) هو كما تقول لرجل إذا خاصمته أو حاورته في علم: قد أخطأت بحمد الله ». أي: والحمد لله^(٣). وردّه أبو حيان في البحر، فقال: « وهذا معنى متكلف نحاً إليه الطبري »^(٤).

أما العكبري فقد ذهب إلى أن (الباء) في الآية ليست متعلقة بفعل الإجابة أو بالحال المحذوفة، وإنما هي متعلقة بالفعل (يدعوكم)^(٥)، فقول رده الألويسي بقوله: « وتعلق الجار بـ (يدعوكم) ليس بشيء »^(٦).

هذه جملة المعاني التي تتوارد على (الباء) في الآية الكريمة: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ

(١) البيت لغيلان بن سلمة الثقفي في جامع البيان ١٥/١٠١، وتفسير البغوي ٤/٤١٣، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٦٣، وزاد المسير ٨/٤٠٠، وبلا نسبة في لسان العرب، مادة (قوا) ٢٠٩/١٥.

(٢) يُنظر جامع البيان ١٥/١٠١. ويُنظر أيضًا الأدوات النحوية في كتب التفسير ص ٥٢٩.

(٣) يُنظر المحرر الوجيز ٩/١١٠.

(٤) ٤٧/٦.

(٥) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٢٤.

(٦) روح المعاني ١٥/٩٣.

يَحْمَدُهُ ﴿ [الإسراء : ٥٢] ، وعلى ما شاهاها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾
[الحجر : ٩٨ ، النصر : ٣] .

وقد نقل ابن هشام في المغني عن ابن الشَّجَرِيِّ ما ذكره من معينين للباء في
الآيتين السابقتين دون أن يعترضه أو ينتقده بشيء؛ فربّما يكون موافقاً له فيما
ذكر. ٥



(سوى) بمعنى القصد

تقع (سوى) - في أصل وضعها - على ثلاثة أحرف^(١). وقد نقل لنا الفارسي عن أبي الحسن الأخفش أربع لغات فيها، مرتبةً - حسب كثرتها - على النحو الآتي: (سواء) بفتح السين والمد، و(سوى) بكسر السين والقصر، وهاتان اللغتان - كما ذكر - معروفتان. و(سوى) بضم السين والقصر، و(سواء) بكسر السين والمد، وهاتان اللغتان أقل من تينك^(٢).

واقصر صاحب (الصحاح)، وصاحب (لسان العرب) في نقلهما لغات (سوى) عن الأخفش على ثلاثٍ منها، فأهملّا (سواء) مكسور السين ممدوداً^(٣). فربّما فعلاً ذلك؛ لقلتها في الاستعمال.

وترد (سوى) بلغاتها على عدة معانٍ^(٤)، فإليك أشهرها بإيجاز:

١ - بمعنى الوسط، فُتِمِدَّ مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿فَاطْلَعَ قَرَأَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ (الصفات/ ٥٥) أي: في وسط الجحيم.

٢ - بمعنى العدل، فُتِمِدَّ مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهِلَ الْكِتَابِ

(١) يُنظر لسان العرب، مادة (سوا) ١٤ / ٤٠٨ .

(٢) يُنظر الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٦ .

(٣) يُنظر الصحاح، مادة (سوا) ١ / ٣٤١، ولسان العرب، مادة (سوا) ١٤ / ٤١٦ .

(٤) يُنظر الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٤ وما بعدها، والصحاح، مادة (سوا) ١ / ٣٤١،

ومقاييس اللغة، مادة (سوي) ٣ / ٨٥ - ٨٦، والمخصص ٤ / ٣٩، وأمالي ابن الشجري

١ / ٣٥٩ - ٣٦٠، والمغني ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠، والإتقان في علوم القرآن ١ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .

تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴿٦٤﴾ (آل عمران / ٦٤). أي: عدل.

٣ - بمعنى مستو، فُتِمِدَّ مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة / ٦) أي: مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه. ويوصف

بها المكان - حيناً - بمعنى أنه النصف بين مكانين، والأفصح فيها حينئذٍ أن تُقَصَّرَ

مع الكسر، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ

مَكَانًا سَوِيًّا﴾ (طه / ٥٨). أي: مكانًا مُنْصَفًّا بيننا.

٤ - بمعنى تام، فُتِمِدَّ مع الفتح، نحو قولك: هذا درهمٌ سواء، أي: تامٌّ.

٥ - بمعنى مكانك، إذا جعلته في معنى (بدلك)، نحو: هذا سواءك، وهذا

رجلٌ سواءك، أي: مكانك، بمعنى بدلك.

٦ - بمعنى غير، فقد علّق سيوييه على بيت الأعشى:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ^(١)

بقوله: «لأنَّ معنى (سواء) معنى غير»^(٢).

ومن أغرب المعاني التي ترد على (سوى) معنى (القصد)، كما حكى لنا

ابن هشام في المغني، استمع إلى قوله: «وبمعنى القصد، فتُقصَّرُ مع الكسر، وهو

(١) البيت للأعشى في ديوانه ٨٩. ويُنظر الكتاب ١ / ٣٢، ٤٠٨، ومقاييس اللغة، مادة (سوي)

٣ / ٨٦. وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٣٤٩، والحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٧، وشرح

أبيات المغني ٣ / ٢٢٢.

(٢) الكتاب ١ / ٣٢.

أغرب معانيها، كقوله:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لَفَتَى الْعَشِيَّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ^(١)
 ذكره ابن الشجري «^(٢).

جاء في نص ابن هشام ما يلي:

١ - قوله بإفادة (سوي) معنى القصد، واستشهاده على ذلك بيت شعري.

٢ - تعليقه على هذا المعنى بأنه أغرب ما قيل فيها من معنى.

٣ - نسبة هذا القول فيها لابن الشجري.

ويلزمنا هنا العودة للأمالي؛ للوقوف على قول ابن الشجري، الذي عقد في آخر المجلس الحادي والثلاثين من أماليه فصلاً للحديث عن معاني (سوي)، وقد ذكر فيه: « وقد استعملوا المقصورة بمعنى القصد، فقالوا: قصدتُ سِوَى فلانٍ، أي: قصدتُ قَصْدَهُ. وهذا أغرب ما جاء فيها، قال:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لَفَتَى الْعَشِيَّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ^(٣)
 أراد: قَصَدَ حُذَيْفَةَ «^(٤).

(١) البيت لقيس بن الخطيم الأنصاري في ديوانه ص ١٢٧. ورواية البيت إنما هي بالفاء (الأجراف)

فالقصيدة فائية كما وردت في الديوان، وهكذا جاءت رواية البيت في الحجّة لأبي علي الفارسي

١ / ١٨٧، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٠، وتاج العروس، مادة (سوو) ٣٨ / ٣٣٦، وجاءت

روايته على (الأحزاب) في الصحاح، مادة (سوا) ١ / ٣٤١، والمغني ١ / ٢٨٠.

(٢) المغني ١ / ٢٨٠.

(٣) سبق تخريجه في حاشية (١) من هذه الصفحة.

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٠.

يظهر هنا صحة ما عزاه ابن هشام لابن الشجري، كما يظهر اعتماده عليه في نقل هذا المعنى، وموافقته له؛ فقد تلقاه منه دون اعتراض أو تعقب. فهما متفقان على مجيء (سوى) المقصورة مفيدة معنى (القصد)، وأن هذا المعنى فيها هو من أغرب معانيها.

وبالبحث والتنقيب في معاجم اللغة، وكتب النحو، وكتب إعراب القرآن وتفسيره ٥
فيما ورد على (سوى) من معان عند كثير من أصحاب هذه المصنفات، والذين يتقدم بعضهم ابن الشجري زمنًا، ظهر أن لهذا الرأي أصول عند بعض المفسرين في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، فقد نُسب لابن عباس ومقاتل^(١) - رضي الله عنهم! - تفسير كلمة (سواء) بمعنى القصد في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (المتحنة/ ١). هذا ما رواه لنا الرازي عند تعرضه لتلك الآية، حيث قال: «فيه وجهان: الأول عن ابن عباس أنه عدلَ عن قَصْدِ الإيمان في اعتقاده، وعن مقاتل قد أخطأ قَصْدَ الطريق عن الهدى»^(٢).

ويوافقهما الفراء في هذا الرأي، فقد ذكر في تفسير تلك الآية: «و(سواء) في هذا الموضع قصد»^(٣)، وهو ما حكاه عنه أبو حيان^(٤). ونظير هذا ما حكى الفارسي أيضًا عن أبي الحسن الأخفش من حمله (سواها) على هذا المعنى في قول الشاعر:

(١) أصاب الرازي فيما نسب لمقاتل، فقد جاء في (تفسير مقاتل بن سليمان) ٤ / ٤١ في تفسير

«﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المتحنة/ ١] يقول: فقد أخطأ قَصْدَ طريق الهدى». ويُنظر أيضًا

١ / ٧٧.

(٢) التفسير الكبير ٢٩ / ٢٥٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٧٣.

(٤) يُنظر البحر المحيط ١ / ٣٤٧.

لَوْتَمَنَّتْ حَلِيلَتِي مَا عَدَّتْنِي أَوْ تَمَنَيْتُ مَا عَدَوْتُ سِوَاهَا^(١)

حيث نقل قول الأخفش: « يقول: ما عدوت قصدها، قال: والقصد والعدل مشتبهان. وأنشد:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لَفَتَى الْعَشِيَّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ^(٢)

قال: يريد لأصرفن قصداً، أي: عن قصده، أو لأصرفن إلى غيره^(٣).

وإلى هذا المعنى نزع جملة من المفسرين المتقدمين كأبي عبيدة، والزجاج، والطبري، والنحاس، والواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، والبغوي في تفسير (سواء)^(٤) في

قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (المتحنة/ ١)، وفيما أشبهها من آيات^(٥)،

إذا المعنى هنا: أخطأ قصداً الطريق الواضح. فقد فسرها أبو عبيدة حيناً بمعنى

(الوسط)، وحيناً بمعنى (القصد)، فقد جاء في مجازه: ﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾

(البقرة/ ١٠٨) أي: وسطه^(٦)، كما جاء عنده: ﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾

١٠ (القصص/ ٢٢) مجازه قصداً السبيل، ووسطه^(٧). ومثله صنع الزجاج، حيث

(١) البيت بلا نسبة في الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٧، والجامع لأحكام القرآن ١١ / ٢١٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٤ .

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٧ .

(٤) يُنظر مجاز القرآن ٢ / ١٠١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٩٣، ٢ / ١٨٩، ١٩٨،

٤ / ١٣٨، وجامع البيان ١ / ٤٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٣٤، ٤ / ٤١١، والوجيز في

تفسير الكتاب العزيز ١ / ١٢٤، وتفسير البغوي ١ / ١٠٥، ٢ / ٢١، ٥٥، ٣ / ٤٤١ .

(٥) نحو: (المائدة/ ١٢، ٦٠، ٧٧)، و (القصص/ ٢٢)، و (ص/ ٢٢)، و (المتحنة/ ١) .

(٦) مجاز القرآن ١ / ٥٠ .

(٧) المرجع نفسه ٢ / ١٠١ .

قال: « ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ (البقرة / ١٠٨) أي قَصَدَ السَّبِيلَ »^(١). وتردد هذا القول منه في تفسير كلمة (سواء) في مواضع متفرقة من كتابه^(٢)، وقد حكى النحاس هذا القول عنه^(٣).

أما الطبري فقد وقفت في تفسيره على قوله: « والذي عَنَى الله - تعالى ذكره! - بقوله: ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ (البقرة / ١٠٨) فقد ذهب عن سواء السبيل، وحاد عنه. وأما تأويل قوله: ﴿ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ فَإِنَّهُ يعني بالسواء القصد والمنهج »^(٤).

هذه نماذجٌ لأقوال بعض النحاة والمفسرين الذين تقدّموا ابن الشجري في الإشارة إلى هذا المعنى في (سوى). وقد شاركهم في هذا القول بعض أصحاب المعاجم المتقدمين كما جاء عند ابن دريد في (الجوهرة): « سُوى - بضم السين - موضعٌ بعينه، وسُوى القَصْدُ أو العدل »^(٥)، والأزهري في (تهذيب اللغة): « وأما قول الله - عزَّ وجلَّ! -: ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ (البقرة / ١٠٨) فَإِنَّ سلمة روى عن الفراء أَنَّهُ قال: سواء السبيل قَصَدَ السبيل »^(٦)، والصاحب بن

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٩٣ .

(٢) يُنظر ما جاء في حاشية رقم (٤) ص ١٤٦ من هذا البحث .

(٣) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٣٤ .

(٤) جامع البيان ١ / ٤٨٦ .

(٥) مادة (سوى) ٢ / ٨٦٤ .

(٦) ٤ / ٣٤٠ . ويُنظر معاني القرآن للفراء ١ / ٧٣ .

عباد في (المحيط في اللغة) : « وسوى : بمعنى القصد أيضاً »^(١)، والجوهري في (الصحاح) : « وقصدتُ سوى فلان، أي: قَصَدْتُ قَصْدَهُ. وقال قيس بن الخطيم:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذِيفَةَ مِدْحَتِي لَفَتَى الْعَشِيَّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ^(٢) ». ^(٣)

وابن فارس في (مقاييس اللغة) : « ويقال: قَصَدْتُ سِوَى فلان، كما يقال: قَصَدْتُ قَصْدَهُ. وأنشد الفراء:

* وَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذِيفَةَ مِدْحَتِي * »^(٤) .

وابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في (المخصص): « والسوى: الوسط، والسوى: القصد »^(٥) .

ومن هنا يتضح أنَّ القول بهذا المعنى في (سوى) ليس من ابتداء ابن الشجري نفسه، وإنما هو ناقل عمَّن سبقه، وإن لم يصرح بذلك.

كما قال بهذا المعنى جملة من المفسرين المتأخرين عن ابن الشجري كالقرطبي، والبيضاوي، والنسفي، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وأبي حيان، والشوكاني^(٦). وكذلك بعض أصحاب المعاجم اللغوية كابن منظور، والزيدي،

(١) ٢ / ٢٨٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٤ .

(٣) مادة (سوا) ١ / ٣٤١ .

(٤) مادة (سوي) ٣ / ٨٦ .

(٥) ٤ / ٣٩ .

(٦) يُنظر الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١١٤ ، ٢٥٢ ، ١٨ / ٥٤ ، وتفسير البيضاوي ٢ / ٣٥٥ ،

٥٤٣ ، وتفسير النسفي ١ / ٦٤ ، وزاد المسير ٢ / ٣١٢ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٤٥ ، ٥٢٠ ، وفتح

القدير ٢ / ٦٥ .

والفيومي^(١). وعليه نصّ مجمع اللغة العربية فيما أثبتته في معجمه الوسيط، فقد جاء فيه عند تفسير معنى (استوى): « واستوى إليه: قَصَدَ وتوجّه، لا يلوي على شيء »^(٢).

وبهذا المعنى فسّر الرازي كلمة (سواء) سواءً في تفسيره الموسوم

بـ (التفسير الكبير) كما جاء عنه في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ

السَّبِيلِ ﴾ (المائدة / ٦٠) حيث قال: « أي: عن قَصْدِ السبيل والدين

الحق »^(٣)، أو في معجمه (مختار الصحاح)، حيث جاء فيه: « وَقَصَدَ سَوَى فلان: أي قَصَدَ قَصْدَهُ، قال:

* ولأَصْرَفَنَّ سَوَى حُذَيْفَةَ مَدْحَتِي * »^(٤)

وبتأمل كلام السابقين واللاحقين لابن الشجري في ذكر المعاني الواردة على

(سوى) لم أقف على مَنْ زعم غرابة هذا المعنى فيها كما ادّعى ابن الشجري،

وتبعه ابن هشام^(٥)، غير أنّ الزمخشري في (أساس البلاغة) قد عدّ هذا المعنى

مجازيًّا فيها، حيث جاء عنده: « ومن المجاز: إذا صليتُ الفجرَ استويتُ إليك:

قصدتُكَ قصدًا لا ألوي على شيء »^(٦).

(١) يُنظر لسان العرب، مادة (سوا) ١٤ / ٤١٦، وتاج العروس، مادة (سوو) ٣٨ / ٣٣٦،

والمصباح المنير، مادة (ساواه) ١ / ٢٩٨ .

(٢) مادة (سَوَى) ١ / ٤٦٦ .

(٣) ١٢ / ٣٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٤٤ .

(٥) مادة (سوا) ١ / ١٣٦ .

(٦) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٠، والمغني ١ / ٢٨٠ .

(٧) مادة (سوي) ١ / ٣١٥ .

أَمَّا قَصْرُ ابن الشجري ومن تبعه هذا المعنى فيها حال كونها مقصورة^(١)،
فأمرٌ غير مُسلَّم به، فقد ذكر ابن الأنباري في كتابه (حلية العقود في المقصور
والممدود) مجيء المقصورة والممدودة بمعنى: القصد، حيث جاء عنده: « قال
الفراء: السوا: القصد، يُمدّ ويُقصر. أنشد في قصره:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ ... البيت »^(٢).

ومثله ما جاء في كتاب (المقصور والممدود) لأبي علي القالي: « قال الفراء:
السوا: القصد، بالمدّ وفتح السين، وبالقصر وكسر السين »^(٣).

وقد ذكر لنا البغدادي إنكار أبو عبيد البكري هذا المعنى في (سوى)، فنقل
لنا قوله الآتي: « أنشد اللغويون في (سوى) بمعنى القصد:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ ... البيت »^(٤).

وأنا أشهد أن قائل هذا البيت قال: فلأصرفنّ إلى حذيفة مدحتي، و(سوى)
موضوع، وأنشدوا أيضاً:

لَوْ تَمَنَّتْ حَلِيلَتِي مَا عَدَّتْنِي ... البيت »^(٥)

وأنا أقول: إن (سواها) بمعنى (غيرها) لا غير. انتهى »^(٦).

إنّ الجواب على من أنكر في (سوى) معنى القصد، أو ادّعى أنّه أغرب

(١) يُنظر ص ١٤٣ - ١٤٤ من هذا البحث .

(٢-٥) هذان النصّان منقولان من (شرح أبيات مغني اللبيب) ٣ / ٢٢٠؛ إذ لم أستطع الوقوف على

كتابي (حلية العقود) لابن الأنباري، و(المقصور والممدود) لأبي علي القالي .

(٤) سبق تخريجه ص ١٤٤ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٤٦ .

(٦) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٢٢ .

معانيها يتجلى فيما يلي:

أولاً- ما نقله جملة من أئمة العربية من المتقدمين والمتأخرين من علماء اللغة، والنحاة، والمفسرين، والمشتغلين بإعراب القرآن من إثبات هذا المعنى لـ (سوى). وقد ذكر - آنفاً - طرفاً من أقوالهم في ذلك.

٥ ثانياً- إنَّ إثبات معنى (القصْد) - والمراد به الجهة والناحية^(١) - لـ (سوى) فيه إبقاء لها على ما هو الأصل فيها عند سيبويه وجمهور البصريين من ملازمتها للظرفية المكانية، فهي بمنزلة (مكانك)؛ لأنَّها في معنى (بذلك)، إلا في ضرورة الشعر^(٢). فقد قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)؛ وذاك لأنَّها ظروفٌ: «ومن ذلك أيضاً: هذا سَوَاءَكَ، وهذا رجلٌ سَوَاءَكَ. فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك. ولا يكون اسماً إلا في الشعر»^(٣).

١٠

ثالثاً- إنَّ هذا المعنى فيها متوافقٌ مع مقصود الشاعر في البيت؛ فإنَّه لم يرد مدح حذيفة حتى ادَّعى أبو عبيد (ت ٤٨٧ هـ)^(٤) البكري أنَّ رواية البيت الصحيحة، إنَّما هي: (فلأصرفن إلى حذيفة مدحتي)، وأنَّ (سوى) فيه موضوعة. وهذا ما يُدرَك من معرفة مناسبة القصيدة التي ورد فيها هذا البيت، فقد ذُكر أنَّ قائلها وهو قيس بن الخطيم قد قتل أباه رجلٌ من عبد القيس، فرآه قيس بسوق عكاظ، فأتى حذيفة بن بدر، فقال: أجري حتى أقتل هذا العبد، فإنَّه قاتل أبي، فأبى ذاك عليه، وأجابه إلى ذلك خدش بن زهير العامري، فشدد

١٥

(١) يُنظر الكتاب ١ / ٣١ - ٣٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٩٤، والتبيين عن مذاهب

النحويين ص ٤١٩، والبسيط ٢ / ٨٨٣، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤٦ .

(٢) يُنظر الكتاب ١ / ٤٠٣ .

(٣) المرجع نفسه ١ / ٤٠٧ .

(٤) هو عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي البكري . كان إماماً لغوياً . صنف سمط اللآلئ وغيره .

على العبدى، فقتله.

فمن هنا يُعلم أنّ المدح مصروفٌ عن حذيفة بن بدر إلى خدّاش العامري،
فيكون تقدير الكلام: فلأصرفنّ عن قصْدِ حذيفة^(١). وهو ما ذكره أبو علي
الفارسي في (الحجة) من قول الأخفش في معنى (سوى) في البيت^(٢).

٥



(١) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٢٣ .

(٢) يُنظر ١ / ١٨٧ .

(عند) أمكن من (لدى)

الظروف هي أسماء زمان أو مكان، ضُمّنت معنى (في) باطراد، لواقع فيها
مذكور أو مقدر^(١). وفي هذا يقول ابن مالك:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمّنَا (في) باطرادٍ، كهنا أمكثُ (أزمنّا)^(٢)

وتنقسم الظروف من حيث تصرفها إلى:

١- ظروف متصرفة: وهي التي لا تلازم النصب على الظرفية، وإنما تتركها
إلى كلّ حالات الإعراب الأخرى كأن تقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً،
أو تُجرّ بغير (من)، نحو: يوم الجمعة مباركٌ، واليوم يوم الجمعة، وسرّني يوم
الجمعة، وفي يوم الجمعة نتزاور.

٢- ظروف غير متصرفة: وهي التي تلازم النصب على الظرفية، وهي على
قسمين أيضاً:

أ- قسم لا يخرج عن الظرفية أصلاً، مثل: قَطٌّ، وعَوْضٌ، ونحوهما.

ب- قسم لا يخرج عن الظرفية إلّا إلى حالة تشبهها، وهي الجرّ بمن خاصة كعند،
ولدن، ولدى، ونحوهنّ. فلم يخرجنّ عن الظرفية إلّا إلى الجرّ؛ لأن الجارّ والمجرور
والظرف سيان في التوسع فيهما، والتعلق بالاستقرار، والوقوع خبراً، أو حالاً، أو نعتاً، أو
صلة، مثل: قبلُ، ولدنٌ، وعندٌ^(٣).

(١) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٥٢٦، والهمع ٣ / ١٣٦.

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٧٢.

(٣) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٦، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠، والتصريح

بمضمون التوضيح ٢ / ٥٢٠ - ٥٢١.

واختيرت (مِنْ) خاصةً دون سائر حروف الجرّ لكثرة تصرفها، وذاك أنّها أمٌّ في بابها، والعرب تتوسع في الأمهات مالا تتوسع في غيرها^(١).

وكلّ من (عند، ولدن، ولدى) - وإن تشابهت في كونها ظروفًا غير متصرفة - يبينهن فروق فطن لها علماء اللغة والنحاة قديمًا، وأشار لها الخالفون من بعدهم ٥ كابن هشام، فقد جاء في المغني: « ثم اعلم أنّ (عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

أحدهما - أنّها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني، تقول: هذا القولُ عندي صوابٌ، وعند فلانٍ علمٌ به^(٢)، ويمتنع ذلك في (لدى) ذكره ابن الشجريّ في أماليه، ومبرّمان^(٣) (ت ٣٤٥هـ) في حواشيه.

والثاني - أنّك تقول (عندي مالٌ) وإن كان غائبًا، ولا تقول: (لديّ مالٌ) ١٠ إلا إذا كان حاضرًا. قاله الحريري^(٤) (ت ٥١٦هـ)، وأبو هلال العسكري^(٥) (ت ٣٩٥هـ)، وابن الشجريّ. وزعم المعري أنّه لا فرق بين (لدى) و (عند)،

(١) يُنظر درة الغواص ص ٢٧ - ٢٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥٢١ .

(٢) مثل ابن هشام لـ (عند) بمثالين ، وقعت في كليهما ظرفًا للمعاني ، ولم يمثّل لوقوعها ظرفًا للأعيان . وهذا ما نبّه عليه الأمير في حاشيته على (المغني) ١ / ١٣٦ ، حيث قال : « واعلم أنّ قول المصنف هذا القول ... إلخ كلّ مثال للمعاني ، ومثال الأعيان : (زيد عندي) كذا في الشرح ، خلافاً لقول القارئ أنّ القول مثال للعين ، فإنّ القول أمر حسي في المبنى ».

(٣) هو محمد بن علي، لقّبهُ المبردُ بهذا لكثرة سؤاله له، وملازمته. إمام في اللغة والنحو. له: العيون، وشرح كتاب سيبويه. يُنظر بغية الوعاة ١ / ١٧٥-١٧٧.

(٤) هو القاسم بن علي الحريري البصري، أديب كبير. من أشهر مؤلفاته المقامات التي ترجمت إلى كثير من اللغات، وله أيضًا: درة الغواص في أوهام الخواص. يُنظر وفيات الأعيان ٤ / ٦٣.

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن سهل، عالم بالأدب. له: كتاب الصناعتين النظم والنثر، وما تلحن فيه الخاصة. يُنظر الأعلام ٢ / ١٩٦.

وقول غيره أولى ^(١).

ذكر ابن هشام في هذا النص:

١- أنْ لـ (عند) مكنة في التصرف أكثر من (لدى). وهذا يعني وقوع (عند) في كل موضع تقع فيه (لدى)، وعدم وقوع (لدى) في كل موضع تقع فيه (عند). وهذا لما لـ (عند) من مزية على (لدى).

٢- أنْ (عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

أ- مجيء (عند) ظرفاً للأعيان والمعاني، بخلاف (لدى). ونسبه لابن الشَّجَرِيّ، ومبرمان.

ب- مجيء (عند) ظرفاً للحاضر والغائب، بخلاف (لدى). ونسبه للحريري، وأبي هلال، وابن الشَّجَرِيّ.

٣- زعمُ المعري عدم وجود فرق بينهما.

٤- أنْ الرأي الأولى عنده هو ما قاله ابن الشَّجَرِيّ ومن معه من وقوع فروق بينهما. وهذا يستدعي منّا الوقوف على ما نُسب لابن الشَّجَرِيّ. وبرجوعنا للأُمالي، وقفنا على قوله:

« ولدن ولدى وعند نظائر، إلا أن (عند) أمكن منهما. ومن الفرق بينها وبينهما أنك تقول: هذا القولُ عندي صوابٌ، ولا تقول: هو لَدَيَّ صوابٌ، وكذلك لا تقول: قولك لَدُنِّي صوابٌ. وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري: تقول: عندي مالٌ وإن كان غائباً عنك، ولا تقول: لديّ مالٌ إلا في المال الحاضر؛ لأنّ (لدى) إنّما هو لما يليك، ولا تقول: لَدُنِّي مالٌ، وإن

(١) المغني ١/ ٣١٦.

كان حاضراً. فقد جعل لـ (عند) مزية على (لدى)، وجعل لـ (لدى) مزية على (لدن).

وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال: لدنّي مالٌ، غائباً كان أو حاضراً، ومنع أن يكون بين (عند ولدن) فرق في جميع أحوالها. وقول أبي هلال أثبت وقد قاله غيره، والذي ذكرته أولاً من قولهم: هذا القولُ عندي صوابٌ، وامتناعهم أن يقولوا: هو لدّي صوابٌ، فرق واضحٌ^(١).

فابن الشَّجَرِيّ يقرر في هذا النص أوجه الاختلاف، وهي:

١- استخدام (عند) في المعاني، بخلاف (لدى)، و (لدن).

٢- استخدام (عند) في الحاضر والغائب، بخلاف (لدى) فلا تستخدم إلا في الحاضر؛ لأنّها لما يليك. ١٠

٣- لا تستخدم (لدن) في الحاضر، ولا في الغائب.

وقد ذكر ابن الشَّجَرِيّ ما ورد في (٣، ٢) على لسان أبي هلال العسكري.

٤- نسب إلى أبي العلاء المعري استخدام (لدن) في الحاضر والغائب على السواء، وعدم وجود فرق بين (عند، ولدن) في جميع أحوالها. ١٥

٥- قوَّى ابن الشَّجَرِيّ ما ذهب إليه أبو هلال العسكري، وإن لم يكن منفرداً بهذا الرأي.

هذا ما نص عليه ابن الشَّجَرِيّ من فروق بين (عند، ولدن، ولدّي)، إلا أن في قوله: « وقد قاله غيره »^(٢) غموض وإبهام يحتاج إلى تفسير وبيان. وهذا ما

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٢) المرجع نفسه ١ / ٣٤٢ .

نشمر عنه ساعد البحث، وإن كان الأمر ليس بالهين اللين؛ لكثرة الخلط الواقع بين (لدى) و (لدى). مما يدعونا للوقوف على دراسة موجزة لكل من (عند، ولدن، ولدى)؛ لاستجلاء بعض المعالم النحوية الخاصة بكل منها في حدود ما تقتضيه حاجة البحث.

أولاً: دراسة (عند)

معناها عند أهل اللغة: جاء في تاج العروس: «والعندُ مثلثة: الناحية. وبالتحريك: الجانب، وقد عانَد فلانُ فلاناً، إذا جأبه، ودَمَّ عانَدُ: يسيل جانباً. وبه فسر قول الراجز:

* حُبُّ الحُبَارَى وَيَزِفُ عُنْدَهُ*^(١)

وقال ثعلب: المراد بالجانب هنا الاعتراض. والمعنى يُعَلِّمُه الطيران، كما يُعلم العصفور ولده.

وجمعه: عُنْدٌ، قال الراعي:

بَاتَتْ إِلَى دَفْءِ أَرْطَاةٍ مُبَاشِرَةٍ دِعْصاً أَرَدَّ عَلَيْهِ فُرْقٌ عُنْدُ^(٢)
نقله الصاغاني «^(٣).

(١) البيت لم يعرف قائله، فهو منسوب للراجز فحسب في تاج العروس، مادة (عند) ٨ / ٤٢٨، ولسان العرب، مادة (عند) ٣ / ٣٠٨، والمحكم والمحيط الأعظم، مقلوب (ع ن د) ٢ / ٢٠.
(٢) البيت منسوب للراعي في تاج العروس، مادة (عند) ٨ / ٤٢٨، وتهذيب اللغة، باب العين والبدال مع النون، مادة (ع ن د) ٢ / ١٣٢، ولسان العرب، مادة (عند) ٣ / ٣٠٩، وأساس البلاغة، مادة (عند) ١ / ٤٣٧، وصدر البيت فيه:

* باتت بشرقي يؤود مباشرة *

(٣) تاج العروس، مادة (عند) ٨ / ٤٢٨.

لغاتها: (عند) مثلثة الأول، صرّح به جماهير أهل اللغة. وفي (المغني): وبالكسر أكثر^(١)، وفي (المصباح المنير): « هو اللغة الفصحى »^(٢). وفي (التسهيل): « وربّما فتحت عينها أو ضمّت »^(٣)، وعند شراحه أنّ المشهور فيها الكسر. وهو ما سرى في أغلب كتب النحو^(٤)، إلا أنّ ابن يعيش قد ذكر (عند) لغتين فقط، بفتح العين وكسرها^(٥).

معناها عند النجاة:

الأصل في استعمال (عند) أن يكون لما حضرك من جميع أقطارك، أو دنا منك؛ لأنّ القائل إذا قال (فوق، أو تحت، أو وراء، أو قدام) فقد خصّ جهةً من الجهات المذكورة، ولكن إذا قال: الخير عند فلان، احتمل أن يكون في كل الجهات^(٦).

فهي إذن لحضور الشيء ودنوه، هكذا قال سيبويه^(٧). وفي (التهذيب): « هي بلغاتها الثلاث أقصى نهايات القرب، ولذلك لم تصغر »^(٨). فلا يقال فيها (عُنيد).

(١) يُنظر تاج العروس ، مادة (عند) ٨ / ٤٢٦ ، والمغني ١ / ٣١٤ .

(٢) مادة (عند) ١ / ٨٣ .

(٣) ص ٩٧ . ويُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٥ .

(٤) يُنظر المساعد ١ / ٥٣١ ، وشفاء العليل ١ / ٤٨٤ ، والارتشاف ٣ / ١٤٥٢ ، والهمع

٣ / ١٦٥ ، وحاشية الخضري ١ / ٢٩٥ .

(٥) يُنظر شرح المفصل ٢ / ١٢٧ .

(٦) يُنظر المصباح المنير ، مادة (عند) ١ / ٨٣ .

(٧) يُنظر الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٨) تهذيب اللغة ، باب العين والذال مع النون ، مادة (ع ن د) ٢ / ١٣٢ .

وتقع (عند) للحضور أو القرب حسياً كان، أو معنوياً^(١). وقد اجتمع الحضور الحسي والمعنوي في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾ (النمل/٤).

أما القرب الحسي، فنحو قوله تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾^(١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (النجم/ ١٤ - ١٥)، والمعنوي نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ (التحریم/ ١١).

استعمالاتها: قد تخرج (عند) عن معناها الذي استقر لها عند النحاة - وهو الدلالة على الظرفية - إلى معانٍ أُخر كالإغراء يقال: (عندك زيدا) أي الزمه، والتحذير يقال: (عندك الأسد) أي احذر الأسد^(٢). وقد أقر هذين الاستعمالين سيبويه، يقول: «وكذلك (عندك) تحذره من بين يديه شيئاً، أو تأمره أن يتقدم»^(٣). ونقل الفراء عن العرب الأمر بعليك، وعندك، ودونك، وإليك، ونحوهن كثير^(٤).

كما استُخدمت (عند) بمعنى الحكم أو الظن أيضاً، يقال: هذا عندي أفضل من هذا، أي في حكمي أو ظني، وبمعنى الفضل كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَمَّمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ (القصص / ٢٧) أي من فضلك^(٥).

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٢٣ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٤ ، والمساعد

١ / ٥٣١ ، وشفاء العليل ١ / ٤٨٣ - ٤٨٤ ، والارتشاف ٣ / ١٤٥٢ ، والجمع ٣ / ١٦٤ .

(٢) يُنظر تاج العروس ، مادة (عند) ٨ / ٤٢٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤٩ .

(٤) يُنظر تاج العروس ، مادة (عند) ٨ / ٤٢٧ .

(٥) يُنظر درة الغواص ص ٢٨ ، وتاج العروس ، مادة (عند) ٨ / ٤٢٨ ، والمعجم الوسيط ، مادة

(عند) ٢ / ٦٣٠ .

بعض أحكامها النحوية:

- (عند) من الظروف غير المتمكنة. وفي اصطلاح النحاة (غير المتصرفة)؛
لعدة أسباب:

- ١- ملازمتها للنصب على الظرفية. فهي منصوبة دائماً، ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، وهي الجرّ بمن وحدها؛ لما ذكرناه آنفاً.
- ٥- أمّا قول العامة: (ذهبْتُ إلى عنده) فخطأ. ففي (درة الغواص) : أن قولهم (ذهبْتُ إلى عنده) لحنٌ لا يجوز استعماله^(١)، ونسبه الإمام عبد القاهر الجرجاني^(٢) (ت ٤٧١هـ) للعامة^(٣). وذاك لأنّ (إلى) لانتهااء الغاية، والمنتهى غاية معروفة، وليس لـ (عند) موضعٌ معروفٌ. أمّا (من) فهي للابتداء، وليست للمستقر^(٤). فـ (عند) لا يدخل عليها من حروف الجرّ إلا (من) وحدها، ولا تقع في تصاريّف الكلام مجرورةً إلا بها^(٥)، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ (النساء / ٧٨).

- ٢- شدة توغلها في الإبهام، فليس في ظروف الأمكنة أشدّ إبهاماً من (عند)؛ فهي تصدق على كلّ الجهات الست^(٦). وذاك لأنّها للحضور والقرب، وهي معاني مبهمّة لا تخصّ مكاناً معيناً، فلزمت الإضافة للبيان؛ لأنّ الشيء يكون قريباً
- ١٥

(١) يُنظر درة الغواص ص ٢٧ .

(٢) كنيته أبو بكر، فارسيّ الأصل. عالم بالنحو والبلاغة. له: المقتصد في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ١٠٦ .

(٣) يُنظر التخمير ١ / ١٠٠ .

(٤) يُنظر المقتضب ١ / ٣٤٠ .

(٥) يُنظر ص ١٥٢ من هذا البحث .

(٦) يُنظر المقتصد ١ / ٦٤٣، وشرح المفصل ٤ / ١٠٠، والمطالع السعيدة ص ٣١٧، والجمع ٣ / ١٦٤ .

من شخص بعيداً من الآخر^(١). إلا أنّها لا تضاف للجمل، بل للاسم ظاهراً كان، أو مضمراً^(٢).

٣- عدم جواز الإخبار عنها؛ لأنّك إذا أردت الإخبار عنها رفعتها، والرفع فيها محال. بخلاف الظروف المتمكنة فإنّ الإخبار عنها جائز، وذلك نحو أن يقول قائل: أخبرني عن خلف في (زيدٌ خلفك). قلت: الذي زيدٌ فيه خلفك، فترفعه لأنّه اسم. وهنا في هذه الحالة لا يكون ظرفاً.

أما (عند) فلا يجوز الإخبار عنها، إذ لو قال قائل: زيدٌ عندك. فقلت: أخبر عن قولك (عندك) لم يجز؛ لأنّه كان يلزمه أن يقول: الذي زيدٌ فيه عندك، فيرفع ما لا يجوز رفعه أبداً؛ إذ لو رُفِعَ (عند) لم يكن ظرفاً، وهي ملازمة للظرفية، لا تخرج عنها إلا إلى حالة تشبهها، وهي الجرّ بمن^(٣).

٤- عدم دخول لام المعرفة عليها كما ذكر ابن يعيش، حيث يرى أنّ الظروف غير المتصرفة هي التي لا تدخلها لام المعرفة، ولا يجوز رفعها^(٤).

- تقع (عند) عمدة وفضلة، واستعمالها فضلة كثير^(٥). ومن استعمالها عمدة قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ (الأنعام / ٥٩)، وقوله تعالى: ﴿عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (لقمان / ٣٤).

(١) يُنظر شرح المفصل ٢ / ١٢٧، والنحو الوافي ٣ / ١١٩.

(٢) يُنظر الارتشاف ٣ / ١٤٥٣.

(٣) يُنظر المقتضب ٣ / ١٠٢ - ١٠٣.

(٤) يُنظر شرح المفصل ٢ / ٤٤.

(٥) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ١٨٢.

- (عند) معربة بالاتفاق^(١). ولم تُبنَ كـبعض الظروف الأخرى، نحو: (إذ، ولدن)؛ لأنهم توسعوا فيها، فأوقعوها على ما هو ملك للشخص، حضره أو غاب عنه. بخلاف (لدن) مثلاً، فإنه لا يصحُّ أن يقال: هذا لدن فلان، إلا إذا كان بحضرة القائل^(٢).

٥. ثانياً: دراسة (لَدُنْ)

معناها عند أهل اللغة: يقال: لَدُنْ الشيء - لَدَانَةً، وَلَدُونَةً: لَانَ. فاللَدُنْ: هو اللين من كلِّ شيء، من عود أو حبل أو خلق. والأنثى لَدْنَةٌ، والجمع لَدَانٌ أو لَدُنٌّ... وكلُّ رطبٍ مَادٍ لَدُنٌّ. وتَلَدَّنَ في الأمر: تَلَبَّثَ وتمكَّثَ^(٣).

لغاتها: لقد اهتمَّ اللغويون والنحاة منذ القدم بتسجيل لغات (لدن)^(٤)، وازداد هذا الاهتمام لدى الخالفين على مرِّ العصور. واختلفوا فيما بينهم في عدّها حتى أوصلها بعض الباحثين المحدثين إلى سبع عشرة لغة^(٥). ولعل بعض تلك اللغات كان نتاج تحولات داخلية كالحذف، أو التخفيف طرأت على شيء من

(١) يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٢١٢، والتخمير ٢ / ٢٨٠، وشرح الكافية للرضي ١٢٣ / ٢.

(٢) يُنظر شرح اللمع للواسطي ص ٦٦، وشرح المفصل ٢ / ١٢٧ - ١٢٨، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٩٠، والنحو الوافي ٢ / ٢٩١.

(٣) يُنظر لسان العرب، مادة (لَدُنْ) ١٣ / ٣٨٣، والمعجم الوسيط، مادة (لَدُنْ) ٢ / ٨٢١.

(٤) يُنظر الكتاب ٣ / ٢٨٦، ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢١٢، والتخمير ٢ / ٢٧٩ وما بعدها، وشرح المفصل ٢ / ١٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٣، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٥٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٧، والارتشاف ٣ / ١٤٥٣، والبحر المحيط ٢ / ٣٧٢، والمساعد ١ / ٥٣٢، وشفاء العليل ١ / ٤٨٤.

(٥) يُنظر لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية، وأحكامهما النحوية ص ٧.

تلك اللغات، فتولدت منها لغات أخرى جديدة. وليس المجال هنا مجال ذِكر تلك اللغات، وما طرأ عليها من تغيرات.

ولكن يجدر بنا أن نقف عند بيان تلك العلاقة بين (لدن) و (لدى). فقد عدّهما طائفة من النحويين لغتين، أصاب بعض حروفها التغير والتبديل. بينما ذهب آخرون إلى أنّهما لفظتان متباينتان، كل منهما من وادٍ.

والحق أنّ هذه المسألة قد استشرى فيها الخلاف بين النحاة بعد ابن مالك، الذي - فيما أحسب - كان أول من أطلق القول بأنّ (لدى) ليست لغة في (لدن)، ناسباً ذلك لسيبويه، ومخالفاً بذلك ما جاء به الزمخشري^(١)، إذ يقول: « ولم يجعل (يقصد سيبويه) (لدى) لغة في (لدن) كما فعل الزمخشري »^(٢). وقد تبعه في ذلك كثير من النحاة^(٣).

والرأي الذي نميل إليه - بعد البحث والتقصي - هو عدّهما لغتين من جملة اللغات التي سجلها النحاة لـ (لدن)؛ فهو الرأي الذي اختاره جملة من النحاة الأوائل كابن قتيبة، والزجاج، والفارسي، والسيراfi، والزمخشري، والخوازمي، وابن يعيش^(٤).

أمّا ما نُسب لسيبويه من عدم عدّه (لدى) لغة في (لدن) فالذي ظهر

(١) ذهب الزمخشري إلى أنّ (لدن) لغة في (لدى). يُنظر شرح المفصل

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٦ .

(٣) يُنظر الارتشاف ٣ / ١٤٥٣ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٧٢ ، والمساعد ١ / ٥٣٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤٨٤ .

(٤) يُنظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٥٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢١٢ ، والتخمير ٢ / ٢٧٩ وما بعدها ، ولسان العرب، مادة (لدن) ١٣ / ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٧ ، ٤ / ١٠٠ .

بالبحث أنّه لم يصلنا نصٌّ صريحٌ في ذلك عن سيبويه، وأنّ ما نُسب إليه ما هو إلا محض استنتاج. وإلا فالتأمل لتلك النصوص التي استدلّ بها من نسب لسيبويه هذا الرأي، وهي قوله: «و (عند) لحضور الشيء ودنوه»^(١)، ثم قوله بعد ذلك بقليل: «وأما (لَدُنْ) فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسم يكون ظرفاً. يدلّك على أنّه اسم قولهم: مَنْ لَدُنْ. وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز - غِيلان -:

يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْحُورِهِ^(٢)

و (لدى) بمثالة عند»^(٣).

يلحظ ما يلي:

- ١- أنّ النصين قد ذكرهما سيبويه في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) فيقول في أول الباب: «وأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد. وسأكتب لك ما جاء على حرف بمعناه إن شاء الله»^(٤)، ثم شرع بعد ذلك في ذكر معاني ما جاء على حرفين حتى وصل إلى بيان معاني ما عدة حروفه ثلاثة فصاعداً، وعدّها منها (عند، ولدن، ولدى). فالحديث كان منصّباً على ذكر معاني تلك الكلم فحسب. ولا أرى أن نُحمّل النص أكثر ممّا يحتمله ظاهره.
- ١٥ ٢- جعل سيبويه (عند، ولدى) بمعنى واحد وهو الحضور والقرب، أمّا

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٢) البيت للراجز غِيلان بن حريث . يُنظر الكتاب ٤ / ٢٣٣ ، ولسان العرب ، مادة (نخر) ، وروايته فيه : إلى منخوره ٥ / ١٩٨ ، وتاج العروس ، وجاء البيت فيه بالروايتين ، يُنظر مادة (نخر) ١٤ / ١٨٤ ، ومادة (نخر) ١٤ / ١٨٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ٤ / ٤١٦ .

(لدن) فتقصر عنهما في هذا المعنى فهي لأول الغاية لا غير.

٣-نسب سيبويه لبعض العرب حذف نون (لدن) حتى صارت على حرفين

(لَدْ)، وهذا هو عين ما ذكره في موضع آخر، حيث يقول: « وأما

(لَدْ) فهي محذوفة، كما حذفوا يَكُنْ. ألا ترى أنك إذا أضفته إلى مضمر رددته

٥ إلى الأصل، تقول: من لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي؛ فإنَّما لَدُنْ كَعَنْ^(١).

فلم نره ينصُّ على أنَّه لم يسمع عن العرب لغة أخرى في (لدن)، أو أن

(لدى) ليست من لغاتها. فهل يعقل أن نبي على هذا أن ليس في (لدن) إلا

لغة واحدة هي (لَدْ) المحذوفة النون، وننكر بقية اللغات التي وجدت في كتب

النحاة بعده، ومنها (لدى).

١٠ أما أيُّهما هو الأصل لصاحبه (لدن) أم (لدى)؟

فالقول الذي يظهر لي أن ليست إحداها هي الأصل للأخرى، بل هما نتاج

أصل واحد هو (لَدْ) المفتوح اللام والمضعف الدال. وهو ما انتهى إليه

الدكتور رياض الخوام في بحث له عن (لدن و لدى). أوضح فيه أن (لَدْ)

المضعف هي الصيغة القديمة لكل من (لدن) و (لدى). وقد طرأ عليها تحول

١٥ داخلي لسبيين؛ أحدهما صوتي، والآخر دلالي.

أما السبب الصوتي فهو أن العرب هربت من التضعيف، فأبدلت من الحرف

الثاني حرفاً آخر؛ وذاك لأنَّ التضعيف ثقیل يحتاج إلى جهد عضلي، قال سيبويه

مشيراً إلى ذلك « اعلم أنَّ التضعيف ثقیل على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف

أخفَّ عليهم من أن يكون من موضع واحد »^(٢).

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٧ .

وحسب الدكتور رياض أن المتكلم بعد أن بذل هذا الجهد، أراد أن ينهي الكلمة بصوت مريح سهل فارتأى - أولاً - صوت النون؛ لأنه صوت يحسن السكوت عليه، ولأن اللغات تستخدم السواكن الأنفية والترددية بشكل أكبر من بقية الحروف لتحقيق عنصر المخالفة. والذي ساعد المتكلم على إجراء هذه المخالفة هو الشبه الكبير بين حرفي الدال والنون، فكلاهما حرف مجهور.

ثم ارتأى المتكلم - أحياناً أخرى - ولعل ذلك في مرحلة متأخرة عن الأولى أن يستبدل بهذه الدال الألف المقصورة؛ لما في أحرف المد واللين من سهولة في النطق ويسر. هذا مع ما بينهما من الشبه، فكلاً من الدال والألف حرف مجهور. ولعل مما سهّل على المتكلم - بعد ذلك - إجراء هذه المخالفة ما عهده من مشابهة بين النون والألف، وهو الأمر الذي أكدّه المحدثون. فقد أشار الدكتور أنيس إلى « أن اللام والنون والميم تعدّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين »^(١). فلمّا كانت هذه المشابهة قائمة، وكان المتكلم - من قبل - قد أجرى المخالفة، فجعل دال (لذ) الثانية نوناً، وكانت النون شبيهة بالألف، والتغير يؤنس بالتغير، بسط ذلك الطريق لدال (لذ) الثانية لتجعل ألفاً مقصورة. فلهذه العوامل مجتمعة أجرى المتكلم المخالفة، فتولدت (لدى) عن (لذ).

أمّا السبب الدلالي - والذي يراه الدكتور رياض العامل المهم لإجراء هذه المخالفة - هو أن المتكلم كان حريصاً على التفريق بين معنى الظرفية من جهة، ومعنى الخصام من جهة أخرى - وهما الأصلان اللذان حصر ابن فارس فيهما معاني صيغة (لذ) المضعفة كلها - فارتأى أن يجري تحولاً داخلياً في الكلمة بدلاً من أن يزيد عليها حرفاً أو أكثر فأبقى التضعيف دالاً به على الخصام، وجعل

(١) الأصوات اللغوية ص ٢٤٠ .

(لدن) و (لدى) مختصين بالظرفية بعد أن أجرى المخالفة على (لد)^(١).

ولقد كان الدكتور رياض موفقاً في إجراء هذه المخالفة على نحو ما بيناه سابقاً. وهو ينبّه على أمر يجدر بنا أن نقف عليه، هو « أن الوقوف على المراحل التاريخية، لهذه التحولات التي حدثت على مادة (لد)، وأنتج لنا (لدُنْ و لدَى)، أمر متعذر بل مستحيل؛ وذلك لبعده العهد بيننا وبين هذه المراحل، كما أن افتراضنا لا يعني أن كلّ مضعف في العربية له نظير غير مضعف، جرى عليه ما جرى على (لدْ و لدُنْ و لدَى) إذ كلُّ حالة لها عوامل خاصّة تخضع لها، وتدرس وفقها »^(٢).

وهذا الرأي قد أيده الدكتور سعد الغامدي أيضاً، وأشار إلى أن حسم هذه الأمور علمياً ليس بالمستطاع حتى تُثبت الدراسة التاريخية ذلك، وهذا بعيد المنال كما يبدو^(٣).

معناها عند النجاة:

(لدن) بمعنى (عند)، كلاهما ظرف بمعنى القرب والحضرة. إلا أن (لدن) أخصّ؛ لدلالاتها على مبدأ الغايات بخلاف (عند)، يقول سيوييه: « وأما (لدن) فالموضع الذي هو أول الغاية »^(٤) زمانيةً كانت تلك الغاية، نحو: ما رأيته من لدن يوم الخميس، أو مكانيةً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَا تَجِدُنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا ﴾ (النساء / ٦٧) أي من جهتنا ونحونا.

(١) يُنظر لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية، وأحكامهما النحوية ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية، وأحكامها النحوية ص ٣٣.

(٣) يُنظر مجلة علوم اللغة، المجلد الرابع، العدد الثالث (٢٠٠١) عنوان البحث: موقف ابن مالك من الزمخشري في بنية الألفاظ، ص ٢١٤.

(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٣.

(حيث)^(١)، فتضاف للجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

وَتَذْكُرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضَ كَالنَّسْرِ^(٢)

وللفعلية^(٣)، نحو قول الآخر:

لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ^(٤)

-تختص (لدن) بإضافة (غدوة) إليها، وهذا لا يكون لأيّ لفظة أخرى

تشابهها، قال ابن يعيش: « فلا نقول قياساً على (لدن غدوة) لدن بكرة؛ لأنه لم

يكثر في كلامهم كثرة (لدن غدوة) »^(٥).

ويجوز في (غدوة) مع (لدن) ثلاثة أوجه:

أ-الجر على الإضافة: وهو الأصل، يقول سيبويه: « والجرّ في غدوة هو

الوجه والقياس »^(٦).

ب-الرفع: على إضمار كان التامة بعد (لدن)، وتكون (غدوة) فاعلاً لها.

ج- النصب : وهو شاذّ، إلا أنّهم استباحوه لكثرة استعمالهم (لدن) مع

(غدوة)؛ تخفيفاً دون سائر الظروف، نحو: بكرة، وعشية... ونحوهما. وللنحاة

في توجيه النصب ثلاثة أقوال: النصب على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به،

(١) يُنظر البحر المحيط ٤ / ٢٤ ، ٧ / ٨٦ ، ومآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري ص ١٩٠ .

(٢) البيت لم يعرف قائله ؛ فهو بلا نسبة في الارتشاف ٣ / ١٤٥٣ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٧٢ ، والمساعد ١ / ٥٣٣ ، وخزانة الأدب ٧ / ١١١ .

(٣) يُنظر الارتشاف ٣ / ١٤٥٤ ، والمقنع في الدراسات النحوية ص ٦٤ - ٦٥ .

(٤) البيت لم يعرف قائله ؛ فهو بلا نسبة في البحر المحيط ٢ / ٣٧٢ ، والمساعد ١ / ٥٣٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٧١٩ ، وخزانة الأدب ٧ / ١١١ .

(٥) شرح المفصل ٤ / ١٠٢ .

(٦) الكتاب ١ / ٢١٠ .

أو على أنها خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها^(١).

-ذهب أغلب النحاة إلى كون (لدن) مبنية في أكثر لغات العرب، عدا لغة قيس^(٢)؛ وذلك لعدم تمكنها في الكلام تمكن (عند) العربية، حيث لا تقع في جميع مواقعها. فـ (لدن) للموضع الذي هو أول الغاية لا غير، كما صرح بذلك سيبويه^(٣).

٥

وتبعه الخالفون من بعده فألزموها استعمالاً واحداً وهو الظرفية، وابتداء الغاية، ومنعوا الإخبار بها وعنهما، فلا تقع (لدن) إلا فضلة في الكلام. فقصرت عن (عند) العربية في جميع لغات العرب، كما أشبهت (لدن) الحروف في لزوم استعمال واحد فُئنت كبنائها. وقيل: بُئيت (لدن) لأنها أشبهت الحروف في وجه آخر، وهو وضع بعض لغاتها على حرفين، ثم حُملت بقية اللغات عليها^(٤).

١٠

ولم تعرب (لدن) إلا في لغة قيس الذين أعربوها إعراب (عند)؛ تشبيهاً لها بـ (عند)، وذلك لكون موضع (لدن) صالح لوقوع (عند).

-قد يطرأ الحذف على نونها- وهو لغة لبعض العرب- فتُحذف كما تُحذف من (لم يكن)^(٥) قال الراجز- غِيلان:-

يَسْتَوْعِبُ الْبَوَّعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْحُورِهِ^(٦)

إلا أن هذا الحذف- وإن كان جائزاً- لا يقاس عليه؛ لأنّ نونيهما أصليتان

١٥

(١) المقنع في الدراسات النحوية ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) يُنظر التخمير ٢ / ٢٨٠ ، وشرح اللمع للواسطي ص ٦٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٧ ، وشرح الكافية

الشافعية ٢ / ٩٥٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٨ - ٣٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٣ .

(٣) يُنظر الكتاب ٢ / ٢٣٣ .

(٤) يُنظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٣ .

(٥) يُنظر الكتاب ٣ / ٢٨٦ ، ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٦) سبق تخريجه ص ١٦٤ .

في الكلمة، وقد حُذفتا تخفيفاً؛ لكثرة مثل ذلك في كلامهم^(١).

-أطلق بعض أهل اللغة القول بأنّ (لدن) بمعنى (عند)، أو بمعنى (من عند)؛ إلا أنّ المحققين منهم أكدوا أنّ بينهما فروقاً من حيث المعنى والاستعمال، هي:

١. أنّ (لدن) ملازمة لمبدأ الغايات بخلاف (عند)، فإنّها قد تكون لمبدأ الغايات مع (مِنْ)، نحو: جئت من عنده، ومن لدنه، وقد لا تكون له، نحو: جلست عنده. بينما لا يجوز: جلست لدنه؛ إذ ليس المعنى على الابتداء، وإنّما المعنى جلست في مكان قريب منه.

٢. أنّ الغالب استعمال (لدن) بمرورة بمنّ، ولذا لم ترد في القرآن الكريم إلا على هذا النحو، بخلاف (عند).

٣. أنّ (لدن) مبنية عند أكثر العرب، بخلاف (عند).

٤. جواز إضافة (لدن) إلى الجمل، ولا يجوز ذلك في (عند).

٥. جواز قطع (لدن) عن الإضافة قبل (غدوة)، مع نصب (غدوة) بعدها، نحو قول الشاعر:

وَمَازَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبِ^(٢)

بنصب (غدوة) على أحد الأوجه السابق ذكرها.

(١) يُنظر لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية، وأحكامهما النحوية ص ١٥ .

(٢) البيت لأبي سفيان بن حرب قاله يوم أحد . يُنظر كتاب الحيوان ١ / ٣١٨ ، والبداية والنهاية

٤ / ٢١ . وبلا نسبة في حروف المعاني والصفات ص ٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٨ ،

والمساعد ١ / ٥٣٤ .

٦. لا تقع (لدن) إلا فضلة، بخلاف (عند) فإنها تقع عمدة وفضلة^(١).

ثالثاً: دراسة (لدى)

معناها عند النجاة:

٥ (لدى) بمعنى (عند)، لا بمعنى (لدن) على الأصح، كما جاءنا عن سيبويه:

« ولدى بمنزلة عند »^(٢). ويقول الليث بن عاصم: « (لدى) معناها معنى (عند)،

يقال: رأيتُ لدى باب الأمير، وجاء أمرٌ من لَدَيْكَ: أي من عندك »^(٣).

وقد قصرت (لدن) عن منزلة (لدى)؛ لأنها لا ابتداء الغايات لا غير،

و (عند) و (لدى) يكونان لا ابتداء الغاية وغيرها؛ إذ يتعين الابتداء فيهما مع

١٠ (من)، وينعدم بانعدام وجودها.

لغاتنا: قد ذكرنا عند حديثنا عن (لغات لدن) ما يغنيانا - بإذن الله - عن

إعادة الحديث هنا^(٤).

استعمالاتها: قد تستخدم (لدى) في غير الظرفية، فتأتي للإغراء، يقال:

(١) يُنظر تلك الفروق في: أوضح المسالك ١٣٠/٣ وما بعدها، والمغني ٣١٥/١-٣١٦، والتصريح

بمضمون التوضيح ١٧٥/٣ وما بعدها، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٤/٢. كما

رصدها بعض المحدثين، مثل: النحو الوافي ١٢١/٣ وما بعدها، وتهذيب شرح ابن عقيل

٢٠٣/٢-٢٠٤، وكثرة الاستعمال وأثرها في النحو العربي ص ١١٤ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٤.

(٣) لسان العرب، مادة (لدى) ١٥ / ٢٤٥.

(٤) يُنظر ص ١٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

لديك فلانًا، أي عليك به^(١)، أو بمعنى (هل)^(٢) كقول الشاعر:

لَدَى مِنْ شَبَابٍ يُشْتَرَى بِمَشِيبٍ وَكَيْفَ شَبَابُ الْمَرْءِ بَعْدَ دَيْبٍ^(٣)

أحكامها النحوية:

- (لدى) ظرف غير متمكن، لاحظ له في التصريف والاشتقاق.

- (لدى) من حيث البناء والإعراب: اعتبار (لدى) من جملة لغات

٥ (لدى) أمرٌ مختلفٌ فيه - كما أسلفنا -، وعلى إثر ذلك كان الاختلاف حول

بنائها أو إعرابها، كما سيأتي:

أ- (لدى) معربة^(٤): وذاك عند من ذهب إلى أنها ليست لغة في (لدى)،

وإنما هي ظرف بمنزلة (عند)، فأعربت كإعرابها. وإلى نحو هذا ذهب كثير من النحويين.

١٠ ب- (لدى) مبنية^(٥): وذاك عند من عدّها من أخوات (لدى)؛ فبنيت

كبنائها. يقول ابن الحاجب: «وُئِنِّي (لدى) لأنّه هو هو، وقد تقدّم أنّ كلّ اسم بُني فإنّه يُبنى، وإن اختلفت لغاته بزيادة أو نقصان مع بقاء أصل المعنى. فُيُنِّي (لدى) لشبهه الحرف، وُئِنِّي (لدى) لشبهه ما أشبه الحرف، وإن اختلفت جهات الشبه

(١) يُنظر لسان العرب ، مادة (لدى) ١٥ / ٣٤٥ ، والمعجم الوسيط ، مادة (لدى) ٢ / ٨٢٢ ،

وكثرة الاستعمال وأثرها في النحو العربي ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) يُنظر لسان العرب ، مادة (لدى) ١٣ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ، وكثرة الاستعمال وأثرها في النحو العربي ص ١١٧ .

(٣) البيت لم يُعرف قائله ؛ فهو بلا نسبة في نفع الطيب وروايته فيه (بعد ذهاب) ٧ / ٣٧٤ ،

ولسان العرب ، مادة (لدى) ١٣ / ٣٨٤ ، والمحكم والمحيط الأعظم مادة (لدى) ٩ / ٣٣٣ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٣ ، والمغني ١ / ٣١٥ ، والهمع ٣ / ١٦٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٦٤ .

(٥) يُنظر شرح المفصل ٤ / ١٠٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٥ ، والبسيط ١ / ٤٩٧ .

فإنّه لا يضرب، ألا ترى أنّ (نَزَالِ) بُني لشبهه بانزل، وبُني (فَجَار) لشبهه بنزال، وإن اختلفت جهات الشبه، وهذا كثير في العربية في أبواب مختلفة ^(١).

كما ارتأى ابن يعيش وجهًا آخر في مشابقتها للحروف هو فرط إيهامها بوقوعها على كل جهة من الجهات الست، فأشبهت الحروف في الإيهام فُبيت كبنائها ^(٢).
فكون (لدى) إذن من جملة أخوات (لدن) أمرٌ منظورٌ إليه في هذا التقعيد.

-تقع (لدى) عمدة وفضلة، وإن كان استعمالها فضلة هو الأكثر ^(٣). ومن وقوعها عمدة قوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا كَنْبٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ﴾ (المؤمنون / ٦٢)، وقوله: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (ق / ٣٥)، حيث قد أخبر بهما في الآيتين.

- (لدى) من الظروف الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى ^(٤). وتضاف للمفرد ظاهراً أو مضمراً، فتسلم ألفه مع الظاهر كقوله تعالى: ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ ﴾ (غافر / ١٨)، وتقلب ياءً مع المضمّر غالباً كقوله تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق / ١٨). وتحزّز ابن مالك بالغلبة من نحو قول الشاعر: فلو برئت عقولكم بصرثم بأنّ دواء دائكم لدانا ^(٥) إذ سلمت ألفها مع المضمّر أيضاً ^(٦).

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٥ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ٤ / ١٠٠ .

(٣) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦، والمغني ١ / ٣١٥ .

(٤) يُنظر شرح المفصل ٢ / ١٢٧، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٦، وشرح الألفية لابن النازم ص ٣٨٨ .

(٥) البيت لم يعرف قائله ؛ فهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، وروايته فيه (فلو برّت عقولكم نصرثم) ٢ / ٢٣٨ . ويُنظر أيضاً شفاء العليل ١ / ٤٨٦، والهمع ٢ / ١٦٦ .

(٦) يُنظر حروف المعاني والصفات ص ٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٩، ٢٣٨، وشفاء العليل ١ / ٤٨٦ .

وكما أشرنا سابقاً إلى الفرق بين (لدن) و (عند)، نذكر هنا الفرق بين (لدى) و (عند)، فعلى الرغم من تفوق الشبه بينهما على ذاك الذي بين (لدن) و (عند)، إذ كلاهما ظرف غير متمكن، موغل في الإبهام فجرى مجرى الجهات الست في تعدي الفعل اللازم إليه، تقول: جلستُ عندك ولديك، كما تقول: جلستُ خلفك. ولزما الإضافة لفظاً ومعنى للبيان، إلا أنَّهما لا يضافان للجمل، بل للاسم المفرد ظاهراً أو مضمراً. وهما معربان - على أحد الآراء في حكم لدى -. يقعان عمدة وفضلة، وإن كانت الفضلة فيهما هي الأكثر.

إلا أنَّه لا يمكن إطلاق القول بتشابههما مطلقاً، فثمت فروق دقيقة بينهما من حيث المعنى والاستعمال. تظهر بالبحث إلا أنَّ كثرة الخلط الواقع بين (لدن) و (لدى) جعل في أمر البحث صعوبةً.

فهذا الزجاج يقف في مقدمة أولئك الذين أشاروا في مؤلفاتهم إلى تلك الفروق الدقيقة بين (عند، ولدن)، وهو ممن يرى أنَّ (لدى) لغة من لغات (لدن)، يقول في كتابه (معاني القرآن وإعرابه): « ﴿ وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء / ٤٠) ... وفيها لغات. يقال لَدُ وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدَى. والمعنى واحد ومعناه مِنْ قَبْلِهِ »^(١).

ونحواً من ذلك نجد عند السيرافي، والزمخشري، وطائفة من النحاة الذي جعلوا من (لدى) و (لدن) لغتين إحداهما في الأخرى^(٢).

وعند تتبعنا لما جاء في بعض أمهات النحو من اختلافات بين (عند، لدى)

(١) ٥٣ / ٢ .

(٢) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢١٢ ، والتخميمير ٢ / ٢٧٩ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٧ ، ٤ / ١٠٠ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٣ .

نلاحظ أنّ ما وصلنا من كتب النحاة الأوائل كسيبويه، والمبرد، وابن السراج (ت ٣١٦هـ) قد حوى بعض الإشارات أو التلميحات البسيطة التي تنبئ عن تلك الفروق التي رأيناها جلية عند ابن الشجريّ، ومن دار في فلكه. وربّما كان انشغال النحاة في تلك الفترة بمسائل النحو والصرف الأساسية، ولاسيّما والنحو في تلك الفترة يعيش طور النشوء والنمو قد شغلهم عن الالتفات إلى بيان تلك الفروق الدقيقة التي فطن لها النحاة من بعدهم، وأشاروا إليها على النحو التالي:

أ- طائفة أشارت إلى استعمال (عند) في الأعيان والمعاني معاً، فتقول: (هذا زيدٌ عندي، وهذا القولُ عندي صوابٌ)، بخلاف (لدى) فتقع ظرفاً للأعيان فقط، فلا يصحُّ أن تقول: (هذا القولُ لدى صوابٌ). ١٠

وقد نسب ابن هشام هذا القول لابن الشجريّ في أماليه، ومبرمان في حواشيه^(١). وقد كان من الأولى أن يقدم مبرمان؛ لأنّه سابق على ابن الشجريّ^(٢). هذا ولم يشر ابن الشجريّ في أماليه - عند إيراده هذا القول - لمبرمان رغم سبقه له.

وقد ردّ بعضهم رأي هذا الطائفة بأنّ استعمال (لدى) في المعاني نادر، لا ممتنع؛ لأنّهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس، كقول بعض المصنفين (واسأله الفوز لديه)^(٣). بينا ذهب آخرون إلى ردّ ذلك المنع مطلقاً؛ لورود مثله في كتاب الله - عزّ وجلّ! - حيث يقول تعالى: ﴿ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ ﴾ (ق / ٢٩). ١٥

(١) يُنظر المغني ١ / ٣١٦ .

(٢) توفي مبرمان عام (٣٤٥هـ) ، بينما توفي ابن الشجريّ عام (٥٤٢هـ) . وهذا ما تبّهت له أيضاً الدكتوراة يسرية محمد في كتابها (آراء ابن الشجريّ عند ابن هشام في المغني) ص ٧٣ .

(٣) يُنظر حاشية الصبان ٢ / ٢٦٤ .

فأوقع (لدى) ظرفاً لمعنى، هو القول^(١).

والصحيح هو وقوع (لدى) ظرفاً للأعيان دون المعاني، فهو ما عليه أكثر النحاة. وما خالف ذلك فخروج عن الأصل، وسبيله المجاز.

ب- طائفة أشارت إلى استعمال (عند) في الحاضر والغائب، بخلاف (لدى) فلا تستعمل إلا في الحاضر، تقول: عندي مالٌ سواء أكان المال حاضراً أم غائباً عنك. ولا تقول: لديّ مالٌ، إلا إذا كان المال حاضراً.

ولتعلم أنّ الأصل في استعمال (عند) إنّما هو في الأعيان المشاهدة -الحاضرة- من أيّ قطر كانت، ثم توسعوا فيها فاستعملوها في غير ذلك من غير نظرٍ لظرفية أو غيرها، فتقول: عندي مالٌ، لما هو بحضرتك ولما غاب عنك. فقد ضُمَّنت معنى الملك والسلطان على الشيء، ومن هنا ظهر استعمالها في المعاني أيضاً فيقال: عنده خيرٌ، وما عنده شرٌّ؛ لأنّ المعاني ليس لها جهات^(٢). وربما أعربوها لما توسعوا فيها بخلاف (لدى، ولدن)، يقول السيرافي في ذلك:

« فإن قال قائل: فهلاًّ أعربت كما أعربت (عند)؟

فالجواب في ذلك: أنّ (عند) توسعوا فيها، وأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد عنك، وإن كان أصلها للحاضر، فقالوا: (عندي مالٌ) وإن كان بخراسان، وأنت بمدينة السلام. و (فلانٌ عنده علمٌ) وإن لم يعنوا به الحضرة. وقد كان حكم (عند) في البناء حكم (لدن) لولا ما لحقها من التصريف الذي ذكرناه، و (لدنٌ) لا يتجاوز بها حضرة الشيء، فلذلك بُني «^(٣).

(١) يُنظر حاشية الصبان ٢ / ٢٦٤، والمقنع في الدراسات النحوية ص ٦٨.

(٢) يُنظر تاج العروس، مادة (عند) ٨ / ٤٢٧ - ٤٢٨، والمعجم الوسيط، مادة (عند) ٢ / ٦٣٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢١٢.

وقد عزا ابن هشام هذا الرأي للحريري، ولأبي هلال العسكري، وابن الشَّجَرِيَّ^(١). ونسب الأخير هذا الرأي لأبي هلال أيضًا، يقول: « وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري: تقول: عندي مالٌ وإن كان غائبًا عنك، ولا تقول: لديّ مالٌ إلا في المال الحاضر؛ لأنّ (لدن) إنّما هو لما يليك، ولا تقول: لدنّي مالٌ، وإن كان حاضرًا »^(٢).

والذي يظهر لنا من رأي أبي هلال المنقول في الأمالي والمغني تجويزه استعمال (عند) في الحاضر والغائب، بخلاف (لدى) فلا تقع إلا في الحاضر فقط؛ وذلك لأنّها لما يليك لا غير. وهذا خلاف ما وجدناه عند أبي هلال، فقد عقد في كتابه (الفروق اللغوية) مقارنة بين (عند، و لدن) لا (لدى)، جاء فيها: « (الفرق) بين قولك عندي ولدي: أنّ (لدي) يتمكن تمكن (عند). ألا ترى أنّك تقول: هذا القولُ عندي صوابٌ، ولا تقول لدي صوابٌ. وتقول: عندي مالٌ، ولا تقول لدي مالٌ، ولكن تقول لدي مالٌ؛ إلا أنّك تقول ذلك في المال الحاضر عندك. ويجوز أن تقول: عندي مالٌ، وإن كان غائبًا عنك؛ لأنّ لدي هو لما يليك. وقال بعضهم لدن لغة في لدني »^(٣).

فهل فهم ابن الشَّجَرِيَّ منه أنّ (لدى، ولدن) لغتان لكلمة واحدة، وابن هشام ناقل عنه، أو لم يتنبّه ابن الشَّجَرِيَّ لذلك الاختلاف، أو هو تحريف تعرضّ له الكتاب قبل أن يصل إلينا. جميعها أمورٌ محتملة، لكن الأخير منها هو ما يغلب عليه الظنّ؛ فقد جاء في آخر نصه جعل (لدن) لغة في (لدني). فربّما أراد في (لدني)، فيستقيم الكلام حينئذٍ على نحو ما نُقل عنه. ومّا يقوّي هذا الاحتمال

(١) يُنظر المغني ١ / ٣١٦ .

(٢) أمالي ابن الشَّجَرِيَّ ١ / ٣٤١ .

(٣) الفروق اللغوية ص ٣٤٦ .

-الأخير- أنّ أبا هلال في أول النصّ الذي بين أيدينا أشار إلى فرق بين (عند) و (لدن) لم يقع عليه ابن الشَّجَرِيّ، أو ابن هشام، وإلاّ لنسباه إليه، وهو استعمال (عند) في المعاني دون (لدن) .

وهذا الرأي قد وُجِدَ عند بعض النحاة السابقين لأبي هلال العسكري كالسيرافي^(١)، والفارسي الذي نقل لنا رأيه تلميذه الإمام عبد القاهر الجرجاني، يقول: « قال شيخنا- رحمه الله !- إنّ (عند) أشدّ ابهاماً من (لدى)؛ لأنّك تقول: عندي مالٌ، وليس هو معك، تريد أنّه في ملكك أو تحت يدك. ولا تقول: لديّ مالٌ، إلا هو معك »^(٢).

وقد سرى هذا القول في كتب المتأخرين كالأعلم الشنتمري، والواسطي (ت ٦٢٦ هـ) -^(٣) شارح لمع ابن جنّي-^(٤)، إلا أنّ الخلاف واقع عندهما بين (عند، ولدن)، لا (لدى). فربّما كانا يريان أنّ (لدى) من جملة أخوات (لدن). وممّن أثر عنهم هذا القول أيضاً الزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وابن أبي الربيع^(٥).

ج -طائفةٌ جمعت الأمرين السابقين معاً في التفريق بين (عند) و (لدى). وهذا ما نجده عند أكثر المتأخرين الذين هيأت لهم الظروف والأحوال الإطلاع على ما كتبه السابقون، وجمع شتات قولهم، وضمّهم إلى بعضه البعض في كتبهم

(١) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢١٢ .

(٢) المقتصد ١ / ٦٤٣ .

(٣) يُنظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٦١ ، وشرح اللمع للواسطي ص ٦٦ .

(٤) هو القاسم بن محمد الواسطيّ النحويّ الضريّر، ولد بواسط. له: شرح اللّمع، وشرح جمل الزجّاجي. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ .

(٥) يُنظر شرح المفصل ٤ / ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٣ ، والبسيط ١ / ٤٩٧ .

كابن الشَّجَرِيّ، وابن هشام، والسيوطي، والأشْمُونِي^(١). حتى وصل الأمر إلى المحدثين الذين ترسموا خطي سابقهم^(٢). إلا أن هذا الرأي لم يستأثر به المتأخرون، بل قد وُجِدَتْ له بدورٌ قديمةٌ عند نحاة القرن الرابع الهجري، فهذا الزجاج يقول عند ذكره لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء / ٤٠): « وفيها لغات. يقال لَدُ، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدَى. والمعنى واحد ومعناه من قَبْلِهِ، إلا أنّها لا تتمكّن تمكّن (عند)؛ لأنّك تقول: هذا القولُ عندي صوابٌ، ولا يقال: الوقتُ لَدُنِّي صوابٌ، وتقول: عندي مالٌ عظيمٌ، والمالُ غائبٌ عنك، و(لدن) لما يليك »^(٣) أي للحاضر.

كما أشار أبو هلال العسكري إلى ذين الفرقين - على ما بيناه آنفاً - وهو من علماء القرن الرابع الهجري.

وقد أضاف بعض النحويين إلى ذلك الفرق المعنوي بين (عند، لدى) فرقاً استعمالياً أيضاً. فمنعوا (لدى) من الجرّ مطلقاً، فلا يقال: (من لدى البلدة)، بخلاف (عند) فتجرُّ بمن خاصة^(٤).

وهناك من أعرض عن هذه الفروق صفحاً، ووقف لها منكراً ذاك هو أبو العلاء المعري؛ فله وجهةٌ مغايرةٌ في هذه المسألة، فحسبَ زعمه لا فرق بين (عند) و(لدن) كما عزا ابن الشَّجَرِيّ ذلك له في الأمالي: « وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال: لدي مالٌ، غائباً كان أو حاضراً، ومنع أن يكون بين عند ولدن

(١) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، والمغني ١ / ٣١٦ ، والجمع ٣ / ١٦٥ ، والمطالع السعيدة ص ٣١٧ ، وشرح الأشْمُونِي ٢ / ٢٦٤ .

(٢) يُنظر النحو الوافي ٢ / ٢٩٦ ، وكثرة الاستعمال وأثرها في النحو العربي ص ١١٦ - ١١٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٣ .

(٤) يُنظر الجمع ٣ / ١٦٥ ، والمطالع السعيدة ص ٣١٧ ، وشرح الأشْمُونِي ٢ / ٢٦٤ ، والنحو الوافي ٢ / ٢٩٥ ، وكثرة الاستعمال وأثرها في النحو العربي ص ١١٦ .

فرق في جميع أحوالها»^(١). ولا بين (عند) و (لدى) كما ذكر ابن هشام في المغني: « وزعم المعري أنه لا فرق بين (لدى) و (عند) »^(٢).

وأبي النصين هو ما أثر عن أبي العلاء؟ ذلك أمر لم يتيسر لنا معرفته؛ إذ لم أقف على هذا الرأي في أي من كتبه التي بين أيدينا^(٣). لكن ما يهون الأمر أنه لا يرى - في كلا النصين السابقين - فرقاً بين تلك الظروف الثلاثة (عند، ولدن، ولد) وهو قولٌ ينقصه الدليل، وينقصه ما عليه أكثر النحاة. فقد ضعفه ابن الشجري، وابن هشام، وتبعهما السيوطي^(٤).

هذا ما ذكره النحاة من فروق في المعنى والاستعمال بين (عند) و (لدى)، جاء بها صاحب المغني معزوةً إلى بعض أصحابها، كابن الشجري وغيره. وقد كان محققاً فيما نقله عن ابن الشجري، وهذا ما تشهد به نصوص الأمالي.

والحق أن تلك الفروق في المعنى والاستعمال بين تلك الظروف قد أثبتتها السماع اللغوي، وسار عليها القياس. وما جاء على خلاف ذلك فإنما سبيله المجاز لا الحقيقة. وهذه هي العرب تجنح - أحياناً - إلى المجاز، واستعارة لفظ مكان لفظ آخر، تاركةً الأصل الذي كان عليه.



١٥

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٤٢ .

(٢) المغني ١ / ٣١٦ .

(٣) عُني مؤلف كتاب (مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها) الأستاذ / محمد طاهر الحمصي بتذييل بحثه بفهارس تفصيلية للمسائل النحوية والصرفية والعروضية في آثار المعري المطبوعة ، وعند رجوعي إليه لم يوقفني على رأي المعري هذا في أي من كتبه ، وإنما أرجعني إلى أمالي ابن الشجري ص ٣٢١ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٣٤٢ ، والمغني ١ / ٣١٦ ، والجمع ٣ / ١٦٥ .

معنى (لا) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ

شَيْئًا ۖ

تحتمل (لا) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ۖ

شَيْئًا ۖ [الأنعام: ١٥١] أن تكون نافية، أو ناهية، أو زائدة. وقد أشار ابن هشام إلى تلك الأوجه المحتملة في كتابه (المغني)، حيث قال: « فقل: إن (لا) نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصل القول في الآية أن (مَا) خبرية بمعنى (الذي) منصوبة بـ (أَتْلُ)، و(حَرَّمَ عليكم) صلة، و(عليكم) متعلقة بـ(حَرَّمَ) هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون (ما) استفهامية منصوبة بـ(حَرَّمَ)، والجملة محكية بـ (أَتْلُ)؛ لأنه بمعنى: (أقول)، ويجوز أن يعلق (عليكم) بـ (أَتْلُ)، ومن رجح إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجحه على تعلقه بـ(حَرَّمَ)، وفي (أن) وما بعدها أوجه:

أحدها - أن يكونا في موضع نصب بدلاً من (ما)، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية، إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني - أن يكون في موضع رفع خبراً لـ (هو) محذوفاً.

أجازهما بعض المعربين. وعليهما فـ (لا) زائدة، قاله ابن الشَّجَرِيّ، والصواب أنَّها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

والثالث - أن يكون الأصل: أُبَيِّنُ لَكُمْ ذَلِكَ لئلاَّ تشركوا؛ وذلك لأنَّهم إذا حَرَّمَ عليهم رؤسائهم ما أحلَّ الله - سبحانه وتعالى! - فأطاعوهم أشركوا؛ لأنَّهم جعلوا غير الله بمنزلة.

والرابع- أن الأصل: أوصيكم بأن لا تشرکوا، بدليل أن: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا﴾ [الأنعام: ١٥١] معناه: أوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وعلى هذين الوجهين حذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس- أن التقدير: أثل عليكم أن لا تشرکوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج.

والسادس- أن الكلام تم عند (حرم ربكم)، ثم ابثدى: عليكم أن لا تشرکوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا ولا تقربوا، فـ(عليكم) على هذا اسم فعل بمعنى: الزموا.

و(أن) في الأوجه الستة مصدرية، و (لا) في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع- أن (أن) مفسرة بمعنى (أي)، و (لا) ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم: لا تشرکوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً. وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري^(١).

لخص لنا ابن هشام في هذا النص الأوجه التي تحملها (ما) و (أن) في الآية الكريمة، فذكر:

١- أن (ما) في الآية فيها إعرابان:

أ / أن تقع موصولة بمعنى (الذي)، منصوبة بـ(أثل). وهو الظاهر فيها عنده.

(١) المغني ١/٤٨٤-٤٨٥ .

ب/ أن تقع استفهامية، منصوبةً بـ(حَرَّمَ). حكاها عن الزجاج.

٢- جَوَّزَ في المصدر المؤول من (أن) وما بعدها عدّة أوجه:

-الرفع: خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو. أي: هو أن لا تشرکوا.

-والنصب: وذلك على عدّة أوجه:

أ / بدل من (ما) إذا كانت موصولة، لا استفهامية.

ب/ على الإغراء، والعامل فيه (عليكم)، بمعنى: الزموا أن لا تشرکوا به؛

إذ الكلام الأول قد تمّ عند قوله: ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾.

ج/ بفعل محذوف، دلّ عليه ما تقدّم من كلام. فالتقدير: أثّل عليكم ألاّ تشرکوا.

د / بفعل محذوف، فالأصل: أوصيكم بأن لا تشرکوا، بدليل أن

﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا ﴾ معناه: وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر

الآية: ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ﴾.

-والجرّ على تقدير: أُبين لكم ذلك؛ لئلا تشرکوا.

وعلى كلا الوجهين الأخيرين حُذِفَت الجملة، وحرف الجرّ.

٣- نسب لابن الشَّجَرِيِّ القول بزيادة (لا) في وجهين، وقع المصدر المؤول

من (أن) وما بعدها فيهما:

أ / في موضع رفع على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو ألا تشرکوا.

ب/ في موضع نصب، بدلاً من (ما).

٤- مخالفة ابن هشام لابن الشجري في عدّها زائدة في وجه النصب، بدلاً من

(مَا) الموصولة. فهي نافية عنده في جميع الأوجه المذكورة آنفاً، عدا وجه الرفع، فهي فيه زائدة.

٥- ذَكَرَ وَجْهًا آخَرَ لـ (أَنْ) وقعت فيه مفسّرةً بمعنى (أَيُّ)، و (لا) ناهيةً بعدها. ونسب لابن الشجري إجازته.

هذه هي الأوجه التي ذكرها ابن هشام، وقد أوصلها بعضهم إلى عشرة أوجه بين رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، للإحاطة بما يُرجع لها في كتب الإعراب^(١).

وللوقوف على ما تُسبب لابن الشجريّ نعود للأُمالي، فقد جاء فيها:

« فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ فيحتمل العامل فيه وجوهاً:

أحدها- في قول بعض مُعربي القرآن أن يكون في موضع نصب، بدلاً من (مَا).

١٠ والثاني- أجازَه هذا المعربُ أن يكون في موضع رفع، على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، ولا يصحّ عندي هذان التقديران، إلا أن يُحكم بزيادة (لا)؛ لأنّ الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأنّ (لا) للنفي صار المحرّم ترك الإشراك، فإذا قدّرت بها الطرح كما لحقت مزيدةً في نحو: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، و ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] استقام القولان... ويحتمل عندي قوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾ ١٥ وجهين آخرين:

أحدهما: أن تكون (أَنْ) مفسّرةً بمعنى (أَيُّ)، كالتي في قوله تعالى: ﴿أَنْطَلَقَ أَلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾ [ص: ٦] معناه: أي امشوا، وتكون (لا) نهيًا، و (أَنْ) المفسّرة تؤدي معنى القول، فكأنّه قيل: أقول: لا تشركوا به شيئاً...

(١) يُنظر تفصيل تلك الأقوال في الدر المصون ٢١٣/٣ وما بعدها .

والوجه الثاني: أن تجعل (عليكم) منفصلةً ممّا قبلها، فتكون إغراءً بمعنى: الزموا، كأنه اجتزأ بقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾، ثم قيل على وجه الاستئناف: ﴿عَلَيْكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ أي: عليكم ترك الإشراك، وعليكم إحساناً بالوالدين، وألاً تقتلوا أولادكم، وألاً تقربوا الفواحش، كما تقول: عليك شأنك، أي: الزم شأنك، وكما قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] أي: الزموا أنفسكم»^(١).

إذن في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ﴾ جوّز النحويون والمفسرون في (أن) قولين:

القول الأول - أن تكون (أن) مصدرية

١٠ يحلّ المصدر المؤول من (أن) المصدرية، ومدخولها محلاً من الإعراب رفعاً ونصباً وجراً. وقد جوّز ابن الشجريّ في المصدر المؤول في الآية وجهين:

- الوجه الأول: وقوعه منصوباً

وقد تعدّدت دواعي نصبه عند النحويين والمفسرين، فجوّز ابن الشجريّ نصبه على البدل من (مَا) الموصولة الواقعة مفعولاً بـ(أَتْلُ) أو بـ(حَرَّمَ). ولا يصح تقدير (ما) استفهامية؛ إذا لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام. فتقدير الكلام: أتل أن لا تشرکوا به شيئاً.

قال بهذا الطبري، وابن عطية، والنحاس، والثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، ومكي^(٢). استمع إلى تقدير الكلام عند النحاس: «ويجوز أن تكون (أن) في موضع نصب

(١) أمالي ابن الشجريّ ٧٢/١ وما بعدها.

(٢) يُنظر جامع البيان ٨٢/٨، والمحزر الوجيز ٣٩٢/٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢، وتفسير الثعلبي ٢٠٣/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣١٤/١.

بدلاً من (ما)، أي: أثُلُ عليكم تحريم الشرك»^(١).

وقد تبعهم في هذا القول بعض المتأخرين أيضاً كابن الأنباري، والعكبري، والبيضاوي، والألوسي^(٢). فالمصدر المؤوّل منصوب عندهم على البدلية، إمّا من (ما) الموصولة، أو من عائد صلتها المحذوف تخفيفاً، فتقديره: (حرّمه).

٥ - الوجه الثاني: وقوعه مرفوعاً

على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف. ذهب إلى هذا الوجه جملةٌ من النحاة والمفسرين كالطبري، وابن عطية، والنحاس، ومكيّ، والبغوي، وابن الأنباري، والعكبري، والبيضاوي، وأبي حيان، وابن هشام، والثعالبي (ت ٨٧٦هـ)، والغرناطي الكلبي، وأبي السعود^(٣).

وقد قدّر أكثر هؤلاء ذلك المحذوف بـ(هو)، أي: أثُلُ ما حرّم ربكم عليكم هو أن لا تشركوا به شيئاً^(٤). وقدّره العكبري، والبيضاوي، وأبو حيان، وأبو

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢ .

(٢) يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ ، والبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١ ، وتفسير البيضاوي ٣٢٨/١ ، وروح المعاني ٥٧/٨ .

(٣) يُنظر جامع البيان ٨١/٨ ، والمحرر الوجيز ٣٩٢/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١٤/١ ، وتفسير البغوي ١٤١/٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ ، والبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١ ، وتفسير البيضاوي ٣٢٨/١ ، والبحر المحيط ٢٥٠/٤ ، والمغني ٤٨٤/١ ، وتفسير الثعالبي ٥٦٧/١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢٥/٢ ، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٣ .

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١٤/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ ، وتفسير البغوي ١٤١/٨ ، وجامع البيان ٨١/٨ ، وأمالى ابن الشجريّ ٧٢/١ .

السعود بـ (المتلو)؛ لدلالة سياق الكلام السابق عليه^(١). أمّا ابن عطية، والثعالبي، والكلبي فذكروا أنّ الكلام على تقدير: أثُل ما حرّم ربكم عليكم الأمر ألاّ تشركوا، أو ذاك ألاّ تشركوا^(٢). والأظهر هنا أنّ يُقدّر المحذوف بـ (المتلو)؛ لانعدام تقدير (لا) زائدة مع صحة المعنى، بخلاف غيره^(٣).

٥ وقد نسب ابن الشَّجَرِيّ هذا الوجه لبعض معرّبي القرآن، دون أن يصرّح باسمه، كما نسب الوجه السابق - وجه النصب - إلى ذلك المعرب أيضاً. وقد نقل ذلك عنه ابن هشام - عند تعرّضه لهذين الوجهين في الآية -، فقال: «أجازهما بعض المعربين»^(٤)، دون أن يصرّح أيضاً. وربّما قصد ابن الشَّجَرِيّ بقوله هذا صاحب (مشكل إعراب القرآن)؛ فقد ذكر هذين الوجهين باللفظ والترتيب الذي جاء به ابن الشَّجَرِيّ^(٥). ويرجّح هذا كثرة نقول ابن الشَّجَرِيّ عنه في الأمالي، متعقباً إياه في شيء منها.

١٥ و (لا) في الوجهين السابقين زائدة، فقد اشترط ابن الشَّجَرِيّ لصحّة هذين الوجهين الحكم بزيادة (لا) في الآية، معلّلاً لذلك بقوله: «لأنّ الذي حرّمه الله عليهم هو ألاّ يشركوا به، فإن حكمت بأنّ (لا) للنفي، صار المحرّم ترك الإشراك، فإذا قدّرت بها الطرح كما لحقت مزيدة في نحو: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ﴾

(١) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١، وتفسير البيضاوي ٣٢٨/١، والبحر المحيط ٢٥٠/٤، وتفسير أبي السعود ٤٤١/٨.

(٢) يُنظر المحرر الوجيز ٣٩٢/٥، وتفسير الثعالبي ٥٦٧/١، والتسهيل لعلوم التنزيل ٥٢/٢.

(٣) يُنظر الدر المصون ٢١٥/٣.

(٤) المغني ٤٨٤/١.

(٥) يُنظر مشكل إعراب القرآن ٣١٤/١. وقد نبّه محقق الأمالي على ذلك، يُنظر أمالي ابن الشجري، حاشية رقم (٤) من ٧٢/١.

وَالْمَغْرِبِ ﴿ [المعارج : ٤٠] ، و ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف : ١٢] استقام القولان «^(١) .

وقد ردّ الدماميني بهذا القول على مَنْ زعم كونها في الآية نافية لا زائدة^(٢) ، كابن هشام الذي ذهب إلى كونها نافية في الوجه الأول، واستصوب رأي ابن الشَّجَرِيِّ بزيادتها في الوجه الثاني^(٣) .

ولم أقع - فيما وقفتُ عليه - على مَنْ نبّه على اشتراط زيادة (لا) فيمن سبق ابن الشجري كالفرّاء، والأخفش، والزجاج، والزمخشري، وغيرهم من المشتغلين بإعراب القرآن ومعانيه، عدا ما قد يُفهم من تقدير الكلام عند النحاس، حيث يقول: « ويجوز أن تكون (أنْ) في موضع نصبٍ بدلاً من (ما) أي: أثُلْ عليكم تحريم الإِشراك »^(٤) .

وقد تبع ابن الشَّجَرِيِّ في القول بزيادة (لا) في الآية الكريمة خلقُ كثيرٌ، كجامع العلوم النحويّ، وابن الأنباري، والعكبري، والهمذاني، والبيضاوي، والثعلبي، والكلبي، والسّمين الحلبي، وأبي السعود^(٥) . وقد تعقّب السمين الحلبي مكياً على عدم تنبيهه على زيادة (لا) في الآية^(٦) .

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيِّ ٧٢/١ - ٧٣ .

(٢) يُنظر حاشية الدسوقي ٢٥٩/١ .

(٣) يُنظر المغني ٤٨٤/١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢ .

(٥) يُنظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٤١/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ ، والبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٨/٢ ، وتفسير البيضاوي ٣٢٨/١ ، وتفسير الثعلبي ٢٠٣/٤ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢٥/٢ ، والدر المصون ٢١٤/٣ ، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٣ .

(٦) يُنظر الدر المصون ٢١٤/٣ .

وقد أجيب ابن الشَّجَرِيّ والدماميّ - فيما زعماه من فساد المعنى بجعل (لا) في الآية نافية - بأمرين، هما:

الأول- أنَّ الأحسن في الآية عَدُّ (أن) مصدريةً في موضع نصبٍ على البدل، و (لا) نافية، دون أن يلزم على هذا فساد المعنى؛ لأنَّ قوله: ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ معناه: ما وصَّاكم به ربُّكم؛ بدليل قوله في آخر الآية: ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ﴾ فضمَّن التحريم معنى الوصية، وإن كانت الوصية أعمَّ في المعنى؛ إذ تكون بتحريم وبتحليل وبوجوب وندب، هذا فضلاً عن أنَّ من عادة العرب ذَكَرَ اللفظ الخاصَّ وإرادة العامَّ، كما تذكر اللفظ العامَّ وتريد الخاصَّ. فتقدير الكلام في الآية: قلُّ تعالوا أَتْلُ ما وصَّاكم به ربُّكم، ثمَّ أبدل منه على وجه التفسير والبيان اللفظ الخاصَّ، فقال: أن لا تشركوا به شيئاً، ذكره الكلبي^(١).

والثاني- أنَّ يقال: إنَّ البدل على نية تكرار العامل، فالمعنى: أَتْلُ أن لا تشركوا. وعلى هذا فالبدل بدل اشتمال؛ لأنَّ عدم الإشارك يتضمَّن الحرام بالضدِّ. ومن هنا يصحَّ جعل (لا) نافيةً. وأمَّا على كلام ابن الشَّجَرِيّ فبدل بعض، فجعلُ (لا) زائدةً صواباً^(٢).

ولقد رفض الشريف المرتضى^(٣) (ت ٤٣٦هـ) الحكم بزيادة (لا) في الآية الكريمة أيضاً، لسببين:

(١) يُنظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٢٥ .

(٢) يُنظر حاشية الدسوقي ١/٢٥٩ .

(٣) هو علي بن الحسين من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم! - إمام في علم الأدب والشعر، له: الأمالي وغيرها. يُنظر وفيات الأعيان ٣/٣١٣.

الأول- أن من أهل العربية من أنكر زيادتها في مثل هذا الموضع وضعفه، وحمل قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف : ١٢] على أنه خارجٌ على المعنى، والمراد به: ما دعاك إلى ألا تسجد؟ ومن أمرك بالألا تسجد؟ لأن من منع من شيء فقد دعي إلى ألا يفعل.

الثاني- يلزم من حمل (لا) على الزيادة في: ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ تقدير فعل آخر فيما اتصل به هذا الكلام، وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَالْوَالِدَيْنِ إِحْسِنَا ﴾؛ لأن ذلك لا يجوز أن يكون معطوفاً على المحرّم، فلا بد من إضمار: ووصينا بالوالدين إحساناً، وإذا احتيج إلى هذا الإضمار ولم يغن عنه القول بزيادة (لا) فالأولى أن يُكتفى بهذا الإضمار في صدر الكلام على حاله من غير إلغاء شيء منه، فكأنه - سبحانه وتعالى! - وصّى ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً، ويشهد لذلك ويقويه آخر الآية^(١).

ومثلهما أبو حيان لم يرتضِ زيادة (لا) هنا، وعدّه رأياً ضعيفاً؛ لأن ذلك يقضي بانحصار عموم المحرّم في الإشراك، أمّا ما بعده من الأمر، فلا يدخل بذلك في المحرّم. ولا يمكن زيادة (لا) فيه؛ لظهور المراد منها، وهو النهي^(٢).

وقد أجابه الشمني بأن انحصار عموم المحرم في الإشراك إنما يتجه على البديل من الضمير، لا على البديل من (ما)؛ لأن صحة البديل بصحة حلوله محلّ المبدل منه. وصحة حلول المبدل منه بصحة تسلط عامله عليه، وصحة تسلط عامله عليه

(١) يُنظر أمالي المرتضى ٣٥٧/٢ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٢٥١/٤ .

متحققة في البدل من (ما)؛ لأنَّ عامله (أَتْلُ). وهذه المذكورات متلوّة غير متحققة في البدل من الضمير؛ لأنَّ عامله (حَرَّم)، وهذه المذكورات ليست بمحرمة^(١).

وقد ذكر ابن الشَّجَرِيَّ وجهًا آخر وقعت فيه (أن) مصدريةً أيضًا، منصوبة على الإغراء. فالكلام قد تَمَّ وانقطع عند قوله تعالى: ﴿ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾، ثم قيل على وجه الاستئناف: ﴿ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ أي: عليكم ترك الإشراك. فـ(عليكم) اسم فعل بمعنى (الزُّمُوا)، فالمعنى على هذا: الزُّمُوا ترك الشرك^(٢).

وقد قال بهذا الرأي بعض النحاة والمفسرين كالبعثي، وابن الأنباري، وابن الجوزي، والرازي، والعكبري، والبيضاوي، وأبي حيان، والزرکشي، وأبي السعود^(٣).

وقد أوقع الرازي القطع والاستئناف في موضع آخر، فالكلام عنده قد تَمَّ وانقطع عند قوله: ﴿ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾، ثم ابتداءً مستأنفًا، فقال: ﴿ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾. بمعنى: لئلاَّ تشركوا به شيئاً^(٤).

وضعف أبو حيان، وتبعه السمين الحلبي هذا الوجه؛ لتفكيك الكلام فيه عن

(١) يُنظر حاشية الشمني ٥١/٢ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيَّ ١ / ٧٤ .

(٣) يُنظر تفسير البغوي ١٤١/٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ ، وزاد المسير ١٤٧/٣ ، والتفسير الكبير ٢٤٤/١٣ ، والبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١ ، وتفسير البيضاوي ٣٢٧/١-٣٢٨ ، والبحر المحيط ٢٥٠/٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٨١/٣ ، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٣ .

(٤) يُنظر التفسير الكبير ٢٤٤/١٣ .

ظاهره، ولعدم تبادر هذا المعنى إلى الذهن^(١).

القول الثاني: أن تكون (أن) في الآية مفسرة

وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، بشرط أن تتأخر عنها جملة، وألا يدخل عليها حرف جر^(٢).

وهذا يجري على (أن) في قوله تعالى: ﴿ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ ﴾. فـ (أتل) بمعنى القول، وقد تأخرت عن (أن) جملة، ولم تُجر بالحرف. فاجتمعت بذلك شروط التفسيرية، فالمعنى هنا: أتل ما حرم ربكم، أي: لا تشركوا. و (لا) على هذا الوجه ناهية.

وهذا الوجه هو اختيار الفراء، وابن عطية، والزمخشري^(٣). وقد أجاز ابن الشجري - وهو معاصر للزمخشري - هذا الوجه أيضاً. فهل استفاد أحدهما من الآخر؟ هذا أمرٌ يصعب تحديده. إلا أن الفارق بينهما أن الزمخشري اكتفى بهذا وجهًا وحيداً لـ (أن) في الآية. أمّا ابن الشجري فجوز في الآية أقوالاً أخرى. وقد سبقهما إلى القول به: الشريف المرتضى، كما تبعهما في القول بهذا الوجه عددٌ من النحاة والمفسرين كابن الأنباري، والرازي، والعكبري، والبيضاوي، والنسفي، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وأبي السعود، والألوسي^(٤).

(١) يُنظر البحر المحيط ٢٥٠/٤، والدر المصون ٣ / ٢١٥ .

(٢) يُنظر أوضح المسالك ١٤٤/٤، وعدة السالك ١٤٤/٤-١٤٥ .

(٣) يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١، والمحزر الوجيز ٣٩٣/٥، والكشاف ٤٨/٢ .

(٤) يُنظر أمالي المرتضى ٣٥٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١، والتفسير الكبير ٢٤٤/١٣، والبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١، وتفسير البيضاوي ٣٢٧/١، وتفسير النسفي ٤٠/٢، والبحر المحيط ٢٥٠/٤، والدر المصون ٢١٣/٣، والمغني ٤٨٥/١، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٣، وروح المعاني ٥٧/٨ .

ويردّ على جعل (أن) مفسّرة للفعل (أتل) وجوب كون ما بعده منهياً عنه محرّماً كلّ كالشرك وما بعده ممّا دخل عليه حرف النهي، إلا أن بين تلك النواهي أوامر حقّها أن يؤمر بها، لا أن يُنهى عنها. فأشكل هنا عطف الأوامر على تلك النواهي.

٥ وقد أجاب الزمخشري عن هذا بأنّ تلك الأوامر لما وردت مع النواهي، وتقدّمهنّ جميعاً فعل التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكمه، علّم أن التحريم راجع إلى أضدادها، وهي الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل في القول، ونكث عهد الله^(١). وقد نقل هذا عنه البيضاوي، وأبو حيان، وأبو السعود^(٢).

١٠ وفي جواب الزمخشري هنا بُعد وإلغاز في المعاني، لا ضرورة له كما ذكر أبو حيان. فخرّج ذلك العطف على وجهين:

أحدهما- أن هذه الأوامر معطوفة على قوله تعالى: ﴿ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ ﴾، أمرهم أولاً بأمرٍ يترتب عليه ذكر مناه، ثم أمرهم ثانياً بأوامر. وهذا واضح.

١٥ والثاني- أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي، وداخلت تحت (أن) التفسيرية على تقدير محذوف، تكون (أن) مفسّرة له وللمنطوق قبله الذي دلّ على حذفه، والتقدير: وما أمركم به، فحذفه لدلالة (ما حرّم) عليه؛ لأنّ معنى: ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ما نهاكم ربكم عنه، وعليه فالمعنى: قلّ تعالوا أتّل ما نهاكم ربكم عنه، وهكذا فيصحّ

(١) يُنظر الكشف ٤٨/٢ .

(٢) يُنظر تفسير البيضاوي ٣٢٧/١، والبحر المحيط ٢٥٠/٤، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٣ .

أن تكون (أن) تفسيرية لفعل النهي الدالّ عليه التحريم، وفعل الأمر المحذوف^(١).

ويبدو أن هذا القول هو الأظهر في: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا﴾؛ لتجليته المعنى المراد، ففي خروج المفسر على صورة النهي مبالغة في التحريم.

هذه هي الأوجه التي أورد فيها ابن هشام اسم ابن الشجريّ، وإن كان ابن الشجريّ في أماليه قد أشار إلى أوجه أخرى نقلها عن الزجاج، وقد عني ابن هشام بنقلها في المغني أيضاً^(٢).



(١) يُنظر البحر المحيط ٢٥٠/٤ .

(٢) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٣/٢-٣٠٤ ، وأمالي ابن الشجريّ ٧٣/١ ، والمغني ٤٨٤/١ .

ثبوت ألف (ما) الاستفهامية حال جرّها مع تفسير كلمة

(دمان) في قوله :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخَتِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي دَمَانٍ

عرض ابن هشام في المغني لبعض أحكام (ما) الاستفهامية ثم ذكر معنى كلمة (دمان) في بيت اشتمل على (ما) الاستفهامية وقد ثبتت ألفها حال الجرّ، حيث قال: « ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: (فيم)، و (إلام)، و (علام) و (بيم)، وقال: قَتَلَكَ وَلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكُتُّهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ؟^(١)

وربّما تبعت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله: يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي لَهْمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٌ؟^(٢) وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حُذِفَتْ في نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ (النازعات/ ٤٣)، ﴿فَنَاطِرَةُ يَمٍ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل/ ٣٥)، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (الصف/ ٢)، وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور/ ١٤)، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (البقرة/ ٤)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ (ص/ ٧٥). وكما لا تُحذف الألف في

(١) البيت للكميت في شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ص ٥٧١، والدرر اللوامع ٤٦/٦، وشرح

شواهد المغني ٧٠٩/٢، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المغني ٥٧٢/١، والهمع ١٢٥/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢١١/١، والمغني ٥٧٣/١، والدرر اللوامع ٣١٠/٦، وشرح شواهد

مغني اللبيب ٧٠٩/٢.

الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾

(النبأ/١) فنادر، وأما قول حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخَتِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ؟^(١)

فضرورة، والدمان كالرماد وزناً ومعنى. ويُروى (في رماد)؛ فلذلك رجَّحته على تفسير ابن الشجري له بالسَّرْجِين^(٢) «^(٣)» .

نستخلص من هذا النص ما يلي:

١ - يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا وقعت مجرورة، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها.

٢ - قد تلحق الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر.

٣ - علة هذا الحذف هو إرادة التفريق بينها وبين الخبرية.

٤ - أن وقوع (ما) الاستفهامية مجرورة دون حذف ألفها في القرآن الكريم نادر، وفي الشعر ضرورة.

٥ - لبّيت حسان روايتان: الأولى (في دَمَانٍ) كما جاء البيت في المغني، والثانية (في رَمَادٍ). والدمان عند ابن هشام كالرماد وزناً ومعنى؛ ولهذا رجَّحه على تفسير ابن الشجري له بالسَّرْجِين .

ولابدّ من العودة للأمالي لنقف على ما تُسبب لابن الشجري، حيث جاء فيها قوله: « فإذا أدخلتَ عليها حرفَ خفضٍ لزمَكَ في الأغلب حَذْفُ ألفها في اللفظ والخط، تقول: عمَّ سألتَ؟ وفيمَ جئتَ؟ فرّقوا بهذا بينها وبين الخبرية التي بمعنى

(١) البيت في ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - ص ٣٢٤، وخزانة الأدب ٦ / ١٠٣ .

(٢) السَّرْجِين : كلمة معربة عن الأجنبية، فأصلها (سرّكين)، فعُرِّبَتْ إلى الجيم . وإلى القاف أيضاً . وإنما كُسِرَ الأول ، ليوافق الأبنية العربية .

(٣) المغني ١ / ٥٧٢ وما بعدها .

(الذي)، كما جاء في التتريل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (النبا/١)، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام/١٣٢)، وقال في الاستفهامية: ﴿فِيمَ تَبْشِرُونَ﴾ (الحجر/٥٤) وفي الخبرية ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (البقرة/٤، والنساء/٦٠).
وقال جرير:

* يَا آلَ بَارِقَ فِيمَ سُبَّ جَرِيرُ*^(١)

ومن المجرور بمن قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (الطارق/٥)، وباللام: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ (البقرة/٩١). ومن العرب من يقول: لِمَ فعلت، بإسكان الميم، قال ابن مقبل:

أَخْطَلُ لِمَ ذَكَرْتَ نِسَاءَ قَيْسٍ فَمَا رُوِّعَنَ مِنْكَ وَلَا سُيِّنَا؟^(٢)

وقال آخر:

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ؟^(٣)

ومن العرب من يثبت الألف فيقول: لما تفعل كذا؟ وفيما جئت؟ وعلى ما تسبني؟ قال حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ كَخَتِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ؟^(٤)

الدمان: السرجين «^(٥)».

(١) وقامه: * قَدْ كَانَ حَقُّكَ أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ * يُنْظَرُ الدِّيَوَانُ ص ٣٦٦ .

(٢) يُنْظَرُ أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ / ٥٤٦ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧ / ١٠٩ .

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ١٩٦ .

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ١٩٧ .

(٥) أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ / ٥٤٥ وما بعدها.

يظهر هنا صحّة ما عزاه ابن هشام لابن الشجري من تفسير كلمة (دمان) في بيت حسّان - رضي الله عنه! -: بالسّرّجين. وقد قصر ابن هشام نقله على تفسير تلك الكلمة، فحسب. مغفلاً رأيه في مسألة حكم حذف ألف (ما) الاستفهامية حال جرّها. فلم يأخذ به، أو يشر إليه بالرغم من استثناسه برأيه حيناً، وردّه له في أخرى. ٥

وبتأمل النصّين السابقين يبدو أنّ ابن الشجري وابن هشام وإن اتفقا في علة حذف ألف (ما) الاستفهامية وهو قصد التفريق بينها وبين (ما) الخبرية. إلا أنّهما يختلفان بعد ذلك في أحكام ذلك الحذف على النحو الآتي:

١ - حَذَفَ أَلْفَ (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ يقع غالباً عند ابن الشجري، وواجباً عند ابن هشام. ١٠

والمشهور في مذهب جمهور النحويين حذف ألف (ما) الاستفهامية حال جرّها؛ فهو مذهب سلّكه زعماء البلدين كسيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم، وتبعهم فيه خلق من نخاة الأمصار^(١). وإن لم يطلق النحاة المتقدمين حكماً على ذلك الحذف^(٢)، إلا أنّ محققي النحاة المتأخرين كان لهم موقف من ذلك الحذف. فقد جعله بعضهم غالباً في (ما) الاستفهامية^(٣)، بينما ذهب أكثرهم كابن هشام وغيره إلى وجوب ذلك الحذف^(٤). ١٥

٢ - قد تتبع الفتحة الألف في الحذف، فتسكن الميم حينئذٍ. وهذا الحذف

(١) يُنظر الكتاب ٢ / ٤١٨، ٤ / ١٦٤، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٢٥، والجمل في النحو للخليل ص ٢٧٧، والأزهية ص ٨٥ - ٨٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٩٣.

(٢) يُنظر المراجع نفسها / الصفحات نفسها.

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٥٤، والارتشاف ١ / ٥٤٩.

(٤) يُنظر المغني ١ / ٥٧٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٩، والمساعد ٤ / ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٧٥، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٨، والتصريح ٥ / ٢٦٦، وشرح الأشموني ٤ / ٢١٦.

لغة لبعض العرب عند ابن الشجري، ومخصوصاً بالشعر عند ابن هشام.

٣ - إثبات ألف (ما) الاستفهامية إذا جرّت لغة لبعض العرب عند ابن الشجري - وإن لم يصرح بأصحاب تلك اللغة - اعترافاً بهذا الأسلوب الذي تنوعت شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب^(١)، وغير جائز عند ابن هشام؛ تمسكاً بالأصل، والمشهور من رأي جمهور النحاة^(٢)، فما وقع من ذلك في القرآن الكريم فنادر، وما وقع في الشعر فضرورة، كما جاء في بيت حسان بن ثابت - رضي الله عنه! -:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخَتِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ؟^(٣)

يهجو فيه بني عابد - بموحدة بعدها دال غير معجمة - بن عبد الله بن عمر بن مخزوم^(٤)، بقصيدة أولها قوله:

إِنْ تَصْلُحْ فَإِنَّكَ عَابِدِيٌّ وَصُلْحُ الْعَابِدِيٍّ إِلَى فَسَادٍ^(٥)

١٠ إلى أن ذكر:

فَفِيمَ يَقُومُ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخَتِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ؟^(٦)

نلاحظ أن رواية الديوان جاءت على (ففيم) - بحذف ألف (ما)

(١) ورد في نصي ابن الشجري وابن هشام شواهد على ثبوت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة من القرآن الكريم، والشعر. أمّا من الحديث الشريف فكقوله - صلى الله عليه وسلم! - لعلي لما قدم من اليمن: « بما أهلت؟ ». فقال: أهلت بما أهلت به، وقوله - صلى الله عليه وسلم! - أيضاً: « لا يبالي المرء بما أخذ من المال ».

(٢) يُنظر ص ١٩٧ من هذا البحث.

(٣) سبق تخريجه ص ١٩٧ .

(٤) يُنظر ديوان حسان - رضي الله عنه - ص ٣٢٤ .

(٥) ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - ص ٣٢٤ .

(٦) هكذا جاءت رواية البيت في ديوان حسان - رضي الله عنه! - ص ٣٢٤ .

الاستفهامية- وهذا يخالف الرواية المشهورة في كتب النحو، فليس فيها شاهد على إثبات ألف (ما) الاستفهامية حين تجرُّ. وقوله (على ما قام) أي: على أي شيء قام. وذكر العيني^(١) (ت ٨٥٥هـ) عن ابن جني أن (قام) هنا زائدة، والتقدير: على ما يشتمني^(٢). وفي لسان العرب: « قد ترتجل العرب لفظة (قام) بين يدي الجمل، فيصير كاللغو. ومعنى القيام العزم »^(٣). وقوله: (كخترير) تعريض بقبحه، وزاد ذلك القبح فقال: (تمرغ في دمان)، أي: تمتع فيه؛ لأنَّه يدلُّك خلفه بالشجر، ثم يأتي للطين والحماة فيتلطخ بهما، وكلما تساقط منه شيء عاد فيهما^(٤).

وقد جاءت أكثر روايات البيت على (رماد)^(٥)، وهي أصحُّها؛ لأنَّها رواية الديوان^(٦). أمَّا الطبري^(٧)، والمرادي^(٨) فجاءت رواية البيت عندهما على: (في ثراب)، كما رواه بعضهم (في دمال) باللام^(٩). ورواه ابن جني في المحتسب، وصاحب الأزهية، وابن الشجري، والعكبري، والرضي، وابن هشام، والأزهري،

(١) هو محمود بن أحمد بدر الدين، كان إماماً عارفاً بالعربية والتصريف، حافظاً للغة. له: شرح الشواهد الكبير والصغير وغيره. يُنظر بغية الوعاة ٢ / ٢٧٥.

(٢) يُنظر خزانة الأدب ٦ / ١٠٢ .

(٣) مادة (قوم) ١٢ / ٤٩٧ .

(٤) يُنظر خزانة الأدب ٦ / ١٠٣ .

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٨٢، وشرح المفصل ٤ / ٩، والمساعد ٤ / ٢٠٢، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٨، والتصريح ٥ / ٢٦٨، والدرر اللوامع ٦ / ٣١٤.

(٦) يُنظر ديوان حسَّان بن ثابت - رضي الله عنه! - ص ٣٢٤ .

(٧) يُنظر جامع البيان ١٩ / ١٥٦ .

(٨) يُنظر خزانة الأدب ٦ / ١٠٢، وشرح أبيات المغني ٥ / ٢٢٠. وهذا خلاف ما جاء عند المرادي في توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ١٨٠، فرواية البيت فيه: (في رماد) كرواية الديوان .

(٩) يُنظر خزانة الأدب ٦ / ١٠٢ .

والشوكاني، والعيني: (في دَمَان) بالنون^(١).

ورواه صاحب اللباب، وشارحه الفالي^(٢): (في الدّهان) بالهاء بعد الدال على ما ذكر البغدادي^(٣).

و لم يعرض أحد ممّن سبق لشرح مفردات البيت لغويّاً عدا ابن الشجري في قوله: « الدَمَان السَّرْجِين »^(٤)، وابن هشام في قوله: « والدَمَان كالرَّمَاد وزناً ومعنى. ويُروى (في رَمَاد)؛ فلذلك رجّحته على تفسير ابن الشجري له بالسَّرْجِين »^(٥). فاختيار ابن هشام رواية البيت (في دَمَان)، مع قيام رواية أخرى فيه، هي (في رَمَاد) يستقيم بها الوزن والمعنى كان بناءً على تفسير ابن الشجري كلمة (دَمَان) بالسَّرْجِين. و(السَّرْجِين) كلمة معرّبة عن الأجنبية؛ فأصلها (سرّكين) - بالكاف - فعُرِّبَتْ إلى الجيم، وإلى القاف أيضاً فيقال: (سرّقين) لغة فيها. وإنّما كُسِرَ الأول؛ لموافقة الأبنية العربية، إذ ليس في الأبنية (فعّلين) - بالفتح -^(٦). يقول الزمخشري: « والسين مكسورة فيهما جميعاً (يقصد سرّجين وسرّقين) والعامّة تفتحها، ولا وجه في فتحها. وقال

(١) يُنظر المختص ٢ / ٣٤٧، والأزهية ص ٨٦، وأما ابن الشجري ٢ / ٥٤٧، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٦٦٩، وإعراب الحديث النبوي ص ٢٢٠، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٥٤، والمغني ١ / ٥٧٤، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١ / ١٤٩، وفتح القدير ٤ / ٣٦٦، وعمدة القاري ٢ / ١١٤.

(٢) صاحب اللباب هو محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفراييني. قال صاحب البغية: لم أقف له على ترجمة. أما الفالي فهو محمد بن سعيد السيراقي، له شرح على اللباب. يُنظر البغية ١ / ٢١٩، ٢ / ٣٨١، ٣٩٢.

(٣) يُنظر خزنة الأدب ٦ / ١٠٢، وشرح أبيات المغني ٥ / ٢٢٠.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٧.

(٥) المغني ١ / ٥٧٤.

(٦) يُنظر تاج العروس مادة (سرّجن) ٣٥ / ١٨٢، والقاموس المحيط، مادة (السرجين) ١ / ٢٧٣، والمصباح المنير، مادة (السرجين) ١ / ٢٧٣.

الأصمعي (ت ٢١٦هـ): لا أعرف السرّقين والسرّجين، ولا أقول إلا روث»^(١).
 و(السرّجين) عند ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) هو: «الزّبل وهو زبلُ
 الدواب خاصة»^(٢)، وهذا ما جاء عند غيره أيضاً. ففي تاج العروس:
 «السرّجين وهو أبعادُ الغنم والإبل تجتمع وتلبّد»^(٣)، وفيه أيضاً: «السرّجين
 والسرّقين - بكسرهما - الزّبل تُدمل به الأرض»^(٤).

وظهر من سير غور المعاجم اللغوية في البحث عن معاني تلك الألفاظ التي جاءت
 بها روايات بيت حسان، وهي (رَمَاد، ودَمَان، ودَمَال) أنّهن يجمعهن معنى واحداً
 هو السرّجين أو السرّقين. فقد جاء في (المحكم) لابن سيده: «والدَمَان الرَّمَاد.
 والدَمَان السرّجين. والدَمَان الذي يسرقن الأرض، أي: يدبّلها ويَزبّلها»^(٥). وكذلك
 جاء في (اللسان): «ويقال إذا أطلعت النخلة عن عفنٍ وسوادٍ، قيل: أصابها الدَمَان.
 ويقال: الدَمَال أيضاً - باللام وفتح الدال - بمعناه»^(٦).

فتجد إحداهما بمعنى الأخرى. ومثل ذلك ما جاء عند ابن فارس وغيره،
 فالدَمَان مأخوذ من (دمن)، وفي (مقاييس اللغة): «(دمن) الدال والميم
 والنون أصل واحد يدلُّ على ثباتٍ ولزومٍ. فالدَمْن ما تلبّد من السرّجين والبعر في
 مباءات النعم، وموضع ذلك الدمنة. والجمع دمن. ويقال: دمنت الأرض بذلك
 مثل دملتُها... وأمّا الدَمَان فهو عفنٌ يصيب النخل»^(٧). وفي (المعجم الوسيط):
 «الدَمَان: السّماذ. و- الرماد»^(٨). وأصله: ما اختلط من البعر والطين عند
 الحوض فيتلبّد. وقيل: بقية الماء في الحوض»^(٩).

(١) شرح الفصيح للزمخشري ٢ / ٤٦٦ .

(٢) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ١٤٣ .

(٣) فصل الواو مع اللام ٣١ / ٥٦ .

(٤) مادة (سرجن) ٣٥ / ١٨٢ .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (دمن) ٩ / ٣٥٧ .

(٦) لسان العرب، مادة (دمن) ١٣ / ١٥٨ .

(٧) مادة (دمن) ٢ / ٢٩٨ .

(٨) مادة (الدَمَان) ١ / ٢٩٨ .

(٩) يُنظر المعجم الوسيط ، مادة (الدَمَان) ١ / ٢٩٨ .

أما الدَّمَال فذكر أبو عمرو أنّه السَّرْجِين، ويقال فيه الدَّمَان بالنون^(١). وجاء في (المزهري) فيما ورد بوجهين بحيث إذا قرأه الأثلغ لا يعاب: الدَّمَال والدَّمَان السَّرْجِين^(٢). فهما بمعنى واحد. وجاء في (اللسان): الدَّمَال: السَّرْقِين ونحوه، وما رمى به البحرُ من خسارة ما فيه من الخلق ميتاً نحو الأصداف والمناقيف والنباح، فهو دَمَال^(٣). وعرفه أيضاً، فقال: « الدَّمَال الذي يدملُ الأرضَ ويسرقُنها، وتدملتُ الأرضُ صلحتْ بالدَّمَال »^(٤). وفسره العكبري فقال: « الدَّمَال زبل الدواب، وهو السَّرْجِين »^(٥).

وقد جاءت رواية البيت بـ (الدَّهَان)^(٦) أيضاً. ووقفتُ في هذه الكلمة على عدّة معانٍ، أنسبها للمقام هو ما قيل من أن الدَّهْن والدُّهْن من المطر قدّر ما يبلُّ وجهَ الأرضِ، والجمع دِهَان^(٧). فشبهه اللثيم بخنزير تمرّغ فيما أصاب الأرض من أثر المطر، ممّا نسّميه بالطين أو الوحل.

ويبدو هنا أن جميع روايات البيت يجمعها ذلك التصوير المستقذر الذي صوّر فيه ذلك اللثيم، حيث شَبَّهه بحيوان الخنزير، وخصّه دون غيره؛ لأنّه مسخٌّ، قبيح المنظر، سمجُّ الخلق، أكّالُ العذرة^(٨). ثم تمّ تلك المذمة بتصويره حال تمرّغه في

(١) يُنظر أمالي القالي ٢ / ٤٥ .

(٢) يُنظر المزهري ١ / ٤٤١ .

(٣) يُنظر لسان العرب، مادة (دمل) ١١ / ٢٥٠ .

(٤) المرجع نفسه ١١ / ٢٣٥ .

(٥) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣ / ٣١٨ .

(٦) يُنظر خزانة الأدب ٦ / ١٠٢، وشرح أبيات المغني ٥ / ٢٢٠ .

(٧) يُنظر المحكم والمحيط الأعظم، مادة (دهن) ٤ / ٢٦٥، ولسان العرب، مادة (دهن) ١٣ / ١٦١،

والمعجم الوسيط، مادة (دَهَنَت) ١ / ٣٠١ .

(٨) يُنظر خزانة الأدب ٦ / ١٠٣ .

الدَّمان، أو الرَّماد، أو التراب أو غير ذلك مما جاءت عليه روايات البيت المتعددة، والتي يجمع بينها معنى مستقذر تكره النفوس تصوّره.

ومما جاء على غرار بعض الكلمات السابقة وزناً ومعنى (الدَّبال، والدَّجال) - وإن لم أقع على أحدٍ روى البيت بإحدهما - فقد جاء في (المحكم) لابن سيده: « والدَّبال السَّرْجِين ونحوه »^(١)، وفي (اللسان): « دَبَلُ الأرض: إصلاحُها بالسَّرْجِين ونحوه، والدَّبال: السَّرْجِين ونحوه ... وكلُّ شيء أصلحته فقد دبَلته ودملته »^(٢). وفي (المعجم الوسيط): « الدَّجال السَّرْجِين »^(٣).



(١) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (دبل) ٩ / ٣٣٧.

(٢) لسان العرب، مادة (دَبَل) ١١ / ٢٣٥.

(٣) مادة (دَجَل) ١ / ٢٧٢.

كيفية دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان

(ما) لفظ مشترك، يكون حرفاً واسماً. والحرفية على ثلاثة أنواع: (نافية، ومصدرية، وزائدة). أمّا (ما) المصدرية فسميت بذلك؛ لأنها تؤول مع ما دخلت عليه (أعني صلتها) بمصدر، يقع هذا المصدر معمولاً لجميع العوامل التي تدخل على الأسماء، وهي على قسمين:

١/ مصدرية زمانية: وهي التي تؤول مع ما بعدها بمصدرٍ نائبٍ عن الزمان، على خلاف في ذلك- يتضح لاحقاً- . ومن شواهد ما بعدهما قوله تعالى: ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم : ٣١]، وقوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] فالتقدير فيهما: مُدَّة دوامي حياً، ومُدَّة استطاعتكم. ومنه قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْفِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠] فالتقدير: كلّ وقتٍ إضاءةٍ. فـ(وقت) مجرورة بإضافة (كلّ) إليها، وهذا ما يفسّر لنا سبب عدول ابن هشام عن تسميتها (ظرفية) إلى (زمانية)؛ وذلك لأنّ الزمان المقدّر هنا مجرور، أي: كلّ وقتٍ. ولا يقع الظرف مجروراً^(١).

٢/ مصدرية غير زمانية: وهي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر مجرد من الزمان؛ إذ لا يحسن تقدير الزمان هنا. وشواهد ما بعدهما قوله تعالى: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة : ٢٥]، وقول الشاعر:

(١) يُنظر المغني ٥٨٥/١، وحاشية الخضري ٩٦/١ .

تُطَوَّفُ مَا تُطَوَّفُ ثُمَّ يَأْوِي ذَوُو الْأَمْوَالِ مَنَا وَالْعَدِيمُ^(١)

فالتقدير على التوالي: عنتكم، وبرحبها، وتطويفنا.

وتوصل (ما) المصدرية بقسميها بفعل متصرف، غير أمر. فقولنا (متصرف) لأنّ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به. وقولنا (غير أمر) لأنّ المصدر المؤول من الفعل مع الحرف لا يفيد معنى الأمر، فيذهب المقصود من الكلام. وقد توصل (ما) بجملة اسمية على رأي، وهو قليل^(٢).

وقد اختلف النحاة في كيفية دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان، أبدلالة (ما) بذاتها، أم بالنيابة عن زمان محذوف؟

وقد اختار ابن هشام في المغني الثاني منهما^(٣)، فـ (ما) عنده نائبة عن ظرف زمان حُذِفَ من الكلام، وخلفته (ما) وصلتها دالة عليه. فصارت (ما) بذلك دالة على الزمان بالنيابة لا بذاتها. وقد علّل ابن هشام هذا الاختيار بقوله: « لو كان معنى كونها زمانية أنّها تدلّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة، لكانت اسمًا ولم تكن مصدرية، كما قال ابن السكيت، وتبعه ابن الشجري في قوله:

مَنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمَنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(٤)

(١) البيت للبرج بن مُسَهَّر الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٠/١ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٦/١ ، والمغني ٣٢٣/٢ . والرواية فيه : (نأوي) ، والمساعد ١٧٢/١ .

(٢) يُنظر شرح التسهيل ٢٢٦-٢٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣٢-١٣٣ ، والمساعد ١٧٢/١ ، وجواهر الأدب ص ٤٩٥ ، والارتشاف ٩٩٥/٢ . (٣) يُنظر المغني ٥٨٣/١ .

(٤) البيت لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري في إصلاح المنطق ص ٣٤١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٦/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٢/٥ . وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٧ ، والمغني ٥٨٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٣/١ .

معناه: حين طرّ، قلت: وزيدت (إن) بعدها؛ لشبهها في اللفظ بـ(ما) النافية، كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)

وبعد، فالأولى في البيت تقدير (ما) نافية؛ لأنّ زيادة (إن) حينئذٍ قياسية، ولأنّ فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لـ(ما) لم يثبت له - وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة -، وكأنّ الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أنّ ذكر (المرد) بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم يثبت شاربه أمرد^(٢).

جاء في نصّ ابن هشام ما يلي:

١ - دلالة (ما) المصدرية الزمانية عنده على الزمان بالنيابة، لا بذاتها.

١٠ ٢ - تعليله ما ذهب إليه من رأيٍ بأنّها لو كانت دالةً على الزمان بذاتها لكانت اسمًا، ولم تكن مصدرية.

٣ - زعم أنّ ابن السكيت، وتبعه ابن الشجريّ قد قالا بدلالاتها على الزمان بذاتها في قول الشاعر:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(٣)

١٥ ٤ - ذكر زيادة (إن) المكسورة في البيت بعد (ما) المصدرية؛ تشبيهًا لها في اللفظ بـ(ما) النافية، التي ينقاس زيادة (إن) بعدها.

(١) البيت للمعلوط بن بَذَلِ الْفَرَيْعِي في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢٧/٢، وشرح شواهد

المغني ٨٦/١. وبلا نسبة في الكتاب ٢٢٢/٤، والأزهرية ص ٩٦، والمغني ٥٨٥/١.

(٢) المغني ٥٨٤/١-٥٨٥.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٠٧.

٥- أن ما ذهب إليه ابن السكيت وابن الشجريّ من رأي في البيت السابق يضعف عنده من عدّة جهات.

٦- ترجيح ابن هشام وجهاً آخر في البيت يخرج عمّا يقدر فيه - حسبما يرى - .

٥ ولمعرفة رأي ابن الشجريّ الذي نسب له صاحب المغني في هذه المسألة، لا بدّ أن نعود للأُمالي، فقد جاء عند حديثه عن أوجه (ما) : « والسادس - أن تكون (ما) اسماً بمعنى الحين، كقول الله تعالى: ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠]. أي: في كلّ حينٍ خبت، وفي كلّ حينٍ نضجت جلودهم، وفي كلّ حينٍ أضاء لهم، ومنه قول الشاعر:

مِنَ الَّذِي هُوَ مَا إِن طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَ الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(١)
قال ابن السكيت: يريد حين إن طرّ شاربه، يقال: رجل عانس، وهو الذي أخرّ التزويج بعدما أدرك^(٢).

وبتأمل كلام ابن الشجريّ السابق يتضح لنا صحّة ما عزاه له ابن هشام من رأي، فابن الشجريّ في هذا النصّ:

١٥ / ذكر من أوجه (ما) أن تكون اسماً بمعنى الحين. فجعل منها ظرفية غير مصدرية؛ لأنّها لا تؤول عنده بمصدرٍ ينوب عن اسم زمانٍ، وإنّما هي دالّة على الزمان بذاتها.

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٧ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ ٥٥٥/٢ .

٢/ استشهد على هذا الوجه بثلاث آيات قرآنية مبدوءة بـ (كل) مضافة إلى (ما)، وبيت شعرٍ زيدت فيه (إن) بعد (ما) .

٣/ حكى عن ابن السكيت تفسير (ما) في البيت بمعنى (حين)، فهي على هذا المعنى دالة على الزمان بذاتها. فربما يكون ذكره قول ابن السكيت هنا إما من باب الأمانة في نسبة القول لصاحبه، أو ليقوي ما ذكره من رأي في (ما) وهو الأرجح .

ويظهر من عرض النصين السابقين أن في كيفية دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان خلافاً بين النحاة، وهذا يستدعي منا دراسة أقوال النحاة في ذلك. وقد وقفنا من تلك الدراسة على رأيين:

١٠ - الرأي الأول: دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان بالنيابة

يرى أصحاب هذا الرأي أن (ما) المصدرية الزمانية هي التي تختص بنياتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول من (ما) وصلتها، ثم حُذف ذاك الظرف لتتوب (ما) وصلتها منابه، فتأخذ حكمه، وتنتصب على الظرفية. وهذا من باب نيابة المصدر عن الظرف، وهو أسلوب شاع في كلام العرب كثيراً؛ لسعة الكلام، والاختصار على حد قول سيبويه^(١). وهو ما ذكره أبو إسحاق الشاطبي النحوي^(٢) (ت ٧٩٠هـ) في شرح قول ابن مالك:

وَقَدْ يُنُوبُ عَنْ مَكَانِ مَصْدَرٍ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(٣)

(١) يُنظر الكتاب ٢٢٢/١ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، تلقى عن أئمة المغاربة. له: المقاصد الشافية، وهو شرح على ألفية ابن مالك. يُنظر الأعلام ١٥٢/٢ .

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٧٣ .

حيث يقول : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك كقولك: متى سيرَ عليه؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النّجم، وخلافةَ فلان، وصلاة العصر، فإنّما هو زمن مَقْدَمِ الحاجِّ، وحين خُفُوقِ النّجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار »^(١).

ويوافقه المبرد في ذلك قائلاً: « وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإنّ تقديره حذف المضاف، وذلك قولك: موعدك مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النّجم، وكان ذلك خلافةَ فلان. فالمعنى في كلّ ذلك: وقت خُفُوقِ النّجم، وزمن مَقْدَمِ الحاجِّ، وزمن خلافةِ فلان، وعلى هذا قول الشاعر:

وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حيٍّ خُثَمَا^(٢)
أي: في هذا الوقت »^(٣).

وقد أوضح ابن يعيش هذا الرأي، فقال: « وحقيقته أنّ (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر يستعمل بمعنى الحين، نحو: خُفُوقِ النّجم، ومَقْدَمِ الحاجِّ. والظرف في الحقيقة هو الاسم المحذوف الذي أقيم المصدر مقامه، فإذا قال: اجلسْ ما جلستَ، فقد قال: اجلسْ جلوسك، أي: وقت جلوسك، فحذف اسم الزمان وأقيم المصدر مقامه. قال الشاعر:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ^(٤) »^(٥).

(١) الكتاب ٢٢٢/١ .

(٢) البيت لحُميد بن ثور في الكتاب ٢٣٥/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٥/١ . وبلا نسبة في المقتضب ١٢١/٢ ، والخصائص ٢٠٨/٢ .

(٣) المقتضب ٣٤٣/٤ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٠٨ .

(٥) شرح المفصل ١٣٠/٨ .

أي: وقت رؤيتك إياه.

حيث قال: « هذا فصل يذكر فيه نيابة المصدر عن الظرفين: ظرف الزمان، وظرف المكان، فإنّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتساعاً واتكالا على فهم المعنى، واختصاراً حتى كأنّ الموضع من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه »^(١)، ويقوم المصدر مقام ظرف الزمان كثيراً، وظرف المكان قليلاً^(٢).

إلا أنّا نقف عند تمثيل سيبويه السابق للمصدر النائب عن الظرف المحذوف بـ(مَقْدَمِ الحاجِّ)، وهو ما اشتهر في أغلب كتب النحاة، فـ(مَقْدَمِ) يُستعمل بالوضع اسم زمان على وزن (مَفْعَل) أو مصدر^(٣). فإذا استعمل اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قام المصدر مقامه؛ لأنّها موضوعة للزمان كما وضعت للمصدر، فهي مشتركة بينهما، بخلاف (خُفُوقِ النجم، وخلافة فلان)؛ فإنّهما وُضِعَا للمصدر فقط. فإن أُريد منهما الزمان كان ذلك على حذف مضاف على ما قدّرناه آنفاً^(٤)، والصواب فيما سبق أن يقال: (قُدُومِ الحاجِّ) .

وعدُّ (ما) المصدرية الزمانية دالة على الزمان بالنيابة هو ما عليه جمهور

(١) المقاصد الشافية ٣١٤/١ .

(٢) يُنظر شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ص ٤١٥-٤١٦ .

(٣) جاء في الارتشاف : " والثلاثي يأتي مصدره والزمان والمكان على (مَفْعَل) - بفتح العين - إلا

مصدر (يَفْعَل) - بكسر العين - ... ، وما عينه ياء ... " ٥٠٠/٢ - ٥٠١ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٤٨/٨ .

النحاة من لدن سيبويه إلى وقتنا الحاضر^(١)، باستثناء بعض النحاة الذين ذهبوا إلى القول الآخر فيها^(٢). وربما ذهب الجمهور إلى هذا الرأي بناءً على قول شيخهم الخليل: «و (ما) في موضع الظرف»^(٣). وقد تبعه فيه تلميذه (سيبويه)، فلـ (ما) المصدرية عنده ضربان:

٥ **الضرب الأول-** تقع فيه مصدرية غير زمانية تؤول مع صلتها بمصدر فقط، وهو ما تحدّث عنه بقوله: «ومن ذلك أيضاً: ائني بعدما تفرغ، فـ(ما) و(تفرغ) بمنزلة الفراغ، و (تفرغ) صلة، وهي مبتدأة»^(٤).

كما قال أيضاً: «وتقول: ائني بعدما تقول ذاك القول، كأنك قلت: ائني بعدَ قولك ذاك القول»^(٥).

١٠ **الضرب الثاني-** تقع فيه مصدرية زمانية، يقول في حكايته مع الخليل: «وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جزاء، من قبل أن الفعل صلة لـ (ما)، فصار بمنزلة (الذي)، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على

(١) يُنظر الكتاب ١٠٢/٣، والمقتضب ٣ / ١٩٧-١٩٨، والمقتصد ٤٠٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٢٥/٢، وشرح نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١٣٩، وشرح التسهيل ٢٢٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، وشرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٢٠٠، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٢، والبسيط ٦٧٣/٢، ٧٣٣، ورصف المباني ص ٣٨١، وجواهر الأدب ص ٤٩٤، والارتشاف ٩٩٥/٢، والجنى الداني ص ٣٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٤/١، والمساعد ١٧٢/١، والبرهان في علوم القرآن ٤٠٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، والنحو الوافي ٤١١/١، وما يدور بين الحرفية والفعلية والاسمية ص ٩١-٩٢.

(٢) يُنظر الأزهية ص ٩٦، وأمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢. ويُنظر أيضاً ما جاء في المغني ٥٨٤/١.

(٣) الحمل في النحو للخليل ص ٣٢٥.

(٤) الكتاب ١١/٣.

(٥) المرجع نفسه ١٥٦/٣.

الحين كأنه قال: أدوم لك دوامك لي. فما، ودُمتُ بمتزلة الدوام. ويدلّك على أنّ الجزء لا يكون هاهنا أنّك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحدّ^(١).

فقوله: « ويقع على الحين »^(٢) يدلّ على أنّ (ما) وصلتها عنده واقعة موقع ما يدلّ على الزمان كالحين ونحوه، ولا تجيء (ما) هاهنا استفهاماً ولا جزءاً، فلا يجوز أن تقول: (ما تدوم لي أدوم لك)، كما تقول في (متى) الاستفهامية: (متى تدم لي أدّم لك)؛ لأنّها مؤولة هاهنا مع صلتها بمصدر، والاستفهام لا يحتاج إلى أن يوصل بفعل، وحيث لا يقع الاستفهام لا يتأتى الجزء أيضاً^(٣).

ويؤيد ما رجّحناه آنفاً من تأثّر النحاة بقول الخليل ما ذكره الفارسي من قول يكاد ينقل فيه عبارة الخليل نفسها، مع شيء من الشرح الذي يضيفه اللاحق على كلام السابق، استمع إلى قوله: « وتكون (ما) هذه التي ذكرنا أنّها مع الفعل بمعنى المصدر في موضع الظرف الزماني، وذلك نحو قولك: أجلس ما جلست، وأقيم ما أقمت... وحقيقته أنّه مع الفعل بمعنى المصدر كما ذكرنا، والظرف على الحقيقة هو الاسم المحذوف الذي أقيم هذا المصدر مقامه، كأنه إذا قال: أجلس ما جلست، فقد قال: أجلس جلوسك، أي: أجلس وقت جلوسك، فحذف الوقت أو الزمن أو ما أشبهه من أسماء الزمان، وأقام المصدر مقامه، كما أقيم المصدر مقام الظرف الزماني في قولهم: جئت مقدّم الحاجّ، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وما أشبه ذلك ممّا يُحذف فيه اسم الزمان، ويقام المصدر مقامه »^(٤).

(١) الكتاب ١٠٢/٣ .

(٢) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) يُنظر الكتاب ، الحاشية رقم (١) من ١٠٢/٣ .

(٤) البغداديات ص ٢٧٦-٢٧٧ .

وما جاء في قول ابن مالك: « وإذا وقعت (ما) المصدرية موقع الظرف »^(١)،
وقول ابن أبي الربيع: « ف (ما) مع الفعل في تأويل المصدر، والمصدر في موضع
الظرف »^(٢).

وكما يأخذ المصدر المؤول من (ما) وصلتها إعراب ذلك الظرف المحذوف،
ينتقل ذلك الإعراب أيضاً إلى ما يكثر إضافتها إليه، وهو كلمة (كلّ) في نحو قوله
تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَافٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، فانتصباها دليل على ظرفيتها؛ إذ
أضيفت إلى ما وقع على الحين، وهو (ما) وصلتها، فسلكت طريقها في
الإعراب^(٣). وقد مثل سيبويه لذلك بمثال مصنوع، فقال: « ومثل ذلك: كلّما
تأتيني آتيك. فالإتيان صلة لـ (ما)، كأنه قال: كلّ إتيانك آتيك، و(كلّما تأتيني) يقع
أيضاً على الحين كما كان (ما تأتيني) يقع على الحين »^(٤).

وينقل الفارسي عنه في بغداديته، فيقول: « ومثل ذلك: كلّما تأتيني آتيك،
فالإتيان صلة لـ (ما)، كأنه قال: كلّ إتيانك آتيك، وكلّما تأتيني، يقع أيضاً
على الحين، كما كان: ما تأتيني يقع على الحين »^(٥).

وقد أشار المالقي إلى نحو هذا في كتابه ، حيث قال: « وإذا أضيفت (كلّ) إليها
(أي: إلى ما وصلتها) أعربت ظرفاً بإعرابها، نحو قولك: لا أكلّمك كلّما طلعت
الشمس، وكلّما غاب القمر »^(٦).

(١) شرح التسهيل ٢٢٦/١ .

(٢) البسيط ٦٧٢/٢

(٣) يُنظر رصف المباني ص ٣٨١ .

(٤) الكتاب ١٠٢/٣ .

(٥) ص ٢٧٧ .

(٦) رصف المباني ص ٣٨١ .

- الرأي الثاني: دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان بذاتها

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ (ما) المصدرية الزمانية اسم بمعنى الحين. فدلالتها على الزمان حينئذٍ بذاتها لا بالنيابة. وقد تجرّدت على هذا الرأي من مصدريتها؛ لكون الفعل مع الاسم لا يؤول بمصدر، بخلاف الحرف. وهذا يخالف ما عليه جمهور النحاة. ٥

ونسب ابن هشام في المغني هذا الرأي لابن السكيت، وزعم أنّ ابن الشجري قد تبعه فيه، فقد ذهبوا إلى أنّ (ما) اسم بمعنى الحين في قول الشاعر:

مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(١)
أي: حين إنّ طرّ^(٢).

ويغلب على الظنّ أنّ ابن هشام لم يقف على هذا الرأي عند ابن السكيت، وإنّما هو منتزعه من أمالي ابن الشجري؛ لأنّي لم أقع على هذا القول عند نظري في كتابي ابن السكيت (إصلاح المنطق، والألفاظ)، ولا في كتاب (تهذيب الألفاظ) الذي أقامه صاحبه على كتاب (الألفاظ) لابن السكيت. أمّا بقية كتب ابن السكيت فقد كفاني العلامة البغدادي عناء البحث والتنقيب فيها، حيث يقول: «وقد فتشت تصانيف ابن السكيت لأقف على كلامه هذا فلم أقف عليه، وقد راجعت كتاب (أبيات المعاني)، وكتاب (الألفاظ)، وكتاب (المذكر والمؤنث) فلم أجد هذا البيت في واحد منها، وإنّما رأيته في كتاب (إصلاح المنطق). قال في باب ما جاء على (فُعول): ورجلٌ عانس، وامرأةٌ عانس، وقد عَنَسَتْ تَعْنُسُ عَنَاسًا، وذلك إذا طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها لم تتزوَّج، قال الأعشى:

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٧ .

(٢) يُنظر ١/٥٨٤-٥٨٥ .

* والبيضُ قد عَنَسَتْ وطالَ جِراؤُها ^(١) *

وقال أبو قيس بن رفاعه ^(٢):

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنَّ طَرَّ شَارِبُهُ... البيت. انتهى « ^(٣).

ويكمل الدكتور محمود الطناحي ما قصر دونه البغدادي، فينفي وجوده في كتاب (القلب والإبدال) لابن السكيت أيضاً ^(٤).

فيظهر أن كل ما وجد هو ذكر هذا البيت في كتاب (إصلاح المنطق) في معرض شرحه لمعنى كلمة (عانس)، ولم يذكر ما حكاه عنه ابن الشجري من تفسيره (ما) في البيت بمعنى (الحين) ^(٥).

أما ابن الشجري فهو ناقل عن الهروي، ولكنه كعادته لم يصرح بأخذه عنه، رغم كثرة نقوله منه، حتى في شواهد التي يسوقها. ونرى ذلك جلياً عند عرضنا لقول الهروي: « والوجه العاشر - أن تكون (ما) اسماً بمعنى (الحين)، كقوله - عز وجل! -: ﴿ كَلَّمَا حَبَّتْ ذُرَّتُهُمْ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩٧]، و ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿ كَلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠]، وتقول: (انتظرنني ما جلس

(١) وعجزه: * ونَشَأْنَ في فنن وفي أذواد * . والبيض أي النساء البيض ، عنست : لم

تتزوج ، وطال جِراؤُها : أي طال مكثها جارية لم تتزوج .

والبيت للأعشى في إصلاح المنطق ص ٣٤١ ، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص ٥٤٤-٥٤٥ ، وتاج

العروس ، مادة (ع ن س) ٢٩٠/١٦ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٢/٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٧ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٢/٥ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجري، قسم الدراسة ٦٥/١ .

(٥) يُنظر إصلاح المنطق ص ٣٤١ . ويُنظر أيضاً شرح أبيات إصلاح المنطق ص ٥٤٤-٥٤٥ ،

وتهذيب إصلاح المنطق ص ٧١٢-٧١٣ .

القاضي) تريد: انتظرني حينَ جلوسِ القاضي، ووقتَ جلوسِهِ. وقد يجوز أن تدخل (إن) المكسورة الخفيفة بعد (ما) هاهنا، فتقول: (انتظرني ما إن جلسَ القاضي).

قال الشاعر:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)

أراد: حين رأيتَه... وقال آخر في (ما) بمعنى (حين):

مَنْ الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمَنْ الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(٢)

قال ابن السكيت: يريد حين طرَّ شاربه. والعانسون جمع عانس، يقال: رجلٌ عانسٌ: إذا أخرّ التزويج بعدما أدرك^(٣).

ومن هنا ندرك بوضوح أن ما جاء به ابن الشجري ما هو إلا رأي الهروي قد انتزعه منه، فهو من أورد قول ابن السكيت في مجيء (ما) بمعنى (حين)، أما ابن هشام فقد نقل هذا الرأي من الأمالي مع ما نقله من رأي ابن الشجري فيها. ولم يرتضِ ابن هشام ذلك الرأي من ابن الشجري، وتعقبه فيه. وكان الأولى به صرف ذلك النقد للهروي، فهو أول من نصادف عنده هذا القول.

ومن أجل هذا ذكر ابن هشام في تخريج هذا البيت وجهًا آخر، فجوزَ عدَّ (ما) فيه نافيةً، زيدت (إن) بعدها، وهو الوجه الأولى عنده^(٤). ولم يكن منفردًا في القول به، بل هو مسبوق بغيره. فقد ذهب ابن السيرافي من قبله للقول بهذا الرأي كوجهٍ وحيدٍ في (ما)، دون أن يذكر سبب اختياره هذا الوجه، يقول في إعراب

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٧ .

(٣) الأزهية ص ٩٦ وما بعدها .

(٤) يُنظر المغني ١/ ٥٨٥ .

البيت: «والذي: مبتدأ، وصلته: هو (ما إن طرَّ شاربُهُ)، وهو مبتدأ في الصلة. و (ما) جحد، و (إن) زائدة بعدها، و (ما) وما بعدها خبر لـ (هو)، والجملة صلة (الذي). و (العانسون) عطف على (الذي). و (الذي) هاهنا بمعنى (الذين). يريد: إن منّا الصغار والكبار»^(١).

و نقل هذا القول عنه بنصّه وفصّه الخطيب التبريزي، والعلامة البغدادي^(٢). وقد عمد ابن هشام إلى هذا الوجه؛ لأنّه يرى فيه خلوصاً من ارتكاب أمور قد تقدح في سلامة البيت من جهة الصناعة لو حُمل على رأي ابن السكيت وابن الشجريّ، تلك هي:

أولاً- إنَّ زيادة (إن) المكسورة المخففة بعد (ما) النافية قياسية^(٣)، على خلاف حالها لو كانت مصدريةً زمانيةً. فإنّها إنّما زيدت بعدها (إن) لما قام بينهما من شبه لفظي. لكن يبدو أنّ هذا الشبه عند ابن هشام داعٍ ضعيف لا يقوى على جعل زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية قياسية على غرار نظيرتها، حيث يقول: «فالأولى في البيت تقدير (ما) نافية؛ لأنَّ زيادة (إن) حينئذٍ قياسية»^(٤). فكأنّي بها غير قياسية عنده بعد (ما) المصدرية. وهو ما ذكره الدسوقي في تعليقه على عبارة ابن هشام، حيث يقول: «(قوله: لأنَّ زيادة (إن) حينئذٍ قياسية) أي: حين إذ كانت (ما) نافية قياسية، أي: وأمّا زيادتها بعد (ما) المصدرية فهو غير قياسي»^(٥).

(١) شرح أبيات إصلاح المنطق ص ٥٤٦.

(٢) يُنظر تهذيب إصلاح المنطق ص ٧١٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٣/٥.

(٣) يُنظر الخصائص ١١٠/١، وشرح التسهيل ٣٧١/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢.

(٤) المغني ٥٨٥/١.

(٥) حاشية الدسوقي ٣٠٤/١.

والذي يظهر أنّ زيادة (إنّ) بعد (ما) المصدرية أمرٌ جوّزه النحاة دون ضعف^(١)، فقد ذكر سيبويه في الكتاب: «وقد تلغى (إنّ) مع (ما) إذا كانت اسماً، وكانت حيناً. وقال الشاعر:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ»^(٢).

ويقصد بقوله: (إذا كانت اسماً، وكانت حيناً) (ما) المصدرية التي تؤول مع مدخولها باسم يقع على الحين، ويؤيد هذا ما ذكره من شاهد؛ إذ المعنى فيه: ورجّ الفتى للخير حين رؤيتك إياه يزداد على السنّ والكبر خيراً. وقد أشار الشنتمري إلى هذا في تفسيره للكتاب، حيث قال: «وذكر سيبويه أنّ (إنّ) تزداد بعد (ما) التي هي ظرف للتوكيد»^(٣)، وأنشد البيت السابق.

وهو ما جاء به ابن يعيش أيضاً: «وقد تزداد (إنّ) المكسورة المؤكدة مع (ما) المصدرية بمعنى (الحين والزمان)، فيقال: (انتظرنا ما إنّ جلس القاضي يريد زماناً جلوسه)»^(٤).

كما أشار ابن هشام إلى قلته عند حديثه عن زيادة (إنّ): «وقد تزداد بعد (ما) الموصولة الاسمية... وبعد (ما) المصدرية، كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ»^(٥).

وقد سبقه إلى هذا الرضي، حيث قال: «وقلّت زيادتها مع (ما) المصدرية،

(١) يُنظر أمالي ابن الشجري ١٤٨/٣، والجنى الداني ص ٢١١.

(٢) الكتاب ٢٢٢/٤.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢٧/٢.

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٨.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٠٨.

(٦) المغني ٦٠/١-٦١.

نحو: انتظرني ما إن جلس القاضي»^(١).

وربما حمل القياس اللفظي^(٢) النحاة على زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية^(٣)، يقول ابن جني في هذا: «ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إن) من قوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٤)

فإنك قائل: دخلت على (ما) - وإن كانت (ما) هاهنا مصدرية - لشبهها لفظاً بـ (ما) النافية التي تؤكد بـ (إن)»^(٥). وهو ما عرض له ابن مالك أيضاً في قوله - بعد ذكره البيت السابق - : «فـ (ما) في البيت مصدرية توقيفية، فزادوا (إن) بعدها؛ لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية، فتعين الحكم بالزيادة على التي بعد النافية»^(٦).

ولا أرى فيما ذكره ابن هشام هنا ما يحمله على ترجيح كون (ما) في البيت نافية لا مصدرية؛ لإمكان زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الزمانية قياساً، وإن كان فرعاً فيه.

ثانياً - إن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة على ما هو المشهور عند جمهور النحويين^(٧)، فلا يجوز عندهم الإخبار بالزمان عن الجثة، فهذا سيويوه يقول:

(١) شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢ .

(٢) مصطلح استخدمه ابن جني في حمل (ما) المصدرية على (ما) النافية في زيادة (إن) بعدها . يُنظر الخصائص ١١٠/١ .

(٣) يُنظر المغني ٥٨٥/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٤٦/١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٠٨ .

(٥) الخصائص ١١٠/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٧١/١ .

(٧) يُنظر أمالي ابن الحاجب ٨٥٤/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٦-١٧٧ ، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى ص ١٤٢-١٤٣ ، والحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ص ٧٢-٧٣ .

« وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث »^(١). وقد تبعه المبرد، فقال: « فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث »^(٢). واحتج على هذا بالمعنى، فقال: « لأن الاستقرار فيها لا معنى له »^(٣). أي أن الاستقرار ثابت لها في كل زمان، غير مختص بزمن دون آخر، وعلم السامع بذلك ثابت، فلا فائدة في ذلك حتى يخبر بها. وقد وضح ذلك فقال: « ألا ترى أنك تقول: زيدٌ عندك يوم الجمعة؛ لأن معناه: زيدٌ استقرَّ عندك في هذا اليوم. ولو قلت: زيدٌ يوم الجمعة، لم يستقم؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا غيره، فلا فائدة فيه »^(٤).

فإن جاء في كلام بعضهم ما يخالف ذلك، فإنهم يؤولونه على حذف مضاف، نحو: الليلة الهلال، أي: طلوعه، والثلج شهرين، أي: وجوده، والرطب شهري ربيع، أي: نضوجه.

وقد خالف ذلك بعض المتأخرين كابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)، وابن خروف، وابن مالك، وابن هشام في أحد قوليه، فأجازوا وقوع ظروف الزمان خبرًا، لكن بشرط أن تفيد، نحو: نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا، وإلا امتنع^(٥).

ومن هنا ندرك أن منع أكثر النحاة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة ليس حكمًا اعتباطيًا، وإنما هو بناء على فهم وإدراك منهم لحقيقة مثل هذا النوع من الكلام، فمدار الحكم عندهم هو الفائدة.

(١) الكتاب ١٣٦/١.

(٢) المقتضب ٣٢٩/٤.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) يُنظر البسيط ٦٠١/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٩١/١، وشرح ابن عقيل

٢٠٠/١ وما بعدها، وأوضح المسالك ١٨٣/١-١٨٤.

ثالثاً- إنّ فيه ثبوت معنى واستعمال لـ (ما) المصدرية الظرفية لم يثبت لها^(١)،
وذاذك هما:

أ/ من حيث المعنى: إنّ في عدّ (ما) اسمًا بمعنى الحين إثبات معنى الزمان لها بدون نيابة، فتجرّدت (ما) بذلك عن مصدريتها، وخلصت للظرفية فقط، وهذا معنى لم يثبت لها؛ فلم أقف عليه عند ابن فارس الذي ألف رسالة مستقلة في أنواع (ما)
نقلها لنا الزبيدي في معجمه^(٢)، ولا عند غيره من أصحاب المعاجم، أو الكتب التي عُنيّت بدراسة الأدوات، وأنواعها في الاستعمال الفصيح.

ب/ من حيث الاستعمال: جاءت (ما) مضافةً للجملة بعدها (طرّاً شاربه)، ولم يثبت في (ما) أنّها أضيفت.

ففراراً من تلك المحظورات اختار ابن هشام جعلها في البيت نافيةً، لا مصدريةً زمانيةً، ثم هو يذكر تفسيراً منطقيّاً لانصراف ابن السكيت، وابن الشجريّ عن هذا الرأي، فيقول: «وكانّ الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أنّ ذكر (المرد) بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم يثبت شاربه أمرد»^(٣).

والذي يظهر أنّ ما التمسّه ابن هشام من عذر لهما لا يستقيم أمره، فليس في البيت تكرار أصلاً؛ إذ الأمرد هو من لم تنبت لحيته، لا شاربه^(٤). فينتفي بالتالي

(١) يُنظر المغني ٥٨٥/١ .

(٢) يُنظر تاج العروس ، مادة (ما) ٤٩٠/٤ .

(٣) المغني ٥٨٥/١ .

(٤) جاء في لسان العرب ، مادة (مرد) ٤٠١/٣ : "والأمرد الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطرّاً شاربه ولم تبدُ لحيته " ، وفي القاموس المحيط ، فصل الميم، مادة (مرد) ٤٠٧/١ : " والأمرد الشاب طرّاً شاربه ، ولم تنبت لحيته " . ويُنظر أيضاً المحكم والمحيط الأعظم ، مادة (مرد) ٣٣١/٩ ، وتهذيب اللغة ، مادة (درم) ٨٤/١٤ ، والمصباح المنير ، مادة (مرد) ٥٦٨/٢ .

التكرار في البيت.

وقد نبّه ابن هشام على اشتغال البيت على عيوب من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ. وهو أمرٌ لم يشر إليه أحد سواه ممّن تناقلوا هذا البيت في كتبهم كابن السكيت، وابن الشَّجَرِيّ، والهروي، وغيرهم.

٥ فمن جهة المعنى أشار ابن هشام إلى فساد التقسيم في البيت، فذكر (العانسين) - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يتناسب مع بقية الأقسام الأخرى المذكورة في البيت، وهم (مَن لم ينبت شارب، والمرد، والشيب)^(١).

١٠ وقد حاول الدماميني والشمّني توجيه المعنى في البيت على وجه يصحّ به المعنى، ولكن في كلّ ما ذكره تكلف ظاهر، حيث يقول الدماميني: «يُمكن أن يُدفع هذا بأن يقال: لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وإنما ذكروا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمرداً، وكونه بجدّة نبات الشارب. فإن قيل: ليس حينئذ قسيماً للشيب لصدق العانس عليه. قلت: يقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيماً، والتقدير: والشيب غير العانسين»^(٢).

١٥ وقد قال الشمّني معلّقاً على ما ذكره الدماميني من تأويل: «وأقول: لا يخفى ما فيه من تكلف»^(٣)، ولم يكن الشمّني أحسن حالاً منه فيما ذكره أيضاً، حيث قال: «ويكفي أن يقال: أن في البيت تقسيمين، والمناسبة إنما تُطلب بين ما وقع في كلّ تقسيم على انفراده. وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طرّ من جهة طول مدة عدم التزويج في العانس وقصرها في الذي طرّ شارب»^(٤).

(١) يُنظر المغني ٥٨٥/١.

(٢) يُنظر حاشية الشمّني على المغني، وهامشه شرح الدماميني على المغني ٧٩/٢-٨٠.

(٣) حاشية الشمّني ٨٠/٢.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أمّا من جهة اللفظ، ففي البيت شذوذان:

أولاً- إطلاق العانس على المذكر، والمشهور استعماله في المؤنث.

ثانياً- جمع كلمة (عانس) جمعاً مذكراً سالماً، وهي صفة لم تستوفِ شروط هذا الجمع؛ إذ لا تقبل التاء، فهي ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال: (عانس)، ولا تدلّ على المفاضلة. فجمعها هذا الجمع شاذّ، لا يقاس عليه^(١).

وأقول: أمّا الأول فقد أطلق اللغويون كلمة (عانس) على الرجل والمرأة^(٢)، فذكر ابن فارس من كلام الأصمعي أنّه يقال في الرجال أيضاً (عانس)، وهو الذي لم يُزوّج^(٣)، وبه قال صاحب (تهذيب اللغة): « ويقال للرجل إذا طعن في السنّ ولم يتزوَّج عانس أيضاً »^(٤)، وجاء عن ابن السكيت: « يقال: رجل عانس، وامرأة عانس »^(٥). وإن كان أكثر استعماله في النساء^(٦).

يقول الدماميني في شرحه على المغني: « لم أرَ التصريح بشذوذ إطلاق العانس على المذكر في كلام أحد من اللغويين، بل في الصحاح والقاموس إطلاقه عليهما. فلعلّ المصنف استند فيه على نقل يعتمد »^(٧).

أمّا الثاني: فالشذوذ الذي ذكره في جمع كلمة (عانس) في البيت جمعاً مذكراً سالماً هو (عانسون)، وهي ممّا لم يستوفِ شروط هذا الجمع، فإنّما هو رأي البصريين، وكلام ابن هشام مبني عليه. فهم يقصرون ما ورد من ذلك على ضرورة الشعر، فإن وقع في غيره فهو شاذّ، بخلاف الكوفيين الذين يجوزون جمع الصفة التي لا تقبل التاء، ولا تدلّ على المفاضلة جمعاً مذكراً سالماً كما وقع في البيت السابق^(٨).

(١) يُنظر المغني ٥٨٥/١ .

(٢) يُنظر تاج العروس ، مادة (ع ن س) ٢٩١/١٦ ، والمحكم والمحيط الأعظم ، مقلوب (ع ن س) ٤٩٣/١ .

(٣) يُنظر تاج العروس ، مادة (ما) ٤٩٠/٤٠ وما بعدها .

(٤) تهذيب اللغة ، باب العين والسين مع النون ٦٢/٢ .

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤١ .

(٦) يُنظر تاج العروس ، مادة (ع ن س) ٢٩١/١٦ .

(٧) حاشية الشمني ٨٠/٢ .

(٨) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٩٢/١-١٩٣ ، والجمع ١٥٣/١ .

وقد أشار أبو حيان إلى هذا في قوله: « فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث، ولا كان من باب الأفعَل والفعلَى، لم يجوز أن يُجمع بالواو والنون، خلافاً للكوفيين، فإنهم أجازوا جمع (عانس) ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وُصف به المذكر، وجمعُ الذي مؤنثه فعلاً، نحو: أسود- بالواو والنون-، قالوا: عانسون، وأسودون. وجاء ذلك في الشعر »^(١).

ويفاجئنا الدماميني بعد ذلك برأي مخالف لسابقه، فليست (ما) المصدرية عنده دالة على الزمان لا بالأصالة، ولا بالنيابة. وإنما الزمان مستفاد في تلك التراكيب مما وُضع له، وهو الظرف المحذوف المدلول عليه بقرينة^(٢)، وأقيمت (ما) مقامه، وهو رأي انفرد به. وكأني به هو رأي جمهور النحاة، أليست (ما) عندهم نائبة عن ظرف محذوف، فهي غير دالة على الزمان بذاتها، وإنما هي قرينة تدل على الظرف المحذوف الذي يفيد الزمان؟

وبعد هذا العرض لخلاف النحاة في كيفية دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان، نجمل القول بأن الرأي الأقوى في هذه المسألة هو رأي جمهور النحاة في دلالتها على الزمان بالنيابة، لا بذاتها، وهو ما اختاره ابن هشام الأنصاري؛ وذلك لأمرين:

الأول- أنه رأي جمهور النحاة، أمّا القول بدلالاتها على الزمان بذاتها فلم نقف

عليه إلا فيما نسب لابن السكيت- وليس في كتابه ما يوافق ما نسب له -، وعند الهروي، وابن الشجري على ما ذكرنا. إلا أن لابن الشجري رأياً آخر، فهو يذهب مذهب الجمهور في تفسيره، وتعليقه على بعض الشواهد والأمثلة التي وقعت فيها (ما) المصدرية زمانية، استمع إلى قوله في حديثه عن قول الشاعر:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي^(٣)

(١) الارتشاف ٥٧٣/٢-٥٧٤.

(٢) حاشية الشمسي ٧٩/٢، وحاشية يس على شرح التصريح ١٣٠/١.

(٣) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في المغني ٥٥٤/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/١٠، وشرح شواهد

المغني ٦٩٦/٢. ويزيد بن الحكم، وقيل: لزيد بن عبد ربه في أمالي ابن الشجري ٢٧٠/١.

وبلا نسبة في المقتصد ٤٦٦/١.

« و(ما) هذه مصدرية زمانية، فهي وصلتها في تأويل (ارتواء)، وموضعها بصلتها نصبٌ على الظرف، بتقدير مضاف، أي: مدّة ما ارتوى الماء، أي: مدّة ارتواء الماء، ومثله في التنزيل: ﴿خَلْدَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨]. أي: مدّة دوام السموات»^(١). وهو ما ذهب إليه في تفسير (ما) في قولهم: (أخطب ما يكون الأمير قائماً): «فإنّ (ما) التي أُضيف إليها (أخطب) مصدرية زمانية، كالتي في قوله تعالى: ﴿خَلْدَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨]. أي: مدّة دوام السموات، ومدّد دوام السموات»^(٢).

فيظهر هنا أنّ مذهب ابن الشجريّ هو مذهب جمهور النحاة في دلالة (ما) المصدرية على الزمان بالنيابة، أمّا ما ذكره من مجيء (ما) اسماً بمعنى (الحين) فهو من حكاية أقوال النحاة فيها. ١٠

والثاني - إنّ في عدّها اسماً بمعنى (الحين)، إخراجاً لها عمّا ثبت لها من المصدرية؛

إذ لو كانت اسماً لم تؤول مع ما بعدها بمصدر، فذاك هو شأن الحرف.

ولا يشارك (ما) المصدرية في هذا المعنى غيرها من الموصولات الحرفية، خلافاً للزمخشري^(٣) في زعمه مشاركة (أنّ) المصدرية لها في هذا المعنى، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ

(١) أمالي ابن الشجريّ ٢٨٤/١ .

(٢) المرجع نفسه ٢٩/٢ .

(٣) ذكر أكثر النحاة زعم الزمخشري مشاركة (أنّ) المصدرية لـ (ما) المصدرية في دلالتها على الزمان ، عدا ابن هشام الذي عزا ذلك لابن جنّي لا للزمخشري . يُنظر المغني ٥٨٥/١ . وقد وقفتُ على هذا الرأي في (الكشاف) للزمخشري ١٥٥/١ . ويُنظر شرح التسهيل ٢٢٥/١-٢٢٦ ، وجواهر الأدب ص ٤٩٤ ، والارتشاف ٩٩٥/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٤/١ ، والجنى الداني ص ٣٣٠-٣٣١ ، والهمع ٢٨٢/١ .

اللَّهُ الْمُلْكُ ﴿البقرة : ٢٥٨﴾. أي: وقت أن آتاه الملك. ولا حجّة فيه؛ لاحتمال كونها للتعليل، أي: لأن آتاه الملك. وهو معنى مجمع عليه ظاهر، فلا حاجة للعدول عنه.

(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية

نشأ بين النحاة خلاف في (ما) المصدرية، يتعلق بنوعها: أهى حرف أم اسم؟ . وقد عرض ابن هشام في المغني طرفاً من هذا الخلاف: « وزعم ابن خروف أن (ما) المصدرية حرفٌ باتفاق، وردَّ على من نقل فيها خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرَّح الأخفش وأبو بكر باسميتها، ويرجح أنه فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعي إليه؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: (أعجبني ما قمتَ). قلنا: التقدير: أعجبني الذي قمتُهُ، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامك؛ ويردُّ ذلك أن نحو: (جلست ما جلس زيد) تريد به المكان ممتنع مع أنه ممَّا لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً (أعجبني ما قمتُهُ) لأنه عندهما الأصل، وذاك غير مسموع، وقيل: ولا ممكن، لأن (قام) غير متعدٍّ؛ وهذا خطأ بين؛ لأنَّ الهاء المقدَّرة مفعول مطلق، لا مفعول به.

وقال ابن الشَّجَرِيّ: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (البقرة / ١٠). فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي - عليه السلام! - أو للقرآن، صحَّ المعنى وخلت الصلة عن عائذ، أو للتكذيب فسد المعنى؛ لأنَّهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، اهـ .

وهذا سهوٌ منه ومنهم؛ لأنَّ كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكَّدٌ به؛ لأنَّه مفعول مطلق، ولا مفعول به. والمفعول به محذوف أيضاً، أي: بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن

تكذيباً، ونظيره: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ (النبا/ ٢٨) «^(١)».

نستخلص من نصّ ابن هشام ما يلي:

١- نسب لابن خروف القول بحرفية (ما) المصدرية باتفاق النحاة، وردّ على مَنْ نقل فيها خلافاً.

٢- لم يوافق في ادّعاءه من عدم وجود خلاف في القول بحرفيتها.

٣- عزا للأخفش، وأبي بكر بن السراج التصريح باسمية (ما) المصدرية.

٤- ترجيحه اسمية (ما) المصدرية تخلصاً من دعوى الاشتراك التي لا داعي لها عنده.

٥- بطلان ذلك الترجيح؛ لأنّه يردّ عليه نحو: (جلست ما جلس زيد)،

ويستلزم أن يُسمَعَ (أعجبتني ما قمته)، وذلك غير مسموع، ولا ممكن؛ للزوم الفعل فيهما بعد (ما) فيمتنع أن يعود منه ضمير على الموصول.

٦- تخريج المسألة على تقدير العائد مفعولاً مطلقاً؛ لتعذر تقديره مفعولاً به .

٧- اعتراض ابن الشجريّ على إفساد النحويين تقدير الأخفش في الآية

الكريمة: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

٨- رمي ابن هشام ابن الشجريّ وغيره من النحويين بالسهو هنا؛ لعدم

تنبّههم للعائد.

٩- تخريج ابن هشام الآية الكريمة على وجه يصحّ به رأي الأخفش، فالعائد

المقدّر مفعول مطلق، لا مفعول به.

(١) المغني ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧ .

وللوقوف على ما نسب لابن الشجري من قول، لابد من العودة للأمالي. وقد جاء فيها قوله: « مذهب سيبويه أن (ما) المصدرية لا تحتاج إلى عائِد، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في ذلك، ويضمّر لها عائِداً، فهي على قوله اسمٌ، وعلى قول سيبويه حرفٌ.

٥ ومّا يبطل قول الأخفش أنّنا نقول: عَجِبْتُ مّا ضحكتَ، ومّا نامَ زيدٌ، فنجد ضحك ونام، خاليتين من ضميرٍ عائِدٍ على (ما) ظاهرٍ أو مقدرٍ. ونجد أبداً عائِداً إلى (ما) الخبرية، ظاهراً في نحو: عَجِبْتُ مّا أخذتُهُ، ومّا جلبهُ زيدٌ، ومقدراً في نحو: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾.

١٠ فإن احتجّ للأخفش بأنّ الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره، كما يتعدى الفعل المتعدّي إلى المفعول به إلى مصدره، والفعل إذا ذكر دلّ بلفظه على مصدره، فنقدّر إذن ضميراً يعود على الضحك في قولنا: عَجِبْتُ مّا ضحكتَ، وضميراً يعود على النوم، في قولنا: عَجِبْتُ مّا نامَ زيدٌ. ويجوز أن نبرز هذا الضمير، فنقول: عَجِبْتُ مّا ضحكتهُ، ومّا نامهُ زيدٌ.

١٥ فهذا قد أفسده النحويون بقول الله تعالى: ﴿ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يُكْذِبُونَ ﴾ (البقرة / ١٠) في قراءة من ضمّ ياءه وشدد ذاله^(١)، وقالوا: لا يخلو الضمير المحذوف من قوله: ﴿ يُكْذِبُونَ ﴾ أن يعود على القرآن، أو على النبي، أو على المصدر، الذي هو التكذيب، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي، فقد استحقوا بذلك العذاب. وإن أعدناه إلى التكذيب، لم يستحقوا العذاب؛ لأنّهم إذا كذّبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين، فكيف يكون لهم عذاب أليم

(١) وهي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. يُنظر السبعة في القراءات ص ١٤٣، والحجّة في القراءات السبع ص ٦٩، وتحرير التيسير في القراءات العشر ص ٢٨٢.

بتكذيب التكذيب؟»^(١).

عرض ابن الشَّجَرِيّ في النصّ السابق لاختلاف مذهبي سيبويه، والأخفش في نوع (ما) المصدرية من حيث الحرفية والاسمية، وأفسد رأي الأخفش بما نقله عن النحويين من قول يبطل حجّته. وهذا يشهد بصحة ما نسبته إليه ابن هشام، كما يتضح - من النصين السابقين - أن للنحاة في نوع (ما) المصدرية رأيين:

الرأي الأول - (ما) المصدرية حرف

هذا بناءً على ما هو الأصل فيها، فجميع الأحرف المصدرية: (أن، وأن، وكي، ولو) مجمع على حرفيتها، فعُدَّت (ما) المصدرية حرفاً، قياساً على (أن)^(٢)، يقول سيبويه: « وتقول: ائني بعدما تقولُ ذاك القول، كأنك قلت: ائني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت: (بعد أن تقول) فإنّما تريد ذاك »^(٣). وليست (ما) هنا بالكافة، التي تتصل بالكلمة فتصير كحرف منها. وقد تحرّز سيبويه من ذلك، فقال: « ولو كانت (بعد) مع (ما) بمثلة كلمة واحدة، لم تقل: (ائني من بعد ما تقول ذاك القول)، ولكانت الدال على حالة واحدة »^(٤).

وعزا المالقي هذا الرأي للبصريين^(٥)، ونسبه غيره لجمهور النحويين^(٦)؛ لأنّه

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢ / ٥٥٨ - ٥٥٩ .

(٢) يُنظر الشيرازيات ٢ / ٥٠٠ ، والتعليقة على المقرب ص ٩٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥٦ .

(٤) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) يُنظر رصف المباني ص ٣٨٢ .

(٦) يُنظر جواهر الأدب ص ٤٩٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٩٩٣ ، والجني الداني ص ٣٣٢ ، والمساعد

١ / ١٧٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤٦ . واختاره جملة من النحاة يُنظر للمع ص ١٩٣ ،

والشيرازيات ٢ / ٥٠٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٦ ، والبسيط ٢ / ٢٨٧ ،

والتعليقة على المقرب ص ٩٥ ، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٤٠٧ .

موافق لأصول قواعدهم؛ حيث نظروا إلى صلة (ما) فوجدوها خالية من ضمير، قد يعود على (ما) . وانعدام الضمير فيها انعدام لما يدلّ على اسميتها؛ لأنّ الضمائر أسماء، ونائبةً منابها. وكأنّك إذا ذكرتها ذكرت ما تعود عليه، فاشتمال صلة (ما) على ضمير ملفوظ به، أو مقدّر هو دليل على اسميتها^(١)، وهو ما أشار إليه الفارقي^(٢) (ت ٤٨٧هـ)، إذ قرنها بـ (أن) المتفق على حرفيتها كصنيع سيبويه، يقول: « وكذلك (ما) إذا كانت بمعنى المصدر، لا تحتاج إلى ضمير؛ لأنّها حرف. وقد جعل قوم فيها ضميراً يرجع إليها، وذلك باطل، لأنّها حرف، والحرف لا يُضمّر.

والدليل على حرفيتها؛ أنّها لا تدخل على الفعل كدخول (أن)، ولا خلاف أنّ (أن) لا تُضمّر، ولا يعود عليها ضمير من صلتها. كذلك يلزم في (ما)؛ لأنّها بمترلتها في دخولها على الفعل، وكونها في تأويل المصدر^(٣).

وإلى هذا ذهب ابن مالك: « وليست اسماً فتفتقر إلى ضمير^(٤)، وتبعه في ذلك شراح التسهيل^(٥).

وزعم ابن خروف اتفاق النحاة على القول بحرفية (ما) المصدرية، حيث قال- عند ذكره للأحرف المصدرية-: « و (ما) في قول سيبويه والأخفش

(١) يُنظر الأزهية ص ٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٦، والمفضل في شرح المفصل

ص ٢٩٥، شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥، والتعليقة على المقرب ص ٩٥، ووصف المباني ص ٣٨٢.

(٢) هو أبو نصر الحسن بن أسد، كان نحوياً رأساً وإماماً في اللغة يُقتدى به. له: شرح اللّمع، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. يُنظر بغية الوعاة ١ / ٥٠٠.

(٣) لم أقف عليه في الإفصاح، والنص منقول من المقتضب، الحاشية رقم (٣) من ٣ / ١٩٩.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٢٣.

(٥) يُنظر المساعد ١ / ١٧٣، وشفاء العليل ١ / ٢٤٦.

وغيرهما من المتقدمين - رحمهم الله ! - ومن ذكر خلافاً بينهما أخطأ عليهما»^(١).

وهو ما نقله عنه ابن هشام، منكرًا عليه ما ادّعاه، حيث يقول: « والصواب مع ناقل الخلاف »^(٢)؛ إذ الخلاف ثابت مشهور، تناقلته أكثر كتب النحو.

ويواصل ابن خروف كلامه السابق، فيقول: « تقول العرب: (هذا القول لا ما تقول)، و (هذا القول غير ما تقول)، أي: (هذا القول لا قولك).
فـ (ما) في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير؛ إن شئت جعلتها اسمًا بمتزلة (الذي)، وإن شئت حرفًا موصولًا بمتزلة (أن).

وكلا القولين لسيبويه والأخفش - رحمهما الله ! - فلما قدّراها بـ (الذي) كانت اسمًا، ولما قدّراها بلفظ المصدر كانت حرفًا، وهي مع صلتها اسم،
و (الذي) واقعة على المصدر، والمعنى: (لا الذي، وغير الذي تقول)، و (لا قولك، وغير قولك) »^(٣).

فيظهر من نصّه أنّ لـ (ما) المصدرية عنده وجهين: إمّا أن تُقدّر بـ(الذي) فتقع اسمًا، وإمّا أن تُقدّر مع صلتها بمصدر فتقع حرفًا، والوجهان عنده بالخيار. ناسبًا هذا الرأي لمتقدمي النحاة كسيبويه، والأخفش، وغيرهما. غير أنّه لم يحسن نقل قوليهما، فما نسبته لسيبويه يخالف ما جاء في (الكتاب)، وما اشتهر عنه في كتب النحو.

فسيبويه يذهب مذهب الجمهور، وهو القول بحرفيته (ما) المصدرية وتأولها مع صلتها

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٢٩٣ .

(٢) المغني ١ / ٥٨٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٢٩٤ .

بمصدر، فهي عنده بمترلة (أنْ) المصدرية - على ما سبق ذكره - ^(١).

ومما يُثبت رأيه في حرفية (ما) قوله أيضاً: « ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ. فـ (ما) مع الفعل بمترلة اسم نحو النقصان والضرر. كما أنَّك إذا قلت: ما أحسنَ ما كَلَّم زيداً، فهو ما أحسنَ كلامَ زيداً. ولولا (ما) لم يجرُ الفعل بعد إلا في ذا الموضع » ^(٢).

وهذا الرأي هو ما شاع عنه في كتب النحاة الخالفين من بعده، استمع إلى قول المبرد شارحاً مذهب سيوييه: « كان يقول: إذا قلت: أعجَبني ما صنعت فهو بمترلة قولك: أعجَبني أنْ قمت. فعلى هذا يلزمه: أعجَبني ما ضربتَ زيداً؛ كما تقول: أعجَبني أنْ ضربتَ زيداً، وكان يقوله » ^(٣).

كما أنَّ ما نسبته للأخفش مخالفٌ أيضاً لرأيه في مسألة (ما) المصدرية - على ما سيظهر لاحقاً - . فلكلٍّ منهما رأيٌ يخالف فيه رأي صاحبه. وهذا ما تنبه إليه ابن الفخار (ت ٧٥٤هـ) - أحد شراح الجمل - ^(٤)، فعارض فيه ابن خروف ^(٥).

والقول بحرفية (ما) المصدرية هو اختيار المبرد عندما عرض لرأي سيوييه، ورأي تلميذه الأخفش، حيث قال: « والقياس والصواب قول سيوييه » ^(٦). وهو ما علّق به الشيخ عظيمه، حيث قال: « رأي المبرد هنا صريحٌ وواضحٌ كلٌّ » ^(٧).

(١) يُنظر ص ٢٣٢ من هذا البحث .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٢٦ .

(٣) المقتضب ٣ / ٢٠٠ .

(٤) هو محمد بن أحمد الخولاني، جدد بالأندلس ما كان قد درّس من العربية، من لدن وفاة الشّلوين.

له: شرح جمل الزّجّاجي. يُنظر بغية الوعاة ١/ ١٧٤.

(٥) يُنظر شرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ، قسم الدراسة ١ / ٢١٢ .

(٦) المقتضب ٣ / ٢٠٠ .

الوضوح في أنه يرى أن (ما) المصدرية حرف لا اسم، فقد ارتضى مذهب سيوييه، وجعله الصواب. وضعف مذهب الأخفش، ثم رماه بالتخليط ^(١).

والعجيب - بعد هذا - أن ينسب له الرضي، والسيوطي القول باسميتها ^(٢)، إلا أن يكون الأمر قد التبس عليهما لقول المبرد - في موضع آخر من الكتاب - : « فإذا قلت: (ما عدا وما خلا) لم يكن إلا النصب؛ وذاك لأن (ما) اسم، فلا توصل إلا بالفعل نحو: بلغني ما صنعت، أي صنيْعك » ^(٣).

فقوله: « (ما) اسم » ^(٤) يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو المصدر، كما هو مذهب سيوييه. وهذا يظهر فيما قدّر به الكلام بعد.

وقد أخذ هذا الرأي جملة من المفسرين أيضاً، فحملوا عليه عدداً كبيراً من النصوص القرآنية، ويبدو في ذلك اتفاقهم في نوعها ^(٥). فهي حرف لا معنى له إلا بصلته، ولا حاجة له في صلته إلى ضمير يعود إليه. وهذا يتفق مع ظاهر النصوص، فيكفيها كلفة البحث عن عائد إلى (ما) المصدرية.

القول الثاني - (ما) المصدرية اسم

يرى أصحاب هذا الرأي أن (ما) المصدرية اسمٌ بمنزلة (ما) الموصولة الاسمية؛ لأن (ما) الموصولة موضوعاً لما لا يعقل، والأحداث من جملة مالا

(١) المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، الحاشية رقم (٢) .

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٥٤ ، والهمع ١ / ٢٨١ .

(٣) المقتضب ٤ / ٤٢٧ .

(٤) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٨٦ ، ٢ / ٣٤١ ، ٥ / ٣٣٢ ، وجامع البيان ١ / ١٢٤ ،

والمحرر الوجيز ١ / ٩٢ ، وتفسير البغوي ١ / ٥٠ ، والكشاف ١ / ٣٣ ، والجامع لأحكام القرآن

١ / ١٩٨ ، وتفسير النسفي ١ / ٢٦ ، وفتح القدير ١ / ٤٢ .

يعقل^(١). وكون (ما) المصدرية اسم يستلزم وجود صلة لها؛ فالموصول بدون صلته مبهم لا معنى له. ولا بدّ في صلتها من ضمير يعود إليها، يربط الصلة بالموصول، ظاهر - وهو الأصل -، أو مقدّر.

ونسب أكثر النحاة هذا الرأي للأخفش^(٢)، وأشرك ابن السراج معه غيره من النحويين^(٣).

أمّا ابن هشام، والقُوجَوِي (ت ٩٥٠ هـ)^(٤) فقد نسباه للأخفش، وابن السراج^(٥). بينما عزاه المالقي، والإربلي، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) للأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين^(٦). وزاد الرضي الرّمّاني أيضًا^(٧). ونسبه السيوطي إلى الأخفش، والمبرد، والمازني (ت ٢٤٩ هـ)، وابن السراج، والرّمّاني، والسهيلي (ت ٥٨١ هـ)^(٨)، يقول ابن السراج في ذكر هذا الرأي: « واعلم أنّ (أنّ) تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصّة، إلا أنّ صلة (ما) لا بدّ من أنّ تكون فيها ما يرجع إلى (ما)؛ لأنّها اسم، وما في

(١) يُنظر المغني ١ / ٥٨٦ .

(٢) يُنظر المقتضب ٣ / ٢٠٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧، وتوجيه اللمع ص ٥١٥، وشرح المفصل ١٤٢، والمفضل في شرح المفصل ص ٢٩٥، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٤٠٨ .

(٣) يُنظر الأصول في النحو ١ / ١٦١ .

(٤) هو محيي الدين محمد بن مصلح . لم يذكر عن حياته العلمية شيء في المصادر . درس وألف . ينظر مقدمة كتاب (شرح قواعد الإعراب لابن هشام) لمؤلفه القوجوي ص ١٩ .

(٥) يُنظر المغني ١ / ٥٨٦، وشرح قواعد الإعراب ص ١٦١ .

(٦) يُنظر رصف المباني ص ٣٨٢، وجواهر الأدب ص ٤٩٥، والارتشاف ٢ / ٩٩٣، والجني الداني ص ٣٣٢، والمساعد ١ / ١٧٣، وشفاء العليل ١ / ٢٤٦ .

(٧) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٥٤ .

(٨) يُنظر الهمع ١ / ٢٨١ .

صلة (أن) لا يحتاج إلى أن يكون معه فيه راجع؛ لأنَّ (أن) حرف، والحروف لا يُكنى عنها ولا تضمّر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها^(١). ومثله السهيلي، إلا أنَّه انفرد بشرط في الفعل الواقع صلة لـ (ما) المصدرية، هو أن يكون فعلاً غير خاص، بل مبهماً محتملاً للتنويع، نحو: يعجبني ما صنعت، وما فعلت، وما عملت، ونحوها. ولا يقال عنده: ما جلست؛ لأنَّ الجلوس نوع خاصّ ليس مبهماً، فكأنَّك قلت: يعجبني الجلوس الذي جلست. فيكون آخر الكلام حينئذٍ مفسراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذٍ لها. استمع إلى قوله: « وظنَّ بعض النحويين أنَّ التي يُعنى بها المصدر ليست بـ (ما) الأولى، وإنَّما هي بمنزلة (أن) مع الفعل، بتأويل المصدر. وليس كما ظنَّوه؛ ألا ترى أنَّك لا تقول، يعجبني ما تجلس، كما تقول: يعجبني أن تجلس، وأن تخرج، وأن تقعد. ولا تقول في هذا كله (ما)؟ »

والأصل في هذا الفصل أنَّ (ما) لما كانت اسماً مبهماً، لم يصحَّ وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه؛ فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه، ويُعبّر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت. وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأنَّ الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع، والفعل، والعمل.

فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثاً من الكلام؛ لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ لأنَّه يكون التقدير حينئذٍ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت. فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله^(٢).

(١) الأصول في النحو ١ / ١٦١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو ص ١٨٦ .

أما ما نُسب للمبرد، والرماني فمخالف لصريح قولهما. فالمبرد يرجح رأي سيبويه في مجيء (ما) المصدرية حرفاً - على ما سبق ذكره -، والرماني أورد في كتابه (معاني الحروف) خمسة معانٍ لـ (ما)، منها: أن تكون مع الفعل في تأويل المصدر، نحو قولك: يعجبني ما قمت، والمعنى: يعجبني قيامك^(١). وهذا يتعارض مع ما نُسب إليه. ٥

أما الأخفش فقد درجت معظم كتب النحو على نسبة القول باسمية (ما) المصدرية إليه - على ما سبق ذكره -، وإليك طرفاً من أقوالهم في ذلك، يقول المبرد: « والأخفش يراها بمتزلة (الذي) مصدرًا كانت أو غير مصدر وسنشرح ما ذكرنا... والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعت، أي: ما صنعتُهُ، كما تقول: أعجبني الذي صنعتُهُ، ولا يجوز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى. وقد خلط، فأجاز مثله »^(٢). ١٠

وكذلك ابن يعيش فقد ذكر أن (ما) المصدرية عند الأخفش لا تخلو صلتها من ضمير عائد إليها؛ لأنها إما أن تكون موصولة إذا كانت معرفة، أو موصوفة بمعنى شيء إذا كانت نكرة. وفي كلا الحالين يلزمها صلة مشتملة على ضمير ظاهر أو مقدر يربط الصلة بها. استمع إلى قوله: « والأخفش كان يرى أنها في هذه المواضع لا تكون إلا اسماً فإن كانت معرفة فهي بمتزلة (الذي) عنده، والفعل في صلتها كما يكون في صلة (الذي)، ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلة (الذي). وتكون نكرة في تقدير (شيء) ويكون الفعل بعدها صفة لها. وفي كلا الحالين لابد من عائد يعود عنده إليها، فيجوز: (أعجبني ما صنعت) والمعنى صنعتُهُ؛ لأنَّ الفعل متعدٍّ فجاز أن تقدّر ضميراً يكون مفعولاً، ولا يجوز عنده (أعجبني ما قمت) لأنَّ الفعل قد استوفى مفعوله، ولا يصحّ فيه تقدير ٢٠

(١) يُنظر المقتضب ٣ / ٢٠٠، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٧ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٠٠ .

ضمير مفعول آخر»^(١).

فيظهر هنا أن صلة (ما) لا تقع فعلاً لازماً، أو فعلاً متعدياً قد استوفى مفعوله عند الأخفش؛ إذ لا يتأتى تقدير العائد الذي يفسر اسميتها .

كما عرض ابن هشام في المغني لرأي الأخفش في معرض رده ما ادّعاه ابن خروف في عدم قيام خلاف في حرفيتها، حيث قال: « والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها »^(٢).

والذي يظهر من مطالعة بعض نصوص الأخفش الواردة في كتابه (معاني القرآن) أنه لم يصرح بالقول باسمية (ما). فنصوصه تتأرجح بين القول بأن (ما) والفعل اسماً للمصدر حيناً، كما أن (أن) والفعل اسماً للمصدر، معللاً لذلك في بعض الأحيان بعدم اشتمال الكلام على ضمير عائد، يقول: « وقال:

﴿ فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (الحجر / ٩٤) وليس هذا في معنى (فاصدع بالذي تؤمر به) لو كان هذا المعنى، لم يكن كلاماً حتى يجيء بـ (به)، ولكن (اصدع بالأمر)

جعل (ما تؤمر) اسماً واحداً. وقال: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾

(آل عمران/ ١٨٨) يقول: بالإتيان. جعل (ما) و (أتوا) اسماً للمصدر »^(٣).

كما قال في موضع آخر: ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾

(الأعراف / ١٠١) فقله: ﴿ بِمَا كَذَبُوا ﴾ - والله أعلم - يقول: بتكذيبهم.

(١) شرح المفصل ٨ / ١٤٢ .

(٢) المغني ١ / ٥٨٦ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٤١ .

جعل - والله أعلم - ﴿ مَا كَذَّبُوا ﴾ اسماً للفعل، والمعنى: لم يكونوا ليؤمنوا بالتكذيب^(١).

وبين نصوص أخرى جعل (ما) فيها اسماً، حيث قال: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة / ١٢٨). جعل (ما) اسماً، و (عنتم) من صلتته^(٢).

وما يُركن إليه بعد ذلك أن قوله في (ما) اسم، فتلك هي (ما) الموصولة الاسمية عنده، وقوله فيها (اسم للمصدر أو اسم للفعل) إنما هي المؤولة مع صلتها بمصدر. ولا شك أنها حرفٌ حينئذٍ، وإن لم يصرح بذلك؛ إذ الاسم لا يؤول مع الفعل بمصدر، وإنما ذلك شأن الحرف.

وربما كان صنيع الأخفش هذا هو ما جعل ابن حروف ينسب له الرأيين معاً^(٣). لكنه وإن كان - فيما ظهر - محققاً فيما نسبته للأخفش، لكنه غير مصيب فيما نسبته لسيبويه.

وبعد تحقيق أقوال النحاة القائلين باسمية (ما) المصدرية، نعرض لما اعتمدوا عليه في بناء رأيهم، ويظهر ذلك فيما يلي:

أولاً - إن (ما) موصولة، غير عاملة فكانت اسماً كأمثالها من الموصولات.

وقد أجيب: بأن هذا ليس من حدّ الاسم، ولا علاماته؛ إذ كونها موصولة يخرجها عن حكم الاسم، فحكم الأسماء التمام. وكونوها غير عاملة كما عملت (أن) رغم مشابقتها لها في الاختصاص بالدخول على الأفعال دون الأسماء. وحقّ

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٠٧ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٣٣٩ .

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٢٩٤ .

المختصّ أن يعمل فيما اختصّ فيه. فلمّا لم تعمل (ما) عُـدِلَ بها نحو الاسميّة^(١)، يقال: إنّ حرفي التنفيس يختصان بالأفعال، ولم يعملّا فيها، ولم يقل أحد باسميتهما.

٥ ثانيًا- التخلص من دعوى اشتراك في (ما) المصدرية، لا داعي لها^(٢)، إذ في كونها حرفًا اشتراك ما بين المعنى المصدرى الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصول، بينما لو جُعِلت اسمًا تخلص من ذلك الاشتراك؛ لأنّ (ما) الموصولة الاسميّة موضوعة لما لا يعقل، ومن جملة الحدث، فيكون إطلاق (ما) على الحدث باعتبار أنّه لا يعقل^(٣).

١٠ وقد أجب بأنّ الاشتراك لا يعدّ داعيًا لاسميّة (ما) المصدرية؛ إذ هو حاصل في كثير من الكلمات كـ (الكاف الجارّة، وعن، وعلى) حيث استعملن أسماء - كما في الأبيات التالية- مع أنّ الأصل فيهنّ الحرفيّة^(٤)، كقول الشاعر:

بِـيَضٍ ثَـلَاثٌ كِنَعَا جُـمٌّ يَضْحَكْنَ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ^(٥)

وقول الآخر:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(٦)

(١) يُنظر الباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) يُنظر المغني ١ / ٥٨٦ .

(٣) يُنظر حاشية الشمّي ٢ / ٨٠ .

(٤) يُنظر حديث (ما) أقسامها وأحكامها ص ١٠٥ . ويُنظر أيضًا أوضح المسالك ٣ / ٤٨ .

(٥) البيت من الرجز للعجاج بن رؤبة في التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٧١ ، وشرح شواهد المغني

١ / ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١٠ / ١٧٧ . وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠ ، والمغني ١ / ٣٦١ .

(٦) البيت لقطريّ بن الفجاءة في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٣٥ ، والتصريح بمضمون

التوضيح ٣ / ٧٣ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٣١٠ ،

وخزانة الأدب ١٠ / ١٦٠ .

وقول الآخر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ضِمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزَائِمَ مَجْهَلٍ^(١)

ولم يدع أحدٌ فيهنَّ الاشتراك، أو ينحو بهنَّ نحو الاسمية.

فيظهر هنا أن أدلة هذا الرأي قابلة للنقض، مما يفتح المجال لترجيح القول بحرفية (ما) المصدرية، ويعضد هذا الرأي عدة أمور، هي:

٥ ١ - القياس على أخواتها (أن، وأن، وكى، ولو)، بجامع ما يشتركن فيه من تأولهن مع صلاتهن بمصدر^(٢).

٢ - تأويل (ما) المصدرية مع بعدها بمصدر، وليس ثمَّ اسم يؤول مع ما يليه بمصدر.

٣ - البعد عن تكلف تقدير عائد على (ما) الاسمية، مع إمكان الاستغناء عنه عند القول بحرفيتها، والأصل عدم الإضمار.

٤ - الوقوف على جملة من الشواهد النثرية والشعرية، والاستعمالات التي يتعذر فيها تقدير الضمير العائد على الموصول، ومنها:

أ - قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (التوبة/ ١١٨) لكون الفعل لازماً، لا يتعدى، ولا يصح إلحاق الضمير به^(٣).

ب - قول الشاعر:

(١) البيت لمزاحم العقيلي في لسان العرب ، مادة (صلل) ١١ / ٣٨٣ ، ومادة (علا) ١٥ / ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٠ / ١٥٠ ، وتاج العروس مادة (ج ه ل) ٢٨ / ٢٥٧ ، ومادة (ص ل ل) ٢٩ / ٣٢٢ . وبلا نسبة في الكتاب ٤ / ٢٣١ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ .

(٢) يُنظر الشيرازيات ٢ / ٥٠٠ ، والتعليقة على المقرب ص ٩٥ .

(٣) يُنظر شرح المفصل ٨ / ١٤٣ .

أليسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلُ الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ^(١)
لكون الفعل جامداً، لا يتحمل الضمير^(٢).

ج - قول: (عَجِبْتُ مِمَّا قَمْتَهُ) غير مسموع عن العرب، وإنما المسموع:
(عَجِبْتُ مِمَّا قَمْتِ) بدون الهاء؛ لكون الفعل لازماً، يمتنع فيه تقدير العائد^(٣). ومن
زعم أنَّ ذاك الضمير العائد محذوف في الجملة، قيل: دعوى الحذف هذه باطلة من
وجهين: ٥

الوجه الأول- إن زُعم أنَّه محذوف وجوباً، فهو فاسد؛ لأنَّ العائد لا يكون
حذفه واجباً، ولو كان محذوفاً جوازاً، لكان من اللازم أن يُذكر في بعض
التراكيب، ولكن لم يتسنَّ الوقوف عليه ظاهراً في تركيب من التراكيب أصلاً. لذا
فالقائلون باسمية (ما) المصدرية مطالبون بأن يجيئوا بشاهد من كلام العرب
الاحتجَّ بكلامهم، فيه ذِكرُ العائد على (ما). ولا سبيل إلى هذا الدليل، فدلَّ ذلك
على بطلان دعوى الحذف بنوعيه الواجب والجائز.

الوجه الثاني- أنَّه يُتصوَّر الحذف إذا كان الواقع بعد (ما) المصدرية فعلاً
متعدياً، نحو: (أعجبني ما اشتريت). فإنَّك تستطيع أن تُقدِّر، فتقول: أعجبني

(١) البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢ / ٩٩٤ ، والجني الداني ص ٣٣٢ ، والمغني ١ / ٥٨٧ ، وشرح
شواهد المغني ٢ / ٧١٧ .

(٢) يُنظر الجني الداني ص ٣٣٢ ، والمغني ١ / ٥٨٧ - ٥٨٨ .

(٣) يُنظر المغني ١ / ٥٨٦ .

الذي اشترَيْتُهُ. أمّا إذا كان الواقع بعد (ما) فعلاً لازماً، نحو: (عَجِبْتُ مِمَّا ضَحَكْتُ، وَمِمَّا نَامَ زَيْدٌ)، فإنّه لا سبيل إلى ادّعاء الحذف^(١).

وقد أجاب ابن الشَّجَرِيّ عن ذلك بأنّه إذا تعذّر تقدير العائد على (ما) مفعولاً به كما في المثالين السابقين ونحوهما؛ لخلو الفعل اللازم من ضمير المفعول عُدِّي الفعل إلى ضمير المصدر. فيقدّر ضمير يعود على الضحك، أو على النوم، فيقال: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحَكْتَهُ، وَمِمَّا نَامَهُ زَيْدٌ^(٢). وتبعه فيه ابن هشام وغيره، يقول ابن هشام: « وَأَنَّهُ يَسْتَلْزَمُ أَنْ يُسْمَعَ كَثِيرًا (أَعْجَبَنِي مَا قَمْتُهُ)؛ لَأَنَّهُ عِنْدَهُمَا الْأَصْلُ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ. قِيلَ: وَلَا مُمْكِنٌ؛ لِأَنَّ (قَامَ) غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهَذَا خَطَأٌ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ الْمَقْدَرَةَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لَا مَفْعُولٌ بِهِ »^(٣). ولم يتنبّه ابن يعيش لهذا التقدير، حيث منع كون (ما) المصدرية اسماً في نحو: (أَعْجَبَنِي مَا قَمْتُ، وَمَا ضَرَبْتَ زَيْدًا)؛ لامتناع تقدير العائد في المثالين، إمّا للزوم الفعل كما في الأول، وإمّا لاستيفائه مفعوله كما في الثاني^(٤).

وقد نقل ابن الشَّجَرِيّ إفساد النحويين هذا التقدير بما حملوا عليه المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يُكْذِبُونَ﴾ (البقرة/ ١٠) - في قراءة

(١) يُنْظَرُ شَرْحُ قَطْرِ النَّدى وَبَلِّ الصِّدْيِ ، الْحَاشِيَةُ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

* يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي * مِنْ ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) يُنْظَرُ أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيّ ٢ / ٥٥٨ - ٥٥٩ .

(٣) الْمَغْنِي ١ / ٥٨٦ .

(٤) يُنْظَرُ شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨ / ١٤٢ .

من ضمّ ياءه وشدد ذاله^(١) - حيث ذكروا في عود ذلك الضمير المحذوف في قوله (يُكذّبون) قولين:

الأول- إنّه عائدٌ على النبي- عليه الصلاة والسلام!-، أو القرآن، فيصحّ المعنى بذلك، أي: ولهم عذاب أليم بالكذب الذي كانوا يُكذّبون النبي- عليه الصلاة والسلام!-، أو القرآن. ولكن يُفسده خلو الصلة حينئذٍ من عائدٍ على الموصول الاسمي على رأي الأخفش.

الثاني- إنّه عائدٌ على التكذيب، أي: ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكذّبون التكذيب، وهذا واضح الفساد من جهة المعنى؛ لأنّهم إذا كذبوا التكذيبَ بالنبي- عليه الصلاة والسلام!- أو القرآن كانوا مؤمنين، غير مستحقي العذاب^(٢).

وقد تعقّب ابن هشام النحويين فيما فسّروا به الضمير العائد، كما تعقّب ابن الشّجَرِيّ أيضاً؛ لنقله ذلك القول عنهم في أماليه دون أن يتعقّبهم فيه، فهذا تسليم منه بما ذكروه. فرماه، ورماهم بالسهو؛ وذلك لأنّ الضمير العائد على (التكذيب) ليس مفعولاً به - واقعاً عليه الفعل -، أي: كذبوا التكذيب. وإنّما هو ضمير المصدر (المفعول المطلق) أي: بما كذبوا النبي- عليه الصلاة والسلام!-، أو القرآن تكديماً. وهذا الضمير لا يخلو منه أيّ فعلٍ لازمٌ كان أم متعدياً.

(١) سبق تخريجها ص ٢٣١ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشّجَرِيّ ٢ / ٥٥٩ .

فيستقيم المعنى، مع وجود العائد، أي: بما كانوا يُكذّبون النبي - عليه الصلاة والسلام! -، أو القرآن تكذيباً^(١).

والرأي الأظهر عندي في الآية الكريمة هو عدُّ (ما) المصدرية فيها حرفاً يؤول مع فعله (يُكذّبون) بمصدر، والباء للسببية أو المقابلة، وكلمة (كانوا) مقحمة لتخبر عن وقوع الفعل فيما مضى، أي: لهم عذاب أليم بسبب كذبهم. ٥
كما يجوز حمل الكلام على الظاهر بناءً على رأي من يجوز لـ (كان) الناقصة مصدرًا^(٢)، و (يُكذّبون) خبراً لكان، أي: لهم عذاب أليم بسبب كونهم يُكذّبون النبي - عليه الصلاة والسلام! -، أو القرآن. وهو ما ذهب إليه ابن الشجري^(٣).
ومما يرجح هذا الرأي:

١٠ أولاً - تأييد بعض المفسرين والمشتغلين بإعراب القرآن القول بمصدرية (ما) في الآية^(٤).

ثانياً - تكلفُ تقدير عائد يعود على (ما) المصدرية - على القول باسميتها - مع استقامة المعنى بدونه - كما سبق تقديره - وعدم التقدير أولى من التقدير، يقول المالقي: « وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً، ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعد، وكذلك إن كان الفعل متعدياً، فإذا قلت: (أعجبنى ما صنعت)، فتقديره عندهم: ما صنعتُهُ، الهاء تعود على (ما). التقدير عندهم: الصنع الذي صنعته. وهذا تكلف لا ضرورة تدعو

(١) يُنظر المغني ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧ .

(٢) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧ ، والمغني ٢ / ٦٢ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٥٩ .

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٤١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٨٦ ، وإعراب القرآن

للنحاس ١ / ١٨٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤٦ .

إليه، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً، نحو قوله^(١):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يُدْرُسُهُ
... ..

أي: يدرس الدرس، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضميراً فلا حاجة تدعوا إلى تقديره؛
إذ الفائدة تحصل دونه، فاعلمه^(٢).

ثالثاً- إنَّ تقدير العائد المحذوف مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل غير مقبول،
فالضمير المؤكد لا يمكن أن يُحذف، وإلا فماذا بقي من تأكيده؟ ذكره
التكريتي^(٣). وهذا ممَّا يُضعف جواب ابن هشام على ابن الشجري وغيره. كما
يظهر أنَّ ما رجَّحه ابن هشام هنا من القول باسمية (ما) المصدرية، وتكلف
تقدير عائد إليها فيما تعذر تقديره عند النحاة قد عدل عنه في غيره. فذهب في
(شرح قصيدة كعب بن زهير) إلى أنَّها حرفٌ على الصحيح^(٤)، وردَّ على القائِلين
باسميتها في (شرح قطر الندى).



(١) هذا صدر بيت، وعجزه: * وَ الْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ *

ولم أقف على قائله، فالبیت من أبيات سيبويه مجهولة القائل، يُنظر الكتاب ٣ / ٦٧ ، والأصول في
النحو ٢ / ١٩٣ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٩١ ، ورصف المباني ص ٣٢٠ ، ٣٨٢ .

(٢) رصف المباني ص ٣٨٢ .

(٣) يُنظر ابن الشجري ومنهجه في النحو ص ٣١٨ .

(٤) يُنظر ص ١٤٠ .

(ما) كَافَّة لـ (مِنْ) فِي شَاهِدٍ نَحْوِيٍّ

عُني النحاة والمفسرون بـ (ما) الحرفية؛ لكثرة أنواعها، وتعدد مواضعها. ومن أنواعها: (ما) الكافّة، وهي التي تدخل على أنواع الكلم الثلاث (الاسم، والفعل، والحرف)، فتكفّه عن العمل الذي كان له قبل، وقد تهيئه أحياناً للدخول على ما لم يكن يدخل عليه من قبل. وهي على ثلاثة أنواع:

أحدها- الكافّة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قَلَّ، وكَثُرَ، وطَالَ.

الثاني- الكافّة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ (إن) وأخواتها.

الثالث- الكافّة عن عمل الجرّ، وتتصل بأحرف وظروف. فأما الأحرف فهي: الكاف، والباء، وربّ. وأما الظروف، فهي: بعد، وبين، وحيث، وإذ، وقبل^(١).

وقد عرض ابن هشام في المغني لـ (ما) الكافّة، فذكر عند حديثه عن الأحرف التي تكفّها (ما) عن عمل الجرّ: « الرابع- (مِنْ) كقول أبي حية:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ^(٢)

قاله ابن الشجريّ، والظاهر أنّ (ما) مصدرية، وأنّ المعنى مثله في:

﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقوله:

أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضُنَّتْ عَلَيْنَا ، وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ^(٣)

(١) يُنظر (ما) الكافّة في رصف المباني ص ٣٨٢ وما بعدها ، والجنى الداني ص ٣٣٣ ، والمغني ٥٨٨/١ وما بعدها .

(٢) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٤ . ويُنظر الكتاب ١٥٦/٣ ، وأما ابن الشجريّ ٥٦٧/٢ ، والمغني ٥٩٤/١ ، ٦١٤ . وبلا نسبة في المقتضب ١٧٤/٤ ، والجنى الداني ص ٣١٥ .

(٣) البيت للبعيث في لسان العرب ، مادة (ضنن) ٢٦١/١٣ . وبلا نسبة في المحتسب ٤٦/٢ ، والخصائص ٢٠٢/٢ ، والمغني ٥٩٥/١ ، وشرح شواهد ٧٢٢/٢ .

فَجَعَلَ الْإِنْسَانَ وَالْبَخِيلَ مَخْلُوقَيْنِ مِنَ الْعَجَلِ وَالْبَخْلِ مَبَالِغَةً»^(١).

جاء في نصّ ابن هشام ما يلي:

١- عدّه (مِنْ) من الأحرف التي تدخل عليها (ما) كافة لها عن الجرّ.

٢- استشهاده على ذلك بيت لأبي حية النميري دخلت فيه (مِنْ) المردفة

بـ (ما) على فعلٍ، فدلّ ذلك على أنّها مكفوفة عن عمل الجرّ؛ فالجرّ

من خواصّ الاسم.

٣- حكايته هذا الرأي عن ابن الشجريّ.

٤- استظهاره وجهًا آخر في (ما) الواردة في البيت؛ إذ هي عنده مصدرية

لا كافة.

وللوقوف على ما نسبته ابن هشام لابن الشجريّ من رأيٍ، نعود للأمالي، فقد

جاء فيه: « وقد كفّوا (مِنْ) بـ (ما)، فقالوا: إني لَمِمّا أفعلُ. قال أبو العباس

المبرد: يريدون لرُبّما أفعلُ، وأنشد لأبي حية النميري:

وإِنَّا لَمِمّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ »^(٢).

فيتضح لنا من نصّ ابن الشجريّ أمران مهمان:

١- وقوع (ما) بعد (مِنْ) الجارّة كافة لها عن عمل الجرّ، بدليل دخولها

على ما لا تختصّ بالعمل فيه، وهو الفعل. وليس هذا رأي ابن الشجريّ

نفسه، وإنّما هو ناقلٌ له عن المبرد الذي صرّح بنقله عنه.

(١) المغني ١/٥٩٤-٥٩٥.

(٢) أمالي ابن الشجريّ ٢/٥٦٦-٥٦٧.

٢- جعل المبرد (ممّا) بمعنى (ربّما)، وأنشد على ذلك بيت أبي حية.
وكلا هذين الأمرين يستلزمان منّا النظر والدراسة:

الأمر الأول - دخول (ما) كافّةً على (ون)

دخول (ما) على الحرف عمومًا كافّةً له على ضربين:

٥. **الضرب الأول-** أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها، فيدخل على ما كان يدخل عليه قبل الكفّ غير عاملٍ فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، وقول الشاعر:

وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمٌ^(١)

والآخر- أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها، ويدخل على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفّ عن العمل^(٢)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقول أبي حية النميري:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

هذا البيت هو شاهد ابن هشام على ما نسبته لابن الشجري من دخول (ما) الكافّةً على (من) فكفّتها عمّا كان لها من عمل؛ بدليل مجيئها متلوّةً بفعلٍ، وهو ما لا عمل لها فيه. كما ذكر ابن هشام البيت عند بيانه لمعاني (من)، حيث يقول: « العاشر - مرادفة (ربّما)، وذلك إذا اتصلت بـ (ما) كقوله:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

(١) البيت لعمر بن البراقة النهمي - بكسر النون - في شرح التصريح ٨٤/٣، وشرح الشواهد

للعيبي ٢٣١/٢. وبلا نسبة في المغني ١٣٩/١، وشرح الأشتوني ٢٣١/٢.

(٢) يُنظر البغداديات ص ٢٨٦-٢٨٧.

قاله السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخرّجوا عليه قول سيبويه: «واعلم أنّهم ممّا يحذفون كذا»^(١)، والظاهر أنّ (مِنْ) فيهما ابتدائية، و(ما) مصدرية، وأنّهم جعلوا كأنّهم خلّقوا من الضرب والحذف مثل: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧] «^(٢) .

٥ وقد اكتفى ابن هشام بنسبة هذا الرأي لابن الشجريّ فحسب. وكشفت لنا كتب النحو أنّه مسبوقٌ في ذلك بغيره كسيبويه، فقد جاء في الكتاب: « وإن شئتَ قلت: إنّني ممّا أفعلُ، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو (رُبّما). قال أبو حيّة النميري: وإنا لمّا نضربُ... البيت «^(٣) .

١٠ فيظهر من كلام سيبويه عدّه (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة كما هي في (رُبّما). و (ما) تلك هي الكافة، وإن لم يصرّح سيبويه بذلك؛ لأمرين: أولهما - دخولها في بيت الشاهد على ما لا تختصّ به وهو الفعل، دليلٌ على عدم عملها.

١٥ وثانيهما - تصريحه بذلك مع ما جعلت بمنزلته، وهو (رُبّما)، استمع إلى قوله: « ومن تلك الحروف: رُبّما، وقَلّما، وأشباههما، جعلوا (رُبّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول)، ولا إلى (قلّ يقول)، فألحقوهما (ما)، وأخلصوهما للفعل «^(٤) .

(١) وقفت على عبارة سيبويه في الكتاب على النحو الآتي: " اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم " ، يُنظر ٢٤/١ .

(٢) المغني ٦١٤/١ .

(٣) ١٥٦/٣ .

(٤) الكتاب ١١٥/٣ .

وكذا ابن عطية، فقد صرّح بهذا الرأي في قوله: « وكذلك دخلت (ما) على (من) كافةً في نحو قوله: وكان الرسول - صلى الله عليه وسلم! - ممّا يحرك شفّتيه، ونحو قول الشاعر:

وإنا لممّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفمِ»^(١)

وإلى هذا الرأي ذهب الفارسي والهروي، مستدلين على ذلك بيت أبي حية^(٢)، والذي علّق عليه الهروي بقوله: « (ما) حرف زيدت مع (من) ليصلح بعدها وقوع الفعل؛ لأنّ (من) لا تدخل على الفعل، لأنّها من عوامل الأسماء»^(٣).

فكل هؤلاء من السابقين لابن الشجريّ في القول بدخول (ما) على (من) الجارة كافة لها عن العمل. ولم يشر ابن الشجريّ إلى أحدٍ منهم في أماليه، وإنما عزا ذلك إلى المبرد عند بيانه المراد بقولهم: (إني لمّا أفعلُ)، حيث قال: « قال أبو العباس المبرد: يريدون لرُبّما أفعلُ، وأنشد لأبي حية:

وإنا لممّا نضربُ... البيت »^(٤).

وقد ظهر هذا الرأي أيضاً عند نحويّ متأخر عن ابن الشجريّ بزهاء نصف قرن، ذاك هو أبو البقاء العكبري^(٥). ثم يأتي العلامة البغدادي في زمانه ليرى رأي

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٣٤٩.

(٢) يُنظر البغداديات ص ٢٨٧، والأزهية ص ٩١.

(٣) الأزهية ص ٩١.

(٤) أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٥٦٦-٥٦٧.

(٥) نسب البغدادي هذا الرأي له، ولم أقف عليه في كتابيه: (التبيان واللباب)، فربّما يكون واقعاً في غيرهما. يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٦٣.

ابن الشَّجَرِيَّ وَمَنْ وافقه، ويعرض لهذا القول، ويناقش أقوال النحاة فيه^(١). بما يستحقّ الثناء.

لكن هذا الرأي لم يُسلّم به بعض النحاة، فقد ذهب ابن النحاس الحلبي^(٢) (ت ٦٩٨هـ) إلى أنّ (ما) في بيت أبي حية يمكن جعلها موصولةً بمعنى (الذي)^(٣). وقد ردّه البغدادي، فقال: « هذا لا يصحّ »^(٤).

وكذا ذهب ابن هشام إلى أنّ الأظهر عنده في بيت أبي حية، وفي قول سيبويه: (واعلم أنّهم ممّا يحذفون من الكلم) أن تكون (من) ابتدائيةً، و (ما) مصدرية^(٥). والمعنى في ذلك مثله في: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. فجعلوا من كثرة الإفراط في ضرب الهام، وملازمة الحذف كأنّهم خلّفوا من الضرب والحذف على سبيل المبالغة. فوقع الوصف بالمصدر هنا، وهذا أبلغ وأكد في المدح. وهذا المعنى هو ما رمت إليه الآية الكريمة، حيث جعل الإنسان لفرط عجلته، وكثرة فعله إيّاها، واعتياده لها كأنّه خلّق منها. وإنّما خُوِطِبَ العرب هنا بما تعقل؛ فالعرب تقول للذي يُكثِرُ الشيء خُلِقَ منه، كما تقول لمكثّر اللعب -مثلاً-: أنت من لعب، وخُلِقَ من لعب؛ تريد المبالغة في وصفه بذلك. وقد وصفهم الله تعالى في الآية بذلك توطئة من الله تعالى للردّ عليهم في استعجالهم العذاب؛ فقد عقّب - سبحانه! - تلك الآية بقوله: ﴿ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾

(١) يُنظر الخزانة ٢١٤/١٠ وما بعدها، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٣/٥ وما بعدها.

(٢) هو محمد بن إبراهيم الحلبي، أخذ العربية عن ابن عمرو. دخل مصر، وتلقى عن مشايخها حتى صار إمام المصريين في العربية. لم يصنّف إلا ما أملاه على المقرب. يُنظر نشأة النحو ص ٢٧٦.

(٣) يُنظر الخزانة ٢١٧/١٠.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) يُنظر المغني ١/٥٩٥، ٦١٤.

[الأنبياء : ٣٧]، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء : ١١].

وهذا أقوى معنى من أن يُتأَوَّلَ على: خُلِقَ العجلُ من الإنسان، على معنى أنه جُعِلَ طبيعةً من طبائعه، وجزءاً من أخلاقه، وهذا التأويل إنما هو إخبارٌ مجردٌ، ليس فيه مبالغةٌ، فهو أمرٌ قد اطرَد واتسع، فحمله على القلب يُعَدُّ في الصنعة، ويُصَغَّرُ المعنى^(١).

وأمثلة هذا في كلام العرب كثيرة، نحو قول الشاعر:

أَلَا أَصْبَحْتُ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنْتُ عَلَيْنَا، وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ

حيث جُعِلَتْ أَسْمَاءُ لَشِدَّةِ بَخْلِهَا كَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْهُ، مَبَالِغَةٌ فِي الْوَصْفِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْقَلْبِ أَيْضًا، أَيْ: وَالْبُخْلُ مِنَ الضَّيْنِ؛ لَصَغَرِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَعْنَى الْأُولَى، كَمَا أَنَّ فِيهِ بُعْدًا عَنِ الْأَخْذِ بِظَاهِرِ الْكَلَامِ^(٢).

وهذا الأسلوب في الانصراف عن الوصف بالصفة الصريحة إلى الوصف بالمصدر قد أخذت به العرب في بعض الأحوال، وهو يحقق أمرين: «أحدهما: صناعي، والآخر: معنوي. أمَّا الصناعي، فليز يدك أنسًا بشبه المصدر للصفة حتى أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، وأمَّا المعنوي؛ فلأنه إذا وَصَفَ بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له، واعتداده إيَّاه»^(٣).

وتبع الأزهرِيُّ ابنَ هشام في عدِّ (ما) مصدرية؛ إذ يقول: « وإذا دخل

(١) يُنْظَرُ الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٨٢/٤، وَالْخَصَائِصُ ٢٠٣/٢-٢٠٤، وَإِيضًا شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ ٧٥٦/٢، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣١٢/٦، وَالْمَغْنِي ٥٩٥/١، ٦١٤.

(٢) يُنْظَرُ الْمُحْتَسَبُ ٤٦/٢، وَالْخَصَائِصُ ٢٠٣/٢.

(٣) الْخَصَائِصُ ٢٥٩/٣.

شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعلٍ، أو جملة اسمية، أُوت (ما) بأنّها موصول حرفي، والجملة صلتها»^(١).

و لم يرتضِ البغدادي هذا التخريج؛ إذ يرى فسادَه؛ لأنّ فعل الصلة في بيت أبي حيّة وكلام سيويه مسند إلى ضمير المحدث عنه، فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنّهم خلّقوا من ضربهم، ومن حذفهم، وذلك غير متصور البتة^(٢).

الرأي الثاني - دخول (ما) غير كافّة على (ون)

للنحاة رأي آخر في هذه المسألة؛ إذ تزداد (ما) مردفة لـ (من) عندهم غير كافّة لها عن عمل الجرّ، بدليل بقاء الاسم بعدها مجروراً على حاله قبل (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ ﴾ [نوح: ٢٥]، وقُرئ أيضاً: ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ ﴾^(٣)، والقراءة الأولى أظهر في الاستشهاد؛ لظهور الإعراب فيها. وهذه الآية هي شاهد النحاة على بقاء الاسم بعد (من) المركبة مع (ما) الكافّة مجروراً على أصله. وقد عزا النحاس هذا الرأي للبصريين، وتبعهم فيه، فهي عنده زائدة للتوكيد^(٤)، وبهذا قال السمين الحلبي أيضاً: « قوله: ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ ﴾: (ما) مزيدة بين الجارّ ومجروره توكيداً»^(٥).

والقول بزيادة (ما) بعد (من) غير كافّة له عن عمل الجرّ، هو ما ذهب

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٨٣/٤ .

(٢) يُنظر الخزانة ٢١٦/١٠ - ٢١٧ .

(٣) يُنظر حجة القراءات ص ٧٢٦، والسبعة في القراءات ص ٦٥٣، تحبير التيسير في القراءات العشر ٥٩٣/١ .

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢/٥ .

(٥) الدر المصون ٤٧٦/١٠ .

إليه أغلب النحاة والمفسرين، بخلاف ما ذكروا في الكاف ورُبَّ من أنَّ الغالب كفُّهما عن العمل عند اتصاليهما بـ (ما)، فتدخل حينئذٍ على الجمل^(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

٥ أمَّا السيوطي فقد وقف موقفاً وسطاً، أحسن فيه التوفيق بين الرأيين السابقين، بناءً على ما وقع بين يديه من نصوص وشواهد؛ إذ يجعل من (ما) بعد (من) الجارة كافة؛ لوقوع الفعل بعدها، مستدلاً على ذلك ببيت أبي حية السابق، غير أنَّ الغالب عنده عدم الكف؛ لحيء الاسم بعدها مجروراً في نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾ [نوح: ٢٥].

١٠ وقد نسب السيوطي لابن هشام في المغني القول بكف (ما) من الجارة عن العمل بقلة^(٢). وهذا ما لم يصرِّح به ابن هشام، وما جاء في المغني هو حكاية قول ابن الشجري، وقد استظهر ابن هشام غيره، فهي لا تقع عنده إلا مكفوفة عن العمل متى ما دخلت عليها (ما) كافة^(٣).

١٥ ولعلَّ السيوطي قد بنى ذلك القول على ما رآه في المغني من استظهار ابن هشام وجهاً آخر لـ (ما) في بيت أبي حية النميري، غير القول بأنها كافة.

(١) يُنظر مشكل إعراب القرآن ٢/٣٠٠، والتفسير الكبير ٣٠/١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/٨١٦ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/١٧١ وما بعدها، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٣٧٣ وما بعدها، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٢١٧ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣/٥٨ وما بعدها، والمساعد ٢/٢٧٩ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢/٣١ وما بعدها، وشرح التصريح ٣/٨٢ وما بعدها، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٣٠-٢٣١.

(٢) يُنظر الهمع ٤/٢٢٨-٢٢٩.

(٣) يُنظر المغني ١/٥٩٤-٥٩٥، ٦١٤، وأوضح المسالك ٣/٥٨. ولم يتعرض ابن هشام لمسألة كف (من) عن الجرِّ بـ (ما) في كتابيه: شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى.

ويظهر بعد هذا العرض: أنَّ مجيء (ما) مردفة لِـ (مِنْ)، غير كافية لها عن العمل هو الأولى؛ لظهوره في أفصح القول، وهو القرآن الكريم.

أما الرأي الآخر، فحسبك فيه أن ثلثي أكثر الكتب النحوية تردّد بيتاً واحداً وقعت فيه (مِنْ) الجارة مكفوفة بعد (ما)، دلّ على ذلك دخولها على ما لا يصلح للجرّ، وهو الفعل، وإن كان بعض النحاة قد استظهروا فيه غير هذا الوجه، مستنديين إلى حجة أسلفنا ذكرها.

الأمر الثاني: مجيء (مِمّا) بمعنى (ربّما)

رُكِب حرف الجرّ (مِنْ) مع (ما) الكافة، فصار معها بمنزلة كلمة واحدة، على ما ذكره سيبويه في قوله: « وإن شئت قلت: إني ممّا أفعل، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: ربّما. قال أبو حية النميري:

وإنا لمِمّا نَضْرِبُ... البيت »^(١).

فيلحظ هنا أن بينهما تشابهاً لفظياً في تركيب كلا الحرفين مع (ما) الكافة، فهل امتدّ ذلك الشبه إلى المساس بالمعاني أيضاً، فتتشابه هي الأخرى؟

أمرٌ اختلف فيه النحاة، فجوّز المبرد، والسيرافي، والأعلم، وابن طاهر، والرضي مجيء (مِمّا) كـ (ربّما) في المعنى^(٢)؛ يقول المبرد: « وتقول: إني ممّا أفعل، على معنى: ربّما أفعل، كما قال:

(١) الكتاب ١٥٦/٣ .

(٢) يُنظر المقتضب ١٧٤/٤ ، والكتاب ، حاشية رقم (٣) ٢٤/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٨٨/٢ ، والارتشاف ١٧٢١/٤ ، والمغني ٦١٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٤/٢ ، والجنى الداني ص ٣١٥ .

وإنّا لمّا نَضْرِبُ... البيت»^(١).

وقد صرّح ابن الشَّجَرِيّ بالنقل عنه كما ظهر فيما سقناه من نصّ الأُمالي^(٢)، وكما نقل عنه العكبري أيضاً، فقال: «وتستعمل (مِنْ) مكفوفة بمعناها، أي: بمعنى (رُبَّ)، نحو: إنّي ممّا أفعل؛ قال المبرد: أريد: لرُبّما أفعل، وأنشد:

وإنّا لمّا نَضْرِبُ... البيت»^(٣).

وعزا بعض النحاة - كالفارسي، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي - لبعضهم إشارة سيويه لهذا المعنى المشترك بين (ممّا، وربّما) في كلامه^(٤)؛ يقول ابن هشام: «وخرّجوا عليه قول سيويه: واعلم أنّهم ممّا يحذفون كذا»^(٥). وقد فسّرهما السيرافي بقوله: «أراد: ربّما يحذفون. وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: أنت ممّا يفعل كذا، أي: ربّما يفعل»^(٦).

وما اتّجه إليه هؤلاء من مجيء (مِنْ) المكفوفة بـ (ما) كـ (ربّما) في المعنى، أمرٌ لم يرتضه بعضهم، فقد أنكر الفارسي هذا الرأي، فهي عندهم بمنزلة (ربّما) في الكفّ لا في المعنى^(٧). ويعلّل السيوطي ذلك بقوله: «وإنّما قال هذا؛ لأنّ (رُبَّ) و (ربّما) عنده لا تفيد إلا القلة»^(٨).

(١) المقتضب ١٧٤/٤ .

(٢) يُنظر ص ٢٤٩ من هذا البحث .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٢٦٣ .

(٤) يُنظر البغداديات ص ٢٩٣، والارتشاف ٤ / ١٧٢١، والمغني ١ / ٦١٤ .

(٥) المغني ١ / ٦١٤ .

(٦) الكتاب ١ / ٢٤، حاشية رقم (٣) .

(٧) يُنظر الحلبيات ص ٢٠١ .

(٨) الدرر اللوامع ٤ / ١٨٢ .

وقد تبع الفارسي في ذلك ابن عطية، الذي عَقَّب ذكره بيت أبي حية بقوله : «و (مما) في قوله: وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم! - مما يحرِّك شفَّتيه، وكقول الشاعر:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ... البيت ونحوه، وفي هذا هي بمنزلة (ربَّما)، وهي لها مخالفة في المعنى؛ لأنَّ (ربَّما) معناها التقليل، و (مما) معناها التكثير»^(١).

ووجه اعتراض المانعين: حمل (مما) على (ربَّما) في المعنى يعود إلى تباينهم في تحديد معنى (رُبَّ)، فقد اختلف النحاة في تحديد معناه على أقوال:

الأول- أنَّها للتقليل. الثاني- أنَّها للتكثير. الثالث- أنَّها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد. الرابع- أنَّها أكثر ما تكون للتقليل. الخامس- أنَّها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر. السادس- أنَّها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق. السابع- أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار^(٢).

والراجح فيها عند ابن مالك، وتبعه ابن هشام: أنَّها حرف تكثير، والتقليل بها نادر^(٣).

أما المرادي فيرجِّح عنده أنَّها للتقليل، حيث يقول: «والراجح من هذه

(١) المحرر الوجيز ٧٠/٢ .

(٢) يُنظر الجنى الداني ص ٤٣٩ وما بعدها ، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ٥١٢/٢ وما بعدها .

(٣) يُنظر شرح التسهيل ١٧٦/٣ ، والمغني ٢٦٥/١ .

الأقوال: ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل، والدليل على ذلك: أنها قد جاءت في مواضع لا تحتل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرة التكثر، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل. فتعيّن أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها ^(١).

٥ وبناءً على ما تقدّم، فمن ذهب إلى أن معنى (رُبَّ) هو التقليل، أو هو ما يكثر فيها، كان قولهم: (إني ربّما أفعل) عنده بمعنى: قلّ أن أفعل، فلا يصحّ حينئذ حمل (ممّا) عليها، كما ظهر عند ابن عطية والفراسي ^(٢)، فهما عندهما من الأضداد في المعنى، لا الأمثال. استمع إلى ما علّق به الفارسي في شرح كلام المبرد الآتي: «إني ممّا أفعل، على معنى: ربّما أفعل. كما قال:

١٠ وإنا لممّا نضرب... البيت» ^(٣).

حيث قال: «وقوله: (إني ممّا أفعل) على معنى: ربّما أفعل، إن أراد به أن (ما) كافة لـ (من)، كما أنها كافة لـ (رُبَّ)، فهو كما قال سييويه. وإن أراد أنه للتقليل، كما أن (ربّما) للتقليل كان ذلك مسوّغاً إذا ثبت مسموغاً.

١٥ وبعُد ذلك في بيت أبي حية؛ فإنه ينبغي أن يكون غير مقلّل لضربة الكبش على رأسه»، فهو لا يراها في البيت للتقليل كـ (ربّما)؛ ليتفق ذلك مع ما قصده الشاعر من معنى؛ فالشاعر يمدح قومه مفتخرًا بهم، وهذا على قول الفارسي

(١) الجني الداني ص ٤٤٠ .

(٢) يُنظر المحرر الوجيز ٧٠/٢ ، والبغداديات ص ٢٩٣ .

(٣) المقتضب ١٧٤/٤ .

في موضع آخر: « موضع التكثير فيه أليق، وبه أولى »^(١)؛ ممّا دفع ببعضهم إلى تأويل (ما) على وجه آخر، غير القول بأنّها كافّة - على ما ذكرناه آنفاً -.



(١) البغداديات ص ٢٩٣ .

(١٠) في قوله تعالى: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾

(ما) مشتركة بين الاسمية والحرفية، وتتعدد أوجهها في كلٍّ منهما. لذا عقد ابن هشام في (المغني) فصلاً للتدريب أطلق عليه (هذا فصل عقده للتدريب في (ما) ^(١). ضمّنه عدّة آيات، احتملت فيها (ما) أكثر من وجه، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر : ٩٤]. استمع إليه وهو يقول: « والأظهر في: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر : ٩٤] المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذف؛ والأصل: بما تؤمر بالصدع به، فحذفت (الباء) فصار بالصدع، فحذفت (أل)؛ لامتناع جمعها مع الإضافة فصار (بصدعه)، ثم حذفت المضاف كما في: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] فصار (به)، ثم حذفت الجار كما قال عمرو بن معديكر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ ^(٢)
فصار: تُؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت في: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] وهذا تقرير ابن جني ^(٣).

يقرر ابن هشام في هذا النصّ عدّة أمور:

١- احتمال (ما) في الآية الكريمة للمصدرية والموصولة، والأولى هي الأظهر عنده.

(١) يُنظر المغني ٦٠٣/١ .

(٢) ديوان الشاعر ص ٦٣ . ويُنظر البيت في الكتاب ٣٧/١ ، والأصول في النحو ١٧٨/١ ، والمغني ٦٠٤/١ ، وشرح شواهد ٧٢٧/٢ .

(٣) المغني ٦٠٤/١ - ٦٠٥ .

٢- إيقاع ابن الشجري خمسة حذوف في الآية، على القول بموصولية (ما).

٣- يظهر مما نقله ابن هشام من قول ابن الشجري^(١) . أن ابن الشجري مسبوق فيما ذكره بابن جني ، فهو ناقل عنه .

ويحسن بنا أن نعود للأمالي لنقف على رأي ابن الشجري في مكانه؛ إذ يقول فيها: « وقوله - عز وجل! -: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ فيه قولان: ٥

أحدهما - أن (ما) مصدرية، فالكلام في هذا القول على وجهه، والتقدير: فاصدع بالأمر.

والقول الآخر - أنها خبرية، بمعنى (الذي)، ففي الكلام على هذا القول خمسة حذوف؛ لأن أصله: فاصدع بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء من (به). فصار في التقدير: بالصدع، فحذف الألف واللام؛ لامتناع الجمع بينهما وبين الإضافة، فصار: بصدعه، ثم حذفت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما حذفت في نحو: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] ونحو: ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ ﴾ [البقرة : ٩٣]. والمراد: أهل القرية، وحُبَّ العجل، فصار: بما تؤمر به، فحذفت الباء، كحذفها في قول عمرو بن معديكرب: ١٥

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب^(٢)
فصار: بما تؤمره، فحذفت الهاء من الصلة، كما حذفت في: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١]، وفي: ﴿ فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ ﴾

(١) المغني ٦٠٥/١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٣ .

[الأعراف : ١٤٤]. وهذا تقرير أبي الفتح عثمان ^(١).

فبالوقوف على نصّ الأمالي يظهر لنا صحّة ما نسبته ابن هشام له من قول، كما يتّضح من النصّين معاً أنّ (ما) في الآية محتملة لوجهين، هما:

- الوجه الأول : مجيئها في الآية مصدرية

متى صحّ أن تؤوّل (ما) مع مدخولها بمصدر فتلك هي (ما) المصدرية كما عرفنا. والقول بمصدرية (ما) في هذه الآية قول بصري؛ فهي مؤولة عندهم مع الفعل بمصدر، تقديره: الأمر، أي: فاصدعُ بالأمر ^(٢). والمعنى: اجهرْ به وأظهرْهُ، من صدعتُ بالشيء: إذا أظهرتُهُ وبيّنتُهُ ^(٣). استمع إلى قول الأخفش منهم: « وليس هذا في معنى: (فاصدعُ بالذي تُؤمرُ به)، لو كان هذا المعنى، لم يكن كلاماً حتى يجيء بـ (به)، ولكن: (اصدعُ بالأمر) جعل (ما تُؤمرُ) اسماً واحداً ^(٤) ».

وقد احتجّ البصريون على مصدرية (ما) في هذه الآية بانعدام وجود ذكرٍ يعود على (ما)، كما هو شرط الموصول الاسمي أن يعود عليه ضمير ظاهر أو مقدّر من صلته يربطه بها. ولا يمكن ادّعاء حذفه هنا؛ إذ لا يمكن تقدير الكلام على: فاصدع بما تُؤمرُ به؛ لاقتضائه حذف العائد المجرور، دون توفّر شرطي حذفه، ممّا سنذكره لاحقاً ^(٥).

وقد قال بمصدرية (ما) في هذه الآية بعض الكوفيين أيضاً كالفراء؛ لأنّه لا

(١) أمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢ - ٥٥٨.

(٢) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٢.

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٤٠/١.

(٥) يُنظر ص ٢٦٩ - ٢٧٠ من هذا البحث.

يرى في هذه الآية ضميراً رابطاً، يحمل على عدّ (ما) فيها موصولة^(١).
استمع إلى حديثه في (معاني القرآن): « قوله: فاصدع بما تؤمر، ولم يقل: بما تؤمر به. أراد: فاصدع بالأمر. ولو كان مكان (ما) (من أو ما) مما يُراد به البهائم لأدخلت بعدها الهاء، كما تقول: اذهب إلى من تؤمر به، واركب ما تؤمر به، ولكنه في المعنى بمنزلة المصدر. ألا ترى أنك تقول: ما أحسن ما تنطلق! لأنك تريد: ما أحسن انطلاقتك!، وما أحسن ما تأمر إذا أمرت! لأنك تريد: ما أحسن أمرك^(٢). ونقل ابن السراج عنه ذلك، وقاس عليه أمثلةً مشابهة^(٣).

وقد قصر بعضهم (ما) في الآية على المصدرية كالنحاس، وصاحب الأزهية، والسخاوي؛ إذ (ما) في الآية عندهم مصدرية لا غير، فقد صرحوا بأن المعنى في الآية: فاصدع بالأمر^(٤).

أمّا أكثر النحويين والمفسرين كالفارسي، والرماني، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الأنباري، والرازي، والعكبري، والهمداني، وابن هشام، وغيرهم فذهبوا إلى تجويز وجهين في (ما)، هما: المصدرية والموصولة، إذ تحتل (ما) عندهم تقديرين، هما: فاصدع بالأمر، أو: فاصدع بما تؤمر به^(٥).

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٣ - ٩٤ ، والأصول في النحو ٢ / ٣٤٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٣ - ٩٤ .

(٣) يُنظر الأصول في النحو ٢ / ٣٤٠ .

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٠ ، والأزهية ص ٨ ، والمفضل في شرح المفصل ص ٢٩٦ .

(٥) يُنظر المسائل الشيرازيات ٢ / ٥٠١ ، والإيضاح ص ١٥٥ - ١٥٦ ، ومعاني الحروف للرماني ٨٧ ، والمقتصد ١ / ٦١٩ ، والكشاف ٢ / ٣٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٥٧ - ٥٥٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣ ، والتفسير الكبير ١٩ / ٢١٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٨٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٧٠ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ٢١١ ، والمغني ١ / ٦٠٤ - ٦٠٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ١ / ١٠٨ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢ / ٢٠ .

ويأخذ أبو حيان في البحر على النحاة تجويزهم مصدرية (ما) في هذه الآية، إذ يرى أن في القول بمصدريتها تجويز سبك المصدر من (ما) والفعل المبني للمجهول (تؤمر)، وهذا مما لا يجوز عنده^(١). وهذا القول منه مخالف لما جاء في كتابه (تذكرة النحاة)؛ فقد أجاز فيه هذا الوجه، دون أن يتعقب فيه أحد^(٢).

وقد ردّ عليه الشهاب الخفاجي بأنه قد التبس عليه موضع خلاف النحاة، إذ الخلاف ليس هنا فهذا مما أجازوه، وإنما محلّ الخلاف في المصدر الصريح، وانحلاله إلى حرف مصدرى، وفعل مبني للمجهول^(٣).

وأقول: إن ما منعه أبو حيان من مجيء المصدر من الفعل المبني للمجهول أمرٌ تثبتته النصوص القرآنية وتشهد به، فلا نستطيع رفضه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١].

هذا فضلاً عن ذهاب أكثر النحاة إلى القول بهذا الرأي، بل هو القول الأظهر عند ابن هشام^(٤).

– الوجه الثاني: مجيئها في الآية موصولة

تحتمل (ما) في الآية الكريمة وجهاً آخر هو أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، أي: فاصدع بالذي تؤمر به. وقد حكى النحاس هذا الوجه عن الكسائي – شيخ نحاة الكوفة –، فقال: « وقال الكسائي: التقدير: بما تؤمر به »^(٥).

(١) يُنظر البحر المحيط ٤٧٠/٥ .

(٢) يُنظر ص ٥١٨ .

(٣) يُنظر التأويل النحوي في القرآن الكريم ١١٠٩/٢ .

(٤) يُنظر المغني ٦٠٤/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٢ .

وقال بهذا الوجه خلق كثير من النحاة والمفسرين، منهم من قصر الآية على هذا الوجه فلم يذكر غيره كالزجاج، حيث قال - عند تعرضه لهذه الآية -: « ويكون - والله أعلم - فاصدع بما تؤمر، أي: ابن ما تؤمر به، وأظهره »^(١). وتبعه في ذلك ابن عطية، وابن أبي الربيع، والنسفي^(٢).

ويلزم على هذا الوجه أن تشمل صلة (ما) على ضمير يعود على (ما)، ليربطها بجملة الصلة. وقد يُحذف ذلك العائد كثيراً على نحو ما جاء في الآية موضع المسألة. وقد اجتهد النحاة والمفسرون في تقدير الضمير العائد فيها؛ ليحسن حمل (ما) على الموصولية بناءً عليه، فذهبوا في تقدير ذلك العائد إلى قولين:

١- تقدير عائد الصلة منصوباً

فالفعل (تؤمر) في الآية متعدّد لمفعولين، يصل إلى الثاني منهما بحرف الجرّ، فالأصل (أمرتُك به) كما في نحو: (أمرتُك بالخير). فلما بُني للمجهول صار مفعوله الأول فاعلاً، واستكن في الفعل، وبقي المفعول الثاني، فتعدى الفعل بنفسه إليه فنصبه، فقيل: (تؤمره) كما وقع في قول الشاعر:

أمرتُك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ^(٣)
ثم حُذف ذلك الضمير المنصوب^(٤)؛ تخفيفاً لطول الكلام بالصلة^(٥). وقد

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٨٦/٣ .

(٢) يُنظر المحرر الوجيز ٣٥٩/٨ ، والبسيط ٤٢٧/١ ، وتفسير النسفي ١٩٤/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦٢ .

(٤) يُنظر الإيضاح ص ١٥٥ .

(٥) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٨٧ .

صحّ حذفه؛ لتحقيق شرط حذفه؛ فقد وقع متصلاً، منصوباً بفعل تام^(١)، كما حذف في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وقوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]. التقدير: بعثه، وخلقته.

والأخذ بهذا القول فيه سلامة من الوقوع في حذف العائد المجرور من جملة الصلة دون توفر شرطيه، على ما سيذكر لاحقاً.

٢- تقدير عائد الصلة مجروراً

فيصير الكلام على هذا التقدير إلى: فاصدغ بما تؤمر بالصّدع به^(٢)، ثم حُذِفَ ذلك العائد المجرور من الصلة. وقد اختلفوا في كيفية حذفه على قولين:

أ / ذهب العكبري إلى أنّ (الباء) من (به) حُذِفَت أولاً، فاتصل الضمير بسابقه، فصار (بصدعه)، ثم حُذِفَ (الصدع) فصار (تؤمر به)، ثم حُذِفَ (به)^(٣) دفعة واحدة في قول سيبويه^(٤)، أو بالتدريج بأن حُذِفَت (الباء) فصار (تؤمر)، ثم حُذِفَت (الهاء) على قول الأخفش^(٥).

وما أوقعوه هنا من حذف عائد الصلة المجرور غير جائز عند النحاة؛ لأنّه يخالف ما اشترطوه في نحو هذا، إذ لا يحذف العائد المجرور بالحرف عندهم إلا بتوفر شرطين:

أحدهما - تماثل الجارّ الداخل على الموصول والعائد لفظاً ومعنى.

(١) يُنظر شرح التسهيل ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ١٦٠/١.

(٢) يُنظر كشف المشكلات وإيضاح المضاعفات ٢٠/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٠/١، وروح المعاني ٨٥/١٤.

(٣) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٠/١.

(٤) يُنظر الكتاب ٣٨٦/١، ففيه تنظير لكيفية تقدير المحذوف عند سيبويه.

(٥) يُنظر المغني ٣٨٠/٢، ففيه تنظير لكيفية تقدير المحذوف عند الأخفش.

والثاني- تماثل متعلقيهما معني^(١). فيصحّ بذلك حذف العائد المجرور من جملة

الصلة، كما وقع في قوله تعالى: ﴿وَشَرَبُوا مِمَّا تَشْتَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه. أمّا في آية سورة الحجر فمتعلّق جارّ الموصول هو (اصدع). بمعنى: اجهرْ بالمأمور به، وأظهره، مأخوذ من الصّديع وهو الصّبح^(٢). ومتعلّق العائد هو (تؤمّر)، فليسا بمتماثلين. وبانتقاض أحد الشرطين لا يصحّ الحذف هنا.

وقد عمد بعضهم لتسهيل حذف العائد مجروراً في الآية إلى حمل (اصدع) فيها على معنى (أؤمّر)، فالمتعلقان بالتالي متماثلان معني، فساغ حذف العائد المجرور.

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١]. أي: كذبوا به، فحذف العائد المجرور، وساغ ذلك مع عدم تماثل متعلقي الموصول وعائده معني أن قوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾. بمعنى: كذبوا. وهو ما صرح به في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾ [يونس: ٧٤].

وإن أريد من قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١]. بما كذبوه فلا إشكال؛ لأنه يكون عائداً منصوباً، توفر شرطه^(٣).

ب/ ذهب ابن الشجريّ إلى أن في الآية خمسة حذف^(٤)، فقد حذفت الباء من (به) أولاً، فصار (بالصدّعه)، ثم حذفت الألف واللام؛ لامتناع الجمع بينها وبين الإضافة، فلا يتعرّف الاسم من وجهين^(٥)، فصار (بصدّعه). ثم حذفت

(١) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٥٤-٢٥٥، وشرح ابن عقيل ١/١٦٤، والهمع ١/٣١٠.

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٢/٥٥٨.

(٣) يُنظر المغني ٢/٣٠٢-٣٠٣.

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٢/٥٥٧-٥٥٨.

(٥) يُنظر الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٢٤٥.

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما حُذِفَ في نحو قوله تعالى: ﴿وَسَكَلَ الْقَرِيَّةَ﴾ [يوسف : ٨٢]، وقوله تعالى : ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة : ٩٣]، أي: أهل القرية، وحبّ العجل. فصار الكلام إلى: (بما تُؤمَرُ به)، ثم حُذِفَت (الباء) كما حُذِفَت في قول الشاعر:

أمرُتكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ بهِ فقد تركتكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ^(١)

٥ فالأصل: أمرتكَ بالخير، فالفعل (أمر) من الأفعال التي كثر وفشا عند فصحاء العرب وعامتهم استعمالها بحرف الجرّ، كما استعمالها بعضهم أيضاً بإسقاط حرف الجرّ اتساعاً، فيقولون: (أمرتكَ الخير). وكلاهما استعمال صحيح، ثابت في لغة العرب الفصحاء، إلا أنّ الاستعمال الأول هو الأصل؛ لتوافر الاطراد والكثرة عليه^(٢). وقد اجتمع الاستعمالان في قول الشاعر السابق.

١٠ وصار الكلام بالحذف هنا إلى (بما تُؤمَرُ به)، ثم حُذِفَت الهاء من الصلة على حدّ حذف عائد الصلة المنصوب في أي كثيرة، عرضنا لبعض منها آنفاً.

وربّما عمد ابن الشجريّ إلى ارتكاب تلك الحذوف الخمسة؛ لأجل أن يكون جارياً على القياس في حذف العائد المجرور^(٣). يقول الأمير في حاشيته على المغني: فإن قيل لم لا نجعلها ثلاثة حذوف على تقدير: فاصدع بما تُؤمَرُ به، وما الملجئ لتقدير (الصدع به)؟

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٣ .

(٢) يُنظر البسيط ٤٢٦/١ .

(٣) يُنظر حاشية الدسوقي ٣١٥/١ .

فالجواب: « لأنَّ العائد المجرور لا يُحذف إلا إذا جُرَّ بمثل ما جُرَّ به الموصول لفظاً ومعنى ومتعلّقاً، فاحتجنا لتقدير المتعلّق (الصدع) »^(١).

وفي تصريح ابن الشَّجَرِيّ، وتبعه ابن هشام في نسبة هذا القول لابن جَنِّي^(٢) دليل على أنَّ ابن الشَّجَرِيّ ليس بصاحب هذا الرأي، وإنَّما هو مسبوق بغيره ٥
كابن جَنِّي كما يظهر من تصريحه، والرماني أيضاً فقد وقفت على هذا القول عنده^(٣).

والحقيقة أنَّ هاتين الطريقتين متماثلتان إلى حدٍّ كبير في حذف العائد المجرور من جملة الصلة، وإن كان الحذف عند ابن الشَّجَرِيّ ومن وافقه أحسن؛ لإيقاعه إيَّاه بالتدريج، ممَّا يجريه على سنن العربية وقواعدها في إيقاع الحذف في الكلام، ١٠
كما أنَّ ذلك يقربُه لأذهان المتعلمين.

ويظهر ممَّا سبق أنَّ ما ذهب إليه البصريون من القول بمصدرية (ما) في الآية^(٤) هو الرأي الأول بالقبول؛ لوقوع الكلام فيه على ظاهره، وقد وافقهم ابن الشَّجَرِيّ في أحد قوليه، إذ يقول: « (ما) مصدرية، فالكلام في هذا القول على وجهه »^(٥). وهو مسبوق في هذا بالرماني، وكأني بابن الشَّجَرِيّ ينقل عنه دون تصريح منه، فقد أورد الرماني في هذه الآية قولين: قول بمصدرية (ما)، والآخر ١٥
بوقوعها خبرية بمعنى (الذي)، على تقدير إيقاع خمسة حذف في الآية، جاءت

(١) حاشية الأمير ١٢/٢ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٥٥٨/٢، والمغني ٦٠٥/١ .

(٣) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٨٧ .

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٢ .

(٥) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٥٥٧/٢ .

باللفظ والترتيب نفسه عند ابن الشجري^(١). وهو ما لم أقف عليه بهذا النحو إلا عند الألوسي، وهو متأخر عنهما كثيراً^(٢).

كما أن في القول بمصدرية (ما) في الآية سلامة من تكلف تقدير محذوف، يمكن أن يستقيم معنى الآية بدونه، فالمعنى: فاصدع بالأمر، أي: المأمور به، وهو القرآن الكريم الذي أوحى إليه - صلى الله عليه وسلم! -، وأمر أن يبلغه للناس. والله أعلم^(٣).

وقد تجاوز بعض النحاة، فأوصل تلك المحذوفات إلى خمسة. وهذا تكلف واضح، يقول عنه الألوسي: « هو تكلف لا داعي له، ويكاد يورث الصداع »^(٤).



١٠

(١) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٨٧ .

(٢) يُنظر روح المعاني ٨٥/١٤ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢ ، وروح المعاني ٨٥/١٤ .

(٤) روح المعاني ، المجلد السابع ، الجزء الرابع عشر ص ٨٥ .

(الكاف) حرف قسم في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾

أخذ ابن الشَّجَرِيّ على مكِّي في (مشكل إعراب القرآن) حكايته القول بأنَّ الكاف حرف قسم في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال : ٥]، فالمعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك. فـ(الكاف) بمعنى واو القسم، و (ما) موصولة بمعنى (الذي).

وقد نقل لنا ذلك ابن هشام في المغني عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ومن تلك الجهات: «الجهة الثالثة- أن يُخرَج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنّما يقع عن جهلٍ أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلةً.

أحدها- قول أبي عبيدة في: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال : ٥]: إنّ الكافَ حرفُ قسمٍ، وإنَّ المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وقد شنع ابن الشَّجَرِيّ على مكِّي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: ولو أنَّ قائلاً قال: (كالله لأفعلن) لاستحقَّ أن يُصقَّ في وجهه.

ويطُل هذه المقالة أربعة أمور: أنّ الكاف لم تَجِيءْ بمعنى واو القسم، وإطلاق (ما) على الله- سبحانه وتعالى!-، وربطُ الموصول بالظاهر، وهو فاعل (أخرج)، وباب ذلك الشعر كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

ووصله بأوّل السورة مع تباعد ما بينهما.

(١) صدر البيت هو: * فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

البيت لجنون ليلي في الدرر ١/ ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩. وبلا نسبة في المغني ٤١٢/١، ٢٧٢/٢.

وقد يُجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس : ٥]، وعنه أنه قال - يقصد: مكّي - : الجواب: ﴿تُجَدِّلُونَكُمْ﴾. ويردّه عدم توكيده، وفي الآية أقوال أخر...»^(١).

جاء في نصّ ابن هشام عدّة أمور:

- ٥ ١ - قول أبي عبيدة بوقوع (الكاف) في الآية حرف قسم.
- ٢ - تشنيع ابن الشجريّ على مكّي حكايته هذا القول في (المشكل)، وسكوته عنه دون تعقيب.
- ٣ - ردّ ابن الشجريّ هذا الرأي بأمور نقلها عنه ابن هشام. وقد ثبت في الأمالي الشجرية عن صاحبها ما يلي:
- ١٠ «ومن الأغاليط الشنيعة: أقوال حكاها - يقصد مكّي - في سورة الأنفال في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال : ٥] قال: الكاف من (كما) في موضع نصب، نعتٌ لمصدر ﴿تُجَدِّلُونَكُمْ﴾ أي: جدالاً كما. وقيل: هي نعت لمصدر يدلّ عليه معنى الكلام، تقديره: الأنفال ثابتةٌ لله والرسول ثبوتاً كما أخرجك، وقيل: هي نعت لـ (حق)، أي: هم المؤمنون حقاً كما. وقيل: الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، فاتقوا الله، فهو ابتداء وخبر. وقيل: الكاف بمعنى الواو للقسم، أي: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك. انتهى كلامه.
- ١٥

وهذه أقوالٌ رديئةٌ منحرفةٌ عن الصحّة انحرافاً كلياً، وأوغلها في الرداءة القول الرابع والخامس. فقله: الكاف من (كما) في موضع رفع بالابتداء، وخبره:

(١) المغني ٢/٢٧٢-٢٧٣ .

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ قولٌ ظاهره الفساد من وجوه... والقول الآخر التابع لما قبله في الرذالة، والآخذ بالخطّ الوافر من الاستحالة قول مَنْ زعم أنّ الكاف للقسم بمنزلة الواو، وهذا ممّا لا يجوز حكايته، فضلاً عن تقبله، وما علمت في مذهب أحد ممّن يوثق بعلمه في النحو - بصريّ ولا كوفيّ - أنّ الكاف تكون بمنزلة الواو في القسم، فلو قال قائل: كالله لأخرجنّ، يريد: والله لأخرجنّ، لاستحقّق أن يُصقّ في وجهه. ٥

ثمّ إنّه جعل هذا القسم واقعاً على أول السورة، وجعل (ما) التي في قوله: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ ﴾ بمعنى (الذي)، وجعلها واقعةً على القديم - تعالى جدّه! -، مع جعله الكاف بمعنى الواو، فقال في حكايته: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك. وهذا لو كان على ما تلفّظ به لوجب أن يكون فاعل ﴿ أَخْرَجَكَ ﴾ مضمراً عائداً على (الذي)، وكيف يكون في ﴿ أَخْرَجَكَ ﴾ ضمير، والفاعل ﴿ رَبُّكَ ﴾؟ فكأنّه قيل: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك ربُّك. ثم تعليقه لهذا الذي زعم أنّه قسم بأول السورة، يجري مجرى القول الذي قبله في تباعد المتعاقدين «^(١)».

ثم هو يشنّع على مكّيّ قبوله ذلك الرأي، إذ يقول: « وإيراد مكّيّ لهذه الأقوال الفاسدة، من غير إنكار شيء منها دليل على أنّه كان مثل قائلها في عدم البصيرة »^(٢). ١٥

فتأمل ما سبق من نصوص نقف على صحّة ما عزاه ابن هشام لابن الشّجريّ من رأي. وعند التأصيل لهذه المسألة نجد أنّ أبا عبيدة معمر بن المثنى - أحد نحويّ القرن الثالث الهجري - هو أول مَنْ قال بمجيء الكاف في قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ ﴾ حرف قسم، فقد وقع في كتابه

(١) أمالي ابن الشّجريّ ١٨٣/٣ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ١٨٥/٣ .

(مجاز القرآن): « ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ مجازها مجاز القسم، كقولك: والذي أخرجك ربك؛ لأنّ (ما) في موضع (الذي) »^(١).

فالكاف عنده حرف قسم، و (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، فحقيقة القول: والذي أخرجك ربك، وهذا قول لم يسبقه إليه أحد، كما لم يقل به أحد من معاصريه كالقراء، والأخفش^(٢). وقد نقله عنه نحاة ومفسرون متأخرون كـمكي بن أبي طالب، فقد أورد في تفسيره لهذه الآية خمسة أقوال، منها:

«وقيل: الكاف بمعنى الواو للقسم، أي: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك»^(٣)، دون أن ينسبه أو يعلّق عليه بشيء.

وكذلك النحاسُ فقد نقل هذا القولَ عن أبي عبيدة ضمن ستة أقوال ذكرها لأهل اللغة، دون أن يتعقّب فيه، مرجّحاً أحد تلك الأقوال^(٤).

وقد صنع ابنُ عطية نحو ذلك، فلم يعرض لهذا الرأي بشيءٍ على الرغم من تفنيده للآراء الأخرى، محللاً لها ومرجّحاً لقولين، يرى فيهما التثاماً للمعنى وفائدة^(٥).

وعلى ذات المنوال سار البغوي والقرطبي، فقد ذكرا هذا الرأي ضمن أقوال متعدّدة في تلك الآية، دون أن يقفا أمامه مليّاً، أو يعرضا له بشيء^(٦).

(١) مجاز القرآن ١/٢٤٠ .

(٢) يُنظر معاني القرآن للقراء ١/٤٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٣١٨ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٦ .

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٦ .

(٥) يُنظر المحرر الوجيز ٦/٢١٩ وما بعدها .

(٦) يُنظر تفسير البغوي ٩/٢٣٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٧/٣٦٨ .

وهكذا توالى نقول النحاة والمفسرين لهذا الرأي^(١)، ونسبه أكثرهم لأبي عبيدة دون أن يعترضه أحدهم بالتعقب استحساناً أو ردّاً، إلا أن لصاحبنا موقفاً مغايراً، فقد وقف منها موقف الناظر الفاحص، فلم يرتضِ هذا المعنى المقبول في (الكاف)، ونعته بالاستحالة، فضلاً عن أن لم يُعهد القول به في مذهب أحدٍ ممن يوثق بعلمه بصريٍّ أو كوفيٍّ.

وقد فات ابن الشجري أن يتنبّه للأمور التالية:

١ - انشغاله بنقد الأقوال التي حكاه عن مكّي في تلك الآية، دون نسبة كلّ قول لصاحبه، بينما اهتمّ المفسرون بنسبة أكثر تلك الأقوال إلى أصحابها، كما نرى في (البحر) عند أبي حيان^(٢).

٢ - أن في كلامه تحاملاً على مكّي وحده؛ لحكايته هذه الأقوال، على الرغم من مشاركة كثير من النحاة له في هذا النقل، هذا مع عدم تعرّضه لأبي عبيدة بشيء، وهو من ينبغي أن يوجّه إليه النقد، فهو صاحب هذا القول.

٣ - لم يكن مكّي بن أبي طالب أول من نقل هذا القول، وإنّما هو مسبق في ذلك بغيره، فهذا الطبري يسوق القول بمجيء الكاف في الآية بمعنى القسم، دون أن ينسب هذا القول لأحد^(٣). ولم يعرض له ابن الشجري بشيء.

٤ - لعلّ في هجوم مكّي على المعتزلة، ووصفهم بالإلحاد في كتابه (المشكل)

(١) يُنظر جامع البيان ١٨٢/٩ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٤٥٩/٤ وما بعدها .

(٣) يُنظر جامع البيان ١٨٢/٩ .

– ممّا ذكرناه آنفاً – ^(١) ما يفسّر لنا سرّ تحامل ابن الشجريّ عليه، وتعبّه وحده دون غيره ممّن صنعوا صنيعه.

والشيء المؤكد أنّ أبا عبيدة أول من قال بهذا الرأي فيما يظهر، وقد تناقله عنه جملة من النحاة، دون أن يتعرض له أكثرهم بشيء ينبئ عن الاستحسان أو الرفض، عدا ما نلقاه عند ابن الشجريّ من قولٍ شنع فيه على مكّي حكايته هذا الرأي عن صاحبه دون أن يردّ قوله، أو يبيّن صحته من سقمه، بل زعم أنّ في نقل مكّي عنه دون تعقيب عدم بصيرة.

وهذا الرأي كما لم يلقَ قبولاً عند ابن الشجريّ، لم ينل استحساناً عند بعض النحاة اللاحقين له كالعكبري، فقد ذكره دون نسبة، ثم استبعده قائلاً: «وهو بعيد» ^(٢). ١٠

وكذا صنع الهمداني إذ يرى أنّ هذا من النحو الذي معناه التعبد، وذاك ممّا لا يعقل عنده. فـ(ما) مصدرية، لا موصولة ^(٣)، والكاف حينئذٍ حرف جرّ، لا قسم.

أمّا أبو حيان فقد جمع في موضع (الكاف) خمسة عشر قولاً، بسطها في (البحر المحيط) ناسباً كلّ قول لصاحبه، إلا أنّه لم يستحسن شيئاً من تلك الأقوال؛ إذ ختمها بقوله: «وقد انتهى ذكر هذه الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها. ومن دفع إلى حوك الكلام، وتقلب في إنشاء أفانيه، وزاول الفصاحة والبلاغة، لم يستحسن شيئاً من هذه الأقوال. وإن كان بعض قائلها له إمامة في علم النحو ورسوخ القدم، لكنه لم يحتط بلفظ الكلام، ولم يكن في طبعه صوغه أحسن

(١) يُنظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٧٠ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٣ / ٢ .

(٣) يُنظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٠٦ / ٢ .

صوغ، ولا التصرف في النظر فيه من حيث الفصاحة وما به يظهر الإعجاز»^(١).

وكان أول الأقوال التي سردها القول بمجيء الكاف في الآية بمعنى واو القسم. وقد رفضه لمخالفته إجماع النحاة من بصريين وكوفيين^(٢).

إذن القول بوقوع (الكاف) في الآية حرف قسم، شأنها شأن حروف القسم المعروفة، قولٌ سكت عنه قوم ورفضه آخرون، وعلى رأسهم ابن الشجري. وقد كان لهذا الرفض أسباب يستعصم بها، وهي:

١ - لم يعهد بمجيء (الكاف) حرف قسم كما هو الحال في الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن، وم المختصرة منها، وأمين الله. فالباء هي الأصل، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو^(٣). إذ لم أقف في مصنفات النحو العامّة، أو المصنفات التي أفردت لدراسة حروف المعاني خاصّة كمعاني الحروف للرماني، والأزهية للهروي، ورصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، وجواهر الأدب للإربلي على ذكر هذا المعنى للكاف.

فإهمال تلك الكتب - قديمها وحديثها - لما جاء عن أبي عبيدة من القول بجعل (الكاف) حرف قسم دليلٌ على عدم إقرارهم هذا المعنى. فهذا ابن الشجري يعلنها صريحة في قوله: «وما علمت في مذهب أحد ممن يوثق بعلمه في النحو، بصري ولا كوفي، أن (الكاف) تكون بمنزلة الواو في القسم»^(٤). ويعضد قوله تصريح ابن الأنباري - الذي نقله لنا صاحب البحر المحيط - بأن: «الكاف

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٢-٤٦٣.

(٢) يُنظر المرجع نفسه ٤/٤٥٩-٤٦٠.

(٣) يُنظر الجمل في النحو للزجاجي ص ٧٠، والارتشاف ٤/١٧٦٥.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/١٨٤.

ليست من حروف القسم»^(١)، وقول العكبري أيضاً: «وقد ذهب قوم إلى أن (الكاف) بمعنى الواو التي للقسم، وهو بعيد»^(٢)، وجاء عن الكرماني: «هذا سهو»^(٣)، وقول السمين الحلبي - بعد عرضه ذلك الرأي -: «وهذا قول أبي عبيدة، وقد ردّ الناس عليه قاطبة»^(٤).

٥ أمّا ما جاء عن أبي عبيدة فقول من لا حظّ له في علم الإعراب، إذ يقول عنه أبو حيان: «قاله أبو عبيدة، وكان ضعيفاً في علم النحو»^(٥)، وجاء في (البغية) عن أبي حاتم: «وكان - مع علمه - (يقصد أبا عبيدة) إذا قرأ البيت لم يقيم إعرابه، وينشده مختلف العروض»^(٦).

١٠ وقد جعل ابن هشام صنيعة هذا خروجاً على ما لم يثبت من قواعد العربية، وفعلاً يدخل الاعتراض على المعرب من جهته، وذلك لا يقع إلا عن جهل بقواعد هذا العلم، أو غفلة عنها^(٧). وجعل (ما) التي في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ﴾ بمعنى (الذي)، واقعة على ذي العلم - سبحانه وتعالى! - مقسماً به، أي: والذي أخرجك، هذا فيه أمران:

الأول - إطلاق (ما) الموصولة على الله - سبحانه وتعالى! -، وهي لما لا يعقل غالباً^(٨).

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٠.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٣/٢.

(٣) البحر المحيط ٤/٤٥٩.

(٤) الدر المصون ٥/٥٦٠.

(٥) البحر المحيط ٤/٤٥٩.

(٦) بغية الوعاة ٢/٢٩٥.

(٧) يُنظر المغني ٢/٢٧٢.

(٨) يُنظر المساعد ١/١٦٥.

الثاني - خلوّ جملة الصلة من عائد مضمّر على الموصول؛ إذ الفاعل في

﴿أَخْرَجَكَ﴾ اسم ظاهر، هو: ﴿رُبُّكَ﴾، فلا مضمّر حينئذٍ يمكن به ربط جملة الصلة بالموصول، فوقع الرابط اسمًا ظاهرًا، فكأنّه قال: والذي أخرجك ربك، وهذا - على ما حكى ابن هشام - باب الشعر^(١)، كقول الشاعر:

* وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(٢) *

أما الجواب عن الأول فإنّ إطلاق (ما) على الله - سبحانه وتعالى! - له نظائر في آي كثيرة^(٣)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عِبْدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣، ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥].

٢ - وقوع القسم على أول السورة، أي: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك. وهذا فيه ما فيه من تباعد المتعاقدين؛ إذ قد فصل بين القسم والمقسم عليه بثلاث آيات، وبعض آية رابعة، وهذا الفاصل مشتمل على إحدى عشرة جملة. ذكر ذلك ابن الشجري^(٤).

٣ - وزاد ابن هشام وجهًا آخر هو خلوّ جواب القسم وهو قوله تعالى: ﴿تَجِدُ لَوْنَكَ﴾ من التوكيد، فجواب القسم متى كان مضارعًا مثبتًا وجب توكيده باللام، ونون التوكيد ثقيلةً، أو خفيفةً، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَنٌ﴾ [يوسف: ٣٢]، و ﴿وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] على رأي البصريين، أو

(١) يُنظر المغني ٢/٢٧٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٧٤ .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٤/٤٥٩ ، والمغني ٢/٢٧٢ ، والدر المصون ٥/٥٦٠ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣/١٨٥ .

توكيده بأحدهما على رأي الكوفيين^(١). ومجيء جواب القسم خالٍ منهما، أو من معاقبة أحدهما للآخر مخالفٌ لما أجمع عليه البصريون والكوفيون، وقد سبقه إلى هذا القول: أبو حيان، والسمين الحلبي^(٢).

إذن ما ذهب إليه أبو عبيدة في تخريج ذلك الحرف في آية سورة الأنفال خروجٌ على ما لم يثبت في العربية بالاستقراء، ومخالفةٌ لما أجمع عليه النحويون، فهو قولٌ انفرد به. فربّما كان مظهرًا من مظاهر التفكير النحوي لدى أبي عبيدة، وهو القول بآراء نحوية لا نجدُها عند غيره، فلديه الجرأة في تبني أقوال لم نقف عليها عند سواه من النحاة^(٣). إلا أنّ هذا القول لم يلقَ قبولاً عند النحويين؛ وذلك لما يحمله من خروج على قواعدهم المشهورة، فردّه الناس عليه كما ذكر السمين الحلبي^(٤).

وقد انبرى ابن الشجريّ يستنكر ذلك القول ويقدح فيه، لكنّه صرف نقده لمكيّ وحده؛ لحكايته ذلك القول، دون أن يلتفت إلى قائله. وقد خطّأه في جميع الأوجه الخمسة التي ذكرها، إلا أنّه شنّع عليه في الوجهين الأخيرين منها.

وقد تابع صاحب المغني ابن الشجريّ في انتقاده لمكيّ - كما مرّ بنا ذلك -، وخاصةً في الوجه الخامس، وقد نسب له لأبي عبيدة.

وتحقيق هذا الحرف عند ابن الشجريّ أنّ موضع (الكاف) رفعٌ بأنّها مع ما اتصلت به خبر لمبتدأ محذوف، فالكاف على هذا جارة، و (ما) مصدرية لا موصولة. وتقدير ذلك المحذوف: كراهيتهم لقسمتك الأنفال كما أخرجك ربك

(١) يُنظر المغني ٢/٢٧٢.

(٢) يُنظر البحر المحيط ٤/٤٦٠، والدر المصون ٥/٥٦٠.

(٣) يُنظر النحو وكتب التفسير ص ١٦١.

(٤) يُنظر الدر المصون ٥/٥٦٠.

من بيتك بالحق، وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون. فقلوله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ﴾ معناه: مثل إخراجك. وإنّ قدّرت المبتدأ (هذا)، وأشرت به إلى كراهيتهم لقسمة النبي للأنفال، فأردت: هذا كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، فحسن^(١).

وبنحو هذا جاء التقدير عند ابن هشام^(٢)، وهو عين ما جاء عند الزمخشري، إذ يقول: «أن يرتفع محلّ الكاف على أنّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذه الحال كحال إخراجك، يعني أنّ حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة مثل حالهم في كراهة خروجك للحرب»^(٣).

والجميع مسبوق في ذلك بالفراء؛ إذ تقدير الكلام عنده: امض لأمرك في الغنائم، ونفل من شئت وإن كرهوا، كما أخرجك ربك من بيتك بالحق^(٤). وهذا قول استحسّنه النحاس، وابن عطية، وغيرهما^(٥). فهو أقلّ تلك الآراء تكلفاً، وإلا فإنّ في تلك (الكاف) أقوالاً كثيرة منتشرة، فقد ذكر فيها أبو حيان خمسة عشر قولاً، وأوصلها السمين الحلبي إلى عشرين قولاً^(٦).

والذي يظهر أنّ القول الذي ذهب إليه ابن الشجري في الكاف قول مقبول؛ لخروج الكلام فيه على ما هو معروف عند النحاة، على خلاف ما زعمه مكي وغيره من ادّعاء معنى في الكاف لم يعهد لها.



(١) يُنظر أمالي ابن الشجري ١٨٦/٣ .

(٢) يُنظر المغني ٢٧٢/٢-٢٧٣ .

(٣) الكشف ١١٤/٢ .

(٤) يُنظر معاني القرآن للفراء ٤٠٣/١ .

(٥) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢، والمحزر الوجيز ٢١٩/٦، وتفسير البيضاوي ٣٧٦/١ .

(٦) يُنظر البحر المحيط ٤٥٩/٤، والدر المصون ٥٥٩/٥ .

استعمال (الواو) علامةً على غير العقلاء

أوصل ابن هشام أنواع (الواو المفردة) إلى أحد عشر نوعاً^(١)، منها علامة المذكرين في لغة طييء، أو أزد شنوءة، أو بلحارث^(٢). وقد ذكر في حديثه عنها قوله: « وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا مترلتهم، قال أبو سعيد: نحو (أكلوني البراغيثُ)^(٣) إذ وُصِفَت بالأكل لا بالقرص، وهذا سَهُو منه؛ فإنَّ الأكل من صفات الحيوانات عاقلةً وغير عاقلة. وقال ابن الشجري: عندي أن (الأكل) هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله:

أَكَلَتْ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدَتْ مَرَارَةَ الْكَلَاءِ الْوَيْلِ^(٤)

أي : ظلمتهم. وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي، والأحسن في (الضَّبُّ) في البيت أن لا يكون في موضع نصبٍ على حذف الفاعل، أي: مثل أَكَلِكَ الضَّبُّ، بل في موضع رفع على حذف المفعول، أي: مثل أَكَلِ الضَّبُّ أولاده؛ لأنَّ ذلك أدخل في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل (الأكل) الثاني أن يكون معنويًا؛ لأنَّ الضَّبَّ ظالم لأولاده بأكله إيَّاهم؛ وفي المثل: (أعقَّ من ضَبِّ)^(٥) «^(٦).

(١) يُنظر المغني ١ / ٦٦٥ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ١ / ٦٨٥، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٦٢ .

(٣) البراغيث واحدها بُرغوثة : دويبة سوداء صغيرة تثب وثبانا . يُنظر معجم العين ، الغين والثاء ٨ / ٤٦٧ .

(٤) جاء البيت بالكسر في (أَكَلَتْ بَنِيكَ) في المغني ١ / ٦٨٦، وهو بالفتح في سواه. والبيت منسوب لعُلفَة بن عقيل في أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٣، وللعَمَلَس بن عقيل في الحيوان ١ / ١٩٧، ولأرطاة في الأغاني ١٢ / ٣١٣. وبلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٤٨ .

(٥) يُنظر المستقصى في أمثال العرب ١ / ٢٥١، وثمار القلوب ص ٤١٧، وجمهرة الأمثال ٢ / ٦٩، وجمع الأمثال ٢ / ٤٧، والمزهر ١ / ٣٩٤ .

(٦) المغني ١ / ٦٨٦ - ٦٨٧ .

جاء في نص ابن هشام ما يلي:

١ - استعمال (الواو المفردة) علامةً على غير العقلاء، إذا نُزِّلوا منزلة العقلاء.

٢ - تخريج أبي سعيد الواو في نحو: (أَكْلُونِي البراغيثُ) على ذلك؛ بوصف البراغيث بالأكل لا بالقرص، وهو من صفات مَنْ يعقل عنده.

٣ - تضعيف ابن هشام قول أبي سعيد، حيث رماه بالسهو وهو الغفلة؛ لأنَّ فعل (الأكل) لا يخصُّ العقلاء فحسب، وإنَّما يشاركونهم فيه غيرهم.

٤ - تفسير ابن الشجري (الأكل) بمعنى العدوان والظلم على المجاز؛ لتُزَلَّ البراغيث منزلة العقلاء.

٥ - ارتضاء ابن هشام قول ابن الشجري في تفسير معنى (الأكل)؛ لسكوته عنه، وعدم تعقُّبه فيه.

٦ - جوَّز ابن هشام نقلاً عن ابن الشجري في إعراب كلمة (الضَّبُّ) في البيت وجهين، هما: نصب على حذف الفاعل، أو الرفع على حذف المفعول، والأخير هو الأحسن عنده.

١٥ وللوقوف على ما تُسبب لابن الشجري هنا لا بد من العودة للأُمالي التي أُورد فيها صاحبها كلام السيرافي في توجيه إعراب قولهم: (أَكْلُونِي البراغيثُ)^(١). وقد أَرَدَف السيرافي تلك الأعراب بقوله: « وقد كان الوجه على تقديم علامة الجماعة أن يقال: (أَكَلْتَنِي البراغيثُ)؛ لأنَّ ضمير مالا يعقل من الذكور كضمير الإناث، إلا أنَّهم جعلوا البراغيث مشبَّهةً بما يعقل حين وصفوها بالأكل، وهي ممَّا

(١) يُنظر أُمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

يوصف بالقرص كالبَقَّ^(١) وشبهه، فأجرؤها مُجرى العقلاء.

ولهذا نظائر، منها قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

رَأَيْتُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾ (يوسف/ ٤) لما وصفها بالسجود الذي لا يكون إلا

للعقلاء، أجراها في الإضمار والجمع مُجراهاهم، وكذلك القول في قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾ (النمل/ ١٨) لما وجه الخطاب إلى النمل،

والخطاب لا يُوجه في الحقيقة إلا إلى العقلاء أُجريت في الإضمار مُجرى العقلاء.

انتهى كلام أبي سعيد.

وأقول: إنَّ حَمْلَ الأكل على السجود والخطاب في الاختصاص بالعقلاء سهوٌ

منه؛ لأنَّ البهائم مشاركة للعقلاء في الوصف بالأكل. والقول عندي أننا لا

نحمل قولهم: (أكلوني البراغيثُ) على الأكل الحقيقي، بل نحمله على معنى

العدوان والظلم والبغي، كقولهم: أكل فلان جاره، أي: ظلمه وتعدى عليه،

وعلى ذلك قول عُلفة بن عقيل بن عُلفة المرِّي لأبيه:

أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكَلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتَ مَرَارَةَ الْكَالِ الْوَيْلَ^(٢)

أي: ظلمتهم وبغيت عليهم، ومنه قول الممزَّق العبدى:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ أَنْتَ أَكَلِي وَإِلَّا فَأَذْرَكْنِي وَلَمَّا أَمَزَّقَ^(٣)

أي: إن كنتُ مظلوماً فتولَّ أنت ظلمي، فظلمك لي أحبُّ إليَّ من أن يظلمني

(١) هو كبار البعوض، والواحدة بقعة. يُنظر المحكم والمحيط الأعظم، مادة (ب ق ق) ٦ / ١٤٣،

والمصباح المنير، مادة (البَقَّ) ١ / ٥٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .

(٣) البيت منسوب للممزَّق العبدى في البحر المحيط ٧ / ٢٥٥ ، والأصمعيات ص ١٦٦، والحماسة

البصرية ١ / ١٢٧ . بلا نسبة في الأغاني ١٣ / ١٩٢ .

غَيْرُكَ. فإذا حملنا الأكل في قولهم: (أَكُلُونِي الْبِرَاغِيثُ) على هذا المعنى، صحَّ إجراء البراغيث مُجْرَى العقلاء، لأنَّ الظلم والبغي والتعدّي من أوصاف العقلاء.

وقول عُلفَة بن عَقِيل: (أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ) شَبَّهَ فِيهِ الْأَكْلَ الْمُسْتَعَارَ لِلتَّعْدِي بِالْأَكْلِ الْحَقِيقِيِّ. فَإِنْ شَتَّ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَضافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ وَالْفَاعِلَ مَحذُوفٌ، أَي: أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلًا مِثْلَ أَكْلِكَ الضَّبِّ... وَإِنْ شَتَّ قَدَّرْتَ الْمَصْدَرَ مَضافًا إِلَى فاعله والمفعول محذوف، أَي: أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلًا مِثْلَ أَكْلِ الضَّبِّ أَوْلَادَهُ ^(١).

وقد أعاد ابن الشجري ذكر قول السيرافي السابق، وما رُدَّ به عليه في المجلس الحادي والستين ^(٢) بما لا زيادة فيه على ما ذكره هنا، فرأيت أن أحيل إليه دون إعادة ذكره. ١٠

وبمطالعة أقوال العلماء في كثير من كتب النحو وكتب إعراب القرآن في قول بعض العرب: (أَكُلُونِي الْبِرَاغِيثُ) نرى أن اهتمامهم قد انصبَّ على بحث الصنعة النحوية فيها، وتوجيه هذه الظاهرة اللغوية، التي وإن وردت في الاستعمال اللغوي عند طائفة معينة، إلا أنَّها لا تتماشى مع القاعدة النحوية التي تلتزم أفراد الفعل مع فاعله المؤخر عنه سواء أكان الفاعل مفردًا، أو مثني، أو مجموعًا. ١٥

أمَّا ما يتعلّق بتوجيه المعنى في قولهم: (أَكُلُونِي الْبِرَاغِيثُ) - وهو موضوع هذه المسألة - من حيث تحقيق استعمال (الواو) فيه لغير العقلاء، حيث وقعت هنا إمَّا حرفًا دالًّا على جماعة البراغيث كما تقع التاء في الكلام حرفًا دالًّا على التأنيث، أو اسمًا عائداً على البراغيث مرفوع على الفاعلية. والبراغيث جمع

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٣ وما بعدها .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ٢ / ٤٢٦ - ٤٢٧ .

برغوث وهو دويبة سوداء صغيرة تثب^(١)، فهي من ذوات مالا يعقل. وهذا خلاف المشهور من استعمالها لجماعة الذكور العقلاء.

وكان الأولى هنا أن يقال: (أكلتني البراغيثُ) أو (أكلتني البراغيثُ)؛ لأن ضمير مالا يعقل من الذكور كضمير الإناث^(٢). وقد فصل الثمانيني ذلك لنا في نقده هذا الاستعمال حيث قال: « فأما قولهم: (أكلوني البراغيثُ) فهذا غلط من العرب من وجوه: أن البرغوث لا يأكل وإنما يقرص، فكان ينبغي (قرصتني البراغيثُ). »

والثاني: أنه إذا جمع كان ينبغي أن يجمع بـ (النون) فيقول: (قرصتني البراغيثُ) فما رضي بـ (قرصتني)، ولا (قرصتني) ولا (أكلتني) ولا بـ (أكلتني)^(٣). ١٠

ولم يعن النحاة الأوائل بالحديث عن هذه المخالفة أو الإشارة إليها؛ وإنما وجهوا اهتمامهم إلى تأويل الشواهد المتنوعة الواردة وفق هذه اللغة بما يتماشى مع المشهور من قواعد العربية. وأول من نبه على تلك المخالفة - فيما أعلم - أبو سعيد السيرافي - شارح الكتاب - فقد حاول تخريج ذلك على إجراء البراغيث مُجرى العقلاء لتستحق (الواو) التي لا تكون إلا للمذكر العاقل، حيث لم يصفها هنا بالقرص على ما هو أصل فعلها. إذ يقال إن: « قرص البراغيث لسعها »^(٤)، و« القرص أخذك لحم الإنسان بإصبعك حتى تؤلمه، ولسع

(١) يُنظر العين، مادة (برغث) ٨ / ٤٦٧ .

(٢) يُنظر الفوائد والقواعد ص ١٨٤، وأما ابن الشجري ١ / ٢٠٣، ٢ / ٤٢٦، وحاشية الصبان ٤٨ / ٢ .

(٣) الفوائد والقواعد ص ١٨٤ .

(٤) لسان العرب، مادة (قرص) ٧ / ٧٠ .

البراغيث»^(١). بل وصفها بالأكل، وهو من خصائص العقلاء- على ما ذكر-.

وقد أيد رأيه ذلك بوجود نظائر له في أفصح القول، وهو كتاب الله- جلّت عظمتة!- كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي

سَاجِدِينَ﴾ (يوسف/ ٤) فوصّفه- سبحانه وتعالى!- لهم بالسجود - الذي لا يكون إلا من فعل العقلاء - جوزّ إجراءاتها في الإضمار والجمع مجرى العقلاء، فقال: رأيتهم، وجمّعها جمع المذكر السالم وهي ممّا تُجمع- في الأصل- جمع تكسير.

وكقوله تعالى أيضاً: ﴿يَكَايَهُمَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾ (النمل/ ١٨) فقد صحّ استعمال الواو هنا دالة على النمل، وهو ممّا لا يعقل لتزلّهم منزلة العاقل من حيث وصفه بالكلام، وتوجيه الخطاب له؛ والخطاب لا يوجّه في الحقيقة ولا يُفهم إلا العقلاء. وربما كان السيرافي متأثراً برأي سيبويه، فقد أشار إلى ذلك في الكتاب^(٢).

ويظهر أنّ كلام السيرافي وإن صحّ في هاتين الآيتين الكريميتين، إلا أنّ ما ذكره في تخريج قول بعض العرب: (أكلوني البراغيث) مردود عليه؛ فلا يصحّ حمل السجود والخطاب على الأكل في الاختصاص بالعقلاء. إذ (الأكل) يقع من العاقل وغير العاقل. وهذا ما حدا بابن الشجري إلى رميه بالسهو، وتبعه ابن هشام- وإن لم يشر لذلك-^(٣)، وهو قول رفضه ابن أبي الريع أيضاً وإن لم يعرض لذكر السيرافي^(٤). والحق أنّ هذا التعقيب ينبغي أن يطال الشاميين أيضاً؛

(١) القاموس المحيط، مادة (القرص) ١ / ٨٠٨ .

(٢) يُنظر الكتاب ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٣ ، والمغني ١ / ٦٨٦ .

(٤) يُنظر البسيط ٢ / ٦٩٣ .

لموافقته السيرافي فيما جاء به، حيث قال: «ولكن شبهه بالعقلاء فجاء بـ(الواو) التي تختص بهم، وإنما أراد بهذا أنه لا يأكل أكلاً متمكناً ملء فيه إلا العقلاء. وغلب التذكير؛ لأنه الأصل فقال: (أكلوني) للمبالغة؛ لأن الأكل أكثر من القرص، وأكل العقلاء أمكن من أكل البهائم»^(١).

لذا حاول ابن الشجري توجيه معنى (الأكل) هنا على نحوٍ يستقيم به كلام السيرافي، فيصحُّ إجراء البراغيث مُجرى العقلاء فيه، فذكر أن (الأكل) هنا ليس على حقيقته، وإنما هو محمول على معنى الظلم والعدوان مما يقع من العقلاء. أي: ظلموني البراغيث واعتدوا عليّ بقرصهم إيّاي، وهذا من ضروب المجاز. وتبعه في هذا ابن هشام^(٢)، والصبان حيث قال:

«قوله: (أكلوني البراغيث) عبّر بـ(أكلوني) مع أن حقها أكلتني أو أكلتني؛ لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميراً، أو علامة جمع تشبيهاً لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي، المعبر عنه بالأكل مجازاً»^(٣).

وللعرب في كلامها مجاز كثير، يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ (البقرة / ١٧٤): «ذكر البطون

دلالةً وتأكيذاً على حقيقة الأكل، إذ قد يستعمل مجازاً في مثل: أكل فلان أرضي ونحوه»^(٤). وإلى هذا أشار أبو حيان في قوله: «وذكر بطونهم إمّا على سبيل التوكيد... أو لرفع توهم المجاز، إذ يقال: أكل فلان ماله، إذا بذره، وإن لم

(١) الفوائد القواعد ص ١٨٤ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٣ ، ٢ / ٤٢٧ ، والمغني ١ / ٦٨٦ .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٣٤ .

يأكله»^(١) ومن نظائر هذا:

- أكل فلان جاره: أي ظلمه وتعدى عليه.

- وقول العمّس بن عقيل لأبيه:

أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكَلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتَ مَرَارَةَ الْكَلِ الْوَيْلَ^(٢)

فلم يقصد الأكل الحقيقي، وإنما عني ذلك الأكل المستعار، أي: بظلمه إيّاهم وبغيه عليهم، ولذا حسن أن يوافق الإعراب ذلك المعنى فيقع (الضَّبُّ) في موضع رفع على حذف المفعول.

أي: أكلت بنيك أكلاً مثل أكل الضَّبِّ أولاده، فهذا أدخل في التشبيه^(٣).

والذي يظهر لي هو الإقرار بقبول قولهم: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ) وما جرى مجراه لغة لبعض العرب.

وقد وقفت على نظائر لذلك في أفصح قول وهو كلام الربّ تعالى، إذ

يقول- سبحانه وتعالى! -: ﴿ وَقَالُوا لِمَجُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ

الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (فصلت / ٢١)، وقوله تعالى- في قصة نبيه إبراهيم- عليه

الصلاة والسلام! -: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا

يَنْطِقُونَ ﴾ (الأنبياء / ٦٣) وغير ذلك. كما أن له نظائر من كلام العرب أيضاً،

كقول الشاعر:

(١) البحر المحيط ١ / ٤٩٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٥ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٤ ، والمغني ١ / ٦٨٦ .

إِلَيَّ أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَأَقْبَلَنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ^(١)

وقول الآخر:

نَتَجَّ الرِّبْعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحَهَا غُرَّ السَّحَابِ^(٢)

وقول الآخر:

أُورِدْنَاهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شَيْمٌ تُسَانِدُهَا عُلاٌ وَمَنَاقِبُ^(٣)

وقول الآخر:

نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدَنَ بِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلٌ أَعَنَّ وَلَا رِكَابُ^(٤)

فإن لم يحسن حمل الكلام على وجه يتزل فيه غير العقلاء منزلة العقلاء عُدَّ الاستعمال شاذًا، نحو قول الشاعر:

شَرِبْتُ بِهَا وَالذَّيْكَ يُدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بُنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا^(٥)

والذي جرَّاه على ذلك قوله: (بنو) لا (بنات)^(٦).



(١) البيت للأمير تميم من شعراء يتيمة الدهر . يُنظر منحة الجليل ١ / ٤٢٧ .

(٢) البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص ٢٨ . ويُنظر حاشية يس ١ / ٢٧٦ . وبلا نسبة في شرح

شذور الذهب ص ١٧١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٦ ، والهمع ١ / ٢٨٤ .

(٣) البيت منسوب للشريف الرضي في عدة السالك ٢ / ٩٤ .

(٤) البيت منسوب للشريف الرضي في عدة السالك ٢ / ٩٤ .

(٥) البيت منسوب للناطقة الجعدي في الكتاب ٢ / ٤٧ ، ولسان العرب ، مادة (نَعَش) ٦ / ٣٥٥ ، وخزانة

الأدب ٨ / ٨٤ . وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٢٢٦ ، والمغني ١ / ٦٨٤ .

(٦) يُنظر المغني ١ / ٦٨٥ .

الفصل الثاني

مسائل

التراخيص الحكومية

زِيَاة (إِذْ)

تفيد (إِذْ) في الكلام عدة معانٍ، أشهرها ما يلي:

- ١- أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، نحو: قمتُ إِذْ قامَ زيدٌ.
- ٢- أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، موافقةً لـ (إِذَا)، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ^(٧٠) إِذَا الْأَغْصَانُ فِيْ أَعْنَقِهِمْ﴾ (غافر / ٧٠ - ٧١).
- ٣- أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ (الزخرف / ٣٩).
- ٤- أن تكون للمفاجأة. وزعم بعضهم أنها لا تكون للمفاجأة إلا بعد (بيناً، وبينما)، نحو: بينا أنا قائمٌ إِذْ جاءَ زيدٌ^(١).
- ٥- أن تكون شرطية، فيجزم بها، بشرط اقترانها بـ (ما)، نحو: إِذْما تحضرُ أحدثك. أمّا إِذَا تجردت لزمته الإضافة إلى ما يليها، والإضافة من خصائص الأسماء، فكانت منافيةً للجزم^(٢).

هذه أشهر المعاني التي ذكرها أكثر النحاة والمفسرين في (إِذْ). وأضاف ابن هشام معنيين آخرين لم أقع عليهما عند أكثر من عدٍّ معاني (إِذْ)، استمع إلى قوله في المغني: «وذكر لـ (إِذْ) معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحمل عليه آيات

منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾ (البقرة / ٣٠).

(١) يُنظر الجني الداني ص ١٨٥، والمغني ١ / ١٦٦.

(٢) يُنظر الجني الداني ص ١٩٠.

والثاني: التحقيق كـ (قد)، وحُمِلت عليه الآية، وليس القولان بشيء.

واختار ابن الشجري أنّها تقع زائدة بعد (بينا) و (بينما) خاصة، قال: لأنّك إذا قلت: (بينما أنا جالسٌ إذ جاء زيدٌ) فقدّرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة (جاء زيدٌ)، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بين)، فيعمل المضافُ إليه فيما قبل المضاف، أهـ .

وقد مضى كلامُ النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ^(١).

جاء في نصّ المغني ما يلي:

١- ألحق ابن هشام معنيين بمعاني (إذ)، هما: الأول - التوكيد (باعتبارها زائدة)، والثاني - التحقيق، ناسباً الأول منهما لأبي عبيدة وابن قتيبة.

٢- لم يرتضِ ابن هشام حمل (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ (البقرة / ٣٠) على هذين المعنيين.

٣- لم يفرد هذين المعنيين بحديث مستقل كما صنع مع بقية معاني (إذ). ممّا يبدو منه عدم استحسانه هذين المعنيين، وهذا ما صرّح به في قوله: « وليس القولان بشيء » ^(٢).

٤- نسب لابن الشجري اختياره زيادة (إذ) بعد (بينا، وبينما) خاصة؛ لئلا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

(١) المغني ١ / ١٧١ .

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

وللوقوف على ما تُسبّ لابن الشجري هنا لابدّ من العودة لأماله، فقد جاء فيها: « سألني سائل فقال: ما العامل في الظرفين من قولهم: (بينما زيدٌ إذ جاءَ عمرو) ؟ ما هذان الظرفان؟

فأجبت بأنّ الأكثر في الكلام أن يقال: بينما زيدٌ جاءَ عمرو، فلذلك جعل بعض النحويين (إذ) هاهنا زائدة، فـ (زيدٌ) رفع بالابتداء، وخبره محذوف يجوز إظهاره، فالتقدير: بينما زيدٌ حاضرٌ، أو في الدار، أو خلفَ بكرٍ، أو نحو ذلك، فالعامل في (بينما) الفعل المذكور. ومّا جاء على إسقاط (إذ) وإظهار الخبر قول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَاكِثِ فَالْقَا عِ سِرَاعًا وَالْعَيْسُ تَهْوِي هُوِيَا
خَطَرَتْ خَطْرَةً عَلَى الْقَلْبِ مِنْ ذِكْ رَاكِ وَهَنًا فَمَا اسْتَطَعْتُ مُضِيًّا^(١)

ومّا جاء على حذف الخبر وإثبات (إذ) قول الآخر:

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(٢)

وصواب هذا الكلام عندي الحكم بزيادة (إذ)؛ لأنّك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكوراً أو مقدّراً، وهي مضافة إلى الجملة الفعلية، التي هي (جاء) وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بينما). فإذا قدّرت (إذ) مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة، بطل إعماله في (بينما)؛ لأنّ المضاف إليه كما لا

(١) البيت منسوب لبعض القرشيين في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ / ٧٣، والمحكم والمحيط

الأعظم ٧ / ١٦٨، ولسان العرب، مادة (بلكث) ٢ / ١١٩. وفي تاج العروس، مادة

(بلكث) منسوب لبعض القرشيين وهو أبو بكر عبد الرحمن المسور بن مخزّمة.

(٢) البيت منسوب لحريث بن جبلة العذري في شرح شواهد المغني ١ / ٢٤٤، وشرح أبيات المغني

٢ / ١٦٨. وقيل له أو لعثير بن لبيد العذري في لسان العرب، مادة (دهر) ٤ / ٢٩١. وبلا

نسبة في الكتاب ٣ / ٥٢٨، والمختضب ٢ / ٧٨.

يصحُّ إعماله في المضاف، كذلك لا يصحُّ أن يعمل فيما قبل المضاف. ألا ترى أنَّهم لم يجيزوا في قولهم: أنت مثل ضاربٍ زيداً، تقديم (زيد)، فيقولوا: أنت زيداً مثل ضاربٍ^(١).

يظهر من تأمل نصِّ ابن الشجري صحَّة ما نسبته له ابن هشام من القول بزيادة (إذ)، حيث جاء عنده: «وصواب هذا الكلام عندي الحكم بزيادة (إذ)»^(٢).

غير أنَّ ابن هشام قد عزا إليه اختيار وقوع (إذ) زائدةً بعد (بيناً، وبينما) خاصة، وما ذكره ابن الشجري في أماليه هو زيادة (إذ) بعد (بينما)، نحو: بينما زيدٌ جاءَ عمرو، ولم يعرض لذكر (بيناً) بشيء، فربَّما رأى ابن هشام أنَّ قياس (بيناً، وبينما) واحدٌ.

والقول بزيادة (إذ) في بعض المواطن قولٌ قبله قوم، ورفضه آخرون. وهذا يستلزم منَّا تتبع أقوال النحاة، والمشتغلين بإعراب القرآن وتفسيره في مسألة الحكم بزيادة (إذ) في سياق الكلام، فكان لهم في ذلك قولان:

القول الأول - جواز زيادة (إذ)

تزعَّم أبو عبيدة معمر بن المثنى هذا الرأي، فهو من أقدم اللغويين والنحويين حديثاً عن زيادة بعض الحروف في سياق بعض الآيات القرآنية. وتوسع في حمل بعض الأدوات كـ (ما، ومن، والباء، وإذ، ولا) على الزيادة معتمداً في ذلك على حسِّه اللغوي وظاهر المعنى. فقد جاء عنه في (مجاز القرآن): «ومن مجاز ما يُزاد في الكلام من حروف الزوائد، قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ أَنْ يَضْرِبَ

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٥٠٥.

مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴿ (البقرة / ٢٦) ، وقال: ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ (الحاقة / ٤٧) ، وقال: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَبِغٍ لِّلْأَكْلِينَ ﴾ (المؤمنون / ٢٠) ، وقال: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ (البقرة / ٣٠) ، وقال: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (الأعراف / ١٢) مجاز ٥ هذا أجمع إلقاؤهن «^(١).

فقوله فيها بالإلقاء دليل على أنها زائدة عنده، فسقوطها من التركيب لا يؤثر فيه . وقد عدَّ (إذ) من تلكم الحروف الزوائد، فهذه عبارته التي ترددت كثيراً في كتابه (مجاز القرآن) . فالقول بزيادة (إذ) وجه تحمّس له أبو عبيدة، وحمل عليه أكثر من آية في القرآن الكريم ومن ذلك قوله - سبحانه وتعالى! -: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾ (الأعراف / ١٦٦) ، وقال - عز وجل! -: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾ (البقرة / ٥٤) ، وقوله - تبارك وتعالى! -: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (آل عمران / ٣٥) ، وقوله - جلّت عظمتها! -: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ ﴾ (آل عمران / ٤٢) فمجاز ذلك كله عنده بدون (إذ) على تقدير زيادتها. أي: وتأذن ربك^(٢)، وقال موسى^(٣)، قالت امرأة فرعون^(٤)، وقالت الملائكة^(٥). منظرًا - لما ذكره - في حين بآية كريمة أخرى، أو شاهد شعري، دون أن نلق عنده أي

(١) مجاز القرآن ١ / ١١ .

(٢) يُنظر مجاز القرآن ١ / ٢٣١ .

(٣) يُنظر المصدر نفسه ١ / ٤١ .

(٤) يُنظر المصدر نفسه ١ / ٩٠ .

(٥) يُنظر المصدر نفسه ١ / ٩٣ .

تعليل أو توجيه لهذا الرأي الذي سلكه في مجاز الآيات السابقة وغيرها. استمع إلى قوله: « ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾ (البقرة / ٣٤) معناه: وقلنا للملائكة. و (إذ) من حروف الزوائد... وقال عبد مناف بن رُبْع الهذلي وهو آخر قصيدة:

حتى إذا أسلكوهم في قُتائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا^(١)
معناه: حتى أسلكوهم «^(٢)» .

وللاستزادة من أقواله بزيادة (إذ) - التي لا يسعنا المقام لذكرها هنا - عليك بمحازه، فأقواله بتلك الزيادة مبثوثة فيه^(٣).

وتبعه في هذا الرأي ابن قتيبة، فقد جاء عنده: « و (إذ) قد تزداد، كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ (البقرة / ٣٠)، ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ﴾^(٤) ١٠ (لقمان / ١٣) أي: وقال «^(٤)» .

وجاء هذا الرأي منسوباً لهما عند الهروي، والإربلي، والمرادي، وابن هشام^(٥). ونقله عنه السيوطي في الهمع^(٦)، وزاد الرضي نسبته للجوهري أيضاً^(٧).

وقد قال بعض النحاة المتأخرين والمحدثين بزيادة (إذ) في بعض النصوص

(١) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي في الأزهية ص ٢٠٣، والإنصاف ٢ / ٤٦١، ولسان العرب، مادة (شرد) ٣ / ٣٤٢، وخزانة الأدب ٧ / ٣٩.

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) يُنظر ١ / ١١، ٣٥، ٤١، ٩٠، ٩٣، ١٨٣، ٢٣١، ٣٣٥ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٢١٢ .

(٥) يُنظر الأزهية ص ٣٠٢، وجواهر الأدب ص ٤٣٦، والجنى الداني ص ١٩١ - ١٩٢، والمغني ١ / ١٧١ .

(٦) يُنظر ٣ / ١٧٧ .

(٧) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١١٤ .

- سالكين مذهب أبي عبيدة وصاحبه - كما نلقى عند ابن الشجري وابن يعيش، وابن القواس، والزرکشي، وعباس حسن^(١). إلا أن ابن الشجري قد خالفهم في تقييد تلك الزيادة بوقوع (إذ) بعد (بينا، وبينما) خاصّة^(٢).

- أدلة المجيزين زیادة (إذ)

٥ بنی ابن الشجري هذا الرأي بناءً على ما وصله من سماع، وما وقر في ذهنه من أدلة الصناعة. أمّا من جهة السماع فقد وقع في أكثر كلام العرب سقوط (إذ) من جواب (بينا، وبينما) شعراً ونثراً، دون إخلال بالمعنى؛ إذ المعنى مستفاد بدونها. وهذا دليل على أنّها لغو - أي زائدة - . والعامل حينئذٍ في (بينا، وبينما) هو الفعل المذكور^(٣)، ومّا جاء على هذا قول أحدهم:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعٍ^(٤)

١٠ وقول الآخر:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَاكِثِ فَالْقَا عِ سِرَاعًا وَالْعَيْسُ تَهْوِي هُوِيَا^(٥)
خَطَرَتْ خَطْرَةً عَلَى الْقَلْبِ مِنْ ذِكْ - رَاكِ وَهْنَا فَمَا اسْتَطَعْتُ مُضِيَا

ومن النثر قوله - صلى الله عليه وسلم! -: « بينا رجلٌ يمشي فاشتدَّ عليه

(١) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٩ ، وشرح ألفية ابن معطٍ

٢ / ١١٣٨ ، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٠٨ ، والنحو الوافي ٣ / ٢٧٧ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٣) يُنظر المصدر نفسه ٢ / ٥٠٤ .

(٤) البيت بلا نسبة في التخمير ٢ / ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٩ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١١٣٧ ،

وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٤٦٨ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٩٦ .

العطش»^(١)، وقوله - عليه الصلاة والسلام!- أيضًا: «بينا أنا نائم أُتيتُ خزائن الأرض»^(٢).

وقد كان الأصمعي لا يستفصح إلا ترك (إذ) في جواب (بينا، وبينما)^(٣)؛ لكثرة مجيء الجواب بدونها^(٤). بل نسب له الأعلام الشنتمري عدم إجازته الذكر. والصحيح أن هذا مخالف للمسموع من كلام العرب شعراً ونثراً. يقول الأعلام: «وكان الأصمعي لا يجوز دخولها (يقصد إذ) على بينما، ودخولها في أشعارهم معلوم، قال الشاعر:

استقدر الله خيراً وارضى به
فبينما العسر إذ دارت مياسير»^(٥)

ونحو هذا كثير»^(٦).

كما وقع نحو ذلك في غير الشعر أيضاً، نحو قول أمير المؤمنين عمر- رضي الله عنه!-: «بينما نحن عند رسول الله- صلى الله عليه وسلم!- إذ طلع علينا رجل»^(٧)، وقول علي بن أبي طالب- رضي الله عنه!-: «بينما هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته».

(١) صحيح البخاري، كتاب المساقاة والشرب، باب: (فضل سقي الماء)، رقم الحديث (٢٢٣٤) ٨٣٣/٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب: (إذا رأى بقراً تُنحر)، رقم الحديث (٦٦٢٩) ٢٥٨٠/٦، وصحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب: (رؤيا النبي- صلى الله عليه وسلم!-)، رقم الحديث (٢٢٧٤) ١٧٨١/٤.

(٣) يُنظر شرح المفصل ٣ / ٩٩، وشرح التسهيل ٢ / ٢٠٩، واللباب للصابوني ص ٣٣.

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١١٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٩٦.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيويه ٢ / ١١٣١.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: (بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله - سبحانه وتعالى! - وبيان الدليل التبرّي ممن لا يؤمن بالقدر)، رقم الحديث (٨) ٣٦/١، وسنن النسائي الكبرى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب: (حلاوة الإيمان)، رقم الحديث (١١٧١٩) ٥٢٨/٦.

إلا أن الأكثر في كلام العرب ترك (إذ)، ولكن هذا ليس دليلاً على أن ما جاء مخالف له غير فصيح، بل على أن الأكثر هو الأفصح. وإلا فكلاهما - الذكر والترك - عربي مسموع شعراً ونثراً^(١).

أما من جهة الصناعة فإن العامل في (بينا، وبينما) إنما هو الفعل الواقع بعد (إذ). فلو قُدِّرَت (إذ) غير زائدة، وإنما على أصل وضعها ظرفية، فلا بد أن تضاف للجملة بعدها.

وحينئذ لا يصح إعمال الفعل بعد (إذ) في (بينا، وبينما)؛ لأن المضاف إليه - كما لا يصح أن يعمل في المضاف لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف أيضاً^(٢). وقد مثل ابن الشجري لذلك بقولهم: (أنت مثل ضارب زيداً)؛ إذ لا يصح تقديم (زيد) فيه؛ لأنه معمول للمضاف إليه، فلو تقدم على نحو: (أنت زيداً مثل ضارب) لم يصل إليه عامله لينصبه^(٣).

وبهذا قال بعض النحاة كابن يعيش، والرضي، وابن القواس^(٤) دون أن يصرح أحدهم بالنقل عن ابن الشجري رغم سبقه، حيث جاء عن ابن يعيش: « وكان الأصمعي لا يرى إلا طرح (إذ) من جواب (بينا، وبينما)، ويستضعف الإتيان بها. وذلك من قبل أن (بينا) هي (بين)، والألف إشباع عن فتحة النون، وهي متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ (إذ) وأضفتها إلى الجواب لم يجز إعماله فيما

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١١٣ / ٢ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ٥٠٥ / ٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٧٠ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٥٠٥ / ٢ .

(٤) يُنظر شرح المفصل ٩٩ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي ١١٤ / ٢ ، وشرح ألفية ابن معط

١١٣٧ / ٢ - ١١٣٨ .

تقدّم عليه. والذي أجازته لأجل أنّه ظرف، والظروف يتسع فيها. وأحسن أحوالها أن تكون زائدة، فلا تكون مضافةً، فلا يقبح تقديم ما كان في حيز الجواب»^(١). وهذا ما أشار إليه ابن معطٍ (ت ٦٢٨ هـ) أيضاً، فقد ذكر أنّ (بينا، وبينما) ظرفا مكان فيهما معنى الشرط، والعامل فيهما جوابهما مطلقاً، إن لم يكن (إذ، وإذا) في جوابهما. فإن كانا في الجواب فمنهم من جعل الجواب عاملاً في (بينا، وبينما)، وحكم عليهما بالزيادة، ومنهم من جعل العامل في (بينا، وبينما) محذوفاً، وهو (استقرّ)، وهما خبران عن (إذ، وإذا)؛ لأنّهما في محل الرفع بالابتداء.

وهذا الرأي ضعيف؛ لأنّ فيه خروج (إذ، وإذا) إلى حيز الاسمية، وتجرّداً لهما عن الظرفية. وهذا لا يصح؛ لأنّهما من الظروف الملازمة للظرفية^(٢).
فيلحظ أنّ كلامهما لا يخرج عمّا جاء عند ابن الشجري في أماليه.

القول الثاني - منع زيادة (إذ)

كان قول أبي عبيدة وابن قتيبة ومن تبعهما بزيادة (إذ) في سياق بعض الآيات القرآنية وغيرها^(٣) - كما أوضحت آنفاً - ؛ موطن خلاف، وجدل بين النحاة والمشتغلين بتفسير القرآن وإعرابه، فهو على خلاف قول الجمهور فيها. كما كان هدفاً للإنكار والنقد من أكثر النحويين والمفسرين على السواء. وسأورد نماذج من مواقف بعضهم تجاه ما ذكره أبو عبيدة وصاحبه من رأي ليتبين بجلاء طرف من رفضهم القول بتلك الزيادة:

(١) شرح المفصل ٣ / ٩٩ .

(٢) يُنظر شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١١٣٧ - ١١٣٨ .

(٣) يُنظر ص ٢٩٧ - ٢٩٩ من هذا البحث .

والوقوف على أول نصٍّ - حسبما ظهر من البحث وما نقلته لنا كتب المتأخرين - كان عند الزجاج، فقد أنكر على أبي عبيدة جرأته في الإقدام على إلقاء بعض حروف القرآن الكريم، معتبراً وقوعها فيه زائداً، استمع إلى قوله: « قال أبو عبيدة (إذ) ههنا زائدة، وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يُتكلّم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق »^(١). وقد علل سبب ذلك التنديد بقوله - بعد-: « و (إذ) معناها الوقت، وهي اسم فكيف يكون لغواً، ومعناها الوقت؟ والحجة في (إذ) أن الله تعالى ذكر خلق الناس وغيرهم، فكأنه قال: ابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة/٣٠)»^(٢).

ووسم هذا بأنه رأي جمهور النحويين، حيث قال: « قال جميع النحويين: إن (إذ) يدل على ما مضى من الوقت، فكيف يكون الدليل على ما مضى من الوقت لغواً، وهي اسم مع ما بعدها »^(٣) فكان هذا أول نقد يُوجّه إلى رأي أبي عبيدة - فيما أعلم -.

ويوافقه في ذلك الطبري، مؤيداً له فيما احتجّ به على القائلين بتلك الزيادة، حيث يقول: « زعم بعض المنسويين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله: ﴿ وَلِإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ (البقرة/ ٣٠) وقال ربك، وأن (إذ) من الحروف الزائدة، وأن معناها الحذف.... قال أبو جعفر: والأمر في ذلك بخلاف ما قال، ولا شك أن من زعم ذلك الرأي في نصّ الطبري هو أبو

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٠٨ .

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٠٠ .

عبيدة، وإن لم يصرّح باسمه في النصّ كما صنع الزجاج. فربّما كان تجاهل الطبري لذكر اسمه، والاكتفاء بقوله: « وزعم بعض المنسويين إلى العلم بلغات العرب »^(١) - دليلاً على قهات هذا الرأى، وضعفه عند الطبري حتى أنّه لم يأبه بالتصريح باسم صاحبه.

٥ وممن منع القول بزيادة (إذ) أيضاً النحاس^(٢) وابن عطية الذي نقل لنا قول أبي عبيدة، وردّ الزجاج عليه. مصرّحاً بعد ذلك برأيه في رفض القول بزيادة (إذ) كشأن أكثر المفسرين، بل ذكره مذهباً للجمهور أيضاً^(٣).

١٠ ومن هؤلاء المانعين البغوي فقد اعتذر عن القول بزيادة (إذ) و (إذا)؛ لأنّهما حرفا توقيت، إلا أنّ (إذ) للماضي، و (إذا) للمستقبل. فهما موضوعان لمعانٍ محددة لا يمكن ادّعاء الزيادة معهما^(٤)، وابن الجوزي الذي نقل قول أبي عبيدة، وردّه مما يفهم رفضه القول بالزيادة^(٥).

أمّا الرازي فينكر القول بزيادة الحروف في كتاب الله العزيز، حيث يقول: « ما من حرفٍ ولا حركةٍ في القرآن إلا وفيه فائدة، ثمّ إنّ العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلاً »^(٦)، وأنّ

(١) جامع البيان ١ / ١٩٥ .

(٢) يُنظر رأيه في الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٦٢ . أمّا ما ورد في كتابه (إعراب القرآن) ١ / ٢٠٧ فقول أصابه النقص؛ لأنّ المنسوب لأبي عبيدة فيه مخالف للمشهور عنه ، وإنّما ذلك قول النحاس ، أمّا قول أبي عبيدة فسقط .

(٣) يُنظر المحرر الوجيز ١ / ١١٦ .

(٤) يُنظر تفسير البغوي ١ / ٦٠ .

(٥) يُنظر زاد المسير ١ / ٥٨ .

(٦) تفسير الكبير ٢٥ / ٥٥ .

« الأصل في الكلام لا سيّما في كلام الله تعالى أن لا يكون زائداً »^(١). فهو ينفي قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم نفيّاً قاطعاً كقول أبي عبيدة بزيادة (إذ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ ﴾ (آل عمران / ٤٢) وغيره، حيث عقّب على ذلك بقوله: « أمّا قول أبي عبيدة فقد عرفت ضعفه »^(٢). ومثل ذلك اختياره في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ ﴾ (البقرة / ٣٠)، حيث قال: « في (إذ) قولان أحدهما أنّه صلة زائدة، إلا أنّ العرب يعتادون التكلم بها، والقرآن نزل بلغة العرب، والثاني وهو الحق أنّه ليس في القرآن ما - لا معنى له »^(٣).

وأما الإبلي، وتبعه المرادي فقد ضعّفا مذهب أبي عبيدة وصاحبه، وتعقّبا في قولهما: « ومذهبهما في ذلك ضعيف، وكان يُضعّفان في علم النحو »^(٤).

وكذلك أبو حيان فكتابه (البحر المحيط) يشهد بموقفه من تلك الزيادة حيث مضى في مواضع متفرقة منه إلى ردّ هذا القول بأنّه ليس بشيء، والتنديد بمن قال به كما جاء في قوله: « واختلف العربون في (إذ) فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها . وهذا ليس بشيء ، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو »^(٥). كما ذكر - في موضع آخر - عند قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ

(١) المصدر نفسه ٢٤ / ٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٧ .

(٤) جواهر الأدب ص ٤٣٦ ، والجني الداني ص ١٩٢ .

(٥) ١ / ١٣٩ .

أَمَرَأْتُ عَمْرَنَ ﴿ (آل عمران / ٣٥) : « وكان أبو عبيدة يُضَعِّف في النحو » ^(١) ،
فاثمه بالضعف في علم النحو، وإن كان إماماً في اللغات وأيام العرب.

يبدو أن السمين الحلبي قد تأثر برأي شيخه، دون أن يلمح إلى ذلك، استمع
إلى قوله- عند تأويل قول الله- عزَّ وجلَّ! -: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ

عَمْرَنَ ﴾ (آل عمران / ٣٥) - : « أن تكون (إذ) زائدة، وهو قول أبي عبيدة.
والتقدير: قالت امرأة. وهذا عند النحويين خطأ وكان أبو عبيدة يُضَعِّف في
النحو » ^(٢) . ويبدو أن ابن هشام متأثر أيضاً بقول أبي حيان ، حيث نقل بعض
كلامه في ردّه هذا الرأي، حيث قال: « وليس القولان (يقصد القول بالزيادة
والقول بالتحقيق) بشيء » ^(٣) .

أدلة المانعين زيادة (إذ)

أولاً- الأصل في (إذ) هو الدلالة على ما مضى من الوقت. وقد حُكِم لها
بالاسمية بناءً على ما أدته من معنى الظرفية. فكيف يُدعى زيادتها، وأنها أصبحت
بلا معنى في حالة الاسمية، لأنَّ الاسم هو اللفظ الدالّ على معنى؟ وقد حكى
الزجاج هذا الوجه من الاعتراض عن جمهور النحويين ^(٤) . واحتجَّ به الطبري أيضاً
على أبي عبيدة، حيث ذكر أنَّ (إذ) تقع دالة على الوقت، وغير جائز إبطال
اسم كان دليلاً على معنى في الكلام ^(٥) .

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٣٧ .

(٢) الدر المصون ٣ / ١٣٠ .

(٣) المغني ١ / ١٧١ .

(٤) يُنظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١ / ٤٠٠ .

(٥) يُنظر جامع البيان ١ / ١٩٦ .

وقد صرح النحاس بتغليب أبي عبيدة، حيث قال: « وهذا خطأ؛ لأنَّ (إذ) اسم، وهي ظرف زمان، ليس ممَّا يزداد »^(١).

ثانياً- إمكانية تأويل كل ما قيل فيه بزيادة (إذ)، فما ادَّعاه أبو عبيدة وابن قتيبة من زيادتها في بعض الآيات القرآنية فمؤول عند أكثر النحاة والمفسرين على وقوع (إذ) معمولاً لفعل محذوف، تقديره: اذكر^(٢)؛ لأنَّ سياق تلك الآيات كان تذكيراً بنعم الله- سبحانه وتعالى!- وإنكاراً على الكفار والمعاندين كفرهم بالله مع وجود هذه النعم التي تملأ السموات والأرض. فهي تحمل معنى: واذكروا هذه النعم إذ فعلتُ لكم كذا وكذا، يقول الطبري: « ثم عطف بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ (البقرة / ٣٠) على المعنى المقتضى بقوله: كيف تكفرون بالله إذ كان مقتضياً ما وصفت من قوله: اذكروا نعمتي إذ فعلتُ بكم وفعلتُ، واذكروا فعلي بأبيكم آدم إذ قلتُ للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفةً »^(٣).

ويمكن تخريج بقية الآيات على هذا النحو^(٤).

كما درج العلماء على تقدير ذلك الفعل عاملاً في (إذ) الواقعة في أوائل القصص؛ لظهور ذلك الفعل معها كثيراً^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٦٢ .

(٢) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، ١٩٧ ، والبيان في

غريب إعراب القرآن ١ / ٢٠٠ .

(٣) جامع البيان ١ / ١٩٧ .

(٤) يُنظر أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ص ٥٠ .

(٥) يُنظر المغني ١ / ١٦٦ ، وأسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ص ٥٤ .

جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴿ (الأعراف / ٦٩) ، وقوله تعالى:

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ (الأعراف / ٨٦) ، وقوله

تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ (مريم/

١٦). فإن وردت بعض الآيات بدون (اذكر) أو (اذكروا) قُدِّرَ هذا الفعل

المحذوف، وهذا ما أشار إليه أبو البقاء الكفوي حيث قال: « كل ما ورد في

القرآن من (إذ) فـ (اذكر) فيه مضمّر، أي: اذكر لهم، أو في نفسك كيفيما

يقتضيه صدر الكلام. و (إذ) منصوبة به، وعليه اتفاق أهل التفسير مع أن القول

واقع فيه. ولم يجعلوه ظرفاً له، بل مفعولاً به على سبيل التجوِّز مع أنه لازم

الظرفية»^(١).

١٠ أمّا ما ادّعاه ابن الشجري من زيادتها في جواب (بينا، وبينما)^(٢)؛ لئلا

يستلزم ذلك الفصل بينهما وبين عاملهما الواقع في الجملة المضافة إليها (إذ)،

نحو: بينا زيد قائمٌ إذ دخل عمرٌو، فنقدّر لـ (بينا، وبينما) عاملاً محذوفاً أيضاً

يفسره المذكور، وهذا هو رأي ابن جني وابن الباذش. فلا يتبقى حينئذٍ حاجة إلى

ادّعاء زيادة (إذ).

١٥ والذي يبدو لي أن القول بزيادة (إذ) في بعض السياقات التي تقع فيها أمرٌ

لا بأس به ما دام إلقاؤها من الكلام لا يخلُّ بمعناه، ولا يفسد تركيبه. بل فيه بعدٌ

من كلفة تقدير عامل للظرفين (بينا، وبينما)، ليعمل فيهما الفعل الواقع بعد

(إذ) حال زيادتها.

(١) الكليات ص ٦٩ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ .

أمّا ما زُعِمَ من خروجها عمّا حُكِمَ عليها به، وهو الاسمية، نظرًا لأصل وضعها على الظرفية فإنّه يمكن أن تُجعل (إذ) حرفًا زائدًا كما قال به بعضهم حال وقوعها للمفاجأة، فتكون من الكلم المشتركة بين الاسمية والحرفية. والله أعلم.

٥



حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)

يعرض الحذف لركنَي الإسناد في الجملة الاسمية، وقد يكون ذلك الحذف واجباً أو جائزاً. ومن الأخبار التي ألزموها الحذف وجوباً عند حديثهم عن باب المبتدأ والخبر: خبرُ المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية على رأي البصريين^(١)، يقول ابن هشام في المغني: «وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعلٍ محذوف، ولا بِـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالةً خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أُريد الكون المقيد لم يجر أن تقول: (لولا زيدٌ قائمٌ)، ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ؛ فتقول: (لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُك)، أو تُدخل (أنَّ) على المبتدأ، فتقول: (لولا أنَّ زيداً قائمٌ)، وتصير (أنَّ) وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بِـ(تَبَتَ) محذوفاً، على الخلاف السابق في فصل (لو).

وذهب الرماني، وابن الشَّجَرِيّ، والشلوبين، وابن مالك، إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعلم، نحو: «لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ لَهْدِمَتِ الكَعْبَةُ»^(٢)، ويجوز الأمران إن عُلِمَ، وزعم ابن الشَّجَرِيّ أن من ذكره: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيَّكُمْ﴾ [النور : ٢٠-٢١]، وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولَحَن جماعة ممن

(١) يُنظر الخلاف في رافع الاسم بعد (لولا) في: الإنصاف ٧٠/١ وما بعدها، والمغني ٥٢١/١، وشرح المفصل ٩٥/١ وما بعدها.

(٢) جاء هذا الحديث برويات مختلفة، والرواية المشهورة فيه، هي: "حديثو عهدٍ بكفر". وقد ورد على هذه الرواية المذكورة في المتن في: صحيح مسلم، باب نقض الكعبة وبنائها، الحديث رقم: (١٣٣٣) ٢ / ٩٦٩.

أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في وصف سيف:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(١)

وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير (يمكسه) بدل اشتمال، على أن الأصل: أن يمكسه، ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل، أو تقدير: (يمسكه) جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به ٥ يتخرّج أيضاً، قول تلك المرأة:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُعْزَعُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ^(٢)

وزعم ابن الطراوة أن جواب (لولا) أبداً هو خبر المبتدأ، ويردّه أنه لا رابط بينهما^(٣).

أوضح ابن هشام في هذا النصّ ما يلي:

١- مجيء الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوعاً بالابتداء. ١٠

٢- ذكر اختلاف آراء النحاة في خبر المبتدأ بعد (لولا) على النحو التالي:

القول الأول- أن الخبر كونٌ مطلقٌ لا يظهر بحال، فإن أُريد خلافه من الكون المقيد سلك به طريقتان:

١/ يؤول ذلك الكون المقيد بمصدر، هو المبتدأ.

(١) البيت لأبي العلاء المعري. يُنظر المقرب ص ٩١، والجنى الداني ص ٦٠٠، والمغني ٥٢١/١.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٢٣/٩، ووصف المباني ص ٢٤١، والمغني ٥٢٢/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٢/٥، وروايته فيه: (فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ).

(٣) المغني ٥٢١/١-٥٢٢.

٢/ تُدخل (أنّ) على المبتدأ؛ لتؤول معه بمصدر يقع مبتدأً لخبرٍ محذوف، أو مبتدأً لا خبر له - وبهذا يبقى المبتدأ بعد (لولا) بلا خبر مذكور-، أو فاعلاً بـ(ثَبَتَ) محذوفاً .

ونسب هذا الرأي لأكثر النحاة، وردّ قولهم بتلحين المعرّي في بيتٍ له جاء ظاهره على خلاف ما يرونه.

٥

القول الثاني- أنّ الخبر بعد (لولا) على نوعين:

- ١/ كون مطلق كالوجود والحصول ونحوهما، فيجب حذفه.
- ٢/ كون مقيد كالقيام والقعود ونحوهما، فهذا يُنظر إليه بحسب ظهور معناه، فإن لم يُعلم وجب ذكره، وإن عُلم جاز الأمران. ونسب هذا الرأي للرماني، وابن الشجريّ، والشلوين، وابن مالك.

١٠

القول الثالث- أنّ الخبر هو جواب (لولا) أبداً. ونسبه لابن الطراوة، وردّ عليه.

٣- نسب لابن الشجريّ القول بظهور الخبر بعد (لولا)، وهو كون مقيد في آية من كتاب الله، وردّ ذلك عليه.

وللوقوف على ما نسبته ابن هشام من رأي لابن الشجريّ في ظهور الخبر بعد (لولا)، نعود للأُمالي فقد جاء فيها عند حديثه عن أضرب (لولا):

١٥

« والضرب الآخر- يدخل على جملتين، فيربط إحداها بالأخرى، ويجعل الثانية جواباً للأولى، فالأولى منهما مبتدأ وخبر، والثانية فعل وفاعل، ويحتاج إلى اللام في الجواب كاحتياج (لو) إليها في نحو: لو جئتني لأكرمُتك، تقول: لولا زيدٌ لجئتُك. فـ(زيدٌ) رُفِعَ بالابتداء، وخبره محذوف لعلم السامع به، تقديره: لولا

٢٠

زيدٌ حاضرٌ أو عندك، أو نحو ذلك ممّا يعرفه المخاطب، لجئتُكَ.

وجعل سيبويه أصل المسألة: زيدٌ بالبصرة خرج عمرو، فلا تعلّق لإحدى الجملتين بالأخرى، فإذا دخلت (لولا) علّقت أحد الكلامين بالآخر، فقلت: لولا زيدٌ لخرج عمرو، حذفوا الخبر حين فهم المعنى مع كثرة الاستعمال.

وأقول: إنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ [النساء: ٨٣]، وكذلك: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣] ^(١).

فيظهر من نصّ ابن الشجريّ صحّة ما عزاه له ابن هشام، فالخبر بعد (لولا) عنده على ضربين: ضرب هو كون مطلق، يحذف من الكلام لعلم السامع به، وضرب آخر يظهر في الكلام، كما ذكر في الآيتين الكريميتين اللتين مثّل بهما. ^{١٠} فيفهم من هذا، وممّا نسب له النحاة أنّه يرى ظهور ذلك الخبر حين يكون كوناً مقيداً، وإن لم يقع منه تصريحٌ بذلك.

وبيحث هذه المسألة، وقفتُ على أقوالٍ مختلفة للنحاة في خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية، أجملها فيما يلي:

● القول الأول - وجوب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)

وقد درجت معظم كتب النحو على نسبة هذا القول لجمهور النحاة البصريين ^(٢)، وربّما كان ذلك بناءً على فهم معين، واستنتاج خاصّ منهم لنصوص السابقين؛ إذ لم أقف على هذا الرأي صراحة في معظم كتب النحاة الأوائل.

(١) أمالي ابن الشجريّ ٥١٠/٢.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٠٤/١، والارتشاف ١٠٨٩/٣، والجنى الداني ص ٥٩٩، والمطالع السعيدة ص ١٩٠.

فهذا سيبويه - صاحب أول كتاب نحو يصل إلينا - عقد في كتابه باباً سَمَّاهُ
(هذا باب من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما يُبْنَى على الابتداء، وذلك قولك: لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ
لَكَانَ كَذَاً وَكَذَاً)، تحدّث فيه عن مجيء (عبد الله) في هذا المثال من حديث (لولا)
مرتفعاً بالابتداء لخبر حذفته العرب من كلامها؛ لكثرة استعمالهم إيّاه، كما
حذفت من قولها: (إِمْماً لا) ^(١)، دون أن نلاحظ في كلامه إشارة واضحة إلى حكم
حذف الخبر بعد (لولا).

يقول أبو حيان في هذا: « ليس في كلام سيبويه نصّ صريح بالتزامهم حذف
هذا الخبر » ^(٢).

فلم يصرّح سيبويه بحكم ذلك الحذف أواجب هو أم جائز؟ إلا أنّه قرنه
بأشياء حُذفت من الكلام؛ لكثرة استعمالها إيّاه، أي أنّها استعملت ظاهرة في
الكلام، ثم طلباً للخفة مع كثرة الاستعمال أضمرت، « وكثُرَ حتى صار الأصل
مهجوراً » ^(٣).

وقد وضح لنا ذلك ابن الشجريّ وهو يشرح بعض أمثلة سيبويه، فقال:
« وشبّه سيبويه حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) بأشياء من المحذوفات، كقولهم: (إِمْماً
لا)، وأصله فيما زعم الخليل، أنّهم أرادوا: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ كَذَاً فَافْعَلْ كَذَاً، ومعنى
هذا الكلام أنّ رجلاً لزمته أشياء يفعلها، فامتنع، فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال:
(افْعَلْ هَذَا إِمْماً لا)، أي: افعلْ هذا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ جميع ما يلزمك، وزاد (ما)
على (إِنْ)، وحذف (كان) وما يتصل به، وكثر ذلك في كلامهم حتى صارت

(١) يُنظر الكتاب ١٢٩/٢ .

(٢) تذكرة النحاة ص ٣٣ .

(٣) شرح المفصل ٩٥/١ .

(لا) مع ما قبلها كشيء واحد، ولذلك أمالوا الألف من (لا)، وهي لا تمال في غير هذا الكلام... ثم قال (ويقصد سيبويه): فحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام»^(١).

وقد نقل أبو سعيد السيرافي أصل المسألة عن سيبويه، فقال: «والأصل فيه: زيدٌ بالبصرة خرج بكر»^(٢)، فلا تتعلّق إحدى الجملتين بالأخرى، فإذا دخلت (لولا) علّقت إحداهما بالأخرى، فصارت الأولى شرطاً والثانية جزاءً، ويكثر فيهما حذف الخبر من الشرط، كقولك: لولا زيدٌ لجاءني بكرٌ، أي: لولا زيدٌ عندي»^(٣).

فهل تعبيره بكثرة حذف الخبر هنا هو رأيّه، أم هو ما فهمه من كلام سيبويه؟
 ١٠ أمر نجهله. بخلاف النحاس، ومكي، والعكبري، والأبدي فقد حملوا كلام سيبويه على الوجوب^(٤)، يقول الأبدي في ذلك: «وما ذكرناه من التزام حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) هو مذهب سيبويه؛ لأنّه ترجم عليه فقال: (هذا باب من الابتداء يُضمّر فيه ما يُبنى على المبتدأ)»^(٥).

ومثله الدكتور مازن المبارك؛ إذ يرى أنّ مدلول كلام سيبويه هو وجوب
 ١٥ كون الخبر بعد (لولا) كوناً محذوفاً، وزعم متابعة أكثر النحاة له كالسيرافي الذي

(١) أمالي ابن الشجري ٥١٣/٢-٥١٤.

(٢) جاء في أصل المسألة عند ابن الشجري: (زيدٌ بالبصرة خرج عمرو). يُنظر أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢.

(٣) التخمير ١٣٢/٤.

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ٧٢/١، والأبدي ومنهجه في النحو، رسالة دكتوراه للدكتور سعد الغامدي ٨٩٣/١.

(٥) الأبدي ومنهجه في النحو، رسالة دكتوراه للدكتور سعد الغامدي ٨٩٣/١.

لم يزد شيئاً على كلام سيبويه^(١).

وذهب جملة من النحاة الأوائل كالمبرد، وابن السراج، والزجاجي، والهروي،
والفارسي، والأعلم إلى حذف الخبر بعد (لولا)، دون أن يصرّحوا بحكم ذلك
الحذف من حيث الوجوب أو الجواز^(٢)، فهم موافقين لشيخهم سيبويه في ذلك.

٥ أمّا الجرجاني فقد نصّ على وجوب ذلك الحذف في قوله: «اعلم أن قولك:
(لَوْلَا زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرُو)، قد حذف فيه خبر المبتدأ. والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ،
ولولا زيدٌ في مكان، ولولا القتالُ في زمانٍ لكان كذا وكذا. وهذا الخبر لا
يُستعمل إظهاره»^(٣).

١٠ وكذا ابن بابشاذ، فخير المبتدأ عنده محذوف أبداً بعد (لولا) لا يظهر بحال،
وابن يعيش متابع الزمخشري في ذلك، إلا أن مجيء الجواب ساداً مسدّ الخبر هو
موجب الحذف عند الزمخشري، أمّا ابن يعيش فقد جعل كثرة استعمالهم للخبر
محذوفاً أمراً موجباً لرفض ظهوره، وعدم جواز استعماله. أمّا الرضي فقد أوجب
الحذف هنا؛ لتحقيق شرطيه^(٤) - على ما سنذكر لاحقاً.

١٥ ومن أصحاب هذا الرأي أيضاً أبو جعفر بن النحاس، وابن الأنباري، وابن
خروف، وابن عصفور، والقرطبي، وابن أبي الربيع، والزرکشي. وكذا يوسف بن
السيرافي^(٥) (ت ٣٨٥هـ) في شرحه لشواهد الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن
سلام، والمالقي، ناسباً هذا الرأي للبصريين، وإن كان يرى أن الصحيح ما ذهب

(١) يُنظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٠٥ .

(٢) يُنظر المقتضب ٧٦/٣، والأصول في النحو ٦٨/١، والجمل في النحو للزجاجي ص ٣١١، والأزهية
ص ١٦٦، والمقتصد ٢٩٨/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥١٠/١ .

(٣) المقتصد ٢٩٩/١ .

(٤) يُنظر المقدمة المحسبة ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٩٥/١، وشرح الكافية للرضي ١٠٤/١ .

(٥) هو أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي، له علو كعب في اللغة والعربية، وبضاعة في العلوم الباقية.
له: شرح أبيات الإصلاّح، وشرح أبيات الغريب المصنف. يُنظر بغية الوعاة ٣٥٥/٢.

إليه الكوفيون من أنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعلٍ محذوف، نابت (لا) منابه^(١).

واتفاق أغلب النحاة على أنّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف كان لما وقر في أذهان بعضهم من أنّه لا يكون إلا كونًا مطلقًا عامًّا كالوجود أو الحصول أو نحو ذلك^(٢)؛ إذ هو معلوم يعرفه المخاطب، فلا ضير حينئذٍ من حذفه، وهذا هو سمت اللغة العربية، أنّها تحذف كلّ ما يدلّ على الكينونة المطلقة فعلاً كان الدالّ أو اسمًا. وهذا ما تلحظه - كما يذكر أحد الباحثين - عند المقارنة بين العربية وبين اللغات التي تستعمل فعل الكينونة في الربط بين المبتدأ والخبر. وهذه الكينونة المطلقة أمر يطرد حذفه في كلّ تعبيرٍ عربيٍّ^(٣).

وقد وضّح أبو حيان هذا الرأي في قوله: « وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوبًا، ولا يكون إلا كونًا مطلقًا، فإذا قلت: لولا زيدٌ لكانَ كذا، فالتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ »^(٤)، فهو لا قائمٌ ولا قاعدٌ ولا غير ذلك من أنواع الخبر كما أخبرنا الرضي^(٥).

(١) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧٥/١ ، ٤٨٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٦١/١ ، ٣٨/٢ ، ٣٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٠٠/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٢/٢ ، المقرب ص ٩١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٢/٥ ، والبسيط ٥٩١/١ ، والبرهان في علوم القرآن ٣٧٦/٤ ، وخزانة الأدب ٤٦٣/١ ، ورصف المباني ص ٣٦٢ .

(٢) يُنظر الارتشاف ١٠٨٩/٣ ، والجنى الداني ص ٥٩٩ ، والمساعد ٢٠٩/١ ، والتصريح ٥٧١/١ .

(٣) يُنظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٣٣ .

(٤) الارتشاف ١٠٨٩/٣ .

(٥) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ .

أمّا الهروي فإنّه وإن كان يذهب مذهب الجمهور، إلا أنّه قد جانب الصواب عند تقديره للخبر بعد (لولا) في نحو: (لولا زيدٌ لجئتُك)، حيث قدّره بـ (أهأبه، أو أكرّمه)، وادّعى أنّ هذا ممّا هو معلوم يعرفه المخاطب^(١).

والصواب أنّ تلك الأخبار لا تُدرك إلا بوجود دليل يدلّ عليها، فهي أحوال خاصّة. فربّما كان صنيع الهروي هنا إقراراً منه بكون الخبر بعد (لولا) يجيء كوناً مقيداً، ويحذف وجوباً.

وهذا على خلاف مذهب الجمهور أيضاً، فإنّهم إن أرادوا الكون المقيد لا يذكرونه، ولا يحذفونه، بل يجعلونه مصدراً هو المبتدأ، فيقولون: (لَوْلا قيامُ زيدٍ لَأَتَيْتُكَ)، أو يُدخلون (أنّ) على المبتدأ، فيقولون: (لَوْلا أنّ زيداً قائمٌ)، فتصير (أنّ) وصلتها مبتدأً محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خبر له، أو فاعلاً بـ (تَبَت) محذوفاً^(٢).

وقد ذكر ابن أبي الربيع أنّ هناك مَنْ أجاز: (لَوْلا زيدٌ جالسٌ لأكرمْتُكَ، وَلَوْلا عمروٌ ذاهِبٌ لَأَتَيْتُ إِلَيْكَ) ونحوهما ممّا ظهر فيهما الخبر بعد (لولا)، وهو كون خاصّ. وهذا لم يثبت بالسماع عنده، حيث يقول: « لا تقول العرب هذا، وإنّما تقول العرب في مثل هذا: لولا جلوسُ زيدٍ، ولولا ذهابُ عمرو »^(٣).

وقد حاول النحاة إيجاد أسبابٍ منطقيةٍ يعلّلون بها ما أقرّوه من حذف الخبر بعد (لولا)، فذكروا في ذلك عللاً مختلفةً، وهي:

(١) يُنظر الأزهية ص ١٦٦-١٦٧ .

(٢) يُنظر المغني ١/ ٥٢١ .

(٣) البسيط ١/ ٥٩٣-٥٩٤ .

- أولاً: كثرة الاستعمال

تعليل الحذف بكثرة الاستعمال يبدو كثيراً عند النحاة، حتى غدا أكثر الأسباب التي يفسرون في ضوئها ظاهرة الحذف، وربما عدّ سيويه صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال؛ إذ يُفسّر في ضوئها أنواعاً شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب^(١)، يصرّح بذلك في قوله: « وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير »^(٢).

ومن ذلك تعليله لحذف خبر المبتدأ بعد (لولا) كما أسلفنا، إلا أنه لم يُوضح هل كانت كثرة الاستعمال موجبةً للحذف أم لا ؟ وقد ذهب ابن يعيش لما ذهب إليه سيويه، ولكنّه صرّح بوجوب حذف الخبر، حيث قال: « إلا أنّه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال، حتى رفض ظهوره ولم يجوز استعماله »^(٣).

وممن جعل كثرة الاستعمال سبباً للحذف ابن السراج، والأعلم الشنتمري، وابن الشجريّ، وابن يعيش، إلا أنّهم لم يكتفوا بجعل هذا هو الداعي الوحيد للحذف، وأضاف آخرون طول الكلام بالجواب^(٤).

- ثانياً: وجود دليل يدلّ عليه

اشترط لإيقاع بعض الحذوف وجود دليل في الكلام لفظي أو معنوي يدلّ

(١) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٣٦ .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ .

(٣) شرح المفصل ٩٥/١ .

(٤) يُنظر الأصول في النحو ٦٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيويه ٥١٠/١ ، وأمالى ابن الشجريّ ٥١٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٥/١ .

على المحذوف، وهو ما يطلق عليه البعض: (علم السامع به) أو (فهم المعنى)^(١). وقد أشار المبرد إلى ذلك دون أن يصرح بحكم ذلك الحذف في قوله: «اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لما يدلّ عليه»^(٢).

وإلى قريبٍ من ذلك ذهب الهروي، حيث يرى أن الخبر يحذف بعد (لولا)؛
 ٥ لأمور يعلمها المخاطب ويدركها، فأغنى ذلك عن ذكره. فقد قال عند تقديره للخبر في (لولا زيدٌ لجئتكَ): «فـ(زيد) رُفِعَ بالابتداء، وخبره محذوف لعلم السامع به، تقديره: لولا زيدٌ حاضرٌ، أو عندك، أو أهابةٌ، أو أكرمه، أو ما أشبه ذلك ممّا يعرفه المخاطب لـ(جئتكَ)»^(٣).

وهذا ما ذكره السخاوي- أحد شُراح المفصل - ، حيث قال: «فـ(زيد) بعد (لولا) رفع بالابتداء، وخبر المبتدأ محذوف وهو حاضرٌ موجودٌ، أو أخافه أو أكرمه»^(٤).

وقد ذهب هؤلاء إلى حذف الخبر بعد (لولا) دون أن يصرحوا بحكم ذلك الحذف، وهو ما نراه عند ابن السراج والأعلم الشنتمري^(٥). وأضاف الأخيران لهذه العلة كثرة الاستعمال على ما ذكرنا.

(١) يُنظر الأصول في النحو ٦٨/١ ، والأزهية ص ١٦٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥١٠/١ ، وأما ابن الشجري ٥١٠/٢ .

(٢) المقتضب ٧٦/٣ .

(٣) الأزهية ص ١٦٦-١٦٧ .

(٤) الفضل في شرح المفصل ص ٣٠٤ .

(٥) يُنظر الأصول في النحو ٦٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥١٠/١ .

أمّا الرضي، وابن القواس فصّرّحا بوجوب الحذف متى ما وُجد في الكلام دليل يدلّ على المحذوف، فوجود (لولا) في الكلام هو قرينة دالّة على أنّ في الكلام حذفاً؛ إذ هي لفظة تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، أي امتناع الجواب لوجود المبتدأ، ووجود المبتدأ هو الخبر. فالعلم بالخبر الذي هو موجود مستفاد من كلمة (لولا) بخصوصيته. إلا أنّ وجود الدليل فقط لا يكفي للحكم بوجوب الحذف، فزاد عليه وجود العوض السادّ مسدّد المحذوف، وهو جواب (لولا)^(١). فوجوب الحذف عند الرضي لا يتحقق إلا بحصول شرطي الحذف، وهما:

أولاً- القرينة الدالّة على المحذوف

ثانياً- وجود اللفظ السادّ مسدّد، والحال محلّه^(٢).

فيظهر هنا أنّ ما ذهب إليه المبرد من وجود الدليل الدالّ على المحذوف أمرٌ لا يقضي بوجوب الحذف، فقد يوجد في الكلام ما يدلّ على المحذوف، والحذف جائز لا واجب، وذلك نحو قولك: زيدٌ، لمن قال: مَنْ عندك؟ فالتقدير: زيدٌ عندي. فحذف الخبر، وهذا من الحذف الجائز؛ لأنّ المحذوف لا يزيد ذكره شيئاً على ما حصل بالقرينة الدالّة عليه. ولم يكن واجباً؛ لغياب ما يسدّ مسدّد المحذوف، وإن دلّ عليه دليل^(٣).

لذا يمكن القول بأنّ وجود الدليل وحده أمرٌ يبيح الحذف فحسب، ووجود السادّ مسدّد أمرٌ يوجبه.

وشاع ذلك عند المتأخرين كابن مالك، وابنه بدر الدين، وابن القواس، وابن

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٠٤/١، وشرح ألفية ابن معطٍ ٨٤٤/٢.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٠٤/١.

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٢٧٥/١.

عقيل، والأزهري، والسيوطي، والأشموني، والصبان، فأضافوا لعلم السامع بالخبر سدّ الجواب مسدّه^(١).

- ثالثاً: سدّ الجواب مسدّ الخبر

وَعَبَّرَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِنِيَابَةِ الْجَوَابِ مَنَابَهُ فِي قَوْلِهِ: « وَخَبِرَهُمَا مَحْذُوفٌ عِنْدَهُمْ لَازِمٌ لِلْحَذْفِ؛ لِنِيَابَةِ الْجَوَابِ مَنَابَهُ، تَقْدِيرُهُ: لَوْلَا زَيْدٌ مُوجُودٌ أَوْ نَحْوُهُ، وَلَوْلَا أَنْتُمْ مُوجُودُونَ وَنَحْوُهُ »^(٢).

وَقَدْ اِكْتَفَى الزَّمْخَشَرِيُّ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ سَبَبًا وَحِيدًا لَوْجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلَا)، حَيْثُ يَقُولُ: « وَقَدْ التَزَمَ حَذْفُ الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِمْ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا؛ لَسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ »^(٣).

وَقَدْ قَالَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ عِدَّةٌ مِنَ النُّحَاةِ أَيْضًا^(٤)؛ وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا وَقَرَّ فِي أَذْهَانِهِمْ مِنْ أَنَّ جَوَابَ (لَوْلَا) هُوَ عَوْضٌ عَنِ الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ، فَوَجِبَ حَذْفُهُ؛ لِئَلَّا يَجْمَعَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ. وَلَكِنْ يَبْدُو أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ لَا تَطَّرَدُ؛ فَقَدْ يَجْتَمِعُ الْعَوْضُ وَالْمَعْوُضُ عَنْهُ كَثِيرًا، كَمَا يَحْذَفُ الْعَوْضُ وَلَا يُذَكَّرُ الْمَعْوُضُ عَنْهُ^(٥).

(١) يُنْظَرُ شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٧٦/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٥٧/١ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ ص ١٢١ ، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ٨٤٤/٢ ، وَالْمُسَاعَدُ ٢٠٨/١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٥٦٨/١ ، وَالْمُهْمَعُ ٤١/٢ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٢١٥/١ .

(٢) رَصَفُ الْمَبَانِي ص ٣٦٢ .

(٣) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩٥/١ .

(٤) يُنْظَرُ شَرْحُ نَظْمِ الْفَرَائِدِ وَحَصْرِ الشَّرَائِدِ ص ٦٥ ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلْوَاسِطِيِّ ص ٣٢ ، وَالْبَرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ٣٧٦/٤ ، وَشَرْحُ الْمَكُودِيِّ عَلَى الْأَلْفِيَةِ ص ٥٣ .

(٥) يُنْظَرُ الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ١ / ١٥٩ وَمَا بَعْدَهَا .

ويرى بعضهم أنّ طول الكلام بالجواب يستدعي حذف الخبر، فيسدّ الجواب مسدّه، ويحلّ محله. ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور كما مثلنا، والمقدّر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور : ١٠] أي: لهلكتم؛ وذلك لدلالة السياق القرآني عليه^(١).

ولذا جاء عن أبي حيان: «وقال ابن خروف، والبهاري: حذفُ جواب (لو) يكثر بخلاف جواب (لولا)؛ لأنّه صار عوضاً من الخبر، فكُره حذفه»^(٢)؛ لأنّه يلزم في الجواب المقدّر حذف العوض والمعوّض معاً، لكن القرينة تجعله في قوة المذكور^(٣).

فجواب (لولا) يجوز حذفه للدلالة عليه، إمّا من المعنى كما في الآية السابقة، وأمّا من لفظ يتقدّم على (لولا) يدلّ على الجواب^(٤) كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَوْا بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف : ٢٤] أي: لهمّ بها، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصص : ١٠] أي: لأبدت به.

وبهذا يدفع قول من ذهب إلى عدم صحّة هذه العلة في حذف الخبر بعد (لولا)، بل ذهب بعض النحاة إلى البحث عن علة أخرى تكون مع سدّ الجواب مسدّ الخبر، ولعلّهم يرون أنّ العلة الواحدة لا تكفي لوجوب حذف الخبر كما وقع عند الرضي، وابن القواس ممّا ذكرناه آنفاً، إلا أنّ بعض النحاة المتأخرين كانوا يرون في هذه العلة وحدها سبباً يجعل الحذف واجباً، «وجاز الحذف لتعيّن

(١) يُنظر البرهان في علوم القرآن ٣٧٦/٤، وحاشية الصبان ٢١٥/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٧٨/٢.

(٢) الارتشاف ١٩٠٦/٤.

(٣) يُنظر حاشية الصبان ٢١٥/١.

(٤) يُنظر الارتشاف ١٩٠٦/٤.

المحذوف، ووجب لسدّ الجواب وحلوله محله^(١).

ويقول الصبان في حاشيته: « (قوله: للعلم به) علة لأصل الحذف، وقوله: سدّ الخبر علة لوجوبه^(٢) ».

٥ - رابعاً: الطول بالجواب

ذهب ابن عصفور، وابن القواس إلى أن الخبر يُحذف وجوباً إذا كان عامّاً لطول الجواب^(٣)، وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش أيضاً، إذ يقول عند حديثه عن (لولا ولوما الامتناعيتين): « ويقع بعدهما المبتدأ وتختصان بذلك، ويكون جوابهما سادّاً مسدّ خبر المبتدأ لطوله^(٤) ».

١٠ فاجتماع الجواب مع الخبر أورث الجملة طولاً، ولغتنا تجنح إلى الإيجاز كثيراً. والأولى بالحذف هنا هو الخبر؛ لأنّه معلوم بالجواب. أمّا لو حُذِفَ الجواب لخرجت (لولا) عمّا وُضِعَتْ له، فهي من الأدوات المحتاجة إلى جواب.

ويرى ابن بابشاذ أن طول الجملة بالجواب يُعدّ كافياً لحذف الخبر بعد (لولا) وجوباً؛ إذ يسدّ طول الكلام بالجواب مسدّ الخبر^(٥). وهذا ما يُفهم من كلام ابن الأنباري في (البيان) أيضاً، حيث ذكر عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا آلَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٣]: « ولا يجوز إظهار خبر المبتدأ بعد (لولا) لطول الكلام بها،

(١) المجمع ٤١/٢. ويُنظر أيضاً شرح التسهيل ٢٧٦/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٢١، والمساعد ٢٠٨/١، والتصريح ٥٦٨/١.

(٢) حاشية الصبان ٢١٥/١.

(٣) يُنظر شرح ألفية ابن معطٍ ١١٤٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/٢.

(٤) شرح المفصل ١٤٥/٨.

(٥) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٣/١.

كما لا يجوز إظهاره بعد القسم في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر : ٧٢] أي: لعمرك قسمي، ولا يجوز إظهاره لطول الكلام بجواب القسم^(١).

وزاد غيرهم علة أخرى تكون مع الطول بالجواب موجبة للحذف، فأضاف الجرجاني لذلك دلالة الحال^(٢). وأضاف الأبدي لها العلم بالمحذوف، إذ يقول: «اعلم أن الخبر قد يلزم حذفه لطول الكلام وللعلم به، وذلك خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)، نحو: لولا زيد لأكرمتهك»^(٣).

فجعل الطول بالجواب والعلم بالمحذوف معاً أمران يوجبان حذف الخبر، وإن كان لم يوفق في قوله: (قد لزم). إلا أننا نجده يحترز بعد ذلك، فيقول: «يلزم الحذف إذا علم للطول، وإذا لم يعلم لم يُحذف؛ لأنه يؤدي إلى اللبس، والكلام موضوع على البيان»^(٤).

فيبدو من اشتراط الأبدي هنا العلم بالمحذوف، بحيث إذا لم يعلم المحذوف لم يجر الحذف، أنه لا يعتد بطول الجواب علةً للحذف، كما نسب لسيبويه نحو ذلك، فذكر أن سيبويه يرى أن الخبر يُحذف أحياناً ولا جواب، ثم يطول الكلام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور : ٢٠]^(٥).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦١/١-٣٦٢. ويُنظر أيضاً الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية ص ٦٥.

(٢) يُنظر المقتصد ٢١٨/١.

(٣) الأبدي ومنهجه في النحو، رسالة دكتوراه للدكتور سعد الغامدي ٨٩٢/١.

(٤) المرجع نفسه ٨٩٦/١.

(٥) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فنقول: إنَّ الكلام قد طال هنا بالمعطوفات^(١).

إذن الطول بالجواب علةٌ أخذ بها بعض النحاة كسببٍ وحيدٍ كافٍ للحذف، وأضاف لها غيرهم علةً أخرى.

– خامساً: ليس حال من أحوال المبتدأ أولى بالذكر من غيرها

وقد ذكر ابن مالك هذا علةً لحذف خبر المبتدأ بعد (لولا)، وهو كون عامٍّ، نحو: لولا زيدٌ لزارنا عمرو، قال: «فمثل هذا يحذف خبره؛ لأنَّ المعنى: لولا زيدٌ على كلِّ حالٍ من أحواله، لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها. فلزوم الحذف لذلك؛ ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة للاختصار»^(٢).

هذا ما ذهب إليه ابن مالك في كتابه (التوضيح)، أمَّا فيما عداه فقد جعل من العلم بالخبر وسدَّ الجواب مسدَّه علةً توجب الحذف^(٣).

● القول الثاني – في حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)

هو اتجاه ذهب إليه بعض متأخري النحاة، فلا نجد له صدى عند النحاة الأوائل، وربَّما كان هذا القول هو ما عناه ابن مالك في قوله: «وهو ممَّا خفي على النحويين، إلا الرماني والشَّجَرِيَّ»^(٤). وقوله أيضاً: «وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشَّجَرِيَّ والشُّلُوبِيَّ، وغفل عنه أكثرُ الناس»^(٥). فقد نظر محققو النحاة إلى ما وصل إليهم من تراث السابقين،

(١) يُنظر شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور ٤٤٣/٢ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٥-٦٦ .

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٧/١ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢٧٦/١ .

فوجدوا أنّ هناك شواهداً ونصوصاً مختلفةً تخالف ما جاء به الأوائل وتخرج عنه، سواءً من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو الشعر. فحاولوا أن يضعوا قواعد تتسع لقبول تلك الشواهد، فلا يخرج عنها شيء، ولاسيّما أنّها وقعت في أفصح القول.

وقد اختار ابن مالك هذا المذهب، وألقى عليه الضوء بما يجعله لنا بيّناً واضحاً، إذ يقول: «إنّ المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب: مخبر عنه بكون غير مقيد، ومخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه، ومخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه.

فالأول- نحو: لولا زيدٌ لزارنا عمرو، فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأنّ المعنى: لولا زيدٌ على كلّ حالٍ من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حالٌ من أحواله أولى بالذكر من غيرها. فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة للاختصار.

والثاني- وهو المخبر عنه بكون مقيد ولا يدرك معناه إلا بذكره، نحو: لولا زيدٌ غائبٌ لم أزرَكَ. فخير هذا النوع واجب الثبوت؛ لأنّ معناه يُجهل عند حذفه، ومنه قول النبي -صلى الله عليه وسلم!-: «لولا قومك حديثو عهدٍ بكُفْرٍ»، أو: «حديثٌ عهدُهُم بكُفْرٍ»^(١)، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظنّ أنّ المراد: لولا قومك على كلّ حالٍ من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأنّ من أحوالهم بُعدُ عهدهم بالكفر فيما يُستقبل، وتلك الحال لا تمنع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بعدّة روايات: يُنظر كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصّر فهمُ بعض الناس عنه فيقعوا في أشدّ منه، الحديث رقم: (١٢٦) ١ / ٥٩، وكتاب الحجّ، باب فضل مكة وبنائها، الحديث رقم: (١٥٨٣) ١ / ٤٩٠، وغيرهما. ويُنظر صحيح مسلم، باب نقض الكعبة وبنائها، الحديث رقم: (١٣٣٣) ٢ / ٩٦٩.

من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور. ومن هذا النوع قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة - رضي الله عنه! -: (إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا ، وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ)^(١)، ومن هذا النوع قول الشاعر:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسَّلَمِ إِنْ جَنَحُوا^(٢)

ومثله:

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرٌ^(٣)

٥ الثالث - وهو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، كقولك: لولا أخو زيد ينصره لُغِبَ، ولولا صاحبُ عمرو يعينه لعجزَ، ولولا حسنُ الهاجرة يشفعُ لها لهجرتَ، فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه؛ لأنَّ فيها شبهًا بـ (لولا زيدٌ لزارنا عمرو)، وشبهًا بـ (لولا زيدٌ غائبٌ لم أزرُك)، فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت، ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري في وصف سيف:

* فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا *

وقد خطأه بعض النحويين، وهو بالخطأ أولى^(٤).

هذا هو بسط الكلام في بيان هذا القول كما بينه ابن مالك، إلا أنَّ قدم

(١) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب: (الصائم يُصبح جنبًا)، الحديث (١٨٢٥) ٢/٦٧٩.

(٢) لم أقف على قائله، ويُنظر البيت في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٦، وورد شطره الأول في شرح الأشموني ٤/٥٠، وحاشية الصبان ١/٢١٦.

(٣) لم أقف على قائله، ويُنظر البيت في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٦، وورد شطره الأول في شرح الأشموني ٤/٥٠.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٥ وما بعدها.

السبق في هذا المذهب كانت للرماني؛ كما ظهر لي من البحث، وهو ما اشتهر في كتب النحو، يقول أحدهم: هو « مذهب خاص بالرماني؛ لأنه كان أسبق القائلين به، ثم تابعه ابن الشجريّ والشلوين وابن مالك »^(١).

وهذا ما ذكره الإمام ابن مالك، إذ يقول عند حديثه عن قول النبي - صلى الله عليه وسلم! -: « لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لنقضت الكعبة »^(٢): « قلت: تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)، أعني قوله: لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ، وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني والشجريّ »^(٣).

وللوقوف على رأي الرماني - كما صرح به - نستمع إلى قوله: « الذي يجوز في الخبر الذي يحذف لدلالة ما أبقى على ما أُلقي حذف الخبر العام في (لولا). ولا يجوز حذف الخاص؛ لأن الكلام يحتمله ولا يدلّ عليه، وهو يدلّ على العام، فلذلك جاز حذفه »^(٤).

وهذا ما ذكره أيضاً في شرحه لأصول ابن السراج: « تقول: (لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا)، ولكنك حذفته؛ لكثرة الاستعمال في هذا المعنى على هذه الصيغة، إذ كان لا يخلو أن يكون في مكان من الممكنة. ولو أردت مكاناً خاصاً بعينه لم يجر حذفه كقولك: (لَوْلا عَبْدُ اللَّهِ فِي الدَّارِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) فمثل هذا لا يُحذف »^(٥).

(١) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٠٥ .

(٢) سبق تخريجه ص.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٥ .

(٤) يُنظر ما جاء في الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٠٥ .

(٥) يُنظر ما جاء في حاشية شرح الكافية الشافية رقم (٤) من ٣٥٥/١ ، فقد وجد المحقق هذا النصّ مكتوباً على هامش الأصل .

فيبدو أن الرماني لم يظهر عنده ذلك التفصيل في الخبر إن كان كونًا خاصًا بين ما يدرك معناه عند حذفه، وما لا يُدرك معناه عند حذفه. فقد أجمل القول بحذف الخبر متى كان كونًا عامًا، وعدم جواز حذفه متى كان خاصًا. ومثله أبو علي الشلوبين، وإن لم أوفق للوقوف على هذا الرأي فيما بين يدي من كتبه^(١)، فضلًا عن أن ابن مالك وغيره ممن أسندوا له هذا الرأي لم ينقلوا لنا شيئًا من كلامه يوضح ذلك، عدا ما وجدته أبو حيان من تعليق الشلوبين على الكتاب من حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كونًا عامًا كالوجود أو ما في معناه، وجواز ذكره إذا كان كونًا خاصًا نحو: (لَوْلا زَيْدٌ ضَاحِكٌ لَكَانَ كَذَا، وَلَوْلا زَيْدٌ أَكَلَ أَوْ يَأْكُلُ)، وما كان في معناه. وعلى هذا حمل حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم! - في خطابه لعائشة - رضي الله عنها! -، وقول المعري في وصف السيف^(٢).

أمّا ابن الشجريّ فإننا لا نجد عند تأملنا لما جاء في أماليه شيئًا من ذلك التفصيل الذي ذكره عنه ابن مالك في أنواع الخبر بعد (لولا). وما ورد عنه هو إشارة لظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) في آيتين من كتاب الله - سبحانه وتعالى! - جاء فيهما الخبر بعد (لولا) جازًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف.

أمّا شيوع هذا المذهب فكان على يدي ابن مالك؛ إذ يُعزى له الفضل في ظهور هذا المذهب عند المتأخرين، فقد تفتّحت على يديه هذه المسألة، واستوت على سوقها، وذاع شأنها في النحاة من بعده، فتبعوه فيها ورددوا رأيه. أمّا من سبقه فلا نجد عندهم إلا إشارات قليلة إلى ظهور الخبر بعد (لولا)، يقول أحد الباحثين المحدثين وهو د. محمد علي حمزة: «إنّ الفضل في أخذ النحاة المتأخرين برأي

(١) رُوجع في هذا كتاب التوطئة، وكتاب شرح المقدمة الجزولية.

(٢) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ١١٩/٥.

الرماني في هذه المسألة يعود إلى ابن مالك وابن الناظم؛ لتبنيهما رأييه، وإيراد الشواهد المقنعة فيه من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر المولدين المشهود لهم بالفصاحة وغزارة العلم كالمعري. وقد أخذ دارسو النحو المحدثون به ^(١).

إذن كان ابن مالك من أوائل من ناقش هذه القضية؛ فقد نقب عن شواهدا وأدلتها، ليترك لنا نصوصاً كثيرة من النثر والشعر. وهذه بعض الشواهد التي ظهر فيها الخبر بعد (لولا)، وهو كون خاص:

١ - قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ

عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

٢ - قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ١٩].

٣ - قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ

فَتُصِيبَكُمْ مِّنْهُمْ مَعْرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥].

٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم! - خطاباً لعائشة - رضي الله عنها! - :

«لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بايين» ^(٢).

٥ - قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة - رضي الله عنه! - : (إني ذاكرٌ

لكَ أُمراً، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك) ^(٣).

٦ - قول علقمة:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ
لَأَبُوا خَزَايَا وَإِلْيَابُ حَيْبٍ ^(٤)

(١) ابن الناظم النحوي ص ١٣٨ .

(٢) سبق تخريجه ٣٢٩ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٠ .

(٤) البيت في المفضليات ص ٣٩٤ ، ويُنظر البسيط ٥٩٤/١ .

٧- قول الزبير بن العوام - رضي الله عنه !-:

وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَحَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَثْ^(١)

٨- قول الخنساء:

وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي^(٢)

٩- قول أبي العطاء السندي:

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدً بِالْمَقَالِيدِ^(٣)

١٠- قول الشافعي:

وَلَوْلَا الشَّعْرُ بِالْعَلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لِيَدِ^(٤)

١١- قول الشاعر:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسَّلَمِ إِنْ جَنَحُوا^(٥)

١٢- قول الآخر:

(١) يُنظر البيت في شرح الكافية الشافية ٣٥٤/١-٣٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٢ ،

وتلخيص الشواهد ص ٢٠٨ ، والمغني ٩٤/٢ .

(٢) البيت للخنساء في شرح ديوان الحماسة ١ / ٢٦٤ ، والحماسة البصرية ١ / ٩١ .

(٣) يُنظر البيت في شرح التسهيل ٢٧٦-٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٣١/١ ، والمساعد ٢٠٩/١ .

(٤) ديوان الشافعي ص ٧١ . ويُنظر صبح الأعشى ٢٧٢/١ ، وسير أعلام النبلاء ٧٢/١٠ ، وتاج

العروس، مادة (لبد) ١٣٠/٩ .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٣٠ .

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرٌ^(١)

والأخيران شاهدا ابن مالك اللذان ذكرهما في كتابه.

١٣ - قول امرأة:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُغِرَ عٍ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ^(٢)

وغير ذلك من الشواهد التي تبرهن على وجود الخبر بعد (لولا) مذكوراً في الكلام.

موقف الجمهور من شواهد المخالفين لهم:

أ/ شواهد الحديث الشريف

ردّ الجمهور ما جاء من أحاديث شريفة ذكر فيها الخبر بعد (لولا)، محتجين بأن تلك الأحاديث قد رويت بالمعنى، فلا يصح الاحتجاج بها. وبنحو من ذلك جاءنا ابن أبي الربيع، فقد أنكر رواية حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم! -:

«لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرِ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ» على هذا الوجه؛ إذ الرواية الصحيحة عنده: «لولا حدثان قومك بالكفر»^(٣)، حيث يقول: «كذا رواه مالك في موطنه، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح، فيبعد الأخذ بها»^(٤).

وما يجدر أن يُردّ به على ابن أبي الربيع هنا أن تلك الرواية التي أنكرها موجودة في صحيح البخاري، وقد عنون بها ابن مالك مسألة (ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا) في

(١) سبق تخريجه ص ٣٣٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣١٣ .

(٣) موطأ الإمام مالك، كتاب الحج، باب (ما جاء في بناء الكعبة)، الحديث (٨٠٧) ٣٦٣/١ .

(٤) البسيط ٥٩٥/١ .

كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح)، وهو شرحٌ لما أشكل في صحيح البخاري، وعليه فهي موجودة فيه، وإن اختلفت النسخ، كما أن الرواية التي صحّحها موجودةٌ هي أيضاً في صحيح البخاري، وهو أصحّ الصحاح.

ثم هو من جهة أخرى يذهب إلى أنه يمكن اعتبار قوله - صلى الله عليه وسلم! - : «حديثٌ عهدهم بكفرٍ» جملةً اعتراضية. إذ الأصل: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قدّر ما يقول له: وما شأن قومي؟ فقال - صلى الله عليه وسلم! - : «حديثٌ عهدهم بكفرٍ»^(١).

ويبدو أن ما ذكره مخالفٌ للمعنى المراد - والله أعلم -؛ فالنبي - صلى الله عليه وسلم! - لم يردّ ذكر وجود القوم مطلقاً على أيّ حال، وإنما أراد وجودهم على حال معينة، هي التي ذكرها - صلى الله عليه وسلم! - في كلامه. فكون الجملة خبراً على هذا أولى من كونها اعتراضية.

وكلّ هذا التكلف منه؛ لأنّه لا يرى ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) أبداً، فقد علّق بعد تخريجه للحديث بقوله: «فقد صحّ ممّا ذكرته أن خبر (لولا) لا يجوز إظهاره»^(٢).

ب/ شواهد الشعر العربي

ينظر الجمهور إلى قائل بيت الاستشهاد، فإن كان ممّن يُعتدّ بلغته ويستشهد بشعره، فإنّهم يسعون لتأويل ذلك البيت، وإلا فهو ضرورةٌ أو شاذٌّ. فقد حكى أبو حيان عن الأخفش أن العرب لا تأتي بالخبر بعد الاسم الواقع بعد (لولا)، وأنّ ورودَ خبرٍ للمبتدأ بعد (لولا) يُعدُّ شذوذاً أو ضرورةً^(٣).

(١) يُنظر البسيط ٥٩٥/١.

(٢) البسيط ٥٩٥/١.

(٣) يُنظر الارتشاف ١٠٩٠/٣.

أَمَّا إِنْ كَانَ مَمَّنْ لَا يُعْتَدُّ بِلُغَتِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِشَعْرِهِ فَهُوَ لَحْنٌ كَمَا فِي بَيْتِ
 الْمَعْرِيِّ، فَقَدْ لَحَنَهُ بَعْضُهُمْ^(١). لَكِنَّا نَجِدُ ابْنَ مَالِكٍ يَدْفَعُ عَنْهُ، حَيْثُ يَقُولُ:
 « وَقَدْ خَطَّاهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ، وَهُوَ بِالْخَطِّ أَوَّلَى »^(٢)، وَمِثْلُهُ ابْنُ هِشَامٍ إِذْ يَرَى أَنَّ
 ذَلِكَ التَّلْحِينَ أَوْ التَّغْلِيظَ مِنْهُمْ لِأَبِي الْعَلَاءِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ وَذَلِكَ لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ
 عَلَى وَجْهِ يَصَحُّ بِهِ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. فَيُجْعَلُ قَوْلُ الْمَعْرِيِّ (يَمْسُكُهُ) بَدَلًا لِشَتْمَالِ
 عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: (أَنْ يَمْسُكُهُ)، ثُمَّ حُذِفَتْ (أَنْ) وَارْتَفَعَ الْفِعْلُ، أَوْ تَقْدِيرُ (يَمْسُكُهُ)
 جُمْلَةً مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْجَوَابِ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ. إِلَّا
 أَنَّ هَذَا مُرَدُّهُ بِمَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ عَدَمِ إِتْيَانِهِمْ بِالْحَالِ بَعْدَ الْأِسْمِ
 الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلَا الْإِمْتِنَاعِيَّةِ) بِالْحَالِ كَمَا لَا يَأْتُونَ بِالْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْحَالُ خَبَرٌ فِي
 الْمَعْنَى^(٣). وَعَلَى نَحْوِ هَذَا يَتَخَرَّجُ أَيْضًا قَوْلُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ:
 ١٠

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُعْزَعُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
 هَذَا وَابْنُ هِشَامٍ نَفْسَهُ يَقْرَأُ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ - بِأَنَّ ذَكَرَهُ لَبِيتَ الْمَعْرِيُّ كَانَ لِلتَّمْثِيلِ
 بِهِ لَا لِلْإِسْتِشْهَادِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِيَّ مَمَّنْ لَا يَحْتَجُّ بِشَعْرِهِمْ^(٤).

● القول الثالث - في حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)

نَسَبَ بَعْضُهُمْ لِابْنِ الشَّجَرِيِّ وَمَنْ مَعَهُ مَذْهَبَ التَّفْصِيلِ وَالتَّحْقِيقِ فِي ذِكْرِ
 الْخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلَا) طَبَقًا لِنَوْعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ. فَإِنْ وَقَعَ كَوْنًا عَامًّا مُطْلَقًا وَجِبَ حَذْفُهُ،
 وَإِنْ وَقَعَ كَوْنًا خَاصًّا، فَإِمَّا أَلَّا يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَيَجِبُ ذِكْرُهُ، أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ،
 ١٥

(١) يُنْظَرُ شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ ص ٦٧، وَرِصْفُ الْمُبَانِي ص ٣٦٣، وَالْإِرْتِشَافُ ١٠٩٠/٣،

وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٦٠٠، وَالْمَغْنِي ٥٢١/١.

(٢) شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ ص ٦٧.

(٣) يُنْظَرُ الْمَغْنِي ٥٢٢/١.

(٤) يُنْظَرُ تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ ص ٢٠٩.

فالأمران (الذكر والحذف) حينئذٍ سيّان.

يقول ابن مالك بعد ذكره لهذا التفصيل: « وهذا الذي ذهبْتُ إليه هو مذهب الرماني، والشَّجَرِيّ، والشُّلُوبِيْن، وغفل عنه أكثر الناس »^(١). ويقصد بهم الجمهور؛ لإطلاقهم القول بوجوب حذف الخبر بعد (لولا)، وتأويل ما ورد بخلاف ذلك^(٢).

ونحو ذلك جاء عند أبي حيان في قوله: « وذهب الرماني، والشَّجَرِيّ، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل »^(٣)، ومثله المرادي، حيث يقول: « وذهب الرماني، وابن الشَّجَرِيّ، والشُّلُوبِيْن إلى أنَّ الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل »^(٤)، دون أن تلحظ عندهما تأييداً أو رفضاً لهذا المذهب.

ومن ثمَّ سرى هذا القول في كتب النحاة من بعدهم كابن هشام، وابن عقيل، والأزهري، والسيوطي، والأشموني، وغيرهم^(٥).

وقد ظهر من الوقوف على ما جاء في الأمالي في ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) كالنص الذي مرَّ بنا آنفاً^(٦)، وقوله أيضاً في موضع آخر منها: « ومن الأخبار التي ألزموها الحذف، خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)، في قولك: لولا زيدٌ لعاقبتك، تريد لولا زيدٌ موجودٌ أو حاضرٌ. وإنَّما ألزموا هذا الخبر الحذف؛ لطول الكلام بجواب

(١) شرح التسهيل ٢٧٦/١.

(٢) يُنظر المساعد ٢٠٩/١.

(٣) الارتشاف ١٠٨٩/٣.

(٤) الجنى الداني ص ٦٠٠.

(٥) يُنظر المغني ٥٢١/١، والمساعد ٢٠٩/١، والتصريح ٥٧١/١، والجمع ٤٢/٢، والمطالع السعيدة

ص ١٩١، وشرح الأشموني ٢١٦/١، وشرح قواعد الإعراب ص ١١٢-١١٣.

(٦) يُنظر ص ٣١٤ - ٣١٥ من هذا البحث.

(لولا) «^(١) - عدم وجود ذلك التفصيل الذي نسبته له ابن مالك، والذي ذُكر في كتب النحاة المتأخرين، عدا إشارة منه إلى أنّ ذلك الخبر الذي التزمت العرب حذفه في كلامها بعد (لولا) - وهو ما عليه جمهور البصريين - قد ظهر في آيتين من كتاب الله تعالى، جاء الخبر فيهما (جاراً ومجروراً) متعلّقاً بمحذوف وجوباً.

٥ وعلى هذا فالخبر عنده ليس بواجب الحذف دائماً، وإنّما هو يُحذف ويُذكر، دون أن يُفصل عند ذكره بين ما دلّ عليه دليل، أو لم يدلّ.

وربّما كان لقلة ما وقع بين يديه من نصوص وشواهد سبب عدم تفصيله في ذلك، أو ربّما ترك الخوض في الحديث عن ذلك؛ لأنّه يرى أنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) كأَيّ خبر آخر، يُحذف ويُذكر حسبما تقتضيه طبيعة الكلام وقرائن الأحوال.

١٠ أمّا النحاة من بعد ابن الشجريّ، فكأنّني بهم لمحا تلك الإشارة من ابن الشجريّ حول ظهور الخبر بعد (لولا)، فنسبوا له ذلك التفصيل الذي لمسوه عند الرماني.

وهذا ما نبّه إليه أحد الباحثين وهو د. سعد الغامدي، فقد أنكر على ابن مالك ومن تبعه ما نسبوه لابن الشجريّ من تفصيل في ذكر الخبر بعد (لولا)، حيث يقول: «إنّ الخبر يظهر بعد (لولا) دون اعتبار للتفصيل الذي ذكر ابن مالك، بل حكمه في ذلك حكم خبر المبتدأ غير المسبوق بـ (لولا)، فيأتي الخبر جاراً ومجروراً، وظرفاً متعلّقين بمحذوف وجوباً، كما هو الحال في: زيدٌ في الدار، وزيدٌ عندك، ويأتي على غير ذلك من أحوال الخبر وكأنّه لا أثر لوجود (لولا)، فلسنا بحاجة إلى ادّعاء وجوب الحذف عندما يكون الخبر كوناً مطلقاً؛ لأنّ الكون المطلق يُحذف حتى بعد المبتدأ المجرد عن (لولا) إذا أتى ما يتعلّق به من جارٍ ومجرورٍ، أو ظرف. وهذا ما كان في الآيتين اللّتين أوردتهما ابن الشجريّ شاهديّتين

٢٠

(١) أمالي ابن الشجريّ ٦٢/٢ .

على ظهور الخبر بعد (لولا)، وهو جارٌّ ومجرور ^(١)».

ومّا ينبغي أن يُشار إليه أنّ ما ذهب إليه ابن الشَّجَرِيّ من ظهور الخبر بعد (لولا) في هاتين الآيتين لم يُسلّم له به، بل قد رُدَّ عليه قوله، يقول الشيخ عزيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) بعد أن أورد رأي ابن الشَّجَرِيّ:

«وقد رُدَّ عليه ذلك» ^(٢). فقد رَدَّه النحاس ومكيّ، فـ(فضل) عندهما مبتدأ، والخبر محذوف لا يظهر، مستدلّين على ذلك برأي سيبويه في حذف الخبر بعد (لولا) ^(٣). كما رَدَّه اللاحقون كصاحب المغني إذ يراه تارةً (غير متعين)، وأخرى (مردود)؛ وذلك لأنّه يرى جواز تعلّق شبه الجملة (الجارّ والمجرور) بالفضل ^(٤).

وربّما هو متأثر هنا برأي شيخه أبي حيان، فقد قال: «و(فضل الله) على مذهب البصريين مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره موجود وما يشبهه ممّا يليق بالموضع. و(عليكم) متعلّق بـ(فضل)، أو معمول له فلا يكون في موضع الخبر، والتقدير: فلولا فضل الله عليكم ورحمته موجودان» ^(٥). فهو يخالف ما ذهب إليه ابن الشَّجَرِيّ؛ لما وقر في ذهنه من وجوب حذف الخبر بعد (لولا) هنا.

أمّا ابن القواس فإنّه يرفض الاعتداد بالظرف والجارّ والمجرور المتعلّقين بكون عامّ محذوف خبراً بعد (لولا) على ما هو الاستعمال الشائع بدونها، نحو: زيدٌ في الدار، ومحمّدٌ أمامك. فالإخبار بشبه الجملة لا شكّ يُعدُّ من ضروب الخبر، فهما ظرفان لذلك الكون العامّ الذي لا يظهر بحال، وإن كان هو الخبر في الحقيقة،

(١) الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية ص ٧٣ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٧٨/٢ .

(٣) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧٥/١ ، ٤٨٧ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٣/١ .

(٤) يُنظر المغني ٥٢١/١ ، ٩٤/٢ .

(٥) البحر المحيط ٢٤٤/١ .

يقول في شرحه لألفية ابن معط: « فَإِنْ قِيلَ: فقد ظهر الخبر بعدها وهو عام في قوله:

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَعِلْمَتِي^(١)

وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾ [الأنفال : ٦٨]، فالجواب أن (عند) ليس بخبر ولا حال؛ لأن الخبر إذا لم يظهر فالفضلة أولى بعدم الظهور. وإثما هو ظرف يتعلق بما في (سلاحي) من معنى القوة والشدة، وأما (سبق) فصفة لـ (كتاب). والخبر محذوف^(٢).

ويوافقهم في ذلك ابن أبي الربيع، فقد أنكر وقوع الجارّ والمجرور خبراً في قول علقمة:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لَا بُوَ خَزَايَا وَالْإِيَابُ حَيْبٌ^(٣)

الذي احتجّ به بعضهم على ظهور الخبر بعد (لولا)؛ لأنه لو حُذِفَ لم يفهم من الكلام. ليثبت ابن أبي الربيع عدم جواز ذكر الخبر بعد (لولا) على ما هو مذهب الجمهور، وهو متابع لهم؛ لأنه يرى احتمال أن يكون (منهم) متعلقاً بـ (فارس)؛ لما فيه من معنى الفعل، لا خبراً له، وإذا دخله الاحتمال فلا تُبنى عليه قاعدة - كما يقول -^(٤).

والذي يظهر لي أن الخبر في الآية كون عامّ تقديره (موجود أو مستقرّ) أو نحو

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: (لَكَانَ لَهُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ أَيْوَمٌ)، ولم أقف على قائله.

يُنظر البيت في شرح ألفية ابن معط ٨٤٤/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٩/٥.

(٢) شرح ألفية ابن معط ٨٤٤/٢-٨٤٥.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٣.

(٤) يُنظر البسيط ٥٩٤/١.

ذلك ممّا يقتضيه السياق. والأولى في هذا الكون العام أن يُحذف، ولكنه سبحانه قد أثر ذكره، فجاء بالجارّ والمجرور خبراً متعلّقاً بذلك المحذوف؛ لحكمة اقتضاها، وهي أنّه - سبحانه وتعالى! - أكبر المتفضلين على عباده، وأرحم بهم من أمهاتهم، أراد أن يُنبّههم، ويُذكّرهم بما أوقعه عليهم من وافر فضله ومزيد رحمته التي أحاطتهم من كلّ جانب، وحفظتهم من كلّ زلل وضلال، فعبر بقوله: (عليكم) و(عليك).. والله أعلم.

● القول الرابع - خبر المبتدأ بعد (لولا) جوابها

نسب جماعة من النحاة هذا القول لابن الطراوة^(١) على نحو ما جاء عند ابن هشام: « وزعم ابن الطراوة أن جواب (لولا) أبداً هو خبر المبتدأ »^(٢).

فابن الطراوة وإن وافق البصريين في جانب، فقد خالفهم في جانب آخر. فهو يوافقهم في القول بابتدائية الاسم الواقع بعد (لولا)، إلا أنّه يخالفهم في خبر ذلك المبتدأ، فهو جواب (لولا) لا غير؛ لحصول الفائدة به، لأنّ الخبر هو المستفاد. وبهذا الجواب قد حصلت الفائدة. فعُدّ خبراً للمبتدأ^(٣).

وما ذهب إليه ابن الطراوة من رأيٍ لم يرتضه عددٌ من النحاة، سواءً من المتقدمين عليه كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي. وتبعه في ذلك الرماني، والجرجاني، أو من المتأخرين كالواسطي، وابن عصفور، والرضي، وغيرهم^(٤).

وما أطلقه ابن عصفور من حكمٍ في قوله: « وزعم ابن الطراوة أن الجواب

(١) يُنظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ٤٤٢/٢، والارتشاف ١٠٨٩/٣، والجنى الداني ص ٦٠١.

(٢) المغني ٥٢٢/١.

(٣) يُنظر ابن الطراوة النحوي، رسالة ماجستير للدكتور عياد الشبيبي ص ٢٥٩.

(٤) يُنظر الكتاب ١٢٩/١، والمقتضب ٧٦/٣، والأصول في النحو ٦٨/١، والمقتصد ص ٢٩٨-٢٩٩،

ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٣، وشرح اللمع للواسطي ص ٣٢، وشرح جمل الزجّاجي لابن

عصفور ٤٤٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٤/١، والمغني ٥٢٢/١.

في موضع الخبر، ولذا لم يظهر الخبر. وهذا باطلٌ»^(١) هو الحق؛ فهذا القول لا يستقيم لأمر:

١- أن الخبر إما مفرداً كقولك: (زيدٌ أخوك)، أو جملةً هي المبتدأ في المعنى فيها كقولك: (نطقي الله حسبي)، وإلاّ يكن ذلك فلا بدّ فيها من عائدٍ إلى المبتدأ ظاهرٍ أو مقدّرٍ. فمن الأول قولك: (زيدٌ خرج غلامه)، ومن الثاني قولك: (السمنُ منوانٍ بدرهم) أي: منوانٍ منه بدرهم. وفي تعريّ الجواب بعد (لولا) من ذلك كلّ دليل على أنّه ليس بخبر^(٢).

فإن قيل: الخبر بعد (لولا) هو جملة الجواب حذف منها العائد. ردّ ذلك بأنّه لو كان محذوفاً لظهر، ولو في موضعٍ من المواضع^(٣).

٢- أن (لولا) تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، فلا بدّ لها في هذا المعنى من جواب، يقول ابن الشجريّ عن هذا المعنى: «والضرب الثاني - يدخل على جملتين إحدهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتعلّق إحدهما بالأخرى، وتربطها بما كما يدخل حرف الشرط على جملتين»^(٤).

وكون جواب (لولا) هو الخبر - كما زعم ابن الطراوة - يجعلها خارجةً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب، يقول الأبندي: «إنّه يجعل الكلام جملةً واحدةً، وقد استقرّ أنّ كلّ ما يجاب فإنّه مؤلف من جملتين، كالقسَم وجوابه، والشرط وجوابه. وهذا الذي زعم ابن الطراوة

(١) شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ٤٤٢/٢ .

(٢) يُنظر المقتصد ص ٢٩٨-٢٩٩، وشرح اللمع للواسطي ص ٣٢، وشرح المفصل ٩٥/١، وشرح الكافية للرضي ١٠٤/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/٢ .

(٤) أمالي ابن الشجريّ ٥١٠/٢ .

لا نظير له ^(١).

٣- ورود الخبر بعد (لولا) في بعض الشواهد التي أوردناها سابقاً؛ فقد نطقت العرب بالخبر عندما كان كوناً مقيداً لا دليل على حذفه ^(٢).

وأضاف الدكتور عياد الثبيتي أسباباً أخرى للرفض، هي:

١/ أنه يقتضي أن مثل (لأتيتك) في نحو (لولا زيد لأتيتك) خبرٌ زيد، وفي الوقت نفسه جواب (لولا)، وهذا لا نظير له.

٢/ أن الفائدة لا تتمّ بالجواب إلا إذا كان كوناً عاماً ^(٣).

إذن نستطيع أن نقول: إن هذا القول ضعيفٌ من جهات عدّة، وأن قولنا: (لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) في نحو: (لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) إنّما هو حديثٌ متعلّق بـ (لولا) وجوابٌ لها، وليس من المبتدأ في شيء.

وعلى الرغم ممّا تعرض له رأي ابن الطراوة من رفض عند كثيرٍ من النحاة؛ لما يحمّله من قولٍ ظاهر الفساد، فقد تبعه فيه بعض المحدثين، وهو الدكتور عبد الفتاح الحموز حيث قال: « وذهب قومٌ إلى أن الخبر بعد (لولا) غير مقدّر، وأنّه الجواب. وهو المختار عندي » ^(٤).



١٥

(١) الأبيدي ومنهجه في النحو، رسالة دكتوراه للدكتور سعد الغامدي ١/ ٨٩٤ .
(٢) يُنظر ابن الطراوة النحوي، رسالة ماجستير للدكتور عياد الثبيتي ص ٢٦١ .
(٣) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها .
(٤) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ١٩٥ .

وقوع الاسم منصوباً بعد (إن) الشرطية بلا فعل مفسر بعده

- الاشتغال^(١) - وأطلق عليه بعض النحاة: (ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير)^(٢) - حذّه - كما ذكر ابن عصفور - أن يتقدّم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم جار مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم لفظاً أو محلاً، أو في ملابس ضميره، بحيث لو فرغ الفعل أو ما أُجْري مجراه من ذلك المعمول؛ لتسلّط على الاسم المتقدّم، فعمل فيه.
- فمثال الناصب لضمير الاسم المتقدّم لفظاً: (زيداً ضربته)، ومحلاً: (زيداً مررت به)، ولملابسه (زيداً ضربت غلامه).
- وللاسم المتقدّم المسمّى بـ (المشغول عنه) عدة أحوال: إمّا يجب فيه النصب، وإمّا الرفع، وإمّا جواز الأمرين مع ترجيح النصب أو ترجيح الرفع، وأخيراً جواز الأمرين على السواء^(٣).
- أمّا المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدّم، فذلك إذا وقع الاسم بعد أدوات لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، نحو: (إن زيداً لقيته فأكرمه)، والاستفهام عدا الهمزة^(٤)، نحو: (كيف زيداً لقيته ؟)، والتحضيض نحو: (هلاً زيداً أكرمته).

(١) يُنظر شرح قطر الندى وبلّ الصدى ص ٢١٦، والتصريح في مضمون التوضيح ٣٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ٤٦٩/١.

(٢) يُنظر شرح الفصل ٣٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/١.

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦١/١.

(٤) لأنّ الهمزة لا تختصّ بالأفعال، بل يجوز أن تدخل على الأسماء، نحو: أزيدٌ عندك؟ كما تدخل على الأفعال، نحو أحضر زيدٌ؟، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

والناصب للاسم المتقدم فعلٌ مضمّرٌ، يفسّره المذكور بعده. فـ(زيد) في الأمثلة السابقة منصوب على تقدير: إن لقيتَ زيداً، وكيف وجدتَ زيداً، وهلاً أكرمتَ زيداً.

وقد يتخلف في الكلام ذلك الفعل المفسّر، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا

هَدَيْنَهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكَرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان / ٣). فقد ذهب الكوفيون

إلى أن (إمّا) في الآية مركبة من (إن) الشرطية، و(ما) زائدة، أي: بينا له الطريق إن شكر، وإن كفر. وقد اعترض مكّي بن أبي طالب على الكوفيين في هذا القول؛ بناءً على ما تقرر عنده من قواعد البصريين، استمع إلى قول ابن هشام في (المغني) - وهو يحكي لنا اعتراض مكّي - : « وأجاز الكوفيون كون (إمّا) هذه هي (إن) الشرطية، و(ما) الزائدة. قال مكّي: ولا يجوز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعلٌ يفسّره، نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾

خَافَتْ﴾ (النساء / ١٢٨)، وردّ عليه ابن الشجري بأنّ المضمّر هنا (كان)،

فهو بمنزلة قوله :

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذَبًا فَمَا اعتَذَرُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ؟^(١)»^(٢)

جاء في نصّ ابن هشام ما يلي:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن (إمّا) هي (إن) الشرطية، و(ما) الزائدة. ١٥

٢ - اعترض مكّي على ما ادّعاه الكوفيون في (إمّا)؛ بناءً على عدم إقرار

(١) البيت للنعمان بن المنذر. يُنظر الكتاب ١ / ٢٦٠، وشرح الفصل ٢ / ٩٨، وشرح الكافية الشافية

١ / ٤١٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ٨ .

(٢) المغني ١ / ١٢٨، وقد جاء هذا في تأويل مشكل القرآن ٢ / ٢٣٠ .

البصريين أن يلي الاسم حرفَ شرطٍ، بلا فعلٍ مفسّر بعده .

٣ - ردُّ ابن الشجري اعتراضه بأنَّ العامل المضمَر هنا هو (كان)، وتمثيـله على ذلك ببيتٍ حُذِف فيه فعل الشرط بعد (إن) الشرطية.

ولابدَّ لنا هنا من الوقوف على ما نُسِب لابن الشجري من رأيٍ، وقد ظهر بالبحث إirاده تلك الآية في أماليه عند حديثه عن معاني (إمّا)، حيث ذكر: ٥ « وقال مكِّي بن أبي طالب المغربي في مشكل إعراب القرآن: أجاز الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (الإنسان / ٣) أن تكون (إمّا) (إن) الشرطية، زیدت عليها (ما)، قال: ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأنَّ (إن) الشرطية لا تدخل على الأسماء، إلا أن تُضمَر بعد (إن) فعلاً، وذلك في نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (التوبة / ٦) ١٠ أضمر (استجارك) بعد (إن) ودلَّ عليه الثاني، فحسُنَ لذلك حذفه، ولا يحسنُ إضمارُ فعلٍ بعد (إن) هاهنا؛ لأنَّه يلزم رفعُ (شاكر) بذلك الفعل، وأيضاً فإنَّه لا دليل على ذلك الفعل المضمَر في الكلام^(١). انتهى كلامه.

وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأنَّ النحويين يُضمرون بعد (إن) الشرطية فعلاً يفسِّره ما بعده؛ لأنَّه من لفظه، فيرتفع الاسم بعد (إن) بكونه فاعلاً لذلك ١٥ المضمَر، كقولك: إنَّ زيدٌ زارني أكرمته، تريد: إنَّ زارني زيدٌ، وكذلك: إنَّ زيدٌ حضرَ حادثته، تريد: إنَّ حضرَ زيدٌ، وكقوله تعالى: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ (النساء/ ١٧٦)، ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ (النساء/ ١٢٨)، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

(١) تأويل مشكل القرآن ٢ / ٢٣٠ .

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴿ (التوبة / ٦) هذه الأسماء ترتفع بأفعالٍ مقدرة، وهذه الظاهرة مفسرة لها، وكما يُضمرون بعد حرف الشرط أفعالا ترتفع الاسم بالله فاعلٌ، كذلك يُضمرون بعده أفعالا تنصب الاسم بالله مفعولٌ، كقولك: إن زيدا أكرمتُه فَعَلَك، تريد: إن أكرمتَ زيدا، ومنه قول التمر بن تَوَلَّب: لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١) أراد: إنْ أَهْلَكْتُ مُنْفِسًا .

وإذا عرفتَ هذا، فليس يلزم ﴿شَاكِراً﴾ أن يرتفع في قول من قال إن (إِذَا) شرطية. وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، يعني في قوله: ﴿إِذَا شَاكِراً وَإِذَا كَفُوراً﴾ قولٌ بعيدٌ من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام؛ لأنَّ المضمر هاهنا فعلٌ تشهد بإضماره القلوب، وهو (كان)، وذلك أن سيبويه لا يرى إضمار (كان) إلا في مثل هذا المكان، كقولك: أنا أزورك إن قريباً وإن بعيداً، تريد: إن كنتَ قريباً وإن كنتَ بعيداً، ومن ذلك البيت المشهور، وهو للنعمان بن المنذر:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا عَتَذَرُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلًا؟^(٢)

وقول ليلي الأخيلية:

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٣)

(١) البيت للتمر بن تَوَلَّب، ويروى برفع (منفس) ونصبه. يُنظر الكتاب ٣/١٤٣، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، والتوطئة ص ٢٠٧، والمقاصد الشافية ١/ ٧١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤٥ .

(٣) البيت ليلي الأخيلية. يُنظر الكتاب ١/ ٢٦١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٦، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٢٨٩ - ٢٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٢٨.

أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً، وكذلك التقدير: هديناه السبيل إن كان شاكراً، وإن كان كفوراً... ولمكي في تأليفه مشكل إعراب القرآن، زلات سأذكر فيما بعد طرفاً منها إن شاء الله»^(١).

يظهر ممّا حكاه ابن الشجري هنا من قول مكّي في (المشكل) أنّ ابن هشام لم ينقل لنا اعتراض مكّي كاملاً، وما ردّ به ابن الشجري عليه. فما نقل لنا إلا طرفاً من مسألة الاعتراض.

وللوقوف على ذلك الاعتراض جلياً وافيّاً، لابدّ من العودة إليه في محله، فقد جاء في (مشكل إعراب القرآن): «وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة، و(أن) للشرط، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأنّ (إن) التي للشرط لا تدخل على الأسماء؛ إذ لا يُجازى بالأسماء، إلا أن تُضمّر بعد (إن) فعلاً فيجوز، نحو قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة / ٦). فأضمر (استجارك) بعد (إن)، ودلّ عليه (استجارك) الثاني، فحسّن حذفه. ولا يمكن إضمار فعل بعد (إن) هاهنا؛ لأنّه يلزم رفع (شاكراً وكفوراً) بذلك الفعل، وأيضاً فإنّه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام»^(٢).

وبتأمل النصوص السابقة، نلخص فحوى ذلك الاعتراض في أمرين:

الأمر الأول- أنّ (إن) الشرطية لا تدخل على الأسماء؛ لأنّ الجزاء، إنّما يقع بالأفعال، لا الأسماء. فإن دخلت (إن) عليها، فلا بدّ من إضمار فعل بعد (إن)، يقع به الجزاء، يفسّر هذا الفعل المضمر بآخر مذكور في الكلام يكون دليلاً عليه. وليس في هذه الآية فعل يفسّر ذلك المضمر، فقبّح لذلك حذفه.

(١) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٢٨ وما بعدها.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢ / ٣٢٠.

والأمر الثاني- أنه يلزم من إضمار فعلٍ في الآية بعد (إِذَا) أن يرتفع (شاكراً) على الفاعلية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة / ٦)، وقد وقع في آية سورة الإنسان منصوباً.

واعترض مكّي هذا غير مقبول عند ابن الشجري، فقد انبرى يردُّ عليه كما ردَّ عليه غيره أيضاً^(١)، دون أن يعرضوا لذكر مكّي، ورأيه في هذه المسألة. ويبدو من كلام ابن هشام السابق موافقته ابن الشجري فيما ذكره، فقد نقل كلامه دون أن يضمّنه رفضاً، أو تعقيباً منه. ويحسن بنا دراسة هذين الاعتراضين.

الاعتراض الأول: وقوع الاسم بعد أداة الشرط بلا فعل مفسّر بعده:

إِنَّ تَتَّبَعَ مسائل الحذف والإضمار الواجبين في أكثر كتب النحو يشير إلى أنهما لا يقعان وجوباً إلا بتوفر شرطين:

الأول- وجود القرينة الدالة على تعيين المحذوف.

والثاني- وجود النائب، أو العوض عن المحذوف السادّ مسدّه^(٢).

أمّا أولهما:- وهو وجود القرينة الدالة على المحذوف- فقد اشتمل الكلام على أداة شرط، وهي دالة على أنّ ما بعدها فعل، إن ظهر فنعماً هو، وإلا فهو مضمّر في الكلام.

ومّا ينبغي أن يشار إليه أن أدوات الشرط على نوعين:

أدوات شرط جازمة، وأمّ هذه الأدوات هي (إِنَّ)، وأدوات شرط غير جازمة، وأمّ هذه الأدوات هي (لَوْ). وكلا النوعين ممّا يختصّ بالأفعال، إذ لا بدّ

(١) يُنظر البرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٤٦.

(٢) يُنظر ما جاء في حاشية رقم (٢) من ص ٣٢٢ من هذا البحث.

أن يليهما فعلاً، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه^(١). ولا يجوز الفصل بين تلك الأدوات الجوازم وأفعالها في اختيار الكلام؛ لأن الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء، فكما لا يُفصل بين الجارّ والمجرور بشيء إلا في الشعر، كذلك الجازم^(٢). وتختصّان (إن) و(لو) دون سائر أدوات الشرط بأنّه قد يُضمّر معهما في حال السعة فعل الشرط، فيلي الاسم - حيثن - هاتين الأداتين؛ لأنّهم يتوسعون في الأمهات مالا يتوسعون في غيرها^(٣)، ولأنّ (لو) وإن كانت تطلب الفعل؛ لما فيها من معنى المجازاة، إلا أنّها غير عاملة فيه^(٤)؛ إذ لا يليها غالباً إلا الفعل الماضي، فهي شرط فيما مضى، كما أن (إن) شرط فيما يستقبل^(٥).

وقد ذكر سيبويه الفرق بين (إن) وأخواتها أنّها لما كانت أمّ حروف الشرط خُصّت بهذه المزية، فهي لا تكون في غير الجزاء، فقد جاء في الكتاب: «وإنّما أجازوا تقديم الاسم في (إن)؛ لأنّها أمّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام، ما لم يجز في الحروف الأخر.

وقال النمر بن تَوَلَب:

لا تَجْزِعِي إنْ مُنْفِيسًا أَهْلَكْتُه وإذا هَلَكْتُ فَعَنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي^(٦).»^(٧)

كما حكى لنا صاحب الكتاب قول الخليل فيها، فقال: «وزعم الخليل أن (إن) هي أمّ حروف الجزاء. فسألت: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١ / ٧٧ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ٩ / ٩، والأبدي ومنهجه في النحو، رسالة دكتوراه للدكتور سعد الغامدي ٢ / ٩٢٩ .

(٣) يُنظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١ / ٣٧١، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٢٧ .

(٤) يُنظر التخمير ٤ / ١٥٢ .

(٥) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وشرح المفصل ٢ / ٩٨ .

(٦) سبق تخريجه ص ٣٤٨ .

(٧) الكتاب ١ / ١٣٤ .

حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالة واحدة أبداً، لا تفارق المجازاة»^(١).

إلا أن في قول سيبويه: « ولا تزول عنه »^(٢)، وفيما نقله عن الخليل: « وهذه على حالة واحدة أبداً، لا تفارق المجازاة »^(٣) نظرٌ. قد نقل النحاس تغليط المبرد لسيبويه في هذا، حيث جاء عنده: « وقال محمد بن يزيد^(٤): أمّا قوله - لأنها لا تكون في غيره - فغلط؛ لأنها تكون بمعنى (ما)، وزائدة، ومخففة من الثقيلة، ولكنها مبهمّة. وليس كذا غيرها »^(٥). فالمبرد وإن كان يخالف سيبويه في العلة، إلا أنه يوافقه في الحكم بأنّها أصل الجزاء، إذ يرى أنّها صارت أحقّ بأن تكون أمّ حروف الجزاء؛ لأنّه يجازى بها في كلّ ضربٍ منه، تقول: إن تأتني آتِك، وإن تركب حماراً أركبُه، ثم تصرفها منه في كلّ شيء. وليس هكذا سائرهما، فـ (مَنْ) لا تكون إلا لما يعقل، فإن أردت بها غير ذلك لم يكن. وعلى النقيض منها (ما) لا تكون إلا لما لا يعقل، ولا تقع مع العاقل، وكذا (متى) تقع للزمان، و(أين) للمكان، وهكذا سائر أدوات الشرط^(٦).

وإني لأجد في حجة المبرد وعلته ترتضيهِ النفس، ولا يدخلها معه الشكّ والغلط. ١٥

(١) الكتاب ١ / ٤٣٥. ويُنظر أيضاً ما جاء في الباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٥٠، والبرهان في

علوم القرآن ٣ / ١٩٩، والجمع ٤ / ٣٢٥، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) الكتاب ١ / ١٣٤.

(٣) المرجع نفسه ١ / ٤٣٥.

(٤) يقصد المبرد، فاسمه أبو العباس محمد بن يزيد، صاحب (المقتضب)، والمتوفى سنة ٢٨٥ هـ.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٠٣. ويُنظر أيضاً الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٧٧. ولم أستطع أن

أقف على هذا النصّ عند المبرد فيما بحثت.

(٦) يُنظر المقتضب ٢ / ٥٠ وما بعدها.

وقد اشترط النحاة لجواز الفصل بالاسم بين (إن) وشرطها أن يكون الشرط ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ﴾ (النساء / ١٧٦)، أو مضارعًا مقرونًا بـ (لم)^(١)، نحو قول الشاعر:

* فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ *^(٢)

وقول الآخر:

* فَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا *^(٣)

وإنما حسن الفصل هنا؛ لأن (إن) لم تعمل في لفظ الفعل.

فإن فصل بين (إن) والفعل المضارع غير المقرون بـ (لم) قُبِحَ ذلك في غير ضرورة شعرية، نحو قوله:

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ^(٤)

وذاك لأن (إن) قد عملت في لفظ الفعل، فأشبهت (لم) في أنه لا يفرق بينها وبين الفعل^(٥)، كما يقبح الفصل بين بقية أدوات الشرط والفعل بعدها سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا، وأما قول الشاعر:

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ^(٦)

(١) يُنظر التخمير ٤ / ١٥٢، وشرح التسهيل ٤ / ٧٤، والارتشاف ٤ / ١٨٦٩، والجمع ٤ / ٣٢٥ .

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه: * لعلك تهديك القرون الأوائل * . والبيت منسوب للبيد بن ربيعة في شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٦ .

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه: * فليسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ * . والبيت بلا نسبة في المساعد ٣ / ١٤٤، وشفاء العليل ٣ / ٩٥٤، والجمع ٤ / ٣٢٥ .

(٤) البيت بلا نسبة في المساعد ٣ / ١٤٤، وشفاء العليل ٣ / ٩٥٤، والجمع ٤ / ٣٢٤ .

(٥) يُنظر الكتاب ٣ / ١١٢، والتخمير ٤ / ١٥٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١٩٩ .

(٦) البيت منسوب لكعب بن جُعيل في الكتاب ٣ / ١١٣، وخزانة الأدب ٣ / ٤٨ . وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٥، وشرح المفصل ٩ / ١٠، وشفاء العليل ٣ / ٩٥٥ .

وقول الآخر:

فَمَتَى وَاغِلٌ يُنْبَهُمْ يُحْيَوُ هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^(١)

وقول الآخر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَيْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُمَسِّ مَنَا مُرَوَّعًا^(٢)

فضرورة^(٣) عند غير الكسائي الذي جَوَّز هذا الفصل اختياراً، كما جَوَّز قوم من الكوفيين الفصل في المنصوب والمجرور دون المرفوع^(٤)؛ لأنه عمدة، وهما فضلة^(٥)، نحو: مَنْ زَيْدًا يَضْرِبُ أَضْرِبُهُ، وَمَنْ بَزِيدٍ يَمُرُّ أَكْرَمُهُ.

ومنهم من وسَّع دائرة الجواز فأباح ذلك في المرفوع أيضاً، بشرط ألا يمكن أن يعود على اسم الشرط مضمراً، نحو: مَنْ زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، وَأَيْنَمَا زَيْدٌ يَذْهَبُ أَكُنْ مَعَهُ. فإن أمكن عود الضمير عليه لم يجوز تقديم المرفوع، فلا يصحُّ: مَنْ هُوَ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ؛ لأنَّ المضمَر هو (مَنْ).

واختار هذا المذهب الأخير أبو علي صاحب (المهذب)^(٦)، غير أن أبا حيان يرى المنع هو الصحيح، لأنَّ الفضلة والعمدة سيَّان، إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة

(١) البيت منسوب لعدي بن زيد في الكتاب ٣ / ١١٣، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢ / ١١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٦١٦، وشرح المفصل ٩ / ١٠، وخزانة الأدب ٣ / ٤٧.

(٢) البيت منسوب لهشام المُرِّي في الكتاب ٣ / ١١٤. وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٥، والمساعد ٣ / ١٤٥.

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١٩٩، والهمع ٤ / ٣٢٥، وشرح الأشموني ٢ / ٧٥.

(٤) يُنظر الارتشاف ٤ / ١٨٦٩، والهمع ٤ / ٣٢٦.

(٥) يُنظر التصريح ١ / ٢٩٧، والهمع ٤ / ٣٢٦.

(٦) يُنظر الارتشاف ٤ / ١٨٦٩، والهمع ٤ / ٣٢٦.

والفعل^(١).

أما الأمر الثاني: وهو وجود النائب، أو العوض عن المحذوف الساذ مسدده أو المفسر به، فالغالب أن يلي الاسم الواقع بعد أداة الشرط فعلاً يفسر ذلك الفعل المضمر في الكلام، موافقاً له في اللفظ والمعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة / ٦)، فـ (أحد) فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل (استجارك) المذكور بعده، وهو من لفظ ومعنى المضمر، أو يوافقه في المعنى دون اللفظ، نحو قولك: (إن زيدا مررت به فسلم عليه). فـ (زيد) مفعول به لفعل مضمر يفسره فعل موافق للمذكور في المعنى، والتقدير: إن جاوزت زيدا مررت به^(٢).

ولكن تصادفنا بعض التراكيب التي لا يشتمل الكلام فيها على وجود نائب أو مفسر لذلك المحذوف، كما في الآية القرآنية السابقة: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان / ٣)، وما يماثلها، نحو قوله - صلى الله عليه وسلم! -: «التمس ولو خاتماً من حديد»، وقوله - صلى الله عليه وسلم! -: «احفظوا عني ولو آية». وقول الشاعر:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٣)

وقول الآخر:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلًا؟^(٤)

(١) يُنظر الهمع ٤ / ٣٢٦ .

(٢) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٧٠ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٩ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٤٦ .

وقد أشكل هذا على مكّي، فمضى في إنكار رأي الكوفيين بوقوع (إمّا) بمعنى الجزاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان/ ٣)؛ لانعدام وجود فعلٍ مفسّرٍ لذلك المقدّر في الآية، ليصحّ إضمّاره^(١).

٥ وقد ردّ ابن الشجري هذا الإشكال، فذكر أنّ المضمّر هنا لم يُفسّر بفعل مذكور بعده - كالعادة -، وإنّما ذاك فعل تشهد بإضمّاره القلوب، وهو (كان). ولم يكن ابن الشجري منفرداً في هذا الرأي، وإنّما هو مستند فيما ذكره على قاعدة نحوية، ترددت عند كثير من النحاة والمفسرين، وهي جواز حذف (كان) مع اسمها، وبقاء خبرها كثيراً بعد (إن، ولو) الشرطيتين^(٢).

١٠ وابن الشجري مسبوق في ذلك بسيبويه، الذي أفرد هذا المبحث بعنوان (والنصب بإضمّار «كان»)، وكانت أكثر أمثله هي أسماء وقعت منصوبةً بعد (إن) الشرطية خرّجها على إضمّار (كان) ناصبة لها، مع حذف اسمها، كما عرض لجواز الرفع في ذلك الاسم أيضاً - على قلّة - بإضمّار (كان) وخبرها^(٣). ولم يكن سيبويه مخالفاً هنا رأي شيخه الخليل، فلم يكن الخليل يرى إضمّار (كان)، إلا في مثل هذا المكان.

(١) يُنظر مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٣٠. ويُنظر أيضاً ما جاء عنه في أمالي ابن الشجري

٣ / ١٢٨، والمغني ١ / ١٢٨.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٢ / ٩٧ - ٩٨، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤١٥، وشرح شذور الذهب

ص ١٨٠، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧١ - ٢٧٢، والمساعد ١ / ٢٧٠، والتصريح بمضمون

التوضيح ١ / ٦٢٦ - ٦٢٧، والهمع ٢ / ١٠١ - ١٠٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ٨،

وحاشية الصبان ١ / ٢٤٣.

(٣) يُنظر الجمل في النحو للخليل الفراهيدي ص ١٣٧ - ١٣٨.

وربما اختار النحاة تقدير (كان) دون سواها؛ لكثرة دوراتها في الكلام^(١)،
يقول الأمير في حاشيته - مبيّنًا سبب إيقاعه حذف (كان) - « لكثرتها وانسياق
الذهن لها، قال في الألفية:

ويحذفونها وييقنون الخبر وبعد (أن) و (لو) كثيرًا ذا اشتهر^(٢) ». ^(٣)

كما اختيرت (كان) أيضًا لقوتها من حيث المعنى؛ فهي لقوتها على معنى
المضي عبارة عن كل فعلٍ ماضٍ، على العكس من شأنها مع غيرها من الأفعال
التوأم. فهي لا تبلغ قوتها في الإظهار والإضمار، وإنما تعمل ظاهرة لا غير، إلا
في موضع هو بالفعل أولى، أو على سبيل التعويض منها، فعلم عنها ذلك. ولذا
قُدِّرت في الآية الكريمة؛ لوجود ما يقتضيها من حرف الشرط، فحَسُنَ
إضمامها^(٤).

وقد قيد بعضهم اسم (كان) المحذوفة بعد (إن ، ولو) بكونه ضمير ما
عُلم من حاضرٍ أو غائبٍ كما عند ابن مالك^(٥)، ومثال ذلك بعد (إن) مع
المتكلم قوله:

(١) يُنظر شرح المفصل ٢ / ٩٧ .

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٨ .

(٣) حاشية الأمير ١ / ٥٨ .

(٤) يُنظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٢٨٩ .

(٥) يُنظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٢ - ٣٦٣ . ويُنظر أيضًا المطالع السعيدة ص ٢٠٦ .

حَدَيْتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِيَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(١)

ومع المخاطب، قوله:

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٢)

ومع الغائب، قوله:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ^(٣)؟

ومثاله بعد (لو) مع المتكلم قوله:

عَلِمْتُكَ مَنَّا فَلَستُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ، وَلَوْ غُرْثَانُ ضَمَّانَ عَارِيَا^(٤)

ومع المخاطب قوله:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غُلْبًا^(٥)

ومع الغائب قوله:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٦)

وقد عدَّ صاحب التصريح هذا من مفردات ابن مالك^(٧)، وقد تبع ابن مالك أبا حيان هنا، حيث جاء عنده: «ويحذفونها واسمها مستترًا فيها، ولا يحذفونها واسمها ظاهر»^(٨)، كما

(١) البيت منسوب للناطقة الذياني في الكتاب ٢٦٢/١، وشرح الشواهد للعيني ٢٤٢/١. وبلا نسبة في

أوضح المسالك ٢٣٣/١، والهمع ١٠٢/٢، وشرح الأشموني ٢٤٢/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤٨ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٦ .

(٤) البيت مجهول القائل، يُنظر الهمع ١٠٣ / ٢ .

(٥) البيت مجهول القائل، يُنظر الهمع ١٠٣ / ٢ .

(٦) البيت مجهول القائل، يُنظر أوضح المسالك ٢٣٥ / ١، والمغني ٥٠٨ / ١، والهمع ١٠٣ / ٢ .

(٧) أي : مما تفرد به ابن مالك ، يُنظر التصريح .مضمون التوضيح ١ / ٦٢٩ .

(٨) المرجع نفسه ، الهامش رقم (٢) من ١ / ٦٢٩ .

تبعهما صاحب الهمع^(١).

الاعتراض الثاني : وقوع الاسم منصوباً بعد أداة الشرط :

إن لزوم مجيء الاسم الواقع بعد أداة الشرط مرفوعاً، لا غير كما ذهب مكّي، ليس بصحيح. ويدفعه مجيئه في كلام الله - سبحانه وتعالى! -، وفصح كلام العرب على وجهين، مرفوعاً حيناً ومنصوباً أخرى. فمن وقوعه في كتاب الله - سبحانه وتعالى - منصوباً: قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان/ ٣)، و﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد / ٤).

ومن وقوعه في كلام العرب منصوباً - قول الشاعر:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعتذارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ؟^(٢)
وقول الآخر:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ ، إِنَّ عَاذِرًا لِي ، وَإِنْ تَارَكَا^(٣)
وقول الآخر: ١٠

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٤)

(١) يُنظر الهمع ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤٦ .

(٣) البيت منسوب لابن همام السَّلَوِيّ في الكتاب ١ / ٢٦٢، ولسان العرب، مادة (رهن)، ١٣٨/١٨٨. وبلا نسبة في الجمل في النحو للخليل ص ١٣٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٤٨ .

وقول الآخر:

حَدَبْتُ عَلَيَّ بُطُونُ ضِبَّةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(١)

وقول الآخر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَعِيٍّ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٢)

وأكثر ما مضى هو من شواهد الكتاب^(٣)، فقد أجاز سيبويه في الاسم الواقع

بعد أداة الشرط الرفع والنصب، وإن كان يرى أن النصب أحسن، إذ يقول:

« وإذا أضمرت فأن تضر الناصب أحسن؛ لأنك إذا أضمرت الرفع أضمرت

له أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضع خبره. فكلما كثر الإضمار كان

أضعف»^(٤). وهو اختيار صاحب الهمع، فلا يجوز الإضمار عنده إلا على نصب

التالي خبرًا لـ (كان)، وربما يجوز فيه الرفع والجر^(٥).

وقد قيد بعض النحاة جواز الرفع بأن يحسن تقدير: (فيه)، أو (معه)، أو

نحو ذلك، كقولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا

فشر) و(المرء مقتول بما قتل به، إن خنجرًا فخنجر، وإن سيفًا فسيف).

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٥٨ .

(٣) يُنظر الكتاب ١ / ٢٥٩ وما بعدها .

(٤) الكتاب ١ / ٢٥٩ .

(٥) يُنظر الهمع ٢ / ١٠٣ .

فتقدير الكلام بإضممار الناصب: **إِنْ كَانَ الْعَمَلُ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ شَرًّا، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ خَنْجَرًا، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ سَيْفًا.**

أما تقدير الكلام بإضممار الرفع: **فَإِمَّا أَنْ تَضْمُرَ (كَانَ) الناقصة، نحو: إِنْ كَانَ فِي أَعْمَالِهِمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ فِي أَعْمَالِهِمْ شَرٌّ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ خَنْجَرٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَيْفٌ. أَوْ (كَانَ) التامة، نحو: إِنْ كَانَ - بمعنى وجد أو حصل - خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ شَرٌّ، وَإِنْ كَانَ خَنْجَرٌ، وَإِنْ كَانَ سَيْفٌ^(١).**

والأول - أي إضممار الناقصة - أولى، وعَلَّله ابن مالك بأنَّ إضممار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه؛ ليجري الاستعمال على سنن واحدة، ولا يختلف العامل^(٢).

١٠ فإن لم يحسن تقدير ما ذكر في قيد الرفع امتنع. وقد مثله سيبويه بقولك: قد مررتُ برجلٍ **إِنْ طَوِيلًا، وَإِنْ قَصِيرًا**، وامرر بأَيُّهم أفضل **إِنْ زَيْدًا وَإِنْ عَمْرًا**، وقد مررتُ برجلٍ **إِنْ زَيْدًا وَإِنْ عَمْرًا**. فلا يجوز في هذا ونحوه إلا النصب؛ لأنه يمتنع فيه تقدير (فيه) أو (معه)، أو تقدير (كان) التامة، إذ لا تستطيع أن تحمل (الطويل والقصير، ولا زيدًا ولا عمرًا) على غير الأول^(٣).

١٥ كما يجوز في الاسم الواقع بعد (**إِنْ، لَوْ**) الشرطيتين الجرُّ أيضًا، يقول ابن

(١) يُنظر المساعد ١ / ٢٧٢، والهمع ٢ / ١٠٣.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٣، والهمع ٢ / ١٠٣.

(٣) يُنظر الكتاب ١ / ٢٦١.

مالك: « وربّما جرّ مقرونًا بـانْ لا، أو بـانْ وحدها، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف »^(١). وقد حكى يونس (ت ١٨٢هـ) من كلامهم: إن لا صالحٍ فطالحٍ، والتقدير: إن لا أمرٌ بصالحٍ، فقد مررت بطالحٍ. وأجاز: امرٌ بأيّهم أفضلٌ، إن زيدٍ وإن عمرو، على تقدير: إن مررت بزيدٍ، وإن مررت بعمرٍ^(٢).

والقول بالجرّ في ذلك الاسم المتقدمّ ضعيف؛ لأنّك تضمّر فعلاً والباء، وكلّما كثر الإضمار كان ضعيفاً^(٣). إضافةً إلى أنّ ما أجازهُ يونس ليس مذهباً له، إنّما قاسه يونس على: إن لا صالحٍ فطالحٍ، وليس موضع قياس^(٤).

ومن هنا يظهر أنّ ما ادعاه مكي هنا من إنكار وقوع الاسم بعد الشرط بلا مفسّر، لا يستقيم حاله؛ لإمكان تأويل الكلام معه على ما يجري على سنن العربية وقواعدها، مع توارد الأمثلة التي تؤيد ذلك شعراً ونثراً.



(١) شرح التسهيل ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤. ويُنظر أيضاً الارتشاف ٣ / ١١٩٠.
(٢) يُنظر الكتاب ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤.
(٣) يُنظر الكتاب ١ / ٢٦٣، وشرح المفصل ٢ / ٩٨.
(٤) يُنظر الارتشاف ٣ / ١١٩٠.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

يعرض الحذف لبعض عناصر تركيب الجملة العربية، ومن ذلك حذف الموصوف من الجملة. وقد وقع هذا الحذف في عددٍ من آي القرآن الكريم، ذكر ابن هشام طرفاً منها في المغني، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٣٠] أي: ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرد. وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران : ١٨٥ ، الحديد : ٢٠] «^(١).

يرى ابن هشام أنّ في الآية الكريمة حذفاً لموصوف، اختلف في تقديره على قولين: ١٠

القول الأول- يُقدر الموصوف المحذوف في الآية بكلمة (الساعة)، أي: ولدار الساعة الآخرة، وهو قول المبرد.

القول الثاني- يُقدر الموصوف المحذوف في الآية بكلمة (الحياة)، أي: ولدار الحياة الآخرة، وهو قول ابن الشجري؛ بدليل ظهوره مع النقيض في قوله تعالى: ﴿مَتَّعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران : ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران : ١٨٥ ، الحديد : ٢٠]، فالحياة الدنيا نقيضٌ للحياة الآخرة.

ويبدو أنّ ابن هشام ينقل هذا عن الأمالي الشجرية، فقد جاء فيها: «وَأَمَّا حَذْفُ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ، فَكَقُولِهِمْ: صَلَاةُ الْأُولَى...، وَمِنْ

(١) المغني ٢/ ٣٩٧ .

ذلك دارُ الآخرة، قال أبو العباس محمد بن يزيد في قول الله سبحانه: ﴿وَلَدَارُ
الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٣٠] إنّ المراد: ولدَارُ الساعةِ الآخرة، قال: لأنّ
الساعة مرادٌ بها يوم القيامة، وكذلك قال أبو علي الحسن بن أحمد في الإيضاح،
وخطر لي في تقدير إضافتها أنّ التقدير: ولدَارِ الحياةِ الآخرة، وقوّى ذلك عندي
قوله: ﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤]، وقوله: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْغُرُورِ﴾
[آل عمران : ١٨٥ ، الحديد : ٢٠]، فالحياة الدانية نقيض الحياة الآخرة ^(١).

ويظهر أنّ ابن هشام قد نقل رأي المبرد ^(٢)، وابن الشجريّ في تقدير الموصوف
المحذوف في تلك الآية، وأهمّل رأي الفارسي المذكور في الأمالي أيضاً.

وبالوقوف على ما جاء في كتاب (الإيضاح) للفارسي عند قوله: «الرابع - إضافة
الاسم إلى الصفة، وذلك نحو... ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٣٠]،
فالآخرة صفة الدار، والإضافة على تقدير: دار الساعةِ الآخرة ^(٣)، يبدو جليّاً
صحّة ما نسبته له ابن الشجريّ من تقدير الموصوف المحذوف بـ(الساعة) موافقاً
لمبرد فيما ذهب إليه من تقدير.

فيظهر أنّ المبرد، والفارسي، وابن الشجريّ وإن اختلف بعضهم في تقدير
ذلك المحذوف، إلا أنّهم متفقون على أنّ ذلك المحذوف إنّما هو موصوف مضاف

(١) أمالي ابن الشجريّ ٦٨/٢ - ٦٩.

(٢) لم أقف على قول المبرد هذا في كتابيه : (المقتضب) و (الكامل في اللغة والأدب) ، على الرغم من
بذل غاية الجهد في البحث فيهما . وقد تحدّث عن حذف الموصوف في عدّة مواضع ، لكن لم أقف
على شيء من هذا فيها . ولكن ما جعل النفس مطمئنّة إلى هذه النتيجة تصرّيح محقق الأمالي
الشجريّة الدكتور الطناحي في حاشية الأمالي بأنّه لم يجد هذا النقل في كتابي المبرد السابقين . يُنظر
أمالي ابن الشجريّ حاشية (٨) من : ٦٨/٢ .

(٣) الإيضاح للفارسي ص ٢١٣ - ٢١٤ . ويُنظر المقتصد ٨٩٣/٢ - ٨٩٤ .

إليه اسم قبله، ثم حُذِفَ لتقوم صفته مقامه، فتصير الإضافة إليها بعد أن كانت لذلك الموصوف، أي: ولدار الساعة أو الحياة الآخرة. وهذا هو رأي البصريين، وقد خالفهم الكوفيون في ذلك^(١). ولكلا الفريقين شواهد وأدلة التي استند عليها في بناء رأيهم، وتأييده.

وفصل القول في هذه الآية على النحو الآتي:

الرأي الأول - مجيء الاسم في الآية مضافاً إلى صفته

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن (الدار) التي - وهي اسم - وقعت في الكلام موصوفة، وقد أضيفت إلى صفتها (الآخرة). فحصل بذلك إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الدار هي الآخرة، فالصفة هي عين الموصوف في المعنى. وقد نسبت كتب النحو هذا الرأي للكوفيين^(٢)، ومن أقوالهم في الآية قول الفراء: «وقوله: ولدار الآخرة، أُضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة. وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، والحق هو اليقين»^(٣).

وقد أخذ بعض المفسرين برأي الفراء كابن عطية في أحد قوليهم، فقد جاء في كتابه المحرر الوجيز: «وقوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾... وأما إضافة الدار إلى الآخرة، فقال الفراء: هي إضافة الشيء إلى نفسه، كما قال الشاعر:

فإِنَّكَ لَوْ حَلَلْتَ دِيَارَ عَبْسٍ عَرَفْتَ الذَّلَّ عِرْفَانِ الْيَقِينِ^(٤)

(١) يُنظر الإنصاف ٤٣٦/٢ وما بعدها، والارتشاف ١٨٠٦/٤، وائتلاف النصرة ص ٥٤-٥٥، والتصريح ١٣٣/٣ وما بعدها.

(٢) يُنظر المراجع نفسها، والصفحات نفسها.

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٥/٢-٥٦.

(٤) البيت بلا نسبة في المحرر الوجيز ٨ / ٩٨، والجامع لأحكام القرآن ٩ / ٢٧٥.

وفي رواية: (فلو أقوت عليك ديارُ عبسٍ)، وكما يقال: (مسجد الجامع) ونحو هذا ^(١).

وممن ذهب إلى هذا الرأي الثعلبي، وابن سيده ^(٢)، وأبو سعيد الضيرير أيضاً، حيث يقول: «سألني أبو دلف عن بيت امرئ القيس:

*** كَبَكَّرِ المَقَانَةَ البِياضَ بِصُفْرَةٍ *** ^(٣)

قال: أخبرني عن البكر، هي المقناة أم غيرها؟ قلت: هي هي. قال: أضيف الشيء إلى صفته؟ قلت: نعم. قال: فأين؟ قلت: قد قال الله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ فأضاف الدار إلى الآخرة، وهي هي بعينها، والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣] ^(٤).

وقد عزا أبو حيان هذا الرأي للزمخشري، وابن الطراوة، وابن خروف، وأبي القاسم ابن القاسم، وجماعة ^(٥).

وما وقفت عليه في كتابي الكشف والمفصل للزمخشري مخالف لما نسب إليه ^(٦). أما ابن الطراوة فإنه يرى رأي الكوفيين؛ فهو يجيز إضافة الشيء إلى نفسه، استمع إلى قوله - وهو ينقد الفارسي في منع هذه الإضافة -: «وذكر إضافة الاسم إلى الصفة وضعفه، ووجه ما جاء في القرآن منه إلى غير وجهه، حتى أذاه

(١) ٩٨/٨ .

(٢) يُنظر تفسير الثعلبي ٥/ ٢٦٤، وشرح مشكل أبيات المتنبي ص ٣٢٧ .

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه: * غَذَاهَا نَمِرُ المَاءِ غَيْرَ المَحَلِّ * . وقانيتُ الشيء حالطته ، أي اختلط بياضه بصفرة وهي تتغذى بماء غير محلل : أي لم يتكدر .

والبيت منسوب لامرئ القيس في شرح مشكل أبيات المتنبي ص ٣٢٧، ولسان العرب، مادة (حلل)
١٦٩/١١ .

(٤) نقل لنا هذا القول السيوطي في الأشباه والنظائر ٦/ ١٨٩-١٩٠ .

(٥) يُنظر الارتشاف ٤/ ١٨٠٦ .

(٦) يُنظر الكشف ٢/ ٢٧٧، وشرح المفصل ٣/ ١٠ .

سوء النظر إلى قوله: دار الساعة الآخرة، فإن أراد بقوله: الساعة القيامة، فلا تأقيت لها، وإن أراد الواحدة من الساعات، فلا نهاية فيها ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات وطيّ السموات»^(١).

وقد أشار ابن الطراوة إلى إفادة هذه الإضافة التخصيص كما هي في بسم الله، ومكر السيء، وقوله - صلى الله عليه وسلم! -: «يا نساء المؤمنات»^(٢)، وحبّ الحصيد، وحقّ اليقين، ونحوه ممّا أضيف الشيء فيه إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظين^(٣). فجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين؛ فكأنّهم توهموا أنّ في اختلاف الألفاظ اختلافًا للمعاني أيضًا. وهذا هو شرط الإضافة عند الكوفيين كالفراء - مثلاً - إذ يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام / ٣٢]: «جُعِلَت الدار هاهنا اسمًا، وجُعِلَت الآخرة من صفتها، وأضيف في غير هذا الموضع. ومثله ممّا يضاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة / ٩٥]. والحقّ هو اليقين، كما أنّ الدار هي الآخرة. وكذلك أتيتك بارحة الأولى والبارحة الأولى. ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه؛ كما اختلف الحقّ واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس»^(٤).

فإذا اختلف ذلك الشرط لم تجز الإضافة عنده: «فإذا اتفقتا لم تقل العرب: هذا حقّ الحقّ، ولا يقين اليقين؛ لأنّهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنّهما مختلفان في المعنى»^(٥).

(١) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٩٣.

(٢) يُنظر موطأ الإمام مالك، باب ما جاء في الطعام والشراب، الحديث رقم (١٦٦٣) ٢ / ٩٣١.

(٣) يُنظر المرجع نفسه ص ٩٣-٩٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠.

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠-٣٣١.

- وشواهد أصحاب هذا الرأي كثيرة في كتاب الله - سبحانه وتعالى! - ، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، فمما جاء في كتاب الله - عز وجل! - :
- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥].
- وقوله تعالى: ﴿ فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩].
- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص : ٤٤].
- وقوله تعالى: ﴿ أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ [فاطر : ٤٣].
- وقوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٣٠].

ومما جاء في شعر العرب قول أحدهم:

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا^(١)
وقول الآخر:

أَتَمْدَحُ فَقَعَسًا وَتَذُمُّ عَبَسًا أَلَا لِلَّهِ أُمُّكَ مِنْ هَجَجِينَ
وَلَوْ أَقْوَتْ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبَسٍ عَرَفْتَ الذَّلَّ عِرْفَانَ الْيَقِينِ^(٢)

وقول الآخر:

إِذَا خَاطَ عَيْنِيهِ كَرَى النَّوْمِ لَمْ يَزَلْ لَهُ كَالِيٍّ مِنْ قَلْبِ شَيْخَانٍ فَاتِكَ^(٣)

(١) الشعار : الشجر الملتف. وهنا يصف حماراً وحشياً ، فيقول : اجتنب الشجر مخافة أن يُرمى فيها ، ولزم مدرج السيل . والبيت منسوب للراعي النميري في الإنصاف ٢ / ٤٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤١ ، وبلا نسبة في لسان العرب ، مادة (دب) ١ / ٣٧١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦٥ .

(٣) خاط عينيه : مرّ فيهما ، وكرى النوم : النوم الخفيف ، وكالي : رقيب ، وشيخان : حادّ في الأمر البيت لتأبط شراً في أمالي القالي ٢ / ١٤٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٩٦ . وبدون نسبة في الارتشاف ٤ / ١٨٠٧

ومن النثر قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، وحبّة الخضراء، وليلة القمر، ويوم الأول، وساعة الأولى، وباب الحديد.

ففي كلّ تلك الشواهد أضيف الاسم إلى صفته، وهو عين تلك الصفة في المعنى، والصفة في المعنى هي الموصوف، فأضاف الموصوف إلى الصفة، وهما بمعنى واحد. ٥

ويؤيد هذا المسموع نظائر له في أبواب النحو، فما سُمع في الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه له نظائر في النعت، نحو: (غرايب سود)، وفي العطف، نحو: (أقوى وأقفر)، وفي التأكيد، نحو: (أجمعون و أكتعون)^(١).

فكان لرأي الكوفيين نظائر تؤيّد من المسموعات، ومن القياس أيضاً.

١٠ الرأي الثاني - الاسم لا يضاف إلى صفته

نُسب للبصريين مجيء الاسم في الآية مضافاً إلى موصوف محذوف نابت الصفة منابه. وقد أخذوا به تخلصاً من دعوى إضافة الاسم إلى صفته، فالصفة هو الموصوف، والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة، وإن اختلف اللفظان^(٢). وقد أورد ابن الطراوة أنّ في النهاية: ما اتّحد معناه، واختلف لفظاً أو اتفق لا يجوز عند البصريين إضافة بينهما، والكوفيون يجيزون ذلك فيما اختلف لفظهما. انتهى كلامه^(٣). ١٥

والغرض من إضافة الاسم إنّما هو تعريف المضاف بالمضاف إليه، أو تخصيصه به. ومن المعلوم أنّ الشيء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصص؛ لأنّ في ادّعاء تعرّفه أو

(١) يُنظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ص ٩١ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ١٠/٣ ، والارتشاف ١٨٠٧/٤ ، والمساعد ٣٣٥/٢ .

(٣) يُنظر قوله في الارتشاف ١٨٠٧/٤ .

تخصّصه بنفسه تناقضاً. فطلبه للتعريف أو التخصيص دليل أنّه غير معرّف ولا مخصّص، وإلا ما طُلب له التعريف أو التخصيص.

ومعنى كونه يضاف إلى نفسه أنّه في ذاته معرفٌ أو مخصّص، وإلا لما كانت نفسه معرّفةً ولا مخصّصة، ولا حاجة له حينئذٍ بالإضافة. فلمّا كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في هذا التناقض، امتنع البصريون من قبولها؛ فمنعوا إضافة الاسم إلى مرادفه، والموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها^(١).

وقد ذهب إلى هذا الرأي جملةٌ من النحاة والمفسرين كالشيخ عبد القاهر الجرجاني إذ يأخذ برأي البصريين، فيرفض إضافة الموصوف إلى صفته، حيث يقول في شرحه لكتاب (الإيضاح): «اعلم أنّ جملة القول في هذا أنّ الموصوف والصفة شيء واحد، فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظريفُ، لم يكن الظريفُ غيرَ زيد، فكما لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه نحو أن تقول: زيدٌ زيد، أو زيدٌ أبي عبدالله، وأبو عبد الله كنيته؛ لأجل أنّ الإضافة يُطلب بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه؛ لأنّه إن كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن كان عارياً منه كان أذهب في الإحالة؛ إذ لا يصير شيئاً آخر بأن يضاف اسمه إلى اسمه، وإذا ثبت هذا علمت أنّ جميع ما ذكره من قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي لا يصحّ حمله على ظاهره»^(٢).

وينقل عنه ابن الأنباري هذا القول في ردّه دعوى الكوفيين، وبيان فساد رأيهم^(٣)، فقد كانت هذه المسألة إحدى المسائل الخلافية التي ذكرها في كتابه (الإنصاف). وقد تبعهم الإمام ابن مالك، فقال في ألفيته:

(١) يُنظر الإنصاف ٤٣٧/٢-٤٣٨، وائتلاف النصرة ص ٥٤-٥٥، والتصريح ١٣٢/٣.

(٢) المقتصد ٨٩٥/٢.

(٣) الإنصاف ٤٣٧/٢-٤٣٨.

ولا يُضاف اسم لما به اتحد معنى ، وأوّل مؤهّما إذا ورد^(١)

أمّا الإمام الرازي فقد كان له رأي آخر؛ فقد ردّ على البصريين حجّتهم، ورمى بالضعف علّتهم، ووافق الكوفيين في رأيهم؛ لأنّه يجيز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، يقول في ذلك: « وقال البصريون: إضافة الصفة إلى الاسم غير جائزة، فلا يقال: مررت بطالعة الشمس؛ وذلك لأنّ الصفة والموصوف شيء واحد، وإضافة الشيء إلى نفسه محال، وهذا التعليل ضعيف؛ لأنّ الموصوف قد يبقى بدون الوصف، وذلك يدلّ على أنّ الموصوف غير الصفة »^(٢).

وقد كان للبصريين موقف من أدلة الكوفيين حيث:

أولاً- قصروا ما ورد من شواهد شعرية أو نثرية أُضيف فيها الاسم إلى الصفة على السماع، يقول أبو حيان: « وما جاء منه حُفظ، ولم يُقس عليه »^(٣)، وتبعه ابن عقيل في قوله: « وهذا النوع مقصورٌ على السماع »^(٤).

ثانياً- محاولة تأويل ما أُوهم ظاهره نحو ذلك، يقول ابن السراج: « فإن يك من الصفة وأضيف إلى الاسم، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته؛ لأنّ معناه النعت وحده: الصلاة الأولى والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع، وهو قبيح بإقامته النعت مقام

(١) يُنظر ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٩٢ .

(٢) التفسير الكبير ٥١/١١ .

(٣) الارتشاف ١٨٠٦/٤ .

(٤) المساعد ٣٣٣/٢ .

المنعوت، ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه، لا تقول: هذا زيدٌ العاقل، والعاقل هو زيد، وهذا قول أبي العباس-رحمه الله!- «^(١)».

فبهذا ردّ البصريون شواهد الكوفيين. وربّما عمد البصريون إلى تكلف هذا؛ لمسايرتهم ما تقتضيه قواعدهم من وجوب توافق الصفة والموصوف في الإعراب. ٥
فإن أضيف الموصوف إلى صفته- كما ذكر الكوفيون- وقعت الصفة مضافاً إليها، مجرورة دائماً. فلا يُتصور متابعتها للموصوف في الإعراب^(٢).

وما ذهب إليه البصريون من إقامة الصفة مقام الموصوف، قد وقع في كلام العرب بكثرة^(٣). وقد اشترط لتحقيق ذلك أمران، هما:

١٠ الأول- أن يكون الموصوف قد عُلم جنسه؛ إمّا باختصاص الصفة به، نحو: مررتُ براكبٍ صاهلاً، أي: فرساً صاهلاً، أو بمصاحبة ما يعيّنه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢] أي: ضحكاً قليلاً، وبكاءً كثيراً.

١٥ الثاني- أن تكون الصفة صالحةً لمباشرة العامل، فلا تكون جملةً أو شبهها، نحو قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصَصْتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ﴾ [الصفات: ٤٨] أي: حور قاصرات الطرف. وإلا فلا بدّ أن يكون الموصوف بعضاً ممّا قبله مجروراً بـ(من)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: وإن أحد من أهل الكتاب. أو بـ(في)، نحو قول الشاعر:

(١) الأصول في النحو ٨/٢ .

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٨٧/١ .

(٣) يُنظر المساعد ٤٢١/٢ ، وشفاء العليل ٧٥٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٤/٣ .

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ^(١)
يريد: أحدٌ يفضُلُها.

فإن لم يكن الوصف صالحاً لمباشرة العامل، والموصوف ليس بعضاً ممّا قبله
مجروراً بـ(من) أو (في) امتنع ذلك إلا في الضرورة، كقوله:

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قَبْضَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا^(٢)
أي: من بين رجلٍ أَثَرِي^(٣).

إذن متى صحّ حذف الموصوف جاز الاستغناء عنه وإقامة الصفة مقامه، كما
وقع في الآية الكريمة: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩، النحل: ٣٠]. فالآخرة في
الأصل صفة الدار، كما ظهر في مواضع أخرى، كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾
[الأنعام: ٣٢]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّ
الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، ونحو ذلك كثير في القرآن الكريم.

١٠. ولقد اختلفوا في تقدير ذلك الموصوف المحذوف في الآية:

١/ تقدير الموصوف المحذوف بلفظ (الساعة)

وقد أشرنا سابقاً إلى قول المبرد، والفارسي بهذا التقدير في الآية، وتبعهما فيه
العكبري (ت ٦١٦ هـ)، وابن الأنباري^(٤) في معرض ردّهما على الكوفيين إجازتهم

(١) البيت لأبي الأسود الحِمَاني في التصريح ٣ / ٥٠٠، وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٤٥، وشرح
عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ص ٥٤٧، والمساعد ٢ / ٤٢١.

(٢) البيت منسوب للكُميت بن زيد في لسان العرب، مادة (سجد) ٧ / ٦٨، وبلا نسبة في الإنصاف
٢ / ٧٢١، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ص ٥٤٨.

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٦٥، وأوضح المسالك ٣ / ٢٨٤-٢٨٥، والمساعد ٢ / ٤٢١-٤٢٢،
وشفاء العليل ٢ / ٧٥٩.

(٤) يُنظر الإنصاف ٢ / ٤٣٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٥.

إضافة الموصوف إلى صفته، ما دام اللفظان مختلفين، يقول العكبري: « والجواب أنّ جميع ما ذكره متأولٌ على غير ظاهره، وذلك أنّ تقدير: دار الساعة الآخرة، وقد سمّاها الله تعالى (ساعة) في نحو قوله: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ ﴾ [الروم: ١٢]»^(١). وبنحو هذا قدر النسفي ذلك المحذوف^(٢).

٣/ تقدير الموصوف المحذوف بلفظ (الحياة)

وبه قال ابن الشجريّ وابن مالك، أي: ولدار الحياة الآخرة^(٣). وأيد ابن الشجريّ رأيه بظهور هذا الموصوف المحذوف في آيتين من كتاب الله - عزّ وجلّ! - هما قوله تعالى: ﴿ مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [آل عمران: ١٤]، وقوله: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْغُرُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥، الحديد: ٢٠].

وإن كان ظهوره في الآيتين مع كلمة (الدنيا)، إلا أنّه معلوم أنّ الحياة الدنيا نقيض الحياة الآخرة، فظهوره مع أحدهما يشبهه للآخر قياساً على نظيره. ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير، نحو:

- قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ [النساء: ٧٤].

- وقوله تعالى: ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [يونس: ٦٤].

- وقوله تعالى: ﴿ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [فصلت: ٣١].

- وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴾ [النحل: ١٠٧].

وقول ابن الشجريّ: « وخطر لي في تقدير إضافتها أنّ التقدير: ولدار الحياة

(١) الباب في علل البناء والإعراب ٣٩٢/١ .

(٢) يُنظر تفسير النسفي ١٣٣/٢ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٠/٣ .

الآخرة»^(١) يدلّ على أنّه غير مسبوق في ذلك بغيره، غير أنّه قد ظهر لي بالبحث قول لأبي حيان ينسب فيه للأخفش، وابن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين القول بأنّ في الآية موصوفاً محذوفاً مقدّراً بـ (ولدار الحياة الآخرة، أو الساعة الآخرة)^(٢). فربّما كان القائل منهم بنحو ما جاء به ابن الشجري متأخراً عنه.

وشاع هذا التقدير عند أكثر النحاة، فقد نقل لنا ابن عقيل قول الجمهور: «وقال الجمهور: لا بدّ من التأويل، ثم قال الأكثرون: هو على حذف الموصوف، أي: صلاة الساعة الأولى... ودار الحياة الآخرة، وقيل: الأول يراد به المسمّى، والثاني الاسم، أي: الصلاة التي تسمّى بالأولى»^(٣).

٣/ تقدير الموصوف المحذوف بالفاظٍ أخرى

قدّر بعض النحاة والمفسّرين كالزجاج، والنحاس، ومكيّ، والرازي ذلك الموصوف المحذوف المضاف إلى الصفة الظاهرة بـ (الحال) أي: ولدار الحال الآخرة^(٤).

وقد علّل الزجاج اختيار هذا التقدير بقوله: «ومن قال: (دار الآخرة) فكأنّه قال: ودارُ الحالِ الآخرة؛ لأنّ للناس حالين، حال الدنيا وحال الآخرة»^(٥). ونقل الرازي عنه ذلك في تفسيره^(٦).

(١) أمالي ابن الشجريّ ٦٩/٢ .

(٢) يُنظر الارتشاف ١٨٠٦/٤ .

(٣) المساعد ٣٣٣/٢ .

(٤) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٣-١٣٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٧/٢ ، ومشكل

إعراب القرآن ٤٢٩/١ ، والتفسير الكبير ١٨٠/١٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٣-١٣٢ .

(٦) يُنظر التفسير الكبير ١٨٠/١٨ .

أمّا الزمخشري، وابن يعيش، والمنتجب الهمداني فقد أجازوا في ذلك المحذوف أن يُقدّر بالساعة أو الحال، أي: ولدّار الساعة أو الحال الآخرة^(١). بينما أضاف البيضاوي تقديرًا ثالثًا لما قدّره الزمخشري ومَن وافقه، حيث يقول: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ» [يوسف : ١٠٩، النحل : ٣٠] ولدّار الحال، أو الساعة، أو الحياة الآخرة^(٢).

أمّا ابن عطية- في رأي آخر له- فقد قدّر ذلك المحذوف بالحياة أو المدة، أي: ولدّار الحياة الآخرة، أو المدة الآخرة. وقريب منه كان تقدير أبي حيان للمحذوف، فقد قدّره بـ(المدة أو النشأة)، ووافقه في ذلك صاحب النهر الماد. وذكر ابن بابشاذ فيه: دار الكثرة الآخرة، وذكر ابن عصفور: دار الإقامة الآخرة^(٣).

أمّا ابن هشام فقد نقل لنا جانبًا من تقدير النحاة لذلك الموصوف المحذوف في الآية، فأشار إلى ما قاله المبرد، وابن الشجريّ دون أن يظهر عنده تأييد لهذا التقدير أو رفض لذلك^(٤).

وربّما يعود ذلك لتقارب هذين التقديرين، ووفائهما بالمعنى المقصود. فلا فارق كبير بينهما يدع مجالاً للمفاضلة.

والذي يرجّح من تلك الأقوال هو ما عليه الجمهور من تقدير ذلك الموصوف بـ(الحياة)، أي: ولدّار الحياة الآخرة؛ لقيام ما يؤيّد، فالدنيا والآخرة لفظتان

(١) يُنظر الكشف ٢٧٧/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٠٥/٣.

(٢) تفسير البيضاوي ٥٠١/١.

(٣) يُنظر المحرر الوجيز ٩٨/٨، والبحر المحيط ٣٥٣/٥، والنهر الماد في حاشية البحر ٣٥٢/٥،

والمقدمة المحسبة ٣٣٦/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧١/٢.

(٤) يُنظر المغني ٣٩٧/٢.

وقعتا غالباً وصفاً لموصوفٍ معلوم، مذكوراً كان، أو مقدراً في آيات متعددة. ذكر فيها الموصوف مع الدنيا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران : ١٨٥، الحديد : ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر : ٣٩]، ونحو ذلك في القرآن كثير. وثبوتها معها يشبهه مع النقيض، وهو الآخرة. وهذا يقوِّى ما ذهب إليه ابن الشجري، فهناك حياتان: الحياة الدنيا، والحياة الآخرة^(١).

ورغم تنوع تقدير ذلك الموصوف بين النحاة والمفسرين، إلا أنهم يلتفون حول عدم جواز إضافة ذلك الاسم الظاهر إلى تلك الصفة، وإنما يؤول ما جاء في تلك الآية وما شابهها بإضمار موصوف يناسب المقام، تضاف إليه تلك الصفة.

وبعد، يكشف لنا البحث عن التقاء المذهبين البصري والكوفي في اعتبار ذلك الظاهر؛ فالمضاف إليه عندهما صفة في الأصل، أُضيف إليه مباشرة عند الكوفيين، وقُدِّر قبله موصوف مضاف إليه عند البصريين؛ لعل رأوها. وإن كان القول الأول هو ما ذهب إليه الكوفيون، للأسباب الآتية:

أولاً- فيه أخذٌ بظاهر النصوص التي جاء عليها أفصح القول وهو كلام الله تعالى، ثم كلام العرب، وهو الأولى. وهذا هو ميزة المذهب الكوفي.

ثانياً- عدم الاحتياج إلى تأويل وتقدير ما يمكن الاستغناء عنه، وهو ما علق به صاحب (الانتصاف من الإنصاف) إذ قال: «وهو تكلف لا داعي له»^(٢)، وكأني بالبصريين قد نسوا قاعدتهم القائلة: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

(١) يُنظر آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني ص ١٥٥ .

(٢) الانتصاف من الإنصاف ٤٣٧/٢ .

ثالثاً- أنّ الموصوف والصفة وإن دلّلاً على حقيقة واحدة، إلا أنّ في الصفة فضل معنى من تخصيصٍ أو توضيحٍ لا يشتمل عليه الموصوف. فلا يقع بالتالي في إضافة الموصوف إلى صفته إضافة الاسم إلى ما يوافقه معنى، وهو ما ينكره البصريون، يقول الرضي: «ولو لم يجوزوه (يقصد إضافة الاسم إلى صفته) لجاز هذا؛ لأنّ في أحدهما زيادة فائدة كما في (نفس زيد)»^(١).

رابعاً- أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أمرٌ قد قبّحه بعض النحاة كابن جنّي، وابن الشّجريّ، وابن يعيش، وأبي حيان، وغيرهم^(٢)؛ وذلك لعدّة أمور:

أولاً: أنّ فيه إقامة الصفة مقام الموصوف، وليست خاصّة به. فقولنا: (مررت بالعاقل)، أي: زيد العاقل. أقيمت الصفة وهي (العاقل) مقام الموصوف، وليست خاصّة به؛ فهي لا تصدق على زيد وحده، بل تقع على محمد وعبد الله... وغيرهم. فلا تكون نصّاً في تعيين الموصوف حتى تنوب منابه. لذا اشترط بعضهم لإقامة الصفة مقام الموصوف المحذوف أن تكون الصفة خاصّة بالموصوف، يُعلم ثبوتهما له بعينه لا لغيره^(٣)، وشرط آخر عرضنا له آنفاً.

ثانياً: أنّ حقّ الصفة أن تصحب الموصوف؛ لأنّهما لمّا كانا كالشيء الواحد، من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما،

(١) شرح الكافية للرضي ٢٨٧/١ .

(٢) يُنظر الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالى ابن الشّجريّ ٢٧٥/١ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، والارتشاف ١٨٠٦/٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٤٥٣/٢ .

(٣) يُنظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢١٧ .

كان القياس ألاّ يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنّ في حذفه نقصاً
لـلـغرض^(١).

ثالثاً: ما قد يحققه حذف المنعوت من كبس في بعض الأحيان، إذ لو قلت:
(مررتُ بطويلٍ)، لم يُعلم من ظاهر اللفظ ما إذا كان الممرور به إنسان أو سواه ممّا
قد يوصف بالطول. فلهذا ذكر ابن جنّي كثرة حذف المنعوت في الشعر دون
النثر، لأنّ الضرورة وحدها تُجيزه، يقول في الخصائص: «وقد حُذِفَ الموصوف
وأُقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر. وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر
من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضريرين: إمّا
للتخليص والتخصيص، وإمّا للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا
من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يَلِقِ الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا
مع ما يُنضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان. ألا ترى أنّك إذا قلت: مررتُ بطويلٍ، لم
يستبين من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمحٍ أو ثوبٍ أو نحو ذلك»^(٢).



(١) يُنظر الخصائص ٣٦٦/٢ .

(٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

حذف العائد من جملة النعت في قوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾

- لابد للجملة المنعوت بها من ضمير يربطها بالمنعوت^(١)؛ وبدونه يكون الكلام أجنبيًا من الأول؛ لذا سمى النحاة ذلك الضمير بالرباط أو العائد. ويقع هذا الرابط المذكورًا في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ومقدّرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، ونحو قراءة عكرمة^(٢) لقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] - بتنوين (حين) - . فقد وقعت الجمل المنعوت بها في كلا الآيتين نعتًا لأسماء زمان، وحذف العائد منهن، ويقدر فيهن بـ (فيه).

والنحاة مضطرون كما ذكر ابن جنّي إلى ملاطفة الصنعة النحوية هنا وقبولها^(٣)، إلا أنهم اختلفوا في كيفية حذف هذا العائد، أوقع الحذف دفعة واحدة أم على التدرّج؟

- يقول ابن هشام في هذا - بعد ذكره للآيتين السابقتين - : «وهل حذف الجارّ والمجرور معًا، أو حذف الجارّ وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل، كما قال:
- ويومًا شهدناه سليمًا وعامرًا قليلًا سوى الطعن النّهل نوافله^(٤)

(١) يُنظر أوضح المسالك ٢٧٥/٣ ، والمغني ٢٠٧/٢ ، والمساعد ٤٠٥/٢ .

(٢) يُنظر المحتسب ١٦٣/٢ ، والكشاف ٢٠٠/٣ ، وشرح التسهيل ٣١٢/٣ ، والبحر المحيط ١٦٦/٧ ، والدر المصون ٣٦/٩ . ونسب ابن هشام في المغني ٢٠٨/٢ هذه القراءة للأعمش .

(٣) يُنظر الخصائص ٤٧٠/٢ ، ٤٧٣ .

(٤) البيت لرجل من بني عامر في الكتاب ١٧٨/١ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١ ، وأمالى ابن الشجري ٧/١ ، ٢٨٧ ، والمغني ٢٠٨/٢ . وفيه روايتان، الأولى: بنصب كلمتي (يومًا ، وقليلًا) في البيت كما في معاني القرآن وإعرابه للزجاج، والمغني، والأخرى بجرّ هاتين الكلمتين (يوم ، وقليل) كما عند غيرهما ممن ذكرنا .

أي: شهدنا فيه، ثم حُذِف منصوبًا؟ قولان: الأول- عن سيبويه، والثاني: عن أبي الحسن. وفي أمالي ابن الشَّجَرِيّ: قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (الهاء)، أي: أن الجارَّ حُذِف أولاً، ثم حُذِف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر النحويين- منهم سيبويه والأخفش -: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول. أ.هـ. وهو مخالف لما نقل غيره ^(١).

وهذا عين ما صرّح به في موضع آخر، حيث يقول: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايغة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جارٍّ ومجرور مضمّر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تُقدَّر أن ذلك حُذِف دفعةً واحدةً، بل على التدرّج.

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه، ثم حُذِفَت (في) فصار: لا تجزيه، ثم حُذِف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا، هذا قول الأخفش. وعن سيبويه أنّهما حُذِفَا دفعةً واحدةً.

ونقل ابن الشَّجَرِيّ القول الأول عن الكسائي، واختاره. قال- يقصد ابن الشَّجَرِيّ -: والثاني- قول نحويٍّ آخر. وقال أكثر أهل العربية- منهم سيبويه والأخفش -: يجوز الأمران. أ.هـ وهو نقلٌ غريبٌ ^(٢).

يقرّر ابن هشام في هذين النصّين عدّة أمور:

١- تقدير العائد المجرور في الجمل المنعوت بها محذوفًا مع الجارّ في الآيتين؛ إذ يقدّر بـ(فيه).

(١) المغني ٢/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) المرجع السابق ٢/٣٨٠-٣٨١.

٢- ذكرُ اختلاف النحاة في كيفية وقوع الحذف على النحو الآتي:

أ/ حُذِفَ الجارّ والمجرور معاً دفعة واحدة، ونُسِبَ ذلك لسيبويه.

ب/ حُذِفَ الجارّ وحده أولاً، فانتصب الضمير واتصل بالفعل، ثم حُذِفَ ذلك الضمير منصوباً، ونُسِبَ ذلك لأبي الحسن الأخفش. أمّا ابن الشَّجَرِيّ فقد نسبته للكسائي، واختاره. ٥

٣- عارضَ ابنُ هشام ابنَ الشَّجَرِيّ في نسبته القولين معاً لسيبويه والأخفش؛ لمخالفته ما نقل غيره، ووصفه بأنه (نقل غريب).

وللوقوف على رأي ابن الشَّجَرِيّ في هذه المسألة لابدّ من الرجوع للأُمالي، فقد جاء فيها: « وقد حذفوا العائد المجرور مع الجارّ، كقول كثير:

مِنَ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِي إِنَّهَا سَيَأْتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لَا نَزْوَرُهَا^(١)

١٠. التقدير: لا نزورها فيه. ومثله في التَّنْزِيل: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، التقدير: لا تجزي فيه، كما قال: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

وكذلك تُقدَّر في الجمل المعطوفة على الأولى؛ لأنَّ حكمهنَّ حكمها، فالتقدير: ولا تُقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدلٌ فيه، ولا هم يُنصرون فيه. ١٥

واختلف النحويون في هذا الحرف، فقال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أراد أن الجارّ حُذِفَ أولاً، ثم حُذِفَ العائد ثانياً.

(١) البيت لكثير في الأمالي ٦/١. وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣١٣، وشفاء العليل ٢/٧٥٢.

وقال نحوي آخر: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (فيه)، وقال أكثر أهل العربية - منهم سيبويه والأخفش - : يجوز الأمران.

والأقيس عندي: أن يكون حرف الظرف حُذِفَ أولاً، فجُعِلَ الظرف مفعولاً به على السعة، كما قال:

ويوم شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(١)
وكقول الآخر:

* فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ^(٢) *

أراد: شهدنا فيه، ويُحِبُّ فيها، ثم حَذَفَ الجارَّين توسعاً، والأصل: لا تَجْزِي فيه، ثم لا تَجْزِيه، ثم لا تَجْزِي، وإنَّما جاز حذف الجارَّ من ضمير الظرف كما جاز حذفه من مظهره؛ إذ كنتَ تقول: قمتُ في اليوم، وقمتُ اليوم، كذلك قلت: اليومَ قمتُ فيه، واليومَ قمتُهُ^(٣).

ومطالعة آراء أكثر النحاة في هذه المسألة، سواء المدونة منها في كتبهم، أو المنسوبة لهم عند غيرهم؛ يبدو صعوبة تقسيم آراء النحاة فيها إلى رأيٍ بصريٍّ، وآخر كوفيٍّ؛ لاختلاف أصحاب البلد الواحد فيما بينهم؛ لذا ارتأيت أن أذكر الآراء، ثم أبين مَنْ مال إلى الأخذ بكلٍّ منها من نحاة البلدين، وحجة كلٍّ منهم. وتلك الآراء هي:

(١) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

(٢) جاء بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢/١ ، وجامع البيان ٢٦٥/١ ، وأمالي ابن

الشَّجَرِيّ ٧/١ ، ٢٨٧ .

(٣) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٦/١ - ٨ .

– الرأي الأول: وقع الحذف دفعة واحدة بأن حُذِفَ الجارّ والمجرور معاً، فيقدّر

المحذوف في الآيتين بـ(فيه)، وهو حذف اعتباطي^(١)، أي: حذف بلا مقتضى ولا علة، من قولهم: اعتبطه الموت، أي: ذهب به شاباً صحيحاً بلا علة، كمرض أو نحوه^(٢). وأول من تلقى عنده هذا الرأي: هو سيوييه، فهذا ما جاء به ظاهر كلامه عند إيراده لقوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ إذ قال: «أضمر

(فيه)»^(٣).

وقد تناقلت كتب النحو هذا الرأي عنه كما جاء عند ابن جني – عند تعرضه

لقراءة عكرمة: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾^(٤) [الروم: ١٧] – «قال أبو الفتح: أراد: حيناً تمسون

فيه. فحذف (فيه) تخفيفاً. هذا مذهب صاحب الكتاب في نحوه، وهو قوله

سبحانه: ﴿وَأَنْتُمْ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، أي: لا تجزي

فيه، ثم حذف (فيه) معتبطاً لحرف الجر والضمير؛ لدلالة الفعل عليهما^(٥).

وإليه أشار في كتابه الخصائص أيضاً، فقال: «ومذهب سيوييه أنه حذف (فيه) دفعة

واحدة»^(٦).

(١) هكذا عبر ابن مالك. يُنظر شرح التسهيل ٣/٣١٢، وتبعه في ذلك ابن عقيل في المساعد ٢/٢٠٨.

(٢) يقول أمية بن الصلت:

مَنْ لَمْ يُمْتَ عِبْطَةً يُمْتَ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسُ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

يُنظر لسان العرب، مادة (عبط) ٧/٣٤٧، والحكم والمحيط الأعظم مادة (ع ب ط)، ١/٥٥٤ –

٥٥٥.

(٣) الكتاب ١/٣٨٦.

(٤) الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) المحتسب ٢/١٦٣ – ١٦٤.

(٦) ٢/٤٧٣.

وممن نسب له هذا الرأي أيضاً: أبو البقاء، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وابن عقيل، والأزهري، والصبان^(١)، بينما نسبه آخرون لجمهور البصريين^(٢) وجماعة من الكوفيين^(٣).

وحكاية بدون نسبة مكّي، وصاحب الكشاف، وابن الشجري، وابن الأنباري^(٤)، استمع إلى ابن الشجري وهو يقول: «وقال آخر: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (فيه)»^(٥)، دون أن يصرح بصاحب ذلك القول.

والذي يظهر أن هذا الرأي هو رأي أكثر البصريين، كسيبويه ومن اقتفى أثره. وحجة هؤلاء أن ذلك المحذوف (الجارّ والمجرور) ممّا يُتوسّع فيه، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره^(٦).

١٠ - الرأي الثاني: وقع الحذف تدريجيّاً بأن حُذِف حرف الجرّ أولاً، فوصل الفعل إلى الضمير، فاتصل به ونصبه على التشبيه بالمفعول به اتساعاً، على نحو ما جاء في قول الشاعر:

(١) يُنظر الخصائص ٤٧٣/٢، والمختضب ١٦٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٣٥/١، وشرح التسهيل ٣١٢/٣، والارتشاف ١٩١٦/٤، والدر المصون ٣٣٥/١، والمغني ٢٠٨/٢، ٣٨١، والمساعد ٢٠٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٧٧/٣، وحاشية الصبان ٦٣/٣.

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢١/١، وائتلاف النصره ص ٨٧.

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١.

(٤) يُنظر مشكل إعراب القرآن ١٣٢/١، والكشاف ٦٧/١، وأمالى ابن الشجري ٦/١، والتبيان في غريب إعراب القرآن ٨٠/١.

(٥) أمالي ابن الشجري ٦/١.

(٦) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٣٥/١، وشرح التسهيل ٣١٢/٣، والمساعد ٢٠٨/٢، والدر المصون ٣٣٥/١، وائتلاف النصره ص ٨٧.

* وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ^(١) *

وقول الآخر:

* فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ ^(٢) *

إذ الأصل: شهدنا فيه، ويُحِبُّ فيها. ثم حذف ذلك الضمير المنصوب في (لا تجزيه)، فصار الكلام إلى (لا تجزي)، كما حذف في قول الشاعر:

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتُ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٣) *

أراد: حميته، فحذف ذلك الضمير المنصوب.

وقد حكى بعض النحاة هذا الرأي، دون أن ينسبه لأحد ^(٤). إلا أن جملة من محققي النحاة المتأخرين كابن مالك، وابن هشام، والأزهري، والصبان، قد نسبوا هذا الرأي لأبي الحسن الأخفش، كما نسبوا الرأي السابق لسيبويه ^(٥). وأغلب الظن أنهم أخذوا هذا الرأي عن ابن جني، فهو من النحاة المتقدمين الذين نقلوا لنا آراء من سبقوهم؛ فقد صرح ابن جني في كتابيه (الخصائص والمحتسب) بأن مذهب

(١) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨٣ .

(٣) هذا عجز بيت ، وصدوره :

* أَبَحَّتْ حَمَى تَمَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ *

وهو لجرير ، وهكذا روايته في ديوانه ٩٣/١ ، وفي الكتاب ٨٧/١ ، ١٣٠ ، وفي شرح أبيات

مغني اللبيب ٤٨/١ ، بينما جاء في موضع آخر منه بـ(حميت) . يُنظر ٢٨٥/٧ ، ٣٢٦ .

(٤) يُنظر الكشف ٦٧/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٣٥/١ ، والبحر المحيط ١٨٩/١ ، وشرح ابن

عقيل ١٨٤/٢ .

(٥) يُنظر شرح التسهيل ٣١٢/٣ ، والمغني ٣٨١/٢ ، والتصريح ٤٧٧/٣ ، وحاشية الصبان ٦٣/٣ .

سيبويه حَذَفَ العائد المقدّر في الآية دفعةً واحدةً، ومذهب أبي الحسن هو حَذَفَ حرف الجرّ، ثم حَذَفَ الضمير ملاطفةً للصنعة^(١).

وذهب أبو حيان في الارتشاف، وتبعه ابن عقيل إلى نسبة هذا الرأي للكسائي والأخفش معاً^(٢).

ويظهر من تحقيق نسبة هذا الرأي لهما أن القول المنسوب للكسائي بإيقاع الحذف تدريجياً في الآية الكريمة مخالفٌ لحقيقة رأيه في هذه المسألة، فقد نقل لنا بعض النحاة المتقدمين كالقراء، والزجاج، والنحاس عدم إجازته إضمار الصفات^(٣) - وهو اصطلاح كوفي يُقصد به حروف الجرّ^(٤) -، يقول القراء: « وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات »^(٥).

وهذا يتعارض - كما ترى - مع ما تُنسب إليه من إيقاع الحذف تدريجياً في الآية الكريمة، حيث يستلزم ذلك حَذَفَ حرف الجرّ أولاً، وهذا ما لا يقرّه الكسائي، محتجاً بأنه لا يجوز أن تقول: (هذا رجلٌ قصدتُ، ولا رأيتُ رجلاً أرغبُ) بإضمار حرف الجرّ، وأنت تريد: قصدتُ إليه، وأرغبُ فيه ؛ لاحتمال وقوع اللبس، لعدم تعيين الجار^(٦). إذ لو جاز ذلك لجاز (الذي تكلمتُ زيدٌ) بمعنى: (الذي تكلمتُ فيه زيدٌ)، وليساً بمعنى واحد. استمع إلى حديثه عن الحذف في تلك

(١) يُنظر الخصائص ٤٧٣/٢ ، والمحتسب ١٦٣/٢-١٦٤ .

(٢) يُنظر الارتشاف ١٩١٦/٤ ، والمساعد ٢٠٨/٢-٢٠٩ .

(٣) يُنظر معاني القرآن للقراء ٣٢/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢١/١ .

(٤) يُنظر الأصول في النحو ٢٠٤ / ١ .

(٥) معاني القرآن للقراء ٣٢/١ .

(٦) يُنظر معاني القرآن للأخفش ٨٩/١ ، والبحر المحيط ١٩٠/١ .

الآية، حيث يقول: « لو أجزت إضمار الصفة هاهنا (يقصد في الآية) لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد الذي تكلمت فيه »^(١).

ونقول: إنَّ تنظير الكسائي الذي أتى به يخالف الآية، فالإضمار في مثاله ليس كالإضمار في الآية؛ إذ الإضمار عنده يغيّر المعنى، فليس قولك: الذي تكلمت زيداً بإضمار الجار، كقولك: الذي تكلمت فيه زيداً بإظهاره. بخلاف الآية، فإنَّ إضمار حرف الجرّ أو إظهاره لا يخلّ بالمعنى.

يقول الفراء رادّاً عليه دعواه: « وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأنَّ الصفة في هذا الموضع و (الهاء) متفق معناهما، ألا ترى أنّك تقول: آتيك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحداً؟ وإذا قلت: كلمتك، كان غير: كلمتُ فيك، فلمّا اختلف المعنى لم يجوز إضمار (الهاء) مكان (في)، ولا إضمار (في) مكان (الهاء) »^(٢).

وقد فصلّ النحويون الحذف في الظروف وفي غيرها، يقول الأخفش: « والفرق بينهما أنَّ أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها »^(٣).

فترى أنَّ الحذف عندهم مع الظروف جائزٌ كما كان في ظاهره، فكذلك الحذف في مضمرة. فأنت لو قلت: الذي سرّت اليوم، تريد: الذي سرّت فيه، جائز؛ لأنّك تقول: سرّت اليوم، وسرّت فيه. ولو قلت: الذي تكلمت فيه زيداً، لم يجوز الذي تكلمت زيداً؛ لأنّك تقول: تكلمت اليوم وتكلمت فيه، ولا يجوز في قولك: تكلمت فيه زيداً: تكلمت زيداً.

(١) معاني القرآن للفراء ٣٢/١ .

(٢) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٨٩/١ .

هذا فضلاً عن أن ما نُسب للكسائي من إيقاع الحذف في الآية تدريجياً مخالفٌ لما وصلنا من رأيه المنقول؛ لضياح كتبه فلم ينته إلينا كتابٌ يحوي آراءه النحوية، ويحكي لنا الزجاج ذلك الرأي فيقول: « وقال بعض النحويين: إنَّ المحذوف هنا (الهاء)؛ لأنَّ الظروف عنده لا يجوز حذفها، وهذا قول الكسائي »^(١)، كما نقل النحاس قوله: « قال (يقصد الكسائي)، ولكن التقدير: واتفقوا يوماً لا تجزیه نفس، ثم حذف (الهاء) »^(٢).

وقد عزا ابن الشَّجَرِيَّ لسيبويه والأخفش الرأيين السابقين معاً، حيث يقول: « وقال أكثر أهل العربية - منهم سيبويه والأخفش - : يجوز الأمران »^(٣)، أي: حَذَفَ (فيه) دفعةً واحدةً، أو بالتدريج، وهذا ممَّا تتبعه فيه ابن هشام، فقال: « وهو مخالفٌ لما نقل غيره »^(٤). وقال في موضع آخر: « وهو نقلٌ غريبٌ »^(٥). وهذا التعقيب من ابن هشام في محله؛ فما عزا ابن الشَّجَرِيَّ لهما مخالفٌ لما اشتهر من مذهبهما - على ما ذكرناه آنفاً -.

ويظهر من الوقوف على تلك الآية عند الأخفش أن ابن الشَّجَرِيَّ قد أصاب نصف الحقيقة، فالأخفش يجوز في تلك الآية طريقتين في الحذف، يكون المحذوف في الأولى (فيه)، وهو الذي أحسن ابن الشَّجَرِيَّ نقله عنه، وفي الأخرى المحذوف هو (الهاء) الواقعة مفعولاً به على السعة، وهو ما لم يوفق ابن الشَّجَرِيَّ في نقله

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٢٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢١ .

(٣) أمالي ابن الشَّجَرِيَّ ٦/١ .

(٤) المغني ٢/٢٠٩ .

(٥) المرجع نفسه ٢/٣٨١ .

عنه، حيث فَهَمَ وقوع الحذف تدريجيًّا عنده^(١).

وهذا ما لا أراه، فالحذوف عنده هو الهاء فقط، بدون إضمار جارٍ؛ يقول الأخفش: « فنَوَّنَ (اليوم)؛ لأنّه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من صفة اليوم، كأنّه قال: يوماً لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً... وقال قوم: إنّما أضمر (الهاء)، أراد: (لا تجزيه)، وجعل هذه (الهاء) اسماً لليوم مفعولاً، كما تقول: رأيتُ رجلاً يحبُّ زيدٌ، تريد: (يحبُّه زيدٌ) »^(٢).

ثم تابع حديثه بعد ذلك، فقال: « وإن شئتَ حملته على المفعول في السعة، كأنك قلت: واتقوا يوماً لا تجزيه نفسٌ، ثم ألقيت (الهاء)، كما تقول: رأيتُ رجلاً أحبُّ، وأنت تريد (أحبه) »^(٣)، فلا يظهر عنده ذلك التدرج في الحذف. ١٠
وربّما نسب له ابن جنّي وابن الشجريّ ومَن تبعهما القول بإيقاع الحذف على التدرج، ناظرين إلى (الهاء) باعتبارها مفعولاً به على السعة بعد إسقاط حرف الجرّ منها^(٤).

وقد أحسن المهديّ النحويّ المفسّر^(٥) فَهَمَ رأي الأخفش، قال أبو حيان: « قال المهديّ: والوجهان (يعني تقديره: لا تجزي فيه، ولا تجزيه) جائزان عند

(١) أمالي ابن الشجريّ ٦/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٨٨/١ .

(٣) المرجع نفسه ٨٩/١ .

(٤) يُنظر الخصائص ٤٧٣/٢، والاحتساب ١٦٤/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٦/١، وشرح التسهيل ٣١٢/٣، والارتشاف ١٩١٦/٤، والمغني ٣٨١/٢، والمساعد ٢٠٨/٢-٢٠٩، والتصريح ٤٧٧/٣، وحاشية الصبان ٦٣/٣ .

(٥) هو أحمد بن عمّار، أبو العباس المهديّ المقرئ، النحويّ المفسّر، أصله من المهديّة، كان مقدّمًا في القراءات والعربية، وصنف كتبًا مفيدة، منها: التفسير. توفي سنة (٤٤٠هـ).
يُنظر البغية ٣٥١/١ .

سيبويه والأخفش والزجاج»^(١). وإن لم يُصَبِّ فيما نسب له لسيبويه.

- الرأي الثالث: أن المحذوف هو (الهاء) التي هي ظرف زمان جعل مفعولاً

به على جهة التوسع. والتوسع هو جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز، فيصل

الفعل إلى ضميره بنفسه، فينصبه تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً^(٢)، أي (لا تجزيه)،

ثم حُذِفَ ذلك الضمير فصار إلى (لا تجزي)، كما تقول: رأيت رجلاً يحبُّ زيداً،

تريدُ يحُبُّه.

وهذا الرأي هو ما اختاره الكسائي^(٣)، وعدل إليه عن القولين السابقين؛ فراراً

من الوقوع فيما لا يجيزه، وهو حذف حرف الجرّ من الكلام. فقد جاء عند

الزجاج: « وقال بعض النحويين: إنَّ المحذوف هنا (الهاء)؛ لأنَّ الظروف عنده لا

يجوز حذفها، وهذا قول الكسائي »^(٤).

وينقل لنا النحاس قوله: « قال الكسائي: هذا خطأ لا يجوز حذف (فيه)، ولو

جاز هذا لجاز الذي تكلمتُ زيداً، بمعنى: تكلمتُ فيه، قال: ولكن التقدير-

واتقوا يوماً لا تجزيه نفسٌ، ثم حذف الهاء »^(٥). وقد ردّ النحاة عليه ذلك بما أوردناه

آنفاً.

(١) البحر المحيط ١/١٨٩-١٩٠، ويُنظر الدر المصون ١/٣٣٦، وحاشية الشمسي ١٨٩/٢، والجامع

لأحكام القرآن ١/٣٧٧.

(٢) يُنظر أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ص ٣٣٣.

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٢١، والبحر المحيط

١/١٩٠، والجامع لأحكام القرآن ١/٣٧٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٢٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢١.

وتبعه في ذلك الأخفش الصغير^(١) (ت ٣١٥ هـ)، فقد نقل لنا النحاس قوله: « وسمعت علي بن سليمان (يعني الأخفش الصغير) يقول: حروف الخفض لا تُحذف، ولكن نقدر فيه الهاء فقط »^(٢).

ومن الغريب أن ينقل ابن الشجري عن الكسائي نحو هذا، ثم ينسب إليه وقوع الحذف تدريجيًا، حيث يقول: « فقال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أراد أن الجار حُذِفَ أولاً، ثم حُذِفَ العائد ثانيًا »^(٣). وقد أفاد ابن هشام ذلك منه دون أن يعلّق عليه، أو يتعقّب فيه^(٤).

وقد استحسّن مكّي بن أبي طالب هذا الرأي دون أن ينسبه لأحد، يقول معلّقاً على ذلك: « وحذف الهاء أحسن من حذف (فيه) »^(٥). وتبعه في ذلك ابن الأنباري، فجعله الوجه الأوّل^(٦).

أمّا صاحب (ائتلاف النصرّة) فقد اكتفى بنسبة هذا الرأي لجمهور الكوفيين^(٧).

(١) هو أبو الحسن علي بن سليمان، وقد مضى ذكر سبب تلقيبه بالأخفش الأصغر. أخذ عن المبرد وثعلب، ولم يبلغ حدّ الكمال في النحو، فكان يتبرّم من السؤال فيه. له: التثنية والجمع وغيره. يُنظر نشأة النحو ص ١٧٧، ويُنظر أيضاً ص ٤٥ من هذا البحث.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٨/٣.

(٣) أمالي ابن الشجري ٦/١.

(٤) يُنظر المغني ٢٠٨/٢-٢٠٩.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١٣٢/١.

(٦) يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن ٨٠/١.

(٧) يُنظر ائتلاف النصرّة ص ٨٧.

ولم يرتضِ البصريون هذا الرأي في كيفية حذف العائد؛ لأنهم لا يجيزون حذف الهاء، بل المحذوف عندهم هو (فيه) برمتها^(١)، غير أن المسموع من شعر العرب يخالفهم في ذلك، كقول الشاعر:

ويومًا شهدناه سُلِيمًا وعَامِرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٢)
وقول الآخر:

يا رَبِّ يَوْمَ لَوْ تَنَزَّاهُ حَوْلُ أَلْفَيْتَنِي ذَا عَرٍّ وَذَا طَوْلُ^(٣)
وقول الآخر: ٥

* فِي سَاعَةِ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ^(٤) *

– الرأي الرابع: تجويز وجهين معًا في الآية. وسأذكر هنا من أجاز في الآية الكريمة وجهين من القول، دون أن يرجح أحدهما. ومن ذلك: ما نسبته ابن الشجري لأكثر أهل العربية، ومنهم سيبويه والأخفش من جواز حذف (فيه) دفعة واحدة، أو وقوع الحذف تدريجيًا بحذف حرف الجر أولاً، ثم حذف (الهاء)^(٥).

وهذا فيه ما فيه من مخالفته صريح ما جاء في كتابيهما^(٦)؛ مما دعا ابن هشام إلى تعقبه في هذا القول، ووصفه بأنه « نقل غريب »^(٧)، وهو كما قال. وإن

(١) يُنظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/١٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

(٣) أعتذر عن شرح البيت إذ لم أقف على تفسير له . وقد نسبته الفراء لبعض العرب دون تصريح .

يُنظر معاني القرآن ١/٣٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٨٣ .

(٥) يُنظر أمالي ابن الشجري ١/٦ .

(٦) يُنظر الكتاب ١/٣٨٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٨-٨٩ .

(٧) المغني ٢/٣٨١ .

كان من عذر- ذكرناه آنفاً- قد نلتمسه له فيما نسبته للأخفش، إلا أن ذلك لا يتأتى مع رأي سيبويه الذي صرح به عند ذكره للآية من أن المحذوف هو (فيه) برمته.

أما الفراء، والأخفش، والزجاج فقد أجازوا في الآية الكريمة حذف (فيه) وحذف (الهاء)^(١).

وينتهي بنا الحديث في هذه المسألة إلى القول بوقوع الحذف تدريجياً في الآية الكريمة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، وفيما شابهها، نحو قوله تعالى: ﴿حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ونحو قول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرَّ^(٢)

ففيه ملاطفة الصنعة النحوية كما ذكر ابن جني^(٣)، فهذا الوجه هو المختار عنده، إذ يقول: «وقال أبو الحسن: حَذَفَ (في)، فبقي (تجزيه)؛ لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حَذَفَ الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئاً على شيء. وهذا أرفق، والنفس به أَبْسَأُ^(٤)» من أن يُعْتَبَطَ الحرفان معاً في وقت واحد^(٥). وهو اختيار ابن الشجري أيضاً، متابِعاً فيه الكسائي على حد ما ذكره

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٣١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨/١-٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١.

(٢) البيت للتمر بن توَلَّب في الكتاب ١٨٦/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٢٠/١. وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٢/٣، وشفاء العليل ٢٩٠/١، ٧٥٢/٢.

(٣) يُنظر الخصائص ٤٧٠/٢، ٤٧٣.

(٤) أي: أنس به، فهو من بَسَأَ بالأمر، يَبْسَأُ، بَسَأً: أنس به. يُنظر القاموس المحيط، فصل الباء ٤٢/١، ولسان العرب، مادة (بَسَأَ) ٣٤/١.

(٥) المحتسب ١٦٤/٢.

من رأيه في الآية. وقد تبعهما ابن هشام في ذلك^(١).

ولم يعرض كلٌّ من ابن الشَّجَرِيّ وابن هشام للرأي الثالث القائل بحذف (الهاء) وحدها، التي هي مفعول به على السعة؛ لأنَّهما كانا يريان أنَّ هذا هو الرأي الثاني بعينه، فلهذا لم يذكرهما، بينما تنبّه آخرون لما بينهما من فرق دقيق^(٢).

كما لم يعرض ابن هشام أيضاً عند ذكره كيفية الحذف للإشارة إلى مَنْ جَوَّز في الآية وجهين من الحذف كالفرء، والأخفش، والزجاج^(٣).



(١) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٧/١ ، والمغني ٣٨٠/٢ .

(٢) يُنظر ما جاء في الرأي الثالث .

(٣) يُنظر ما جاء في ص ٣٩١ حاشية (١) من هذا البحث .

تقدير (لا) جواباً للاستفهام في قوله تعالى :

﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾

عرض ابن هشام في المغني لقوله تعالى: ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ (الحجات / ١٢)، فقال: « قُدِّرَ أَنَّهُمْ قَالُوا بَعْدَ الاستفهام: (لا)، فقليل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو (هذا).

وقال الفارسي: التقدير: فكما كرهتموه فاكرهوها الغيبة. وضعفه ابن الشَّجَرِيَّ بأنَّ فيه حذف الموصول - وهو (ما) المصدرية - دون صلتها، وذلك رديء. وجملة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ عطف على ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بََعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ على التقدير الأول، وعلى (فاكرهوها الغيبة) على تقدير الفارسي.

وبعدُ فعندي أنَّ ابن الشَّجَرِيَّ لم يتأمل كلام الفارسي؛ فإنه قال: كأنَّهم قالوا في الجواب: (لا)، فقليل لهم: فكَرِهْتُمُوهُ فاكرهوها الغيبة واتقوا الله، فـ(اتقوا) عطف على (فاكرهوها)، وإن لم يذكر كما في ﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ (البقرة / ٦٠) والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوها الغيبة، وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أنَّ (ما تأتينا فُتَحَدِّثُنَا) معناه: فكيف تحدُّثُنَا، وإن لم تكن (كيف) مذكورة اهـ .

وهذا يقتضي أنَّ (كما) ليست محذوفة، بل أنَّ المعنى يعطيها. فهو تفسير

معنى، لا تفسير إعراب»^(١).

يظهر من نصّ ابن هشام ما يلي:

١ - ذكر تقديري حذف وقع في الآية الكريمة:

الأول- قُدِّرَ أَنَّهُمْ قالوا بعد الاستفهام: لا. فقليل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله
 ٥ فاكروهوا، فحذف المبتدأ، وهو (هذا). ولم يُعْنَ بنسبته لأحد.

الثاني- تقدير موصول محذوف، أي: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة. ونسبه
 للفارسي.

٢ - عزا لابن الشَّجَرِيّ تضعيف تقدير الفارسي في الآية؛ لأنَّ فيه حذفاً
 للموصول مع إبقاء صلته، وذلك رديء عنده.

٣ - وصفه قول ابن الشَّجَرِيّ هذا بأنَّه قول مَنْ لم يتأمل كلام الفارسي
 ويتدبره؛ إذ لم يقصد الفارسي تقدير اسم موصول محذوف في الآية دون صلته، وإنَّما
 ذلك تقدير يعطيه المعنى. فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

٤ - نظر ابن هشام لذلك التفسير بحذف (كيف) من (ما تأتينا فتحدثنا)، بجامع
 اقتضاء المعنى ذلك التقدير، دون النظر في سلامته من جهة الإعراب.

١٥ وللوقوف على ما نُسب لابن الشَّجَرِيّ من قول في هذه المسألة، لابدّ من
 الرجوع لأماله، وقد جاء فيها: « وقوله: ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ
 أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ (الحجرات / ١٢)... وفي الكلام اختصارٌ شديدٌ،
 والتقدير فيما أراه أن الجملة التي هي ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ خبرٌ لمبتدأ مقدر، وبعدها
 تقدير كلامين حُذِفَا للدلالة عليهما، كأنَّه قيل: فأكل لحم أخيكم ميتاً كرهتموه،

(١) المغني ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

والغيبة مثله فاكروهوها. والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام؛ لأنّ قوله: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ جوابه: لا. و(لا) إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة... تقديره: لا يُحِبُّ أَحَدٌ مِّنَّا ذَلِكَ، فقليل لهم: فأكل لحم أخيكم ميتًا كرهتموه، والغيبة مثله فاكروهوها. ٥

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيجوز أن يكون قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ معطوفاً على هذا الأمر المقدّر، ويجوز أن يكون معطوفاً على ما تقدّم من الجملة الأمرية في أول الآية، وهي قوله: ﴿أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾، ويجوز أن يكون معطوفاً على الجملة النهية التي هي قوله: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ فإن عطفه على المحذوف المقدّر فحسن، ونظيره قوله: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَاَنْفَجَرَتْ﴾ (البقرة/٦٠). ١٠

التقدير: فضرب فانفجرت، وقد جاء ما هو أكثر من هذا، وهو تقدير معطوفين في قوله - جلّ اسمه! -: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ (البقرة/٧٣) التقدير: فضرّبوه فحيي، وجاء ما هو أشدّ من هذا،... والذي ذكرته من التقديرات والمحذوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى.

١٥ وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ تفسيراً تضمن المعنى دون حقيقة الإعراب، قال الزجاج في تقدير المحذوف: فكما تكرهون أكل لحمه ميتاً، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائباً.

وقال أبو علي في التذكرة: فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً فاكروهوا غيبته، واتقوا الله.

٢٠ وقال الفراء: فقد كرهتموه فلا تفعلوه، يريد: فقد كرهتم أكل لحمه ميتاً فلا تغتابوه، فإنّ هذا كهذا، فلم يُفصح بحقيقة المعنى «^(١)».

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٣٠ وما بعدها .

ويقول في موضع آخر متعقباً الفارسي أيضاً: « والقول عندي أن الذي قدره أبو علي هاهنا بعيد؛ لأنه قدر المحذوف موصولاً، وهو (ما) المصدرية، وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف، ولو قدر المحذوف مبتدأ كان جيداً؛ لأن حذف المبتدأ كثير في القرآن، والتقدير عندي: فهذا كرهتموه، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية لا أمرية كما قدرها، فكأنه قيل: فهذا كرهتموه والغيبة مثله، وإثماً قدرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية التي هي: ﴿ وَأَنْقُوا اللَّهَ ﴾. ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية؛ لأن قوله: ﴿ وَأَنْقُوا اللَّهَ ﴾ عطف على الجملة النهيية التي هي قوله: ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾. وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة... فتأمل ما ذكرته تجده أصوب الكلامين «^(١) .

وبالنظر في الأمالي وغيرها من كتب النحو وأعاريب القرآن يظهر أن للنحاة والمفسرين أقوالاً في تقدير المحذوف في الآية. ومن تلك الأقوال أن الكلام على تقدير: فكما كرهتموه- والهاء عائدة على أكل لحم الأخ ميتاً- فاكرهوا الغيبة.

فوقع في الآية على هذا التقدير عدة حذف: حذف لـ (ما) المصدرية مع إبقاء صلتها، وحذف حرف خافض للمصدر المؤول منها ومما في حيزها، وحذف جملة أمرية قدرت؛ ليعطف عليها الأمر في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْقُوا اللَّهَ ﴾. وقد نسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي.

وهو ما وقفت عليه في كتابه (الحجة)، حيث قال: « فأما الفاء في قوله:

﴿ فَكْرِهِمْوهُ ﴾ فعطف على المعنى، كأنه لما قيل لهم: ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ

(١) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .

يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴿١﴾ قالوا: لا، فقل لهم لما قالوا لا: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ ﴿٢﴾، أي: كرهتم أكل لحمه ميتًا، فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا فكذلك فاكرهوا غيبته. وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ معطوفٌ على هذا الفعل المقدّر «^(١)» .

وهو ما وقفنا عليه في كتاب آخر له، على ما نقل لنا ابن الشجري، إذ يقول: «قال أبو علي في كتابه الذي سَمَّاهُ (التذكرة): «قيل لنا: علام عَطِفَ قول الله - سبحانه وتعالى! - : ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ من قوله: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾؟ فقلنا: المعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله، فقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ عطفٌ على قوله: (فاكرهوا)، وإن لم يُذكر لدلالة الكلام عليه، كقوله: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ (البقرة / ٦٠) أي: فضرب فانفجرت. وقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ كلام مستأنف، وإنما دخلت الفاء لما في الكلام من معنى الجواب؛ لأنَّ قوله: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾ كأنهم قالوا في جوابه: لا، فقال: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ أي: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، فهو جواب لما يدلُّ عليه الكلام من قولهم: لا، فالفاء هاهنا بمنزلتها في الجزاء، والمعنى على: فكما كرهتموه، وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أنَّ قولهم: ما تأتيني فتُحدِّثني، المعنى: ما تأتيني فكيف تُحدِّثني؟ وإن لم تكن (كيف) مذكورة، وإنما هي مقدرةٌ «^(٢)» .

ومَّا يجدر أن ننبه عليه أنَّ الفارسي كان مسبوقاً إلى القول بهذا التقدير بمجاهد، والزجاج؛ فقد أوَّلا الكلام على نحو قريب ممَّا جاء عن الفارسي، حيث يقول مجاهد في ذلك: «لما قيل لهم: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

(١) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٦ / ٢١٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٠٠ .

مَيْتًا ﴿﴾ قالوا: لا، فقل: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ ﴿﴾ أي: فكما كرهتم هذا، فاجتنبوا ذكره بالسوء غائبًا ﴿﴾^(١).

فقدّر في الآية اسمًا موصولاً حُذِفَ وبقيت صلته، وجملّة أمرية أيضًا؛ لتُعطف عليها جملة: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ﴾. وقد تبعه الزجاج في هذا كما يظهر من قوله في نصّ الأماشي السابق، وهو ما ثبت عنه في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)^(٢).

ولم ينل هذا الوجه من التأويل استحسانًا أو رضًى لدى ابن الشجري؛ لتضمّنه حقيقة المعنى فحسب، دون مراعاة ما تقتضيه الصنعة النحوية. ويتجلى ذلك في هذين السببين:

١٠ السبب الأول - حذف الاسم الموصول مع إبقاء صلته

الأصل عند النحاة أنّ كلّ موصولٍ يلزم أن تكون معه صلةٌ تعرفه ويتمُّ بها معناه، وهما متلازمان غالبًا كجزأي الكلمة. وحذف الاسم الموصول من الجملة مع إبقاء صلته مفضوّلاً لذلك البيان المقصود^(٣).

وأقول إنّ حذف الموصولات الاسمية غير (أل)، دون الحرفية غير (أن) من الكلام مع إبقاء صلاتها للنحاة فيه آراء متباينة:

(١) تفسير البغوي ٢٦ / ٢١٦ .

(٢) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٣٧ ، وأماشي ابن الشجري ١ / ٢٣١ .

(٣) يُنظر شرح التسهيل ١ / ٢٣١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٦٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٣٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٤٥ .

الرأي الأول - جواز ذلك مطلقاً

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، ووافقهم الأخفش من البصريين^(١). وجوزوا ذلك للعلم بالمحذوف؛ لأنّ فيما أُبقي من جملة الصلة دليل على ما أُلقي، ومتى دلّ على المحذوف دليل عند النحاة جاز حذفه. وبرأي هؤلاء النحاة أخذ

الرازي، فجوّز في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ (البقرة/ ٢٥٦) حذف الاسم الموصول اكتفاءً بصلته، فذكر في تأويل الآية: «قال النحويون: نظمُ الآية بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والعرب تضرر (التي والذي ومن)، وتكتفي بصلاتها منها... ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَّا إِلَّا لَهُ، مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ (الصفات/ ١٦٤)، أي: مَنْ لَهُ»^(٢).

وربّما كان الفراء أول كوفي نقف على هذا الجواز عنده، فقد صرح به في غير موضع من معانيه^(٣)، ومن ذلك قوله: «وقوله - عزّ وجلّ! -: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نِعِمًّا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ (الإنسان/ ٢٠) يقال: إذا رأيت ما ثم رأيت نعيمًا، وصلح إضمار (ما) كما قيل: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام/ ٩٤) والمعنى: ما بينكم، والله أعلم»^(٤). كما قال به ثعلب من الكوفيين أيضًا، استمع إلى حديثه: «﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام/ ٩٤) - بفتح النون - أي: ما

(١) يُنظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٣٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٥٣، وشرح

التسهيل ١ / ٢٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٦٠، والمساعد ١ / ١٧٨.

(٢) التفسير الكبير ٧ / ١٥.

(٣) يُنظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١، ٣٤٥، ٣٨٤، وغير ذلك.

(٤) المرجع نفسه ٣ / ٢١٨.

بينكم، وبينكم - بضمّ النون - أي: وصلكم»^(١).

واختار هذا الرأي غير الكوفيين أيضاً كأبي عبيدة، والمازني، وابن عطية^(٢)، وابن فارس في حديثه عن (ما): « وقد تكون (ما) مضمرة كقوله - جلّ ثناءؤه! -: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ (الإنسان / ٢٠)، أراد: ما ثمَّ »^(٣).

ونسب ابن مالك هذا الرأي للكوفيين والأخفش، واستصوب رأيهم؛ فقد جاء عنه: « وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون، ووافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون »^(٤). وسرى هذا الرأي عند غيره من المتأخرين كالرضي، وابن عقيل، والأشموني، والصبان، والخضري^(٥).

واحتج هؤلاء المجوزون بما ورد به السماع، وما جاء به القياس. وهو ما صرح به ابن مالك في قوله: « وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول،... لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع »^(٦).

فمّا بيّنه من السماع:

قوله تعالى - وهذه الآية من أقوى حجج المجوزين كما ذكر ابن مالك^(٧) - : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ (العنكبوت / ٤٦) أي:

(١) مجالس ثعلب ١ / ٢٦٣ .

(٢) يُنظر مجاز القرآن ١ / ١٠١ ، ٢ / ٢٢٦ ، ومجالس العلماء ص ١١٠ ، والمحرر الوجيز ١٠ / ٣٦٥ .

(٣) الصاحبي ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٦ . ويُنظر أيضاً شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

(٥) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٦٠ ، والمساعد ١ / ١٧٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ١٧٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٤ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

(٧) يُنظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

والذي أنزل إليكم. فهو على تقدير موصول آخر؛ ليكون مثل قوله:

﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ

مِنْ قَبْلُ﴾ (النساء/ ١٣٦)، يقول السيوطي: «لأنَّ المنزَّل إلينا ليس المنزَّل

إليهم»^(١). وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾

(العنكبوت/ ٢٢) فالكلام على تقدير موصول محذوف يستقيم به المعنى، فقد جاء

في (معاني القرآن للفراء): «يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون في

الأرض ولا في السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى- والله أعلم- ما أنتم بمعجزين في

الأرض، ولا مَنْ في السماء بمعجز. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في

الثانية... ومثله في الكلام: أكرم مَنْ أتاك وأتى أباك، وأكرم مَنْ أتاك ولم يأت زيدا، تريد:

وَمَنْ لم يأت زيدا»^(٢). ونحو هذا في القرآن الكريم كثير.

وذكر ابن مالك أيضاً أنَّ خير ما يُستدلُّ به على جواز حذف الموصول دون

صلته قوله - صلى الله عليه وسلم! -: «مثل المهجر كالذي يهدي بدنة، ثم

كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً ثم دجاجة ثم بيضة»^(٣)؛ فإنَّ فيه حذف الموصول

وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأنَّ التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، كالذي يهدي

دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة. وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فإنَّ

يُحذف الموصول وتبقى الصلة بكاملها- أحقَّ بالجواز وأولى»^(٤).

أمَّا ما ورد في ذلك من شعر فأكثر من أن يُحصى، يقول ابن الأنباري في

جوابه على الكوفيين: «وإذا جاز هذا عندكم- يقصد حذف الموصول دون صلته- في

(١) الهمع ١ / ٣٠٦.

(٢) ٢ / ٣١٥.

(٣) سنن النسائي الكبرى، باب التهجير إلى الصلاة، الحديث رقم (٩٣٦) ١/٣٠١.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٧.

القرآن ففي ضرورة الشعر أولى»^(١). ونورد من تلك الشواهد:

قول حسان بن ثابت - رضي الله عنه -:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟^(٢)

وقول الآخر:

فَوَاللَّهِ مَا نَلْتَم وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ مُعْتَدِلٌ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٌ^(٣)

وقول الآخر:

مَا الَّذِي دَابُّهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ ، يَسْتَوِيَانِ^(٤)

وقول الآخر :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(٥)

فالتقدير فيهنَّ على التوالي: ومن يمدحه، ما الذي نلتَم وما الذي نيلَ منكم، والذي هواه أطاع، وأن أحضر.

كما وقع ذلك في سعة كلامهم أيضاً، كقول بعض العرب: تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، أي: أن تسمعَ .

١٠. أَمَّا مَا يَعْضُدُهُ مِنْ أَدَلَّةِ الْقِيَاسِ، فَيُظْهِرُ فِيهِ الْآتِي:

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٢٢ .

(٢) ديوان الشاعر ص ٧٦. ويُنظر المقتضب ٢ / ١٣٧، والأصول في النحو ٢ / ١٧٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٦، والمغني ٢ / ٣٩٤، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٩٨ .

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه! - في الدرر اللوامع ١ / ٢٩٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٣٠٩. ولحسان بن ثابت - رضي الله عنه! - في شرح التسهيل ١ / ٢٣٥، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المغني ٢ / ٤١٧، والهمع ١ / ٣٠٦ .

(٤) البيت لم يُعرف قائله؛ فهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٧، وشرح التسهيل

١ / ٢٣٥، والمغني ٢ / ٣٩٥، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٩٨ .

(٥) البيت لطرفة بن العبد البكري في الكتاب ٣ / ٩٩، والمقتضب ٢ / ٨٥، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٦٠ .

أولاً- جَوَزَ النحاة حَذْفَ بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاءً أو عيناً كشية وسه، وليس حَذْفُ الموصول من صلته بألِزَقَ منهما^(١).

ثانياً- أنْ حَذَفَ (أنْ) مكثفٌ بصلتها جائز بإجماع، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه. وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي^(٢).

ثالثاً- الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه. وحذف المضاف إذا عُلِمَ جائز^(٣) كقوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف: ٨٢) أي: أهل القرية، وهذا جارٍ على ما أشبهه. ولقد جَوَزَ سيبويه حذف جملة الصلة، مستشهداً بقول العجاج:

* بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي *^(٤)

إذ يقول: « فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم »^(٥).

وأقول: ومثله الموصول، فليس حذف المضاف إذا عُلِمَ في كلامهم بأشد من حذف الاسم الموصول.

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٦١ .

(٢) يُنظر شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٩٧ .

(٣) يُنظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها ، والجمع ١ / ٣٠٦ .

(٤) وعجزه : * إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ * .

البيت في ديوان الشاعر ١ / ٤٢٠ . ويُنظر الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، ٣ / ٤٨٨ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٤٧ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٤٧ .

الرأي الثاني - جواز الحذف متى عطف على مثله

هذا ما صرح به ابن مالك - في رأي آخر له - في (الكافية الشافية):

وَرَبَّمَا أَسْقَطَ مَوْصُولٌ عُرِفَ بِسَابِقٍ عَلَيْهِ سَاقِطٌ عُطِفَ^(١)

وهو ما أفصح عنه في شرحها أيضاً، فشرط حذف الموصول أن يكون مدلولاً

عليه، بأن يُعْطَفَ على موصول قبله^(٢)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا

بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (العنكبوت / ٤٦)، أي: والذي أنزل إليكم،

وقول حسّان - رضي الله عنه ! - :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟^(٣)

« أي: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمدحه منّا سواء »^(٤).

ومثله قول الآخر:

مَا الَّذِي دَابَّهُ احْتِاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ ، يَسْتَوِيَانِ^(٥)

أي: والذي هواه. ويمتنع حينئذ عنده - على ما ذكره من شرط - قول الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا نَلْتُمُ وَمَا نِيْلٌ مِنْكُمْ مُعْتَدِلٌ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٌ^(٦)

وتبعه في ذلك أبو حيان، فقد جاء عنه: « وحذف الموصول الاسمي غير

(أل) عند من يذهب إلى اسميتها لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب، وإن

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٠٨ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ١ / ٣١٣ ، والمغني ٢ / ٣٩٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٠٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٤ .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٠٥ .

(٦) سبق تخريجه ص ٤٠٥ .

كان البصريون لا يقيسونه فقد قاسه غيرهم»^(١). واشترط ما ذكره ابن مالك من شرط أيضاً، فقال: «وقرأ ابن أبي عبله: ﴿إِلَّا وَسِعَهَا﴾»^(٢) (البقرة/ ٢٨٦) جعله فعلاً ماضياً، وأولوه على إضمار (ما الموصولة) ... وفيه ضعف من حيث حذف الموصول دون أن يدلّ عليه موصول آخر. يقابله قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟^(٣)

٥ أي: ومن ينصره. فحذف (مَنْ) لدلالة (مَنْ) المتقدمة، وينبغي ألا يقاس حذف الموصول لأنه وصلته كالجاء الواحد»^(٤).

كما يقول في موضع آخر عند تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾»^(٥) (البقرة/ ٢٧٠): «في قوله: ﴿مِنْ نَذْرٍ﴾ دلالة على حذف موصول اسمي قبل قوله: ﴿نَذَرْتُمْ﴾ تقديره: أو ما نذرتُمْ مِنْ نَذْرٍ؛ لأنَّ ﴿مِنْ نَذْرٍ﴾ تفسير وتوضيح لذلك المحذوف؛ وحذف ذلك للعلم به، ولدلالة (ما) في قوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾ عليه»^(٥)

(١) البحر المحيط ١ / ٤٦٦ .

(٢) يُنظر الحجة في القراءات السبع ص ٨٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٦٧ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٠٥ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٣٦٧ .

(٥) المرجع نفسه ٢ / ٣٢٢ .

الرأي الثالث: المنع مطلقاً

وهو مذهب البصريين^(١)؛ فهذا ما يفهم من قول سيبويه: « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم، يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريدون: ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله- تعالى جده! -: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ (النساء / ١٥٩) »^(٢).

وهو ما ذكره المبرد، وتبعه فيه ابن السراج أيضاً^(٣)، فقد جاء عن المبرد: « فالقول عندنا أن (مَنْ) مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع على لفظ واحد. وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى: ومن في الأرض، وليس المعنى عندي كما قالوا »^(٤).

كما صرح به الزجاج، والنحاس، والفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن الحاجب^(٥)، يقول الزمخشري في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نِعِيمًا ﴾ (الإنسان / ٢٠): « ومن قال معناه (ما ثم) فقد أخطأ؛ لأن (ثَمَّ) صلة لما، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة »^(٦).

(١) يُنظر المقتضب ٢ / ١٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠٣، وشرح التسهيل ١ / ٢٣٥،

والارتشاف ٢ / ١٠٤٥، والمساعد ١ / ١٧٨، والهمع ١ / ٣٠٦.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٥.

(٣) يُنظر الأصول في النحو ٢ / ١٧٧ - ١٧٨.

(٤) المقتضب ٢ / ١٣٧.

(٥) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٥٨، ٥ / ٢٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠٣، وكتاب

الشعر للفارسي ٢ / ٤٢٨، والخصائص ٢ / ٣٧٠، والمغني ٢ / ٤١٨، والكشاف ٤ / ١٧٠، والإنصاف

في مسائل الخلاف ٢ / ٢٩٩، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٣٥.

(٦) الكشاف ٤ / ١٧٠.

فإن ورد على البصريين ما يخالفهم عدُّوه ضرورة^(١)، فقد جاء عن ابن الأنباري:
« وحذفُ الاسم الموصول يجوز في الضرورة، قال الشاعر:

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى
لَكُمْ قَبْضَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا^(٢)

أراد: من أثرى ومن أقترا، فحذف للضرورة^(٣). وأشار إلى هذا أبو حيان أيضاً، فقد جاء عنه: « وهذا - حذف الموصول مع إبقاء صلته - عند البصريين لا يكون إلا في الشعر، لأن فيه حذف الموصول وإبقاء صلته^(٤). وهو ما علّق به الدماميني أيضاً على ما جاء من شواهد يحتمل ظاهرها حذف الموصول مع إبقاء صلته، حيث قال: « وهذا كله مخصوصٌ بالشعر عند البصريين^(٥). »

وخرجه بعضهم على غير ذلك، فليس الكلام عندهم من قبيل حذف الموصول وإبقاء صلته دالةً عليه، وإثما من قبيل حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه؛ لأنها دالةٌ عليه^(٦). وقد علّل ابن الحاجب ذلك، فقال: « لأن الصفة تدلّ على الذات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتأكيد؛ لأنها تابعة للموصوف في ذلك. والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرفّ، فلو حذف لكانت الجملة نكرةً فيختل المعنى^(٧). »

ومن هذا ما جاء في تأويل بيت حسّان - رضي الله عنه! -:
أَمِنْ يَهْجُؤْ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟^(٨)

(١) يُنظر الهمع ١ / ٣٠٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٣ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٢١ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ١٤٧ .

(٥) تعليق الفرائد ٢ / ٢٩٩ .

(٦) يُنظر المقتضب ٢ / ١٣٧ ، والأصول في النحو ٢ / ١٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١١٦٥ ،

وأوضح المسالك ٣ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٧) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٣٥ .

(٨) سبق تخريجه ص ٤٠٥ .

فقد قال المبرد: « إنما المعنى: وَمَنْ يمدحه وينصره. وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل (مَنْ) نكرة، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف. فكأنه قال: وواحدٌ يمدحه وينصره؛ لأنَّ الوصف يقع في موضع الموصوف، إذا كان دالاً عليه »^(١). وقد رُدَّ ذلك بأنَّ إقامة الوصف إن كان جملةً أو شبهها مقام الموصوف مشروط بكون الموصوف بعض اسم متقدم مخفوض بـ (من) أو (في)^(٢)، كما جاء في قول الشاعر:

لو قلتُ ما في قومها لم تِثْمَ يفضُّلها في حَسَبٍ ومِيسَمٍ^(٣)

أي: ما في قومها أحدٌ يفضلها.

وإلى الرأي الثالث مال ابن الشجريّ فيما يبدو من موقفه مع أبي علي الفارسي، فقد ضعّف رأيه في تقدير الكلام في الآية على: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة؛ لأنَّ فيه حذفَ الاسم الموصول مع إبقاء صلته دون أن يُعطَف عليه موصول سابق، أو يُدَلَّ عليه بشيء. ولهذا وغيره لم يرتضِ ابن الشجريّ هذا التأويل، ووصفه بأنّه تفسير تَضَمَّن المعنى دون حقيقة الإعراب^(٤).

وإن ظهر من كلام ابن هشام في (المغني) موافقته لابن الشجريّ في عدم إجازته حذف الاسم الموصول دون صلته، فقد اعترضه في فهمه تقدير الكلام

(١) المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٢) يُنظر المقتضب ٢ / ١٣٧ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٧ ، وشرح التسهيل

٣ / ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٧٣ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ١ / ٢٣١ .

عند الفارسي. ووصف كلامه بأنه قولٌ مَنْ لم يتأمل كلام الفارسي. ووجه ذلك عنده أن الفارسي لم يقصد حذف الاسم الموصول في الآية، وإنما ذلك التقدير استدعاه المعنى فحسب، دون أن يُراعَى فيه ما تقتضيه الصناعة النحوية. ونظر لذلك بتقدير (كيف) في (ما تأتينا فتُحدِّثنا) بأنه تقديرٌ يتطلبه المعنى كذلك، استمع إلى قوله بعد أن ذكر رأي الفارسي: « والمعنى: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة، وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أن (ما تأتينا فتُحدِّثنا) معناه فكيف تُحدِّثنا، وإن لم تكن (كيف) مذكورة اهـ.

وهذا يقتضي أن (كما) ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب ^(١). وهو ما صرح به ابن الشجري في قوله: « وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله: ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ تفسيراً تضمن المعنى دون حقيقة الإعراب ^(٢) ».

فهل يظهر من كلام ابن هشام هنا تأملٌ مختلفٌ لكلام الفارسي؟ كلا، فكلاهما أرجأ ذلك التقدير إلى المعنى دون الإعراب. إلا أن ابن هشام أراد أن ينبّه إلى أن ما يُقدّر للمعنى، لا يلزم فيه مراعاة صحّة الإعراب.

ويؤيد ما ذكرناه من عدم قصد الفارسي، ومن قبله الزجاج إلى حذف الاسم الموصول مع إبقاء صلته في آية سورة الحجرات، وأن ما ذكره ما هو إلا تقدير اقتضاه المعنى فحسب، ما جاء في صريح قولهما. فقد جاء عن الزجاج عند تعرّضه لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ (الإنسان: ٢٠): « وقيل المعنى: وإذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيمًا. وهذا غلط؛ لأنّ (ما) موصولةٌ بقوله (ثمّ) على هذا التفسير، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن (رأيت) يتعدى في

(١) المغني ١ / ٣٣٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٣١ .

المعنى إلى (ثُمَّ) «^(١) .

ونحواً من ذلك صرّح به الفارسي في تعليقه على بيت الكتاب:
وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٢)

حيث قال: « لا يجوز أن يكون قوله: (إِلَّا الْفَرَقْدَانِ) على: إِلَّا أن يكون الفرقدان، وإنما لم يجز هذا؛ لأنك لا تحذف الموصول وتدع الصلة؛ لأن الصلة تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول، فإذا حذفت الموصول، لم يجز حذفه وذكرك ما يكون إيضاحاً له. ونظير ذلك (أجمعون) في التأكيد، لا يجوز أن تذكره، وتحذف المؤكّد »^(٣).

والذي يظهر لي - بعدما ذكرنا - أن تقدير اسم موصول في الآية الكريمة: ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ممتنع عند البصريين، أو عند غيرهم ممن يجوز حذف الموصول مع إبقاء صلته؛ وذلك لعدم كشف السياق عن موصول محذوف سواء بدلالة موصول آخر عليه، أو نحو ذلك. ومتى لم يدل على المحذوف دليل امتنع حذفه؛ لمنافاته لغرض وضع الكلام. والذي سوّغ قبول حذفه هنا قصد تفسير المعنى، ولا يلزم - كما ذكرنا قبل - في مثل هذا مراعاة ما تقتضيه صناعة الإعراب، وهو ما نبّه عليه ابن هشام، وهو الصواب.

١٥

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٦١ .

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨ . ويُنظر الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، وشرح المفصل

٢ / ٨٩ . وقيل : لحضرمي بن عامر الأسدي في الحماسة البصرية ٢ / ٤١٨ . وقيل : لعمر بن

لحضرمي في شرح شواهد المغني ١ / ٢١٦ ، وخزانة الأدب ٣ / ٤٢٦ .

(٣) كتاب الشعر ص ٤٢٨ .

السبب الثاني - تقدير جملة محذوفة ليعطف عليها قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾

إنَّ في تقدير الفارسي للكلام عطفًا لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ على جملة غير مذكورة في الكلام. وقد قُدِّرَتْ تلك الجملة المحذوفة أمريةً لتُعطف عليها الجملة الأمرية التي هي: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، فالتقدير: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة واتقوا الله. ولم يرتضِ ابن الشَّجَرِيّ هذا؛ لأنَّ فيه تكلف العطف على جملة محذوفة، مع إمكان العطف على ما هو أولى، إذ يقول: «وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة»^(١).

فقد جوّز في عطف قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ وجهين:

الأول - أن تكون تلك الجملة معطوفة على ما تقدّم من الجملة الأمرية في

١٠ أول الآية، وهي قوله: ﴿أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾.

والثاني - أن تكون معطوفة على الجملة النهيية التي هي قوله: ﴿وَلَا يَغْتَبَ

بَعْضُكُم بَعْضًا﴾^(٢).

وقد استظهر أبو حيان هذين الوجهين في العطف^(٣). كما حكى بعضهم وجهًا آخر في عطف تلك الجملة، ذاك هو عطفها على جملة (فكرهتموه)؛ لأنَّ

معناها الأمر، وإن كان لفظها لفظ الخبر، أي: فاكروهوه^(٤)، وقد اعترض الفارسي

هذا الوجه، قال: «لأنَّ لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كلِّ موضع، ولأنَّ

قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣ / ١٠١ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، ٣ / ١٠١ .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٨ / ١١٥ .

(٤) يُنظر الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٣٤٠ ، والبحر المحيط ٨ / ١١٥ ، والدر المصون ٦ / ١٧١ .

صحيح»^(١). بينما لم يمنعه أبو حيان محتجاً بأنَّ وَضَعَ الماضي موضع الأمر شائع في لسان العرب، كقولهم: اتقى الله امرؤً فعلَ خيراً يثبُّ عليه، أي: ليتق الله امرؤً^(٢).

لكن ما يدعو للعجب هنا رفض ابن الشجري عطف جملة (اتقوا الله) على الجملة الأمرية المقدرة، إذ يقول: « والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية لا أمرية، كما قدَّرها »^(٣)، كما يقول أيضاً: « ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية »^(٤).

وهو عين ما أجازاه في الموضع الأول من الاعتراض، حيث يقول: « فإن عطفتُ على المحذوف المقدّر فحسن »^(٥). بل نظر له بما وقع في قوله تعالى: ﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾ (البقرة / ٦٠)، إذ التقدير: فضرب فانفجرت.

والصواب جواز ذلك بلا قبح، فأمثلة حذف المعطوف عليه كثيرة في كتاب الله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ (البقرة/ ٧٣) التقدير: فضربوه فحيي. بل أوصلها بعضهم إلى تقدير ثلاثِ جملٍ معطوفةٍ في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ (يوسف/ ٤٥)، ثم قال: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ (يوسف/ ٤٦)، فالتقدير: فأرسلوه فأتى يوسف، فقال له: يوسف أيُّها الصديق.

ولم يُعَنَّ ابن هشام في (المغني) بحكاية إنكار ابن الشجري هذا السبب،

(١) الحجّة للقراء السبعة للفارسي ٦ / ٢١٢ .

(٢) يُنْظَرُ البحر المحيط ٨ / ١١٥ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٠٠ .

(٤) المرجع نفسه ٣ / ١٠١ .

(٥) المرجع نفسه ١ / ٢٣١ .

واقصر على السبب الأول فقط.

وفي مقابل هذا تعقب أبو حيان الفارسي في هذا الوجه دون الأول، فقال: « وفيه عجرفة العجم »^(١). أمّا الزركشي فقد نقل عن ابن الشجري اعتراضه على الفارسي بهذين السببين معاً^(٢)، دون أن يعترضه أو يعلق بشيء، فكأنه مقرر له.

والمقول بوقوع الفاء في الآية عاطفة على محذوف ذهب إليه آخرون أيضاً كالمذاني، فتقدير الكلام عنده: بل عافته نفوسكم فكرهتموه^(٣)، وكذا العكبري ففي أحد تقديره يقول: « عرض عليكم ذلك فكرهتموه »^(٤).

والذي يظهر أنّ العطف على لفظ محذوف أمرٌ سائغٌ لا مانع منه، وكثرة الشواهد القرآنية تعضده، يقول ابن الشجري: « فحذوف القرآن كثيرة عجبية »^(٥). لكن هذا لا يمنع كونه خلاف الأصل. ومتى أمكن العدول عنه، والصيرورة إلى الذكر كان ذلك مستحسنًا؛ لأنّه الأصل.

وللخروج عن السببين السابقين ذهب ابن الشجري إلى أنّ جملة (فكرهتموه) خبرٌ لمبتدأٍ مقدّرٍ بـ (هذا)، وبعده تقدير كلامين حُذِفَا اختصاراً للدلالة عليهما. فكأنّه قال: فهذا- أي أكل لحم أخيكم ميتاً- كرهتموه، والغيبة مثله فاكروها. ١٥

ويرى ابن الشجري أنّ ما ذهب إليه من تقدير أصوب من تقدير الفارسي؛

(١) البحر المحيط ٨ / ١١٥ .

(٢) يُنظر البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٩٥ .

(٣) يُنظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٣٤١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٧١ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٣١ .

لاشتماله على حقيقة المعنى والإعراب معاً^(١).

أمّا ابن هشام فقد اختار تقديرًا يقرب ممّا جاء به ابن الشجريّ دون أن ينسبه لأحد، حيث يقول: «قُدِّرَ أَنَّهُمْ قالوا بعد الاستفهام: (لا)، فقليل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكروها، ثم حُذِفَ المبتدأ وهو (هذا)»^(٢).

وقوله فيما تقدم (والغيبة مثله فاكروها) ليس قصده التقدير، بل قصده أن المعنى عليه؛ بدليل أنه لم يعطف قوله: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ﴾ على (فاكروها)^(٣).

وعلى كلا القولين - قول الفارسي وقول ابن الشجريّ - وقعت الفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ عاطفة^(٤) لهذه الجملة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام؛ لأنّ قوله: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ جوابه: لا. و(لا) إنّما تقع في الجواب نائبة عن جملة. أي: لا يحبُّ أحدٌ منّا ذلك. فقليل لهم: فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا فكذلك فاكروها غيبته على تقدير الفارسي، أو فأكل لحم أخيك ميتًا كرهتموه والغيبة مثله فاكروها على تقدير ابن الشجريّ.

هذا وفي تلك الفاء، وما تعطيه للسياق من معنى أقوال أخر:

الفاء في الآية هي فاء الفصيحة:

ذهب الزمخشري إلى أن المعنى: فقد كرهتموه واستقرّ ذلك. ففيه معنى الشرط، أي: إن صحّ هذا - وهو كره أحدكم أكل لحم أخيه ميتًا - فقد كرهتموه^(٥). وقد اضطرّ لتقدير (قد) ليصحّ دخول الفاء على الفعل الماضي. وبمثل هذا قال البيضاوي، وأبو السعود^(٦).

(١) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٣١ .

(٢) المغني ١ / ٣٣٥ .

(٣) يُنظر حاشية الدسوقي ١ / ١٧٩ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ١ / ٢٣٠ ، والحجّة للقرّاء السبعة للفراسي ٦ / ٢١٢ .

(٥) يُنظر الكشف ٤ / ١٥ .

(٦) يُنظر تفسير البيضاوي ٥ / ٢١٩ ، وتفسير أبي السعود ٨ / ١٢٢ .

فالفاء هي فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن شرط مع الأداة، والمعنى: فتحققت بوجوب الإقرار عليكم، وبأنكم لا تقدرون على دفعه وإنكاره؛ لإباء البشرية عليكم أن تحدوه كراهيئكم له وتقذركم منه، فليتحقق أيضاً أن تكرهوا ما هو نظيره من الغيبة، والطعن في أعراض المسلمين^(١).

٥ وهم مسبوقون في هذا الرأي بالفراء - غير أننا لم نلقَ عنده تصريحاً بتسمية تلك الفاء على غرار ما صنع الزمخشري - حيث يقول: «أي فقد كرهتموه فلا تفعلوه»^(٢).

هذا ولم يستحسن ابن الشجريّ هذا التقدير؛ لأنه لا يرى فيه إفصاحاً بحقيقة المعنى المقصود^(٣). وهو رأي منفرد به فيما يبدو؛ فلم أقف عليه عند أحد من سابقيه أو اللاحقين له. بل ذهب أبو حيان إلى نقيض ذلك فيرى أن تقدير الفراء هو من أسهل ما قيل في الآية، وأقلها كلفة، وأجراها على قواعد العربية، بينما وصف قول الزمخشري السابق بأن فيه عجرفة العجم^(٤).

كيف ذلك؟ وهو هو تقدير الفراء، وإن لم يكن من الفراء تصريح بإضمار الشرط. فكلام أبي حيان يحمل تناقضاً بيناً. وربما كان سبب ذلك تصريح الزمخشري بإضمار الشرط وأدواته، وذلك مما لا يرتضيه أبو حيان^(٥)؛ لعدم ثبوته في كلام العرب^(٦)، كما لم يُجزْ إضمار (قد)؛ لأنه لا يكاد يُحفظ من لسانهم

(١) يُنظر الكشف ٤ / ١٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣ / ٧٣ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ١ / ٢٣٢ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٨ / ١١٥ .

(٥) يُنظر المرجع نفسه ٧ / ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٦) يُنظر المرجع نفسه ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ٣٩٠ .

ذلك، وإنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بدّ من إظهار (قد) ^(١).

الفاء في الآية هي فاء السببية:

ذهب ابن الحاجب إلى أنّ الفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ مشكلة هنا؛ لافتقارها إلى كلام سابق عليها يكشف عن معناها، لأنّ كونها سببية يعوزها إلى أن يقدّر قبلها ما هو سبب لما ذكر بعدها، وكونها عاطفة يعوزها إلى جملة تُعطف عليها.

لكنه انتهى بعد ذلك إلى أنّ الفاء هنا للسببية؛ لاقتضاء الكلام ذلك؛ لأنّ معنى (أُحِبُّ أَحَدَكُمْ) نفي الحبّ، حيث أنّ همزة الإنكار تفيد نفي الحصول. فلمّا كان المعنى: ما يحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً، ذكر ما هو مسبب عن هذا المنفي، وهو تحقق الكراهية وثبوتها ^(٢).

وقد سبقه إلى القول بسببية الفاء في (فكرهتموه) الرازي، إذ يقول: «الفاء تقتضي وجود تعليق... أن يكون ذلك التعلّق هو تعلّق المسبب بالسبب وترتبه عليه، كما تقول: جاء فلان ماشياً فتعب، لأنّ المشي يورث التعب. فكذا قوله (ميتاً)؛ لأنّ الموت يورث النفرة إلى حدّ لا يشتهي الإنسان أن يبيت في بيت فيه ميت، فكيف يقربه بحيث يأكل منه» ^(٣).



١٥

(١) يُنظر البحر المحيط ١ / ٣٩٠ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الحاجب ١ / ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) التفسير الكبير ٢٨ / ١١٦ .

الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله في قوله:

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ

عقد ابن هشام أحد أبواب (المغني) في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وقد بلغت عشر جهات. ورد اسم ابن الشجري في ثلاث منها، أولاها الجهة الثانية: وهي أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة^(١)، وقد ذكر ابن هشام فيها: «الثاني - قول بعضهم في (إذ)

من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر / ١٠] إنها ظرفٌ للمقت الأول، أو الثاني. وكلاهما ممنوع؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمتقوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمتقونها في الآخرة... وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله:

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٢)

إن الباء متعلقة بـ (قضائه)، لا بـ (وقوف) ولا بـ (ينتظرن)؛ لئلا

(١) يُنظر المغني ٢ / ٢٦٣ .

(٢) الضاحي من الأرض : الظاهر البارز ، والغداة : الأرض الطيبة التربة ، والضافر : الرجل الساكت ومن الإبل المسك عن الجرّة . والبيت للشماخ في ديوانه ص ١٧٧ . ويُنظر الجمل في النحو للزجاجي ص ١٢٢ ، وأما ابن الشجري ١ / ٢٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٩٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ١٦٥ . وبلا نسبة في المقتضب ١ / ١٥ ، والمغني ٢ / ٢٦٤ . وروايته في المغني وشرح شواهد المغني على (بضاحي غداة) ، بينما جاءت روايته على (بضاحي غداة) فيما سواهما - مما ذكرنا - .

يفصل بين (قضائه) و (أمره) بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمره) معمولاً لـ (قضى) محذوفاً لوجود ما يعمل^(١).

هذا ما قاله ابن هشام، ونستخلص من نصّه ما يلي:

١- منع ابن هشام تعلّق الظرف في الآية الكريمة بالمصدر الأول (لمقت الله)،
أو المصدر الثاني (لمقتكم)؛ أمّا الأول فلفساد الصناعة به، وأمّا الثاني فلفساد المعنى.

٢- اختيار جماعة منهم الزمخشري تعلّق الظرف بالمصدر الأول (لمقت)،
دون التنبيه لما يستلزمه ذلك من الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله.

٣- ذكر ابن هشام أنّ قوله (بضاحي) في بيت الشاعر متعلّق بـ (وقوف)،
أو بـ (ينتظرن) فوق الفصل به بين المصدر (قضاء) المضاف لفاعله (وهو الصغير المتصل به) ومفعوله (أمره)، وهو أجنبي منه.

٤- أورد ما ذكره النحاة من رأي في تخريج البيت السابق، ويتجلى ذلك في قولين:

(أ) تعليق الجارّ والمجرور بالمصدر (قضاءه)، لا بـ (وقوف) ولا
بـ (ينتظرن). فلا يعدّ (الجارّ والمجرور) على هذا أجنبيّاً منه.

(ب) تقدير عامل محذوف ناصب لـ (أمره)، بدلاً من المصدر المذكور.

٥- يبدو من كلامه نسبته القول الأول للنحويين، كما ينبئ - أيضاً - عن موافقته لهم.

٦- عزوه القول الثاني لابن الشجري وغيره، مع عدم قبوله، وردّه على قائله.

(١) المغني ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

وكالعادة لا بدّ من الرجوع للأمالي؛ لنقف على صحّة ما نُسِبَ لابن الشَّجَرِيّ من رأي، فقد جاء فيها: « ومثله قول الشَّمَاخ:

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عِذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

أي: ينتظرن قضاءه أمره... وفي البيت فصلٌ بالأجنبي بين المصدر ومنصوبه، لأنّ قوله: (بضاحي عِذَاة) متعلّق بـ (وقوف) أو (ينتظرن)، فهو أجنبي من المصدر الذي هو (قضاء)، فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر، كأنّه لما قال: (ينتظرن قضاءه بضاحي عِذَاة) أضمر (يقضي)، فنصب به (أمره)^(٢).

يتبين من كلام ابن الشَّجَرِيّ هذا صحّة ما نسب له ابن هشام، كما يظهر إنكاره الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، حيث عمد - في بيت الشَّمَاخ - إلى تقدير فعلٍ محذوفٍ ناصبٍ لـ (أمره)، بدلاً من المصدر المذكور؛ تخلصاً من دعوى الفصل بالأجنبي.

وأقول:

يتفق ابن الشَّجَرِيّ وابن هشام في منع الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، وهو رأي جمهور النحويين. فهم يُعملون المصدر المقدّر بالحرف المصدرية مع الفعل^(٣) عملَ فعله حملاً عليه باعتباره الأصل له، وقيل: لشبهه إيّاه في المعنى؛

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٠ .

(٢) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١ / ٢٩٦ .

(٣) فيقدّر بـ (أن) مع الفعل في الماضي أو المستقبل ، وبـ (ما) مع الفعل في الحال . فالأول كقولك : (أعجبتني ضربك زيداً) ، و (يعجبني ضربك عمراً) . فإنّه يصحّ أن تضع مكان الأول : أعجبتني أن ضربت زيداً ، ومكان الثاني : يعجبني أن تضرب عمراً .
والثاني - كقولك : (يعجبني ضربك زيداً الآن) فيحلّ محلّه (ما) والفعل ؛ لأنّه في الحال ، فتقول : (يعجبني ما تضرب زيداً الآن) .

وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث. ولأجل تقديره بالحرف المصدر مع

الفعل عُوْمِلَ معاملة الموصول مع صلته^(١)، يقول ابن مالك:

وَهُوَ مَعَ المَعْمُولِ كَالْمَوْضُولِ مَعَ صَلَاتِهِ فِيمَا أُجِيزَ وَامْتِنَعَ^(٢)

فكما لا يجوز تقديم صلة الموصول عليه، أو الفصل بينهما بأجنبي لا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، فالمصدر كالموصول، ومعموله كالصلة.

وعرّف بعضهم الأجنبي بأنه ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه، ولا بواسطة.

وقولهم: (بلا واسطة) ليدخل فيه تابع معموله؛ لما في الفصل من التفرقة بين

الشيء وأجزائه^(٣). كما فسّره الصبان، بقوله: « وهو ما ليس متعلقاً بالمصدر، ولا

متمماً له كالمبتدأ، أو الخبر، وفاعل المصدر »^(٤). وقد استثنى ابن الحاجب من

الفصل بالأجنبي الجمل المعترضة، فأجراها مجرى غير الأجنبي، كما يظهر في قوله:

« الأجنبي هو الجزء المستقل بنفسه، غير الجمل المعترضة، كالمبتدأ، والخبر،

والفاعل، والمفعول... وإثما أُجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة؛ لأنها مستقلة

بنفسها، فكأنَّ الفصل بها عرض بين الجزأين لغرض، مع أنَّه لا لبس في أنَّ الجملة

المعترضة ليست تتمة لأحد الجزأين لاستقلالها »^(٥). وأما غير الأجنبي فهو ما تعلق

(١) يُنظر الخصائص ٣ / ٢٥٦، والمقتصد ١ / ٥٥٧، وشرح المفصل ٦ / ٦٧، وشرح ألفية ابن

معط ٢ / ١٠١٢، وشرح التسهيل ٣ / ١١٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٨،

والبحر المحيط ٧ / ٤٥٢ - ٤٥٣، والمساعد ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣، والهمع ٥ / ٧٠، والإتقان في

علوم القرآن ١ / ٥٣٦، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٨.

(٣) يُنظر المقتصد ١ / ٥٥٧، وشرح المفصل ٦ / ٧٦، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠١٢.

(٤) حاشية الصبان ٢ / ٢٩١.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٥١-٧٥٢.

بالمصدر، وكان متمماً له^(١).

فإن وقع ما يوهم ظاهره الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله كما في بيت الشماخ:

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عِذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٢)

أوله النحاة، استمع إلى قول ابن مالك:

وَالْبُدُورِ أَحْكُمَ عَلَى الَّذِي يَرِدُ بِغَيْرِ ذَا أَوْ حَاوِلِ الْعُذْرَ تَجِدُ^(٣)

أي: ينبغي - كما ذكر ابن مالك - أن يتلطف له فيما يؤمن معه الخطأ، ويثبت به

الصواب^(٤)، فيؤول الكلام على وجه يخرج عملاً وقع فيه من الفصل. ويبحث هذه المسألة في كتب النحو وأغريب القرآن، نقف للنحاة فيها على قولين:

القول الأول :

تعليق الجارّ والمجرور بالمصدر المذكور (قضاءه)، فيصير - حينئذٍ - من معمولاته، لا متعلقاً بـ (وقوف) ولا بـ (ينتظرن). فالفصل بهذا واقع بين المصدر ومعموله (أمره) بمعمول آخر له، لا بأجنبي. وهذا لا ضير فيه، فالكلام على: قضاء أمره بضاحي عذاة.

وبهذا القول صرح السيّد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، فقد جاء عنه في (شرح أبيات الجمل): « لا يجوز لك أن تحوّل بين الصلة والموصول؛ لأنّ ما بعد القضاء (يقصد بضاحي عذاة) صلة المصدر، فيجب أن يكون ظرفاً للقضاء،

(١) يُنظر حاشية الصبان ٢ / ٢٩١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٨ .

(٤) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

لا (الوقوف)، ولا لـ (ينتظرُن)^(١). كما وجه ابن مالك البيت على هذا الوجه تحاشياً للوقوع في المحذور، استمع إلى قوله: « ومّا يوهم الفصل قول الشاعر:

وَهْنٌ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عِذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٢)

فقد يُظنُّ أنَّ (بضاحي عداة) متعلّق بـ (ينتظرُنَ)، وقد فصل بين (قضائه) و (أمره)، وليس كذلك. بل الواجب أن يُجعلَ قضاؤه متعلّقاً به الجارّ والمجرور فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبي^(٣).

وقد حكى ابن هشام هذا القول عن النحويين - دون أن يعترضهم فيه -، فقال: « ولهذا قالوا في قوله:

وَهْنٌ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عِذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٤)

إنَّ الباءَ متعلّقةٌ بـ (قضائه)، لا بـ (وقوف) ولا بـ (ينتظرُنَ)؛ لئلا يفصل بين (قضائه) و (أمره) بالأجنبي^(٥).

القول الثاني:

إضمار ناصبٍ لقوله (أمره)، بدلاً من المصدر الظاهر؛ لئلا يفصل الجارّ والمجرور المتعلّق بـ (وقوف) أو بـ (ينتظرُنَ) بين المفعول (أمره) وعامله المصدر. ونسب ابن هشام هذا القول لابن الشجري وغيره، وهو ما وقفت عليه

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ١٦٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١١٤ - ١١٥ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٢٠ .

(٥) المغني ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

في الأمالي^(١). غير أنّ ما بين يدي من كتب النحو لم تسعفني في الوقوف على هذا القول عند غيره. وإنّما ألفيت بعض النحويين كالمبرد، والزجاجي، وابن عصفور، وغيرهم قد عرضوا لذكر ذلك البيت مشيرين إلى إضافة المصدر فيه إلى فاعله، وانتصاب (أمره) مفعولاً به، فالتقدير: ينتظرُ أن يقضي أمره^(٢). ولم ينبّه أحدٌ منهم على ما وقع من الفصل بفاصل أجنبي بين المصدر ومعموله فيما سلّكه من إعراب.

وقد استظهر ابن هشام القول الأول في تخريج بيت الشّماخ؛ فحكاه عن النحويين دون أن يعترضهم فيه، بينما ردّ قول ابن الشّجريّ بتقدير فعلٍ ناصبٍ لـ (أمره) بدلاً من المصدر المذكور، بحجّة ألا حاجة تدعو إلى التقدير، مع وجود مذكور يعمل عمله^(٣). فعدم التقدير أولى من التقدير.

لكنّه يفاجئنا- بعد ذلك- في كتابه (شرح قصيدة كعب بن زهير) بقول يناقض ما جاء به هنا، حيث قال- بعد إنشاده البيت السابق-: «و (أمره) منتصب بـ (قضاءه) محذوفاً مبدلاً من (قضاءه) المذكور، ولا ينتصب بالمذكور؛ لأنّ الباء ومجرورها متعلّقان بـ (ينتظرن)، ولا يفصل المصدر من معموله»^(٤).

ونلاحظ هنا أنّ كلام ابن هشام هذا متفق مع ما نصّ عليه ابن الشّجريّ من وجوب تقدير عامل لـ (أمره)؛ لئلا يقع الفصل بالأجنبي- دون أن يشير ابن

(١) يُنظر المغني ٢ / ٢٦٥، وأمالي ابن الشّجريّ ١ / ٢٩٦.

(٢) يُنظر المقتضب ١ / ١٥، والجمل في النحو للزجاجي ص ١٢٢، والمقرب ص ١٣٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٢٥.

(٣) يُنظر المغني ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٤) ص ٢٦٢.

هشام إلى قول ابن الشجريّ - بيد أنّهما يختلفان في تقدير ذلك المحذوف، ففي حين قدّره ابن الشجريّ فعلاً هو (يقضي)، قدّره ابن هشام مصدرًا هو (قضاءه).

والقول بتقدير عاملٍ بدلاً من المصدر المذكور نهجٌ سلكه بعض النحاة في تأويل كلّ ما أوهم ظاهره الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله^(١)؛ لئلا يتسلط المصدر فيعمل مع وجود فاصلٍ أجنبي بينه وبين معموله، يقول ابن مالك في ذلك: « ويضمّر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو يعدُّ نادرًا »^(٢)، كما ذكره السيوطي - أيضًا -، فقال: « ويؤول ما أوهمه على إضمار فعل »^(٣). ويظهر هذا في تقديره الكلام في الآية الكريمة: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۖ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۗ ﴾ [الطارق / ٨ - ٩] على: رجعه يوم، مراعاة لما تقتضيه الصناعة النحوية، استمع إلى قول السيوطي - معلقًا على تلك الآية - :

« إنَّ المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والتمسكُ به صحّة المعنى. ويؤول لصحة المعنى الإعراب، وذلك كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۖ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۗ ﴾ [الطارق / ٨ - ٩] فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أن يتعلّق بالمصدر وهو (رجع)، أي: أنّه على رَجْعِهِ في ذلك اليوم لقادر. لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله. فيجعل العامل فيه فعلاً

(١) يُنظر الخصائص ٣ / ٢٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٠، والمساعد ٢ / ٢٣٣، وشفاء العليل ٢ / ٦٤٨، والجمع ٥ / ٧٠، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩١.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ١١٣.

(٣) الجمع ٥ / ٧٠.

مقدراً، دلّ عليه المصدر»^(١).

وبنحو هذا قال بعض المعربين والمفسرين كابن جني، ومكي، وابن الأنباري، والعكبري، وأبي حيان^(٢) في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ

فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر / ١٠] يقول ابن جني في - تأويلها -: « ف (إذ) هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله (لمقت الله) أي يقال لهم: لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذ) وبين الموصول هو (لمقت الله). فإذا كان المعنى عليه، ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصباً يتناول الظرف ويدلُّ المصدر عليه حتى كأنه قال بأخرة: مقتكم إذ تدعون. وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن، فما أكثره وأوسع في الشعر»^(٣). وخالف الزمخشري وجماعة - ما اشترطه النحاة من عدم الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله - فجوزوا وقوع (إذ) في الآية ظرفاً للمقت الأول^(٤). ممّا حمل أبو حيان على تعقب الزمخشري في ذلك، فقال: « وأخطأ في قوله، و (إذ تُدعون) منصوب بالمقت الأول؛ لأنّ (المقت) مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته. وقد أخبر عنه بقوله (أكبر من مقتكم أنفسكم). وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين، فضلاً عما تدّعي

(١) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٥٣٦ .

(٢) يُنظر الخصائص ٣ / ٢٥٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ١٨٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١١٦ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٣) الخصائص ٣ / ٢٥٦ .

(٤) يُنظر الكشف ٣ / ٣٦٣ ، والمغني ٢ / ٢٦٤ .

العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم. ولما كان الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر لا يجوز قدرنا العامل فيه مضمراً، أي: مقتكم إذ تدعون»^(١).

ويظهر مما نقله لنا ابن هشام من قول النحويين، ورأي ابن الشجري في بيت الشَّمَآخ السابق مَنع النحاة الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولو كان الفاصل شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً). ويؤيد هذا ما وقفنا عليه من أقوال لبعض النحاة في تخريج شواهد من هذا القبيل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ ^(٢) [الطارق / ٨ - ٩] حيث يقول الشيخ يس (ت ١٠٦١هـ) - في حاشيته على شرح التصريح -: « قوله (ولا مفصلاً من معموله بأجنبي) ولو كان المعمول ظرفاً كما في الآية الشريفة ^(٣) ، والفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما في قوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ^(٤) [البقرة / ١٨٣ - ١٨٤] »^(٥).

وكقول المتنبي:

وَفَاؤُكُمْ كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بَأْنُ تُسْعِدَا وَالْدَمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ^(٥)

(١) البحر المحيط ٧ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٢) يُنظر ما جاء في تخريج الآية في مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن ٢ / ٥٠٧ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٨١ - ١٢٨٢ ، وشرح التسهيل

٣ / ١١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٥٥ ، وشفاء العليل

٢ / ٦٤٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) يقصد ما جاء في آيتي سورة الطارق (٨ - ٩) .

(٤) ٢ / ٦٣ .

(٥) يُنظر ديوانه بشرح العكبري ٣ / ٣٢٥ . ويُنظر الخصائص ٢ / ٤٠٣ ، وأمالى ابن الشجري

١ / ٢٩٩ ، والمغني ٢ / ٢٦٦ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ١٦٧ .

فقد أخبر بالجارّ والمجرور عن المبتدأ (وفأؤكما) قبل إتمامه معموله (بأن تُسعدا). وهذا ممّا ينكره النحاة على الشعراء وغيرهم، كما يظهر من الحوار الذي دار بين ابن جنيّ والمتنبّي - صاحب البيت - . يقول ابن جنيّ - في حكاية ذلك - : « كَلَّمْتُهُ وَقَتَ الْقِرَاءَةِ فِي إِعْرَابِ هَذَا الْبَيْتِ ، فَقُلْتُ لَهُ : بِأَيِّ شَيْءٍ تَتَعَلَّقُ الْبَاءُ مِنْ (بِأَنْ) ؟ فَقَالَ : بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ وَفَأُوكَمَا ، فَقُلْتُ لَهُ : وَمِمَّا ارْتَفَعَ (وفأؤكما) ؟ فَقَالَ : بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَقُلْتُ : وَمَا خَبْرُهُ ؟ فَقَالَ : كَالرَّبْعِ ، فَقُلْتُ : وَهَلْ يَصَحُّ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ اسْمٍ وَقَدْ بَقِيَتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ ، وَهِيَ الْبَاءُ وَمَجْرُورُهَا ؟ فَقَالَ : هَذَا لَا أَدْرِي مَا هُوَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ لَهُ نِظَائِرٌ » ^(١) .

فندرك من هنا إنكار ابن جنيّ وقوع الفصل بالأجنبي، وإن كان جاراً ومجروراً. لذا قدّر له ناصباً غير المصدر، فالتقدير: وفَيْئُما بأن تُسعدا ^(٢) . ١٠

وقد خالف بعض المعريين والمفسرين رأي جمهور النحويين ^(٣) فأجازوا الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وله ذهب بعض المحدثين - أيضاً - كعباس حسن ^(٤) ، معللين ذلك بأن الظروف وأشباهاها يُتوسّع فيها مالا يُتوسّع في غيرها، يقول ابن الحاجب: « العامل في ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ [غافر / ١٠] على وجه (لمقت الله) الأول، ومعناه: لمقت الله إياكم في الدنيا إذ تُدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة. وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهو ١٥

(١) الخصائص ٢ / ٤٠٣ . ويُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٩٩ ، المغني ٢ / ٢٦٦ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٩٩ .

(٣) يُنظر الكشف ٣ / ٣٦٣ ، ٤ / ٢٠٢ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٤١ ، وشرح الكافية للرضي

٢ / ١٩٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٩٢ .

(٤) يُنظر النحو الوافي ٣ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(أكبر) الذي هو الخبر. والجواب: عن هذا بأن الظروف أُتسع فيها ^(١).

والذي يظهر أن في الأمر سعة، إن كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لما قرره النحاة من أحكام للظرف والجار والمجرور من أنه يُتوسّع فيهما مالا يُتوسّع في غيرهما، ويؤيده أن له نظائراً كجواز إيلاء (كان وأخواتها) معمول خبرها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيك زيدٌ راغباً. ومنعه فيما سواهما، نحو: كان طعامك زيداً آكلًا ^(٢).

ومن نظائره أيضاً ما حكاه البغدادي من قول الكرماني في (شرح أبيات الموشح): «اعلم أنه إذا كان معمول جواب القسم ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، جاز تقديمه عليه كقوله: عوض لا نتفرق. وإلا فلا يجوز في: والله لأضربن زيداً، أن يقال: والله زيداً لأضربن» ^(٣).

كما أرى أن الرأي الأظهر في هذه المسألة (الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي) مراعاة لمن لا يميز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور ويعتبره أجنبياً ولغيرهم هو ما استظهره ابن هشام من إعمال المصدر في ذلك الأجنبي، بدلاً من تقدير عامل له؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير - إن أمكن -.

١٥



(١) أمالي ابن الحاجب ١ / ١٤١ .

(٢) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٦٠ .

(٣) خزانة الأدب ٧ / ١٤٠ .

الفصل الثالث

مسائل الأعراب

إعراب كلمة (رئمان) في بيت أفنون التغلبي

أنشد الكسائي في مجلس الرشيد قول الشاعر - وهو أفنون التغلبي -^(١):

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

برفع كلمة (رئمان) في البيت، فاعترضه الأصمعي في ذلك، ودارت بينهما
مناظرة أوردها ابن هشام في المغني، حيث قال: « وقد أنشده الكسائي في مجلس
الرشيد بحضرة الأصمعي، فرفع (رئمان)، فردّه عليه الأصمعي، وقال: إنّه
بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجرّ،
فسكت.

ووجهه أنّ الرفع على الإبدال من (ما)، والنصب بـ(تُعطي)، والخفض بدل
من الهاء. وصوّب ابن الشجريّ إنكار الأصمعي، فقال: لأنّ رئمانها للبوّ بأنفها
هو عطيتها إيّاه، لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأنّ في
رفعه إخلاء (تُعطي) من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجرّ أقرب إلى الصواب قليلاً،
وإنّما حقّ الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع
إلى المبدل منه، أي: رئمان أنفٍ له^(٢).

جاء في نصّ ابن هشام ما يلي:

(١) الطوق : الناقة تعطف على ولدها ولا تدرّ عليه بلبنها ، والرئمان : مصدر رأمت الناقة ولدها إذا
عطفت عليه . والبيت منتشر في كتب النحو ، وقد جاءت روايته بنصب (رئمان) في أمالي
الزجاجي ص ٥١ ، وأمالي ابن الشجريّ ٥٤/١ ، بينما جاءت بالرفع في مجالس العلماء ص ٣٥ ،
ومعجم الأدباء ٩٥/٤ .

(٢) المغني ٩٨/١-٩٩ .

١- إنشاد الكسائي البيت برفع كلمة (رئمان)، وردُّ الأصمعي عليه ذلك؛ فالوجه عنده النصب.

٢- تجويز الكسائي في تلك الكلمة الرفع والنصب والجر، وتوجيهه كلٌّ منها.

٣- موافقة ابن الشَّجَرِيِّ الأصمعي في نصب كلمة (رئمان) في البيت؛ لأنَّه الوجه الذي يرى فيه صحة المعنى والإعراب. وهذا ما جاء في الأماي الشَّجَرِيَّة، فقد أورد صاحبها تلك المناظرة، فقال: «رُوي عن أبي العباس ثعلب أنَّه قال: كان الكسائي والأصمعي يوماً بحضرة الرشيد،... فأنشد الكسائي:

.....

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

فقال الأصمعي: إنّما هو رِئْمَانُ أَنْفٍ - بالنصب -، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنتَ وهذا!، يجوز رِئْمَانُ أَنْفٍ، ورِئْمَانُ أَنْفٍ، ورِئْمَانِ أَنْفٍ - بالرفع والنصب والخفض -، أمّا الرفع فعلى الرّدّ على (ما)؛ لأنّها في موضع رفع بـ (ينفع)، التقدير: كيف ينفع رِئْمَانُ أَنْفٍ؟، والنصب بـ (تُعطي)، والخفض على الرّدّ على الهاء التي في (به). قال: فسكت الأصمعي، ولم يكن له علم بالعربية، إنّما كان صاحبَ لغةٍ، لم يكن صاحبَ إعرابٍ. انتهى كلامه... وقوله: «ما تعطي العلوقُ به رِئْمَانُ أَنْفٍ»، (ما) خبرية بمعنى (الذي)، وهي واقعة على البوّ، وانتصاب (الرئمان) هو الوجه الذي يصحّ به المعنى والإعراب، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه؛ لأنّ (رئمان) العلوق للبوّ بأنفها هو عطيتها ليس لها عطية غيره، فإذا أنت رفعتَه لم يبقَ لها عطية في البيت، لا لفظاً ولا تقديرًا، ورفعَه على البديل من (ما)؛ لأنّها فاعل (ينفع)، وهو بدل الاشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنّك قلت: رِئْمَانُ أَنْفِهَا إِيَّاه، وتقدير مثل هذا

الضمير قد ورد في كلام العرب، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير، وجرّ الرئمان على البدل أقرب إلى الصحيح قليلاً، وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنّما هو بنصب (الرئمان)، ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تماويل فارغة من حقيقة «^(١)».

٥ بتأملنا للنصين السابقين نرى أنّه قد اختلف في رفع كلمة (رئمان) في البيت، والذي هو ظاهر من قبل البحث أنّ تلك الكلمة يجوز فيها ثلاثة أوجه إعرابية، تلك هي:

– الوجه الأول: رفع كلمة (رئمان)

١٠ على هذا الوجه أنشد الكسائي البيت في مجلس الرشيد، موجهاً رفعه كلمة (رئمان) على البدل من (ما)؛ لأنّها في موضع رفع بـ (ينفع)، فكأنّه قال: أم كيف ينفعُ رئمانُ أنفٍ.

وقد تبعه في قبول رواية الرفع ثعلب^(٢) والفارسي، إلا أنّ الأخير أضاف للرفع احتمالاً آخر، هو جواز أنّ يكون (رئمان) خبر مبتدأ محذوف، كأنّه لما قال: أم كيف ينفع ما تعطي العلوق؟ قيل له: وما تعطي العلوق؟ فقال: رئمانُ أنفٍ، أي: هو كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أي: هي «^(٣)».

١٥ ولم ينل هذا الوجه قبولاً لدى بعض اللغويين والنحاة كما رأينا عند الأصمعي، وإن لم يفصح عن علّة رفضه. واستصوب ابن الشجريّ ذلك الموقف منه، فقد ثبت في الأمالي: «وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه»^(٤).

(١) أمالي ابن الشجريّ ٥٦/١ .

(٢) يُنظر معجم الأدباء ٩٦/٤ ، ومجالس العلماء ص ٣٥ .

(٣) البغداديات ص ٤٢٠ .

(٤) أمالي ابن الشجريّ ٥٦/١ .

وكان هذا القول من ابن الشَّجَرِيِّ بناءً منه على علة نحوية ارتأها، ربَّما لا تخطر على بال رجلٍ لغةٍ كالأصمعي، جلُّ اهتمامه بالمسموع، فيبدو أنَّه روى البيت كما سمعه ينشد على لسان العرب. فقد كان بحرًا في اللغة، لا يُعرف مثله فيها، وفي كثرة الرواية^(١). ورد في (نزهة الألباء): أنَّ الرشيد قال للكسائي: « يا علي، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي »^(٢)، وذلك بعد سؤال الأصمعي للكسائي عن معنى بيتٍ شعرٍ.

وبنحو هذا علَّل الدماميني إنكار الأصمعي، فقد فسَّره تفسيرًا منطقيًا مفاده أنَّ ذلك الرِّفْض قائم على السماع، إذ لم يقف في البيت على الرفع، وإنَّما المروي فيه النصب، فإنكاره من جهة الرواية لا من جهة الدراية، وبالتالي لا يتجه ردُّ الكسائي عليه^(٣).

أمَّا إنكار ابن الشَّجَرِيِّ لهذا الوجه فمختلف تمامًا، فهو قائم على أمرين: الأول منهما يرى فيه ارتكاب لحظور، ذاك أنَّ رفعَ (رئمان) بدلًا من (ما)، وهي فاعل بـ (ينفع) وفيه خلل للفعل (تُعطي) من مفعول به ملفوظ في الكلام أو مقدَّر. فلا يبقى للعلوق حينئذٍ عطية في البيت، وهو ما أُريد تقريره لها^(٤).

وربَّما ذهب إلى هذا بناءً على حملة (ما) على البوّ، لا على الرئمان، فتقدير الكلام عنده: أم كيف ينفعُ بوُّ تعطي العلوقُ به رئمانُ أنفٍ. ولو حَمَلَ (ما) على الرئمان لم يرد شيء من هذا، كما علَّق بذلك البغدادي إذ يقول:

(١) يُنظر بغية الوعاة ١١٢/٢، وأمالي الزجاجي ص ٥١.

(٢) نزهة الألباء ص ١١٤.

(٣) يُنظر شرح الدماميني ٩٨/١.

(٤) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيِّ ٥٦/١.

« وهذا كله ناشئ من حمل (ما) على البوّ مع أنّه غير مذكور في الكلام، ولهذا لم يحمل عليه أحد من المتقدّمين الذين جعل الله تعالى أفكارهم صائبة وأذهانهم ثابتة »^(١).

وفي الجواب عن هذا يقال: إنّ رَفَعَ ذلك المحذور يكون بتخريج البيت على أحد الأوجه التالية:

١- أن يُجعل الضمير من (به) عائداً على (ما) الواقعة على الرئمان، لا على البوّ، وحرف الجرّ متعلّق بـ (تُعطي) على تضمينه معنى (تجود) أو (تسمح)، بدليل قوله في آخر البيت: (إذا ما ضُنَّ بالبن)، والظنّ نقيض السماح والبذل. فحينئذ لا يكون (تُعطي) مُخْلِياً من مفعول مع رفع (رئمان). ولولا التضمين لقال: (تعطيه)، وبالتالي فالعطية نفس (الرئمان) كما في صورة النصب. وإلى هذا ذهب ابن جنّي في (المحتسب)، والسيد الجرجاني والفتناري في (حاشية المطوّل)، والدمامي^(٢).

٢- تزييل الفعل (تُعطي) مترلة الفعل اللازم؛ فلا يُذكر أو يُقدّر له مفعول، تقول: (فلان يُعطي)، أي: يفعل الإعطاء؛ لأنّ الفعل المتعدّي قد يكون الغرض إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط، فيتزِيل بذلك مترلة اللازم.

جوّز هذا الفتناري والدمامي^(٣)، وقد اعترض ابن الحنبلي ذلك بأنّ اعتبار هذا المعنى ممكن في نفسه، لا في هذا البيت؛ لأنّه يخلّ بالغرض المقصود. إذ الغرض هنا إثبات عطية للعلوق، لا وصفها بالإعطاء فقط^(٤).

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١ .

(٢) يُنظر المحتسب ٢٣٥/١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١ ، شرح الدمامي ٩٩/١ .

(٣) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١ ، وشرح الدمامي ٩٩/١ .

(٤) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٠/١ ، وخزانة الأدب ١٥٠/١١ .

٣- أن تقدير الكلام: ما تعطيه العلوق، حُذف منه حرف الجرّ، فوصل الفعل إلى الضمير بنفسه فنصبه. أجازته الفارسي والفناري^(١)، ولكن يُضعفه أن حذف حرف الجرّ سماعي لا قياسي^(٢).

٤- وأغرب ما قيل في تخريج وجه الرفع ما ذهب إليه ابن الحنبلي من أن مفعول (يُعطي) رثمان آخرٌ مقدّرٌ، لا ذاك الظاهر؛ فإنه مرفوع بالبديلة من (ما) الواقعة على البوّ. فتقدير الكلام: أم كيف ينفع بوّ تُعطي العلوق بسببه الرثمان رثمائه. وهذا فيه ما فيه من تكلفٍ لا يخفى^(٣).

وربّما كان التخريج الأول هو أولى ما يمكن أن يحمل عليه البيت؛ لسلامته من دعوى الحذف والتأويل. وبذلك صرّح البغدادي في الخزانة، فقال: «ودعوى تضمين (تعطي) بـ (تجود) كما صنع ابن جنّي، صحيح المحمل قليل المؤنة»^(٤).

أمّا الأمر الثاني: فيرى ابن الشجريّ أن رفع (رثمان) على البدل من (ما) بدل اشتمال يحتاج إلى ضمير يعود على المبدل منه، ولم يشتمل الكلام على ضمير، فلا بدّ من تقديره بـ: رثمان أنفها إياه، لكنه أقرّ تقدير مثل هذا الضمير في كلام العرب^(٥).

١٥ أمّا ما رآه الدماميني من عدم تعيّن كون البدل في البيت بدل اشتمال، وإنّما هو بدل كلّ من كلّ، ولا يحتاج مثل هذا النوع من البدل إلى ضمير^(٦).

(١) يُنظر البغداديات ص ٤٢٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ١٤٩/٢-١٥٠، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/١.

(٣) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥١/١، وخزانة الأدب ١٥٠/١١.

(٤) خزانة الأدب ١٥٠/١١.

(٥) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٥٦/١.

(٦) يُنظر شرح الدماميني ٩٩/١.

فالجواب عن هذا بأنّ لا يصحّ مثل هذا البدل على رأي ابن الشجريّ؛ إذ (ما) واقعة عنده على (البوّ)، وإنّما يصحّ عند غيره ممّن جعلها واقعةً على (الرئمان)^(١).

– الوجه الثاني: نصب كلمة (رئمان)

- ٥ جوّز أكثر النحاة نصب كلمة (رئمان) في بيت التغلي، وهو ما ذهب إليه الأصمعي، إذ قال: « إنّما هو رئمان أنفٍ بالنصب »^(٢)، دون أن يوجّه رواية النصب، منكرًا رواية الكسائي للبيت برفع كلمة (رئمان). وبهذا الوجه جزم أحد معاصريه، ولم يذكر وجهًا غيره. يقول البغدادي: « ولم يذكر أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش في كتاب (المعايّة) إلا النصب بِـ (تُعطي) »^(٣).
- ١٠ وقد اختلف النحاة في ناصب ذلك الاسم، فذهب أكثر المتقدّمين والمتأخرين كالكسائي، والأخفش، وثعلب، وابن الشجريّ، والسيد الجرجاني إلى أنّه مفعول به لِـ (تُعطي)^(٤)، ولكنّهم لم يذكروا أيّ مفعولي (تُعطي) هو.
- وهذا ما استدركه بعض المتأخرين، فقد أشار الدماميني، والدسوقي إلى أنّه مفعول ثانٍ لِـ (تُعطي)، والأول محذوف^(٥)، أي: تُعطي العلوقُ البوّ رئمان أنفٍ، فدلتّ عليه كلمة (العلوق)، وإن لم يُذكر في البيت.
- ١٥

(١) يُنظر خزّانة الأدب ١١/١٥١ .

(٢) أمالي الزجّاجي ص ٥١ ، وأمالي ابن الشجريّ ١/٥٤ ، والمغني ١/٩٨ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ١/٢٤٩ .

(٤) يُنظر أمالي الزجّاجي ص ٥١ ، وأمالي ابن الشجريّ ١/٥٤-٥٦ ، وشرح أبيات مغني

البيب ١/٢٤٨ وما بعدها ، ومعجم الأدباء ٤/٩٦ .

(٥) يُنظر شرح الدماميني ١/٩٨ ، وحاشية الدسوقي ١/٤٧ .

وَمَا يَقْوِي وجه النصب ذِكْرُ الفارسي لنصب (رئمان) ثلاثة أوجه:

أولها- على معنى: أم كيف ينفع ما تُعطيهِ من رئمان أنفٍ، فحُذِفَ الحرفُ وأُوصِلَ الفعل، فنصب (رئمان) على نزع الخافض.

وثانيها- أن يكون من باب ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، و ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٦]، كآته لما قيل: تُعطي العلوق، دلّ على: ترأّم؛ لأنّ إعطاءها رئمان كما أن قوله: ﴿غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢] وعدّ، فنصب (رئمان) على هذا الحدّ لمّا دلّ عليه (تُعطي).

وثالثها- أن ينتصب على الحال، مثل: (جاء ركضاً) ونحوه على قياس إجازة أبي العباس في هذا الباب، ويُجعل (تُعطي) بمترلة (تُعطف)، كآته: أم كيف ينفع بما تتعطفُ به العلوق رائمًا، أي: كيف ينفعُ تعطفُها رائمةً مع منعها لبنها^(١).

فهذه الأوجه الثلاثة مع ما ذهب إليه من نصب (رئمان) بـ(تُعطي) أربعة أوجه لنصب كلمة (رئمان) في البيت، وإن كان نصبها بـ(تُعطي) هو الوجه الظاهر من أوجه النصب، وهو الأصوب عند ابن الشجري؛ بدليل تأييده الأصمعي في إنكار وجه الرفع، واحتجّاجه له بصحّة المعنى والإعراب معاً- على ما ذكرنا آنفاً.

- الوجه الثالث: جرّ كلمة (رئمان)

جوّز الكسائي، والمبرد، وثلعب، والفراسي، والجرجاني جرّ (رئمان) في

(١) يُنظر البغداديات ص ٤٢٠ .

البيت على البدل من (الهاء) التي في (به)^(١)، فكأنّه قال: ما تُعطي العلوق بالرئمان.

وقد ذهب ابن الشَّجَرِيّ إلى أنّ هذا الوجه «أقرب إلى الصحيح قليلاً»^(٢). وقد فسّر بعضهم ذلك بأنّ فيه صيرورة (الرئمان) الذي هو عطية تلك العلوق مفعولاً لِـ(تُعطي)، وذلك بإبداله من (الهاء) التي هي مفعول لِـ(تُعطي) بواسطة حرف الجرّ، والمبدل من المفعول مفعول. وهذا على تضمين (تُعطي) معنى (تسمح أو تجود)، فلولا التضمين لقليل: (تعطيه)^(٣).

وقد عقّب كلامه بقوله: (قليلاً)؛ لأنّ المتبادر من البيت أنّ الإعطاء على حقيقته، وهو على هذا الوجه بمعنى (تسمح)، فالتضمين أضعف الأمر، ذكره الدسوقي^(٤).

وقيل: لأنّ جرّ (رئمان) بالإبدال من (الهاء) غير محتاج إلى تقدير محذوف، بخلاف الرفع، فإنّه مفتقر إلى تقدير رابط^(٥). وهذا قولٌ مخالفٌ للصواب البتة؛ فما يحتاج إليه (الرئمان) من الربط على تقدير الإبدال من (ما) يحتاج إليه على تقدير الإبدال من الضمير^(٦).

ولقد أورد الزجاجي في (مجالس العلماء) تعقيب أبي العباس على خفض

(١) يُنظر أمالي الزجاجي ص ٥١، ومجالس العلماء ص ٣٥، والبغداديات ص ٤٢٠، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ٥٤/١، ومعجم الأدباء ٩٦/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٤٨/١ وما بعدها.

(٢) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٥٦/١.

(٣) يُنظر حاشية الشمنيّ ٩٩/١، وخزانة الأدب ١٥١/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٢/١، وحاشية الدسوقي ٤٨/١.

(٤) يُنظر حاشية الدسوقي ٤٨/١.

(٥) يُنظر شرح الدمامي ٩٩/١.

(٦) يُنظر حاشية الشمنيّ ٩٩/١.

(رئمان)، قال: « وإذا خَفَضَ رَدَّهُ على الهاء التي في (به). والهاء مكنى، ولا يُرَدُّ الظاهر على المكنى. وجاز رَدُّه هنا لتقدّم ذكره اللبّن؛ لأنّ العلوق قد تقدّمت، وقد علّم أنّ لها لبناً، فصار المكنى لذلك كالظاهر. و (به) كناية عن اللبّن »^(١).

٥ ورغم أنّ الزجاجي قد نصّ صراحة في كتابه (الجمّل) على جواز إبدال الظاهر من المضمر والعكس^(٢)، إلا أنّه لم يعقب على قول أبي العباس.

وأمرُ إبدال الظاهر من المضمر الغائب جائزٌ عند كثير من النحاة^(٣)، وبناءً عليه فإنّ جرّ (رئمان) على البذل من ضمير الغائب في (به) جائز بلا ضعف.

١٠ هذه هي الأوجه الثلاثة التي أجازها بعض النحاة في إعراب كلمة (رئمان) كما رأينا عند الكسائي أحد أعلام النحو الكوفي في رَدِّه على الأصمعي اللغوي البصري الذي اكتفى بوجه واحد انتهى به السماع إليه. ورغم تعدّد تلك الأوجه الإعرابية، إلا أنّ المعنى واحداً فيها جميعاً.

وقد أورد ابن الشّجَرِيّ تلك الأوجه في أماليه، مرجّحاً لوجه النصب؛ لأنّه يرى فيه استقامة المعنى والإعراب؛ لذا نراه وافق الأصمعي في إنكاره وجه الرفع. ١٥

وقد حكى بعض النحاة المتأخرين كلام ابن الشّجَرِيّ هذا، واختلفوا فيه. فابن هشام قد يظهر من نقله في (المغني) تصويب ابن الشّجَرِيّ إنكار الأصمعي، رضاه عن هذا الصنيع وإقراره له.

(١) مجالس العلماء ص ٣٥ .

(٢) يُنظر الجمّل في النحو للزجاجي ص ٢٣ .

(٣) يُنظر أوضح المسالك ٣/ ٣٦٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣١ .

بينما اعترض الدماميني على ابن الشجريّ بأمورٍ ذكرناها آنفاً ضمن
التحريجات التي يمكن أن يُدفع بها قَدَح ابن الشجريّ في وجه الرفع. وقد أيّده
البغدادي في ذلك، إذ يقول: « ولقد أجاد الدماميني في الاعتراض على ابن
الشجريّ »^(١).

والذي يظهر أنّ وجه النصب هو أقوى تلك الأوجه؛ فالرواية تؤدّيه،
ومقاييس اللغة ترجّحه. ففيه إعطاء الكلام ما يستحقّه من معنى وإعراب، وبعده
عن تحميله حذفاً وتقديراً وتضميناً.



(١) خزانة الأدب ١١/١٤٩ .

توجيه إعراب كلمة (دهر) في بيت المتنبي:

كَفَى ثَعْلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ لَأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ^(١)

من المعاني التي أحصاها ابن هشام للباء معنى التوكيد، وهي الباء الزائدة^(٢).

ولها عدة مواضع، منها زيادتها في فاعل (كفى). إلا أن ابن هشام قد نبه على أنها

لا تُزاد في فاعل (كفى) التي بمعنى (أَجْزَأُ) و (أَغْنَى)، نحو قول الشاعر:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ^(٣)

ولا التي بمعنى (وَقَى)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

والأولى متعددة لواحد، والثانية متعدية لاثنتين^(٤).

وقد وقعت (الباء) زائدة في بيت للمتنبي، يقول فيه:

كَفَى ثَعْلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ لَأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ

زيدت فيه (الباء) في فاعل (كفى) المتعدية لواحد؛ إذ هي هنا بمعنى: أَجْزَأُ

ثَعْلًا فَخْرًا كَوْنُكَ مِنْهُمْ، وأغناهم ذلك. ولم يتعقبه أحد في ذلك على حدّ قول

ابن هشام في المغني: « ولم أرَ مَنْ انتقد عليه ذلك؛ فهذا إمّا لسهو عن شرط

الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل

(١) البيت للمتنبي في ديوانه ٣ / ٣٠٧، ويُنظر مشكل أبيات المتنبي ص ٦١، والمغني ١ / ٢٠٩.

وبلا نسبة في تاج العروس، مادة (الباء) ٤٠ / ٤٠٧ .

(٢) يُنظر المغني ١ / ٢٠٧ .

(٣) البيت لأبي النصر أحمد بن علي الميكالي في معاهد التنصيص ٣ / ٢٥٩، وقد ردّ البغدادي ذلك

في شرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ٣٤٣. والبيت بلا نسبة في المغني ١ / ٢٠٨.

(٤) المغني ١ / ٢٠٨-٢٠٩ .

غير مجرور بالباء،... و (دَهْر): مرفوع عند ابن جنّي بتقدير: وليفخر دَهْر؛
و (أهل): صفة له بمعنى (مستحق)، واللام متعلّقة بـ(أهل)، وجوّز ابن الشّجريّ
في (دهر) ثلاثة أوجه:

أحدها- أن يكون مبتدأ حُذِف خبره، أي: يفتخر بك، وصحّ الابتداء
بالنكرة؛ لأنّه قد وصف بـ(أهل).

والثاني- كونه معطوفاً على فاعل (كفى)، أي: أنّهم فخروا بكونه منهم،
وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجهٌ لا حذف فيه.

والثالث- أن تجرّه بعد أن ترفع (فخرًا) على تقدير كونه فاعل (كفى)، والباء
متعلّقة بـ(فخر)، لا زائدة، وحينئذ تجرّ (الدهر) بالعطف، وتقدر
(أهلاً) خبراً لـ(هو) محذوفاً.

وزعم المعريّ أنّ الصواب نصب (دهر) بالعطف على (ثعلب)، أي: وكفى
دهراً هو أهلٌ لأنّ أمسيّت من أهله أنّه أهلٌ لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من
التعسف، وشرّحه أنّه عطف على المفعول المتقدّم، وهو (ثعلب)، والفاعل المتأخر،
وهو (أنتك منهم) منصوباً ومرفوعاً وهما: (دهراً) و (أنّ) ومعمولاها وما تعلّق
بجبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاءً بدلالة المعنى. وزعم
الرّبيعي (ت ٤٢٠هـ) أنّ النصب بالعطف على اسم (أنّ)، وأنّ (أهل) عطف على
خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره «^(١)».

ففي هذا النصّ:

١- ينتقد ابن هشام من غفل عن تعقّب المتنبي تحذف فيما وقع فيه من
زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدّية لواحد.

(١) المغني ١/٢٠٩-٢١٠.

٢- التماسه العذر لمن غفل عن ذلك، بأن ذلك قد يكون:

أ / إما لسهو عن شرط الزيادة.

ب / أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة.

ج / أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء.

٣- ذكر تباین آراء النحاة كابن جنّي، وأبي العلاء المعري، والرّبعي، وابن

الشّجريّ في إعراب كلمة (دهر) الواقعة في بيت المتنبي.

وقد أحسن ابن هشام في نقل رأي ابن الشّجريّ الوارد في الأمالي، كما يترجّح أن يكون ناقلاً رأي النحاة الآخرين عن الأمالي أيضاً؛ فقد جاءت آراؤهم مفصلةً فيها، يقول ابن الشّجريّ في أماليه: « وقد رُوي في (دهر) الرفع والنصب، فالرفع رواية ابن جنّي والرّبعي، والنصب رواية الشاميين، وعليها اعتمد المعري. »

قال أبو الفتح: ارتفع (أهل) لأنّه وصفٌ لدهر، وارتفع (دهر) بفعل مضمّر دلّ عليه أول الكلام، فكأنّه قال: وَلَيَفْخَرُ دَهْرٌ أَهْلٌ لَأَنَّ أَمْسِيَتَ مِنْ أَهْلِهِ، لا يتجّه رفعه إلا على هذا؛ لأنّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء، إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل هاهنا، انتهى كلامه.

والمعريّ أسقط حكم الرفع، وذلك أنّه قال: وبعض الناس يرفع (دهراً)، ولا ينبغي أن يُلتفت إليه، وعطف (دهراً) على (تُعلاً)، ورفع (أهل) بتقدير: هو أهلٌ، وحكاية اللفظ الذي قدره للنصب: كَفَى تُعْلاً فَخْراً أَنَّكَ مِنْهُمْ، وكفى دهرًا هو أَهْلٌ لَأَنَّ أَمْسِيَتَ مِنْ أَهْلِهِ أَنَّهُ أَهْلٌ، لكونك من أهله. وهذا قولٌ فيه إسهاب كما ترى، وتكلّف شاقٌّ، والرفع - وإن كان فيه تكلّف إضمار فعلٍ - أقرب متناولاً وأصحّ معني، وأكثر فائدة.

وَحَمَلَ الرَّبْعِيَّ نَصَبَ (دهر) على أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ إِنَّ، وَأَهْلٌ خَبِرَ عَنْهُ، أَي: كَفَى تُعَلًّا فَخْرًا أَنَّكَ مِنْهُمْ، وَأَنْ دَهْرًا أَهْلٌ لِأَنَّ أَمْسِيَتَ مِنْ أَهْلِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ بَعِيدٌ مِنْ حَصُولِ فَائِدَةٍ، ثُمَّ قَالَ: وَالرَّفْعُ أَجُودُ، عَلَى: وَلِيْفَخْرُ دَهْرٌ - وَهُوَ رَوَائِيٌّ -، وَالنَّصَبُ رَوَايَةٌ شَامِيَّةٌ، ذَكَرْتُهَا لَتَعْرِفَ.

فهذه جملة الأقوال في رفع (دهر) ونصبه، وإن رفعته بالابتداء وأضمرت له خبراً مدلولاً عليه بأول الكلام، فليس بضعيف وإن كان نكرة؛ لأنّه متخصّص بالصفة، والتقدير: دهرٌ أهلٌ لأنّ أُمسيتَ من أَهْلِهِ فَاخِرٌ بك.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ إِنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَيْهِ، فَقَوْلُ مَنْ لَمْ يُنْعَمِ النَّظَرُ، وَقَنَّعَ بِأَوَّلِ لَحْظَةٍ، فَقَدْ يَجُوزُ عَطْفُ (دهر) عَلَى فَاعِلِ (كفى)، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُقَدَّرُ؛ لِأَنَّ (أَنْ) مَعَ خَبَرِهَا هَاهُنَا بِمَعْنَى الْكَوْنِ، لِتَعَلُّقِ (مِنْهُمْ) بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُقَدَّرِ الَّذِي هُوَ كَائِنٌ، فَالتَّحْدِيدُ: كَفَى تُعَلًّا فَخْرًا كَوْنُكَ مِنْهُمْ، وَدَهْرٌ مُسْتَحَقٌّ لِأَنَّ أَمْسِيَتَ مِنْ أَهْلِهِ، أَي: وَكَفَاهُمْ فَخْرًا دَهْرٌ أَنْتَ فِيهِ، فَأَرَادَ أَنَّهُمْ فَخَرُوا بِكَوْنِهِ مِنْهُمْ، وَفَخَرُوا بِزَمَانِهِ لِنِضَارَةِ أَيَامِهِ، كَمَا قَالَ أَبُو تَمَامٍ:

* كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمْعٌ ^(١) *

والعادة جارّية في الكلام والشعر بمدح زمان الممدوح، وذمّ زمان المذموم.

وَعُطِفَ (دهر) وَهُوَ اسْمُ حَدَثٍ عَلَى الْكَوْنِ الْمُقَدَّرِ، وَهُوَ اسْمُ حَدَثٍ، وَ(دهر) موصوف بصفة فيها ضميرٌ عائِدٌ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، وَهُوَ التَّاءُ مِنْ (أَمْسِيَتَ)، فَهَذَا وَجْهُ فِي الرَّفْعِ، صَحِيحُ الْمَعْنَى، لَيْسَ فِيهِ تَقْدِيرٌ مَحْذُوفٌ. وَالْأَوْجَهُ

(١) البيت لأبي تمام في ديوانه ٣٧٣، وصدره:

* وَيُضْحَكُ الدَّهْرُ مِنْهُمْ عَنْ غَطَارِفَةٍ *

وَيُنْظَرُ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣١٢/١.

المذكورة عمن عزوتها إليهم ليس فيها وجهٌ خالٍ من حذف، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربيعي في النصب، وهو قولٌ لا تصحبه فائدة، فأبو الفتح والربيعي قدرا فعلاً لرفع (دهر)، والمعري قدّر مبتدأ لرفع (أهل)، وقدّر المعري أيضاً لنصب (دهر) ما حكيتُ لك لفظه الشاق.

٥ ويتجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجهٌ لم يذهب إليه من تقدّم، كما لم يذهبوا إلى عطف (دهر) على فاعل (كفى)، وهو أنّك ترفع الفخر بإسناد (كفى) إليه، وتُخرجُ الباء عن كونها زائدة، فتجعلها مُعدّيةً متعلّقةً بالفخر، وتجرُّ (الدهر) بالعطف على مجرور الباء، وترفع (الأهل) بتقدير المبتدأ الذي تقدّم ذكره، فيصير اللفظ: كفى تُعلاً فخرٌ بكونك منهم، وبدهرٍ هو أهلٌ لأنّ أمسيتَ من أهله، والمعنى أنّهم اكتفوا بفخرهم به وبزمانه عن الفخر بغيرهما ^(١).

١٠ إذن ممّا تقدّم يتضح أنّ لبّيت المتنبي روايتين: إحداها برفع كلمة (دهر)، والأخرى بنصبها.

أولاً - توجيّه رواية الرفع

١٥ روي البيت برفع كلمة (دهر)، وهي رواية ابن جنّي والربيعي، وبها قرأ العكبري ^(٢). فـ(دهر) مرفوع عند ابن جنّي بفعلٍ مضمر دلّ عليه ما تقدّمه من كلام، و (أهل) صفة لـ(دهر) ^(٣)، بمعنى مستأهل ومستحقّ، كما هي في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦] أي: ومُسْتَأْهِلِهَا. فهي بمنزلة اسم الفاعل العامل عمل فعله، وقد وصل إلى مفعوله باللام؛ إذ قوله: (لأنّ أمسيتَ من

(١) أمالي ابن الشجري ٣١١/١ وما بعدها .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣١١/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١٩٠/٣، والمغني ٢٠٩/١ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣١١/١، والمغني ٢٠٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٩/٢، وماخذ

النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري ص ١٩٢ .

أهله) متعلّق به، بينما فعله يتعدّى بنفسه، تقول: استأهل فلان هذا الصنيع واستحقّه، وهو مستأهل له ومستحقّ له، ولو قلت: مستأهله ومستحقّه لم يكن إيصاله بنفسه في الحسن كإيصاله باللام^(١). فتقدير الكلام على هذا: وليفخر دهرٌ أهلٌ لأنّ أمسيّت من أهله^(٢).

٥ وقد رجّح ابن جنّي الرفع على هذا النحو لعلّة ارتأها، يقول في ذلك: «ارتفع (أهل)؛ لأنّه وصف لدهر، وارتفع (دهر) بفعل مضمر دلّ عليه أول الكلام... لا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل هاهنا»^(٣).

١٠ وذهب ابن وكيع التنيسي (ت ٣٩٣هـ) في (المصنف) إلى أنّ هذا أكثر ما يمكن أن يحتجّ به ابن جنّي. فقد عاب عليه رفعه كلمة (دهر) بأنّ لا مرفوع في البيت يمكن أن يُعطّف عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر والفعل أقوى، والاحتجاج له ضعيف؛ لأنّه جاء- على حدّ قوله- إمّا من ضَعَفِ علمٍ أو تكلفٍ إعرابٍ ليجيب بهذا الجواب، ومثله من المحدثين قبيح^(٤).

١٥ أمّا ابن سيده فقد قوّى هذا الإضمار عنده الحمل على المعنى؛ لأنّ قول الشاعر في أول البيت: (كفى ثعلّاً فخرّاً بأنّك منهم)، في قوّة قوله: (لتفخرُ ثعلٌّ)، فحمل الشطر الثاني من البيت على هذا المعنى، وهو كثير في الكلام، فكأنّه قال: وليفخرُ

(١) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٣١٠/١-٣١١.

(٢) يُنظر المرجع نفسه ٣١١/١، والمغني ٢٠٩/١.

(٣) أمالي ابن الشجريّ ٣١١/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٠/٢.

(٤) يُنظر مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري ص ١٩٢.

دهر^(١). وقد تبعهما الربيعي في هذا التقدير؛ إذ الرفع عنده في (دهر) هو الأجود^(٢).

أما ابن الشجري فقد عمد إلى توجيه رواية الرفع، فذكر في ذلك قولين:

٥ - **القول الأول:** أن يكون (دهر) مبتدأ، حذف خبره لدلالة أول الكلام عليه، فيكون التقدير: ودهر أهل لأن أمسيت به فخر بك، أو يفتخر بك. وقد جاز الابتداء بالكرة هنا؛ لتخصصها بالصفة، وهي (أهل). وهذا مما يقربها من المعرفة^(٣)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وإن وقع المسند إليه في الكلام مضمراً عند كل من ابن جني وابن الشجري بحسب تقديره، إلا أن الإضمار عند ابن جني هو الأقوى - حسب قوله -، فليس إضمار الخبر - كما هو عند ابن الشجري - في قوة إضمار الفعل.

١٥ - **القول الثاني:** جواز عطف (دهر) على فاعل (كفى)، وهو المصدر المؤول من (أن ومعموليهما)، وتقديره: (كونك منهم). فـ(أن) مع خبرها هنا بمعنى الكون؛ لتعلق (منهم) بكون مطلق محذوف تقديره: (كائن). فوقع بذلك عطف اسم الحدث، وهو (دهر) على الكون المقدّر، وهو اسم حدث أيضاً. فيصير الكلام بذلك: كفى ثعلاً فخرًا كونك منهم، ودهر أهل لأن أمسيت من أهله، أي: وكفاهم فخرًا دهرًا أنت فيه^(٤). وبه يفند ابن الشجري ما زعمه ابن جني من أنه «ليس قبله (أي دهر) مرفوع يجر عطفه عليه»^(٥).

(١) يُنظر شرح مشكل أبيات المتنبي ص ٦١ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣١١/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٢/٢ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣١٢/١ ، والمغني ٢١٠/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٠/٢ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣١٢/١ ، والمغني ٢١٠/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٠/٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٣١١/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٩/٢ .

فقد وصف ابن الشَّجَرِيّ ذلك بأنّه قول من لم يُنعم النظر، وقنع بأول لحة. فالمعنى على رأي ابن الشجري: «أنّهم فخرُوا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيّامه»^(١) قاله ابن هشام.

وكان من عادة العرب في كلامهم نشرًا وشعرًا مدحُ زمان الممدوح؛ مبالغةً منهم في مدحه^(٢). ومن ذلك قول أبي تمام:

*** كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمْعٌ^(٣) ***

وقد تعقّب الشمّنيّ ابن هشام في حاشيته^(٤)، إذ في قول ابن هشام: «أنّهم فخرُوا بكونه منهم»^(٥) ما يشعر بتعلّق الباءِ بـ(فخرًا)، وهي زائدة، فلا تتعلّق بشيء أصلاً. والأولى أن يقول: إنّهم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم، وزمانه الذي هو فيه. فما أراده بقوله هو بيان محصّل المعنى لا غير. وقد فسّر البغدادي ذلك بأنّه نتاج من سوء الاختصار^(٦).

وقد زعم ابن الشَّجَرِيّ أنّه غير مسبوق في هذا القول، إذ يقول: «وبقي عندي في إعراب البيت وجهٌ لم يذهب إليه من تقدّم، كما لم يذهبوا إلى عطف (دهر) على فاعل (كفى)»^(٧).

والحقّ أنّ ما زعمه ليس بصحيح؛ إذ هو مسبوق في ذلك بابن فورّجة، فقد

(١) المغني ٢١٠/١.

(٢) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣١٢/١.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤٧ من هذا البحث.

(٤) يُنظر حاشية الشمّنيّ ٢٢٥/١.

(٥) المغني ٢١٠/١.

(٦) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٠/٢.

(٧) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣١٣/١.

نسب له الواحدي - شارح ديوان المتنبي - هذا القول^(١).

والعجيب أن يمرّ ذلك على ابن هشام دون أن يتعقب فيه ابن الشجريّ، فلعله لم يتنبّه إلى ذلك، أو لم يقف على قول ابن فورّجة. ولاسيّما أن الدكتور محمود الطناحي - رحمه الله تعالى ! - قد أشار إلى أن ما نسبته الواحدي في شرحه لديوان المتنبي من رأي لابن فورّجة، لم يجده في الموضوع الذي ذكره من كتاب ابن فورّجة (الفتح على أبي الفتح)^(٢).

وهذه التوجيهات الثلاث لرفع كلمة (دهر) في بيت المتنبي لا تخلو من تقدير محذوف يحتاج إليه الكلام، عدا التوجيه الثالث فلا حذف فيه مطلقاً.

ثانياً - توجيه رواية النصب

١٠ هي رواية الشاميين، وعليها اعتمد أبو العلاء المعري وغيره، رافضاً رواية الرفع، إذ يقول: « وبعض الناس يرفع (دهراً)، ولا ينبغي أن يلتفت إليه »^(٣). فـ(دهر) معطوف عنده على (ثعل)، و (أهل) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أهل.

١٥ فحكاية اللفظ على تقديره: كفى ثعلأ فخرأ أنك منهم، وكفى دهرأ هو أهل لأن أمسيت من أهله، أنه أهل لكونك من أهله^(٤). وبهذا قال ابن فورّجة أيضاً كما نقل عنه الواحدي^(٥).

كما حاول الربيعي توجيه رواية النصب أيضاً، وإن كان الرفع هو الأجود

(١) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣٥١/٢ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ، الحاشية رقم (٢) من ٣١٢/١ .

(٣) يُنظر المرجع نفسه ٣١١/١ .

(٤) يُنظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها، والمغني ٢١٠/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥١/٢-٣٥٢ .

(٥) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٢/٢ .

عنده، حيث يقول: « والرفع أجود على: وليفخر دهرٌ - وهو روايتي - والنصب رواية شامية ذكرتها لتُعرف »^(١). فكلمة (دهر) منصوبة عنده بالعطف على اسم (إن)، و (أهل) خبر عنه.

فحكاية اللفظ على تقديره: كفى ثعلاً فخرًا أنك منهم، وأن دهرًا أهلٌ لأنّ أمسيتَ من أهله. ٥

وكلا هذين التوجيهين غير مقبول عند ابن الشجريّ وابن هشام^(٢)؛ فالتوجيه الأول يفضح ظاهره أمره، ففيه من الإسهاب والإطالة ما يتأتى الاستغناء عنه بغيره، فلا حاجة لتكلفه. وقد أصاب ابن الشجريّ حين قال: « وهذا قولٌ فيه إسهاب كما ترى، وتكلف شاقّ، والرفع وإن كان فيه تكلف إضمار فعل، أقرب متناولاً وأصحّ معنى، وأكثر فائدة »^(٣). ١٠

هذا فضلاً عمّا فيه من خطأ في الصناعة؛ إذ فيه عطف مفعول - وهو (دهر) - على مفعول متقدّم - وهو (ثعل) -، وعطف فاعل - وهو المقدّر بـ (أنّه أهلٌ لكونك من أهله) -، وقد حُذِفَ اكتفاءً بدلالة المعنى على فاعل متأخر، هو (بأنّك منهم). وهذا لا يتمشى على قول البصريين، ولا على قول الأكثرين من غيرهم، فإنّهم لا يجيزون حذف الفاعل^(٤). ١٥

أمّا التوجيه الثاني فقد ردّه ابن الشجريّ بالأّ فائدة من حصوله^(٥). وتبعه في ذلك

(١) أمالي ابن الشجريّ ٣١١/١ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها، والمغني ٢١٠/١ .

(٣) أمالي ابن الشجريّ ٣١١/١ .

(٤) يُنظر شرح الدماميني ٢٢٥/١، وحاشية الدسوقي ١١٦/١ .

(٥) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٣١١/١ .

ابن هشام، فقال: «ولا معنى للبيت على تقديره»^(١). ولكنّ الدماميني يرى خلاف ذلك، فما قاله ابن الشجريّ وابن هشام فيه نظرٌ عنده؛ إذ يمكن تخرّيج البيت عنده على معنى: أنّ الدهرَ إذا تأهَّلَ لوجود الممدوح فيه كان شرفاً لذلك الدهر. وبكون الممدوح من (ثعل) حصول فخر للقبيلة بأنّ واحداً منها تشرف الدهر به، بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه^(٢). وقد نقل هذا عنه الشمنيّ والدسوقي، وحسنه البغدادي^(٣).

وما ذكرته لك هو توجيه روايتي بيت المتنبي برفع، ونصب كلمة (دهر). إلّا أنّ لابن الشجريّ وجهاً قد انفرد به، فلم يتقدّمه فيه أحد سواه، وقد وقعت فيه كلمة (دهر) مجرورة، وذاك بجعل (فخر) فاعلاً لـ (كفى)، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ (فخر)؛ لكون الباء على هذا الوجه معدّية لا زائدة، و (دهر) مجرور بالعطف على المصدر المؤول المجرور بالباء. أمّا (أهل) فهي خبر لمبتدأ محذوف على ما تقدّم في أحد الأوجه السابقة، فيصير اللفظ بذلك: كفى ثعلّاً فخرٌ بكونك منهم، وبدهرٍ هو أهلٌ لأنّ أمسيّت من أهله، والمعنى: أنّهم اكتفوا بفخرهم به، وبزمانه عن الفخر بغيرهما^(٤).

وانفراد ابن الشجريّ بهذا الوجه دليلٌ على أنّ الرجل ليس مجرد حاطب ليل، وإنّما هو رجل قد أعمل ذهنه، وأجهد فكره في تقصي مسائل النحو واللغة وسبر أغوارها؛ ليُخرج لنا لآلئ بكر لم يطرقها فكر قبله.

وأوّل تلك التوجيهات بالقبول هو توجيه ابن الشجريّ رفع كلمة (دهر)

(١) المغني ٢١٠/١ .

(٢) يُنظر شرح الدماميني على المغني بهامش حاشية الشمنيّ ٢٢٥/١ .

(٣) يُنظر حاشية الشمنيّ ٢٢٥/١ ، ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٢/٢، وحاشية الدسوقي ١١٦/١ .

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٣١٣/١ ، والمغني ٢١٠/١ .

عطفاً على فاعل (كفى)، وهو المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها. ويُرجّح هذا الوجه خروج الكلام في أجمل معنى، وأبلغ دلالة؛ إذ من بلوغ ذرى المدح مدحُ زمانِ الممدوح، وكان هذا من عادة العرب في كلامها نثراً وشعراً^(١). فقوم الممدوح يفخرون بكونه منهم، كما يفخرون بزمانه لنضارة أيامه وحسنها. ٥



(١) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٣١٢/١ .

إعراب (غير) في قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

المبتدأ في الجملة الاسمية على قسمين: مبتدأ له خبر، نحو: زيدٌ أخوك، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر، وهو كلٌّ وصف^(١) اعتمد على استفهام أو نفي، نحو: أقاتمُ الزيدان؟، وما قاتمُ الزيدان. ورفع فاعلاً ظاهراً - كما في الأمثلة السابقة -، أو ضميراً منفصلاً ثم الكلام به ، نحو: أقاتم أنتما ؟

فالمهزمة و (ما) حرفان لا محلّ لهما من الإعراب، و (قاتمٌ) مبتدأ، و(الزيدان، وأنتما) فاعلان سدّا مسدّ الخبر. وإنّما لم يُجعل المرفوع بالوصف خبراً فيهنّ؛ لأنّ الوصف قائم مقام الفعل، فكأنك قلت: أيقومُ الزيدان؟، والفعل يحتاج فاعلاً، فكذا ما قام مقامه. فإن لم تتحقق تلك الأمور مجتمعة لم يكن ذلك الوصف مبتدأ على مذهب جمهور البصريين^(٢).

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مثّل، أو بالاسم، كقولك: كيف جالس العمران؟.

وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما مثّل، أو بالفعل كقولك: ليس قاتمُ الزيدان، أو بالاسم، كقولك: غيرُ قاتمٍ الزيدان^(٣)؛ بجامع المعنى المشترك، وهو النفي.

(١) يتناول الوصف : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل .

(٢) يُنظر الباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٣٥ ، وشرح الألفية لابن النازم ص ١٠٥ ، وشرح ابن عقيل ١٧٧/١ وما بعدها ، والمساعد ١/ ٢٠٦ ، وأوضح المسالك ١/ ١٧٠ ، والتصريح ١/ ٥١٢ ، وحاشية الخضري ١/ ١٢٣ .

(٣) يُنظر شرح ابن عقيل ١/ ١٧٧ وما بعدها ، والتصريح ١/ ٥١٠-٥١١ .

إلا أنّ الوصف بعد (ليس) مرتفع على أنّه اسمها، وفاعله مغنٍ عن خبرها. أمّا بعد (غير) فيجرُّ بالإضافة، وفاعله مغنٍ عن خبر المبتدأ، وهو (غير)^(١)، وذلك نحو ما جاء في قول الحكمي - وهو أبو نواس^(٢) -:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وقد أشار ابن هشام في المغني إلى هذا البيت، فقال: « من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة (غير) قول الحكمي:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها - أنّ (غير) مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يغني عن الخبر؛ وذلك لأنّه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوضٌ لفظاً، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنّه قيل: ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحباً للهَمِّ والحزن، فهو نظير (ما مضروبٌ الزيدان)، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجري، وتبعه ابن مالك.

والثاني - أنّ (غير) خبرٌ مقدّم، والأصل: زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثمّ قدّمت (غير) وما بعدها، ثمّ حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأُتي بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أنّ الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع.

(١) يُنظر شرح الأشموني ١ / ١٩١ .

(٢) البيت لأبي نواس في المغني ١ / ٣٢٠ ، والدرر اللوامع ٢ / ٦ . وبلا نسبة في الهمع ١ / ٩٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٨٩ .

قلنا: في النثر، وهذا شعرٌ، فيجوز فيه، كقوله:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّائِيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(١)

أي: أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله:

مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ
تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

أي: بكفي رجلٍ كان.

والثالث - أنه خبر لمحذوف، و (مأسوف): مصدر جاء على مفعول

كـ (المعسور) و (الميسور) والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسِفٍ على
زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف^(٣).

أشار ابن هشام في هذا النصّ إلى أن بيت أبي نواس من الأبيات المشكّلة في
إعرابها لا معناها، فللكلمة (غير) فيها ثلاثة أوجه إعرابية: الأول - وقوعها مبتدأ لا
خبر له. والثاني - خبر مقدّم. والثالث - خبر لمبتدأ محذوف.

وقد عزا ابن هشام تلك الأوجه إلى أصحابها، فنسب الوجه الأول لابن
الشَّجَرِيِّ. وبرجوعنا إلى الأمالي وقفنا على هذا البيت فيها، وقد قال فيه ابن
الشَّجَرِيِّ: «بيتٌ سُئِلَتْ عنه:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(٤)

(١) البيت لسُحَيْل بن وَثِيل الرِّياحِي في الكتاب ٣ / ٢٠٧، والأصمعيّات ص ١٧، وشرح شواهد

مغني اللبيب ١ / ٤٥٩، والدرر اللوامع ١ / ٩٩.

(٢) البيت بلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٣٩، والتصريح ٣ / ٥٠١.

(٣) المغني ١ / ٣٢٠ وما بعدها.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٥٧.

فقليل: بم يرتفع (غير)؟ فأقول: إن قوله: (مأسوف) مفعول من الأسف، وهو الحزن، و (على) متعلقة به، كقولك: أسفتُ على كذا أسفاً، وحزنتُ عليه حزناً، ولهفتُ عليه لهفاً، وأسيتُ عليه أسىً، وموضع قوله: (بالهم) نصبٌ على الحال، والتقدير: ينقضي مشوباً بالهم، و (غير) رفعٌ بالابتداء، ولما أُضيفت إلى اسم المفعول - وهو مسند إلى الجارّ والمجرور - استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى (قائم) و (مضروب) في قولك: أقائمُ أخواك؟ وما مضروبٌ غلاماك، عن خبر من حيث سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر؛ لأنّ (قائم) و (مضروب) قاما مقام (يقوم) و (يضرب)، فتنزّل كلّ واحدٍ منهما مع المرفوع به منزلة الجملة، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجارّ والمجرور، سدّ الجارّ والمجرور مسدّ الاسم الذي يرتفع به، كقولك: أمحزونٌ على زيد؟ وما مأسوفٌ على بكرٍ، كما تقول في الفعل: أيحزنُ على زيد؟ وما يؤسفُ على بكرٍ، فلما كانت (غير) للمخالفة في الوصف، فجرتُ لذلك مجرى حرف النفي، وأضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور - والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد - سدّ ذلك مسدّ الجملة، حيث أفاد قولك: غيرُ مأسوفٍ على زيد، ما يفيد قولك: ما يؤسفُ على زيد»^(١).

إذن قد أصاب ابن هشام عين الحقيقة فيما نسبته لابن الشجريّ في (المغني). ومراجعة هذا البيت في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين، نجد لكلمة (غير) فيها ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول:

وقعت (غير) مبتدأ لا خبر له على الحقيقة، وقوله: (مأسوف) اسم مفعول

(١) أمالي ابن الشجريّ ١/٤٧-٤٨ .

من الأسف، وهو الحزن^(١)، مضاف إليه متعلق به الجار والمجرور الآتي (على زمن)، كما تعلق بالفعل في نحو: أسفتُ على كذا أسفًا، وحزنتُ عليه حزنًا، على أنه نائبُ فاعلٍ له، سادَّ مسدَّ الخبر. وجملة (ينقضي) صفة لزمن، و (بالهم) حال من ضمير (ينقضي)، أي: مشوبًا بالهم^(٢).

ولما كانت (غير) للمخالفة في الوصف جرّت مجرى النفي؛ لاتفاقهما معنى. يقول الرضي: «وأجري نحو: (غير قائم الزيدان) مجرى (ما قائم)؛ لكونه بمعناه. قال:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ»^(٣)

وبذلك قال أبو حيان في (الارتشاف): «وقد أُجري النفي بـ(غير) مجرى النفي بـ(ما)، فتقول: غير قائم أخواك، كما تقول: ما قائم أخواك»^(٤). وذكر نحو هذا خلق كثير^(٥).

بل قد حملها بعضهم على معنى (لا) النافية، فاستعملوا (غير) بمعنى (لا)، كما استعملوا (لا) بمعنى (غير)، يصوّر ذلك ابن الحاجب في قوله: «وذلك واسع في كلامهم، فكأنه قال: لا تأسف على زمن هذه صفته»^(٦).

(١) يُنظر أمالي ابن الشجري ٤٧/١، والمعجم الوجيز ص ١٧.

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجري ٤٧/١-٤٨، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، وشرح التسهيل ٢٧٥/١، والارتشاف ١٠٨٤/٣، والمغني ٣٢٠/١، وشرح ابن عقيل ١٨٠/١-١٨١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩١/١، وحاشية الخضري ١٢٣/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٨٧/١.

(٤) الارتشاف ١٠٨٤/٣.

(٥) يُنظر الهمع ٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٩٤/٥.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٦٣٩/٢.

ويدلّل على مجيء (غير) بمعنى (لا) أمران:

أحدهما - قولهم: (زيدٌ عمرًا غيرٌ ضاربٍ)، ولا يقولون: (زيدٌ عمرًا مثلٌ ضاربٍ)؛ لأنّ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف. لكن لما كانت (غير) تُحمّل على معنى (لا)، جاز فيها ما لا يجوز في (مثل)، وإن كان باهما واحداً. ٥

الثاني - وقع في استعمالهم: (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك). بمعنى النفي، أي: قلّ رجلٌ يقولُ ذلك. فوقوع النفي هنا - مع بُعده عنه بعض البُعد - سوّغ استعمال (غير) بمعنى (لا)، مع موافقتها لها في المعنى، وهو الأجدر^(١).

ومع كون (غير) بمعنى (لا)، إلا أنّها تخالفها من حيث كونها اسمًا لا حرفًا. وتستحقّ بذلك موقعًا من الإعراب، فأُعربت مبتدأ لا خبر له، استغناءً عنه باسم المفعول بعده، فقد صحّ به المعنى. ولا استنكار لمبتدأ لا خبر له؛ لأنّ المعنى عليه تامّ. واسم المفعول في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له. ١٠

كما أنّ هذا ليس بدعًا، فهناك مبتدآت لا أخبار لها، نحو: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك^(٢). فـ(أقلُّ) مبتدأ، و (رجلٍ) مضاف إليه، و (يقولُ ذلك) صفة لرجل. ولم يحتج (أقلُّ) إلى خبر؛ لأنّه في معنى (قلّ)^(٣). ١٥

وقد نسب ابن هشام في (المغني) هذا الوجه لابن الشَّجَرِيّ، وزعم متابعة ابن مالك له في ذلك^(٤)، وهو مصيبٌ فيما قاله. أمّا ما وقع في كتاب ابن مالك (شرح التسهيل) الذي بين أيدينا من قوله: « وإذا قصد النفي بـ(غير) مضافًا إلى

(١) يُنظر أمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٣٩ .

(٢) يُنظر الوجوب في النحو ص ١٩٣ .

(٣) يُنظر الأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٤) يُنظر المغني ١ / ٣٢٠ .

الوصف، فيجعل (غير) مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح، ويسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ، وعلى ذلك وجه الزمخشري قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ «^(١)».

فقولٌ قد أصابه التحريف، ولاسيما أنَّ المفصل لم يرد فيه شيء من ذلك. ويصوّب هذا ما ينقله عن السلسيلي - شارح التسهيل - من قوله: « وعلى ذلك وجه ابن الشجري قول الشاعر:

* غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ * «^(٢)».

وما نقله البغدادي أيضاً من قول ابن مالك في (شرح التسهيل): « وعلى ذلك وجه ابن الشجري قول الشاعر: (غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ) »^(٣).

ولم يُعنِ النحاة بنسبة هذا الرأي لابن الشجري كما وقفنا عليه عند ابن مالك وابن هشام، وتبعهما في ذلك السلسيلي والبغدادي. أمّا قول هؤلاء فيشعرنا بأسبقية ابن الشجري إلى هذا القول.

والحقّ أنّه مسبوقٌ في هذا بابن جنّي في أحد قولين له، فقد نقل لنا ابنه (غالي)^(٤) قوله: « وإن شئت قلت: إنه محمول على المعنى، كما حملت (أقلُّ امرأة)، تقول ذاك على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لـ (أقلُّ)؛ لأنّه مبتدأ، وقد أضفت (أقلُّ) إلى (امرأة)، ووصفت المرأة بـ (تقولُ ذاك)، كأنك قلت: قلَّ امرأة ١٥

(١) شرح التسهيل ٢٧٥/١ .

(٢) شفاء العليل ٢٧٤/١ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٤ - ٥ .

(٤) هكذا جاء اسمه في حاشية الخضري ، بينما جاء في الأشباه والنظائر ، وبغية الوعاة ، وشرح التسهيل لأبي حيان (غالي) . ينظر الأشباه والنظائر ٢٨٩/٥ ، وبغية الوعاة ٢٤/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٤ ، وحاشية الخضري ١٢٥/١ .

تقول ذلك، فلم يحتج (أقل) إلى خبر؛ لأنها في معنى (قل)، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال: خطيئة يوم لا أراك فيه، على معنى: يوم خطأ لا أراك فيه، وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام»^(١).

وقد قال بهذا الوجه جملة من النحاة كملك النحاة الحسن بن أبي نزار^(٢) (ت ٥٦٨هـ)، وابن الحاجب في أحد رأيين له، والرضي، وابن النحاس في (التعليقة على المقرب)، وأبي حيان، وابن مكتوم^(٣) (ت ٧٤٩هـ)، والمرادي، وابن عقيل، والسلسيلي، والأشموني^(٤)، وغيرهم.

- الوجه الثاني:

وقعت (غير) خبراً مقدماً، فأصل الكلام: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت (غير) وما بعدها، ثم حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأُتي بالاسم الظاهر مكانه^(٥).

ويؤخذ على هذا الوجه أن فيه حذفاً لموصوف ليس بعض اسم مجرور بـ(في) أو بـ(من)، مع أن الصفة غير مفردة، وهذا ممتنع.

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٩/٥ - ٢٩٠.

(٢) هو أبو نزار الحسن بن صافي. كان من أئمة النحاة، غزير العلم، متفنناً في العلوم، يغضب على من لم يسمه ملك النحاة. له: الحاوي في النحو، والتذكرة السفريّة. يُنظر بغية الوعاة ٥٠٥/١.

(٣) هو تاج الدين أحمد بن عبد القادر، لازم أبا حيان دهرًا، وتقدم في الفقه والنحو واللغة. له: في أخبار اللغويين والنحاة وغيره. يُنظر بغية الوعاة ٣٢٧/١.

(٤) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٤ وما بعدها، وأمالى ابن الحاجب ٦٣٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، والتعليقة على المقرب ص ١٤٤، والارتشاف ١٠٨٤/٣، وتذكرة النحاة ص ١٧١، والأشباه والنظائر ٩٤/٣، ٢٨٩/٥ وما بعدها، ٢٥/٧ وما بعدها، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧٠/١.

(٥) يُنظر المغني ٣٢٠/١ - ٣٢١، وخزانة الأدب ٣٤٦/١.

وقد ردّ ذلك المنع ابنُ هشام بأنّ محله النثر، أمّا في الشعر فيجوز. ونظير هذا قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّيَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(١)

فالتقدير: أنا ابن رجلٍ جلا، بتقدير موصوفٍ محذوف. وكذا قول الآخر:

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ
تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

فالتقدير: بكفّي رجلٍ كان، بتقدير موصوفٍ أيضاً^(٣). ولعلّ قول ابن هشام بجواز ذلك في الشعر، يعني به الضرورة الشعرية.

وقد نسبت كتب النحو هذا الرأي لابن جنّي حكايةً عن ابنه (غالي بن عثمان بن جنّي)، قال: « سألت أبي -رضي الله عنه!- عن إعراب بيتٍ مرّ بي، وهو:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فأجاب: أنّ المقصود ذمّ الزمان الذي هذه حاله، فكأنّه قال: زمانٌ ينقضي بالهمّ والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، فـ(زمانٌ): مبتدأ وما بعده صفة له، و (غيرُ): خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤدّناً بالمحذوف؛ لأنّك إنّما جئت بالهاء لما تقدّمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار: غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزن^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥٨ .

(٣) يُنظر المغني ١/٣٢٠-٣٢١ .

(٤) الأشباه والنظائر ٥/٢٨٩ .

وتبعه في القول بهذا الوجه ابن الحاجب أيضاً، فذكره في أماليه دون أن ينسبه لابن جني مستحسنًا إيّاه، ومقدمًا له على الوجه السابق، وإن سلك في بيان ذلك مسلك أهل المنطق والفلسفة. استمع إليه، وهو يقول: « لا يصحّ أن يكون له (يقصد غير) عامل لفظي. وإذا لم يكن له عامل لفظي فإمّا أن يكون مبتدأ، وإمّا أن يكون خبر مبتدأ. ولا يصحّ أن يكون مبتدأ؛ لأنّه لا خبر له، لأنّ الخبر إمّا أن يكون ثابتًا أو محذوفًا. الثابت لا يستقيم؛ لأنّه إمّا (على زمن)، وإمّا (ينقضي)، وكلاهما مفسدٌ للمعنى.

وأيضًا فإنّك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدّ من أن تُقدّر قبله موصوفًا، وإذا قدّر قبله موصوف لم يكن بدّ من أن تكون (غير) له، و (غير) هاهنا ليست له، وإنّما هي لـ (زمن)، ألا ترى أنّك لو قلت: رجلٌ غيرُك مرّ بي، لكان في (غيرك) ضميرٌ عائِدٌ على رجل. ولو قلت: رجلٌ غيرٌ متأسّفٍ على امرأةٍ مرّ بي، لم يستقم؛ لأنّ (غير) هاهنا لما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله. ولو قلت: رجلٌ غيرٌ متأسّفٍ عليه مرّ بي، جاز لأنّها في المعنى للضمير والضمير عائِدٌ على المبتدأ، فاستقام، فتبين أنّه لا يكون مبتدأ لذلك.

وإن جعل الخبر محذوفًا، لم يستقم لأمرين:

أحدهما- أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه. والآخر- أنّه لا قرينة تُشعر به. ومن شرط صحّة حذف الخبر وجود القرينة.

وإن جعل خبر مبتدأ، لم يستقم لأمر:

أحدها- أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه.

والثاني- أنّ حذف المبتدأ مشروط بالقرينة، ولا قرينة.

والثالث- أنّك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ؛ لأنّه في معنى مغاير، ولا ضمير يعود على ما تُقدّره مبتدأ،

فلا يصحّ أن يكون خبراً، فتبين إشكال إعرابه.

وأولى ما يقال: إنّه أوقع المظهر موقع المضمّر، لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكأنّ التقدير: زمنٌ ينقضي بالهمّ والحزن غير متأسّف عليه. فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشعر به، أتى به ظاهراً مكان المضمّر، فصارت العبارة فيه كذلك. وهو وجهٌ حسنٌ، لا بُدّ في مثل ذلك، فإنّ العرب تُجيز: إن يكرمني زيدٌ إنّي أكرّمه، وتقديره: إنّي أكرّم زيداً إن يكرمني، فقد أوقعت زيدا موقع المضمّر لما اضطررت إلى إعادة الضمير إليه، وأوقعت المضمّر موقع المظهر، لما أخرته عن الظاهر. فقد تبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه^(١).

إذن فقد أحسن ابن هشام عزو هذا الوجه لابن جني وابن الحاجب، كما أصاب في نسبة الرأي السابق لابن الشجري، وإن لم يتنبّه إلى سبق ابن جني له.

- الوجه الثالث :

وقعت (غير) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: (أنا)، و (مأسوف) مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور أريد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف على زمن هذه صفته^(٢).

وإقامة الوصف مقام المصدر مجازٌ مشهورٌ عند العرب^(٣)، فمن أمثلة سيبويه: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، أي: دعه إلى أمرٍ يُؤسر فيه أو يُعسر فيه، فجاء المصدر على المفعول. وكذلك المرفوع والموضوع، أي: له ما يرفعه وله ما يضعه. يقول سيبويه: «ويستغنى بهذا عن المفعّل الذي يكون مصدراً؛ لأنّ في هذا دليلاً

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/٦٣٧-٦٣٨ .

(٢) يُنظر المغني ١/٣٢٢ .

(٣) يُنظر التفسير الكبير ١٦/١٥٦ .

عليه»^(١).

ولا أدلّ على صحة ذلك من وقوعه في أفصح القول، وهو كلام الرب
- جلّ وعلا! -: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾ [الطور : ١٩]، قال الزجاج: «و (هنيئًا)
منصوب، وهو صفة في موضع المصدر، المعنى: كلوا واشربوا هنيئتم هنيئًا،
وليهنكم ما صرتم إليه»^(٢).

وعلى هذا النحو جاء بيت أبي نواس حيث أطلق الوصف (مأسوف)، وأريد
المصدر (آسف).

وكما يُطلق لفظ اسم المفعول على المصدر يقع ضده أيضاً، فإطلاق لفظ
المصدر على اسم المفعول هو من مجازات العرب المشهورة أيضاً، فيقولون: قتلَهُ
صبراً، أي: مصبوراً، وهذا ضربُ الأميرِ ونسجُ زيدٍ، والمراد: مضروبه
ومنسوجه^(٣).

وكذا شأن اسم الفاعل أيضاً، ولسيوييه في هذا أمثلةٌ كثيرةٌ منها قوله:
«وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حَلْبٌ، إنّما تريد: محلوب.
وكقولهم: الخَلْقُ، إنّما يريدون: المخلوق. ويقولون للدرهم: ضَرْبُ الأمير، إنّما
يريدون: مَضْرُوبُ الأمير.

ويقع على الفاعل: وذلك قولك: يومٌ غَمٌّ، ورجلٌ نَوْمٌ، إنّما تريد: النائم،
والغامّ...»^(٤).

(١) الكتاب ٩٧/٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٥ .

(٣) يُنظر التفسير الكبير ١٥٦/١٦ .

(٤) الكتاب ٤٣/٤ .

ومّا جاء على هذا النحو في كتاب الله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك : ٣٠] أي: غائراً^(١)، وقوله تعالى: ﴿ آتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت : ١١] أي: طائعين أو كارهين^(٢).

ومن ذلك قول الخنساء- تبكي مَنْ هلك من قومها، وتفتخر بهم-^(٣):

تَعْرِقَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرْعًا وَغَمَزًا

فاشتمل البيت على عدّة مصادر أُريدَ بها الوصف^(٤)، فالمعنى: تعرقني ناهسًا وحازًا، وأوجعني قارعًا وغامزًا.

أمّا إطلاق كلٍّ من اسم الفاعل أو اسم المفعول وإرادة الآخر، فأسلوب من أساليب اللغة العربية. والبيانون يسمّون مثل ذلك مجازًا عقليًا، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ [الإسراء : ٤٥]. قال بعض العلماء: هو من إطلاق اسم المفعول وإرادة اسم الفاعل، أي: حجابًا ساترًا. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ﴾ [مريم : ٥٤] فأراد أنّ الوعد أو الموعد به لمصدق فيه^(٥). وكذا قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق : ٦] أي: مدفوق^(٦).

إذن هو أسلوبٌ عرفته العربية، وجاء عليه كثيرٌ من كلامها، فلا يمكن إنكاره. ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في بيت أبي نواس، حيث أورد اسم المفعول (مأسوف)، وأراد به اسم الفاعل (أسف).

(١) يُنظر الكشف ١٢٥/٤ ، وأما ابن الشجريّ ٢٥٢/١ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٤٩/٢ .

(٣) البيت للخنساء في ديوانها ص ٨١ ، تلوم الدهر وتفتخر بقومها.

(٤) يُنظر أمالي ابن الشجريّ ٣٦٩/١ .

(٥) يُنظر أضواء البيان ١٦٠/٣ ، ٤٣٦/٧ .

(٦) يُنظر المرجع نفسه ١٦٠/٣ .

وقد تفرد ابن هشام بذكر هذا الوجه، مما يدل على أنه كان عالماً بكل دقائق النحو وشوارده، ملمّاً بآراء النحاة فيه على تباينها، فقد نسب هذا الوجه لابن الخشاب^(١). ولم يشع هذا الرأي في كتب المتأخرين عن ابن هشام، فلم ينقله عنه سوى العلامة البغدادي^(٢).

- هذه هي الأوجه الثلاثة التي ذكرها النحاة في إعراب (غير) في بيت أبي نواس. وقد اهتم ابن هشام بجمعها، ونقلها عنه بعض المتأخرين كالْبغدادِي. أمّا أغلب النحاة فاكتفى بذكر وجه، أو وجهين من تلك الأوجه^(٣).
- وأولى تلك الأوجه بالقبول الوجه الأول، وهو ما عليه جمهور النحويين. يقول البغدادي - عند تعرضه لهذا البيت في شرحه شواهد (الكافية) -: «أوردناه مثلاً لإجراء (غير) قائم الزيدان، مجرى (ما) قائم الزيدان؛ لكونه بمعناه. وتخرج البيت على هذا أحد أقوال ثلاثة، هو أحسنها»^(٤)؛ وذلك لتمشيّه مع الأحكام والقواعد النحوية. فهم يذهبون إلى رفع كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي أيّاً كانت أدواته، ما رفع ذلك الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وتمّ به الكلام. وإن أعرب (غير) إعراب ذلك الوصف؛ فلاضافته إليه، والمتضايفين كالشيء الواحد، هذا فضلاً عما فيه من أخذ بظاهر الكلام دون طرق لأبواب التقديم والتأخير، أو قيام دعوى حذف يمكن الاستغناء عنه.

(١) يُنظر المغني ٣٢٢/١ .

(٢) يُنظر خزنة الأدب ٣٤٦/١ .

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٤٧/١ - ٤٨، وشرح التسهيل ٢٧٥/١، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، والارتشاف ١٠٨٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٨١/١، والهمع ٦/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩١/١ .

(٤) خزنة الأدب ٣٤٥/١ .

ويبدو أنّ ابن هشام قد ارتضى هذا الوجه أيضاً؛ لتقديمه رأي ابن الشجريّ في الذكر على رأي ابن جنّي^(١)، رغم تقدّم الأخير منهما زمنًا. بينما تعقب الوجه الثالث بأنّ فيه تعسفًا ظاهرًا، وتكلفًا شاقًا، تركه أولى. وهذا ما تلحظه جليًا في جعله اسم المفعول. بمعنى المصدر، ثم تأويله باسم الفاعل.

٥ أمّا الوجه الثاني فإنّه وإن سكت عنه ابن هشام، إلا أنّ فيه ارتكاب ضرورة بحذف الموصوف والصفة غير مفردة دون تحقق شرط حذفه المعروف. هذا فضلاً عمّا يقتضيه هذا الوجه من قيام دعوى تقديم وتأخير وحذف يمكن الاستغناء عنه. يقول البغدادي في (شرح أبيات المغني): « وهذا التخريج بعيدٌ جدًّا متكلف، وهي عادة ابن جنّي وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتكلّفة التي لا يكاد يلحظها العرب »^(٢).



(١) يُنظر المغني ١/ ٣٢٠ .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٥ . ويقصد بشيخه: أبو علي الفارسي.

إعراب (كذلك) في آيتي :

﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ، و: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾

تقع كلمة (كما) بعد الجمل كثيراً صفةً في المعنى، فتكون نعتاً لمصدر،
 ٥ أو حالاً، وتقع (كذلك) ذلك الموقع أيضاً^(١). ومع ذلك اجتمعت مع (مثل) في آيتين من سورة البقرة، هما: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة : ١١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة : ١١٨].

١٠ وهذا أمرٌ يثير التساؤل، وقد أحسن ابن هشام الجواب حين قال في المغني: «فإن قلت: فكيف اجتمعت مع (مثل) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة : ١١٨]. و(مثل) في المعنى نعتٌ لمصدر (قال) المحذوف، أي: كما أن كذلك نعتٌ له، ولا يتعدى عاملٌ واحدٌ لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: (ضربتُ زيداً عمراً)، ولا يكون (مثل) تأكيداً لـ(كذلك)؛ لأنه أين منه، كما لا يكون (زيدٌ) من قولك: (هذا زيدٌ يفعل كذا) تأكيداً لهذا لذلك، ولا خبراً لمحذوف، بتقدير: الأمرُ كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلتُ (والتكلم ابن هشام): (مثل) بدلٌ من (كذلك)، أو بيانٌ، أو نصبٌ بـ(يعلمون)، أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ(مثل) بمنزلتها في

(١) يُنظر المغني ١/ ٣٥٩ .

(مثلُكَ لا يفعلُ كذا)، أو نصبٌ بِـ(قال)، أو (الكاف) مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله.

وردّ ابن الشَّجَرِيّ ذلك على مكّي بأنّ قال: قد استوفى معموله، وهو (مثل)، وليس بشيء؛ لأنّ (مثل) حينئذٍ مفعولٌ مطلقٌ، أو مفعولٌ به لـ(يعلمون)، والضمير المقدّر مفعول به لـ(قال) «^(١)».

ذكر ابن هشام في نصّه عدّة أمور:

١- عدم إجازته وقوع (مثل) في الآية:

أ / نعتًا لمصدر (قال) المحذوف؛ لوقوع (كذلك) ذلك الموقع أيضًا، ولا يتعدّى عاملٌ واحدٌ لمتعلّقين بمعنى واحدٍ.

ب / تأكيدًا لـ(كذلك)؛ لأنّه أبينُّ منه.

٢- لم يرتضِ إعراب (كذلك) خبرًا لمحذوف، بتقدير: الأمر كذلك؛ لانعدام ربطٍ ما بعده بما قبله حينئذٍ.

٣- توجيهه إعراب كلمتي (كذلك) و (مثل) في الآيتين.

٤- ذكره اعتراض ابن الشَّجَرِيّ على مكّي في تجويزه رفع (الكاف) من (كذلك) على الابتداء؛ لفقد العائد من جملة الخبر.

وللوقوف على رأي ابن الشَّجَرِيّ في هاتين الآيتين، نعود للأُمالي فقد جاء فيها: «وقال (يقصد مكّي في مشكل إعراب القرآن) في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، و: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾: الكاف في الموضعين في موضع نصب، نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً مثل ذلك قال الذين

(١) المغني ١ / ٣٥٩ .

لا يعلمون، وقولاً مثل ذلك قال الذين من قبلهم، ثم قال: ويجوز أن يكونا في موضع رفع على الابتداء، وما بعد ذلك الخبر. انتهى كلامه.

وأقول (والمتكلم ابن الشجري): لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعاً كما زعم؛ لأنك إذا قدرتها مبتدأ احتاجت إلى عائدٍ من الجملة، وليس في الجملة عائداً.

فإن قلت: أقدر العائد محذوفاً، كتقديره في قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾ [النساء: ٩٥] أي: وعده الله، فأقدر: كذلك قاله الذين لا يعلمون، وكذلك قاله الذين من قبلهم. لم يجز هذا؛ لأن (قال) قد تعدى إلى ما يقتضيه من منصوبه، وذلك قوله: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ فلا يتعدى إلى منصوبٍ آخر ^(١).

إذن بتأمل كلام ابن الشجري يظهر موافقته مكّي في وجه النصب في الآيتين، دون وجه الرفع؛ لعلّة ارتآها. وبدراسة أقوال النحاة والمفسرين في هاتين الآيتين نقف على آراء متباينة لهم، فأغلب النحاة والمفسرين قد جوّز في قوله: (كذلك) وجهين من الإعراب:

– الوجه الأول: النصب

ذهب أكثر النحاة والمفسرين كمكّي بن أبي طالب، وابن الأنباري، والعكبري، والمنتجب الهمداني، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وأبي السعود، والألوسي ^(٢) إلى أنّ الكاف من (كذلك) في موضع نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ

(١) أمالي ابن الشجري ١٦٩/٣ .

(٢) يُنظر مشكل إعراب القرآن ١٤٨/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٢٠/١ ، والبيان في إعراب القرآن ١٠٧/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٦٠/١ ، والبحر المحيط ٣٥٣/١ ، والدرر المصون ٧٦/٢ ، وتفسير أبي السعود ١٤٨/١ ، وروح المعاني ٣٦١/١ .

معمولٍ لـ(قال)، قُدِّمَ على عامله؛ لإفادة القصر، فالمعنى: قولاً مثل ذلك القول بعينه، لا قولاً مغايراً له قال الذين لا يعلمون.

وقد نقل ابن الشَّجَرِيّ هذا الوجه عن مكِّي بن أبي طالب، دون أن يتعقبه فيه^(١)، ممّا يدلّ على قبوله له.

وقد أضاف أبو حيان والسمين الحلبي لما سبق وجهاً آخر للنصب، وقعت فيه (الكاف) حالاً من المصدر المعرفة المضمر الدالّ عليه (قال)، تقديره: مثل ذلك القول قاله، أي: قال القول الذين لا يعلمون حال كونه مثل ذلك القول.

وقد نسبنا هذا الرأي لسيبويه^(٢)، كما نسب السمين الحلبي للنحويين - غير مرّة - الرأي الأول^(٣). وعلى كلا الوجهين (الكاف) منتصبه بـ(قال)^(٤).

كما زاد أحدهم وجهاً آخر وقعت فيه (كذلك) منصوبة، فقال: «وقيل: (كذلك) مفعول به، و(مثل) مفعول مطلق، والمقصود تشبيه المقول بالمقول في المؤدي والحصول، وتشبيه القول بالقول في الصدور عن مجرد التشهي والهوى والعصبية»^(٥).

أمّا قوله تعالى - فيما بعد -: ﴿مَثَلُ قَوْلِهِمْ﴾، فانتصاب (مثل) فيه إمّا على البدل من موضع الكاف في (كذلك)، أو عطف بيان، أو مفعول به لـ(قال)، أو للفعل المنفي (لا يعلمون)، أي: قال الذين لا يعلمون - وهم الجهلة من المشركين؛ إذ لا علم عندهم ولا كتاب، وقيل: من أهل الكتاب، ونُفي العلم عنهم؛ لأنّهم

(١) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٦٩/٣ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٣٥٣/١ ، والدر المصون ٧٦/٢ .

(٣) يُنظر الدر المصون ٧٦/٢ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٣٥٣/١ .

(٥) يُنظر روح المعاني ٣٦١/١ .

لم يعملوا به - مثل قولهم - أي: مثل قول اليهود والنصارى -^(١).

وقد ردّ المنتجب الهمداني وجه انتصاب (مثل) بالفعل المنفي؛ زاعماً فساد المعنى به^(٢).

أما ما ذهب إليه مكّي بن أبي طالب، وتبعه فيه ابن الأنباري من وقوع (مثل) في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ صفة لمصدر محذوف^(٣)، فقولٌ يرده صاحب المغني؛ لوقوع (كذلك) ذلك الموقع أيضاً، ولا يتعدى عاملٌ واحدٌ لمتعلقين. بمعنى واحد^(٤) بطريق الاستقلال فيهما، فأنت لا تقول: ضربتُ زيداً عمرًا، بإيقاع (زيد وعمرو) مفعولين لفعل يطلب مفعولاً واحداً على سبيل الاستقلال فيهما. أما أن يتعدى عاملٌ واحدٌ لمتعلقين بطريق الاستقلال في أحدهما، والتبعية في الآخر، فيجوز نحو: ضربتُ زيداً الطويل^(٥).

كما منع أيضاً وقوع (مثل) تأكيداً لـ (كذلك)؛ لأن (مثل) لفظٌ ظاهرٌ وصريحٌ في المثلية، لا يُستعمل في غيرها، بخلاف (الكاف) من (كذلك)، فقد تستعمل في غير ذلك. وبالتالي لا يصحّ تأكيد (كذلك) بـ (مثل)؛ لأنه أبين منه^(٦). والتوكيد لا يقع أوضح من المؤكّد، كما لا يصحّ تأكيد اسم الإشارة بالعلم في نحو: هذا زيدٌ يفعلُ كذا؛ لأنه أبين منه أيضاً.

(١) يُنظر مشكل إعراب القرآن ١/١٤٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٠، والبيان في إعراب القرآن ١/١٠٧، والبحر المحيط ١/٣٥٣، والدر المصون ٢/٧٦، والمغني ١/٣٥٩، وتفسير أبي السعود ١/١٤٨.

(٢) يُنظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٣٦٠.

(٣) يُنظر مشكل إعراب القرآن ١/١٤٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٠.

(٤) يُنظر المغني ١/٣٥٩.

(٥) يُنظر حاشية الشمني ٢/١٣، وحاشية الدسوقي ١/١٩٠.

(٦) يُنظر المغني ١/٣٥٩.

هذا فضلاً عن أن (مثل) مضافٌ لـ(قولهم)، وهو مما لا إهام فيه، بخلاف (الكاف)، فإنها مضافةٌ لـ(ذلك)، و (ذا) مبهمٌ؛ لأنه اسم إشارة^(١). وقد رفض ابن هشام أيضاً وقوع (مثل) خبراً لمبتدأ محذوف بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤول إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله^(٢).

٥ - الوجه الثاني: الرفع

جوّز بعض النحاة في (الكاف) أن تكون في موضع رفع مبتدأ، والجملة بعده: ﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ خبرٌ عنه^(٣). وقد أشار إلى ذلك مكّي بن أبي طالب في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، حيث قال: « قوله: ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ ﴾ [البقرة: ١١٣، ١١٨] في الموضعين الكاف في موضع نصب...، ويجوز أن يكونا في موضع رفعٍ على الابتداء، وما بعد ذلك الخبر. ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ نصبٌ بـ(قال)، وإن شئت جعلته نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ^(٤) ».

وقد تعقبه ابن الشجري في ذلك - عند تعرضه لزلات مكّي في كتابه المشهور (تأويل مشكل القرآن) -، فأفرد لذلك مجلساً أو أكثر رصد فيه ما ظهر له فيه وجهٌ زلل^(٥)، ومن ذلك تجويزه رفع الكاف على الابتداء في آيتي سورة البقرة،

(١) يُنظر حاشية الشمني ١٣/٢، وحاشية الدسوقي ١٩٠/١.

(٢) يُنظر المغني ٣٥٩/١.

(٣) يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٠/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٦٠/١، والبحر المحيط ٣٥٣/١، والدر المصون ٧٦/٢، والمغني ٣٥٩/١، وتفسير أبي السعود ١٤٨/١، وروح المعاني ٣٦١/١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٤٨/١.

(٥) أفرد ابن الشجري لهذه الزلات المجلس الثمانين، وبعضاً من الحادي والثمانين. بدأها بذكر أغلاط مكّي في سورة البقرة، وانتهى بسورة مريم، ثم قال في آخر كلامه: " هذه جملة ما علقْتُ به من سقطات هذا الكتاب، على أنني لم أبالغ في تتبعها، وإنما ذكرت هذه الردود على هذه الأغاليط؛ لتلا يغتر بها مقصّر في هذا العلم، فيعوّل عليها ويعمل بها ". يُنظر أمالي ابن الشجري، قسم الدراسة ١٤٩/١. ويُنظر أيضاً ١٦٤/٣ وما بعدها.

وقد ردّ ابن الشَّجَرِيّ ذلك بقوله: « وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضوعين رفعًا كما زعم؛ لأنّك إذا قدّرتها مبتدأ احتاجت إلى عائدٍ من الجملة، وليس في الجملة عائد »^(١). وهو أمر لم يتنبّه له مكّي، فقد جوّز في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ النصب بـ(قال)^(٢)، وهو فعل متعدّد لمفعولٍ واحد لا غير، فلا يتأتّى حينئذٍ تقدير العائد ضميرًا محذوفًا منصوبًا بـ(قال) .

وبهذا يظهر أنّ ابن الشَّجَرِيّ لا يعترض على وقوع الكاف مبتدأ في هاتين الآيتين، وإنّما هو ينكر ذلك فحسب، بحجّة كون خبر المبتدأ جملة غير مشتملة على رابط ظاهر أو مقدّر، يربطها بالمبتدأ.

وكان ينبغي أن يطال التعقّب ابن الأنباري أيضًا؛ فقد نقل عن مكّي هذا القول دون أن يتنبّه إلى ذلك الزلل منه^(٣).

وكان الأخرى بابن الشَّجَرِيّ ألا ينكر رفع (الكاف) على الابتداء في الآيتين، بل يبحث الجملة الخبر عن عائد يربطها بالمبتدأ، وذلك باعتبار (مثل) في الآيتين نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، لا مفعولاً لـ(قال)، وبهذا يتسنى جعلُ الضمير المقدّر بعد (قال) هو العائد. وإلى هذا ذهب بعض النحاة والمفسرين من بعده كالمنتجب الهمداني، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وأبي السعود^(٤)، فقد اهتمّوا ببيان ذلك العائد والإشارة إليه، فالعائد عندهم ضمير محذوف منصوب بـ(قال)، أي: قاله. فالمعنى: مثل ذلك قاله الذين لا يعلمون.

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٦٩/٣ .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٠/١ .

(٤) يُنظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٦٠/١ ، والبحر المحيط ٣٥٣/١ ، والدر المصون ٧٦/٢ ،

والمغني ٣٥٩/١ ، وتفسير أبي السعود ١٤٨/١ .

ولم يعلّق أحدٌ منهم على كلام مكّي، أو ابن الشجريّ سوى ابن هشام الذي لم يرتضِ قول ابن الشجريّ، إذ يقول: «وردّ ابن الشجريّ ذلك على مكّي بأنّ قال: قد استوفى معموله، وهو (مثل) وليس بشيء؛ لأنّ (مثل) حيثنّ مفعولٌ مطلقٌ، أو مفعول به لـ (يعلمون)، والضمير المقدّر مفعول به لـ (قال)»^(١).

والحقّ أنّ ابن هشام مسبقٌ بعدد من النحاة والمفسرين قبله كالعكبري، والمنتجب الهمداني، وأبي حيان، والسمين الحلبي^(٢)، ومن أخذ بقولهم. فانتصاب (مثل) عندهم إمّا على أنّه صفة لمصدر (قال) المحذوف، أي: قال الذين لا يعلمون قولاً مثل قول اليهود والنصارى، أو مفعول بـ (يعلمون)، أي: قال الذين لا يعلمون قولاً مثل قول اليهود والنصارى.

إذن تجويز وجه الرفع في (كذلك) وجهٌ مقبولٌ، قال به بعض متأخري النحاة والمفسرين. ولا يقدح فيه كون الخبر جملةً غيرَ مشتملةٍ على رابطٍ ظاهرٍ؛ لإمكان تقدير ذلك الرابط ضميراً محذوفاً منصوباً بالفعل (قال).

إلا أنّ بعضهم قد أخذ على هذا الوجه حذف العائد المنصوب بفعل لو قدّر خلوه من ذلك الضمير لتسلّط على الظاهر قبله فنصبه، وذلك نحو: (زيدٌ ضربته)، فلو حذف الضمير العائد من جملة الخبر لتسلّط الفعل (ضرب) على (زيد) قبله، فنصبه^(٣).

والجواب عن هذا: أنّ حذفّ العائد المنصوب من جملة الخبر على ضربين:

١- إمّا أنّ يكون المبتدأ لفظ (كلّ)، أو ما أشبهها في العموم والافتقار، وهذا

(١) المغني ٣٥٩/١ .

(٢) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ١٠٧/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٦٠/١ ، والبحر المحيط ٣٥٣/١، والدر المصون ٧٦/٢ .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٣٥٣/١ ، والدر المصون ٧٦/٢ ، وروح المعاني ٣٦١/١ .

موضع أجمع النحاة على جوازه، نحو قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ أَحْسَنُ﴾ [النساء: ٩٥] - بالرفع^(١)، ومثله قول الشاعر أبي النجم - وأنشده سيبويه^(٢):

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
أي: لم أصنعه.

٥ ومثال ما أشبهه (كل): (امرؤ يدعو إلى الخير أجيب، وأمر بالخير ولو كان صبيًا أطيع) أي: أجيبه، وأطيعه.

٢- أو يكون المبتدأ غير (كل) وما أشبهها، وهو محلّ خلاف بين النحاة، فالكوفيون يذهبون إلى ذلك في غير ضرورة، كقول الشاعر:

وخالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ^(٣)

١٠ أي: يحمد ساداتنا. والبصريون على خلافهم، يجيزون ذلك حال الاختيار والسعة، وإن كانوا يرونه ضعيفاً. وحجتهم في إجازة ذلك على الإطلاق: قراءة بعض السلف: ﴿أَفْحَكُمُ الْجَنَهْلِيَّةُ يَبْعُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] - بالرفع^(٤)، وقول الشاعر

(١) يُنظر اتحاف فضلاء البشر ص ٤٧٩، والتيسير في القراءات السبع ص ٢٠٨، وحجّة القراءات ص ٦٩٨.

(٢) يُنظر البيت في الكتاب ٨٥/١، والمختسب ٢١١/١، وشرح التسهيل ٣١٢/١، وشفاء العليل ٢٩١/١.

(٣) البيت للأسود بن يعفر، يُنظر شرح التسهيل ٣١٣/١، والمغني ٣٦٩/٢، وشفاء العليل ٢٩٢/١.

(٤) قرأ بها السلمي، وابن وثاب، وأبو رجاء، ويحيى، والأعرج، وإبراهيم النخعي. يُنظر معجم القراءات ٢/ ٢١٥.

السابق، فقد أنشده أبو بكر ابن الأنباري^(١) (ت ٣٢٨هـ) وأصحابه برفع (خالد).

وقد حكى الخلاف على هذا النحو ابن مالك^(٢)، ويؤيده ما جاءنا عن ابن جني من البصريين في (المحتسب)، معقباً على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ إذ قال: «وقول ابن مجاهد: أنّه خطأ، فيه سرف. لكنّه وجهٌ غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر، قال أبو النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ
أي: لم أصنعه، فحذف الهاء.

نعم، ولو كان نَصَبٌ، فقال: (كلّه) لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنّه ليس للضرورة مطلقة؛ بل لأنّ له وجهاً من القياس، وهو تشبيهه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنّها ضرب من الخبر... فغير بعيد أن يكون قوله: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ يُراد به (يبغونه)، ثم يُحذف الضمير، وهذا وإن كان فيه صنعة فإنّه ليس بخطأ»^(٣).

وتقف عند ابن عصفور على قولٍ ينقل فيه عن البصريين قولاً مخالفاً لما حكيناه آنفاً، استمع إلى قوله في (الضرائر): «ومنه حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً بالمخبر عنه إذا كان حذفه يؤدي إلى تهئية العامل للعمل وقطعه عنه،

(١) هو أبو بكر محمد بن القاسم، قيل: أنّه كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً. سمع من ثعلب وخلق. له: الأضداد، و المقصور والممدود. يُنظر بغية الوعاة ١/ ٢١٢. وقد قيّد ذكر ابن الأنباري هنا بأبي بكر لثلاث يلتبس بابن الأنباري أبي البركات صاحب الإنصاف.

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٥ وما بعدها، وشرح التسهيل ١/ ٣١٠ وما بعدها، والمساعد ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وشفاء العليل ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(٣) المحتسب ١/ ٢١١.

نحو قول الأسود بن يعفر:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِإِلْحَقٍ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ
وقول الآخر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وقول الآخر:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِي أَنَا عَارِفٌ^(١)

٥ يريد: أنا عارفه، ألا ترى أن (يحمد، وأصنع، وعارف) متهيئات للعمل في
المبتدآت التي هي أخبار لها، وهي مع ذلك مقطوعة عن العمل فيها. فحذف
الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر، ولا يحسن في سعة الكلام، بل إن
جاء منه شيء حُفِظَ، ولم يقس عليه، فمما جاء من ذلك قراءة يحيى:
﴿أَفْحَكُمُ الْجَهْلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾ برفع (حُكَم) ^(٢)، التقدير: ييغونه، هذا مذهب المحققين
١٠ من البصريين، وأمّا الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم من البصريين، فإنهم يميزون
حذفه في سعة الكلام، بشرط أن يكون المبتدأ (كل) أو اسم استفهام، نحو قولك:
كل الدراهم قبضت، وأي رجل ضربت؟.

والصحيح أنه لا فرق بين اسم الاستفهام و (كل)، وبين غيرهما من الأسماء
إذا أدى حذف الرابط إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه ^(٣).

(١) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في الكتاب ١ / ٧٢، ١٤٦، والخصائص ٢ / ٢٨٢، وشرح
شواهد الإيضاح ص ١٥٤، وشرح شواهد مغني اللبيب ٢ / ٩٧٠.

(٢) سبق تخريجها ص ٤٧٩ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٨٠-٢٨١ .

ويقوي هذا الرأي ما صرح به أبو علي الفارسي من أن حذف هذا الضمير - يقصد في البيت السابق - مختص بالضرورة^(١). وهو ما نسبته أبو حيان لأصحابه من البصريين أيضاً، حيث يقول عند حديثه عن آية سورة البقرة: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾: «ويحذف الضمير العائد على المبتدأ، المنصوب بالفعل الذي لو قُدِّرَ خلوه من ذلك الضمير؛ لتسلط على الظاهر قبله فنصبه، وذلك نحو: (زيدٌ ضربته). نص أصحابنا على أن هذا الضمير لا يجوز حذفه إلا في الشعر، وأنشدوا:

وخالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ^(٢)
أي: يحمده ساداتنا.

وعن بعض الكوفيين في جواز حذف نحو هذا الضمير تفصيل مذكور في النحو^(٣). ونحواً من ذلك نلقاه أيضاً عند السمين الحلبي^(٤).

والذي يظهر أن حذف العائد من جملة الخبر في آيتي سورة البقرة حذف جائز مغتفر؛ لكون المبتدأ - وهو (الكاف) - اسماً مضافاً لـ (ذا)، وهو اسم إشارة مبهم مشبه لـ (كل) في الافتقار؛ إذ يحتاج في إبانة مسماه إلى مواجهة، أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول.

١٥



(١) يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢٨١/٧ .

(٢) سبق تخريجه ص .

(٣) البحر المحيط ٣٥٣/١ - ٣٥٤ .

(٤) يُنظر الدر المصون ٧٦/٢ .

الاسم المعرفة بعد (لا النافية) العاملة عمل (ليس)

تعمل (لا) النافية- عند مَنْ أجاز إعمالها- عمل (ليس)،^(١) بشروط حدّدها النحاة، لم يشترطوا نظائرها في إعمال (ليس). ومن تلك الشروط: أن يكون اسمها نكرة. وقد ذكر ابن هشام ذلك في (المغني)- عند تعرضه للجهات التي خالفت فيها (لا) النافية (ليس)-، يقول: « الثالث- أنّها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جنّي وابن الشّجريّ، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا^(٢)
وعليه بنى المتنبيّ قوله :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خُلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا^(٣)». ^(٤)
يظهر في نصّ ابن هشام ما يلي:

- ١- اشتراط التنكير في الاسم بعد (لا) النافية لإعمالها عمل (ليس). ويظهر من إطلاقه القول في ذلك أنّه رأى جمهور النحاة.
- ٢- مخالفة ابن جنّي وابن الشّجريّ هذا الشرط؛ حيث أجازا إعمالها في المعارف.

(١) يُنظر الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٨٢ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٧٥ .

(٢) ديوان الشاعر ص ١٧١ . ويُنظر أمالي ابن الشّجريّ ١/٤٣٢ ، والارتشاف ٣/١٢٠٩ ، والمساعد ١/٢٨٢ ، وقد جاءت رواية صدره في الأمالي : (وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَغِيَا) .

(٣) البيت في ديوانه بشرح البرقوقي ٤/٤١٩ . ويُنظر أمالي ابن الشّجريّ ١/٤٣١ ، ٢/٥٣٠ ، وشرح التسهيل ١/٣٧٧ ، والارتشاف ٣/١٢١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩ .

(٤) المغني ١/٤٦٥-٤٦٦ .

٣- استدلالهما على ذلك بيت للنابعة، رفعت فيه (لا) النافية ضميراً منفصلاً،
والضمائر أعرفُ المعارف^(١).

٤- تعليق ابن هشام ما وقع في بيت المتنبي من رفع (لا) النافية لاسم معرفة
بأنه بناه على غرار بيت النابعة.

٥- سوق ابن هشام بيت المتنبي هنا للتمثيل به لا الاستدلال؛ فليس المتنبي
ممن يُحتجّ بشعره في إثبات قواعد اللغة.

ووقوفك على ما نسبته ابن هشام لابن الشجري من رأي يعيدك إلى الأمالي؛ لتقف فيها
على قوله: «كتب إلي رجل من أمائل كتاب العجم، يسأل عن هذا البيت، أصحيح إعرابه
أم فاسد؟ وذكر أنه لشاعر أصفهاني من أهل هذا العصر، وهو:

يُؤَلُّ عَصلاً لَا بُنَاهُنَّ هَيْئَةً ضِعَافًا وَلَا أَطْرَافُهُنَّ نَوَايَا^(٢)

رفع (بناهن) بـ(لا)، ونصب (هينة) بأنه خبرها، وإنما فعل ذلك لينصب
القافية؛ لأنه لما عمل (لا) الأولى هذا العمل، عمل (لا) الثانية عمل الأولى،
ولحنه في هذا نحوي من أهل أصفهان؛ لأنه جعل اسم (لا) معرفة، وقال: إن من
شبهه (لا) بـ(ليس) من العرب، رفعوا بها النكرة دون المعرفة.

فأجبت عن هذا بآتي وجدت قوماً من النحويين معتمدين على أن (لا)
المشبهة بـ(ليس) إنما ترفع النكرات خاصة، كقولك: لا رجل حاضرًا، ولم
يجيزوا: لا الرجل حاضرًا، كما يقال: ليس الرجل حاضرًا. وعللوا هذا بأن (لا)
ضعيفة في باب العمل؛ لأنها إنما تعمل بحكم الشبه، لا بحكم الأصل في العمل،
والنكرة ضعيفة جدًا، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات، كقولك:

(١) يُنظر الارتشاف ٢/ ٩٠٨ .

(٢) لم أقف عليه - فيما بحث - إلا في نص أمالي ابن الشجري، وعنه نقل صاحب شرح أبيات
المغني ٤/ ٣٧٨ .

عشرون رجلاً، ولي مثله فرساً، وزيدٌ أحسنُّهم أدباً، فلما كانت (لا) أضعف العاملين، والنكرة أضعف المعمولين؛ خصّوا الأضعف بالأضعف. وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) في المعرفة في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(١)

ووجدتُ أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك، في تفسيره لشعر المتنبي، ولكّنه قال بعد إيراد البيت: شبه (لا) بـ (ليس)، فنصب بها الخبر.

وأقول: إنّ مجيء مرفوع (لا) منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف، إلا أنّ خبرها كأنّهم ألزموه الحذف...، ومرّ بي بيتٌ للنابعة الجعدي فيه مرفوع (لا) معرفة، وهو:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَغٍ^(٢) سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا^(٣)
وقبله:

دَنَتْ فِعْلَ ذِي حُبٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

(١) سبق تخريجه ص ٤٨٣ .

(٢) (مبتغ) على هذه الصورة جاءت الرواية في متن الأماي . وكان حقّ الشاعر أن ينصب فيقول : (مبتغياً) ؛ بدليل نصبه (مترaxياً) ، وهي معطوفة عليها ، فكأنّه قال : لا أنا مبتغياً سواها ، ولا مترaxياً عن حبّها . لكنّه أسكن الياء في موضع النصب ، وهذا شأنه الجواز ، يقول العيني : " ولكن سَكَنَ ياء (مبتغي) للضرورة " . لكن ما يجدر الإشارة إليه أنّ رواية البيت عن ابن الشَّجَرِيّ وفي عموم كتب النحو التي وقفتُ عليها ، حتى تلك التي نقلت رواية البيت عن ابن الشَّجَرِيّ جاءت على نصب كلمة (باغياً) بهذه الصورة . وهو ما علّق به ابن الشَّجَرِيّ بعد ذلك ، حيث قال : " ووجدتُ بعد انقضاء هذه الأماي في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعدي : (لا أنا باغياً سواها) . فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على (مبتغ) " . يُنظر ديوان النابعة ص ١٧١ ، وأماي ابن الشَّجَرِيّ ٤٣٢/١ - ٤٣٣ ، والتعليقة على المقرب ص ٢١٣ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٥٣/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٨٣ .

وبعده:

وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَظِلِّهِ وَلَا قَيْتُ أَيَّامًا تُشِيبُ النَّوَاصِيَا

وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلاً بهما على نصب القافية؛ لئلا يتوهم متوهم أن البيت فردٌ مصنوعٌ؛ لأنَّ إسكان الياء في قوله: (متراخياً) ممكنٌ مع تصحيح الوزن^(١).

كما جاء في موضع آخر قوله: « والضرب الثاني من ضروب (لا): أن من العرب من شبهوها بـ (ليس)، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا بها الخبر، وألزموا اسمها التنكير، فقالوا: لا رجلٌ حاضرًا، ولا غلامٌ عندي، قال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٢)

أراد: لا برّاحٌ لي، وقد بسطتُ الكلام في هذا النحو فيما تقدّم، وذكرتُ أن أبا الفتح عثمان لما ذكر في تفسيره لشعر المتنبي قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خِلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٣)

لم يذكر في رفع (لا) للمعرفة شيئاً^(٤).

ذكر ابن الشَّجَرِيّ أنَّ الأعراف في شعر العرب قديماً مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) نكرة فقط، نحو: لا رجلٌ حاضرًا، ولم يجيزوا: لا الرجلُ حاضرًا، دون أن يسوق لنا شاهداً واحداً على ذلك.

والذي يظهر أنَّ هذا هو رأي الجمهور؛ فقد شاع في كلام أكثر النحويين،

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٤٣٠/١ وما بعدها .

(٢) البيت لسعد بن مالك القيسي في الكتاب ٥٨/١ ، وشرح أبيات سيوييه ٨/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيوييه ٦٠٥/١-٦٠٦ . وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٨٥ .

(٤) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٥٣٠/٢-٥٣١ .

فشيخ النحاة سيبويه ذهب إلى أنّ جواز إعمالها عمل (ليس) - وإن كان يرى قلته - مشروطاً بأنّ تعمل في اسم نكرة، استمع إلى قوله: « وقد جعلتُ، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنّها في موضع ابتداء، وأنّها لا تعمل في معرفة، فمن ذلك قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِرائِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(١)

واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرات في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبداً^(٢).

وسار في هذا الاتجاه المبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرماني، والصيمري، والأعلم الشنتمري، والزمخشري، وابن يعيش، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وابنه بدر الدين، وابن القواس، والمالقي، والإربلي، وأبو حيان، والمرادي، والأزهري، والسيوطي، وغيرهم. كما أخذ به بعض المحدثين أيضاً كعباس حسن، وغيره^(٣).

أي: لا براح لي. والقصيدة بضمّ الحاء؛ فلا يُحتمل أن تكون (لا) هي النافية

(١) سبق تخريجه ص ٤٨٦ .

(٢) الكتاب ٢/٢٩٦ .

(٣) يُنظر المقتضب ٤/٣٨٢، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/٢١٩، والأصول في النحو ١/٢٣٨، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٣، والتبصرة والتذكرة ١/٣٩٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٠٥-٦٠٦، وشرح المفصل ١/١٠٨-١٠٩، والتوطئة ص ٢٤٨، والمقرب ص ١١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٦٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٠، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٢١٥-٢١٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٩٤، ورفض المباني ص ٣٣٣، وجواهر الأدب ص ٢٤٦، والارتشاف ٣/١٢٠٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٥١٠، والجنى الداني ص ٢٩٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٦٥٦، والهمع ٢/١٢٠، وخزانة الأدب ١/٤٦٧، وحاشية الصبان ١/٢٥٣، والنحو الوافي ١/٦٠٢، والنحو القرآني ص ٢٤٠ .

للجنس^(١).

وقد ذكر ابن النحاس، والعيني، والبغدادى أن إعمالها في غير النكرات شاذ^(٢). وصرّح الأزهرى بأن ذلك من النوادر^(٣)، فلعله متأثر بقول ابن مالك- في أحد رأييه-: «ورفعها معرفة نادر»^(٤). وسعى الأزهرى إلى تخريج ما جاء ظاهره على ذلك، استمع إلى قوله: «فإن قلت: كيف جعلته نادراً، وفي مثل سيبويه: (ما زيدٌ ذاهباً ولا أخوه قاعداً)؟ قلت: لا عمل لـ(لا)، بل هي زائدة، والاسمان تابعان لمعمولي (ما)»^(٥).

وقد قصرت هذه الطائفة عمل (لا) النافية على النكرات دون المعارف؛
لأُمورٍ نظروا إليها في (لا) النافية:

- ١٠ أولاً- أن (لا) من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل، فتدخل على الاسم، نحو: لا رجلٌ في الدار، كما تدخل على الفعل، نحو: لا يخرجُ الرجلُ من الدار. ومن حقّ الحرف المشترك أن يُهمل، لكن العرب أعملوها؛ لأنّهم وجدوا فيها شبهاً بـ(ليس)، ووجدوا (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، فأعملوها عمل (ليس) بحقّ هذا الشبه، فكلاهما للنفي^(٦). يقول المبرد:
- ١٥ «وقد تُجعل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما في المعنى»^(٧).

(١) يُنظر حاشية الدسوقي ٢٤٩/١.

(٢) يُنظر التعليقة على المقرب ص ٢١٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٥٣/١، وخزانة الأدب ٣٣٧/٣.

(٣) يُنظر التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٧/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٤/١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٧/١.

(٦) يُنظر الأصول في النحو ٢٣٨/١، وشرح المفصل ١٠٩/١.

(٧) المقتضب ٣٨٢/٤.

وكون (لا) النافية عاملةً بحكم الشبه، لا بحكم الأصل، صيرها ضعيفةً في باب العمل، وكذا النكرة ضعيفة، فلذا لم يعمل العامل الضعيف إلا في مثله.

ثانيًا- أن (ما) و (لا) النافيتين رغم أن كليهما أشبهتا (ليس) في إفادة معنى النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، إلا أن (ما) أوغل في الشبه بـ(ليس) من (لا)؛ لاختصاصها بنفي الحال كـ(ليس)، أمّا (لا) فقد تكون لنفي الماضي أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] أي: لم يصدق، ولم يصل.

فلما أشبهت (ما) (ليس) في الاستعمال شابهتها في العمل أيضًا، فدخلت على النكرات والمعارف على حدّ سواء، كـ(ليس). أمّا (لا) فحين خالفت (ليس) في الاستعمال قصرت عن مشابقتها في العمل، فعملت في النكرات دون المعارف^(١).

ثالثًا- أن الكثير في (لا) حملها على (أنّ) المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي حينئذٍ مستغرقة لنفي الجنس نصًّا، وهذه لا تعمل إلا في النكرات. ولما جوّزوا في (لا) أن تُحمل على (ليس)؛ لكونها للنفي أيضًا، لم يخرجوها عن حكمها في أقوى حالها، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلم تعمل إلا في نكرة مثلها^(٢). وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش في قوله: «والكثير في (لا) أن تنصب النكرة حملاً على (إنّ). ولما جوّزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر، لم يخرجوها عن حكمها في أقوى حالها،

(١) يُنظر شرح المفصل ١/١٠٩ .

(٢) يُنظر النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٦٠٥ ، وحاشية الصبان ١/٢٥٣ .

وهو نصب الاسم ورفع الخبر. فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه، ولم تعمل إلا في نكرة»^(١).

فإن دخلت (لا) النافية عند هؤلاء على اسم معرفة كُرِرت، وارتفع الاسم بعدها بالابتداء^(٢)، كقولك: لا زيدٌ عندي، ولا بكرٌ. ومثله ما وقع في كتاب الله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]. فـ(الشمس) مبتدأ، خبره جملة (ينبغي)؛ لأنَّ (لا) غير عاملة. غير أنَّ سيبويه قد جوز في الشعر أن تُرفع المعرفة دون أن تُثنى (لا)^(٣)، كقول الشاعر:

بكت جزعاً فاستعبرت ثم آذنت ركايبها أن لا إلينا رجوؤها^(٤)

والذي جوز هذا هو الشبه بين (لا) و (ليس)، فكلاهما للنفي، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، فلذا أشبهت (لا) (ليس) في عدم تكرار الاسم بعدها^(٥). وقد خرج المبرد إلى إمكان عدم التكرار مع المعرفة في غير ضرورة، نحو: لا زيدٌ في الدار، جواب من سأل: أزيدٌ في الدار؟^(٦).

وقد ظهر رأي آخر مخالفٌ لرأي الجمهور أجاز إعمال (لا) النافية عمل

(١) شرح المفصل ١١٦/٢ .

(٢) يُنظر معاني الحروف للرماني ص ٨٣ ، وأما ابن الشجري ٥٣١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٩/٢ ، والنحو القرآني ص ٢٤١ .

(٣) يُنظر الكتاب ٢٩٨/٢ .

(٤) البيت من الأبيات مجهولة القائل التي ذكرها سيبويه . يُنظر الكتاب ٢٩٨/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٩/٢ ، وأما ابن الشجري ٥٣١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٤/٤ .

(٥) يُنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٦٠ .

(٦) المقتضب ٣٥٩/٤ - ٣٦٠ .

(ليس) في المعارف كما عملت في النكرات، استدلل أصحابه بقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا^(١)
فقد رفعت (لا النافية) في البيت ضميراً، والضمائر من المعارف.

وقد نسب ابن هشام هذا الرأي لابن جني وابن الشجري، مستشهداً على قولهما بما جاء عليه ظاهر قول النابغة، ونقل ذلك عنه بعض المتأخرين كالعيني،^٥ والبغدادي^(٢).

والذي يظهر أن عزو هذا الرأي لابن الشجري لا يتوافق مع ما صرح به في أماليه، فقد جاء عنه: «إن مجيء مرفوع لا منكوراً في الشعر القديم هو الأعراف»^(٣).

١٠ فتبين أن رأيه في اسم (لا) هو رأي الجمهور؛ فقد قصر عملها على النكرات خاصة؛ لأنها ضعيفة في باب العمل. أمّا القول بإعمالها في المعارف، فلم يصرح ابن الشجري بإجازته، وإنما أورد بيتاً للنابغة، وآخر للمتنبّي عملت فيهما (لا) النافية في اسمين معرفتين. وذكر تعرض ابن جني لبیت المتنبي دون أن ينكره، بل اكتفى بقوله: «شبه (لا) بـ(ليس)، فنصب بها الخبر»^(٤).

١٥ ويؤيد ما ذكرنا تعقيب ابن الشجري كلامه هذا- أي حديثه حول بيتي النابغة والمتنبّي وما وقع فيهما- بقوله: «ومتى دخلت (لا) على معرفة كُـررت،

(١) سبق تخريجه ص ٤٨٣ .

(٢) يُنظر شرح الشواهد للعيني ٢٥٣/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٨/٤ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ .

(٤) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

وارتفع الاسم بالابتداء، كقولك: لا زيدٌ عندي ولا بكرٌ»^(١).

فلا يظهر ممّا مضى إجازة ابن الشّجَرِيّ إعمال (لا) النافية في المعارف، يسوقنا إلى ذلك:

١ - نسبة بعض السابقين كالإربلي، وأبي حيان، والمرادي إجازة هذا الرأي

٥ لابن جنّي فحسب^(٢)، فجاء عند أبي حيان في (الارتشاف) - مثلاً - :

« وأجاز ابن جنّي إعمالها في المعرفة، وجاز ذلك في قول النابغة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا

وقول الآخر:

... لا الدَّارَ دَارًا وَلَا الْجِرَانَ جِيرَانًا^(٣)»^(٤)

٢ - يظهر لي تنبّه المرادي لذلك، كما يتضح من قوله: «أجاز ابن جنّي

إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة، ووافقه ابن مالك. وذكره ابن الشّجَرِيّ في

١٠ قول النابغة»^(٥). كما قال في كتاب آخر له في بيت النابغة: «فظاهره أنّه أعملها

في المعرفة. وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه. وأجازه ابن جنّي، وتأوّله

المانعون»^(٦). وهو قول ابن مالك أيضاً: «وذكر الشّجَرِيّ أنّها عملت في

(١) أمالي ابن الشجري ٥٣١/٢ .

(٢) جواهر الأدب ص ٢٤٧ ، والارتشاف ١٢٠٩/٣ ، والجنى الداني ص ٢٩٣ .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧ ، والارتشاف ١٢١٠/٣ ، شرح

شذور الذهب ص ١٨٩ .

(٤) الارتشاف ١٢٠٩/٣ - ١٢١٠ .

(٥) الجنى الداني ص ٢٩٣ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٥١١/١ .

معرفة»^(١)، وبنحوه قال الأشموني أيضاً^(٢). فتلاحظ أنّهم لم ينسبوا هذا الرأي لابن الشجريّ، وإنّما أشاروا إلى ذكره له فحسب. وهذا يبرهن على أنّ ابن الشجريّ ليس من المجيزين لذلك الإعمال، وإنّما هو ناقلٌ له كغيره ممّن يهتم بنقل آراء النحاة المتباينة في المسألة الواحدة. ويترجّح أن يكون ناقلًا عن ابن جنّي؛ لسبقه له. ٥

وقد حكى بعضهم هذا الرأي دون أن ينسبه لأحد^(٣)، ونسبه آخرون للكوفيين^(٤) الذين استدّلوا على ذلك بيت النابغة. وذهب ابن مالك إلى تجويزه في أحد قوليه^(٥)، وهو ما نسبه له المرادي^(٦).

فمقتضى النظر يستدعي منّا الوقوف مليّاً أمام رأيه في هذه المسألة، فقد ذهب ١٠ في (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) إلى قول: « وقد أجروا (لا) مجرى (ليس)، وخصّوها بالنكرات »^(٧). وأوّل في (شرح الكافية الشافية) بيت النابغة السابق على وجهٍ يخرج عمّا يقتضي ظاهره من إعمال (لا) في اسم معرفة^(٨). وهو ما أشار إليه في أبيات (الكافية) حين قال:

و(لا أُنَا بَاغِيَا) آتٍ عَنْ ثِقَةٍ وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مَنْ حَقَّقَهُ^(٩)

(١) شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ .

(٢) يُنظر شرح الأشموني على الألفية ٢٥٣/١ .

(٣) يُنظر شرح ابن عقيل ٢٩٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٣ .

(٤) يُنظر جواهر الأدب ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٥) يُنظر شرح التسهيل ٣٧٧/١ .

(٦) يُنظر الجنى الداني ص ٢٩٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك والمسالك ٥١١/١ .

(٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٢١٥-٢١٦ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ وما بعدها .

(٩) المرجع نفسه ٤٣٩/١ .

وهذا يدلّ على منعه عملها- أي (لا)- في المعارف. ونحو ذلك ما صرّح به في (التسهيل) حين قال: « ورفعها معرفة نادر »^(١)، وقد تبعه في ذلك شراح التسهيل^(٢).

وهذا هو ما ذهب إليه في (شرحه للتسهيل)، فقد ذكر فيه أنّ إعمالها في المعارف غير جائز بإجماع. كما أوضح - في موضع آخر منه - أنّ المشهور من قول النحاة هو قصرها على النكرات فحسب، وأمّا إعمالها فيما سوى ذلك فشاذ^(٣).

فيظهر ممّا سبق أنّ هذا هو الرأي المقبول عنده، إلا أنّه عاد مجوّزاً خلاف ما سبق، إذ يقول: « وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٤)
والقياس على هذا سائغ عندي »^(٥).

فتلحظ رأيّه هنا، وقد اعتبره الدماميني مشكلاً^(٦)، وإلى هذا أشار ابن عقيل - شارح ألفيته -، حيث قال: « واختلف كلام المصنف في هذا البيت - يعني بيت النابغة -، فمرّة قال: إنّ مؤول، ومرّة قال: إنّ القياس عليه سائغ »^(٧)، وقال الأشموني في شرحه على الألفية مثل قوله أيضاً: « وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في

(١) شرح التسهيل ٣٧٤/١.

(٢) يُنظر المساعد ٢٨٢/١، وشفاء العليل ٣٣١/١.

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٣٢٦/١، ٣٧٧.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٨٣.

(٥) المرجع نفسه ٣٧٧/١.

(٦) يُنظر تعليق الفرائد ٢٥٦/٣.

(٧) شرح ابن عقيل ٢٩١/١.

شرح التسهيل القياس عليه، وتأوّله في شرح الكافية»^(١).

ولقد زعم الشيخ محمد محيي الدين أنّ عبارة ابن مالك في عامّة كتبه على أنّ مجيء اسم (لا) النافية العاملة عمل (ليس) معرفةً شاذّ، وأنّ ما نُسب إليه من قول:

« والقياس على هذا سائغٌ عندي »^(٢) ممّا فيه إجازة مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفةً ليس من قوله، وإنّما هو ممّا ثبت عن أبي حيان في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)^(٣).

وما يدركه الناظر في كتاب ابن مالك (شرح التسهيل) هو صحّة نسبة هذا القول له؛ لثبوته فيه. وإن ثبت عن أبي حيان في (شرح التسهيل) نحو ذلك - كما ذكر الشيخ - فلعله كان ينقل عن ابن مالك فحسب.

وكما اختلف رأي ابن مالك في بعض كتبه، كان لابن هشام موقفٌ قريبٌ منه، فقد أوضح في أكثر كتبه أنّ مذهب جمهور النحاة هو اشتراط تنكير معمولي (لا) النافية؛ لتعمل عمل (ليس)، مؤيِّداً ذلك بالشواهد^(٤). غير أنّه ذكر في كتابيه (مغني اللبيب، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) إجازة خلاف ذلك عن أبي الفتح ابن جني في كتابه (التمام)، وابن الشجري^(٥).

أمّا في (شرح شذور الذهب) فقد صرّح بهذا الرأي دون نسبة، حيث قال:

(١) شرح الأشموني على الألفية ٢٥٣/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٧/١.

(٣) يُنظر منحة الجليل ٢٩١/١.

(٤) يُنظر شرح قطر الندى وبلّ الصدى ص ١٦٨، والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٥، وأوضح

المسالك ٢٥٥/١.

(٥) يُنظر المغني ٤٦٥-٤٦٦.

« وربما عملت (ويقصد (لا) النافية) في اسم معرفة »^(١).

وأقول: ليس في هذا دليلٌ على تجويز ابن هشام إعمال (لا) النافية عمل (ليس) في المعارف. أمّا ما ذكره ابن هشام في تلك الكتب الثلاثة، فقد أشار إليه الدكتور علي فودة، فذكر تأليف ابن هشام أحدها في مرحلة نضجه الفكري، والآخران في العقد الأخير من حياته^(٢)، فضمّنها ما وقف عليه من آراء في تلك الآونة، وحرص على نقلها كعادته.

وقد استدللّ المجيزون إعمال (لا) النافية في المعارف لإثبات رأيهم بيتٍ، منسوب للنابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا^(٣)

وقد ردّ المانعون هذا البيت عليهم، فأولّوه على عدّة أوجه:

١٠ - الوجه الأول: أن يُجعل (أنا) مرفوع فعلٍ مضمّرٍ ناصبًا (باغيًا) على الحال، تقديره: لا أرى باغيًا. فلما أضمّر الفعل برز الضمير، وانفصل.

١٥ - الوجه الثاني: أن يُجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدّر بعده خبرًا، ناصبًا (باغيًا) على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل؛ لدلالته عليه. وليس في هذا التأويل ارتكاب شطط، أو غلو في التقدير؛ فإنّه من سنن العرب، ونظائره كثيرة في كلامهم، منها قولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)، أي: حكمك لك

(١) شرح شذور الذهب ص ١٨٩ .

(٢) ذكر الدكتور علي فودة نيل أنّ كتاب (شرح شذور الذهب) وإن لم يعرف تاريخ تأليفه، إلا أنّه يَرُجَّح أن يكون في مرحلة نضجه الفكري، أمّا كتابا (المغني، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) فقد ألفهما في العقد الأخير من حياته. يُنظر ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨٤-٣٨٥ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٨٣ .

مُسَمَّطًا، أي: مثبتًا. فجعل (مُسَمَّطًا) - وهو حال - مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعلٍ، فأن يُعامل (باغيًا) بذلك وعامله فعل أحقّ وأولى^(١).

فلا عمل لـ (لا) النافية على هذين الوجهين.

- الوجه الثالث: أن يُقدَّر في البيت مضافٌ محذوفٌ، لا يتعرّف بالإضافة.

فالأصل: لا مثلي باغيًا، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأُتِيَ به منفصلاً مرفوعاً^(٢). و (لا) النافية على هذا الوجه عاملةٌ في اسم نكرة على ما يوافق رأي الجمهور.

كما أن رواية البيت على (لا أنا مبتغٍ) تحتمل أن تكون (لا) الأولى ملغاة، وقوله: (أنا مبتغٍ) مبتدأ وخبر، ويلزم - حينئذٍ - أن يُعمل الثانية، ويكون اسمها محذوفاً، تقديره: (ولا أنا عن حبّها متراخياً)، وحسُنَ حذفه لتقدّم ذكره^(٣).

وقد جرى رَفْعُ (لا) النافية اسماً معرفةً في بيتين، أحدهما مجهول القائل:

أَنكَرْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِرَانُ جِرَانًا^(٤)
والآخر للمتنبي:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٥)

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ٤٤١/١-٤٤٢، وشرح التسهيل ٣٢٥/١-٣٢٦، والهمع ١٢٠/٢،

وشرح الأشموني على الألفية ٢٥٣/١-٢٥٤، وخزانة الأدب ٣٣٧/٣.

(٢) يُنظر حاشية يس ١٩٩/١، وحاشية الدسوقي ٢٥٠/١.

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٤٣٣/١.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٩٢.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٨٣.

ويظهر لي مما سبق أن إعمال (لا) النافية عمل (ليس) في النكرات فقط هو القياس المتبع، وعليه جمهور أهل اللغة. وأن ما ظهر من رأي مخالفٍ يميز إعمالها في المعارف أيضاً فشاذ، لعدة اعتبارات:

أولاً- أن (لا) النافية عاملٌ ضعيفٌ في باب العمل - لأسباب أسلفنا ذكرها-، فلذا سُلط على نظيره. فأعمل في النكرات فحسب. ٥

ثانياً- كثرة الشواهد التي وردت فيها (لا) النافية عاملةً في اسم نكرة، نحو:

— قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

— وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(١)

١٠ - وقول الآخر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٢)

- وقول الآخر:

تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ يَحُشَّ الطُّبْحُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحٍ^(٣)

- وقول الآخر:

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٦/١، والجنى الداني ص ٢٩٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى

ص ١٦٧، والمطالع السعيدة ص ٢١١.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٨٣ .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية للرضي ١١٢/١، وجواهر الأدب

ص ٢٣٨.

وما صرمتك حتى قلت مُعلنَةً لا ناقةً لي في هذا ولا جمل^(١)

- وقول الآخر:

نصرته إذ لا صاحب غير خاذل فبوت حصنا بالكُمة حصينا^(٢)

- وقول الآخر:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب^(٣)

أما شواهد المجيزين إعمالها في المعارف فضعيفة، وقابلة للنقض على قلتها، إذ لم يثبت ذلك إلا في بيت للنابعة الجعدي، وإن كان شعره مما يحتج به في إثبات قواعد اللغة، إلا أن النحاة ذكروا فيه عدة تأويلات تُخرجه عما يقتضيه ظاهره.

وإلى ذلك ألمح بعض أصحاب الحواشي في تعليقهم على عبارة ابن هشام: «وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابعة»^(٤). فأشاروا إلى أن في العبارة قلباً، فالأصل: (وعلى قولهما جاء ظاهر قول النابعة)، وفي الكلام على هذا النحو إشارة إلى إمكان تأويل البيت على خلاف ما يقتضيه ظاهره^(٥).

أما المتنبي فشعره يمكن أن يُستأنس به في التمثيل لا الاستدلال؛ فليس ممن يحتج

(١) البيت للراعي النميري في الكتاب ٢/٢٩٥، ومجالس ثعلب ص ٣٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٠٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٢٤.

(٢) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٨، والجنى الداني ص ٢٩٣، والمغني ١/٤٦٥، وشرح شواهد ٢/٦١٢.

(٣) البيت لسواد بن قارب - رضي الله عنه! - في شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٠. وبلا نسبة في المطالع السعيدة ص ٢١١.

(٤) المغني ١/٤٦٥-٤٦٦.

(٥) يُنظر حاشية الشمني ٢/٤٩، وحاشية الأمير ١/١٩٥، وحاشية الدسوقي ١/٢٥٠.

بشعره في إثبات قواعد اللغة.

ثالثاً- أنّ ما ثبت من استقراء كتب النحو التي بين يدي هو نسبة إجازة إعمال (لا) النافية في المعارف إلى ابن جنّي في كتابه (التّمّام) - وهو ما لم أَسْتَطِع الوقوف عليه؛ لانعدام وجود الكتاب - وابن الشَّجَرِيّ الذي ليس في أماليه ما يؤيد إجازته ذلك، وإنّما ذكر بيتين خرجا عن المشهور، فعملت فيهما (لا) في اسم معرفة.



جَزْمُ المضارع بعد (لو)

تأتي (لو) في العربية على عدة أوجه، منها مجيؤها في الكلام شرطية، أي: لتدلّ على التعليق بين جملتين، وهذا التعليق على ضربين^(١):

٥. **الضرب الأول:** تعليق الجواب على الشرط في الماضي، وهو أغلب أقسام (لو).
 ويليها حينئذٍ الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٧٦]،
 فإنّ وليها الفعل المضارع أوّل بالماضي كقوله تعالى: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ ﴾ [الحجرات : ٧]، أي: لو أطاعكم.

١٠. **الضرب الثاني:** تعليق الجواب على الشرط في المستقبل، ويليها حينئذٍ الفعل المضارع، نحو قول الشاعر:

لا يُفْلِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكَرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا^(٢)
 وقول الآخر:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ومن دونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ
 فإنّ وليها الفعل الماضي أوّل بالمضارع؛ فهي تُخَلِّصُ ما بعدها
 للاستقبال كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِن خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا ﴾

(١) يُنظر مغني اللبيب ٤٩٠/١ وما بعدها ، وأوضح المسالك ٢٠٠/٤ وما بعدها ، والتصريح ٤٠٦/٤ وما بعدها .

(٢) البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ٢٨٥ ، والمغني ٩٧/١ ، والتصريح ٤٠٧/٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢ . وهو في المغني وشرح شواهد بلفظ (الراجيك) ، وجاء في حاشية الأمير ٢٠٩/١ : " (الراجوك) بالجمع ، وهو أنسب بوصل (أل) بالمضاف " .

(٣) البيتان لقيس بن الملوّح المعروف بمجنون ليلى في ديوانه ص ٣٩ ، ويُنظر التصريح ٤٠٦/٤ . ولأبي صخر الهذلي في شرح شواهد المغني ٦٤٣/٢ . وبلا نسبة في المغني ٤٩٦/١ ، وشفاء العليل ٩٦٨/٣ .

عَلَيْهِمْ ﴿ [النساء : ٩] ، أي: لو يتركون.

وتقع مرادفةً لمعنى (إن) الشرطية في الضرب الثاني، إلا أنها لا تجزم كنظيرتها عند أكثر النحاة؛ لعللة ارتأوها. صرح بها ابن هشام في المغني، فقال: « لغلبة دخول (لو) على الماضي لم تجزم، ولو أُريد بها معنى (إن) الشرطية. وزعم بعضهم أن الجزم بها مطردٌ على لغة، وأجازه جماعةٌ في الشعر، منهم ابن الشجري، كقوله:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْآطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ^(١)
وقوله:

تَامَتْ فَوَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ^(٢)
وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سُكِّنَتْ تخفيفاً كقراءة أبي عمرو: ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [الملك : ٢٠]، و ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٠٩]، و ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾^(٣) [البقرة : ١٦٩]، والأول على لغة من يقول: (شأ يشأ) بألف، ثم أُبدلت همزة ساكنة، كما

(١) البيت لامرأة من بني الحارث في أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١ . وجاءت نسبته لها ، وقيل : لعلقة الفحل في شرح شواهد المغني ٦٦٤/٢ ، وشرح الشواهد للعيبي ٨٢/٢ . وبلا نسبة في المغني ٥١٥/١ ، والجنى الداني ص ٢٨٧ .

(٢) البيت للقيط بن زرارة في لسان العرب ، مادة (تيم) ٧٥/١٢ . وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٧ ، والمغني ١٥٦/١ ، وشرح شواهد ٦٦٥/٢ .

(٣) يُنظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٧ ، وحجّة القراءات ص ٢٦٧، ٥٩٤ ، والسبعة في القراءات ص ١٥٥ ، التيسير في القراءات السبع ص ٧٣ .

قيل: (العالم) و(الخاتم)، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان: ﴿مُنْسَأْتَهُ﴾^(١) [سبأ: ١٤] بهمزة ساكنة؛ فإنَّ الأصل: ﴿مُنْسَأْتَهُ﴾ بهمزة مفتوحة (مَفْعَلَةٌ) من (نَسَأَهُ) إذا أخره، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً، ثم الألف همزة ساكنة»^(٢).

وهذا عين ما ذكره في موضع آخر، قال فيه - عند ذكره أمثلةً لتقارض اللفظين^(٣) في الأحكام -: « والثالث - إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال...، وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم، كقوله:

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مِيعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ

ذكر الثاني ابنُ الشَّجَرِيِّ، وخرَّجه غيره على أنَّه جاء على لغة مَنْ يقول: (شَا يَشَا) - بالألف -، ثم أُبدلت الألفُ همزةً على قول بعضهم: (العالم) و(الخاتم) - بالهمزة - . ويؤيِّده أنَّه لا يجوز مجيء (إن) الشرطية في هذا الموضع؛ لأنَّه إخبار عمّا مضى، فالمعنى: لو شَاءَ»^(٤).

جاء في نصِّي ابن هشام ما يلي:

١- إعطاء النحاة (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، وإعطاء (لو)

(١) يُنظر اتخاف فضلاء البشرص ٤٥٨، وحجّة القراءات ص ٥٨٤، والتيسير في القراءات السبع

ص ١٨٠.

(٢) المغني ٥١٥/١ وما بعدها .

(٣) التقارض في اللغة : مأخوذ من مادة (قرض) ، ولها في المعاجم معانٍ كثيرةٌ ، منها : الأخذ والإعطاء . أمّا التقارض الاصطلاحي الذي نعينه في الدراسات النحوية ، فهو : أن تُعطى كلمة حكماً يختصُّ بها إلى كلمةٍ أخرى لتعامل معاملتها ، كما تُعطى الكلمة الأخرى حكماً يختصُّ بها إلى الكلمة الأولى ؛ لتعامل معاملتها أيضاً . وهذا ما عناه ابن يعيش في قوله : " أنَّ كلَّ واحد منهما - أي الكلمتين - يستعير من الآخر حكماً هو أحصَّ به " . يُنظر شرح المفصل ٨٨/٢ .

(٤) المغني ٥١٧/٢-٥١٨ .

حكم (إن) الشرطية في الجزم. وهذا من باب تقارض اللفظين في الأحكام الإعرابية.

٢- منع ابن هشام الجزم بـ (لو)، وإن رادفت (إن) الشرطية في المعنى.

٣- تعليقه ذلك المنع بغلبة دخولها على الماضي، مما ليس محلاً للجزم.

٤- نسب لبعضهم تجويز الجزم بها باطراد على لغة قوم، دون أن يعزو تلك اللغة لمن تكلم بها.

٥- أشار إلى قصر جماعة، منهم ابن الشجري إجازة الجزم بها على الشعر، مستدلين على ذلك بيوتين وقع الفعل فيهما بعد (لو) مجزوماً.

٦- تخريج بيتي الاستشهاد على وجه لا يبقى فيه حجة لمن أجاز الجزم بها.

وللوقوف على رأي ابن الشجري في جزم المضارع بـ (لو) لا بد من العودة للأمالي، فقد جاء فيها عند ذكره بيتاً للرضي من قصيدة يرثي بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابي، هو:

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنْ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ^(١)

« جَزَمَ بـ (لو) وليس حقها أن يُجزم بها؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط، وإن

(١) ديوان الشريف الرضي ٣٨٥/١. ويُنظر البيت في أمالي ابن الشجري ٢٨٧/١، ٨٣/٢. وقد ذهب عبد المنعم التكريتي إلى أن الذي حدا بابن الشجري إلى الاستشهاد ببيت الرضي هو رد بعض النحويين بيتاً ذكره لامرأة من بني الحارث جُزم فيه الفعل بعد (لو)، وتخرجه إياه عما يقتضيه ظاهره.

وأقول: إن الذي خرّج شاهد ابن الشجري هو الإمام ابن مالك، فلم أر هذا التخريج عند أحد من سبقه. وابن مالك متأخر عن ابن الشجري بزهاء قرن، فلا يظهر لي صواب ما ذهب إليه من رأي. فابن الشجري ربّما أورد بيت الرضي للاستئناس به في سريان ذلك الحكم عند المتأخرين أيضاً، لا لقصد الاستشهاد. يُنظر ابن الشجري ومنهجه في النحو ص ٢٢٨.

اقتضت جواباً كما تقتضيه (إن) الشرطية، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرجتَ غداً خرجنا، ولا تفعل ذلك (لو)، وإنما تقول: لو خرجتَ أمس خرجنا. وقد جاء الجزم بـ(لو) في مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب^(١):

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلَحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلْ
لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحَقُّ الْآطَالِ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ
غَيْرَ أَنَّ الْبَأْسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجْلِ^(٢).

٥ كما جاء في موضع آخر من الأمالي: « و(لو) من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختصّ بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به؛ لأنه ينقل الماضي إلى الاستقبال، كما تفعل حروف الشرط، تقول: لو زارني زيدٌ أمسٍ أكرمته. وربما جزموا به في الضرورة، قالت امرأة من بني الحارث بن كعب- وأنشد المقطوعة السابقة - . واقتدى بها في الجزم به أبو الحسن الرضي- رضي الله عنه! -، - وأنشد بيت الرضي السابق في رثاء أبي إسحاق-^(٣) .

و بمطالعة نصي ابن الشجري يتضح ما يلي:

١- أنه لا يرى إجازة الجزم بـ(لو) كـ(إن) الشرطية، وإن شاركتها في الاختصاص بالفعل، واقتضاء جوابٍ مثلها؛ لعدم تخليصها الفعل بعدها للاستقبال.

١٥ ٢- وقوفه على أبيات لامرأة من بني الحارث، جاء الفعل فيها مجزوماً

(١) هذه المقطوعة سبق تخريج أحد أبياتها ص ٥٠٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٢٨٧-٢٨٨ .

(٣) المرجع نفسه ٨٣/٢ .

بعد (لو).

٣- حملُهُ ذلك الجزم على الضرورة الشعرية.

٤- ذكرُهُ بيت للرضي- وهو مَنَّ لا يُحتجّ بشعره- جُزم فيه الفعل بعد (لو) بناء على غرار بيت تلك المرأة.

٥- تضعيفه الرأي القائل بالجزم بـ(لو)؛ إذ يقول: « وربّما جزموا به في الضرورة »^(١).

ومن هنا ندرك أنّ ما نسبته ابن هشام ومن تبعه- كما سيظهر لاحقاً- لابن الشَّجَرِيّ من إجازة الجزم بـ(لو) في الشعر يستلزم منّا وقفة. فالناظر إلى الأمالي يتبين له أنّ الرجل من المانعين الجزم بـ(لو)؛ حيث صرّح بذلك في قوله: « وليس حقّها (يقصد لو) أن يجزم بها »^(٢)، وقوله أيضاً: « ولكنّهم لم يجزموا به »^(٣)، لكنّه وقع على بيت لامرأة من بني الحارث، وآخر للرضي بناء على غرارهِ جُزم الفعل فيهما بعد (لو)، فاضطرّ إلى قبول ذلك العمل، وقصره على الضرورة الشعرية. وهذا ما نبّه إليه البغدادي في قوله: « وما نقلوه عن ابن الشَّجَرِيّ من أنّه جوّز الجزم بـ(لو) في الشعر غير موجود في أماليه، وإنّما أخبرنا بأنّها جزمت في بيت. وقد تكلم عليه في مجلسين »^(٤).

وقد تبع ابن الشَّجَرِيّ في هذا الرأي تلميذه أبو اليمن الكندي، فقد جاء في هامش أصل الأمالي حاشية له، قال فيها: « ليس للرضي ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٣ .

(٢) المرجع نفسه ١ / ٢٨٧ .

(٣) المرجع نفسه ٢ / ٨٣ .

(٤) خزانة الأدب ١١ / ٢٩٩ .

لاحتمل منهم؛ وذلك أن (لو) - وإن كانت تطلب جواباً كما يطلبه حرف الشرط - ليست موجبةً للاستقبال كـ (إذا)، بل يقع بعدها الماضي للماضي، كما يقع المستقبل للمستقبل، فلا يُجزم بها البتة ^(١).

ويجدر بنا بعد هذا دراسة موقف النحاة من الجزم بـ (لو) الشرطية في الاستعمال اللغوي سواءً أكان شعراً أم نثراً، وأدلتهم التي اعتمدوا عليها. وبالبحث ظهر لنا في إعمالها ثلاثة أقوال:

القول الأول - جواز الجزم بـ (لو) لغةً مطردةً لقوم

وهو ما عناه ابن مالك في قوله: « وزُعم اطراد ذلك - يقصد الجزم بـ (لو) - على لغة ^(٢) ». وقد نسبته في موضع آخر لابن الشجري ^(٣). وهو ما لم أقف عليه في الأمالي، كما لم يظهر لي من البحث حكاية أحد من النحويين هذا الرأي عن ابن الشجري .

وقد فشا القول بإجازة الجزم بـ (لو) لغة لقوم عند أكثر المتأخرين كالرضي، والإربلي، وأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسلسيلي، والسيوطي ^(٤). ولم يشر هؤلاء إلى أصحاب تلك اللغة، ولا إلى شيء من كلامهم في ذلك، وإنما ذكروا أنها لغةً مطردةً عند قوم فحسب.

القول الثاني - قصر الجزم بـ (لو) على الشعر

(١) المرجع نفسه ٣٠٠/١١ .

(٢) شرح التسهيل ٩٣/٤ .

(٣) المرجع نفسه ٩٧/٤ .

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٦١ ، والارتشاف ١٨٩٩/٤ ، والجنى الداني ص ٢٨٦ ، والمساعد ١٩٠/٣ ، وشفاء العليل ٩٦٨/٣ ، والجمع ٣٤٣/٤ .

لم يظهر هذا الرأي والذي قبله عند أكثر النحاة المتقدمين كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، فلم يشع في كتبهم - فيما ظهر لي بالبحث - شيء من ذلك.

وأول ما يطالعنا هذا الرأي عند ابن الشجري في أماليه، حيث أورد مقطوعة لامرأة من بني الحارث، وبيتاً للشريف الرضي حذا فيه حذوها، وقع فيهما الفعل مجزوماً بـ (لو) الشرطية. وقد اضطرّ ابن الشجري أمام ذلك إلى قبول الجزم بها على ضعف، حيث قصره على الضرورة الشعرية، استمع إلى قوله: «وربما جزموا به (يقصد بـ (لو)) في الضرورة»^(١).

وبناءً على ظاهر كلام ابن الشجري في أماليه نسب أكثر المتأخرين كابن مالك، والإربلي، وأبي حيان، وابن هشام، والأشموني له ولجماعة إجازة الجزم بـ (لو) في الشعر^(٢).

- أدلة أصحاب هذا الرأي

١- قول امرأة من بني الحارث:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْإِطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ

٢- قول الشريف الرضي:

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنْ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ

وقد ذكرهما ابن الشجري في أماليه شاهدين على الجزم بـ (لو). ونقل ابن هشام هذا الرأي عنه في المغني، والبيت الأول وبيت آخر معه لم يردا في الأمالي.

(١) أمالي ابن الشجري ٨٣/٢.

(٢) شرح التسهيل ٨٣/٤، وجواهر الأدب ص ٢٦١، والارتشاف ١٨٩٩/٤، والمغني ٥١٥/١،

وشرح الأشموني ١٤/٤.

٣- قول الشاعر:

تَأْمَتُ فُؤَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بَنٍ شَيْبَانَا
نقله ابن هشام في (المغني) عن ابن الشجري، ولم يرد في الأمالي.

٤- قول الشاعر:

لَوْ تَعُدُّ حِينَ فَرَّ قَوْمُكَ بِي كُنْتُ فِي الْأَمْنِ فِي أَعَزِّ مَكَانٍ^(١)
ذكره ابن مالك في (شواهد التوضيح).

٥. القول الثالث - منع الجزم بـ(لو) مطلقاً، سواء في الشعر أو النثر

وهو رأي جمهور النحاة^(٢)، وإليه ذهب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)^(٣)، فمنع الجزم بـ(لو) في السعة والضرورة، وأول ما استدلل به بعضهم على الجزم بها في الشعر، وقال: « لا حجة فيه »^(٤). وبمثل هذا قال في (شرح التسهيل)، فله فيه قولان: أحدهما - يقتضي المنع مطلقاً، والثاني - ظاهره موافقة ابن الشجري في إجازة الجزم بها في ضرورة الشعر^(٥). فإذا ضُمَّ هذا إلى ما سبق من كلام ابن مالك، ظهر لنا في إعمال (لو) عنده ثلاثة آراء:

أحدها - أنه لا يُجزم بها، لا في سعة الكلام، ولا في الشعر.

الثاني - أن الجزم بها ضرورة.

(١) لم أقف عليه إلا في شواهد التوضيح والتصحيح غير منسوب فيه ص ١٩ .

(٢) يُنظر المقتضب ٣ / ٧٦ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٢ ، والتخمير ٤ / ١٥١ .

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ وما بعدها .

(٤) المرجع نفسه ١٦٣٣/٣ .

(٥) يُنظر شرح التسهيل ٤ / ٨١ ، ٨٣ ، ٩٦ - ٩٧ .

الثالث - أن الجزم بما مطرد على لغة قوم^(١).

والقول بمنع الجزم بما هو اختيار أبي حيان، حيث يقول: « ولا يجوز الجزم بـ(لو)، خلافاً لقوم »^(٢).

ويقول أيضاً: « وأما الشرطية (لو) (الشرطية) فتترادف (إن) في المعنى لا في العمل... ولا يجوز الجزم بما، خلافاً لقوم »^(٣). وتبعه في ذلك ابن هشام. وجعله الأزهري الأفصح في (لو)، وحكى السيوطي الأقوال الثلاثة في الهمع، واختار هذا القول في غيره، وهو اختيار الخضري أيضاً، وإليه ذهب بعض المحدثين كعباس حسن^(٤).

فـ(لو) وإن اتسعت عندهم لتصير في معنى (إن) الواقعة للشرط، وفي اقتضاء جوابٍ مثلها؛ لأنه لا بد لها من جوابٍ ظاهرٍ أو مضميرٍ، إلا أنها لا تجزم المضارع بعدها كما تجزمه (إن). وقد تظافرت الشواهد والأدلة التي تقوي ذلك، فرفضهم الجزم بـ(لو) كان لأسبابٍ أخذوا بها:

أولاً - أن الجزم من خواصّ العرب. والغالب على (لو) في الاستعمال أنها لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي؛ فلا تصحب إلا الفعل الماضي^(٥). ويقلُّ في الاستعمال - رغم وروده في فصيح العربية - أن يليها الفعل المستقبل في المعنى،

(١) يُنظر المساعد ١٩٠/٣ .

(٢) البحر المحيط ١/٨٨-٨٩ .

(٣) تذكرة النحاة ص ٣٨-٣٩ .

(٤) يُنظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٦، والمغني ١/٥١٥، والتصريح ٤/٤٠٦، والهمع ٤/٣٤٢-٣٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٤-٦٦٥، وحاشية الخضري ٢/١٩٧، والنحو الوافي ٤/٤٤٣ .

(٥) يُنظر المساعد ١٩٠/٣، والهمع ٤/٣٢٤، والنحو الوافي ٤/٤٩٦ .

فوجب قبوله عند النحاة؛ لورود السماع به. يقول ابن مالك في ألفيته^(١):

(لو) حرف شرط في مُضِيٍّ وَيَقِلُّ إِيلاؤها مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

وبه قال أيضاً في منظومته الكافية الشافية^(٢):

وفي الماضي اسْتَعْمِلْتُ وَرَبَّمَا أَصْحَبَهَا الْآتِيَّ مَنْ تَكَلَّمَا

و (رَبَّمَا) جاءت هنا مفيدة التقليل.

وهناك من يرى أنه لا يليها إلا فعلٌ ماضٍ معنى، إمّا بلفظ الماضي أو

المضارع، أو مضارعاً منفياً بـ(لم)، ناسباً ذلك للمحققين^(٣).

فلما لم تصحب غالباً إلا الفعل الماضي، والماضي مبني لا عمل لها فيه، لم تعمل

فيما سواه، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

ثانياً- أن حروف الشرط إنّما تقع لما لم يقع، فيصير الماضي معها في معنى

المستقبل. و (لو) تخالف حروف الشرط في هذا؛ فهي « لا تردُّ الماضي مستقبلاً

كما يفعل حرف الشرط. ألا ترى أنك تقول: إِنْ قَمْتُ غَدًا قَمْتُ مَعَكَ، في

معنى: إِنْ تَقُمْ غَدًا أَقَمْ مَعَكَ، ولا تقول: لو قَمْتُ غَدًا قَمْتُ مَعَكَ، وإنما تقول:

لو قَمْتُ أَمْسٍ لَقَمْتُ مَعَكَ»^(٤).

وبمثل هذا قال ابن الشَّجَرِيّ في أماليه: « وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي

إلى الاستقبال، كقولك: إِنْ خَرَجْتَ غَدًا خَرَجْنَا، ولا تفعل ذلك (لو)، وإنما تقول:

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٦٢ .

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٦٢٨/٣ .

(٣) يُنظر الارتشاف ١٨٩٨/٤ .

(٤) معاني الحروف للرماني ص ١٠٢ .

لو خرجت أمس خرجنا»^(١). فيظهر هنا اقتناعه بعدم إعمالها.

ثالثاً- أن (لو) رغم طلبها للفعل؛ لأن فيها معنى المجازاة^(٢)، إلا أنه وقع لنا في كلامهم تقدّم الاسم على الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وقول عمر لأبي عبيدة- رضي الله عنهما!-: « لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ »^(٣). وقول الغطمش الضبي:

أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مُعْتَبٌ^(٤)

وهذا دليل على عدم عملها في الفعل، فسَهِّلَ التفريق بينهما، بخلاف أحرف الشرط، فإنه يقبح أن يتقدّم الاسم فيها على الفعل؛ لأنّ الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء، فكما لا يُفصل بين الجارّ والمجرور بشيء إلا في الشعر كذلك الجازم، عدا (إن) الشرطية؛ فلقوقها في بابها، وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره، توسّعوا فيها، فأجازوا فيها تقدّم الاسم على الفعل^(٥).

رابعاً- أن ما وقعوا عليه من أبيات جُزم الفعل المضارع فيها بعد (لو) أبيات قليلة، منها ما لا يحتجّ به، كبيت الرضي، ومنها ما هو مجهول القائل.

(١) ٢٨٧/١-٢٨٨.

(٢) يُنظر أوضح المسالك ٢٠٦/٤، والتصريح ٤١٣/٤.

(٣) جاء هذا عن عمر - رضي الله عنه! - لما توجه في زمن خلافته مع جيشه إلى الشام، بلغه أنباء الطريق أنه وقع بها وباء، فأجمع رأيهم على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة. فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر - رضي الله عنه! - : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله - ». وجواب (لو) محذوف، أي: لعددتها.

(٤) يُنظر البيت في التصريح ٤١٣/٤-٤١٤، وشرح الشواهد للعيني ٣٩/٤. وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٦/٤، وشرح الأشموني ٣٩/٤.

(٥) يُنظر الكتاب ١١٢/٣-١١٣، والتخمير ١٥١/٤، وشرح المفصل ٩/٩.

خامساً- أن تلك الأبيات على قلتها تحمل التخريج على وجه لا يبقى فيه حجة لمن جزم، يقول ابن مالك في هذا^(١):

وَجَوَزَ الْجَزَمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِي
فخرّج ابن مالك قول تلك المرأة:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مِيعَةٍ لَأَحِقُّ الْإِطَالِ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ

على لغة بعض العرب، يقولون: (جا يَجِي)، و(شأ يَشَأُ)- بترك الهمزة-، فيُحتمل أن يكون قائل البيت من أصحاب تلك اللغة، فترك همزة (يَشَأُ)، فقال: (يَشَأُ)، ثم أبدل الألف همزةً، كما قيل في (عالم وخاتم): (عالم، وخاتم). وكما فعل ابن ذكوان^(٢) في قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ﴾ [سأ: ١٤] حين قرأ: (منسأته) بهمزة ساكنة، فالأصل فيها: (منسأته) على وزن (مفعلة) من نسأه، أي: زجره بالعصا، ولذا سُميت منسأة. فأبدلت الهمزة ألفاً، ثم أبدلت الألف همزةً ساكنةً.

١٠. كما خرّج ابن مالك قول الشاعر:

تَامَتْ فَوَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بَنِ شَيْبَانَا

على أن سكون النون في الفعل إنّما هو من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً؛ لتوالي الحركات، كما وقع في قراءة أبي عمرو: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٩]- بإسكان الراء-^(٣)، وكما وقع في قراءة بعض السلف: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ١٠].

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٦٢٨/٣.

(٢) سبق تخريجها ص ٥٠٢.

(٣) سبق تخريجها ص ٥٠٢.

[٨٠] - بسكون اللام - ^(١).

وقد أجاب ابن هشام في المغني عن البيتين بكلام ابن مالك ^(٢)، ممّا يدلّ على موافقته إيّاه.



٥

(١) يُنظر المحتسب ١/١٠٩، واتحاف فضلاء البشر ص ١٨٤.

(٢) يُنظر المغني ١/٥١٥ وما بعدها، ٢/٥١٨.

اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه

أشار ابن هشام في المغني إلى أنّ حكمة لغة العرب، وصحيح أقيستهم التي وضعوها قد اقتضت منهم أن يشترطوا في باب شيئاً، وفي آخر نقيض ذلك الشيء، فإذا لم يكن المعرب يقظاً متأملاً اختلطت عليه الأبواب والشرائط، ودخله الوهم، ورُمي بالغفلة.

ومن تلك الأقيسة اشتراطهم الإبهام في ظروف المكان، واشتراطهم نقيضه من الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الأحوال، وقد غلطوا كلّ من خالف ذلك^(١).

استمع إلى قول ابن هشام في المغني: «ومن الوهم في الثاني (يقصد اشتراطهم الاختصاص في المبتدآت)... وقول الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد : ٢٧]: إنه من باب (زيداً ضربته)، واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و (ابتدعوها): صفة؛ ولا بدّ من تقدير مضاف، أي: وحبّ رهبانية.

وإنّما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأنّ ما يبتدعونه لا يخلقه الله - عزّ وجلّ! -، وقد يُتخيّل ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف : ١٣] كونه كـ (زيداً ضربته)، ويجاب بأنّ الأصل (وصفة أخرى)، ويجوز كون ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ صفة، والخبر إمّا (نصر)، وإمّا محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و (نصر) بدل أو خبر محذوف، وقول ابن ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي^(٢):

(١) يُنظر المغني ٣٠٩/٢ وما بعدها .

(٢) هذا البيت من مقطوعة سبق تخريج أحد أبياتها ص ٥٠٢.

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ

إنه من باب الاشتغال، كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نُصِبَ على المدح؛
لما قَدَّمنا، و (ما) في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب
الاشتغال»^(١).

جاء في نصّ المغني ما يلي:

٥ - ١ - تغليط ابن هشام الفارسي في جعل قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ من
باب: (زيداً ضربته)، مستنداً في ذلك إلى ما نسبته لابن الشجري من

اعتراض.

٢ - ذكره وجه اعتراض ابن الشجري على نصب الفارسي كلمة (رهبانية)
في الآية على الاشتغال.

١٠ - ٣ - نصب ابن هشام (رهبانية) عطفاً على ما قبله - على المشهور من أقوال
النحاة -، و (ابتدعوها) صفة لها.

٤ - ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في إعراب الآية: ﴿وَأُخْرَى
تُحِبُّونَهَا﴾، وتخريج ابن هشام لها.

١٥ - ٥ - ادّعاء ابن الناظم نصب كلمة (فارس) في بيت الحماسي على الاشتغال
كصنيع أبي علي في آية سورة الحديد، وتخريج ابن هشام وجه نصبه.

فتلحظ أنّ ابن هشام قد ضرب هنا ثلاثة نماذج خالف فيها الإعراب ما
اشتُرط من لزوم كون الاسم مختصاً ليصح رفعه بالابتداء على ما ذكر من شرط
لابن الشجري.

(١) المغني ٢/٣١٨-٣١٩.

وبعودتي إلى الأمالي لم أجد له فيها حديثاً سوى عن بيت الحماسي، إذ يقول: «وقد جاء الجزم بـ(لو) في مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلْ

.....

.....

الرواية نصب (فارس) بمضمر يفسره الظاهر، و (ما) صلة، والمفسر من لفظ المفسر؛ لأن المفسر متعد بنفسه إلى ضمير المنصوب، ولكن لو تعدى بحرف جر أضمرت له من معناه دون لفظه، كقولك: أزيذاً مررت به؟ التقدير: أجزت زيدا؟ لأنك إن أضمرت (مررت)، أضمرت الجار، وذلك مما لا يجوز، فالتقدير إذا: غادروا فارساً.

ويجوز رفع (فارس) بالابتداء، والجملة التي هي (غادروه) وصف له، و (غير زُمَيْلٍ): خبره، ولا موضع من الإعراب في وجه النصب للجملة التي هي (غادروه)؛ لأنها مفسرة، فحكمها حكم الجملة المفسرة، وحسن رفع (فارس) بالابتداء وإن كان نكرة؛ لأنه تخصص بالصفة، وإذا نصبته نصبت (غير زُمَيْلٍ) وصفاً له، ويجوز أن يكون وصفاً للحال التي هي (مُلْحَمًا) «^(١)».

ولنستجلي حقيقة القول في المسألة لا بد من دراسة آراء النحاة والمفسرين في تلك النماذج الثلاثة: ١٥

(١) أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١-٢٨٩ .

• أولاً - قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾

وقعت كلمة (رهبانية) في الآية الكريمة منصوبة. وقد اختلف النحاة والمفسرون في ناصب ذلك الاسم، فوقفنا من ذلك على قولين:

٥ - القول الأول:

نُصِبُ كلمة (رهبانية) بفعلٍ مضمر يفسره الظاهر المذكور بعده في الكلام على ما جاء في باب الاشتغال. وذاك المفسر من لفظ المفسر ومعناه؛ لأنَّ الفعل المفسر (ابتدعوها) متعدُّ بنفسه إلى ضميرٍ محذوفٍ، فكذا ما فسره. فتقدير الكلام: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، أي: استحدثوها من أنفسهم.

١٠ وقد ذهب إلى هذا القول: جمهور النحاة والمفسرين كالزجاج، فكلمة (رهبانية) منتصبةٌ عنده في الآية على الاشتغال كما انتصب الاسم في قول أحدهم: (رأيتُ زيداً وعمراً كلمته). ومثله النحاس، والفارسي، والدينوري، والبغوي، والزخشي، وابن الأنباري، وابن الجوزي، والرازي، والعكبري، والهمداني، والقرطبي، والبيضاوي، والنسفي، والشوكاني، والألوسي^(١).

١٥ وقد غلط ابنُ هشام أبا علي الفارسي في إعرابه الآية على هذا الوجه، مستنداً إلى ما نسبته لابن الشجري من اشتراط كون الاسم مختصاً ليصحَّ نصبه على

(١) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٠/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/٤، والإيضاح للفارسي ص ٨٨، وثمار الصناعة ص ٢٦٤، وتفسير البغوي ٣٠٠/٤، والكشاف ٦٩/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٥/٢، وزاد المسير ١٧٦/٨، والتفسير الكبير ٢٩٤/٢٩، والتبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٣٦/٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٧، وتفسير البيضاوي ٣٠٥/٥، وتفسير النسفي ٢٣٠/٤، وفتح القدير ١٧٨/٥، وروح المعاني ١٩٠/٢٧.

الاشتغال؛ لأنه ممّا يصحّ فيه الرفع بالابتداء أيضاً، ولا يُبتدأ بالكرة المحضة ما لم تفد.

و لم يراع الفارسي هذا الشرط في إعراب الآية، وإنّما اختار هذا الوجه من الإعراب لعلّة قصدها، يُفصح عنها في قوله: «و ممّا يرتفع بالابتداء: (عبد الله) في نحو: عبدُ الله ضربته، وبكرٌ مررتُ به، فالاختيار الجيد في (عبد الله) الرفع، و (ضربته) في موضع خبره. ويجوز أن ينصب (عبد الله) بفعلٍ مضمّرٍ يكون الذي ظهر تفسيره... فإن عطفت هذا الاسم الذي يُختار فيه الرفع بالابتداء على فعل وفاعل اختير فيه النصب، وذلك نحو: قامَ عبدُ الله، وزيداً ضربته، وسرتُ اليومَ وبكرًا لقيته.

ومن ذلك: قوله - عزّ وجلّ! -: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] فقوله: (رهبانية) محمول على فعل، كأنه قال: وابتدعوا رهبانيةً ابتدعوها، ألا ترى أنّ (الرهبانية) لا يستقيم حملها على (جعلنا) مع وصفها بقوله - عزّ وجلّ! -: ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾؛ لأنّ ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم، و (جَعَلَ) هذه هي التي تتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ لأنّها بمنزلة (عَمِلَ) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] «^(١).

فالفارسي يجوز الرفع والنصب مع اختيار الثاني منهما في نحو: قامَ عبدُ الله، وزيداً ضربته؛ لوقوع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدّمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم. وقد اختار هو وغيره النصب^(٢) هاهنا؛ ليتجانس المتعاطفان، فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، والتجانس في العطف أولى من التخالف.

(١) الإيضاح ص ٨٧ وما بعدها .

(٢) يُنظر المرجع نفسه ص ٨٨ ، وشرح التسهيل ١٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٠/٢ .

ونحو ذلك في الآية الكريمة: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد : ٢٧]، فـ(رهبانية) منتصبةٌ عنده بفعلٍ مضمرٍ، مقتطعاً إيّاها عن العطف على ما قبلها من قوله تعالى: ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾. وحجته في ذلك أنّ (الرأفة والرحمة) لما كانت من فعل الله تعالى يخلقها في قلوب عباده، ناسبَ جعلها إليه، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد : ٢٧]. أمّا (الرهبانية) فلمّا لم تكن من فعل الله تعالى، بل من فعل العبد يستقلّ بفعلها، ناسبَ ابتداعه لها، فوصفها بقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾. بمعنى أحدثوها من عند أنفسهم، فلذا امتنع عنده عطفها على ما قبلها؛ لأنّ أفعال العباد لا يجعلها الله، ولا يخلقها.

وقد تبعه في ذلك الزمخشري في كشفه، وإن كان قد أجاز في الآية وجهًا آخر منعه الفارسي، هو عطف (رهبانية) على ما قبلها، لكنّه كان متحرزاً من أن يقع فيما فرّ منه الفارسي من جعل أعمال العباد التي يتدعوها الله، فحرّف (الجعل) إلى معنى (التوفيق)، فكأنّه لما قال: وجعلنا في قلوبهم رأفةً ورحمةً ورهبانيةً ابتدعوها من عندهم، أي: وفقناهم للرأفة والرحمة فيما بينهم ولابتداع الرهبانية^(١)، وهذا فيه تكلفُ العدولِ عن الظاهر.

وقد أنكر أبو حيان على الفارسي والزمخشري ما ذكراه من إعراب، بل وصفه بأنّه إعراب المعتزلة؛ لأنّ الذي نحا بهما إلى اختيار هذا الوجه ليس مراعاة الصنعة النحوية، وإنّما هي وجهة عقديّة ونازع مذهبي. فهما من المعتزلة، وهذه الفرقة ترى أنّ الإنسان يخلق أفعاله، وما يخلقه لا يجعله الله، وهذا يخالف مذهب أهل السنة؛ إذ يرون فعل العبد خلقاً لله تعالى، وكسباً للعبد. وقد تعقبهما أبو

(١) يُنظر الكشف ٦٩/٤. ويُنظر أيضاً ما جاء في ذيل صفحة الكشف من كتاب (الانتصاف فيما

تضمنه الكشف من الاعتزال) للإمام ناصر الدين المالكي .

حيان في ذلك بقوله: « وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبو علي معتزلياً، وهم يقولون: ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد. فالرأفة والرحمة من خلق الله، والرهبانية من ابتداء الإنسان، فهي مخلوقة له. وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العريية؛ لأنّ مثل هذا هو ممّا يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: (ورهبانية)؛ لأنّها نكرة لا مسوّغ لها من المسوّغات للابتداء بالنكرة »^(١).

فاستنكار أبي حيان كان منشؤه مراعاة قواعد هذه اللغة وشرائط أبوابها، وعدم تضاربها. وهو فيما ذهب إليه سابق لابن هشام. إلا أنّه لم ينسب لابن الشجريّ اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه؛ لأنّه ممّا يجوز فيه الابتداء، كما نسب ابن هشام له ذلك.

فربّما كان لابن هشام مصادره الخاصّة، أو ربّما كان واهماً عندما نسب هذا الشرط لابن الشجريّ، ولاسيّما أنّي لم أقف في الأمالي الشجرية على قول له في تلك الآية، فضلاً على أنّ الشروح والخواشي التي قامت على المغني لم تعرض لنسبة هذا الرأي لابن الشجريّ^(٢)، كما لم يعرض لنسبته له كلّ من الشيخ الخضري، والشيخ يس عند نقلهما عن ابن هشام قول الفارسي^(٣). أمّا الصبان فقد نقل عن ابن هشام هذا الرأي دون أن ينبّه على نسبة هذا القول للفارسي، أو اعترض ابن الشجريّ له^(٤).

وكان الأخرى بأبي حيان وابن هشام ألا يقصرا إنكارهما على الفارسي والزمخشري فحسب؛ لقول غيرهما بمثل ما قالوا به كالدينوري الذي كأتّي به ينقل

(١) البحر المحيط ٢٢٨/٨ .

(٢) يُنظر حاشية الشمّي ٢٣٣ / ٢ ، وحاشية الدسوقي ٢١٢ / ٢ .

(٣) يُنظر حاشية يس ٢٩٦ / ١ ، وحاشية الخضري ٢٥٥ / ١ .

(٤) يُنظر حاشية الصبان ٧١ / ٢ .

عن الفارسي في كتابه (الإيضاح)، حيث يقول بعد ذكره للآية: «أي: وابتدعوا رهبانيةً ابتدعوها، ولا يجوز عطف (رهبانية) على (رأفة)؛ لأنها ليست من فعله تعالى، بدليل قوله: ﴿أَبْتَدَعُوهَا﴾، و (جَعَلَ) المذكور في الآية هو المتعدي إلى مفعول واحد بمعنى (عَمَلَ)»^(١).

وبنحو ذلك يطالعك العكيري في (التيبان) أيضاً؛ فـ(رهبانية) منصوبةٌ عنده بفعلٍ دلّ عليه (ابتدعوها)، لا بالعطف على (رأفة)؛ وقد أفصح عن علّة ذلك في قوله: «لأنّ ما جعله الله لا يبتدعونه»^(٢). ومثله الهمذاني إذ الوجه عنده هو النصب على إضمار فعل، رافضاً وجه العطف بقوله: «وهذا غير مستقيم؛ لأنّ الرهبانية لو كان حكمها حكم الرحمة لَمَّا وُصِفَتْ بأنّها مبتدعةٌ من جهتهم. وإذا لم يستقم هذا، وجب أن يكون انتصابها بمضمرٍ دلّ عليه ما بعدها»^(٣).

وربّما كان التفسير أو التعليل الذي عقّب به الفارسي والزمخشري اختيارهما، والذي كان منشؤه مذهبهما الاعتزاليّ هو ما حمل أبا حيان وابن هشام على تعقّبهما وحدهما فحسب، وإلا فقد سبقهما إلى القول بنصب (رهبانية) بفعلٍ مضمرٍ مفسّر بما بعده، وأخذ به بعدهما جمعٌ من النحاة والمفسرين من غير المعتزلة^(٤). وحسبنا في ذلك بابن قيم الجوزية الذي اقتصر على هذا الإعراب، ومنع العطف مع إمكانه^(٥). فلعلّ الاعتزال الذي أشار إليه أبو حيان وابن هشام لا

(١) ثمار الصناعة ص ٢٦٤ .

(٢) التيبان في إعراب القرآن ١٢١١/٢ .

(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٣٦/٤ .

(٤) يُنظر ما جاء في ص ٥١٨ من هذا البحث ، حاشية رقم (١) ، ففيها بيان بأسماء أولئك النحاة والمفسرين الذين ذهبوا هذا المذهب ، وأكثرهم من غير المعتزلة كالزجاج ، والنحاس ، وابن الأنباري ، والرازي ، وغيرهم .

(٥) يُنظر ثمار الصناعة ، الهامش رقم (٢) من ص ٢٦٤ .

يفهم من إعراب الآية بهذا الإعراب، وإنما يفهم من التعليل والتفسير الذي عَقِبَ به الفارسي والزحشري ومَن نَحَا نحوهما، فيبقى بذلك الإعراب سليماً.

– القول الثاني: نصب (رهبانية) بالعطف على قوله: (رأفةً ورحمةً)

وقد قال بهذا مَنْ رفض القول الأول كابن هشام الذي زعم في المغني أن هذا القول هو المشهور من أقوال النحاة في إعراب كلمة (رهبانية)^(١). لكن ما وقفتُ عليه خلاف ذلك، فلم يجوز هذا القول إلا بعض النحاة والمفسرين كالنحاس، والزحشري - على وجه يتفق ومذهبه الاعتزالي، وقد عرضنا لقوله آنفاً -، والعكبري، والهمداني، والقرطبي، والغرناطي، والشوكاني في أحد قولين لهم، وإن كان القول الأول هو الأولى عند أكثرهم^(٢)، بل «الأول هو الوجه، وعليه الجلل»^(٣) كما ذكر الهمداني.

وقد اختار ابن هشام هذا القول بناءً على ما يراه من أن حق الاسم المشغول عنه أن يصحّ رفعه بالابتداء، و (رهبانية) هنا لا تصلح لذلك؛ لكونها نكرة غير مختصة. وهو مسبوق في ذلك بأبي حيان، فقد كان يراعي عدم تضارب القواعد النحوية في الأبواب. فـ(رهبانية) منصوبة على هذا بالعطف على ما قبله من الرأفة والرحمة، و (ابتدعوها) صفة لها، وقد خصّت بالابتداء؛ لأن الرأفة والرحمة في القلب أمرٌ غريزة، لا تكسب للإنسان فيها، بخلاف الرهبانية فهي رفض الدنيا وشهواتها من النساء وغيرهن، واتخاذ الصوامع والانقطاع فيها للعبادة، فهي أفعال

(١) يُنظر المغني ٣١٨/٢ .

(٢) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/٤، والكشاف ٦٩/٤، والتبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٣٦/٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٧، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٠٠/٤، وفتح القدير ١٧٨/٥ .

(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٣٦/٤ .

بدنٍ مع شيءٍ في القلب، فلإنسان فيها موضع تكسب، أي: أن الله تعالى أعطاهم إيّاها، فغيّروا وابتدعوا فيها، لذلك قال تعالى بعدها: ﴿ مَا كَتَبْنَا عَلَيْهَا إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ [الحديد : ٢٧]^(١). وفي هذا جواب على مَنْ منع هذا الوجه بناءً على مذهبه من أن الوصف بابتداعهم لها ينافي كونها مخلوقةً لله، فما يجعله الله لا يبتدعونه^(٢).

و (الرأفة والرحمة) محلّهما القلب، فالله تعالى يقول: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ﴾، بخلاف الرهبانية. لذا جعل ابن هشام عطفها على ما قبلها على تقدير مضاف، أي: حبّ رهبانية^(٣). فلما حُذِفَ المضاف خلفه المضاف إليه، فانتصب كانتصابه بعد حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿ وَسَقَلَ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢]، أي: أهل القرية^(٤). وقد نقل الخضري والصبان عن ابن هشام هذا^(٥).

والذي يظهر بعد وقوفنا على هذين القولين في إعراب كلمة (رهبانية) في الآية أن القول الأول هو الأحرى بالقبول مع جواز الثاني، لعدّة أمور:

١- إجماع أكثر النحاة والمفسرين على القول به، وجعله الأولى في الآية^(٦)، ولاسيما أن الموضوع هنا ممّا يُختار فيه النصب بإضمار فعلٍ مفسّرٍ بما بعده على ما جاء في باب الاشتغال؛ لوقوع ذلك الاسم المتقدّم بعد عاطف تقدّمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم.

(١) يُنظر البحر المحيط ٢٢٨/٨ ، والدر المصون ٢٥٥/١٠ .

(٢) هذا هو مذهب المعتزلة ، وعليه جاء قول الفارسي والزمخشري ومَنْ نحا نحوهما .

(٣) يُنظر المغني ٣١٨/٢ .

(٤) يُنظر أوضح المسالك ١٥٠/٣ .

(٥) يُنظر حاشية الخضري ٢٥٥/١ ، وحاشية الصبان ٧١/٢ .

(٦) يُنظر ما جاء في ص ١ من هذا البحث ، حاشية رقم (٥١٨) .

٢- أنّ اشتراط التعريف أو التخصيص في الاسم المشغول عنه؛ لأنّه ممّا يصحّ فيه الرفع بالابتداء أمرٌ لم يشرْ إليه أكثر النحاة، فإنّي لم أقف عليه إلا عند ابن الشَّجَرِيّ فيما نسبّه له ابن هشام وعند أبي حيان، ونقله عنهما بعض المتأخرين^(١). ولم يسلم السمين الحلبي بهذا الشرط، مستدلاً بقراءة مَنْ قرأ^(٢): ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، بالنصب على الاشتغال^(٣).

٣- أنّه على فرض التسليم بهذا الشرط، فقد ثمت مسوِّغ للابتداء بالنكرة هنا هو عطفها^(٤)، كما وقع في قول الشاعر:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

٤- ما ذهب إليه بعضهم من أنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ وقفٌ تامٌّ، لا تعلق له بما بعده لفظاً أو معنى. فهذا يدلّ على أنّ المعنى تمّ إلى هنا، ثم ابتدئ كلام جديد: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾^(٥).



(١) ينظر المغني ٢ / ٣٠٩ وما بعدها ، وروح المعاني ٢٧ / ١٩٠ ، وعدة السالك ٢ / ١٤١ .

(٢) قرأ بها عمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وعيسى بن عمر الثقفي، وعيسى بن عمر الكوفي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، وأمّ الدرداء. يُنظر البحر المحيط ٦ / ٤٢٧ .

(٣) يُنظر الدر المصون ١٠/٢٢٥-٢٢٦ .

(٤) يُنظر المرجع نفسه ١٠/٢٥٦ .

(٥) يُنظر القطع والائتناف للنحاس ص ٧١٢ ، والمكتفى في الوقف والابتداء للداني ص ٥٥٧ .

● ثانيًا - قوله تعالى: ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ﴾

أورد ابن هشام على هذه الآية ما أورده على سابقتها من منع النصب على الاشتغال؛ لعدم توفر شرطه، فشرط الاسم المشغول عنه أن يكون صالحاً للابتداء به؛ لورود هذا الإعراب عليه. والاسم المتقدم هنا نكرة محضة، لا مسوغ معها للابتداء بها؛ لذا تعقب أبا البقاء في تجويزه النصب على الاشتغال في الآية.

وبالنظر في كتب أعراب القرآن، وقفنا في إعراب كلمة (أخرى) في تلك الآية على ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: وجه الرفع

ذهب الفراء في كتابه (معاني القرآن) إلى أن (أخرى) في موضع رفع على الابتداء، إذ يقول: « وقوله: ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ﴾ [الصف: ١٣] في موضع رفع، أي: ولكم أخرى في العاجل مع ثواب الآخرة»^(١).

وشاع هذا الوجه عند أكثر النحاة، فنسبه بعضهم للفراء كالنحاس، ومكي بن أبي طالب، والرازي، وأبي حيان، أمّا الطبري فقد عزاه لبعض نحويي الكوفة، دون أن يصرح باسمه^(٢). وربما كان يقصد بذلك الفراء.

بينما ذكر أكثرهم هذا الوجه دون أن يهتم بنسبته لأحد كالزجاج، والبغوي، والزمخشري، وابن الأنباري، والعكبري، والهمداني، والسمين الحلبي^(٣).

(١) معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣ .

(٢) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٠/٢ ، والتفسير الكبير ٢٧٦/٢٩ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٨ ، وجامع البيان ٩٠/٢٨ .

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥ ، وتفسير البغوي ٣٣٨/٤ ، والكشاف ٩٥/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٦/٢ ، والبيان في إعراب القرآن ١٢٢١/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٦٥/٤ ، والدر المصون ٣٢١/١٠ .

وهذا الوجه هو الأرجح عند بعضهم؛ لقيام ما يدلّ عليه، حيث استدّلوا عليه بمجيء قوله تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ الآتي بالرفع. فـ(نصر) بدل منها؛ إذ هو مفسّر لها^(١)، يقول الفراء: «ثم قال: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: ١٣] مفسّر لأخرى»^(٢). والبدل يأخذ حكم المبدل منه، استمع إلى قول الطبري: «والصواب من القول في ذلك عندي القول الثاني، وهو أنّه معني به: ولكم أخرى تحبونها؛ لأنّ قوله: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ مبيّن أنّ قوله: ﴿وَأُخْرَى﴾ في موضع رفع»^(٣).

ويعضد المعنى هذا الوجه أيضاً، فالله - سبحانه وتعالى! - يقول في الآية السابقة عليها: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَحِيْرَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠]، ثم أخذ - سبحانه! - في ذكر تلك المثوبة الآخروية التي استحقوها بإيمانهم بالله وجهادهم في سبيله. ثم أراد - سبحانه! - ترغيبهم أكثر؛ لعلمه - تعالى وتقدّس! - حبّ النفس للعاجل من الملذات، فقال: وأخرى تحبونها، أي: نعمة أو مثوبة أخرى عاجلة تحبونها.

فـ(أخرى) على هذا الوجه مبتدأ خبره محذوف، أي: لكم، أو ثمّ، أو عنده نعمة أخرى، أو مثوبة أخرى. و(نصر) بدل منها^(٤). وقد جوّز بعض النحاة وقوع

(١) يُنظر البحر المحيط ٢٦٤/٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣ .

(٣) جامع البيان ٩٠/٢٨ .

(٤) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣ ، وجامع البيان ٩٠/٢٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٠/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٦٥/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٨٨-٨٩/١٨ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٨ ، والدر المصون ٣٢١/١٠ .

(نصر) خبراً لها، أو أن الخبر جملةٌ حُذِفَ منها المبتدأ، تقديره: هي نصر^(١). وهذا فيه بُعدٌ وتكلفٌ؛ لأنّه تقديرٌ لا حاجة إليه^(٢).

ولم ينكر أحدٌ وقوع (أخرى) في هذا الوجه مبتدأ، وهي نكرة؛ لوجود ما يخص تلك النكرة، وهو الجملة الفعلية بعدها، فـ (تجوبها) صفة لها.

وعلی هذا الوجه خرّج ابن هشام الآية^(٣)؛ لرفضه نصب (أخرى) على الاشتغال؛ لمحيثها نكرة محضة لا مسوّغ للابتداء بها، فجملة (تجوبها) مفسّرةٌ هنا، فلا يصحّ أن تقع صفةٌ لها. لكن (أخرى) عنده صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، اختصّ بأخرى، أي: وصفة أخرى، فجاز على هذا الابتداء بها، فلا أعلم لماذا لم يجوز الاشتغال حينئذٍ، ولاسيّما أن المانع قد زال على تقديره.

١٠ - الوجه الثاني: وجه النصب

جوّز النحاة في (أخرى) النصب، وذلك على إضمار فعلٍ ناصبٍ لهذا الاسم، وقد اختلفوا في تقدير ذلك الفعل الناصب: فقدّره أكثرهم بفعلٍ مضمرٍ لا يفسّر بما بعده، وإنّما يدلّ عليه السياق، أي: يغفر لكم ذنوبكم، ويدخلكم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار، ويؤتيكم مثوبةً أخرى، وقيل: يعطيكم أو يمنحكم. وجملة (تجوبها) صفة لها^(٤).

وقدّره بعضهم بفعلٍ مضمرٍ مفسّرٍ بما بعده، أي: تجبون أخرى تجوبها، فيكون من باب الاشتغال. وجملة (تجوبها) حينئذٍ مفسّرةٌ لذاك المضمر، لا محلّ لها

(١) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٢١/٢، والدر المصون ٣٢١/١٠.

(٢) يُنظر الدر المصون ٣٢١/١٠.

(٣) يُنظر المغني ٣١٨-٣١٩.

(٤) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٢١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٤٦٥، وتفسير البيضاوي ٣٣٥/٥، والبحر المحيط ٢٦٤/٨.

من الإعراب. ذكر هذا الوجه أبو البقاء العكبري، ونقله عنه البيضاوي، والسمين الحلبي^(١).

و(نصر) على هذا الوجه خبر لمبتدأ محذوف، أي: تلك النعمة نصر، أو هي نصر^(٢).

٥ وقد تعقب ابن هشام أبا البقاء في هذا الوجه، مورداً عليه ما أورده من اعتراض على الفارسي. وأقول: ربّما لم ينتبه لهذا أبو البقاء أو غيره ممّن نقلوا عنه. ولأجل هذا خرّج ابن هشام الآية على وجه الرفع - على ما بيّنا آنفاً -.

والذي يظهر هو صحّة ما ذهب إليه أبو البقاء من نصب (أخرى) على الاشتغال، وإن كانت نكرة؛ لتخصّص تلك النكرة بوصفٍ مقدّر، إذ لا تقع (تجوبها) صفة لها؛ لأنّها مفسّرة للعامل قبلها. وتقدير الكلام: وأخرى عاجلة تجوبها؛ وذلك ليكون هذا مقابل ما ذكره الله لهم في الآية السابقة من مثوبة أخروية استحقوها؛ وذلك لعلمه - سبحانه! - بأنّ النفس البشرية قد وكلت بحبّ العاجل، وفي ذلك تحريض على ما يحصل ذلك، وهو الإيمان والجهاد.

- الوجه الثالث: وجه الجرّ

١٥ نسب بعض النحاة كالنحاس، ومكيّ بن أبي طالب، والقرطبي، والسمين الحلبي، وهو ما يظهر من كلام الطبري أيضاً إلى الأخفش القول بخفض (أخرى) عطفاً على (تجارة) في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَحَرُّةٍ تُنَجِّكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۖ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [الصف : ١٠-١١]، فكأنّه

(١) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٢١/٢ ، وتفسير البيضاوي ٣٣٥/٥ ، والدر المصون ٣٢١/١٠ .

(٢) يُنظر تفسير البيضاوي ٣٣٤-٣٣٥/٥ ، والبحر المحيط ٢٦٤/٨ .

قال: وعلى تجارّة أخرى^(١). ثم حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه كما قامت في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعًا سابغاتٍ.

وقد ذكر آخرون هذا الوجه دون نسبة كابن الأنباري، والهمذاني^(٢). أمّا ابن هشام فلم يعرض له بذكر على خلاف الوجهين السابقين .

ومّا يستدعي النظر والتأمل أنّ هذا الرأي المنسوب للأخفش في كتب أعراب القرآن مخالف لما ثبت عنه في كتابه المطبوع بين أيدينا، حيث جاء فيه قوله: « قال: ﴿وَأُخْرَى تُجْبُونَهَا﴾ يقول: وتجارة أخرى^(٣)، برفع (تجارة). فربّما كان من خطأ الطباعة، ويؤيد هذا ما ذكره الدكتور أحمد الخراط محقق كتاب (الدرّ المصون) من أنّ العبارة الثابتة عنده في نسخته المخطوطة من كتاب (معاني القرآن) للأخفش هي: « يقول: وتجارة أخرى^(٤) ». وهذا هو ما يتوافق مع الرأي المنسوب إليه.

بل ممّا يعضد هذا ما صرّح به الطبري في تفسيره، حيث يقول: « اختلف أهل العربية فيما نُعتت به قوله: وأخرى. فقال بعض نحويّي البصرة: معنى ذلك (وتجارة أخرى)، فعلى هذا القول يجب أن يكون (أخرى) في موضع خفضٍ عطفاً به على قوله: هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذابٍ أليمٍ؟. وقد يحتمل أن يكون رفعًا على الابتداء^(٥) ».

(١) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٢٢-٤٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٧٠ ، والجامع لأحكام

القرآن ١٨/٨٨ ، والدر المصون ١٠/٣٢١ ، وجامع البيان ٢٨/٩٠ .

(٢) يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣٦ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٤٦٥ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٩ .

(٤) يُنظر الدر المصون ، الحاشية من ١٠/٣٢١ .

(٥) جامع البيان ٢٨/٩٠ .

ولم يستحسن النحاس إعراب (أخرى) على هذا الوجه، إذ يقول: « فأما قول الأخفش سعيد: إنَّ ﴿ أُخْرَى.. ﴾ في موضع خفض على أنَّه معطوفٌ على (تجارة) فهو يجوز، وأصح منه قول الفراء: إنَّ (أخرى) في موضع رفعٍ»^(١).

أما أبو حيان فقد ضعّفه؛ لمخالفته المعنى المقصود في الآية، ذلك أن تلك الأخرى ليست ممّا دلّ عليه - سبحانه وتعالى! - كما دلّ على (تجارة) في قوله: ﴿ هَلْ أَذُكُّمَّ عَلَىٰ تِجَارَةٍ ﴾ [الصف : ١٠]. وإنما هي من الثواب الذي يعطيه الله على الإيمان والجهاد بالنفس والمال^(٢).

ومن هنا يظهر تهاافت هذا الوجه من حيث فساد المعنى معه.

و(نصر) على الوجهين الأخيرين خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هي نصر^(٣).

والوجه الأول هو الأظهر عندي؛ لسلامته من دعوى الاعتراض واستقامة المعنى المقصود معه. فـ(أخرى) في موضع رفع بالابتداء، خبره: إمّا (نصر)، أو محذوف. وقد جاز الابتداء بها وهي نكرة؛ لتخصيصها بالوصف، وهي جملة (تجوبها).



(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٢٢-٤٢٣ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٨/٢٦٤ .

(٣) يُنظر مشكل إعراب القرآن ٢/٢٧٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣٦ ، والبحر المحيط ٨/٢٦٣-٢٦٤ .

• ثالثاً - قول الشاعر الحماسي:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ^(١)

في هذا البيت روايتان، إحداهما: برفع كلمة (فارس)، وعلى هذه الرواية جاء البيت في الحماسة وشروحها كشرح الخطيب التبريزي، وشرح المرزوقي، وغيرهما. وقد جاء في هامش أصل الأمالي الشَّجَرِيَّة حاشية لأبي اليُمن الكندي، يقول فيها: «الرواية برفع (فارس)، كذا رواه أبو زكريا (يقصد الخطيب التبريزي) عن المعري وغيره، وكذا قرأناه على الشيوخ عنه»^(٢). وهذا ما ذكره الشمني أيضاً بأن البيت جاء مرفوعاً في الحماسة، ولم يُرَ فيها النصب، فرُجِّح أن يكون النصب رواية^(٣).

والرفع في البيت هو الراجح عند كثيرٍ من النحاة كابن الناظم، وابن عقيل، والسيوطي، والأشموني، والبغداددي^(٤)؛ لسلامته من الإضمار الذي هو خلاف الأصل. بل منهم مَنْ منع النصب؛ لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، فهو عربيٌّ جيد^(٥). وقد أنشد ابن الشَّجَرِيَّ البيت بنصب (فارس) دليلاً على جوازه^(٦).

(١) هذا البيت من مقطوعة سبق تخريج أبياتها ص ٥٠٢.

(٢) أمالي ابن الشَّجَرِيَّ، الهامش رقم (١) من ١/ ٢٨٩، ويُنظر شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٠٧، وخزانة الأدب ١١/ ٣٠١-٣٠٢.

(٣) يُنظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٢.

(٤) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ٨٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٠٨.

(٥) يُنظر الكتاب ١/ ٨٠-٨١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٧٨.

(٦) يُنظر أمالي ابن الشَّجَرِيَّ ١/ ٢٨٩.

والرواية الأخرى: بنصب كلمة (فارس). وعلى هذه الرواية جاء البيت في أمالي ابن الشَّجَرِيّ، وحكى ذلك عنه ابن الناظم، وابن عقيل، والأشْمُونِيّ، والبغدادي في الخزانة^(١).

وقد خطأ ابن هشام ابن الناظم في روايته البيت بنصب كلمة (فارس). بمثل ما
 ٥ خطأ به سابقه - الفارسي وأبي البقاء -؛ لمخالفته ما اشترطته العرب من الاختصاص في بعض الكلم، كالمبتدآت وأصحاب الأحوال^(٢). فـ(فارس) نكرة محضة، ليس معها ما يسوّغ الابتداء بها، وكلّ اسم يصحّ نصبه على الاشتغال يصحّ فيه الابتداء. وصنيع ابن هشام هنا فيه تجاوز، فقد كان الأولى به صرف ذلك التعليل لابن الشَّجَرِيّ؛ فهو من روى البيت بالنصب، حيث جاء عنه في الأمالي: «الرواية نصب (فارس). مضمّر يفسّره الظاهر، و (ما) صلة، والمفسّر من لفظ المفسّر»^(٣). ١٠

وقد تبعه في ذلك ابن الناظم وغيره^(٤)، فابن الناظم على هذا ناقلٌ لا غير، وإلا فالوجه عنده في مثل قول الشاعر هو الرفع؛ فقد ذكر أنّ الاسم المشغول عنه إذا خلا من موجب النصب أو الرفع، أو المسوّي بينهما، أو المرجّح للنصب: «فالرفع فيه هو الوجه، والنصب عربي جيد، ومنهم من منعه، وأنشد الشَّجَرِيّ على جوازه: ١٥

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ»^(٥).

(١) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢٨٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١، وشرح ابن عقيل ٤٧٨/١-٤٧٩، وشرح الأشموني ٨٢/٢، وخزانة الأدب ٣٠١/١١-٣٠٢.

(٢) يُنظر المغني ٣١٩/٢.

(٣) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢٨٩/١.

(٤) يُنظر حاشية رقم (٢) من هذه الصفحة.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١.

إذن فتعقبُ ابن هشام له ليس في محلّه، فربّما لم يتنبّه لقول ابن الناظم: « وأنشد الشَّجَرِيَّ على جوازه »^(١)، أو لئلاّ ينقض ما نسبته لابن الشَّجَرِيَّ من اعتراض على قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾، حيث قال في المغني: « واعترضه ابن الشَّجَرِيَّ بأنّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً؛ ليصحّ رفعه بالابتداء »^(٢).

والذي يظهر أنّ نسبة شرط الاختصاص في الاسم المشغول عنه لابن الشَّجَرِيَّ يطرقها الشكّ، لأمرين:

الأول- أنّه لم يقصر البيت على رواية النصب فقط، بل صرّح بجواز الرفع فيه أيضاً؛ إذ يقول: « ويجوز رفع (فارس) بالابتداء، والجملة التي هي (غادروه) وصف له، و (غيرُ زُمَيْلٍ) خبره »^(٣). ولو كان ممّن يشترط الاختصاص في الاسم المشغول عنه لكان له موقف من رواية النصب.

الثاني- أنّه لم يثبت عنه التصريح أو الإشارة إلى شرط الاختصاص في الاسم المشغول عنه، سواءً فيما بين أيدينا من الأمالي - فقد عرض ابن الشَّجَرِيَّ لهذا البيت في موضعين نصّ فيهما على نصب (فارس) على باب الاشتغال، دون أن يذكر هذا الشرط. أمّا ما جاء في الأمالي من قوله: « وحسن رفع (فارس) بالابتداء وإن كان نكرة؛ لأنّه تخصص بالصفة »^(٤). فليس فيه دلالة على اشتراطه ذلك الشرط -، أو فيما عند غيره ممّن نقلوا عنه رواية البيت بالنصب كابن

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١ .

(٢) المغني ٣١٨/٢ .

(٣) أمالي ابن الشَّجَرِيَّ ٢٨٩/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٩ .

الناظم، وابن عقيل، والأشثوني، والعيني، وإن لم ينسبه لابن الشَّجَرِيّ^(١).

فهل كان ابن هشام وأهما عندما نسب لابن الشَّجَرِيّ هذا الشرط؟.

كما أنّ اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه أمرٌ لم يظهر إلا عند نحويين متأخرين، هما الصبان، والخضري في حاشيتهما. فيبدو أنّهما ينقلان عن ابن هشام. وقد اجتهدا في تخريج البيت على وجه يصحّ به ما اشتراطاه هنا، فذكرا أنّ (ما) الواقعة في البيت وإن كانت زائدة، إلا أنّها قائمة مقام الوصف، أي: فارساً أيّ فارس^(٢). فحصل بذلك تخصص تلك النكرة، وصحّ الاشتغال.

أمّا ابن هشام فلم يُنصب الاسمُ عنده على الاشتغال، وإنّما هو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلّ على المدح، فكأنّه قال: أمدحُ فارساً^(٣).

والعجيب أنّه قد ذكر هذا البيت بعينه في كتابه (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) شاهداً على جواز نصب الاسم المشغول عنه في نحو: (زيّداً ضربته) عند الجمهور، دون أن ينسبه.

ويظهر أنّ هذا الشرط الذي اعترض به أبو حيان على آية سورة الحديد، ومثله صنع ابن هشام فيها وفي سواها، ناسباً إياه لابن الشَّجَرِيّ^(٤)، أمرٌ لم يذكره النحاة الأوائل ممّن استوى النحو على سوقه عندهم، ولم يشع كذلك في المتأخرين إلا عند قلّةٍ ناقلةٍ عن ابن هشام في أغلب الأمر. فمتى جاز في ذلك الاسم المشغول عنه المتقدّم الرفع وهو نكرة محضة، أمكن أن نجعل تلك الجملة المفسّرة في

(١) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١، وشرح ابن عقيل ١/٤٧٨-٤٧٩، وشرح

الأشثوني، ومعه شرح الشواهد للعيني ٨٢/٢ .

(٢) يُنظر حاشية الصبان ٨٢/٢، وحاشية الخضري ٢٦١/١ .

(٣) يُنظر المغني ٣١٩/٢ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٢٢٨/٨، المغني ٢/٣١٨-٣١٩ .

الاشتغال صفة مخصصة له كما في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصَرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف : ١٣]، وكما صنع ابن الشجريّ في بيت الحماسيّ، أو البحث لتلك النكرة عن مسوّغٍ آخر.



٥

الخاتمة

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام التامان الأكملان
على سيدنا ونبينا محمد خاتم رسل الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد :
- ومع بلوغنا غاية تلك المسائل إحصاءً، والتي تتضمن آراء ابن الشجري^٥
والمتناثر عقدها بين جنبات كتاب المغني ، نخرج بالنتائج الآتية :
١. أن ابن الشجري من الشخصيات ذات الشأن في الدراسات النحوية،
فأراؤه محط أنظار النحاة اللاحقين له أخذاً ورداً .
 ٢. أن هذا البحث جمع شتات آراء ابن الشجري المبثوثة في كتاب ضخمة
أشبه بموسوعة ضمت أصول وقواعد العربية وأمور متعلقة بإعراب القرآن الكريم^{١٠}
وحذوفه ومشكله .
 ٣. تفاوت موقف ابن هشام تجاه ما نقله عن ابن الشجري من آراء :
- وصفه بالسهو كما في تقدير ابن الشجري العائد مفعولاً به ، لا مفعول
مطلق كما في قوله تعالى : ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ .
 - ١٥ - وصفه بالغلط كما في بيان نوع (لا) في قوله تعالى : ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾
شَيْئًا ، وفي عدّ (أم) المتصلة للتعين بعد (ما أدري) لا للتسوية .
 - نعته بالوهم في تفسير معنى (أمّا) بالتخيير في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ
وَإِنَّمَا يُتَوَبُّ عَلَيْهِمْ﴾ .

- تضعيفه ما أخذه ابن الشجري على الفارسي في تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ .

- تعقيب رأيه بقوله (وفيه نظر) كما في مسألة إفادة (أو) للتخيير عند سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ .

٥ - السكوت عنه أحياناً في بعض المسائل كعده الباء للمصاحبة في قوله تعالى: ﴿فَتَسْنِجِبُونَ مُحَمَّدَهُ﴾ .

٤. هذا التفاوت الذي ذكرت طرفاً منه آنفاً يدل على نزاهة ابن هشام، وأنه لم يعتمد تعقب ابن الشجري، وتصيد زلاته .

٥. كانت بعض آراء ابن الشجري محل نزاع بين النحاة ، وقد أدلى ابن الشجري بدلوهم معهم . ١٠

٦. تنوع مذهب ابن الشجري فهو يترع تارةً إلى رأي البصريين في بعض المسائل كتقدير معنى (أم) المنقطعة بـ (بل و الهمزة) جميعاً ، وجعله (أو) في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ على معنى التخيير ، وفي المقابل يقف إلى جانب الكوفيين في تفسير (أو) بمعنى التبعض في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُفُّوا هُودًا أَوْ نَصْرِي تَهْتَدُوا﴾ . ١٥

٧. انفراد ابن الشجري ببعض الآراء التي لم يسبقه إليها أحد كإفادة (أو) معنى الشرط عنده .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		
٣	﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾	٢٤٢
٤	﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	١٩٧-١٩٥
٦	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾	٥٤-٥٢ ١٤٢-٥٦
١٠	﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	٢٢٨-٤٥ ٢٤٤-٢٣٠
١٧	﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	١٢٧
٢٠	﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾	٢٠٨-٢٠٥ ٢١٦-٢١٤
٢٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾	٢٩٨
٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾	٢٩٥-٢٩٤ ٢٩٩-٢٩٨ ٣٠٦-٣٠٤ ٣٠٨
٣٤	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا﴾	٢٩٩

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٤٨	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٣٨٠-٣٨١ ٣٨٢-٣٨٤ ٣٩٤
٥٤	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾	٢٩٨
٦٠	﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾	٣٩٦-٣٩٨ ٤٠٠-٤١٥
٦٢	﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٢٩٨
٧٣	﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾	٣٩٨-٤١٥
٧٤	﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	١٠٨
٩١	﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾	١٩٧
٩٣	﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾	٢٦٣-٢٧٠
٩٤	﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾	٣٧٣
١٠٨	﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾	٧٦
١٠٨	﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾	١٤٥-١٤٦
١١٣	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾	ج-٤٧١- ٤٧٦

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١١٨	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا ءَايَةً كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾	ج-٤٧١- ٤٧٦
١٢٣	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾	٣٨١-٣٨٠ ٣٨٤-٣٨٢ ٣٩٤
١٣٥	﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾	١١٤-١١٣ ١١٧-١١٦ ١٢٠-١١٨
١٣٧	﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا ﴾	١٣٢-١١٢
١٤٠	﴿ أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾	٧٥
١٦٩	﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾	٥١٣-٥٠٢
١٧٤	﴿ أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ﴾	٢٩٠
١٨٣	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنْبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُنْبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	٤٢٩
١٨٤	﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾	٤٢٩
١٨٦	﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا ﴾	١٣٥
١٩٥	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	١٢٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٩٨	﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾	٢٥٦
٢١٤	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾	٧٨-٧٦
٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	٤٥٠
٢٥٦	﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾	٤٠٢
٢٥٨	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾	٢٢٧
٢٧٠	﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾	٤٠٨
٢٨١	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٣٨٢-٣٨٠
٢٨٦	﴿إِلَّا وَسْعَهَا﴾	
سورة آل عمران		
٨	﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾	١٦٧
١٤	﴿مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	٣٧٤-٣٦٤
٣٥	﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾	٣٠٧-٢٩٨
٤٢	﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾	٣٠٦-٢٩٨
٦٤	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾	١٤٢
٩٢	﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	١١٧

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٨٥	﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَعُ الْغُرُورِ﴾	٣٦٣-٣٦٤ ٣٧٧-٣٧٤
١٨٨	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾	٢٣٩
سورة النساء		
٩	﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾	٥٠٢
٤٠	﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	١٧٤-١٧٨
٥٤	﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾	٧٧
٥٦	﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	٢١٦-٢٠٨
٦٠	﴿بِمَا أَنْزَلِ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	١٩٧
٦٧	﴿وَإِذَا لَا تَرَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا﴾	١٦٦
٧٤	﴿الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾	٣٧٤
٧٨	﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	١٥٩
٨٣	﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ﴾	٣١٤
٩٥	﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾	٤٧٣-٤٧٩
١١٣	﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ	٣١٤

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	﴿مَنْهُمْ أَنْ﴾	
١٢٨	﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾	٣٤٥-٣٤٦ ٣٥٨
١٣٦	﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾	٤٠٤
١٥٩	﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾	٣٧٢-٤٠٩
١٧١	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	٢٥٠
١٧٦	﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾	٣٤٦-٣٥٢ ٥٨
سورة المائدة		
٥٠	﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَبْغُونَ﴾	٤٧٩
٦٠	﴿وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾	١٤٨
٦١	﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾	١٢٨-١٣٦
١٠٥	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾	١٨٥
سورة الأنعام		
١	﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾	٥١٩
٣٢	﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾	٣٦٧-٣٧٣
٥٩	﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾	١٦٠

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٩٤	﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	٤٠٢
١٠٩	﴿يُشْعِرُكُمْ﴾	٥١٣-٥٠٢
١٣٢	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	١٩٧
١٥١	﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ اِمْلَقَ﴾	١٨٢-١٨١
سورة الأعراف		
١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	١٨٧-١٨٤ ١٨٩
٤٣	﴿لَوْلَا أَن هَدَيْنَا اللَّهَ﴾	٣٢٥
٦٩	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾	٣٠٩
٨٦	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾	٣٠٩
١٠١	﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَبُوا﴾	٢٦٩-٢٣٩
١١٥	﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾	٩١-٩٠
١٤٤	﴿فَخَذْ مَاءً تَبَيَّنَتْ﴾	٢٦٤
١٦٦	﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رَبُّكُمْ﴾	٢٩٨
١٧٦	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾	٥٠١
١٩٥	﴿أَلْهَمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾	٦٢

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الأنفال		
٥	﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾	٢٧٣-٢٧٤
٦	﴿ يُجَدِّدُ لَكَ ﴾	
٦٨	﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	٣٣١-٣٣٩
سورة النوبة		
٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	٣٤٦-٣٤٧ ٣٤٨-٣٤٩ ٣٥٤-٣٥٨
٢٥	﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾	٢٠٥
٨٢	﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾	٣٧٢
١٠٢	﴿ وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾	٨٥
١٠٦	﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾	٨٤-٨٥ ٨٦-٩٠-٩١
١١٨	﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾	٩٢-٢٤٢
١٢٨	﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾	٢٠٥

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة يونس		
١٩	﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾	٣٣١
٦٤	﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾	٣٧٤
٧٤	﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾	٢٦٩
سورة هود		
٤٨	﴿أَهِيْطْ بِسَلَامٍ﴾	١٢٨-١٣٦
١٠٧	﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾	٢٢٦
١٠٨	﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾	٢٢٦
سورة يوسف		
٤	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	٢٨٦-٢٨٩
٢٤	﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾	٣٢٤
٣٢	﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾	٢٨١
٤٥	﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾	٤١٥
٤٦	﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾	٤١٥

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٨٢	﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾	٢٦٢-٢٦٣ ٢٧٠-٤٠٦ ٥٢٤
١٠٠	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾	١٢٨
١٠٩	﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾	٣٦٣-٣٦٤ ٣٦٨-٣٧٦٣٧٣
سورة الرعد		
١٦	﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾	٦٢-٦٣-٧٩
سورة إبراهيم		
٢١	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾	٥٢-٥٦
سورة الحجر		
٢	﴿ رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	٢٥٦
٥٤	﴿ فِيمَ يَبْشُرُونَ ﴾	١٩٧
٧٢	﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	٣٢٥
٩٤	﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾	ج-٢٣٩ ٢٦٢
٩٨	﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾	١٣٠-١٣٩ ١٤٠

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة النحل		
٣٠	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾	٣٦٣-٣٦٤ ٣٦٨-٣٧٣ ٣٧٦
٣٢	﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	١٢٨
١٠٧	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾	٣٧٤
سورة الإسراء		
١١	﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾	٢٥٤
٢٥	﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾	هـ
٤٥	﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾	٤٦٨
٥١	﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾	١٣٨
٥٢	﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْجُبُونَ بِحَمْدِهِ﴾	١٢٩-١٣٣ ١٣٦-١٣٩ ١٤٠
٩٧	﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾	٢٠٨-٢١٦
١٠٠	﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	٥١٢-٣٥٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الكهف		
١٢	﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾	٥٨
٦٥	﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾	١٦٧
٨٦	﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾	٩٠-٨٤
سورة مريم		
٥	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾	١٦٧
١٦	﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾	٣٠٩
٣١	﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٢٠٥
٥٤	﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾	٤٦٨
٧٥	﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾	٩٠
سورة طه		
٥٨	﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾	١٤٢
٦٥	﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾	٨٤

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الأنبياء		
٣٧	﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾	٢٥٣-٢٥١ ٢٥٤
٦٣	﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾	٢٩١
١٠٩	﴿ وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ﴾	٥٩
سورة الحج		
٧٢	﴿ قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ ﴾	٤٣٥
سورة المؤمنون		
٢٠	﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَبِغَ لَلْأَكْلَيْنِ ﴾	٢٩٨
٣٣	﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾	٢٦٩
٦٢	﴿ وَلَدَيْنَا كَنْبٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ﴾	١٧٢
٧٠	﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ﴾	٧٧
سورة النور		
١	﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾	٥٢٥
١٠	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾	٣٢٣
١٤	﴿ لِمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١٩٥

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٠-٢١	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٣١١-٣٢٦
سورة الفرقان		
٢٥	﴿ وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا ﴾	٢٦٦
٤١	﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾	٢٦٢-٢٦٣ ٢٦٨
٥٩	﴿ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا ﴾	١٢٨
سورة النمل		
٦	﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾	١٦٧
١٨	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّמْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ ﴾	٢٨٩-٢٨٦
٣٠	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	١٣١
٣٥	﴿ فَنَاطِرُهُ يَمُوجُ الْمُرْسَلُونَ ﴾	١٩٥
٤٠	﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴾	١٥٧
٦٥-٦٦	﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾	٧١
٨٤	﴿ أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	٦٣-٧٩
٨٨	﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾	٤٤٠

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة القصص		
١٠	﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾	٣٢٤
٢٧	﴿فَإِنْ أَتَمَّتْ عَشْرًا فَمِنْ﴾	١٥٨
٤٤	﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾	٣٦٨
٦٨	﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾	٩٢
٨٣	﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾	٣٦٦
سورة العنكبوت		
٢٢	﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾	٤٠٤
٤٠	﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾	١٢٧
٤٦	﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	٤٠٣-٤٠٧
٦٤	﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾	٣٧٣
سورة الروم		
٢	﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾	٤٤٠
٦	﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾	٤٤٠
١٢	﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾	٣٧٤
١٧	﴿حِينَئِذٍ تُمْسَوْنَ﴾	٣٨٠-٣٨٤ ٣٩٤

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة لقمان		
١٣	﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ ﴾	٢٩٩
٣٤	﴿ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾	١٦٠
سورة السجدة		
١	﴿ اَلَمْ ﴾	٧٧
٢	﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٧٦-٧٧-٧٧
٣	﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾	٧٧-٧٦-٦٢
سورة الأحزاب		
٢٥	﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾	٤٤٤
٦١	﴿ وَقَاتِلُوا تَفْتِيلًا ﴾	٢٦٦
سورة سبأ		
١١	﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتٍ ﴾	٥٣٠
١٤	﴿ مِّنْسَاتُهُ ﴾	٥١٣-٥٠٣
سورة فاطر		
٢٨	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾	٢٥٠
٤٣	﴿ أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾	٣٦٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة يس		
٤٠	﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾	٤٩٠
سورة الصافات		
٤٧	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾	٤٩٨
٤٨	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾	٣٧٢
٥٥	﴿ فَأَطْلَعَ فَرَّاءَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾	١٤١
١٤٧	﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ وَزِيدُوا ﴾	٩٤-٩٥ ٩٦-٩٨ ١٠٥-١٠٦ ١٠٧-١٠٨
١٦٤	﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ، مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾	٤٠٢
سورة ص		
٦	﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا ﴾	١٨٤
٢٧	﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ﴾	٧١
٢٨	﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾	٧١
٦٣	﴿ أَتُخَذُّنَهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ رَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾	٧٦
٧٥	﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾	١٩٥

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة غافر		
١٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾	٤٢٠-٤٢٨ ٤٣٠
١٨	﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ ﴾	١٧٣
٣٩	﴿ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعَ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾	٣٧٧
٧١-٧٠	﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾	٢٩٤
سورة فصلت		
١١	﴿ أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾	٤٦٧
٢١	﴿ وَقَالُوا لِمَجُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	٢٩١
٣١	﴿ نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾	٣٧٤
سورة الشورى		
٩	﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾	٧٨
٢٦	﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾	١٣٠
سورة الزخرف		
١٦	﴿ أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾	٨١

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣٩	﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾	٢٩٤
٥١	﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾	٧٦
٨٠	﴿ وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴾	٥١٣
سورة الأحقاف		
١٥	﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي ﴾	هـ
سورة محمد		
٤	﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾	٣٥٨-٩٠-٨٥
سورة الفتح		
٢٥	﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فِتْصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَّعَرَّةٌ بَغِيرَ عِلْمٍ ﴾	٣٣٢
٢٦	﴿ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾	٤٤٨
سورة الحجرات		
٧	﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾	٥٠١
١٢	﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَانْفِقُوا ﴾	٣٩٧-٣٩٦
سورة ق		
٩	﴿ فَأَنْبَتْنَاهُ جَنَّتٍ وَحَبَّ الْحَبِيدِ ﴾	٣٦٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٨	﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾	١٧٣
٢٩	﴿ مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾	١٧٥
٣٥	﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾	١٧٢
سورة الذاريات		
٥٢	﴿ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ ﴾	١١٢
سورة الطور		
١٩	﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا ﴾	٤٦٧
٣٩	﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْأَبْنُونَ ﴾	٨٢-٦٣
٤٢	﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾	٧٧
سورة النجم		
١٤	﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾	١٥٨
١٥	﴿ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾	١٥٨
سورة القمر		
٣٤	﴿ نَجِّنَهُمْ إِسْحَارٍ ﴾	١٢٧
سورة الواقعة		
٩٥	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾	٣٦٨-٣٦٥-٣٦٧
سورة الحديد		
٢٠	﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾	٣٦٤-٣٦٦

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
		٣٧٧-٣٧٤
٢٧	﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾	٥١٩-٥١٥ ٥٢٤-٥٢٠
سورة الممحنة		
١	﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾	١٤٥-١٤٤
سورة الصف		
٢	﴿ لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾	١٩٥
١٠	﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تَحْزَنِ تَنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾	٥٢٩-٥٢٧ ٥٣١
١١	﴿ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... ﴾	٥٢٩
١٣	﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾	٥٢٧-٥٢٦ ٥٣٦
سورة المنافقون		
٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾	-٥٢-٤٩ ٥٧-٥٦
سورة النغبين		
١٦	﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾	٢٠٥

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة النحري		
١١	﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾	١٥٨
سورة الملك		
٢٠	﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾	٥١٣-٥٠٢
٢٠	﴿ اٰمَنَ هٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ ﴾	٨٠-٧٣-٦٣
٢١	﴿ اٰمَنَ هٰذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ ﴾	٨٠
٣٠	﴿ قُلْ اَرَأَيْتُمْ اِنْ اَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾	٤٦٧
سورة الحاقة		
٤٧	﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ اٰحَدٍ عَنْهُ حٰزِجٍ ﴾	٢٩٨
سورة المعارج		
٤٠	﴿ فَلَا اُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾	١٨٧-١٨٤
سورة نوح		
٢٥	﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ ﴾	٢٥٦-٢٥٥
سورة المدهثر		
١١	﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾	٢٦٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة القيامة		
٣١	﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾	٤٨٩
سورة الانسان		
١	﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾	٦٥
٣	﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾	٨٣-٣٤٥ ٣٤٦-٣٥٤ ٣٥٥-٣٥٨
٦	﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾	١٢٨
٢٠	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نِعِمَّا وَمَلَكًا كَبِيرًا ﴾	٤٠٢-٤٠٣ ٤٠٩-٤١٢
سورة النبا		
١	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾	١٩٦-١٩٧
٢٨	﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾	٢٢٩
سورة النازعات		
٤٣	﴿ فِيمَ أَنْتَ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهَا ﴾	١٩٥
سورة المطففين		
٣٠	﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾	١٢٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الطارق		
٥	﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾	١٩٧
٦	﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾	٤٦٨
٨	﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾	٤٢٩-٤٢٧
٩	﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾	٤٢٩-٤٢٧
سورة الفاشية		
١	﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾	٦٥
سورة الشمس		
٥	﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾	٢٨١-٢٧٤
سورة الليل		
٣	﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾	٢٨١
سورة الكافرون		
٣	﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾	٢٨١
سورة النصر		
٣	﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾	١٣٠-١٢٩
		١٤٠-١٣٩

معجم القراءات

الصفحة	الآية حسب رسم القراءة
٧٦	[أم تدارك] (النحل / ٦٦)
١٠٩	[ويزيدون] (الصافات / ١٤٧)
١٩٧	[عما يتساءلون] (النبأ / ١)
٢٣١	[ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون] (البقرة / ١٠)
٢٥٦	[ممّا خطاياهم] (نوح / ٢٥)
٣٨٤-٣٨٠	[حيناً تمسون وحيناً تصبحون] (الروم / ١٧)
٤٠٨	[إلّا وسّعها] (البقرة / ٢٨٦)
٤٧٩-٤٧٣	[وكلّ وعد الله الحسنی] (النساء / ٩٥)
٤٨١-٤٨٠	[أفحكمُ الجاهليّة يبغون] (المائدة / ٥٠)
٥١٣-٥٠٢	[ينصركم] (الملك / ٢٠)
٥١٣-٥٠٢	[يشعركم] (الأنعام / ١٠٩)
٥١٣-٥٠٢	[يأمركم] (البقرة / ١٦٩)

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٣٧	إنهم يخرجون من قبورهم، وهم ينفضون التراب عن رؤوسهم، قائلين: سبحانك اللهم وبحمدك
٣٢٨	إني ذاكرٌ لك أمرًا، ولولا مروانُ أقسمَ عليّ فيه لم أذكره (أثر عن أبي هريرة - رضي الله عنه! -)
٣٣٣	لولا قومك حديثو عهدٍم بكفرٌ لك
٥١٢	لو غيرُك قالها يا أبا عُبَيْدَةَ (أثر عن عمر - رضي الله عنه! -)
٣١١	لولا قومُك حديثو عهدٍ بالإسلام هُدِمَت الكعبة
٣٢٩	لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ، أو حديثٌ عهدٌم بكُفْرٍ
٤٠٤	مثل المهجر كالذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشًا، ثم دجاجةً، ثم بيضةً.
٧	يا زيد الخيل، كلّ رجلٍ وُصف لي وجدته دون الصفة، إلا أنت، فإنّك فوق ما وُصِفْتَ

فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	القافية
٤١١، ٤١٠، ٤٠٧، ٤٠٥	سواءُ
٥٧، ٥٥، ٥٢، ٥١، ٥٠	نساءُ
١٣٢	السببِ
٣٥٨	غلباً
٥٢	أصابوا
٧١	إلى حبيبُ
١٣٥، ١٢٩	مجبِبُ
٢١٦، ٢١٥، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦	و الشيبُ
٢١٧	
٢٩٢	السحائبُ
٥٠١	سببُ
٥٠١	يطربُ

الصفحة	القافية
٥١٢	معتبٌ
٣٣٦، ٣٣٣	جوانبه
٣٣٩، ٣٣٢	حبيبٌ
٢٩٢	فتصوبوا
٢٩٢	ركابٌ
٢٤٦	ذيبٌ
٢٩٢	مناقبٌ
١٧٠	لغروب
١٦٦	الذوائب
١٧١	دبيب
٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٣، ٢٦٢	ذا نشب
٤٩٩	قارب
٤٠٧، ٤٠٥	متقارب

الصفحة	القافية
١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٣	الأحزاب
٢٩٢	السحائب
٤٠٦	تردت
٧٤	خلت
٣٦٦	بصفرة
١٠٣	أملح
١٦٧	جنوح
٤٩٨، ٤٨٧، ٤٨٦	براح
٣٣٣، ٣٢٨	جنحوا
٣٨٦	بمستباح
٤٩٩	مستصرخ
٢٩٩	الشردا
١٥٦	عندة

الصفحة	القافية
١٥٦	عندُ
٢٢٠، ٢١٩، ٢١٧، ٢١٠، ٢٠٧	يزيدُ
٣٥٢	مزيدُ
٥٠٨، ٥٠٤	بالمزدادِ
٣٣٢	بالمقاليدِ
٣٣٣	لبيدٍ
٤٠٥	مخلدي
٢١٦	أذواد
١٩٩	فسادٍ
٢٠٠	رمادٍ
٤٢٤	تجدُ
٣٧١	وردُ
١٠٧	منفدًا

الصفحة	القافية
٣٦٨	الشعاراً
٤١٠، ٣٧٣	أقترأ
٢٠٩	يكثُرُ
٧	الخُبْرُ
١٩٧	جريرُ
٣٣٣، ٣٢٨	حذرُ
٣٨٢	نزورها
٣٩٤	نسرّ
٣٠١، ٢٩٦	مياسيرُ
٦٠، ٥٧، ٥١، ٥٠	منقر
١٦٧	كالنسر
٦	بصري
١٦٩، ١٦٣	منحوره

الصفحة	القافية
٢٤٣	و الغدر
٢٥٩	للصبر
٦	الخبر
٤٦٤، ٤٥٨	الوتر
٣٥٦	اشتهر
١٩٧، ١٩٥	ذكر
٤٦٤، ٤٥٨	البشر
٤٦٨	غمزاً
٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٢، ٤٢٠	ضامز
٣٣٢	نفسِي
٥٢٥	سمعا
٣٥٣	مروعا
١٤٠	أتقنُ

الصفحة	القافية
٢٨١، ٢٧٣	أطمعُ
٤٩٠	رجوعُها
٤٨٠، ٤٧٩	أصنع
٣٥١، ٣٤٧	فاجزعي
٣٠٠	راع
٤٢٣	وامتنعُ
١٤٧، ١٤٥، ١٤٣	الأجرافِ
٤٨١	عارف
٤٠٧	عطفُ
٤٥١، ٤٤٧	جمع
٤٩٤	حققه
٢٨٦	أمزق
١٣٢	انطق

الصفحة	القافية
٢٩٢	الشرق
٣٥٩	تاركًا
١٤٢	لسوائكَا
٣٦٨	فاتكِ
٢١١	خثعما
٥٠١	عديما
٥١١	تكلّما
٣٥٧، ٣٥٥، ٣٤٨	مظلوما
٣٥٩، ٣٥٧	لا تقربن حديث .. مظلوما
٥٦، ٥٤، ٥٢	لئيمٌ
٦٤	مصرومٌ
٧٣، ٦٤	مشكومٌ
٢٠٦	العديمٌ

الصفحة	القافية
٢٥٠	جارمُ
٣٩٣، ٣٨٦، ٣٨٣	الطعامُ
٤٢٩	ساجمُه
٣٣٩	أيومُ
٢٤١	المنهمَّ
٦٥	الأكم
٢٤١	أمامي
٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨	الفم
٢٦٠، ٢٥٨، ٢٥٧	
٣٣٢	أتلعثم
٤١١، ٣٧٣	ميسم
٧٢، ٦٣	خيالاً
٣٢٩	لسالاً

الصفحة	القافية
٤٩٩	جملُ
٣٥٩، ٣٥٧، ٣٥٥، ٣٤٧، ٣٤٥	قيلاً
٤٤٤	قليلُ
٣٩٣، ٣٨٦، ٣٨٣، ٣٨٠	نوافله
٣٥٢	سبيلُ
٣٥٢	الأوائل
٣٦٠، ٣٥٨	الجبِلُ
١٩٥	المطولُ
٤٤٤	أهلُ
٢٥٤، ٢٤٩	البخلُ
٤٨٢، ٤٨٠، ٤٧٩	بالباطلُ
٢٤١	مجهلُ
٢٩١، ٢٨٦، ٢٨٤	الوبيلُ

الصفحة	القافية
٥١٣، ٥٠٨، ٥٠٥، ٥٠٣، ٥٠٢	ذو خصل
٥٣٤، ٥٣٢، ٥١٦، ٥٠٥	وكل
٥٠٥	بالأجل
٣٥٣	تمل
٣٩٣	طول
٥١١	قبل
١٢٨	ركبانا
١٥٢	أزمنّا
١٧٣	لدانا
٤٩٧، ٤٩٢	جيرانا
٥١٣، ٥٠٩، ٥٠٥، ٥٠٢	شيبانا
٤٩٩	حصينا
١٩٧	سبينّا

الصفحة	القافية
٥١	بثمان
٤٦٤، ٤٥٨	تعرفوني
٥١	البحران
٦٣	الحسن
٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦	والحزن
٣٦٨	هجين
٣٦٨، ٣٦٥	اليقين
٤١٣	الفرقدان
٤٣٤، ٤٣٣، ٨٠، ٦٣	باللبن
١٩٩، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥	دمان
٤٠٧، ٤٠٥	يستويان
هـ	الثلث
هـ	حسن

الصفحة	القافية
٥٠٩	مكان
١٥٠، ١٤٥	سواها
١٠٧	غيايّا
٤٩٦، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٨٥، ٤٨٣	متراخيّا
٤٩٨، ٤٩٤، ٤٨٦، ٤٨٥، ٣٨٣	باقيا
٤٨٤	نوابيا
٤٨٦	فؤاديا
٤٨٦	النواصيّا
٣٥٧	عاريّا
٤٩٨	واقيا
٣٠٠، ٢٩٦	هويّا
٣٠٠، ٢٩٦	مضيّا
١١١	نمي

الصفحة	القافية
٢٢٥	مرتوي
٥١٣	يدري
٣٥٣	الساقى

فهرس المصادر والمراجع

أولاً - الرسائل العلمية :

- الأبذي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية. رسالة دكتوراه للطلاب: سعد بن حمدان الغامدي . جامعة أم القرى. ١٤٠٥هـ/١٤٠٦هـ .
- ابن الطراوة النحوي. رسالة ماجستير للطلاب: عياد بن عيد الثبيتي . جامعة أم القرى. ١٣٩٨هـ/١٣٩٩هـ .

ثانياً - الكتب المطبوعات :

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر. بدون طبعة. تحقيق الدكتور طارق الجنابي. عالم الكتب. بيروت، ومكتبة النهضة العربية. بدون تاريخ.
- ابن الشجري ومنهجه في النحو. التكريتي. طبع بمطبعة الجامعة ببغداد.
- ابن الشَّجَرِيّ ومنهجه في النحو. التكريتي، عبد المنعم أحمد. بدون طبعة. مطبعة جامعة بغداد. بدون تاريخ.
- ابن هشام الأنصاري-آثاره و مذهبه النحوي. علي فوده نيل. بدون طبعة. نشرته عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود بالرياض. بدون تاريخ طبعة.
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو. البناء، محمد إبراهيم. الطبعة الأولى. دار الاعتصام. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط. المنصور، شعاع إبراهيم عبدالرحمن. الطبعة الأولى. مكتبة دار التراث بمكة. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. الدمياطي، شهاب الدين أحمد. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية بلبنان. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- ٥ - اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة. البدر، بدر بن ناصر. بدون طبعة. مكتبة الرشيد بالرياض. بدون تاريخ.
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة. البدر، بدر بن ناصر. مكتبة الرشيد بالرياض.
- الأدوات النحوية في كتب التفسير. الصغير، محمود أحمد. بدون طبعة. دار الفكر بدمشق، ودار الفكر ببيروت. بدون تاريخ.
- ١٠ - آراء ابن الشجري عند ابن هشام في المغني. حسن، يسرية محمد إبراهيم. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .
- الارتشاف من لسان العرب. أبو حيان، أثيرالدين محمد بن يوسف. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ١٥ - ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- أساس البلاغة. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر.
- أسرار النحو. ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان. تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد. الطبعة الثانية. دار الفكر. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .

- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية و النحوية. عبد العال سالم مكرم. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية. الغامدي، سعد حمدان. الطبعة الأولى القاهرة. ١٩٩٣م.
- ٥ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد. بدون طبعة. تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. بدون تاريخ.
- الأشباه والنظائر في النحو. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. مراجعة الدكتور فايز ترحيني. الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي بيروت. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م. ١٠
- إصلاح المنطق. ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد شاكر. دار المعارف. ١٣٦٨هـ.
- الأصوات اللغوية. أنيس، إبراهيم. الطبعة الخامسة. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، ودار وهدان للنشر. ١٩٧٩م.
- ١٥ - الأصول في النحو. ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل. تحقيق عبد الحسين الفتلي. الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. الشنقيطي، محمد الأمين محمد. بدون طبعة. دار الفكر بيروت. ١٤١٥ = ١٩٩٥م.
- إعراب الحديث الشريف. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. تحقيق: عبد الإله نبهان. دار الفكر بيروت. ٢٠

- إعراب القراءات الشواذ. العكبري، أبو البقاء. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. الطبعة الأولى. عالم الكتب بيروت. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات الشواذ. العكبري، أبو البقاء. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. الطبعة الأولى. عالم الكتب بيروت. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- ٥ - إعراب القرآن. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. الطبعة الثانية. عالم الكتب بيروت. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- الأعلام. الزركلي، خير الدين. دار العلم للملايين بيروت. بدون تاريخ.
- الأغاني. الأصفهاني، أبو الفرج. تحقيق: سمير جابر. الطبعة الثانية. دار الفكر بيروت. ١٠
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. الفارقي، أبو النصر الحسين بن أسد. تحقيق: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل بيروت. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م. ١٥
- أمالي ابن الشَّجَرِيّ. ابن الشَّجَرِيّ، هبة الله بن علي بن محمد. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. بدون طبعة. مكتبة الخانجي بالقاهرة. بدون تاريخ.

- أمالي الزجّاجي. الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون. المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢هـ .
- أمالي المرتضي. الشريف المرتضي، علي بن الحسين بن موسى. تحقيق: محمد أبو الفضل. دار الكتاب العربي، ودار الفكر العربي. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- إنباه الرواه على أنباه النحاة. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي. بدون طبعة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية بالقاهرة. ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م .
- ١٠ - الأنساب. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. دار الفكر بيروت. ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. المكتبة العصرية ببيروت. ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .
- ١٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين. المكتبة العصرية ببيروت. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- إيضاح شواهد الإيضاح. القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله. تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني. بدون طبعة. دار الغرب الإسلامي. دون تاريخ.

- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. تحقيق الدكتور موسى بناي العليلى. بدون طبعة. مطبعة العاني ببغداد. بدون تاريخ.
- الإيضاح في علل النحو. الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق الدكتور مازن المبارك. الطبعة السادسة. دار النفائس ببيروت - لبنان. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني. تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي. دار إحياء العلوم ببيروت. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- البحر المحيط. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. الطبعة الثانية. دار إحياء التراث العربي ببيروت - لبنان. ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- البداية والنهاية. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي. دار المعارف ببيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. الشوكاني، محمد بن علي. الطبعة الأولى. مطبعة السعادة بالقاهرة. ١٣٤٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. المكتبة العصرية. بصيدا - بيروت. بدون تاريخ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الأشبيلي. تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي. بدون طبعة. دار الغرب الإسلامي. بدون تاريخ.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. عبد المتعال الصعيدي.
إحياء الكتب الإسلامية ببيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي، الحافظ جلال الدين
عبد الرحمن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - بيروت
_لبنان. بدون تاريخ. ٥
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن
يعقوب. بدون طبعة. تحقيق محمد المصري. منشورات مركز المخطوطات
والتراث. بدون تاريخ.
- البيان في شرح اللمع لابن جني. الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم. تحقيق:
علاء الدين حمويّة. الطبعة الأولى. دار عمّار بعمّان. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م. ١٠
- البيان في غريب إعراب القرآن. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن
محمد بن سعيد. تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه. بدون طبعة. الهيئة
المصرية العامّة للكتاب. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. بدون
طبعة. دار الهداية. بدون تاريخ طبعة. ١٥
- تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. ترجمة: الدكتور رمضان عبد
التواب. الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر. بدون تاريخ طبعة.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام. الذهبي، شمس الدين أبو
عبد الله عبد الله محمد. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. الطبعة
الأولى. دار الغرب الإسلامي. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. ٢٠

- التأويل النحوي في القرآن الكريم. الحموز، الدكتور عبدالفتاح أحمد. الطبعة الأولى. مكتبة الرشيد بالرياض. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة. بدون طبعة. شرحه السيد أحمد صقر. المكتبة العلمية. بدون تاريخ.
- ٥ - التبصرة و التذكرة. الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي. تحقيق: فتحي أحمد مصطفى. الطبعة الأولى. دار الفكر بدمشق. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. إعداد فريق ربيت الأفكار الدولية.
- ١٠ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. العكبري، أبو البقاء. تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان بالرياض. بدون تاريخ.
- تحبير التيسير في القراءات العشر. ابن الجزري، شمس الدين محمد. تحقيق: الدكتور أحمد محمد القضاة. الطبعة الأولى. دار الفرقان بعمّان. ١٤٢١ = ٢٠٠٠م.
- ١٥ - تذكرة النحاة. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. الطبعة الأولى. تحقيق عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل. صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن أحمد. تحقيق: عادل محسن العميري. طبعه معهد البحوث بجامعة أم القرى. ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- ٢٠

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- التسهيل لعلوم التزئيل. الغرناطي الكلبي، محمد بن أحمد. الطبعة الرابعة. دار الكتاب العربي بلبنان. ١٤٠٣
- ٥ - التصريح بمضمون التوضيح. الأزهري، خالد زين الدين بن عبدالله. تحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم. الطبعة الأولى. الزهراء للإعلام العربي. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. الدماميني، محمد بدرالدين بن أبي بكر بن عمر. تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى. الطبعة الأولى. بدون مكان طبع. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. ١٠
- التعليقة على المقرب شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو. ابن النحاس. بدون طبعة. تحقيق جميل عبد الله عويضة. وزارة الثقافة بعمان. ٢٠٠٥م.
- تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العاقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم). أبو السعود محمد بن محمد العمادي. بدون طبعة. دار إحياء التراث العربي ببيروت. بدون تاريخ طبعة. ١٥
- تفسير البغوي المسمى (معام التزئيل). البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش. الطبعة الرابعة. دار طيبة. ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

- تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل و أسرار التأويل). البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر. تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الأولى. دار صادر بيروت. ٢٠٠١م.
- تفسير الثعالبي المسمى (الجواهر الحسان في تفسير القرآن). الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. ٥
- تفسير الطبري المسمى (جامع البيان في تفسير القرآن). الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. دار المعرفة بيروت. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- تفسير الفخر الرازي المسمى (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب). الرازي، محمد فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر. الطبعة الأولى. دار الفكر. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. ١٠
- تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي. بدون طبعة. دار الفكر بيروت. ١٤١٠هـ.
- تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن). القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. الطبعة الثالثة. دار الكاتب العربي. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م. ١٥
- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل و حقائق التأويل). بدون طبعة. منشورات دار الكتاب العربي بيروت. بدون تاريخ طبعة.
- تفسير مقاتل بن سليمان. مقاتل بن سليمان، أبو الحسن الأزدي بالولاء البلخي. تحقيق: أحمد فريد. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. ٢٠

- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب. الشنتريني، أبو بكر محمد بن عبد الملك. تحقيق: معيض بن مساعد العوفي. الطبعة الأولى. دار المدني بجدة. ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب. الشنتريني، أبو بكر محمد. تحقيق: معيض بن مساعد العوفي. الطبعة الأولى. دار المدني بجدة. ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م. ٥
- تهذيب إصلاح المنطق. التبريزي، الخطيب. بدون طبعة. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة: بيروت. بدون تاريخ.
- تهذيب اللغة. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد. تحقيق: محمد علي النجار. بدون طبعة. مطابع سجل العرب. بدون تاريخ طبع. ١٠
- تهذيب اللغة. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد. تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبياري. بدون طبعة. دار الكاتب العربي. بدون تاريخ.
- تهذيب شرح ابن عقيل في النحو. المكاوي، محمود أحمد، وشبانة، عبد الحميد. الطبعة الأولى. مكتبة الكليات الأزهرية. ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- التوابع في كتاب سيوييه. سلمان، عدنان محمد. طبعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببغداد. ١٥
- توجيه اللمع. الحنّاز، أحمد بن الحسين. تحقيق: فايز زكي دياب. الطبعة الأولى. دار السلام بالقاهرة. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي، ابن أمّ قاسم. تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان. الطبعة الثانية. مكتبة الكليات الأزهرية. بدون تاريخ .
- التوطئة. الشلوبيني، أبو علي. بدون طبعة. تحقيق يوسف أحمد المطوع. دار التراث العربي للطبع والنشر بالقاهرة. بدون تاريخ. ٥
- التيسير في القراءات السبع. الداني، أبو عمرو عثمان . تحقيق: أوتوتريزل. الطبعة الثانية. دار الكتاب العربي ببيروت. ١٤٠٤هـ .
- ثمار الصناعة في علم العربية. الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى. تحقيق: محمد بن خالد الفضل. طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤١١هـ = ١٩٩١م. ١٠
- ثمار القلوب في المضاف و المنسوب. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. بدون طبعة. دار المعارف بالقاهرة. بدون تاريخ طبعة.
- الجمل في النحو. الزجاجي، أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق. تحقيق: علي الحمد. الطبعة الرابعة. مؤسسة الرسالة ببيروت. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م. ١٥
- الجمل في النحو. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة. بدون طبعة. بدون تاريخ.
- جمهرة الأمثال. العسكري، أبو هلال. بدون طبعة. دار الفكر ببيروت. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي، الحسن بن قاسم. تحقيق كلاً من:
الدكتور فخرالدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل. الطبعة الثانية. دار
الآفاق الجديدة ببيروت. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣ م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. الإربلي، علاء الدين بن علي.
الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب. دار النفائس. ٥
١٤١٢هـ = ١٩٩١ م .
- حاشية الأمير على مغني اللبيب. الأمير. بدون طبعة. دار إحياء الكتب
العربية. بدون تاريخ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. الخضري.
ضبط وتشكيل و تصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي. بدون طبعة. دار ١٠
الفكر ببيروت - لبنان . ١٤١٥هـ = ١٩٩٥ م .
- حاشية الدسوقي. الدسوقي، مصطفى محمد عرفة. بدون طبعة. مطبعة
الحميدية بمصر. ١٣٥٨هـ .
- حاشية الدماميني على مغني اللبيب. الدماميني، محمد بن أبي بكر. بدون
طبعة. المطبعة البهية بمصر. ١٩٩٦ م. (بهامش حاشية الشمني). ١٥
- حاشية الشمني المسماة بالمنصف من الكلام على مغني اللبيب. الشمني،
تقي الدين أحمد بن محمد. بدون طبعة. المطبعة البهية بمصر. ١٩٩٦ م .
- حاشية ياسين على التصريح. العلمي، ياسين بن زيد الدين. بدون طبعة.
دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة. بدون تاريخ .

- حجة القراءات. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد. تحقيق سعيد الأفغاني. الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- الحجة في القراءات السبع. ابن خالويه، الحسين بن أحمد. تحقيق: عبدالعال سالم. الطبعة الرابعة. دار الشروق بيروت. ١٤٠١هـ .
- ٥ - الحجة في علل القراءات السبع. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. تحقيق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، والعبد الفتاح إسماعيل شليبي. الطبعة الثالثة. مكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- ١٠ - الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. السامرائي، محمد فاضل صالح. الطبعة الأولى. دار عمار للنشر والتوزيع بعمّان. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- حديث (ما) أقسامها وأحكامها. المفدى، محمد بن عبد الرحمن. النادي الأدبي بالرياض. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- حروف المعاني والصفات. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. دار العلوم. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ١٥ - الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. البطليلوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد. بدون طبعة. تحقيق سعيد عبد الكريم سعود. دار الرشيد للنشر ببغداد. ١٩٨٠م .
- الحيوان. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الجيل بيروت. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- ٢٠

- خزانة الأدب. البغدادي، عبدالقادر بن عمر. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- الخصائص. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق محمد علي النجار. بدون طبعة. المكتبة العلمية. بدون تاريخ. ٥
- دائرة المعارف الإسلامية. نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي، و أحمد الشنتناوي، و إبراهيم زكي، و عبد الحميد يونس. بدون طبعة و ناشر. ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. بدون طبعة. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم بدمشق. بدون تاريخ. ١٠
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. عضيمة، محمد عبد الخالق. بدون طبعة. دار الحديث بالقاهرة. ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م .
- دُرّة الغواص في أوهام الخواص. الحريري، القاسم بن علي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي بالقاهرة. ١٩٩٧م. ١٥
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. الطبعة الأولى. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ببيدر آباد في الهند. ١٣٤٩هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. الشنقيطي، أحمد بن الأمين. بدون طبعة. تحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب بالقاهرة. ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م . ٢٠

- الدليل الشافي على المنهل الصافي. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف. تحقيق: فهمي محمد شلتوت. بدون طبعة. مكتبة الخانجي بمصر. بدون تاريخ طبعة.
- ديوان الأسود بن يعفر. التميمي، الأسود بن يعفر. تحقيق: نوري القيسي. وزارة الثقافة والإعلام. ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م. ٥
- ديوان الفرزدق. الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة. تحقيق: علي ضابط فاعور. دار الكتب العلمية. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ديوان النابغة الذبياني. زياد بن معاوية. تحقيق: علي فاعور. دار الفكر العربي. ١٩٩٣م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى. المزني، زهير بن أبي سلمى. شرحه: حمد وطاس. دار المعارف الإسلامية ودار المعرفة. ٢٠٠٥م. ١٠
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي. عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله. تحقيق: هاشم الطعان. وزارة الثقافة والإعلام.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. ابن الطراوة. تحقيق: حاتم صالح الضامن. الطبعة الثانية. عالم الكتب بيروت. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م. ١٥
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. ابن الطراوة. تحقيق: حاتم صالح الضامن. الطبعة الثانية. عالم الكتب. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني. المالقي، أحمد بن عبدالنور. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. الطبعة الثانية. دار القلم بدمشق. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. المبارك، مازن. دار الفكر المعاصر. ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م. ٥
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني. الألوسي، أبو الفضل محمود. دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- زاد المسير في علم التفسير. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. الطبعة الثالثة. المكتب الإسلامي ببيروت. ١٤٠٤
- السبعة في القراءات. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. تحقيق: شوقي ضيف. الطبعة الثانية. دار المعارف بالقاهرة. ١٤٠٠هـ. ١٠
- سر صناعة الإعراب. أبو الفتح ابن جنّي. تحقيق: حسن هندراوي. الطبعة الأولى. دار القلم بدمشق. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- سنن النسائي الكبرى. النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كروي حسن. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٤١١ = ١٩٩١م. ١٥
- سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. الطبعة الأولى. تحقيق كلاً من: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة ببيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

- شذا العرف في فن الصرف. المحملاوي، أحمد. بدون طبعة. المكتبة الفيصلية بمكة. بدون تاريخ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن عماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي. بدون طبعة. دار الآفاق الجديدة ببيروت. بدون تاريخ طبعة.
- ٥ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بدون طبعة. المكتبة العصرية ببيروت. ١٩٩٢ م.
- شرح أبيات إصلاح المنطق. السيرافي. أبو محمد يوسف بن الحسن. الطبعة الأولى. تحقيق ياسين محمد السواس. الدار المتحدة للطباعة والنشر بدمشق. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢ م. ١٠
- شرح أبيات سيويه. النحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد. الطبعة الأولى. تحقيق زهير غازي زاهد. ١٩٧٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب. البغدادي، عبد القادر بن عمر. تحقيق كلاً من: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف. الطبعة الأولى. دار المأمون للتراث بدمشق. ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨ م. ١٥
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعين. بدون طبعة. مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة. بدون تاريخ طبعة.
- شرح التسهيل. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. تحقيق كلاً من: الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون. الطبعة الأولى. هجر للطباعة والتوزيع والنشر. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠ م. ٢٠

- الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد. ابن البركات، مهلب بن حسن. تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجي. الطبعة الأولى. ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م.
- شرح ألفية ابن معط. المعروف ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي. تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي. الطبعة الأولى. مكتبة الخريجي. ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م. ٥
- شرح ألفية بن مالك. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك. تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بدون طبعة. دار الجيل بيروت. ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريري. الطبعة الأولى. دار المأمون للتراث. ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م. ١٠
- شرح الكافية في النحو. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- شرح اللمع في النحو. الواسطي الضرير، القاسم بن محمد. تحقيق: رجب عثمان محمد. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م. ١٥
- شرح اللمع. ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي. تحقيق: فائز فارس. الطبعة الأولى. مطبوعات كويت تايمز. ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م. ٢٠

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. الخوارزمي، القاسم بن الحسين. تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين. الطبعة الثانية. مكتبة العبيكان بالرياض ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- شرح المفصل. ابن يعيش، موفق الدين. بدون طبعة. عالم الكتب بيروت. بدون تاريخ . ٥
- شرح المقدمة الجزولية الكبير. الشلوبيني، عمر بن محمد بن عمر. تحقيق: زكي بن سهو العتيبي. مكتبة الرشد. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- شرح المقدمة المحسبة. بابشاذ، طاهر بن أحمد. الطبعة الأولى. تحقيق خالد عبد الكريم. ١٩٧٧م .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك. المكودي عبد الرحمن بن علي صالح. تحقيق: عبد الحميد أحمد هنداي. المكتبة العصرية. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م . ١٠
- شرح جمل الزجاجي. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري. تحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله. الطبعة الأولى. عالم الكتب بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م . ١٥
- شرح جمل الزجاجي. الإشبيلي، ابن عصفور. تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح. بدون طبعة. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي بالعراق. بدون تاريخ .
- شرح جمل الزجاجي، الجزء الأول. ابن خروق، أبو الحسن علي بن محمد. بدون طبعة. تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب. ١٤١٩هـ . ٢٠

- شرح ديوان المتنبي. البروقوقي، عبد الرحمن. بدون الطبعة. دار الكتاب العربي بيروت - لبنان. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين. المكتبة العصرية بيروت. ١٩٩٢م.
- ٥ - شرح شواهد المغني. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. بدون طبعة. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت. بدون تاريخ.
- شرح عمدة الحفاظ وعدّة اللافظ . ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. تحقيق عدنان بن عبد الرحمن الدوري. بدون طبعة . مطبعة العاني ببغداد. ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- ١٠ - شرح عيون كتاب سيبويه. القيسي، أبو النصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل. تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف. الطبعة الأولى. مطبعة حسّان بالقاهرة. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم! - . الأنصاري، جمال الدين محمد بن هشام. تحقيق الدكتور محمود حسن أبونا جلي. الطبعة الثانية. مؤسسة علوم القرآن بدمشق. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- ١٥ - شرح قطر الندى وبلّ الصدى. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله الأنصاري. الطبعة الرابعة. المكتبة العصرية بصيدا - بيروت. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .

- شرح قواعد الإعراب لابن هشام. القوجوي، محمد بن مصطفى. بدون طبعة. تحقيق إسماعيل إسماعيل مروّة. دار الفكر بيروت، ودار الفكر بدمشق. بدون تاريخ.
- شرح كتاب سيبويه. السيرافي، أبو سعيد. بدون طبعة. تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدائم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٦ م . ٥
- شرح مشكل أبيات المتنبي. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. الطبعة الأولى. دار الطليعة بباريس. بدون تاريخ طبعة.
- شرح مشكل أبيات المتنبي. ابن سيده. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. الطبعة الأولى. دار الطليعة بباريس. ١٠
- الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة للإعراب. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى. تحقيق الدكتور عبدالله علي الحسيني البركاتي. الطبعة الأولى. المكتبة الفيصلية بمكة. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ م . ١٥
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ابن مالك، جمال الدين محمد بن محمد بن عبدالله. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثالثة. عالم الكتب بيروت - لبنان. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣ م . ٢٠

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثالثة. عالم الكتب. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه. جمعه، خالد عبد الكريم. بدون طبعة. مكتبة دار العروبة بالكويت. بدون تاريخ. ٥
- الشيرازيات. الفارسي، أبو علي. تحقيق: حسن بن محمود هنداوي. الطبعة الأولى.
- الصّاحبي. ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر. بدون طبعة. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة. بدون تاريخ.
- الصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. بدون طبعه. المكتبة العلمية ببيروت. بدون تاريخ طبع. ١٠
- صبح الأعشى في كتابة الإنشا. القلقشندي، أحمد بن علي. تحقيق: عبد القادر زكار. وزارة الثقافة بدمشق. ١٩٨١م.
- صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. الطبعة الثالثة. دار ابن كثير واليامة ببيروت. ١٤٠٧ = ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بدون طبعة. دار إحياء التراث العربي ببيروت. بدون تاريخ طبعة.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. بدون طبعة. دار مكتبة الحياة ببيروت. بدون تاريخ طبعة. ٢٠

- طبقات الشافعية الكبرى. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي. تحقيق: الدكتور محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. الطبعة الثانية. هجر للطباعة و النشر. ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية. قاضي شهبه، أبو بكر بن أحمد بن محمد. تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان. الطبعة الأولى. عالم الكتب ببيروت. ١٤٠٧هـ. ٥
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. حمودة، طاهر سليمان. بدون طبعة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية. ٢٠٠٠م.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. الدجني، فتحي عبد الفتاح. بدون طبعة. وكالة المطبوعات بالكويت. بدون تاريخ. ١٠
- العبر في خبر من غير. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. بدون طبعه. دار إحياء التراث العربي ببيروت. بدون تاريخ طبعة. ١٥
- العين. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. بدون طبعه. دار الهلال. بدون تاريخ طبع.
- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري.
- فتح القدير الجامعين في الرواية والدراية في علم التفسير. الشوكاني، محمد بن علي. بدون طبعة. دار الفكر ببيروت. بدون تاريخ طبعة. ٢٠

- الفروق اللغوية. العسكري، أبو هلال. تحقيق: حسام الدين القدسي. دار الكتب العلمية بيروت.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد. المنتجب، حسين بن أبي العز. تحقيق كلاً من: الدكتور فهمي حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر. بدون طبعة. دار الثقافة بالدوحة. بدون تاريخ. ٥
- الفوائد والقواعد. الثماني، عمر بن ثابت. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- القاموس المحيط. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. بدون طبعة. مؤسسة الرسالة بيروت. بدون تاريخ طبع.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية. مكرم، عبد العال سالم. الطبعة الثانية. ١٩٧٨م. ١٠
- القطع والائتناف. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. تحقيق: أحمد خطاب العمر. طبعته وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي. ١٣٨٩هـ = ١٩٧٨م.
- الكامل في التاريخ. الشيباني، أبو الحسين علي بن أبي الكرم. تحقيق: عبد الله القاضي. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١٥هـ. ١٥
- كتاب الأزهية في علم الحروف. الهروي، علي بن محمد. تحقيق عبد المعين الملوحي. بدون طبعة. مطبوعات مجمع اللغة العربية. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

- كتاب الجمل في النحو. الزجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. الطبعة الرابعة. مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل بإربد. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- الكتاب. سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. بدون طبعة. عالم الكتب بيروت. بدون تاريخ. ٥
- كشف الشواهد القرآنية في المصادر النحوية. المؤيد. فائزة بنت عمر. بدون طبعة. الرياض. ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. بدون طبعة. دار المعرفة بيروت - لبنان. بدون تاريخ. ١٠
- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني. بدون طبعة. دار الفكر. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- كشف المشكل في النحو. اليميني، علي بن سليمان الحيدرة. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور هادي عطية مطر. مطبعة الإرشاد ببغداد. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م . ١٥
- كشف المشكلات و إيضاح المعضلات في إعراب القرآن و علل القراءات. الباقرلي، نور الدين أبو الحسين علي بن الحسين. تحقيق: الدكتور عبد اللطيف عبد الرحمن السعدي. الطبعة الأولى. دار عمار. ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م .
- الكليات-معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية. الكفومي، أبو البقاء أيوب الحسيني. تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري. بدون طبعة. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م . ٢٠

- الباب في النحو. الصابوني، عبد الوهاب. بدون طبعة. منشورات دار مكتبة الشرق ببيروت. بدون تاريخ طبعة.
- الباب في علل البناء والإعراب. العكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. تحقيق غازي مختار طليمات. الطبعة الأولى. دار الفكر ببيروت، ودار الفكر بدمشق ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م. ٥
- لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية. الخوام، رياض بن حسن. الطبعة الأولى. المكتبة العصرية ببيروت. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- لسان العرب. ابن منظور المصري، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. دار صادر ببيروت.
- اللمع في العربية، ابن جنّي، عثمان. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية. ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م. ١٠
- ما يدور بين الحرفية والفعلية والاسمية في لغتنا العربية. النابي، محمد محمود. الطبعة الثانية. دار الكتاب الحديث. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري. الراجحي، شرف الدين. دار المعرفة الجامعية. ٢٠٠٠م. ١٥
- المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر. ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ببيروت. ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن. التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى. بدون طبعة. عارضه بأصوله وعلّق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي بالقاهرة. بدون تاريخ. ٢٠

- مجالس العلماء. الزجاجي، أبو القاسم. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر.
- ٥ - مجمع الأمثال. الميداني النيسابوري، أبو الفضل أحمد. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. بدون طبعة. دار المعرفة ببيروت. بدون تاريخ طبعة.
- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق كلاً من: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة. ١٣٨٦هـ.
- ١٠ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق. بدون طبعة. تحقيق كلاً من: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي صادق العناني. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر. بدون تاريخ.
- ١٥ - المحكم و المحيط الأعظم. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية ببيروت. ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. تحقيق: محمود خاطر. مكتبة لبنان ببيروت. ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- ٢٠ - المخصص. ابن سيده، أبو الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي. تحقيق: خليل إبراهيم جفال. الطبعة الأولى. دار إحياء التراث العربي ببيروت. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

- المدارس النحوية. ضيف، شوقي. الطبعة السابعة. دارالمعارف بالقاهرة. بدون تاريخ .
- مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها. بحث مذيّل بفهارس تفصيلية للمسائل النحوية و الصرفية و العروضية في آثار المعري المطبوعة. الحمصي، محمد طاهر. الطبعة الأولى. دار الفكر بدمشق. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م. ٥
- مرآة الجنان و عبرة اليقضان. اليافعي، أبو محمد عبد الله ابن أسعد. بدون طبعة. دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- المزهر في علوم اللغة و أنواعها. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. تحقيق: فؤاد علي منصور. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م. ١٠
- المسائل الحليّات. الفارسي. تحقيق: حسن هندراوي. الطبعة الأولى. دار القلم بدمشق، ودار النارة ببيروت. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات. الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بدون طبعة. مطبعة العاني ببغداد. بدون تاريخ.
- المسائل المنثورة. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. تحقيق: شريف عبد الكريم النجار. الطبعة الأولى. دار عمّار بعمّان. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. تحقيق الدكتور محمد كمال بركات. الطبعة الثانية. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م. ٢٠

- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد. ابن الدمياطي، أحمد بن أيك الحسيني. بدون طبعة. دار الكتب العلمية بيروت. بدون تاريخ طبعة.
- المستقصي في أمثال العرب. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية بيروت. ١٩٨٧م.
- ٥ - مشكل إعراب القرآن. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن. الطبعة الأولى. دار البشائر بدمشق.
- المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريضة في النحو والتصريف والخط. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن. تحقيق الدكتور طاهر سليمان حموده. بدون طبعة. الدار الجامعية بالإسكندرية. بدون تاريخ.
- ١٠ - معاني الحروف. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. الطبعة الثانية. تحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي. مكتبة الطالب الجامعي بمكة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السري. شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلي. الطبعة الأولى. عالم الكتب بيروت.
- ١٥ - ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معاني القرآن. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي. تحقيق الدكتور فائز فارس. دار البشير، ودار الأمل. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ٢٠ - معاني القرآن. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي. بدون طبعة. دار السرور بيروت - لبنان. بدون تاريخ.

- معاهد التصنيف على شواهد التلخيص. العباسي ، عبدالرحيم بن أحمد. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد . بدون طبعة. عالم الكتب بيروت. ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م .
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي، الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١١هـ = ١٩٩١م. ٥
- معجم الأدوات و الضمائر في القرآن الكريم تكملة المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . تأليف كلاً من: عمايره، والدكتور إسماعيل أحمد، وعبد الحميد مصطفى. بدون طبعة. مؤسسة الرسالة. بدون تاريخ.
- معجم البلدان. ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي. بدون طبعة. دار صادر بيروت. ١٠
- معجم القراءات القرآنية. عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. جامعة الكويت. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية. كحالة، عمر رضا. بدون طبعة. مكتبة المثنى ببلن، ودار إحياء التراث العربي بيروت. بدون تاريخ.
- المعجم الوسيط. تأليف كلاً من: الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور عبدالحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله الأحمد. الطبعة الثانية. المكتبة الإسلامية بإستنبول - تركيا. بدون تاريخ. ١٥
- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: بشار عواد معروف، و شعيب الأرناؤوط، و صالح مهدي عباس. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٠٤هـ. ٢٠

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: إميل بديع يعقوب. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم. طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى. بدون طبعة. دار الكتب العلمية بيروت. بدون تاريخ طبعة. ٥
- المفضل في شرح المفصل (باب الحروف). السخاوي، علم الدين علي بن محمد. تحقيق: يوسف الحشكي. الطبعة الثانية.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. تحقيق الدكتور عياد الشبيتي. الطبعة الأولى. دار التراث بمكة. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م. ١٠
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. تحقيق: عياد الشبيتي. الطبعة الأولى. دار التراث بمكة. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- مقاييس اللغة. ابن فارس، أبو الحسين أحمد. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية. دار الجيل بيروت. ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م. ١٥
- المقتصد في شرح الإيضاح. الجرجاني، عبد القاهر. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. بدون طبعة. دار الرشيد للنشر بالعراق. ١٩٨٢م.
- المقتضب. المبرّد، أبو العباس محمد يزيد. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. بدون طبعة. عالم الكتب بيروت. بدون تاريخ.

- المقرب. ابن عصفور، علي بن مؤمن. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري
وعبد الله الجبوري. بدون طبعة. مطبعة العاني ببغداد.
- المقنع في الدراسات النحوية. عبد الرحمن محمد إسماعيل. طُبعت بمطبعة
عيسى البالي الحلبي وشركاه.
- ٥ - المكتفي في الوقف والابتداء. الداني، أبو عمر، وعثمان بن سعيد بن
عثمان. تحقيق: حايّد زيدان. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
١٣٠٣هـ = ١٩٨٣م
- المنتظر في تاريخ الملوك و الأمم. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن
علي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة
الأولى. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م. ١٠
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. الأزهرى، خالد بن عبد الله. تحقيق:
عبد الكريم مجاهد. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤١٥هـ =
١٩٩٦م.
- موطأ الإمام مالك. مالك بن أنس الأصبحي. تحقيق: محمد فؤاد. بدون
طبعة. دار إحياء التراث العربي بمصر. بدون تاريخ طبعة. ١٥
- نتائج الفكر في النحو. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. تحقيق: محمد
إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تغرى بردى، يوسف الأتابكي.
علّق عليه: محمد حسين. الطبعة الأولى. بدون طبعة. ١٤١٣هـ =
١٩٩٢م. ٢٠

- النحو القرآني قواعد وشواهد. ظفر، جميل أحمد. الطبعة الأولى. مطابع الصفا بمكة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م .
- النحو الوافي. حسن، عباس. الطبعة الخامسة. دار المعارف بمصر. ١٩٧٥ م .
- ٥ - النحو وكتب التفسير. رفيدة، إبراهيم عبد الله. الدار الجماهيرية للنشر.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن. بدون طبعة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار فحضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة. بدون تاريخ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الطنطاوي، محمد. الطبعة الرابعة. دار المعارف بالقاهرة. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧ م . ١٠
- نظم الفرائد وحصر الشرائد. المهلب، مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة التراث بمكة. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. المقرئ التلمساني، أحمد بن محمد. تحقيق: الدكتور إحسان عباس. بدون طبعة. دار صادر بيروت. ١٣٨٨هـ . ١٥
- النكاش في فني النحو والصرف. صاحب حماة، أبو الفداء إسماعيل أيوبي. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية ببيروت. ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠ م .

- النكت في تفسير كتاب سيويه. الأعلام الشتتمري، أبوالحجاج يوسف بن سليمان. تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان. الطبعة الأولى. منشورات معهد المخطوطات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالكويت . ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- ٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. تحقيق كلاً من: الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، والدكتور عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- الوافي بالوفيات. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك. تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى. دار إحياء التراث بيروت. ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م . ١٠
- الوجوب في النحو. الرشود، حصة بنت زيد. الطبعة الأولى. سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها في جامعة أم القرى. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد. تحقيق: صفوان عدنان. دار القلم بدمشق، والدار الشامية بيروت. ١٥
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خليكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. بدون طبعة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة. ١٩٤٩م .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
التمهيد	٢ - ٤٧
ترجمة ابن الشَّجَرِيّ	٢
ترجمة ابن هشام	٢٠
تعريف موجز بكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	٣٤
الدراسات السابقة عن ابن الشَّجَرِيّ	٤٠
الفصل الأول : مسائل الأدوات النحوية	٤٨
(أم) للتسوية بعد (ما أدري)	٤٩
معنى (أم) المنقطعة	٦٢
(إمّا) للتخيير في قوله تعالى : ﴿ إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم ﴾	٨٤
(أو) للتخيير في قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾	٩٥
(أو) للتبويض في قوله تعالى : ﴿ وقالوا كونوا هوداً أو نصارى ﴾	١١٢

الموضوع	الصفحة
(أو) للشرط	١٢٢
معنى الباء في قوله تعالى : ﴿ فتستجيون لحمده ﴾	١٢٨
(سوى) بمعنى القصد	١٤٢
(عند) أمكن من (لدى)	١٥٣
معنى (لا) في قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا آتوا ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً ﴾	١٨٢
ثبوت ألف (ما) الاستفهامية حال جرهما مع تفسير كلمة (دمان) في قول حسن : على ما قام يشتمني لئيم كخترير تمرغ في دمان	١٩٦
كيفية دلالة (ما) المصدرية الزمانية على الزمان	٢٠٦
(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية	٢٢٩
(ما) كافة لـ (من) في شاهد نحوي	٢٤٩
(ما) في قوله تعالى : ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾	٢٦٣
(الكاف) حرف قسم في قوله تعالى : ﴿ كما أخرجك ربك ﴾	٢٧٤
استعمال (الواو) علامةً على غير العقلاء	٢٨٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : مسائل التراكيب النحوية	
زيادة (إذ)	٢٩٥
حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)	٣١٢
وقوع الاسم منصوباً بعد (إن) الشرطية بلا فعل مفسر بعده	٣٤٥
حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه	٣٦٣
حذف العائد من جملة النعت في قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾	٣٨٠
تقدير (لا) جواباً للاستفهام في قوله تعالى : ﴿ أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله ﴾	٣٩٦
الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله في قوله : وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمره وهو ضافر	٤٢٠
الفصل الثالث : مسائل الإعراب	
إعراب (رثمان) في بيت أفنون التغلبي	٤٣٣
توجيه إعراب كلمة (دهر) في بيت المتنبي : كفى ثعلاً فخرًا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل	٤٤٤
إعراب (غير) في قول الشاعر : غير مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن	٤٥٦

الموضوع	الصفحة
إعراب (كذلك) في آيتي : ﴿ كذلك قال الذين لا يعلمون ﴾ و ﴿ كذلك قال الذين من قبلهم ﴾	٤٧١
الاسم المعرفة بعد (لا النافية) العاملة عمل (ليس)	٤٨٣
جزم المضارع بعد (لو)	٥٠١
اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه	٥١٥
أولاً : قوله تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ﴾	٥١٨
ثانياً : قوله تعالى : ﴿ وأخرى تحبونها ﴾	٥٢٦
ثالثاً : قول الشاعر الحماسي : فارساً ما غادروه ملحمًا غير زميل ولا نكس وكل	٥٣٢
الخاتمة	٥٣٧
الفهارس الفنية	٥٣٩
فهرس الآيات القرآنية والقراءات	٥٤٠
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	٥٦٥
فهرس الأشعار والأرجاز	٥٦٦
فهرس المصادر والمراجع	٥٨٠
فهرس المحتويات	٦١٥